



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

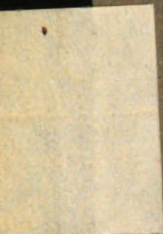
Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

صحيفة

- ٣٤٢ كتاب الايلاء
 ٣٤٤ كتاب الظهار
 ٣٤٧ كتاب اللعان
 ٣٤٩ كتاب العدد
 ٣٥٥ كتاب الرضاع
 ٣٥٧ كتاب النفقات
 ٣٦٠ باب نفقة الاقارب
 ٣٦٣ باب الحصانة
 ٣٦٥ كتاب الجنائيات
 ٣٦٨ باب شروط القصاص
 ٣٦٩ باب استيفاء القصاص
 ٣٧٠ باب العفو عن القصاص
 ٣٧١ باب ما يوجب القصاص فيآدون
 النفس
 ٣٧٣ كتاب الديات
 ٣٧٥ باب مقادير ديات النفس
 ٣٧٦ باب دية الاعضاء ومنافعها
 ٣٧٨ باب الشجاج
 ٣٨٠ باب العاقلة
 ٣٨١ باب القسامة
 ٣٨٢ كتاب الحدود
 ٣٨٣ باب حد الزنا
 ٣٨٥ باب حد القذف
 ٣٨٦ باب حد المسكر
 ٣٨٦ باب التعزير
 ٣٨٧ باب القطع في السرقة
 ٣٨٩ باب حد قطاع الطريق

صحيفة

- ٣٩١ باب قتال اهل البنى
 ٣٩٢ باب حكم المرتد
 ٣٩٣ كتاب الاطعمة
 ٣٩٥ باب الزكاة
 ٣٩٧ باب الصيد
 ٣٩٨ كتاب الايمان
 ٣٩٩ فصل في كفارة اليمين
 ٤٠٠ باب جامع الايمان
 ٤٠٢ فصل وان حلف لايفعل
 شيئاً ففعله مكرها
 ٤٠٢ باب النذر
 ٤٠٤ كتاب القضاء
 ٤٠٦ باب ادب القاضى
 ٤٠٧ باب طريق الحكم وصفته
 ٤١٠ باب كتاب القاضى الى القاضى
 ٤١٠ باب القسمه
 ٤١٢ باب الدعاوى واليانات
 ٤١٢ كتاب الشهادات
 ٤١٤ باب موانع الشهادة وعدد
 الشهود
 ٤١٥ فصل في عدد الشهود
 ٤١٦ فصل في الشهادة على الشهادة
 ٤١٧ باب اليمين في الدعاوى
 ٤١٨ كتاب الاقرار
 ٤١٩ فصل اذا وصل باقراره
 ٤٢٠ فصل في الاقرار بالمجمل

صحيفة

- ١٧٧ باب عقد الذمة
 ١٧٩ كتاب البيع
 ١٨٧ باب الشروط في البيع
 ١٨٩ باب الخيار
 ١٩٦ في فصل في التصرف في المبيع
 ١٩٧ باب الربا والصرف
 ٢٠١ باب بيع الاصول والثمار
 ٢٠٥ باب السلم
 ٢٠٩ باب القرض
 ٢١١ باب الرهن
 ٢١٦ باب الضمان
 ٢١٧ باب الحوالة
 ٢١٩ باب الصلح
 ٢٢٣ باب الحجر
 ٢٢٧ باب الوكالة
 ٢٣١ باب الشركة
 ٢٣٥ باب المساقاة
 ٢٣٦ باب الاجارة
 ٢٤٢ باب السبق
 ٢٤٣ باب العارية
 ٢٤٥ باب الغصب
 ٢٥١ باب الشفعة
 ٢٥٤ باب الوديعة
 ٢٥٧ باب احياء الموات
 ٢٥٩ باب الجمالة
 ٢٦٠ باب اللقطة
 ٢٦٢ باب اللقيط
 ٢٦٣ كتاب الوقف
 ٢٦٨ باب الهبة والعطية
 ٢٧٢ كتاب الوصايا

صحيفة

- ٢٧٤ باب الموصى له
 ٢٧٥ باب الموصى به
 ٢٧٦ باب الوصية بالانصاء
 ٢٧٦ باب الموصى اليه
 ٢٧٨ كتاب الفرائض
 ٢٨٣ باب العصبات
 ٢٨٤ باب اصول المسائل
 ٢٨٥ باب التصحيح والمناسخات
 ٢٨٨ باب ذوى الارحام
 ٢٩٠ باب ميراث الحمل والحثي
 ٢٩١ باب المفقود
 ٢٩٢ باب ميراث الغرقى واهل الملل
 ٢٩٣ باب ميراث المطلقة والافرار
 ٢٩٤ باب ميراث القاتل والمبعض والولاء
 ٢٩٥ كتاب العتق
 ٢٩٦ باب الكتابة وامهات الاولاد
 ٢٩٧ كتاب النكاح
 ٣٠٢ باب المحرمات في النكاح
 ٣٠٥ باب الشروط والعيوب في النكاح
 ٣٠٨ باب نكاح الكفار
 ٣١٠ باب الصداق
 ٣١٥ باب وليمة العرس
 ٣١٧ باب عشرة النساء
 ٣٢١ باب الخلع
 ٣٢٤ كتاب الطلاق
 ٣٢٨ باب ما يختلف به عدد الطلاق
 ٣٣٠ باب الطلاق في الماضي
 ٣٣٢ باب تعليق الطلاق
 ٣٣٩ باب التاويل والشك
 ٣٤٠ باب الرجعة

فهرسة كتاب الروض المربع شرح زاد المستقنع

صحيفة	صحيفة
١٠٤ كتاب الجنايز	٠٠٢ خطبة الكتاب
١١٨ كتاب الزكاة	٠٠٥ كتاب الطهارة
١٢٠ باب زكاة بحيمة الانعام	٠١٠ باب الانية
١٢٢ باب زكاة الحبوب	٠١١ باب الاستنجاء
١٢٤ باب زكاة النقدين	٠١٤ باب السواك
١٢٦ باب زكاة العروض	٠١٧ باب فروض الوضوء
١٢٧ باب زكاة الفطر	٠١٩ باب مسح الخفين
١٢٩ باب اخراج الزكاة	٠٢٢ باب نواقض الوضوء
١٣١ باب اهل الزكاة	٠٢٤ باب الفسل
١٣٤ كتاب الصيام	٠٢٧ باب التيمم
١٣٨ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة	٠٣١ باب ازالة النجاسة
١٤٠ باب ما يكره وما يستحب وحكم القضاء	٠٣٣ باب الحيض
١٤٢ باب صوم التطوع	٠٣٧ كتاب الصلاة
١٤٥ باب الاعتكاف	٠٣٩ باب الادان
١٤٧ كتاب المناسك	٠٤١ باب شروط الصلاة
١٤٩ باب المواقيت	٠٥١ باب صفة الصلاة
١٥٠ باب الاحرام	٠٦١ فصل اركانها
١٥٢ باب محظورات الاحرام	٠٦٣ باب سجود السهو
١٥٦ باب الفدية	٠٦٧ باب صلاة التطوع
١٥٧ باب جزاء الصيد	٠٧٤ باب صلاة الجماعة
١٥٨ باب حكم صيد الحرم	٠٧٧ فصل في احكام الامامة
١٦٠ باب دخول مكة	٠٨١ فصل في موقف الامام
١٦٣ باب صفة الحج والعمرة	٠٨٤ باب صلاة اهل الاعذار
١٧٠ باب القوات والاحصار	٠٨٦ فصل في قصر المسافر الصلاة
١٧٠ باب الهدى	٠٨٧ فصل يجوز الجمع بين الظهرين
١٧٣ فصل تسن العقيقة	٠٨٩ باب صلاة الجمعة
١٧٤ كتاب الجهاد	٠٩٦ باب صلاة العيدين
	١٠٠ باب صلاة الكسوف
	١٠١ باب صلاة الاستسقاء

او) قال له (فص في خاتم ونحوه) كله ثوب في منديل او عبد عليه عمامة او دابة عليها سرج او زيت في زق (فهو مقر بالاول) دون الثاني وكذا لو قال له عمامة على عبد او فرس مسرجة او سيف في قرابه ونحوه وان قال له خاتم فيه فص او سيف بقراب كان اقرارا بهما وان اقر له بخاتم واطلق ثم جاء بخاتم فيه فص وقال ما اردت الفص لم يقبل قوله واقراره بشجر او شجرة ليس اقرارا بارضها فلا يملك غرس مكانها لو ذهبت ولا يملك رب الارض قلعها واقراره بامة ليس اقرارا بحملها ولو اقر ببستان شتل الاشجار وبشجرة شتل الاغصان وهذا اخر ما تيسر جمعه والله استل ان يعم نفعه وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز لديه بجنات النعيم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله وصحبه على مدى الاوقات

قال مصنفه رحمه الله تعالى وفرغت منه يوم الجمعة ثالث

شهر ربيع الثاني من شهور سنة ثلاث

واربعين والف والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد

واله وصحبه وسلم



قد صار طبع هذا الكتاب العذب المستطاب في مطبعة ولاية سورية الجليلة في دمشق الشام الشريفة المحمية برخصة مجلس معارفها الموقرة بموجب المضبطة المرعية المؤرخة في خمس وعشرين يوماً خلت من شهر شعبان سنة اربع وثلاثمائة هجرية وفي سادس شهر مايس سنة ثلاث وثلاثمائة رومية التي نومرتها ثمان وثمانون وكان الفراغ من طبعه بنفقة مصححه الفقيه محمد توفيق السيوطي الحلبي في اليوم السابع من شهر شعبان المكرم سنة خمس وثلاثمائة والف

ولما فاح مسك ختامه ارخه الكامل الفاضل سليم افندي قصاب حسن زاده بقوله

حبذا روض فائق	منه تجنى الحقائق
قد زكا طيباً نشره	فهو كالمسك عابق
لللهوت المتصور قل	بحر عرفان دافق
عم نفعاً من فضله	تستمد الحقائق
فاز سعى التوفيق في	طبعه فهو السابق
قلت بالطبع ارخوا	قد زها روض فائق

(حبس حتى يفسره) لوجوب تفسيره عليه (فان فسره بحق شفعة او)
فسره (باقل مال قبل) تفسيره الا ان يكذبه المقر له ويدعى جنسا اخر او
لا يدعى شيئا فيبطل اقراره (وان فسره) اى فسر ما اقر به مجملا (بمئة
او خم) او كلب لا يقتى (او) بمال لا يتمول (كقشر جوزة) وجبة
بر او رد سلام او تسميت عاطس ونحوه (لم يقبل) منه ذلك لمخالفته لمقتضى
الظاهر (ويقبل) منه تفسيره (بكل مباح نفعه) لوجوب رده (او حد قذف)
لانه حق ادعى كما مر وان قال المقر لا علم لى بما اقررت به حلف ان لم
يصدق المقر له وغرم له اقل ما يقع عليه الاسم وان مات قبل تفسيره لم
يواخذ وارثه بشئ ولو خلف تركة لاحتمال ان يكون المقر به حد قذف
وان قال له على مال او مال عظيم او خطير او جليل ونحوه قبل تفسيره
باقل متمول حتى بام ولد (وان قال) انسان عن انسان (له على الف رجوع
فى تفسير جنسه اليه) اى الى المقر لانه اعلم بما اراده (فان فسره بجنس
واحد) من ذهب او فضة او غيرها (او) فسره (باجناس قبل منه) ذلك
لان لفظه يحتمله وان فسره بنحو كلاب لم يقبل وله على الف ودرهم او
وثوب ونحوه او دينار والف او الف وخسون درهما او خمسون والف
درهم او الف الا درهم فالمجمل من جنس المفسر معه وله فى هذا العبد
شرك او شركة او هو له وله او شركة بيننا او له فيه سهم رجوع فى تفسير
حصة الشريك الى المقر وله على الف الا قليلا يحمل على ما دون النصف
(واذا قال) المقر عن انسان (له على ما بين درهم وعشرة لزمه ثمانية)
لان ذلك هو مقتضى لفظه (وان قال) له على (ما بين درهم الى عشرة
او) قال له على (من درهم الى عشرة لزمه تسعة) لعدم دخول الغاية وان
قال اردت بقولى من درهم الى عشرة مجموع الاعداد اى الواحد والاثنين
والثلاثة والاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة والعشرة لزمه
خمس وخسون وله ما بين هذا الحايط الى هذا الحايط لا يدخل الحايطان
وله على درهم فوق درهم او تحت درهم او مع درهم او فوقه او تحته
او معه درهم او قبله او بعده درهم او درهم بل درهمان لزمه درهمان (وان
قال) انسان عن اخر (له على درهم او دينار لزمه احدهما) ويرجع فى
تعيينه اليه لان او لاحد الشيئين وان قال له درهم بل دينار لزمه
(وان قال) المقر (له على تمر فى جراب او) قال له على (سكين فى قراب

تكن) عليه (بينة) فيعمل بها (او يعترف بسبب الحق) من عقد او غضب او غيرها فلا يقبل قوله في الدفع او البراءة الا بينة لاعترافه بما يوجب الحق عليه ويصح استثناء النصف فاقبل في الاقرار فله على عشرة الا خمسة يلزمه خمسة وله هذه الدار ولى هذا البيت يصح ويقبل ولو كان اكثرها (وان قال له على مائة ثم سكت سكونا يمكنه الكلام فيه ثم قال زيوفا) اى معيبة (او موجلة لزمه مائة جيدة حالة) لان الاقرار حصل منه بالمائة مطلقا فينصرف الى الحيد الحال وما اتى به بعد سكوته لا يلتفت اليه لانه يرفع به حقا لزمه (وان اقر بدين موجل) بان قال بكلام متصل له على مائة موجلة الى كذا ولو قال غن مبيع ونحوه (فانكر المقر له الاجل) وقال هى حالة (فقول المقر مع عينه) فى تاجيله لانه مقر بالمال بصفة التاجيل فلم يلزمه الا كذلك وكذا لو قال له على الف مغشوشة او سود لزمه كما اقر (وان اقر انه وهب) واقبض (او) اقر انه (رهن واقبض) ما عقد عليه او (اقر) انسان (بقبض غن او غيره) من صدق او اجرة او جمالة ونحوها (ثم انكر) المقر الاقباض او (القبض ولم يحمد الاقرار) الصادر منه (وسأل احلاف خصمه) على ذلك (فله ذلك) اى تحليفه فان نكل حلف هو وحكم له لان العادة جارية بالاقرار بالقبض قبله (وان باع شيئا او وهبه او اعتقه ثم اقر) البايع او الواهب او المعتق (ان ذلك) الشئ المبيع او الموهوب او المعتق (كان لغيره لم يقبل قوله) لانه اقرار على غيره (ولم يفسخ البيع ولا غيره) من الهبة والعنق (ولزمته غرامته) للمقر له لانه فوته عليه (وان قال لم يكن) ما بعته او وهبته ونحوه (ملكى ثم ملكته بعد) البيع ونحوه (واقام بينة) بما قاله (قبلت) بينته (الا ان يكون قد اقر انه ملكه او) قال (انه قبض ثمن ملكه) فان قال ذلك (لم يقبل منه) بينة لانها تشهد بخلاف ما اقر به وان لم يقم بينة لم يقبل مطلقا ومن قال غصبت هذا العبد من زيد لا بل من عمرو او غصبت من زيد وغصبه هو من عمرو او قال هو لزيد بل لعمرو فهو لزيد ويفرم قيمته لعمرو

فصل في الاقرار بالمجمل وهو ما احتمل امرين فاكثر على السواء ضد المفسر (اذا قال) انسان (له) اى لزيد مثلا (على شئ او) قال له على (كذا) او كذا كذا او كذا وكذا او له على شئ وشئ (قيل له) اى للمقر (فسر) اى فسر ما اقررت به ليتأتى الزامه به (فان ابى) تفسيره

الاجازة كالوصية لوارث (وان اقر) المريض (لغير وارث) كابن ابنه
مع وجود ابنه (او اعطاء) شيئاً (صح) الاقرار والاعطاء (وان صار
عند الموت وارثاً) لعدم التهمة اذ ذاك ومسئلة العطية ذكرها في الترغيب
والصحيح ان العبرة فيها بحال الموت كالوصية عكس الاقرار وان اقر قن بحال
او بما يوجب كالجناية لم يؤخذ به الا بعد عتقه الا ما دون له فيما يتعلق بتجارة وان
اقر بحد او طلاق او قود طرف اخذ به في الحال (وان اقرت امرأة) ولو
سفية (على نفسها بنكاح ولم يدعه) اى النكاح (اثنان قبل) اقرارها لانه
حق عليها ولا تهمة فيه وان كان المدعى اثنين ففهوم كلامه لا يقبل وهو
رواية والاصح يصح اقرارها جزم به في المنتهى وغيره وان اقاما بينتين قدم
اسبق النكاحين فان جهل فقول ولى فان جهل الولي فسحا ولا ترجع بيد
(وان اقر وليها) المجر (بالنكاح) صح اقراره لان من ملك انشأ شيئاً
ملك الاقرار به كالوكيل بمقد البيع الموكل فيه فيصح اقراره به (او) اقر
به الولي (الذى اذنت له) ان يزوجه (صح) اقراره به لانه يملك عقد
النكاح عليها فلك الاقرار به كالوكيل ومن ادعى نكاح صغيرة بيده فرق
حاكم بينهما ثم ان صدقته اذا بلغت قبل (وان اقر) انسان (بنسب صغير
او مجنون مجهول النسب انه ابنه ثبت نسبه) ولو اسقط به وارثاً معروفاً
لانه غير متهم في اقراره لانه لاحق للوارث في الحال (فان كان) المقر به
(ميتاً ورثه) المقر وشرط الاقرار بالنسب امكان صدق المقر وان لا ينفي
به نسباً معروفاً وان كان المقر به مكلفاً فلا بد ايضاً من تصديقه (وان
ادعى) انسان (على شخص) مكلف (بشئ فصدقه صح) تصديقه واخذه
لحديث لا عذر لمن اقر والاقرار يصح بكل ما ادى معناه كصدقت او نعم او
انا مقر بدعواك او انا مقر فقط او خذها او اتزنها او اقضها او احرزها
ونحوه لا ان قال انا اقر او لا انكر او يجوز ان تكون محققاً ونحوه
فصل واذا وصل باقراره ما يسقطه مثل ان يقول له على الف لاتزمنى
ونحوه ككله على الف من ثمن خر اوله على الف مضاربة او وديعة
تلفت (لزمه الالف) لانه اقر به وادعى منافياً ولم يثبت فلم يقبل منه (وان
قال) على الف وقضيته او برئت منه او قال (كان له على) كذا (وقضيته)
او برئت منه (فقوله) اى قول المقر (بيمينه) ولا يكون مقراً فاذا حلف
خلى سبيله لانه رفع ما اثبت به بدعوى القضاء متصلاً فكان القول قوله (ما لم

الا ان يرضوا بواحدة (واليمين المشروعة) هي (اليمين بالله) تعالى فلو قال الحاكم لمنكر قل والله لاحق له عندي كفى لانه صلى الله عليه وسلم استحلف ركابة ابن عبد يزيد في الطلاق فقال والله ما اردت الا واحدة (ولا تناقض) اليمين (الا فيما له خطر) كجناية لا توجب قودا وعق و نصاب زكاة فللحاكم تغليظها وان ابى الحالف التغليظ لم يكن ناكلا

❦ كتاب الاقرار ❦

وهو الاعتراف بالحق مأخوذ من المقر وهو المكان كان المقر يجعل الحق في موضعه وهو اخبار عما في نفس الامر لا انشاء (ويصح) الاقرار (من مكلف) لا من صغير غير مأذون في تجارة فيصح في قدر ما اذن له فيه (مختار غير محجور عليه) فلا يصح من سفیه اقرار بمال (ولا يصح) الاقرار (من مكروه) هذا محترز قوله مختار الا ان يقر بغير ما اكروه عليه كان يكره على الاقرار بدرهم فيقر بدينار ويصح من سكران ومن اخرس باشارة معلومة ولا يصح بشئ في يد غيره او تحت ولاية غيره كما لو اقر اجنبي على صغير او وقف في ولاية غيره او اختصاصه ويقبل من مقر دعوى اكراه بقرينة كترسيم عليه وتقدم بينة اكراه على طوعية (وان اكروه على وزن مسال فباع ملكه لذلك) اي لو وزن ما اكروه عليه (صح) البيع لانه لم يكره على البيع ويصح اقرار صبي انه بلغ باحتلام اذا بلغ عشرة ولا يقبل بسن الابينة كدعوى جنون (ومن اقر في مرضه) ولو مخوفاً ومات فيه (بشئ) فكأقراره في صحته (لعدم تمامته فيه) (الا في اقراره) اي اقرار المريض (بالمال لو ارثه) حال اقراره بان يقول له على كذا او يكون للمريض عليه دين فيقر بقبضه منه (فلا يقبل) هذا الاقرار من المريض لانه متهم فيه الا ببينة او اجازة (وان اقر) المريض (لامراته بالصدق فلها مهر المثل بالزوجة لا باقراره) لان الزوجية دلت على المهر ووجوبه فأقراره اخبار بانه لم يوفه (ولو اقر) المريض (انه كان ابناً) اي زوجته (في صحته لم يسقط ارثها) بذلك ان لم تصدقه لان قوله غير مقبول عليها بمجرد (وان اقر) المريض بمال (لو ارث فصار عند الموت اجنبياً) اي غير وارث بان اقر لابن ابنه ولا ابن له ثم حدث له ابن (لم يلزم اقراره) اعتبارا بحالته لانه كان متهما (لا انه) اي الاقرار (باطل) بل هو صحيح موقوف على

(الاجازة)

اشهد على شهادتي بكذا او) اشهد اني اشهد ان فلانا اقر عندى بكذا او نحوه
 وان لم يسترعه لم يشهد لان الشهادة على الشهادة فيها معنى النيابة ولا ينوب
 عنه الاباذنه الا ان (يسمعه يقر بها) اى يسمع الفرع الاصل يشهد (عند
 الحاكم او) سعه (يعزوها) اى يعزو شهادته (الى سبب من قرض او بيع
 او نحوه) فيجوز للفرع ان يشهد لان هذا كالاستراء ويؤديها الفرع بصفة
 تحمله وتثبت شهادة شاهدى الاصل بفرعين ولو على كل اصل فرع ويثبت
 الحق بفرع مع اصل اخر ويقبل تعديل فرع لاصله ومجوته ونحوه لاتعديل
 شاهد لرفيقه (واذا رجع شهود المال بعد الحكم لم ينقض) الحكم لانه
 قد تم ووجب المشهود به للشهود له ولو كان قبل الاستيفاء (ويلزمهم الضمان)
 اى يلزم الشهود الراجحين بدل المال الذى شهدوا به قائما كان او تالفا لانهم
 اخرجوه من يد مالكة بغير حق وحالوا بينه وبينه (دون من زكاهم)
 فلا غرم على منك اذا رجع المزمكى لان الحكم تعلق بشهادة الشهود ولا تعلق
 له بالمزكين لانهم اخبروا بظاهر حال الشهود واما باطنه فعمله الى الله تعالى
 (وان حكم) القاضى (بشاهد ويمين ثم رجع الشاهد غرم) الشاهد (المال
 كله) لان الشاهد حجة الدعوى لان اليمين قول الخصم وقول الخصم ليس
 مقبولا على خصمه وانما هو شرط الحكم فهو كطلب الحكم وان رجعوا قبل
 الحكم لغت ولا حكم ولا ضمان وان رجع شهود قود او حد بعد حكم وقبل
 استيفاء لم يستوف ووجبت دية قود ﴿ باب اليمين فى الدعاوى ﴾ اى
 بيان ما يستحلف فيه وما لا يستحلف فيه وهى تقطع الخصومة حالا ولا تسقط
 حقاو (لا يستحلف) منكر (فى العبادات) كدعوى دفع زكاة وكفارة
 ونذر (ولا فى حدود الله) تعالى لانها يستحب سترها والتعريض للقر بها
 ليرجع عن اقراره (ويستحلف المنكر) على صفة جوابه بطلب خصمه (فى
 كل حق لادعى) لما تقدم من قوله عليه السلام ولكن اليمين على المدعى عليه
 (الا النكاح والطلاق والرجعة والآيلاء واصل الرق) كدعوى رق لقيط
 (والولاء والاستيلاء) الامة (والنسب والقود والقذف) فلا يستحلف منكر شئ
 من ذلك لانها ليست مالا ولا يقصد بها المال ولا يقضى فيها بالنكول ولا يستحلف
 شاهد انكر تحمل الشهادة ولا حاكم انكر الحكم ولا وصى على نفي دين
 على موص وان ادعى وصى وصية للفقرا فانكر الورثة حلفوا على نفي العلم
 فان نكلوا قضى عليهم ومن توجه عليه حلف لجماعة حلف لكل واحد عينا

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد رواه احمد وغيره
ويجب تقديم الشهادة عليه لا بامراتين ويمين ويقبل في داء دابة وموضحة
طيب وبيطار واحد مع عدم غيره فان لم يتعذر فائنان (وما لا يطلع عليه
الرجال) غالبا (كعيوب النساء تحت الثياب والبكارة والثبوبة والحيض
والولادة والرضاع والاستهلال) اى صراخ المولود عند الولادة (ونحوه)
كالرتق والقرن والعفل وكذا جراحة وغيرها في حمام وعرس ونحوها مما
لا يحضره الرجال (يقبل فيه شهادة امرأة عدل) لحديث حذيفة أن النبي
صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة القابلة وحدها ذكره الفقهاء في كتبهم
وروى ابو الخطاب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يجزى
في الرضاع شهادة امرأة واحدة (والرجل فيه كالمرأة) واولى لكماله (ومن
أتى برجل وامرأتين او) أتى (بشاهد ويمين) اى حلفه (فما يوجب القود لم
يثبت به) اى بما ذكر (قود ولا مال) لان قتل العمد يوجب القصاص
والمال بدل منه فاذا لم يثبت الاصل لم يجب بدله وان قلنا الواجب احدها
لم يتعين الا باختياره فلو اوجبتنا بذلك الدية اوجبتنا معنا بدون اختياره
(وان أتى بذلك) اى برجل وامرأتين او رجل ويمين (في سرقة ثبت
المال) لكمال بينته (دون القطع) لعدم كمال بينته (وان أتى بذلك) اى
برجل وامرأتين او رجل ويمين (في) دعوى (خلع) امراته على عوض
سماء (ثبت له العوض) لان بينته تامة فيه (وثبتت البينة بمجرد دعواه
لاقراره على نفسه وان ادعته لم يقبل فيه الا رجلان) **فصل**
في الشهادة على الشهادة (ولا تقبل الشهادة على الشهادة الا في حق يقبل
فيه كتاب القاضى الى القاضى) وهو حقوق الادمين دون حقوق الله تعالى
لان الحدود مبنية على السر والدرء بالشبهات (ولا يحكم) الحاكم (بها) اى
بالشهادة على الشهادة (الا ان تتعذر شهادة الاصل بموت او مرض او غيبة
مسافة قصر) او خوف من سلطان او غيره لانه اذا امكن الحاكم ان يسمع
شهادة شاهدى الاصل استغنى عن البحث عن عدالة شاهدى الفرع وكان
احوط للشهادة ولا بد من دوام عذر شهود الاصل الى الحكم ولا بد من
ثبوت عدالة الجميع ودوام عدالتهم وتمين فرع الاصل (ولا يجوز لشاهد
الفرع ان يشهد الا ان يسترعيه) (شاهد الاصل فيقول) شاهد الاصل للفرع

(*) الاسترعاء قول المحدث ارعنى سمكت اى اسمع منى واحفظ اه

(اشهد)

شهادة عمودى النسب) وهم الاباء وان علوا والاولاد وان سفلوا (بمضهم
 لبعض كشهادة الاب لابنه وعكسه للتممة بقوة القرابة وتقبل شهادته لآخيه
 وصديقه وعتيقه (ولا) تقبل (شهادة احد الزوجين لصاحبه) كشهادته لزوجته
 ولو بعد الطلاق وشهادتها لقوة الوصلة (وتقبل) الشهادة (عليهم) فلو شهد على
 ابيه او ابنه او زوجته او شهدت عليه قبلت الاعلى زوجته بزنا (ولا) تقبل شهادة
 (من يجر نफعا الى نفسه) كشهادة السيد لمكاتبه وعكسه والوارث بجرح
 مورثه قبل اندماله فلا تقبل وتقبل له بدينه فى مرضه (او يدفع عنها) اى
 عن نفسه بشهادته (ضررا) كشهادة العاقلة بجرح شهود الحطا والفرماء بجرح
 شهود الدين على المفلس والسيد بجرح من شهد على مكاتبه بدين ونحوه
 (ولا) تقبل شهادة (عدو على عدوه كمن شهد على من قذفه او قطع
 الطريق عليه) والمجروح على الجارح ونحوه (ومن سره مسأة شخص او غمه
 فرحه فهو عدوه) والعداوة فى الدين غير مانعة فتقبل شهادة مسلم على كافر
 وسنى على مبتدع وتقبل شهادة العدو لعدوه وعليه فى عقد نكاح ولا شهادة
 من عرف بعصية وافراط فى حمة كتعصب قبيلة على قبيلة وان لم تبلغ رتبة
 العداوة ﴿ فصل ﴾ فى عدد الشهود (ولا يقبل فى الزنا) واللواط
 (والاقرار به الا اربعة) رجال يشهدون به او انه اقر به اربعا لقوله تعالى
 لولا جاؤا عليه باربعة شهدا الاية (ويكفى) فى الشهادة (على من اتى بهيمة
 رجلا ن) لان موجبه التعزير ومن عرف بغنى وادعى انه فقير لياخذ من
 زكاة لم يقبل الا بثلاثة رجال (ويقبل فى بقية الحدود) كالقذف والشرب
 والسرقة وقطع الطريق (و) فى (القصاص) رجلا ن ولا تقبل فيه شهادة
 النساء لانه يسقط بالشبهة (وما ليس بعقوبة ولا مال ولا يقصد
 به المال ويطلع عليه الرجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة وخلع ونسب
 وولاء وايصاء اليه) فى غير مال (لا يقبل فيه الا رجلا ن) دون النساء (ويقبل
 فى المال وما يقصد) به المال (كالبيع والاجل والخيار فيه) اى فى البيع
 (ونحوه) كالقرض والرهن والغصب والاجارة والشركة والشفعة وضمان
 المال واتلافه والعتق والكتابة والتدبير والوصية بالمال والجناية اذا لم توجب
 قودا ودعوى اسير تقدم اسلامه لمنع رقه (رجلا ن اورجل وامرأتان)
 لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وسياق الاية يدل على
 اختصاص ذلك بالاموال (اورجل ويمين المدعى) لقول ابن عباس ان

مطلقا ولو شهد بعضهم على بعض (الثاني العقل فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه وتقبل) الشهادة (ممن يخفق احيانا) اذا تحمل وادى (فى حال افاقته) لانها شهادة من عاقل (الثالث الكلام فلا تقبل شهادة الاخرس ولو فهمت اشارته) لان الشهادة يعتبر فيها اليقين (الا اذا اداها) الاخرس (بخطه) فتقبل (الرابع الاسلام) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم فلا تقبل من كافر ولو على مثله الا فى سفر على وصية مسلم او كافر فتقبل من رجلين كتابيين عند عدم غيرها (الخامس الحفظ) فلا تقبل من مغفل ومعروف بكثرة سهو وغلط لانه لا تحصل الثقة بقوله (السادس العدالة) وهى لغة الاستقامة من العدل ضد الجور وشرعا استوا احواله فى دينه واعتدال اقواله وافعاله (ويعتبر لها) اى للعدالة (شيان) احدهما (الصلاح فى الدين وهو) نوعان احدهما (اداء الفرائض) اى الصلوات الخمس والجمعة (بسننها الراتبة) فلا تقبل ممن داوم على تركها لان تهاونه بالسنة يدل على عدم محافظته على اسباب دينه وكذا ماوجب من صوم وزكاة وحج (و) الثانى (اجتناب المحارم بان لا يأتى كبيرة ولا يدمن على صغيرة) والكبيرة ما فيه حد فى الدنيا او وعيد فى الآخرة كاكل الربا ومال اليتيم وشهادة الزور وعقوق الوالدين والصغيرة مادون ذلك من المحرمات كسب الناس بمادون القذف واستماع كلام النساء الاجانب على وجه التلذذ به والنظر المحرم (فلا تقبل شهادة فاسق) بفعل كران وديوث او اعتقاد كالرافضة والقدرية والجهمية ويكفر مجتهدهم الداعية ومن اخذ بالرخص فسق (الثانى) مما يعتبر للعدالة (استعمال المروءة) اى الانسانية (وهو) اى استعمال المروءة (فعل ما يحمله ويزينه) عادة كالسخاوة وحسن الخلق وحسن المجاورة (واجتناب ما يبدنسه ويشينه) عادة من الامور الدنية المزرية به فلا شهادة لمصافع وتمسخر ورقاص ومغن وطفلى ومتزى بزى يستخر منه ولا لمن ياكل بالسوق الاشياء يسيرا كلقمة وتفاحة ولا لمن يد رجليه بمجمع الناس او ينام بين جالسين ونحوه (ومتى زالت الموانع) من الشهادة (فبلغ الصبي وعقل المجنون واسلم الكافر وتاب الفاسق قبلت شهادتهم) بمجرد ذلك لعدم المانع لقبولها ولا تعتبر الحرية فتقبل شهادة عبد وامة فى كل ما يقبل فيه حر وحررة وتقبل شهادة ذى صنعة دنية كحجام وحداد وزبال **باب موانع الشهادة وعدد الشهود** **و** غير ذلك (لا تقبل

للشهادة واثباتها عند الحاكم ولان الحاجة تدعو الى ذلك لاثبات الحقوق
 والمقود فكان واجبا كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر (واداوها) اى
 اداء الشهادة (فرض عين على من تحملها متى دعى اليها) لقوله تعالى
 ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه (و) محل وجوبها ان
 (قدر) على اداها (بلا ضرر) يلحقه (فى بدنه او عرضه او ماله او اهله)
 وكذا لو كان ممن لا يقبل الحاكم شهادته لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد
 (وكذا فى التحمل) يعتبر انتفاء الضرر (ولا يحل كتمانها) اى كتمان الشهادة
 لما تقدم فلو ادى شاهد وابى الاخر وقال احلف بدلى اثم ومتى وجبت
 الشهادة لزم كتابتها ويحرم اخذ اجرة وجعل عليها ولو لم تتعين عليه لكن
 ان عجز عن المشى او تاذى به فله اجرة مركوب ومن عنده شهادة بمحد
 لله فله اقامتها وتركها (ولا يحل ان يشهد) احد (الى بما يعلمه) لقول
 ابن عباس سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة قال ترى الشمس قال نعم
 قال على مثلها فاشهد او دع رواء الحلال فى جامعه والعلم اما (برؤية او سماع)
 من مشهود عليه كعتق وطلاق وعقد فيلزمه ان يشهد بما سمع ولو كان
 مستحقا حين تحمل (او) سماع (باستفاضة فيما يتعذر علمه) غالبا (بدونها
 كنسب وموت وملك مطلق ونكاح) عقده ودوامه (ووقف ونحوها)
 كعتق وخلع وطلاق ولا يشهد باستفاضة الا عن عدد يقع بهم العلم (ومن
 شهد) عقد (نكاح او غيره من المقود فلا بد) فى صحة شهادته به (من
 ذكر شروطه) لاختلاف الناس فى بعض الشروط وربما اعتقد الشاهد ما ليس
 بصحيح صحيحاً (وان شهد برضاع) ذكر عدد الرضعات وانه شرب من ثديها او
 لبن حلب منه (او) شهد (بسرقة) ذكر المسروق منه والنصاب والحرز
 وصفتها (او) شهد (بشرب) خروصفه (او) شهد (بقذف فانه يصفه)
 بان يقول اشهد انه قال له يازانى او يالوطى ونحوه (ويصف الزنا) اذا شهد
 به (بذكر الزمان والمكان) الذى وقع فيه الزنا (و) ذكر (المزنى بها)
 وكيف كان وانه رى ذكره فى فرجها (ويذكر) الشاهد (ما يعتبر للحكم
 ويختلف) الحكم (به فى الكل) اى فى كل ما يشهد فيه ولو شهد اثنان فى
 محفل على واحد منهم انه طلق او اعتق او على خطيب انه قال او فعل على المنبر
 فى الخطبة شيئا لم يشهد به غيرهما مع المشاركة فى سماع وبصر قبلا فصل
 وشروط من قبل شهادته ستة  احدها (البلوغ فلا قبل شهادة الصبيان)

كالحاكم وقرعته حكمه (وكيف اقترعوا جاز) بالحضي او غيره وان خير
احدهم الاخر لزم برضاهم وتفرقهم ومن ادعى غلطاً فما تقاسماه
بأنفسهما واشهدا على رضاها به لم يلتفت اليه وفيما قسمه قاسم حاكم او قاسم
نصباء يقبل بينة والا حلف منكر وان ادعى كل شيئاً انه من نصيبه
تحالفا وتقصت ولمن خرج في نصيبه عيب جهله امساك مع ارش وفسخ
﴿ باب الدعاوى والبيّنات ﴾ الدعوى لغة الطلب قال تعالى ولهم
ما يدعون اى يطلبون واصطلاحاً اضافة الانسان الى نفسه استحقاق شئ
فى يد غيره او ذمته والينة العلامة الواضحة كالشاهد فاكتر (والمدعى من
اذا سكّت) عن الدعوى (ترك) فهو المطالب (والمدعى عليه من اذا سكّت
لم يترك) فهو المطالب (ولا تصح الدعوى و) لا (الانكار) لها (الا من
جائز التصرف) وهو الحر المكلف الرشيد سوى انكار سفيه فيما يواخذ به
لو اقر به كطلاق وحد (واذا تداعيا عينا) اى ادعى كل منهما انها له وهى
(بيد احدهما فهى له) اى فالعين لمن هى بيده (مع يمينه الا ان يكون له
بينة) ويقبها (فلا يحلف) معها اكتفاء بها (وان اقام كل واحد) منهما
(بينة انها) اى العين المدعى بها (له قضى) بها (للخارج بينته ولغت بينة
الداخل) لحديث ابن عباس مرفوعاً لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس
دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه رواه احمد ومسلم
ولحديث البينة على المدعى واليمين على من انكر رواه الترمذى وان لم تكن
العين بيد احد ولا ثم ظاهر تحالفا وتناصفاها وان وجد ظاهر
لاحدهما عمل به فلو تنازع الزوجان فى قاش البيت ونحوه فما يصلح لرجل
فله ولها قلها ولهما فلهما وان كانت بيدهما تحالفا وتناصفاها فان قويت
يد احدهما كحيوان واحد سايقه واخر راكبه فهو للثانى لقوة يده

— كتاب الشهادات —

واحداه شهادة مشتقة من المشاهدة لان الشاهد يخبر عما شاهده وهى
الاخبار بما علمه بلفظ اشهد او شهدت (تحمل الشهادة فى غير حق الله)
تعالى (فرض كفاية) فاذا قام به من يكفى سقط عن بقية المسلمين (وان لم
يوجد الا من يكفى تعين عليه) وان كان عبداً لم يجز لسيدته منعه لقوله
تعالى ولا ياتى الشهداء اذا مادعوا قال ابن عباس وغيره المراد به التحمل

(للشهادة)

والقسم بكسر القاف النصيب وهي نوعان قسمة تراض واشار اليها بقوله
(لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر) ولو على بعض الشركاء
(او) لا تنقسم الا برد (عوض) من احدهما على الآخر (الا برضى
الشركاء) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك (كاللدور
الصفار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد) والارض التي لا تعدل
باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن (في بعضها) اى بعض الارض
(فهذه القسمة في حكم البيع) تجوز بتراضيهما ويجوز فيها ما يجوز في البيع
خاصة (ولا يجبر من امتنع) منهما (من قسمتها) لانها معاوضة ولما فيها من
الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليهما وقسم
الثلث بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف
والضرر المانع من قسمة الاجبار نقص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو
وسفل وطلب احدهما جمل السفل لواحد والعلو لآخر لم يجبر الممتنع
النوع الثاني قسمة اجبار وقد ذكرها بقوله (واما ما لا ضرر) في قسمته
(ولا رد عوض في قسمته كالقربة والبستان والدار الكبيرة والارض) الواسعة
(والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالدهان والالبان
ونحوها اذا طلب الشريك قسمتها اجبر) شريكه (الاخر عليها) ان امتنع من
القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وليه فان امتنع اجبر ويقسم حاكم
على غايب من الشريكين بطلب شريكه او وليه ومن دعى شريكه في بستان
الى قسم شجره فقط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً
(وهذه القسمة) وهي قسمة الاجبار (افراز) لحق احد الشريكين من الآخر
(لا بيع) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وغيره يخص
خرصاً وما يكال وزناً وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يحنث بها من
حلف لا يبيع ومتى ظهر فيها غبن فاحش بطلت (ويجوز للشركاء ان
يتقاسموا بانفسهم و) ان يتقاسموا (بقاسم ينصبونه او يسالوا الحاكم نصبه)
وتجب عليه اجابتهم لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدائه ومعرفة بها ويكفي
واحد الا مع تقويم (واجرته) وتسمى القسامة بضم القاف على الشركاء
(على قدر الاملاك) ولو شرط خلافه ولا ينفرد بعضهم باستيجاره وتعديل
اسهامه بالاجزا ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختافة وبالقائمة ان
اختلفت وبالرد ان اقتضته (فاذا اقتسموا واقترعوا لزم القسمة) لان القاسم

لم يحضرها فيه صرفه لانه لم يثبت له قبله حق حتى يحبس به (ويحكم على الغائب) مسافة القصر (اذا ثبت عليه الحق) لحديث هند قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من الفقة ما يكفيني وولدى قال خذنى ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فتسمع الدعوى والبينة على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بها ثم اذا حضر الغائب فهو على حجيته (وان ادعى) انسان (على حاضر في البلد غائب عن مجلس الحكم) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستتر (واتى) المدعى (بينة لم تسمع الدعوى ولا البينة) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سؤاله فلم يجز الحكم عليه قبله ﴿ باب كتاب القاضى الى القاضى ﴾ اجمعت الامة على قبوله اى كتاب القاضى الى القاضى لدعاء الحاجة اليه (فيقبل كتاب القاضى الى القاضى فى كل حق) لادعى كالقرض والبيع والاجارة (حتى القذف) والطلاق والقود والنكاح والنسب لانها حقوق ادمى لا تدرأ بالشبهات و (لا) يقبل (فى حدود الله) تعالى (كحد الزنا ونحوه) كسرب الحر لان حقوق الله تعالى مبنية على السر والدرء بالشبهات (ويقبل) كتاب القاضى (فيما حكم به) الكاتب (لينفذه) المكتوب اليه (وان كان) كل منهما (فى بلد واحد) لان حكم الحاكم يجب امضاؤه على كل حال (ولا يقبل) كتابه (فيما ثبت عنده ليحكم) المكتوب اليه (به) الا ان يكون بينهما مسافة قصر (فاكتر لانه نقل شهادة الى المكتوب اليه فلم يجز مع القرب كالشهادة على الشهادة) ويجوز ان يكتب (كتابه) الى قاض معين و (ان يكتبه) الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين (من غير تعيين ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين) ولا يقبل (كتاب القاضى) (الا ان يشهد به القاضى الكاتب شاهدين) عدلين يضبطان معناه وما يتعلق به الحكم (فيقرأ) القاضى الكاتب (عليهما) اى على الشاهدين (ثم يقول اشهدا ان هذا كتابى الى فلان ابن فلان) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين (ثم يدفعه اليهما) اى الى العدلين الذين شهدا بما فى الكتاب فاذا وصلا دفعا الى المكتوب اليه وقالوا نشهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما ولا يشترط وان اشهدا عليه مدرجا مخنوماً لم يصح ﴿ باب القسمة ﴾ من قسمت الشيء اذا جعلته اقساماً

والقسم بكسر القاف النصيب وهي نوعان قسمة تراض واشار اليها بقوله (لا تجوز قسمة الاملاك التي لا تنقسم الا بضرر) ولو على بعض الشركاء (او) لا تنقسم الا برد (عوض) من احدهما على الاخر (الا برضى الشركاء) كلهم لحديث لا ضرر ولا ضرار رواه احمد وغيره وذلك (كاللدور الصغار والحمام والطاحون الصغيرين والشجر المفرد) والارض التي لا تتعدل باجزاء ولا قيمة كبناء او بئر او معدن (في بعضها) اى بعض الارض (فهذه القسمة في حكم البيع) تجوز بتراضيها ويجوز فيها ما يجوز في البيع خاصة (ولا يجبر من امتنع) منهما (من قسمتها) لانها معاوضة ولما فيها من الضرر ومن دعى شريكه فيها الى بيع اجبر فان ابى باعه الحاكم عليهما وقسم الثمن بينهما على قدر حصصهما وكذا لو طلب الاجارة ولو في وقف والضرر المانع من قسمة الاجبار نقص القيمة بالقسمة ومن بينهما دار لها علو وسفل وطلب احدهما جعل السفلى لواحد والعلو لآخر لم يجبر الممتنع النوع الثانى قسمة اجبار وقد ذكرها بقوله (واما ما لا ضرر) في قسمته (ولا رد عوض في قسمته كالقرية والبستان والدار الكيرة والارض) الواسعة (والدكاكين الواسعة والمكيل والموزون من جنس واحد كالدهان والالبان ونحوها اذا طلب الشريك قسمتها اجبر) شريكه (الاخر عليها) ان امتنع من القسمة مع شريكه ويقسم عن غير مكلف وله فان امتنع اجبر ويقسم حاكم على غايب من الشريكين بطلب شريكه او وله ومن دعى شريكه في بستان الى قسم شجره فقط لم يجبر والى قسم ارضه اجبر ودخل الشجر تبعاً (وهذه القسمة) وهي قسمة الاجبار (افراز) لحق احد الشريكين من الاخر (لا بيع) لانها تخالفه في الاحكام فيصح قسم لحم هدى واضاحى وغريمخرص خرصا وما يكال وزنا وعكسه وموقوف ولو على جهة ولا يحنث بها من حلف لا يبيع ومتى ظهر فيها غبن فاحش بطلت (ويجوز للشركاء ان يتقاسموا بانفسهم) ان يتقاسموا (بقاسم ينصبونه او يسالوا الحاكم نصبه) وتجب عليه اجابتهم لقطع النزاع ويشترط اسلامه وعدالته ومعرفة بها ويكفى واحد الا مع تقويم (واجرته) وتسمى القسامة بضم القاف على الشركاء (على قدر الاملاك) ولو شرط خلافه ولا ينفرد بعضهم باستيجاره وتعدل اسهامه بالاجزا ان تساوت كالمكيلات والموزونات غير المختلطة وبالقيمة ان اختلفت وبالرد ان اقتضته (فاذا اقتسموا واقرعوا لزمت القسمة) لان القاسم

لم يحضرها فيه صرفه لانه لم يثبت له قبله حق حتى يحبس به (ويحكم على الغائب) مسافة القصر (اذا ثبت عليه الحق) لحديث هند قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من الفقة ما يكفيني وولدي قال خذني ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فتسمع الدعوى واليثة على الغائب مسافة قصر وعلى غير مكلف ويحكم بها ثم اذا حضر الغائب فهو على حجته (وان ادعى) انسان (على حاضر في البلد غائب عن مجلس الحكم) او على مسافر دون مسافة قصر غير مستتر (واثق) المدعى (بينة لم تسمع الدعوى ولا اليثة) عليه حتى يحضر مجلس الحكم لانه يمكن سؤاله فلم يجز الحكم عليه قبله ﴿ باب كتاب القاضى الى القاضى ﴾ اجمعت الامة على قبوله اى كتاب القاضى الى القاضى لدعاء الحاجة اليه (فيقبل كتاب القاضى الى القاضى فى كل حق) لادى كالقرض والبيع والاجارة (حتى القذف) والطلاق والقود والنكاح والنسب لانها حقوق ادى لا تدرا بالشهادت و (لا) يقبل (فى حدود الله) تعالى (كحد الزنا ونحوه) كسرب الخمر لان حقوق الله تعالى مبنية على السر والدرء بالشهادت (ويقبل) كتاب القاضى (فيما حكم به) الكاتب (لينفذه) المكتوب اليه (وان كان) كل منهما (فى بلد واحد) لان حكم الحاكم يجب امضاؤه على كل حال (ولا يقبل) كتابه (فيما ثبت عنده ليحكم) المكتوب اليه (به الا ان يكون بينهما مسافة قصر) فأكثر لانه نقل شهادة الى المكتوب اليه فلم يجز مع القرب كالشهادة على الشهادة (ويجوز ان يكتب) كتابه (الى قاض معين) ان يكتبه (الى كل من يصل اليه كتابه من قضاة المسلمين) من غير تعيين ويلزم من وصل اليه قبوله لانه كتاب حاكم من ولايته وصل الى حاكم فلزمه قبوله كما لو كتب الى معين (ولا يقبل) كتاب القاضى (الا ان يشهد به القاضى الكاتب شاهدين) عدلين يضبطان معناه وما يتعلق به الحكم (فيقرأ) القاضى الكاتب (عليهما) اى على الشاهدين (ثم يقول اشهدا ان هذا كتابى الى فلان ابن فلان) او الى من يصل اليه من قضاة المسلمين (ثم يدفعه اليهما) اى الى العدلين الذين شهدا بما فى الكتاب فاذا وصلا دفعا الى المكتوب اليه وقالوا نشهد ان هذا كتاب فلان اليك كتبه بعمله والاحتياط ختمه بعد ان يقرأ عليهما ولا يشترط وان اشهدا عليه مدرجا محتوماً لم يصح ﴿ باب القسمة ﴾ من قسمت الشيء اذا جعلته اقساماً

وانا مطالبه به ولا تسمع بموجبل لاثباته غير تدبير واستيلاد وكتابة ولا بد
ان تنفك عما يكذبها فلا تصحح على انسان انه قتل او سرق من عشرين سنة
وسنه دونها ولا يعتبر فيها ذكر سبب الاستحقاق (وان ادعى عقد نكاح او)
عقد (بيع او غيرها) كاجارة (فلا بد من ذكر شروطه) لان الناس
مختلفون في الشروط فقد لا يكون العقد صحيحاً عند القاضى وان ادعى
استدامة الزوجية لم يشترط ذكر شروط العقد (وان ادعت امرأة نكاح
رجل لطلب نفقة او مهر او نحوهما سمعت دعواها) لانها تدعى حقاً لها
تضيئه الى سببه (وان لم تدع سوا النكاح) من نفقة ومهر وغيرها (لم تقبل)
دعواها لان النكاح حق الزوج عليها فلا تسمع دعواها بحق لغيرها (وان
ادعى) انسان (الارث ذكر سببه) لان اسباب الارث تختلف فلا بد من
تعيينه ويعتبر تعيين مدعى به ان كان حاضراً بالمجلس واحضار عين بالبلد
لتعيين وان كانت غايبة وصفها كسلم والاولى ذكر قيمتها ايضاً (وتعتبر عدالة
الينة ظاهراً وباطناً) لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم الا في عقد
نكاح فتكفى العدالة ظاهراً كما تقدم (ومن جهلت عدالته سال) القاضى
(عنه) ممن له خبرة باطنه بصحة او معاملة ونحوها وتقدم بينة جرح على
تعديل وتعديل الخصم وحده او تصديقه للشاهد تعديل له (وان
علم) القاضى (عدالته) اى عدالة الشاهد (عمل بها) ولم يمتحج الى التزكية
وكذا لو علم فسقه (وان جرح الخصم الشهود كلف الينة به) اى بالجرح
ولا بد من بيان سببه عن روية او استفاضة (وانظر) من ادعى الجرح
(له ثلاثة ان طلبه وللمدعى ملازمته) اى ملازمة خصمه في مدة الانتظار
ليلا يهرب (فان لم يات) مدعى الجرح (بينه حكم عليه) لان عجزه عن
اقامة الينة على الجرح في المدة المذكورة دليل على عدم ما ادعاه (وان
جهل) القاضى (حال الينة طلب من المدعى تركيهم) لتثبت عدالتهم فيحكم
له (ويكفى فيها) اى فى التزكية (عدلان يشهدان بعدالته) اى بعدالة
الشاهد (ولا تقبل فى الترجمة وفى التزكية و) فى (الجرح والتعريف) عند
حاكم (والرسالة) الى قاض اخر بكتابه ونحوه (الا قول عدلين) ان كان
ذلك فيما يعتبر فيه شهادة عدلين والا فحكم ذلك حكم الشهادة على ما يأتى
تفصيله وان قال المدعى لى بينة واريد يمينه فان كانت بالمجلس فليس له الا
احداها والا فله ذلك وان سال ملازمته حتى يقيمها اجيب فى المجلس فان

المدعى دعواه فللحاكم سؤال الخصم عنها وان لم يسأله سؤاله (فان اقر له)
بدعواه (حكم له عليه) بسؤاله الحكم لان الحق للمدعى فى الحكم فلا يستوفى
الا بسؤاله (وان انكر) بان قال للمدعى قرضا او ثمنا ما قرضى او ما باعنى
اولا يستحق على مادعاه ولا شيئا منه اولا حق له على صح الجواب ما لم يعترف
بسبب الحقو (قال) الحاكم (للمدعى ان كان لك بينة فاحضرها ان شئت
فان احضرها) اى البينة لم يسألها الحاكم ولم يلقنها فاذا شهدت (سمعها)
وحرّم ترديدها واتهارها وتعتها (وحكم بها) اى بالبينة اذا اتضح له الحكم
وسأله المدعى (ولا يحكم) القاضى (بعلمه) ولو فى غير حد لان تجوز
القضا بعلم القاضى يفضى الى تهمته وحكمه بما يشتهى (وان قال المدعى مالى
بينة اعلم الحاكم ان له البين على خصمه) لما روى ان رجلين اختصما الى
النبي صلى الله عليه وسلم حضرمى وكندى فقال الحضرمى يا رسول الله ان
هذا غلبنى على ارض لى فقال الكندى هى ارضى وفى يدى وليس له فيها
حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمى الك بينة قال لا قال فلك بينة
وهو حديث حسن صحيح قاله فى شرح المنتهى وتكون بينة (على صفة جوابه)
للمدعى (فان سال) المدعى من القاضى احواله (اخلفه وخلق سبيله) بعد
تحليفه اياه لان الاصل براءته (ولا يعتد بيمينه) اى يمين المدعى عليه
(قبل) امر الحاكم له و (مسألة المدعى) تحليفه لان الحق فى البين
للمدعى فلا يستوفى الا بطلبه (وان نكل) المدعى عليه عن البين (قضى
عليه) بالنكول رواء احمد بن عثمان رضى الله عنه (فيقول) القاضى للمدعى
عليه (ان حلفت) خلعت سبيلك (والا) تحلف (قضيت عليك) بالنكول
(فان لم يحلف قضى عليه) بالنكول (فان حلف المنكر) خلّى الحاكم
سبيله (ثم ان احضر المدعى بينة) عليه (حكم) القاضى (بها) ولم تكن البين
مزالة للحق (هذا اذا لم يكن قال لا بينة لى فان قال ذلك ثم اقامها لم تسع لانه
مكذب لها) فصل ولا تصح الدعوى المحررة ✎ لان الحكم مرتب
عليها ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما اقضى على نحو ما سمع
ولا تصح ايضا الا (معلومة المدعى به) اى تكون بشئ معلوم ليتأتى الالتزام
(الا الدعوى بما يصححه مجهولا كالوصية) بشئ من ماله (و) الدعوى
(بعبد من عبيده) جعله (مهرا او نحوه) كموض خلع او اقربه فيطالبه
بما وجب له ويعتبر ان يصرح بالدعوى فلا يكفي لى عنده كذا حتى يقول

ولايته اذا لم تكن له حكومة) فله اخذها كفت قال القاضي ويسن له التزده
عنها فان احسن ان يقدمها بين يدي خصومة او فملها حال الحكومة
حرم اخذها في هذه الحالة لانها كالرشوة ويكره بيعه وشراؤه الا بوكيل
لا يعرف به (ويستحب ان لا يحكم الا بحضور الشهود) ليستوفي بهم الحق
ويحرم تعيينه قوما بالقبول (ولا ينفذ حكمه انفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له)
كوالده وولده وزوجته ولا على عدوه كالشهادة ومتى عرضت له او لاحد
من ذكر حكومة تحاكم الى بعض خلفائه او رعيته كما حاكم عمر ابي الى زيد
ابن ثابت ويسن ان يبدأ بالمحبوسين وينظر فيم حبسوا فمن استحق الابقاء ابقاه
ومن استحق الاطلاق اطلقه ثم في امر ايتام ومجانين ووقوف ووصايا لاولي لهم
ولا ناظر ولو نفذ الاول وصية موصى اليه امضاها الثاني وجوبا ومن كان من
امنا الحاكم للاطفال والوصايا التي لا وصى لها بحاله اقره ومن فسق عزله
ولا ينقض من حكم صالح للقضا الا ما خالف نص كتاب الله او سنته كقتل
مسلم بكافر وجعل من وجد عين ماله عند من افلس اسوة الفرما او اجماعا
قطعا او ما يمتدده فيلزم تقضه والناقض له حاكمه ان كان (ومن ادعى على
غير برزة) اي طلب من الحاكم ان يحضرها للدعوى عليها (لم تحضر) اي
لم يامر الحاكم باحضارها (وامرت بالتوكيل) للعدر فان كانت برزة وهي التي تبرز
لقضاء حوائجها احضرت ولا يعتبر محرم تحضر معه (وان لزمها) اي غير
البرزة اذا وكلت (عين ارسل) الحاكم (من يحلفها) فيبث شاهدين لتستحلف
بحضرتها (وكذا) لا يلزم احضار (المريض) ويومر ان يوكل فان وجبت
عليه عين بعث اليه من يحلفه ويقبل قول قاضي معزول عدل لايتهم كنت
حكمت لفلان على فلان بكذا ولولم يذكر مستنده او لم يكن بسجله  باب
طريق الحكم وصفته  طريق كل شئ ما توصل به اليه والحكم فصل
الخصومات (اذا حضر اليه خصمان) يسن ان يجلسهما بين يديه (وقال
ايكما المدعى) لان سؤاله عن المدعى منهما لا تخصيص فيه لواحد منهما
(فان سكت) القاضي (حتى يبدأ) بالبنا للمفعول اي حتى يكون البداية بالكلام
من جهتهما (جاز) له ذلك (فمن سبق بالدعوى قدمه) الحاكم على خصمه وان
ادعيا معا اقرع بينهما فان انتهت حكومته ادعى الاخر ان اراد ولا تسمع
دعوى مقلوبة ولا حسبة بحق الله تعالى كعبادة وحد وكفارة وتسمع بينة
بذلك وبعق وطلاق من غير دعوى لايينة بحق معين قبل دعواه فاذا حرر

الكاف اثنان فاكثر بينهما (رجلا يصلح للقضا) فتحكم بينهما فخذ حكمه
 (في المال والحدود واللعان وغيرها) من كل ما ينفذه حكم من ولاء امام او
 نائبه لان عمر وابيا تحاكما الى زيد ابن ثابت وتحاكم عثمان وطلحة الى جبير
 ابن مطعم ولم يكن احد ممن ذكرنا قاضيا ﴿ باب ادب القاضي ﴾ اى
 اخلاقه التى ينبغى له التخلق بها (ينبغى) اى يسن ان يكون (قويا من
 غير غف) لئلا يطمع فيه الظالم والنف ضد الرفق (لينا من غير ضعف)
 لئلا يهابه صاحب الحق (حلما) لئلا يفضب من كلام الخصم (ذا اناعة)
 اى تؤدة وتان لئلا تؤدى مجلته الى مالا ينبغى (و) ذا (فطنة) لئلا
 يخذعه بعض الاخصام ويسن ان يكون غفيا بصيرا باحكام من قبله ويدخل
 يوم اثنين او خميس او سبت لابسا هو واصحابه اجل الثياب ولا يتطير
 وان تقاتل فحسن (وليكن مجلسه فى وسط البلد) اذا امكن ليستوى اهل
 البلد فى المضى اليه وليكن مجلسه (فسيحا) لا يتاذى فيه بشئ ولا يكره
 القضاء فى الجامع ولا يتخذ حاجبا ولا بوابا بلا عذر الا فى غير مجلس
 الحكم (و) يجب ان (يعدل بين الخصمين فى لحظه ولفظه ومجلسه
 ودخولهما عليه) الا مسلما مع كافر فيقدم دخولا ويرفع جلوسا وان
 سلم احدهما رد ولم ينتظر سلام الاخر ويحرم ان يسار احدهما او يلقيه
 حجته او يضيفه او يعلمه كيف يدعى الا ان يترك ما يلزمه ذكره فى الدعوى
 (وينبغى) اى يسن (ان يحضر مجلسه فقهاء المذاهب و) ان (يشاورهم
 فيما يشكل عليه) ان امكن فان اتضح له الحكم حكم والا اخره لقوله
 تعالى وشاورهم فى الامر (ويحرم القضاء وهو غضبان كثيرا) الخبر اى بكرة مرفوفا
 لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان متفق عليه (او) وهو (حاقن او
 فى شدة جوع او) فى شدة (عطش او) فى شدة (هم او ملل او
 كسل او نفاس او برد مؤلم او حر مزعج) لان ذلك كله يشغل الفكر
 الذى يتوصل به الى اصابة الحق فى الغالب فهو فى معنى الغضب (وان
 خالف) وحكم فى حال من هذه الاحوال (فاصاب الحق نفذ) حكمه
 لموافقته الصواب (ويحرم) على الحاكم (قبول رشوة) لحديث ابن عمر قال
 لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرثئى قال الترمذى حديث
 حسن صحيح (وكذا) يحرم على القاضي قبول (هدية) لقوله عليه السلام
 هدايا العمال غلول رواه احمد (الا) اذا كانت الهدية (ممن كان يهاديه قبل

(ولايته)

والسفيه وكذا مال غائب (والحجر على من يستوجه لسفه او فلس والنظر في وقوف عمله ليعمل بشرطها وتنفيذ الوصايا وتزويج من لا ولي لها) من النساء (واقامة الحدود وامامة الجمعة والعيد) ما لم يخصها بامام (والنظر في مصالح عمله بكف الاذى عن الطرقات وافيتها ونحوه) كجباية خراج وزكاة ما لم يخصا بمعامل وتصفح شهوده وامنايه ليستبدل بمن يثبت جرحه لا الاحتساب على الباعة والمشتريين والزامهم بالشرع (ويجوز ان يولى) القاضى (عموم النظر في عموم العمل) بان يولى سائر الاحكام في سائر البلدان ويجوز ان (يولى خاصا فيهما) بان يولى الانسكة بمصر مثلا (او) يولى خاصا (في احدهما) بان يولى سائر الاحكام ببلد معين او يولى الانسكة بسائر البلدان واذا ولاه ببلد معين نفذ حكمه في مقيم به وطارى اليه فقط وان ولاه بمحل معين لم ينفذ حكمه في غيره ولا يسمع بينة الا فيه كتعديلها وللقاضى طلب رزق من بيت المال لنفسه وخلفائه فان لم يجعل له شئ وليس له ما يكفيه وقال للخصمين لا اقضى بينكما الا بجعل جاز ومن ياخذ من بيت المال لم ياخذ اجرة لفتياه ولا لحطه (ويشترط في القاضى عشر صفات كونه بالغاً عاقلاً) لان غير المكلف تحت ولاية غيره فلا يكون والياً على غيره (ذكرنا) لقوله عليه السلام ما افلح قوم ولوا امرهم امراة (حرا) لان الرقيق مشغول بحقوق سيده (مسلم) لان الاسلام شرط للعدالة (عدلا) ولو تايبا من قذف فلا يجوز تولية الفاسق لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق بنياً فتنينوا الاية (سبحا) لان الاصم لا يسمع كلام الخصمين (بصيرا) لان الاعمى لا يعرف المدعى من المدعى عليه (متكلما) لان الاخرس لا يمكنه النطق بالحكم ولا يفهم جميع الناس اشارته (مجتهدا) اجماعا ذكره ابن حزم قاله في الفروع (ولو) كان مجتهدا (في مذهبه) المقلد فيه الامام من الائمة فيراعى الفاظ امامه ومتاخرها ويقلد كبار مذهبه في ذلك ويحكم به ولو اعتقد خلافه قال الشيخ تقى الدين وهذه الشروط تعتبر حسب الامكان وتجب ولاية الامثل فالامثل و على هذا يدل كلام احمد وغيره فيولى لعدم الانفع الفاسقين واقلهما شرا واعدل المقلدين واعرفهما بالتقليد قال في الفروع وهو كما قال ولا يشترط ان يكون القاضى كاتباً او ورعاً او زاهداً او يقظاً او مثبناً للقياس او حسن الخلق والاولى كونه كذلك (واذا حكم) بتشديد

بالعدد (وان نذر اياما معدودة) كعشرة ايام او ثلاثين يوماً (لم يلزمه
التتابع) لان الايام لا دلالة لها على التتابع (الا بشرط) بان يقول متابعة
(او نية) التابع و من نذر صوم الدهر لزمه فان افطر كفر فقط بغير
صوم ولا يدخل فيه رمضان ولا يوم نهى ويقضى فطره بربطه بربطه
لظهار ونحوه منه ويكفر مع صوم ظهار ونحوه ومن نذر صوم يوم الخميس
ونحوه فوافق عيدا او ايام تشريق افطر وقضى وكفر وان نذر صلاة
واطلق فاقله ركعتان قائما لقادر وان نذر صوما واطلق او صوم بعض يوم
لزمه يوم بنية من الليل ولمن نذر صلاة جالسا ان يصلها قائما وان نذر
رقبة فاقل مجزئ في كفارة

﴿ كتاب القضا ﴾

لغة احكام الشيء والفراغ منه ومنه فقضاهن سبع سموات في يومين
واصطلاحا تبين الحكم الشرعي والالزام به وفصل الحكومات (وهو
فرض كفاية) لان امر الناس لا يستقيم بدونه (ويلزم الامام ان ينصب
في كل اقليم) بكسر الهمزة (قاضيا) لان الامام لا يمكنه ان يباشر
الخصومات في جميع البلدان بنفسه فوجب ان يرتب في كل اقليم من يتولى
فصل الخصومات بينهم لثلاث تضيع الحقوق (ويختار) لنصب القضا (افضل
من يجد علما وورعا) لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح
لهم (ويامره بتقوى الله) لان التقوى راس الدين (و) يامره (بان يتحرى
العدل) اى اعطاء الحق لمستحقه من غير ميل (ويجتهد) القاضى (في
اقامته) اى اقامة العدل بين الاخصام ويجب على من يصلح ولم يوجد غيره
ممن يوثق به ان يدخل فيه ان لم يشغله عما هو اهم منه ويحرم بذل مال فيه
واخذه وطلبه وفيه مباشر اهل (فيقول) المولى لمن يوليه (ولينك الحكم
او قلديك) الحكم (ونحوه) كفوضت او رددت او جعلت اليك الحكم
او استبنتك او استخلفتك في الحكم والكناية نحو اعتمدت او عولت عليك
لا ينمقد بها الا بقرينة نحو فاحكم (وبكتابة) بالولاية (في البعد) اى اذا كان
غائبا فيكتب له الامام عهدا بما ولاء ويشهد عدلين عليها (وتفيد ولاية
الحكم العامة الفصل بين الخصوم واخذ الحق لبعضهم من بعض) اى اخذه
لربه ممن هو عليه (والنظر في اموال غير المرشدين) كالصغير والمجنون

(والسفيه)

وقال حديث حسن صحيح غريب (الثاني نذر الجلاج والغضب وهو تعليق نذره بشرط يقصد المنع منه) اى من الشرط المعلق عليه (او الحمل عليه او التصديق او التكذيب) كقوله ان كنتك او ان لم اضربك او ان لم يكن هذا الخبر صدقا او كذبا فعلى الحج او العتق ونحوه (فتخير بين فعله وبين كفارة يمين) لحديث عمران ابن حصين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا نذر فى غضب وكفارة كفارة يمين رواه سعيد فى سننه (الثالث نذر المباح كلبس ثوبه وركوب دابته) فان نذر ذلك (فحكمه ك) القسم (الثانى) يخير بين فعله وكفارة يمين (وان نذر مكروها من طلاق او غيره استحب) له (ان يكفر) كفارة يمين (ولا يفعله) لان ترك المكروه اولى من فعله وان فعله فلا كفارة (الرابع نذر المعصية) كنذر (شرب الخمر و) نذر (صوم يوم الحيض و) يوم (النحر) وايام التشريق (فلا يجوز الوفاء به) لقوله عليه السلام من نذر ان يعصى الله فلا يصح (ويكفر) من لم يفعله روى نحوه هذا عن ابن مسعود وابن عباس وعمران ابن حصين وسمرة ابن جندب رضى الله عنهم ويقضى من نذر صوما من ذلك غير يوم الحيض (الخامس نذر التبرر مطلقا) اى غير معلق (او معلقا كفعل الصلاة والصيام والحج ونحوه) كالعمرة والصدقة وعيادة المريض فتال المطلق لله على ان اصوم او صلى ومثال المعلق (كقوله ان شفا الله مريضى او سلم مالى الغائب فله على كذا) من صلاة او صوم ونحوه (فوجد الشرط لزمه الوفاء به) اى بنذره لحديث من نذر ان يطيع الله فليطعه رواه البخارى (الا اذا نذر الصدقة بماله كله) من يسن له فيجزيه قدر ثلثه ولا كفارة لقوله عليه السلام لاى لبابة لما نذر ان يخلع من ماله صدقة لله تعالى يجزى عنك الثلث رواه احمد (او) نذر الصدقة (بمسمى منه) اى من ماله كالف (يزيد) ما سماء (على ثلث الكل فانه يجزيه) ان يتصدق (بقدر الثلث) ولا كفارة عليه جزم به فى الوجيز وغيره والمذهب انه يلزمه الصدقة بما سماء ولو زاد على الثلث كما فى الانصاف وقطع به فى المنتهى وغيره (وفيما عداها) اى عدا المسئلة المذكورة بان نذر الثلث فما دونه (يلزمه) الصدقة (بالمسمى) لعموم ما سبق من حديث من نذر ان يطيع الله فليطعه (ومن نذر صوم شهر) معين كرجب او مطلق (لزمه التابع) لان اطلاق الشهر يقتضى التابع سواء صام شهرا بالهلال او ثلاثين يوما

ولا يعرفها أكثر الناس (فان حلف على وطئ زوجته او) حلف على
وطئ (دار تعلقت يمينه بجماعها) اى جماع من حلف على وطئها لان هذا
هو المعنى الذى ينصرف اليه اللفظ فى العرف (و) تعلقت يمينه (بدخول
الدار) التى حلف لا يطاها لما ذكر (وان حلف لا ياكل شيئاً فأكله مستهلكاً
فى غيره كمن حلف لا ياكل سمناً فاكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه)
لم يحنث (او) حلف (لا ياكل بيضاً فاكل ناطقاً لم يحنث) لان ما اكله
لا يسمى سمناً ولا بيضاً (وان ظهر طعم شئ من المحلوف عليه) فما اكله
(حنث) لأكله المحلوف عليه **فصل** وان حلف لا يفعل شيئاً ككلام
زيد ودخول دار ونحوه ففعله مكرها لم يحنث **فصل** لان فعل المكره غير
منسوب اليه (وان حلف على نفسه او غيره ممن) يمتنع بيمينه (يقصد منعه
كالزوج والولد ان لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً او جاهلاً حنث فى الطلاق او
العناق) **فتح العين** (فقط) اى دون اليمين بالله تعالى والنذر والظهار لان
الطلاق والعناق حق اذى فلم يعذر فيه بالنسيان والجهل كاتلاف المال
والحماية بخلاف اليمين بالله تعالى فانها حق الله تعالى وقد رفع عن هذه الامة
الخطأ والنسيان (وان) حلف (على ما لا يمتنع بيمينه من سلطان وغيره)
كلاجنبى لا يفعل شيئاً (ففعله حنث) الحالف (مطلقاً) سواء فعله المحلوف عليه
حامداً او ناسياً عالماً او جاهلاً (وان فعل هو) اى الحالف شيئاً او من
لا يمتنع بيمينه من سلطان او اجنبى (او غيره) اى غير ما ذكر ممن قصد
منعه (كزوجة وولد) بعض ما حلف على كنه (كآلو حلف لا ياكل هذا
الرغيف فاكل بعضه) لم يحنث (لعدم وجود المحلوف عليه) (ما لم تكن له نية)
او قرينة كآلو حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب منه فانه يحنث
باب النذر **فصل** لغة الايجاب يقال نذر دم فلان اى اوجب قتله وشرعاً الزام
مكلف مختار نفسه لله تعالى شيئاً غير محال بكل قول يدل عليه (لا يصح)
النذر (الا من بالغ عاقل) مختار لحديث رفع القلم عن ثلاث (ولو) كان
(كافراً) نذر عبادة لحديث عمر انى كنت نذرت فى الجاهلية ان اعتكف
ليلة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اوف بنذرك (والصحيح منه) اى من
النذر (خمسة اقسام) احدها النذر (المطلق) مثل ان يقول لله على نذروا
بسم شيئاً فيلزمه كفارة يمين) لما روى عقبه ابن عامر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كفارة النذر اذا لم يسم كفارة يمين رواه ابن ماجة والترمذى

(وقال)

فان عدم ذلك يحكم اى النية والسبب والتعين (رجع) فى اليمين (الى مايتاوله الاسم) وهو اى (الاسم ثلاثة شرعى وحقيقى وعرفى) وقد لا يختلف المسمى كالارض والسماء والانسان والحيوان ونحوها (فالشرعى) من الاسماء (ماله موضوع فى الشرع وماله موضوع فى اللغة) كالصلاة والصوم والزكاة والحج والبيع والاجارة فالاسم (المطلق) فى اليمين سواء كانت على فعل او ترك (ينصرف الى الموضوع الشرعى الصحيح) لان ذلك هو المتبادر اى المفهوم عند الاطلاق الا الحج والعمرة فيتناول الصحيح والفاقد لوجوب المضى فيه كالصحيح (فاذا حلف لا يبيع او لا يبتكج فعقد فاسدا) من بيع او نكاح (لم يحث) لان البيع والنكاح لا يتناول الفاسد (وان قيد) الحالف (يمينه بما يبيع الصحة) اى بما لا يمكن الصحة معه (كان حلف لا يبيع الحمر او الحزير حثت بصورة العقد) لتعذر حمل يمينه على عقد صحيح وكذا ان قال ان طلقت فلانة الاجنبية فانت طالق طلقت بصورة طلاق الاجنبية (و) الاسم (الحقيقى) هو الذى لم يغلب مجازه على حقيقته كاللحم (فاذا حلف لا ياكل اللحم فاكل شحما او مخا او كبدا او نحوه) ككلبية وكرش وطحال وقلب ولحم راس ولسان (لم يحث) لان اطلاق اسم اللحم لا يتناول شيئا من ذلك الا بنية اجتناب الدسم (ومن حلف لا ياكل ادما حثت باكل البيض والتمر والملح والخل والزيتون ونحوه) كالخين والبن (وكل ما يصنع به) عادة كالزيت والعسل والسمن واللحم لان هذا معنى التأدم (او) حلف (لا يلبس شيئا فلبس ثوبا او درعا او جوشنا) او عمامة او قلنسوة (او نعلا حث) لانه ملبوس حقيقة وعرفا (وان حلف لا يكلم انسانا حثت بكلام كل (انسان) لانه نكرة فى سياق النفي فيعم حتى ولو قال له تع او اسكت او اكلت زيدا فكانت اى راسله حثت ما لم ينو مشافهته (و) ان حلف (لا يفعل شيئا ففعل من فعله حث) لان الفعل يضاف الى من فعل عنه قال تعالى محققين رؤسكم وانما الخالق غيرهم (الا ان ينوى مباشرته بنفسه) فتقدم نيته لان لفظه يحتمله (و) الاسم (العرفى ما اشتهر مجازه فغلب) على (الحقيقة كالراوية) فى العرف للمزادة وفى الحقيقة للجمل الذى يستقى عليه (والغايط فى العرف للخارج المستقذر وفى الحقيقة لفناء الدار وما اطمان من الارض) ونحوها (كالظئينة والدابة والمذرة) فتعلق اليمين بالعرف (دون الحقيقة لان الحقيقة فى نحو ما ذكر صارت كالمهجورة

اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام
 (متتابعة) وجوبا لقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعة وتجب
 كفارة نذر فورا ببحث ويجوز اخراجها قبله (ومن لم يمتد ايمان قبل
 التكفير موجبا واحد) ولو على افعال كقوله والله لا اكلت والله لا شربت
 والله لا اعطيت والله لا اخذت (فعليه كفارة واحدة) لانها كفارات من
 جنس واحد فتداخلت كالحدود من جنس (وان اختلفت موجبا) اى موجب
 الايمان وهو الكفارة (كظهار وعين بالله) تعالى (لزما) اى الكفارتان
 (ولم يتداخلتا) لعدم اتحاد الجنس ويكفر قن بصوم وليس لبيده منه منه
 ويكفر كافر بغير صوم ﴿ باب جامع الايمان ﴾ المحلوف بها (يرجع
 فى الايمان الى نية الخالف اذا احتملها اللفظ) لقوله عليه السلام وانما لكل
 امرئ ما نوى فمن نوى بالسقف او البنا السما او بالفراش او البساط
 الارض قدمت على عموم لفظه ويجوز التعريض فى مخاطبة لغير ظالم (فان
 عدمت النية رجع الى سبب اليمين وما هيجهما) لدلالة ذلك على النية فمن حلف
 ليقتضين زيدا حقه غدا فقضاه قبله لم يحنث اذا اقتضى السبب انه لا يتجاوز غدا
 وكذا لياكلن شيئا او ليفعلنه غدا وان حلف لاييئمه الا بناية لم يحنث الا ان
 باعه باقل منها وان حلف لا يشرب له الماء من عطش ونيته او السبب قطع
 منته حنث باكل خبزه واستمارة دابته وكل ما فيه منة (فان عدم ذلك)
 اى النية وسبب اليمين الذى هيجهما (رجع الى التمين) لانه ابلغ من دلالة
 الاسم على المسعى لانه ينفي الابهام بالكلية (فاذا حلف لا البس هذا القميص
 فجعله سراويل او رداء او عمامة ولبسه) حنث (اولا كملت هذا العبي فصار
 شيئا) وكله حنث (او) حنث (لا كملت زوجة فلان هذه او صديقه فلانا)
 هذا (او مملوكه سعيدا) هذا (فزال الزوجية والملك والصدقة ثم كلهم)
 حنث (او) حلف (لا اكلت لحم هذا الحمل فصار كبشا) واكله حنث (او حلف
 لا اكلت هذا الرطب فصار قرا او دبسا او خلا) واكله حنث (او) حلف لا اكلت
 (هذا اللبن فصار جينا او كشكا ونحوه) واكله حنث (فى الكل) لان عين
 المحلوف عليه باقية كحلفه لالبتست هذا الغزل فصار ثوبا وكذا حلفه لا يدخل
 دار فلان هذه فدخلها وقد باعها او وهى فضا او مسجد او حمام ونحوه
 الا ان ينوى (الخالف او يكون سبب اليمين يقتضى (مادام) المحلوف عليه
 (على تلك الصفة) فتقدم النية وسبب اليمين على التمين كما تقدم ﴿ فصل

الله باللغو في ايمانكم وهذا منه ولا تنفقد ايضا من نائم وصغير ومجنون ونحوهم الشرط (الثاني ان يحلف مختارا فان حلف مكرها لم تنفقد عينه) لقوله عليه السلام رفع عن امي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه الشرط (الثالث الحث في عينه بان يفعل ما حلف على تركه) كما لو حلف لا يكلم زيدا فكلمه مختارا (او بترك ما حلف على فعله) كما لو حلف ليكلمن زيدا اليوم فلم يكلمه (مختارا ذاكرا) لعينه (فاذا حث مكرها او ناسيا فلا كفارة) لانه لا اثم عليه (ومن قال في عين مكفرة) اي تدخلها الكفارة كمين بالله تعالى ونذر وظهار (ان شاء الله لم يحث) في عينه فعل او ترك ان قصد المشيئة واتصلت عينه لفظا او حكما لقوله عليه السلام من حلف فقال ان شاء الله لم يحث رواه احمد وغيره (ويسن الحث في اليمين اذا كان) الحث (خيرا) كمن حلف على فعل مكروه او ترك مندوب وان حلف على فعل مندوب او ترك مكروه كره حثه وعلى فعل واجب او ترك محرم حرم حثه وعلى فعل محرم او ترك واجب واجب حثه ويخير في مباح وحفظها فيه اولى ولا يلزم ابرار قسم كاجابة سؤال بالله تعالى بل يسن (ومن حرم حلالا سوى زوجته) لان تحريمها ظهار كما تقدم سواء كان الذي حرمه (من امة او طعام او لباس او غيره) كقوله ما احل الله على حرام ولا زوجة له او قال طعمني على كاليته (لم تحرم) عليه لان الله سماء عينا بقوله يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم واليمين على الشيء لا تحرمه (وتلزمه كفارة عين ان فعله) لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اي التكفير وسبب نزولها انه صلى الله عليه وسلم قال لن اعود الى شرب العسل متفق عليه ومن قال هو يهودي او كافر او يعبد غير الله او برئ من الله تعالى او من الاسلام او القران او النبي صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ليفعلن كذا او ان لم يفعله او ان كان فعله فقد فعل محرما وعليه كفارة عين بحثه ﴿ فصل ﴾ في كفارة اليمين (يخير من لزمته كفارة عين بين اطعام عشرة مساكين) لكل مسكين مدبر او نصف صاع من غيره (او كسوتهم) اي العشرة مساكين للرجل ثوب يحزيه في صلاته وللراة درع وخمار كذلك (او عتق رقبة فمن لم يجد) شيئا مما تقدم ذكره (فصيام ثلاثة ايام) لقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون

تركها) اى التسمية. (عمدا او سهوا لم يبح) الصيد لمفهوم قوله عليه السلام اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه ولا يضر ان تقدمت التسمية بيسير وكذا ان تاخرت بكثير فى جرح اذا زجره فانزجر ولو سعى على صيد فاصاب غيره حل لا على سهم القاء ورمى بغيره بخلاف ما لو سعى على سكين ثم القاها وذبح بغيرها (وسن ان يقول معها) اى مع باسم الله (الله اكبر كما فى الزكاة) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ذبح يقول بسم الله والله اكبر وكان ابن عمر يقول ويكره الصيد لهوا وهو افضل ما كول والزراعة افضل مكتسب

كتاب الايمان

جمع يمين وهى الحلف والقسم و (اليمين التى تجب بها الكفارة اذا حثت) فيها (هى اليمين) التى يحلف فيها باسم (الله) الذى لا يسمى به غيره كالله والقديم والازلى والاول الذى ليس قبله شى والاخر الذى ليس بعده شى وخالق الخلق ورب العالمين والرحمن او الذى يسمى به غيره ولم ينو الغير كالرحيم والخالق والرازق والمولى (او) (صفة من صفاته) تعالى كوجه الله وعظمته وكبريائه وجلاله وعزته وعهده وامانته وارادته (او بالقران او بالمصحف) او بسورة او اية منه ولعمر الله يمين وما لا يعد من اسمائه تعالى كالشئ والموجود وما لا ينصرف اطلاقه اليه ويحمله كالحي والواحد والكريم ان نوى به الله فهو يمين والا فلا (والحلف بغير الله) سبحانه وصفاته (محرم) لقوله عليه السلام فمن كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت متفق عليه ويكره الحلف بالامانة (ولا تجب به) اى الحلف بغير الله (كفارة) اذا حث (ويشترط لوجوب الكفارة) اذا حلف بالله تعالى (ثلاثة شروط الاول ان تكون اليمين منعقدة وهى) اليمين (التي قصد عقدها على) امر (مستقبل ممكن فان حلف على امر ماض كاذبا طالما فهمى) اليمين (الغموس) لانها تغمسه فى الاسم ثم فى النار (ولغو اليمين) هو (الذى يجرى على لسانه بغير قصد كقوله) فى اثناء كلامه (لا والله وبلى والله) لحديث عائشة مرفوعا اللغو فى اليمين كلام الرجل فى بيته لا والله وبلى والله رواه ابو داود وروى موقوفا (وكذا يمين عقدها يظن صدق نفسه فبان بخلافه فلا كفارة فى الجميع) لقوله تعالى لا يؤاخذكم

وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته رواه الشافعي وغيره (و) يكره ايضا (ان يحدها
والحيوان يبصره) لقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
ان تحدد الشفاد وان توارى عن البهائم رواه احمد وغيره (و) يكره ايضا
(ان يوجهه) اى الحيوان (الى غير القبلة) لان السنة توجيهه الى القبلة
على شقه الابر والرفق به والحمل على الالة بقوى (و) يكره ايضا (ان
يكسر عنقه) اى عنق ما ذبح (او يسلخه قبل ان يبرد) اى قبل زهوق نفسه
لحديث ابى هريرة بث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل ابن ورقاء
الحزامى على جبل او رق يصيح فى فجاج منى بكلمات منها لا تعجلوا الاقنص
قبل ان ترهق رواه الدارقطني وان ذبح كنانى ما يحرم عليه حل لنا ان
ذكر اسم الله عليه وذكاة جنين مباح بذكاة امه ان خرج ميتا او متحركا
كذبوح (باب الصيد) وهو اقتناص حيوان حلال متوحش طبعاً
غير مقدور عليه ويطلق على الصيد و (لا يحل الصيد المقتول فى الاصطياد
الا بربصة شروط احدها ان يكون الصائد من اهل الذكاة) فلا يحل صيد
مجنوس او وثقى ونحوه وكذا ما شارك فيه الشرط الثانى (الالة وهى نوطان)
احدهما (محدد يشترط فيه ما يشترط فى الالة الذبح و) يشترط فيه ايضا (ان
يجرح) الصيد (فان قتله بقتله لم يجز) لمفهوم قوله عليه السلام ما انهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكل (وما ليس بمحدد كالبلندق والمعصى والشبكة والفخ
لا يحل ما قتل به) ولو مع قطع حلقوم ومرى لما تقدم وان ادركه وفيه
حياة مستقرة فذكاه حل وان رمى صيدا بالهوى او على شجرة فسقط فوات
حل وان وقع فى ماء ونحوه لم يحل (والنوع الثانى الجارحة فيباح ما قتله)
الجارحة (ان كانت معلقة) سواء كانت مما يصيد بمخلبه من الطير او بناه من
الفهود والكلاب لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونهم
بما علمكم الله الا الكلب الاسود البهيم فيحرم صيده واقتناؤه ويباح قتله وتعليم
نحو كلب وفهد ان يسترسل اذا ارسل ويتزجر اذا زجر واذا امسك لم
ياكل وتعليم نحو صقر ان يسترسل اذا ارسل ويرجع اذا دعى لا يترك اكله
الشرط (الثالث ارسال الالة قاصدا) للصيد (فاذا استرسل الكلب او غيره
بنفسه لم يجز) ما صاده (الا ان يزجره فيزيد فى عدوه بطلبه فيحل) الصيد
لان زجره اثر فى عدوه فصار كما لو ارسله ومن رمى صيدا فاصاب غيره
حل الشرط (الرابع التسمية عند ارسال السهم او) ارسال (الجارحة فان

قال البخاري قال ابن عباس طعامهم ذبايحهم (ولو) كان المذكي ميذا او
 (مراهقا او امرأة او اقلف) لم يحن ولو بلا عذر (او اعمى) او حايضا
 او جنبا (ولا تباح ذكاة سكران ومجنون) لما تقدم (و) لا ذكاة (وثني
 ومجوسى ومرتد) لمفهوم قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم
 الشرط (الثانى الالة فتباح الذكاة بكل محد) ينهر الدم بمحده (ولو)
 كان (منصوبا من حديد وحجر وقصب وغيره) كخشب له حد وذبح
 وفضة وعظم (الا السن والظفر) لقوله عليه السلام ما انهر الدم فكل
 ليس السن والظفر متفق عليه الشرط (الثالث قطع الحلقوم) وهو
 مجرى النفس (و) قطع (المرى) بالمد وهو مجرى الطعام والشراب
 ولا يشترط اباتهما ولا قطع الودجين ولا يضر رفع يد الذابح ان اتم الذكاة
 على الفور والسنة تحرا بل بطن بمحدد في لبثها وذبح غيرها (فان ابان الراس بالذبح لم يحرم
 المذبوح وذكاة ما عجز عنه من الصيد والنعم المتوحشة و) النعم الواقعة في بئر ونحوها
 بجرحه في اى موضع كان من بدنه (روى عن على وابن مسعود وابن
 عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم) الا ان يكون راسه في الماء
 ونحوه (مما يقتله لو افرد) فلا يباح (اكله لحصول قتله بجميع وحاضر
 فقلب جانب الحظر وما ذبح من قفاء ولو عمدا ان اتت الالة على محل
 ذبحه وفيه حياة مستقرة حل والا فلا ولو ابان راسه حل مطلقا والتطيبة
 ونحوها ان ذكاه وحياتها تمكن زيادتها على حركة مذبوح حلت والاحتياط
 مع تحرك ولو بيد او رجل وما قطع حلقومه او ابينت حشوته فوجود
 حياته كعدمها الشرط (الرابع ان يقول) الذابح (عند) حركة يده
 (بالذبح بسم الله) لقوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه
 لفسق (ولا يجزيه غيرها) كقوله باسم الخالق ونحوه لان اطلاق التسمية
 ينصرف الى بسم الله وتجزى بغير عربية ولو احسنها (فان تركها) اى
 التسمية (سهوا ابحت) الذبيحة لقوله عليه السلام ذبيحة المسلم حلال وان
 لم يسم اذا لم يتعمد رواء سعيد (لا) ان ترك التسمية (عمدا) ولو جهلا
 فلا تحل الذبيحة لما تقدم ومن بداله ذبح غير مسمى عليه اعاد التسمية ويسن مع
 التسمية التكبير لا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن ذكر مع اسم الله اسم
 غيره حرم ولم يحل المذبوح (ويكره ان يذبح بالة كالة) لحديث ان الله كتب
 الاحسان على كل شى فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة

(وليحد)

اى يمسك قوته ويحفظها لقوله تعالى فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
 وله التزود ان خاف ويجب تقديم السؤال على اكله ويتحرى في مذكاة اشبهت
 بئته فان لم يجد الا طعام غيره فان كان ربه مضطرا او خائفا ان يضطر فهو
 احق به وليس له ايثاره والا لزمه بذل مايسد رمقه فقط بقيته فان ابى رب
 الطعام اخذه المضطر منه بالاسهل فالاسهل ويمطيه عوضه (ومن اضطر الى
 فقع مال الغير مع بقاء عينه) كتاب (لدفع برد او) جل اودلو (لاستقاء ماء
 ونحوه وجب بذله) اى لمن اضطر اليه (مجانا) مع عدم حاجته اليه لان الله
 تعالى ذم على منعه بقوله وينعمون الماعون وان لم يجد المضطر الا ادما معصوما
 فليس له اكله ولا اكل عضو من اعضاء نفسه (ومن مر بثمر بستان
 فى شجرة او متساقط عنه ولا حايط عليه) اى على البستان (ولا ناظر)
 اى حافظ له (فله الاكل منه مجانا من غير حمل) ولو بلا حاجة روى عن
 عمر وابن عباس وانس ابن مالك وغيرهم وليس له صعود شجرة ولا رميه
 بشئ ولا الاكل من محبى مجموع الضرورة وكذا زرع قايم وشرب لبن ماشية
 (ويجب) على المسلم (ضيافة المسلم المجتاز به فى القرى) دون الامصارى
 (يوما و ليلة) قدر كفايته مع ادم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزه قالوا وما جائزته يارسول الله قال يومه
 وليته متفق عليه ويجب ازاله بيته مع عدم مسجد ونحوه فان ابى من نزل
 به الضيف للضيف طلبه به عند حاكم فان ابى فله الاخذ من ماله بقدره
 باب الذكاة ٢٢٢ قال ذكى الشاة ونحوها تذكية اى ذبحها فهى ذبيح
 او نحر الحيوان الماكول البرى بقطع حلقومه ومريه او عقر ممتنع و (لا
 يباح شئ من الحيوان المقدور عليه بغير ذكاة) لان غير المذكى ميتة وقال
 تعالى حرمت عليكم الميتة (الا الجراد والسمك وكل ما لا يعيش الا فى الماء
 فيحل بدون ذكاة حل ميتته لحديث ابن عمر يرفعه احل لنا ميتتان ودمان
 فاما الميتتان الحوت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال رواه احمد وغيره
 وما يعيش فى البر والبحر كالسحفاة وكلب الماء لا يحل الا بالذكاة وحرم بلع
 سمك حيا وكره شيه حيا لاجراد لانه لادم له (ويشترط للذكاة اربعة
 شروط) احدها (اهلية المذكى بان يكون عاقلا) فلا يباح ما ذكاه مجنون
 او سكران او طفل لم يميز لانه لا يصح منه قصد التذكية (مسلم) كان (او
 كتابيا) ابواه كتابيان لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم

يوم خير عن لحوم الحمر الاهلية واذن في لحوم الخيل متفق عليه (و)
 الا (ماله ناب يفترس به) اى ينهش بنابه لقول ابى ثعلبة الحشنى نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذى ناب من السباع متفق عليه (غير الضبع)
 لحديث جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم باكل الضبع احتج به احمد
 والذي له ناب (كلاسد والنمر والذئب والفيل والفهد والكلب والحزير
 وابن اوى وابن عرس والسنور) مطلقا (والنمس والقرود والدب) والفنك
 والثعلب والسنجاب والسمور (و) الا (ماله مخلب من الطير يصيد به كالقبا
 والبازى والصقر والشاهين والباشق والحدأة) بكسر الحاء وفتح الدال
 والهمزة (والبومة) لقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن كل ذى ناب من السباع وعن كل ذى مخلب من الطيور رواه ابو داود
 (و) الا (ماياكل الحيف) من الطير (كالنسر والرخم والقلق والعقوق)
 وهو القاق (والغراب الابقع والغداف وهو) طائر (اسود صغير اعبر
 والغراب الاسود الكبير والا ما يستخبه) العرب ذواليسار (كالقنفذ والنيص
 والقارة والحية والحشرات كلها والوطواط (و) الا (ما تولد من ما كول
 وغيره كالبنغل) من الخيل والحمر الاهلية وما تجهله العرب ولم يذكر في
 الشرع يرد الى اقرب الاشياء شها به ولو اشبه مباحا ومحراما غلب التحريم
 ودود جين وخل ونحوها يوكل تبعا فصل وما عدا ذلك
 الذى ذكرنا انه حرام (خلال) على الاصل (كالخيل) لما سبق من حديث
 جابر (وبهيمة الانعام) وهى الابل والبقر والغنم لقوله تعالى احلت لكم بهيمة
 الانعام (والدجاج والوحشى من الحمرو) من (البقر) كالا بل والتيتل والوعل والمها
 (و) كا (لظبا والنعامة والارنب وسائر الوحوش) كالزرافة والوبر
 واليربوع وكذا الطاووس والبيغا والزاغ وغراب الزرع لان ذلك مستطاب
 فيدخل في عموم قوله تعالى ويحل لهم الطيبات (وبياح حيوان البحر كله)
 لقوله تعالى احل لكم صيد البحر (الا الضفدع) لانها مستخبنة (و) الا
 (التساح) لانه ذو ناب يفترس به (و) الا (الحية) لانها من المستخبئات وتحرم
 الجلالة التى اكثر علفها النجاسة ولبنها وبيضها نجس حتى تحبس ثلاثا وتطعم
 الطاهر فقط ويكره اكل تراب وفحم وطين وغدة واذن وقلب وبصل وثوم ونحوها
 ما لم ينضج بطبخ لا لحم منتن اوفى (ومن اضطر الى محرم) بان خاف التلف
 ان لم ياكله (غير السم حل له) ان لم يكن فى سفر محرم (منه ما يسد رمقه)

بكل حال) لان هذه الاشياء تدل على فساد عقيدته وقلة مبالاته بالاسلام
ويصح اسلامه بميز يعقله وردته لكن لا يقتل حتى يستتاب بعد البلوغ ثلاثة
ايام (وتوبة المرتد) اسلامه (و) توبة (كل كافر اسلامه بان يشهد) المرتد
او الكافر الاصل (ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله) لحديث ابن
مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكنيسة فاذا هو يهودي
يقرأ عليهم التوراة فقرأ حتى اتى على صفة النبي صلى الله عليه وسلم
وامته فقال هذه صفتك وصفت امتك اشهد ان لا اله الا الله وانك
رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم آووا اخاكم رواه احمد (ومن كان كفرا
بمحمد فرض ونحوه) تحليل حرام او تحريم حلال او جحد نبي او كتاب
او رسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى غير العرب (فتوبته مع) اتيانه
بـ (الشهادتين اقراره بالمجبودية) من ذلك لانه كذب الله سبحانه بما اعتقده
من المجد فلا بد في اسلامه من الاقرار بما جحد (او قوله انا) مسلم او
(برى من كل دين يخالف دين الاسلام) ولو قال كافر اسلمت او انا مسلم او انا
مومن صار مسلما وان لم يأنطق بالشهادتين ولا يفتي قوله محمد رسول الله عن كلمة التوحيد
وان قال انا مسلم ولا انطق بالشهادتين لم يحكم باسلامه حتى يأتي بالشهادتين
ويمنع المرتد من التصرف في ماله وتقضى منه ديونه وينفق منه عليه وعلى عياله
فان اسلم والا صار فياً من موته مرتداً ويكفر ساحر يركب المكنسة
فتسير به في الهوى ونحوه لا كاهن ومنجم وعراف وضارب بحصى ونحوه ان
لم يعتقد اباحتها وانه يعلم به الامور المغيبة ويعزز مؤيدك عنه ويحرم طلسم
ورقية بغير العربي ويجوز الحل بسحر ضرورة

كتاب الاطعمة

جمع طعام وهو ما يؤكل ويشرب (والاصل فيها الحل) لقوله تعالى هو
الذي خلق لكم مافي الارض جميعاً (فيباح كل) طعام (طاهر) بخلاف
متنجس ونجس (لا مضرة فيه) احتراز عن السم ونحوه حتى المسك ونحوه
كالغسبر (من حب وثر وغيرهما) من الطاهرات (ولا يحل نجس كالميتة
والدم) لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الاية (ولا) يحل (مافيه
مضرة كالمسك ونحوه) لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة (وحيوانات
البر مباحة الا الحمر الالهية) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى

الطايفتين (ما اتلفت) على الاخرى قال الشيخ تقي الدين فواجبوا الضمان
على مجموع الطائفة وان لم يعلم عين المتلف ومن دخل بينهما صلح فقتل
وجهل قاتله وما جهل متلفه ضمنناه على السوا ﴿ باب حكم المرتد
وهو ﴾ لغة الراجع قال تعالى ولا تردوا على اديباركم واصطلاحا (الذي
يكفر بعد اسلامه) طوعا ولو مميزا او هازلا بنطق او اعتقاد او شك او فعل
(فمن اشرك بالله) كفر لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (او جحد
ربوبيته) سبحانه (او) جحد (وحدانيته او) جحد (صفة من صفاته)
كالحياسة والعلم كفر (او اتخذ الله) تعالى (صاحبة او ولدا او جحد بعض
كتبه او) جحد بعض (رسله او سب الله) سبحانه (او) سب (رسوله)
اي رسولا من رسله او ادعى النبوة (فقد كفر) لان جحد شئ من ذلك
كجحد كراهية وسب احد منهم لا يكون الا من جاحده (ومن جحد تحريم
الزنا او) جحد (شيئا من المحرمات الظاهرة المجمع عليها) اي على تحريمها
او جحد حل خبز ونحوه مما لا خلاف فيه او جحد وجوب عبادة من الجنس
او حكما ظاهرا مجمعا عليه اجماعا قطعيا (بجهل) اي بسبب جهله وكان ممن يجهل
مشله ذلك (عرف) حكم (ذلك) ايرجع عنه (وان) اصر او (كان مشله
لا يجهله كفر) لمعاندته للاسلام وامتناعه من الالتزام لاحكامه وعدم قبوله
لكتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة وكذا لو سجد لكوكب ونحوه واتى
بقول او فعل صريح في الاستهزاء في الدين او امتن القرآن واسقط حرمة
لامن حكي كفرا سمعه وهو لا يعتقدده ﴿ فصل فمن ارتد عن الاسلام وهو
مكلف مختار رجل او امرأة دعى اليه) اي الى الاسلام (ثلاثة ايام) وجوبا
(وضيق عليه) وحبس لقول عمر رضي الله عنه فهلا حبستوه ثلاثا فاطعمتموه
كل يوم رغيفا واسقيتموه لعله يتوب او يراجع امر الله اللهم اني لم احضر ولم
ارض اذ بلغني رواء مالك في الموطن ولولم تجب الاستجابة لما برى من فعلهم
(فان) اسلم لم يعزروا (لم يسلم قتل بالسيف) ولا يحرق بالنار لقوله عليه السلام
من بدل دينه فاقتلوه ولا تعذبوه بعذاب الله يعني النار اخرجه البخاري
وابو داود الا رسول كفار فلا يقتل ولا يقتله الا امام او نايبه مالم يلحق
بدار حرب فلكل احد قتله واخذ مامعه (ولا تقبل) في الدنيا (توبة من سب الله) تعالى
(او) سب (رسوله سبا صريحا او تنقصه) (ولا) توبة (من تكررت ردة)
ولا توبة زنديق وهو المنافق الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر (بل يقتل

(بكل)

(فه) اى المصول عليه (ذلك) اى قتل الصائل (ولا ضمان عليه)
 لان قتله لدفع شره (وان قتل) المصول عليه (فهو شهيد) لقوله عليه
 السلام من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد رواه الحلال (ويلزمه
 الدفع عن نفسه) فى غير فتنة لقوله تعالى ولا تقاتلوا بايديكم الى التهلكة وكذا
 يلزمه الدفع فى غير فتنة عن نفس غيره (و) عن (حرمة) وحرمة غيره
 لئلا تذهب الانفس (دون ماله) فلا يلزمه الدفع عنه ولا حفظه عن
 الضياع والهلاك فان فعل فلا ضمان عليه (ومن دخل منزل رجل متلصصا
 فحكمه كذلك) اى يدفعه بالاسهل فالاسهل فان امره بالخروج فخرج لم
 يضره والا فله ضربه باسهل ما يندفع به فان خرج بالعصا لم يضره
 بالحديد ومن نظر فى بيت غيره من خصاص باب مغلق ونحوه فحذف عينه
 او نحوها فغلت فهدر بخلاف مستمع قبل انذاره ^م باب قتال اهل
 النبى ^م اى الجور والظلم والعدول عن الحق (اذا خرج قوم لهم شوكة
 ومنعة) بفتح النون جمع مانع كفسقة وكفرة وبسكونها بمعنى امتناع يمنعهم
 (على الامام بتاويل ساينغ) ولو لم يكن فيهم مطاع (فهم بغاة) ظلة فان
 كانوا جمعا يسيرا لا شوكة لهم او لم يخرجوا بتاويل او خرجوا بتاويل
 غير ساينغ فقطاع طريق ونصب الامام فرض كفاية ويجبر من تعين لذلك وشرطه
 ان يكون حرا ذكرا عدلا قرشيا عالما كافيا ابتدا ودواما (و) يجب (عليه)
 اى على الامام (ان يراسلهم) اى البغاة (فيستلهم) عن (ما ينقمون منه
 فان ذكروا مظلة ازالها وان ادعوا شبهة كشفها) لقوله تعالى فاصلحوا بينهما
 والاصلاح انما يكون بذلك فان كان ما ينقمون منه مما لا يحل ازاله وان
 كان حلالا لكن التبس عليهم فاعتقدوا انه مخالف للحق بين لهم دليله
 واطهر لهم وجهه (فان فاؤا) اى رجعوا عن النبى وطلب القتال تركهم
 (والا) يرجعوا (قاتلهم) وجوبا وعلى رعيته معونته ويحرم قتالهم بما يعم
 اتلافهم كمنخنيق ونار الاضرورة وقتل ذريتهم ومدبرهم وجريحهم ومن
 ترك القتال ولا قود بقتلهم بل اندية ومن اسر منهم حبس حتى لا شوكة
 ولا حرب واذا انتقضت فمن وجد منهم ماله بيد غيره اخذه وما تلف حال
 حرب غير مضمون وان اظهر قوم راي الخوارج ولم يخرجوا عن قبضة
 الامام لم يتعرض لهم وتجوز الاحكام عليهم كاهل العدل (وان اقتلت
 طايفتان لعصبة او) طلب (رياسة فهما ظالمتان وتضمن كل واحدة) من

الشهادة من احدهما للآخر فلم تمنع القطع (ولا يقطع احد الزوجين بسرقة
 من مال الآخر ولو كان محرراً عنه) روى ذلك سعيد عن عمر باسناد جيد
 (واذا سرق عبد) ولو مكاتباً (من مال سيده او سيد من مال مكاتبه)
 فلا قطع (او) سرق قن او (حر مسلم من بيت المال) فلا قطع (او) سرق
 (من غنية لم تخمس) فلا قطع لان لبيت المال فيها خمس الخمس (او سرق فقير
 من غلة موقوفة على الفقرا) فلا قطع لدخوله فيها (او سرق شخص من
 مال له فيه شركة او لاحد ممن لا يقطع بالسرقة منه) كابية وابنه وزوجه
 ومكاتبته (لم يقطع) للشبهة الشرط الخامس ثبوت السرقة وقد ذكره بقوله
 (ولا يقطع الابشهادة عدلين) يصفانها بعد الدعوى من مالك او من يقوم
 مقامه (او باقرار) السارق (مرتين) بالسرقة ويصفها في كل مرة لاحتمال
 ظنه القطع في حال لا قطع فيها (ولا يترع) اى يرجع (عن اقراره حتى
 يقطع) ولا باس بتلقيه الانكار (و) الشرط السادس (ان يطالب المسروق
 منه) السارق (بماله) فلو اقر بسرقة من مال غائب او قامت بهايئنة انتظر
 حضوره ودعواه فيحبس وتعاد الشهادة (واذا وجب القطع) لاجتماع شروطه
 (قطعت يده اليمنى) لقرائته ابن مسعود فاقطعوا ايماهما ولانه قول ابى بكر وعمر
 ولا يخالف لهما من الصحابة (من مفصل الكف) لقول ابى بكر وعمر تقطع عين السارق
 من الكوع ولا يخالف لهما من الصحابة (وحسنت) وجوبا بغمسها في زيت مغلى
 لتستد افواه العروق فينقطع الدم فان عاد قطعت رجله اليسرى من مفصل
 كعبه بترك عقبه وحسنت فان عاد حبس حتى يتوب وحرم ان يقطع (ومن سرق شيئاً
 من غير حرز ثمر اكان او كسراً) بضم الكاف وفتح المثلثة طلع الفحال (او
 غيرها من جوار او غيره) اضعفت عليه القيمة (اى ضمنه بعوضه مرتين قاله
 القاضى واختاره الزركشى وقدم فى التنقيح ان التضعيف خاص بالثمر والطلع
 والجوار والماشية وقطع به فى المنتهى وغيره لان التضعيف ورد فى هذه
 الاشياء على خلاف القياس فلا يتجاوز به النص (ولا قطع) لفوات شرطه
 وهو الحرز  باب حدد قطاع الطريق وهم الذين يعرضون للناس
 بالسلاح  ولو عصاً او حجراً (فى الصحرا او البنيان) او البحر (فيغصبونهم
 المال) المحترم (مجاهرة لاسرقة) ويعتبر ثبوته بينة او اقرار مرتين
 والحرز ونصاب السرقة (فمن) اى مكلف ملتزم ولو انشئ او رقيقاً (منهم)
 اى من قطاع الطريق (قتل مكافياً) له (او غيره) اى غير مكافى

(السارق) بيع اوهبة اوغيرها (لم يسقط القطع) بعد الترافع الى الحاكم (وتعتبر قيمتها) اى قيمة العين المسروقة (وقت اخراجها من الحرز) لانه وقت السرقة التى وجب بها القطع (فلو ذبح فيه) اى فى الحرز (كبشا) فقضت قيمته (او شق فيه ثوبا فقضت قيمته عن نصاب السرقة ثم اخرجته) من الحرز فلا قطع لانه لم يخرج من الحرز نصابا (او اتلف فيه) اى فى الحرز (المال لم يقطع) لانه لم يخرج منه شيئا (و) الشرط الثالث (ان يخرج من الحرز فان سرقة من غير حرز) كما لو وجد بابا مفتوحا او حرزا مهتوكا (فلا قطع) عليه (وحرز المال ما لعادة حفظه فيه) اذ الحرز معناه الحفظ ومنه احتراز اى تحفظ (ويختلف) الحرز (باختلاف الاموال والبلدان وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه) لاختلاف الاحوال باختلاف المذكورات (فحرز الاموال) اى النقود (والجواهر والقماش فى الدور والدكاكين والعمران) اى الابنية الحصينة والحال المسكونة من البلد (ورا الابواب والاغلاق الوثيقة) والغلق اسم للقفل خشبا كان او حديدا وصندوق يسوق وثم حارس حرز (وحرز البقل وقدر الباقلا ونحوها) كقدور طيخ وخزف (ورا السرايح) وهى ما يعمل من قصب او نحوه يضم بعضه الى بعض بجبل او غيره (اذا كان فى السوق حارس) لجريان العادة بذلك (وحرز الحطب والخشب الحظائر) جمع حظيرة بالحاء المسهلة والظاء المعجمة ما يعمل للابل والغنم من الشجر تاوى اليه فيعبر بعضه فى بعض ويربط (وحرز المواشى الصير) جمع صيرة وهى حظيرة الغنم (وحرزها) اى المواشى (فى المرعى بالراعى ونظره اليها غالبا) فما غاب عن مشاهدته غالبا فقد خرج عن الحرز وحرز سفن فى شط بربطها وابل باركة معقولة بحافظ حتى نائم وحولتها بتقطيرها مع قايد يراها ومع عدم تقطير بسايق يراها وحرز ثياب فى حمام ونحوه بحافظ كقموده على متاع وان فرط حافظ حمام بنوم او تشاغل ضمن ولا قطع على سارق اذا وحرز باب ونحوه تركيه بموضه (و) الشرط الرابع (ان تتفى الشبهة) عن السارق لحديث ادرؤا الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يقطع) سارق (بالسرقة من مال ابيه وان علاولا) بسرقة من مال ولده وان سفل) لان نفقة كل منهما تجب فى مال الاخر (والاب والام فى هذا سواء) لما ذكر (ويقطع الاخ) بسرقة مال اخيه (و) يقطع (كل قريب بسرقة مال قريبه) لان القرابة هنا لاتمتع قبول

بمشرين سوطا لفعل على رضى الله تعالى عنه ومن وطئ امة امراته حد
 ما لم تكن احلتها له فيجلد مائة ان علم التحريم فيهما ومن وطئ امة له
 فيها شرك عزر بمائة الا سوطا ويحرم تعزير بخلق لحية وقطع طرف وجرح
 او اخذ مال او اتلافه (ومن استخى بيده) من رجل او امرأة (بغير حاجة
 عزر) لانه معصية وان فعله خوفا من الزنا فلا شئ عليه ان لم يقدر
 على نكاح ولو لامه ﴿ باب القطع في السرقة ﴾ وهى اخذ مال
 على وجه الاختفاء من مالكه او نايبه (اذا اخذ) المكلف
 (الملتزم) مسلما كان او ذميا بخلاف المستامن ونحوه (نصابا من حرز مثله
 من مال معصوم) بخلاف حربى (لاشبهة له فيه على وجه الاختفاء قطع)
 لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ولحديث عايشة قطع اليد
 فى ربع دينار فصاعدا (فلا قطع) على (منتهب) وهو الذى ياخذ المال
 على وجه الغنيمية (ولا محتلس) وهو الذى يخطف الثنى وعبره (ولا غاصب
 ولا خاين فى ودعة او عارية او غيرها) لان ذلك ليس بسرقة لكن الاصح
 ان جاهد العارية يقطع ان بلغت نصابا لقول ابن عمر كانت مخزومية تستعير المتاع
 وتحمده فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها رواه احمد والنسائي وابوداود
 وقال احمد لا عرف شيئا يدفعه (ويقطع الطرار) وهو (الذى يبطل الحبيب
 او غيره وبأخذه) او بعد سقوطه ان بلغ نصابا لانه سرقة من حرز (ويشترط
 للقطع فى السرقة ستة شروط احدها (ان يكون المسروق مالا محترما لان
 ما ليس بمال لا حرمة له ومال الحربى تجوز سرقة بكل حال) فلا قطع
 بسرقة الة لهو (لندم الاحترام) ولا بسرقة (محرم كالخمر) وصيلب
 وانية فيها خمر ولا بسرقة ماء او اناء فيه ماء ولا بسرقة مكاتب وام ولد ومصحف
 وحر ولو صغيرا ولا بنا عليهما الشرط الثانى ما اشار اليه بقوله (ويشترط)
 ايضا (ان يكون) المسروق (نصابا وهو) اى نصاب السرقة (ثلاثة دراهم)
 خالصة او تخليص من منشوشة (او ربع دينار) اى مثقال وان لم يضرب
 (او عرض قيمته كاحدهما) اى ثلاثة دراهم او ربع دينار فلا قطع بسرقة
 مادون ذلك لقوله عليه السلام لا تقطع اليد الا فى ربع دينار فصاعدا رواه
 احمد ومسلم وغيرهما وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثنا عشر
 درهما رواه احمد (واذا نقصت قيمة المسروق) بعد اخراجه لم يسقط القطع
 لان النقصان وجد فى العين بعد سرقتها (او ملكها) اى العين المسروقة

سقط والا فجميع الورثة ولو عفى بعضهم حد للباقي كاملا ومن قذف ميتا حد بطلب وارث محصن ومن قذف نيا كفو قتل ولو تاب او كان كافرا فاسلم ﴿ باب حد المسكر ﴾ اى الذى ينشأ عنه السكر وهو اختلاط العقل (كل شراب اسكر كثيره فقليله حرام وهو خمر من اى شى كان) لقوله عليه السلام كل مسكر خمر وكل خمر حرام رواه احمد وابو داود (ولا يباح شربه) اى شرب مايسكر كثيره (للذة ولا لتداو ولا عطش ولا غيره الا لدفع لقمة غص بها ولم يحضره غيره) اى غير الخمر وخاف تلقا لانه مضطر ويقدم عليه بول وعليهما ماء نجس (واذا شربه) اى المسكر (المسلم) او شرب ماخلط به ولم يستهلك فيه او اكل عجينات به (مختارا علما ان كثيره يسكر فعليه الحد غانون جلدة مع الحرية) لان عمر استشار الناس فى حد الخمر فقال عبدالرحمن اجعله كاخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين وكتب به الى خالد وابى عبيدة فى الشام رواه الدارقطنى وغيره فان لم يعلم ان كثيره يسكر فلا حد عليه ويصدق فى جهل ذلك (و) عليه (اربعون مع الرق) عبدا كان او امة ويعزر من وجد منه رايحتها او حضر شربها لامن جهل التحريم لكن لايقبل ممن نشأ بين المسلمين ويثبت باقرار مرة كقذف او بشهادة عدلين ويحرم عصير غلا او اتى عليه ثلاثة ايام بلباليها ويكره الخليلطان كنبذ تمر مع زبيب لاتر وضع او نحوه وحده فى ماء لتحيته مالم يشهد او تتم له ثلاثة ايام ﴿ باب التعزير وهو ﴾ لغة المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لانه يمنع المعادى من الايذاء واصفلاحا (التأديب) لانه يمنع مما لايجوز فعله (وهو) اى التعزير (واجب فى كل معصية لاحد فيها ولا كفارة كاستمتاع لاحد فيه) اى كباشرة دون فرج (و) ك (سرقة لاقطع فيها) لكون المسروق دون نصاب او غير محرز (و) ك (جنابة لاقود فيها) كصفع ووكز (و) ك (ايتان المرأة والمرأة والقذف بفسير الزنا) ان لم يكن المقدوف ولدا لتناذف فان كان فلا حد ولا تعزير (ونحوه) اى نحو ما ذكر كشمته بغير الزنا وقوله الله اكبر عليك وخصمك ولا يحتاج فى اقامة التعزير الى مطالبة (ولا يزداد فى التعزير على عشر جللات) لحديث ابى بردة مرفوعا لايجلد احد فوق عشرة اسواط الا فى حد من حدود الله تعالى متفق عليه وللحاكم نقضه عن العشرة حسب ما يراه لكن من شرب مسكرا فى نهار رمضان حد للشرب وعزر لقطره

يوما او بلدا او زاوية من بيت كبير واخران اخر (وان حملت امرأة لا زوج لها ولا سيد لم تحم بمجرد ذلك) الحمل ولا يجب ان تسأل لان في سوالها عن ذلك اشاعة الفاحشة وذلك منهي عنه وان سilt وادعت انها مكرهة او وطيت بشبهة او لم تعترف بالزنا اربعا لم تحم لان الحد يدرا بالشبهة

باب حد (القذف) وهو الرمي بزنا او لواط (اذا قذف المكلف) المختار ولو اخرس باشارة بالزنا (محصنا) ولو محبوبا او ذات محرم او رقأ (جلد) قاذف (ثانين جلدة ان كان) القاذف (حرا) لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة (وان كان القاذف عبدا) او امة ولو عتق عقب قذف جلد (اربعين) جلدة كما تقدم في الزنا (و) القاذف (المتق بعضه) يجلد (بحسبه) فن نصفه حر يجلد ستين جلدة (وقذف غير المحصن) ولو قه (يوجب التعزير) على القاذف ردعا عن اعراض المصومين (وهو) اى حد القذف (حق للمقذوف) فيسقط بعفوه ولا يقام الا بطلبه كما ياتي لكن لا يستوفيه بنفسه وتقدم (والمحصن هنا) اى في باب القذف هو (الحرم المسلم العاقل العفيف) عن الزنا ظاهرا ولو تابا منه (الملتزم الذي يجمع مثله) وهو ابن عشر وبنت تسع (ولا يشترط بلوغه) لكن لا يحد قاذف غير بالغ حتى يبلغ ويطالب ومن قذف غائبا لم يحد حتى يحضر ويطلب او يثبت طبله في غيبته ومن قال لابن عشرين زنت من ثلاثين سنة لم يحد (وصريح القذف) قوله (يازان يا لوطي ونحوه) كيا عاهر او قد زنت او زنى فرجك ويا منيوك ويا منيوك ان لم يفسره بفعل زوج او سبيد (وكنايته) اى كناية القذف (ياحبة) و (يا فاجرة) و (يا خيثة) و (فضحت زوجك او نكست راسه او جعلت له قرونا ونحوه) كعلقت عليه اولادا من غيره او افسدت فراشه ولعربي يانبطى ونحوه وزنت يدك اورجلك ونحوه و (ان فسره بغير القذف قبل) وعزر كقوله يا كافر يا فاسق يا فاجر يا حمار ونحوه (وان قذف اهل بلد او قذف جماعة لا يتصور منهم الزنا عادة عزر) لانه لا عار عليهم به للقطع بكذبه وكذا لو اختلفا في امر فقال احدهما الكاذب ابن الزانية عزر ولاحد (ويسقط حد القذف بالعفو) اى عفو المقذوف عن القاذف (ولا يستوفى) حد القذف (بدون الطلب) اى طلب المقذوف لانه حقه كما تقدم ولذلك لو قال لمكلف اذني قذفه لم يحد وعزر وان مات المقذوف ولم يطلب به

حشفة اصلية كلها) او قدرها لعدم (في قبل او دبر اصلين من ادمى حتى فلا
يحد من قبل او باشر دون الفرج ولا من غيب بعض الحشفة ولا من غيب الحشفة
الزايدة او غيب الاصلية في زايد او ميت او في بهيمة بل يعزى وتقتلى البهيمة وانما
يحد الزانى اذا كان الوطى المذكور (حراماً محضاً) اى خالياً عن الشبهة
وهو معنى قوله الشرط (الثانى انتفا الشبهة) لقوله عليه السلام ادروا
الحدود بالشبهات ما استطعتم (فلا يحد بوطى امة له فيها شرك) او محرمة
برضاع ونحوه (او لولده) فيها شرك) او وطى امراة في منزله
(ظنها زوجته او) ظنها (سريته) فلا حد (او) وطى امراة (في نكاح
باطل اعتقد صحته او) وطى امراة (في نكاح) مختلف فيه كتمة او بلى
ولى ونحوه (او) وطى امة (في ملك مختلف فيه) بعد قبضه كشرا
فضولى ولو قبل الاجازة (ونحوه) اى نحو ما ذكر كجهل تحريم الزنا من
قريب عهد باسلام او ناشئ ببادية بعيدة (او اكرهت المرأة) المزنى
بها (على الزنا) فلا حد وكذا ملوط به اصره بالجأ او تهديد
او منع طعام او شراب مع اضرار فيهما الشرط (الثالث ثبوت
الزنا ولا يثبت) الزنا (الا باحد امرين احدهما ان يقربه) اى بالزنا مكلف ولو
قنا (اربع مرات) لحديث ماعز سواء كانت الاربع (في مجلس او مجالس
و) يعتبر ان (يصرح بذكر حقيقة الوطى) فلا تكفى الكناية لانها تحمل
ما لا يوجب الحد وذلك شبهة تدرا الحد (و) يعتبر ان (لا ينزع) اى
يرجع (عن اقراره حتى يتم عليه الحد) فلو رجع عن اقراره او هرب
كف عنه ولو شهد اربعة على اقرار به اربعاً فانكر او صدقهم دون اربع
فلا حد عليه ولا عليهم الامر (الثانى) مما يثبت به الزنا (ان يشهد عليه
في مجلس واحد بزنا واحد يصفونه) فيقولون راينا ذكره في فرجها كالمرود
في المكحلة والرشا في البئر لان النبي صلى الله عليه وسلم لما اقر عنده ماعز
قال له انكته لا تكفى قال نعم قال كما يغيب المرود في المكحلة والرشا في
البئر قال نعم واذا اعتبر التصريح في الاقرار فالشهادة اولى (اربعة) فاعل
يشهد لقوله تعالى ثم لم ياتوا باربعة شهدا ويعتبر ان يكونوا (بمن قبل شهادتهم
فيه) اى في الزنا بان يكونوا رجالا عدولا ليس فيهم من به مانع من عمى
او زوجية (سواء اتوا الحاكم جملة او متفرقين) فان شهدوا في مجلسين فاكثر
او لم يكمل بعضهم الشهادة او قام به مانع حدوا للقفد كما لو عين اثنان

ثم (التمزير) لان الله تعالى خص الزنا بمزيد تأكيد بقوله ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله وما دونه اخف منه في العمد فلا يجوز ان يزيد عليه في الصفة ولا يؤخر حد لمرض ولو رجي زواله ولا لحر او برد ونحوه فان خيف من السوط لم يتعين فيقيم بطرف ثوب ونحوه ويؤخر اسكر حتى يعتدو (ومن مات في حد فهدر) ولا شيء على من حده لانه اتى به على الوجه المشروع بامر الله تعالى وامر رسوله عليه السلام ومن زاد ولو جلدة او في السوط او بسوط لا يحمله فمكلف المحدود ضمه بديته ولا يحفر للمرجوم في الزنا (رجلا كان او امرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحفر للجهمية ولا لليهوديين لكن تشد على المرأة ثيابها لئلا تنكشف ويجب في اقامة حد الزنا حضور امام او نائبه وطائفة من المؤمنين ولو واحدا وسن حضور من شهد وبداتهم برجم **باب حد الزنا** وهو فعل الفاحشة في قبل او دبر (اذا زنا) المكلف (المحصن رجم حتى يموت) لقوله عليه السلام وفعله ولا يجلد قبله ولا يئني (والمحصن من وطئ امراته المسئلة او الذمية) او المستامنة (في نكاح صحيح) في قبلها (وهما) اى الزوجان (بالغان عاقلان حران فان اختل شرط منها) اى من هذه الشروط المذكورة (في احدها) اى احد الزوجين (فلا احصان لواحد منهما) ويثبت احصانه بقوله وطئها ونحوه لا بولدها منها مع انكار وطئه (واذا زنا) المكلف (الحر غير المحصن جلد مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (وغرب) ايضا مع الجلد (عاما) لما روى الترمذى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابا بكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب (ولو) كان المجلود (امرأة) فتقرب مع محرم وعليها اجرة فان تعذر المحرم فوحدها الى مسافة القصر ويغرب غريب الى غير وطنه (و) اذا زنى (الرقيق) جلد (خمسين جلدة) لقوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والعذاب المذكور في القرآن مائة جلدة لا غير (ولا يغرب) الرقيق لان التغريب اضرار بسيدته ويجلد ويغرب بمعض بحسابه (وخذ لوطى) فاعلا كان او مفعولا (كزان) فان كان محصنا فحده الرجم والا جلد مائة وغرب عاما ومملوكه كغيره ودبر اجنبية كواوط (ولا يجب الحد) للزنا (الا بثلاثة شروط احدها تقييد

كتاب الحدود

جمع حد وهو لغة المنع وحدود الله محارمه واصطلاحاً عقوبة مقدرة
شبراً في معصية لتتبع من الوقوع في مثلها (لا يجب الحد الا على بالغ
عاقلاً) لحديث رفع القلم عن ثلاث (ملتم) احكام المسلمين مسلماً كان
او ذمياً بخلاف الحربى والمستامن (عالم بالتحريم) لقول عمر وعثمان
وعلى لاحد الا على من علمه (فيقيه الامام او نايبه) مطلقاً سواء
كان الحد لله كحد الزنا او لادمى كحد القذف لانه يفقر الى اجتهاد ولا
يؤمن من استيفاء الحيف فوجب تفويضه الى نائب الله تعالى في خلقه
وبيقه (فى غير مسجد) ويحرم فيه حديث حكيم ابن حزام ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يستقاد بالمسجد وان تنشد الاشعار وان
تقام فيه الحدود وتحرم شفاعته وقبولها فى حد الله تعالى بعد ان يبلغ
الامام وليد مكلف عالم به وبشروطه اقامته بجحد واقامة تعزير على رقيق
كله له (ويضرب الرجل فى الحد قائماً) لانه وسيلة الى اعطاء كل عضو
حظه من الضرب (بسوط) وسط (لاجديد ولا خلق) بفتح الحاء
لان الجديد يحرقه والخلق لا يؤلمه (ولا يمد ولا يربط ولا يجرد)
المحدود من ثيابه عند جلده لقول ابن مسعود ليس فى ديننا مد ولا قيد
ولا تجريد (بل يكون عليه قميص او قميصان) وان كان عليه فرو اوجة
محشوة نزع (ولا يبالغ بضربه بحيث يشق الجلد) لان المقصود
تأديبه لا اهلاكه ولا يرفع ضارب يده بحيث يبدو ابطه (و) سن ان
(يفرق الضرب على بدنه) لياخذ كل عضو منه حظه ولان تو الى
الضرب على عضو واحد يؤدى الى القتل ويكثر منه فى مواضع اللحم
كالإيتين والفخذين ويضرب من جالس ظهره وما قاربه (ويتقى) وجوبا
(الرأس والوجه والفرج والمقاتل) كالنواد والخصيتين لانه ربما ادى
ضربه على شئ من هذه الى قتله او ذهاب منفته (والمرء كالرجل فيه) اى
فيما ذكر (الا انها تضرب جالسة) لقول على رضى الله عنه تضرب المرأة
جالسة والرجل قائماً (وتشد عليها ثيابها وتمسك يداها ليلا تنكشف)
لان المرأة عورة وفعل ذلك بها استر لها وتعتبر لاقامته نية لاموالاة
(واشد الجلد) فى الحدود (جلد الزنا ثم) جلد (القذف ثم) جلد (الشرب

وروى عنه موقوفا (ولا) تحمل العاقلة ايضا (ما دون ثلث الدية التامة)
 اى دية ذكر حر مسلم لقضا عمر انها لا تحمل شيئا حتى يبلغ عقل المامومة
 الا غرة جنين مات بعد امه او معها بجنابة واحدة لاقبلها ويوجل
 ما وجب بشبه العمد والخطا على ثلاث سنين ويجهد الحاكم فى تحميل كل
 منهم ما يسهل عليه ويبدأ بالاقرب فالاقرب لكن تؤخذ من بعيد لغية
 قريب ﴿ فصل ﴾ فى كفارة القتل (من قتل نفسا محرمة) ولو
 نفسه او قته (او مستامنا او جنينا او شارك فى قتلها) خطأ (او شبه عمد
) مباشرة او تسبيا (كحفره يبرا) فعلية (اى على القاتل ولو كافرا او
 قنا او صغيرا او مجنونا (الكفارة) عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين ولا اطعام فيها وان كانت النفس مباحة كباغ والقتل قصاصا او حدا
 او دفعا عن نفسه فلا كفارة ويكفر قن بصوم ومن مال غير مكلف وليه
 وتعدد بتعدد قتل ﴿ باب القسامة وهى ﴾ لغة اسم القسم اقيم مقام
 المصدر من قولهم اقسم اقساما وقسامة وشرطا (ايمان مكررة فى دعوى قتل
 معصوم) روى احمد ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر القسامة على ما كانت
 عليه فى الجاهلية ولا تكون فى دعوى قطع طرف ولا جرح و (من شروطها)
 اى القسامة (اللوث وهو العداوة الظاهرة كالقبائل التى يطلب بعضها بعضا
 بالثار) وكما بين البغاة واهل العدل وسواء وجد مع اللوث اثر قتل او لا
 (فمن ادعى عليه القتل من غير لوث حلف يمينا واحدة وبرى) حيث لا بينة
 للدعى كساير الدعاوى فان نكل قضى عليه بالنكول ان لم تكن الدعوى بقتل
 عمد فان كانت به لم يحلف وخلقى سبيله (٥) ومن شرط القسامة ايضا تكليف مدعى عليه
 القتل وامكان القتل منه ووصف القتل فى الدعوى وطلب جميع الورثة واتفاقهم على
 الدعوى وعلى عين القاتل وكون فيهم ذكور مكلفون وكون الدعوى على واحد معين
 ويقادفها اذا تمت الشروط (ويبدأ بايمان الرجال من ورثة الدم فيحلفون خمسين يمينا)
 وتوزع بينهم بقدر اراثهم ويكمل كسرو يقضى لهم ويعتبر حضور مدعى عليه
 وسيدقن وقت حلف ومتى حلف الذكور فالحق حتى فى عمد لجميع الورثة (فان نكل
 الورثة) عن الخمسين يمينا او عن بعضها (او كانوا) اى الورثة كلهم (نساء
 حلف المدعى عليه خمسين يمينا وبرى) ان رضى الورثة والا فدى الامام
 القاتل من بيت المال كيت فى زحمة جمعة وطواف

(٥) اى مع فقد لوث لان الحمد ليس بمال وعنه يحلف فان نكل فالدية

يقوم وهي) اى الجناية (به قدر برت فما نقص من القيمة فله)
 اى المجنى عليه (مثل نسبته من الدية كان) اى لو قدرنا ان (قيمته) اى قيمة
 المجنى عليه لو كان (عبدا سليما) من الجناية (ستون وقيته بالجناية خمسون
 فقيه) اى فى جرحه (سدس دية) لنقصه بالجناية سدس قيمته (الا ان
 تكون الحكومة فى محل له مقدر) من الشرع (فلا يبلغ بها) اى بالحكومة
 (المقدر) كشجة دون الموضحة لا تبلغ حكومتها) ارض الموضحة وان لم
 تنقصه الجناية حال برؤ قوم حال جريان دم فان لم تنقصه ايضا او زادته
 حسناً فلا شئ فيها ﴿ باب العاقلة وما تحمله ﴾ العاقلة (عاقلة الانسان)
 ذكور (عصبته كلهم من النسب والولا قريتهم) كالاخوة (وبعيدهم)
 كابن ابن عم جد الجاني (حاضرمهم وغايبهم حتى عمودى نسبه)
 وهم آبا الجاني وان علوا وابناؤه وان نزلوا سواء كان الجاني رجلا او
 امرأة لحديث ابى هريرة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنين امرأة
 من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عبد او امة ثم ان المرأة التى قضى عليها بالغرة
 توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لزوجها وبناتها وان
 العقل على عصبته متفق عليه يقال عقلت عن فلان اذا غرمت عنه دية
 جنايته ولو صرف نسبه من قبيلة ولم يعلم من اى بطونها لم يعقلوا عنه ويعقل
 هرم وزمن واعنى اغنيا (ولا عقل على رقيق) لانه لا يملك ولو ملك فملكه
 ضعيف (ولا) على (غير مكلف) كصغير ومجنون لانهما ليسا من اهل
 النصرة (ولا) على (فقير) لا يملك نصاب زكاة عند حلول الحول فاضلا
 عنه كحج وكفارة ظهار ولو معتقلا لانه ليس من اهل المواساة (ولا انثى
 ولا مخالف لدين الجاني) لفوات المعاضدة والمناصرة ويتعاقل اهل ذمة
 اتحدت مللهم وخطا امام وحاكم فى حكمهما فى بيت المال و من لا عاقلة له
 اوله وعجزت فان كان كافرا قالوا يجب عليه وان كان مسلما فن بيت المال حالا ان
 امكن والا تسقط (ولا تحمل العاقلة عمدا محضا) ولو لم يجب به قصاص
 كجافة ومامومة لان العمد غير معذور فلا يستحق المواساة و خرج بالحض
 شبه العمد فحمله (ولا) تحمل العاقلة ايضا (عبداً) اى قيمة عبد قتله الجاني
 او قطع طرفه ولا تحمل ايضا جنايته (ولا) تحمل ايضا (صلياً) عن
 انكار (ولا اعترافا لم تصدق به) بان يقر على نفسه بجناية وتكره العاقلة
 روى ابن عباس مرفوعا لا تحمل العاقلة عمدا ولا عبدا ولا صلياً ولا اعترافا

لا توقيف فيها في الشرع فكانت كجراحات بقية البدن و (في الموضحة وهي ما توضح اللحم) هكذا في خطه والصواب العظم (وتبرزه) عطف تفسير على توضحه ولو ابرزته بقدر ابرة لمن ينظره (خمسة ابرة) لحديث عمرو بن حزم وفي الموضحة خمس من الابل فان عمت راساً وتزلت الى وجهه فموضحتان (ثم) يابها : الهاشمة وهي التي توضح العظم وتتممه (اى تكسره) وفيها عشر ابرة (روى عن زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف في عصره من الصحابة) (ثم) يلبها (المنقلة) وهي ما توضح العظم وتمشحه وتنقل عظامها (وفيها خمس عشرة من الابل) لحديث عمرو بن حزم (وفي كل واحدة من المامومة) وهي التي تصل الى جلدة الدماغ وتسمى الآتمة وام الدماغ (والدامغة) بالعين المعجمة التي تحرق الجلد (ثلث الدية) لحديث عمرو بن حزم وفي المامومة ثلث الدية والدامغة ابلى وان هشمه بمقتل ولم يوضحه او طعنه في خذه فوصل الى فيه فحكومة كما لو ادخل غير زوج اصبعه في فرج بكر (وفي الجايضة ثلث الدية) لما في كتاب عمرو بن حزم وفي الجايضة ثلث الدية (وهي) اى الجايضة (التي تصل الى باطن الجوف) كطن ولو لم تحرق امما وظهر وصدر وحلق ومثانة وبين خصيتين ودبر وان ادخل السهم من جانب فخرج من اخر فجايقتان رواء سعيد بن المسيب عن ابي بكر ومن وطى زوجة لا يوطا مثلها فحرق ما بين مخزج بول ومنى او ما بين السيليين فعليه الدية ان لم يستمسك بول واذا قتلها وان كانت ممن يوطا مثلها فمته فهدر (و) يجب (في الضلع) اذا جبر كما كان بعير (و) يجب في (كل واحدة من الترقوتين بعير) لما روى سعيد عن عمر رضى الله عنه في الضلع حمل وفي الترقوة حمل والترقوة العظم المستدير حول العنق من النحر الى الكتف ولكل انسان ترقوتان وان انجبر الضلع او الترقوة غير مستقيمين فحكومة (و) يجب (في كسر الذراع وهو الساعد الجامع لعظمي الزند والعضد و) في (الفخذ وفي الساق) والزند (اذا جبر ذلك مستقيماً بعيران) لما روى سعيد عن عمرو بن شعيب ان عمرو بن العاص كتب الى عمر في احد الزندين اذا كسر فكتب اليه عمر ان فيه بعيرين واذا كسر الزندان ففيهما اربعة من الابل ولم يظهر له مخالف من الصحابة (وما عدا ذلك) المذكور (من الجراح وكسر العظام) كخززة صلب وعصص وعانة (ففيه حكومة والحكومة ان يقوم المجنى عليه كانه عبد لا جنسية به ثم

(في كل واحد من الشعور الاربعة الدية وهي) اى الشعور الاربعة
 (شعر الراس و) شعر (اللحية و) شعر الحاجبين و (اهداب العينين)
 روى عن على وزيد ابن ثابت رضى الله عنهما فى الشعر الدية ولانه
 اذهب الجمال على الكمال وفى حاجب نصف الدية وفى هدب ربعها وفى
 شارب حكومة (فان عاد) الذاهب من تلك الشعور (فبنت سقط
 موجب) فان كان اخذ شيئاً رده وان ترك من لحية او غيرها مالا جال فيه
 فدية كاملة (و) يجب (فى عين الاعور الدية كاملة) قضى به عمر وعثمان
 وعلى وابن عمر ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ولان قلع
 عين الاعور يتضمن اذهاب البصر كله لانه يحصل بعين الاعور ما يحصل
 بالعينين وان قلع صحح عين اعور اقيد بشرطه وعليه معه نصف الدية (وان
 قلع الاعور عين الصحح) العينين (المماثلة لعينه الصححة عمدا فعليه دية كاملة
 ولا قصاص) روى عن عمر وعثمان ولا يعرف له مخالف من
 الصحابة ولان القصاص يفضى الى استيفاء جميع البصر من الاعور
 وهو انما اذهب بصر عين واحدة وان كان قلعهما خطأ فنصف الدية
 (و) يجب (فى قطع يد الاقطع) او رجله ولو عمدا (نصف الدية كغيره)
 اى كغير الاقطع وكبقية الاعضاء ولو قطع يد صحح اقيد بشرطه
 باب الشجاج و كسر العظام الشج القطع ومنه شججت المفازة
 اى قطعها (الشجة الجرح فى الراس والوجه خاصة) سميت بذلك لانها تقطع
 الجلد فان كان فى غيرهما سمي جرحا لا شجة (وهى) اى الشجة باعتبار
 تسميتها المنقولة عن العرب (عشر) مرتبة اولها (الحارصة) بالحاء والصاد
 المهملين (التى تحرس الجلد اى تشقه قليلا ولا تدميه) اى لا يسيل منه
 دم والحرص الشق يقال حرص القصار الثوب اذا شقه قليلا وتسمى ايضا
 القاشرة والقشيرة (ثم) يليها (البازلة الدامية الدامعة) بالعين المهملة لقلة
 سيلان الدم منها تشبيهاً بخروج الدمع من العين (وهى التى يسيل منها الدم
 ثم) يليها (الباضعة وهى التى تبضع اللحم) اى تشقه بعد الجلد ومنه سمي
 البضع (ثم) يليها (المتلاحمة وهى الغايصة فى اللحم) ولذلك اشتقت منه (ثم)
 يليها (السمحاق وهى ما بينها وبين العظم قشرة رقيقة) تسمى السمحاق
 سميت الجراحة الواصلة اليها بها لان هذه الجراحة تأخذ فى اللحم كله حتى
 تصل الى هذه القشرة (فهذه الخمس لا مقدار فيها بل) فيها (حكومة لانه

قطع منها على التفصيل السابق لحديث عمرو ابن حزم مرفوعا وفي
الذكر الدية وفي الاثب اذا اوعب جدما الدية وفي اللسان الدية رواه احمد
والنسائي واللفظ له (وما فيه) اى فى الانسان (منه شيان كالعينين) ولو
مع حول او عمش (و) كا (لاذنين) ولو لاصم (و) كا (الشفتين
و) كا (للعينين) وهما العظمان اللذان فيهما الاسنان (وكندى المرأة
وكندوتى الرجل) بالياء المثلثة فان ضمتها همزت وان فتحتها لم تهمز وهما
للرجل بمنزلة الثديين للمرأة (وكاليدين والرجلين والاليتين والانسيتين
واسكتى المرأة) بكسر الهمزة وفتحها وهما شفراها (ففيهما الدية وفي
احدهما نصفها) اى نصف الدية لتلك النفس (و فى المنخرين ثلثا الدية
وفى الحاجز بينهما ثلثها) لان المارن يشمل ثلاثة اشياء منخرين وحاجزا
فوجب توزيع الدية على عددها (وفى الاجفان الاربعة الدية وفى كل
جفن ربعها) اى ربع الدية (وفى اصابع اليدين) اذا قطعت (الدية
كاصابع الرجلين) ففيها دية اذا قطعت (وفى كل اصبع) من اصابع
اليدين او الرجلين (عشر الدية) لحديث ابن عباس مرفوعا دية اصابع
اليدين والرجلين عشر من الابل لكل اصبع رواه الترمذى وصححه
(وفى كل اظلة) من اصابع اليدين او الرجلين (ثلث عشر الدية) لان
فى كل اصبع ثلاث مفاصل (والابهام) فيه (مفصلان وفى كل مفصل)
منهما (نصف عشر الدية كدية السن) يعنى ان فى كل سن او ناب
او ضرس ولو من صغير ولم يعد خمسا من الابل لحبر عمرو ابن حزم
مرفوعا فى السن خمس من الابل رواه النسائي مرفوعا ﴿ فصل ﴾
فى دية المنافع (و) تجب (فى كل حاسة دية كاملة وهى) اى الحواس
(السمع والبصر والشم والذوق) لحديث وفى السمع الدية ولقضاء عمر
رضى الله عنه فى رجل ضرب رجلا فذهب سمعه وبصره ونكاحه
وعتله باربعة ديات والرجل حى (وكذا) تجب الدية كاملة (فى الكلام
و) فى (العقل و) فى (منفعة المشى و) فى منفعة (الاكل و) فى
منفعة (النكاح و) فى (عدم استمسك البول او الغائط) لان فى كل
واحد من هذه منفعة كبيرة ليس فى البدن مثلها كالسمع والبصر وفى
ذهاب بعض ذلك اذا علم بقدره فى بعض الكلام بحسابه ويقسم على
ثمانية وعشرين حرفا وان لم يعلم قدر الزايب فحكومة (و) يجب

يوجب دون تلك الدية لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده
 مرفوعا عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى تبلغ الثلث من ديتها اخرجته
 النسائي ودية حتى مشكل نصف دية كل منهما (ودية) قن ذكرا كان
 او انثى صغيرا او كبيرا ولو مدبرا او مكاتبا (قيمته) عمدا كان
 القتل او خطأ لانه متقوم فضمن بقيته بالغة ما بلغت كالفرس (و) في
 (جراحه) اى جراح القن ان قدر من حر بقسطه من قيمته ففي
 يده نصف قيمته نقص بالجناية اقل من ذلك او اكثر وفي افه قيمته
 كاملة وان قطع ذكره ثم خصاه بقيته لقطع ذكره وقيته مقطوعة وملك
 سيده باق عليه وان لم يقدر من حر ضمن بما (نقصه) بجنايته (بعد البرء)
 اى التيام جرحه كالجناية على غيره من الحيوانات (ويجب في الجنين)
 الحر (ذكرا كان او انثى) اذا سقط ميتا بجناية على امه عمدا او خطأ
 (عشر دية امه غمرة) اى عبد او امة قيمتهما خمس من الابل ان كان
 حرا مسلما (و) يجب في الجنين (عشر قيمتها) اى قيمة امه (ان كان)
 الجنين (مملوكا وتقدر الحرة) الحامل برقيق (امة) ويؤخذ عشر
 قيمتها يوم جناية عليها نقدا وان سقط حيا لوقت يعيش لثله وهو نصف
 سنة فاكثر ففيه اذا مات ما فيه مولودا وفي جنين دابة ما نقص امه
 (وان جنى رقيق خطأ او) جنى (عمدا لاقود فيه) كالخليفة (او)
 جنى عمدا (فيه قود واختير فيه المال او اتلف) رقيق (مالا) وكانت
 الجناية والاتلاف (بغير اذن السيد تعلق) ماوجب به (ذلك برقبته)
 لانه موجب جنايته فوجب ان يتعلق برقبته كالتقصاص (فيخير سيده
 بين ان يفسديه بارش جنايته) ان كان قدر قيمته فاقل وان كان اكثر منها
 لم يلزمه سوى قيمته حيث لم ياذنه في الجناية (او يسلمه) السيد (الى ولى
 الجناية فيملكه او يبيعه) السيد (ويدفع ثمنه) لولى الجناية ان استغرقه
 ارش الجناية والا دفع منه بقدره وان كانت الجناية باذن السيد او امره
 فداء بارشها كله وان جنى عمدا فعنى ولى على رقبته لم يملكه بغير رضى
 سيده وان جنى على عدد زاحم كل بمحضته وشرا ولى قود له عفو عنه
 في باب دية الاعضاء ومانعها اي منافع الاعضاء (من اتلف مافي
 الانسان منه شيء واحد كالانف) ولو من اخضم او مع عوجه
 (واللسان والذكر) ولو من صغير (ففيه ذية) تلك (النفس) التي

(قطع)

يضمه السامع ﴿ باب مقادير ديات النفس ﴾ المقادير جمع مقدار وهو مبلغ الشيء وقدره (دية الحر المسلم مائة بعير او الفأ مثقال ذهباً او اثنا عشر الف درهم فضة او مائتا بقرة او الفأ شاة) لحديث ابى داود عن جابر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة رواه ابو داود وعن عكرمة عن ابن عباس ان رجلاً قتل لحمل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر الف درهم وفي كتاب عمرو ابن حزم وعلى اهل الذهب الف دينار (هذه) الخمس المذكورات (اصول الدية) دون غيرها فايها احضر من تلزمه (الدية) (لزم الولي قبوله) سواء كان ولي الجناية من اهل ذلك النوع او لم يكن لانه ائى بالاصل في قضا الواجب عليه ثم تارة تغلظ الدية وتارة تخفف (فتغلظ في قتل العمد وشبهه) فيؤخذ (خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة) ولا تغلظ في غير ابل (و) تكون الدية (في الخطأ) مخففة (تجب اخماساً ثمانون من الاربعة المذكورة) اى عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة (وعشرون من بنى مخاض) هذا قول ابن مسعود وكذا حكم الاطراف وتؤخذ من بقر مسناة واتبعة ومن غنم ثنايا واجذعة نصفين (ولا تعتبر القيمة في ذلك) اى ان تبلغ قيمة الابل او البقر او الشياه دية نقد لاطلاق الحديث السابق (بل) تعتبر فيها (السلامة) من العيوب لان الاطلاق يقتضى السلامة (ودية) الحر (الكتابي) الذمى او المعاهد او المستامن (نصف دية المسلم) لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بان عقل اهل الكتاب نصف عقل المسلمين رواه احمد وكذا جراحه (ودية المجوسى) الذمى او المعاهد او المستامن (و) دية (الوثنى) المعاهد او المستامن (ثمان مائة درهم) كسائر المشركين روى عن عمر وعثمان وابن مسعود وجراحه بالنسبة (ونساءهم) اى نساء اهل الكتاب والمجوس وعبدة الاوثان وسائر المشركين (على النصف) من دية ذكرانهم (ك) دية نساء (المسلمين) لما في كتاب عمرو ابن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل ويستوى الذكر والانثى فيما

وما في بطنها ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بداية المرأة على عاقلتها متفق عليه ومن دعا من يحفر له يرا بداره فمات بهدم لم يلقه احد عليه فهذر (وان غصب حرا صغيرا) اى حبسه عن اهله (فهشته حية) فمات او (اصابته صاعقة) وهى نار تنزل من السماء فيها رعد شديد قاله الجوهرى فمات وجبت الدية (او مات بمرض) وجبت الدية جزم به فى الوجيز ومتنخب الادمى وصححه فى التصحيح وعنه لا دية عليه نقلها ابو الصقر وجزم بها فى المنور وغيره وقدمها فى المحرر وغيره قال فى شرح المنتهى على الاصح وجزم بها فى التتبع وتبعه فى المنتهى والاقناع (او غل حرا مكلفا وقيدته فمات بالصاعقة او الحية وجبت الدية) لانه هلك فى حال تعديه بحبسه عن الهرب من الصاعقة والبطش بالحية او دفعها عنه ﴿ فصل واذا ادب الرجل ولده ﴾ ولم يسرف لم يضخه وكذا لو ادب زوجته فى نثوز (او) ادب (سلطان رعيته او) ادب (معلم صبيه ولم يسرف لم يضخ ماتلف به) اى بتأديبه لانه فعل ماله فعله شرعا ولم يتعد فيه وان اسرف او زاد على ما يحصل به المقصود او ضرب من لا عقل له من صبي او غيره ضمن تعديه (ولو كان التأديب لحامل فاسقطت حينئذ ضمنه المؤدب) بالغيرة لسقوطه بتعديه (وان طلب السلطان امرأة لكشف حق الله تعالى) فاسقطت (او استعدى عليها رجل) اى طلبها لدعوى عليها (بالشرط فى دعوى له فاسقطت) حينئذ (ضمنه السلطان) فى المسئلة الاولى لهلاكه بسببه (و) ضمن (المستعدى) فى المسئلة الثانية لهلاكه بسببه (ولو ماتت) الحامل فى المسئلتين (فزعا) بسبب الوضع اولا (لم يضخا) اى لم يضخها السلطان فى الاولى ولا المستعدى فى الثانية لان ذلك ليس بسبب لهلاكها فى العادة جزم به فى الوجيز وقدمه فى المحرر والكافى وعنه انهما ضامنان لها كحينئذ لهلاكها بسببهما وهو المذهب كما فى الانصاف وغيره وقطع به فى المنتهى وغيره ولو ماتت حامل او حملها من ربح طعام ونحوه ضمن ربه ان علم ذلك عادة (ومن امر شخصا مكلفا ان ينزل يرا او) امره ان (يصعد شجرة) ففعل (فهلك به) اى بزوله او صعوده (لم يضخه) الامر (ولو ان الامر سلطان) لعدم اكراهه له (كما لو استاجره سلطان او غيره) لذلك وهلك به لانه لم يحسن ولم يتعد عليه وكذا لو سلم بالغ عاقل نفسه او ولده الى ساج حاذق ليعلمه السباحة ففرق لم

(يضخه)

الجارحين (القود) لما روى عن علي انه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة فقطع يده ثم جاء اخر فقالا هذا هو السارق واخطينا في الاول فرد شهادتهما على الثانى وغرمهما دية يد الاول وقال لو علمت انكما تعمدا لقطعتكما وان تفرقت افعالهم او قطع كل واحد من جانب فلا قود عليهم (وسراية الجناية مضمونة في النفس فما دونها) فلو قطع اصبعاً فتاكلت اخرى او اليد وسقطت من مفصل فالقود وفيما يشل الارش (وسراية القود مهدورة) فلو قطع طرفاً قوداً فسرى الى النفس فلا شئ على قاطع لعدم تعديه لكن ان قطع قهراً مع حر او برد او بالة كالة او مسومة ونحوها لزمه بقية الدية (ولا) يجوز ان (يقتص عن عضو وجرح قبل بريه) لحديث جابر ان رجلاً جرح رجلاً فاراد ان يستقيد فنهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجراح حتى يبرى الجروح رواء الدارقطى (كما لا تطلب له) اى للمضو او الجرح (دية) قبل بريه لاحتمال السراية فان اقتص قبل فسرايتها بعد هدر ولا قود ولا دية لما رجع عوده من نحو سن ومنفعة في مدة تقولها اهل الخبرة فلو مات تعينت دية الذاهب

﴿ كتاب الديات ﴾

جمع دية وهى المال المؤدى الى مجنى عليه او وليه بسبب جناية يقال وديت القاتل اذا اعطيت ديته (كل من اتلف انساناً بمباشرة او سبب) بان التى عليه افعى او القاء عليها او حفر بئراً محرماً حفره او وضع حجراً او قشر بطخ او ماء بفنايه او طريق او بالث بها دابته ويده عليها ونحو ذلك (لزمته دية) سواء كان مسلماً او ذمياً او مستامناً او مهادناً لقوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله (فان كانت) الجناية (عمداً محضاً) فالدية (فى مال الجانى) لان الاصل يقتضى ان بدل المتلف يجب على متلفه وارث الجناية على الجانى وانما خولف فى العاقلة لكثرة الخطا والعامد لا عذر له فلا يستحق التخفيف وتكون (حالة) غير مؤجلة كما هو الاصل فى بدل المتلفات (و) دية (شبه العمدا والخطا على عاقلته) اى عاقلة الجانى لحديث ابى هريرة ا قتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتها

والموضع فلا تؤخذ عين (من يد ورجل وعين واذن ونحوها) بيسار ولا يسار بيمين ولا (يؤخذ) خنصر ببنصر ولا) عكسه لعدم المساواة في الاسم ولا يؤخذ (اصلى بزايد وعكسه) فلا يؤخذ زايد باصلى لعدم المساواة في المكان والمنفعة (ولو تراضيا) على اخذ اصلى بزايد او عكسه (لم يجوز) اخذه به لعدم المقاصة ويؤخذ زايد بمثله موضعاً وخلقة الشرط الثالث استواءهما) اى استواء الطرفين الجنبى عليه والمقتص منه (فى الصحة والكمال) فلا تؤخذ يد او رجل (صحيحة) بيد او رجل (شلا ولا) يد او رجل (كاملة الاصابع) او الاظفار (بناقصتهما ولا) تؤخذ (عين صحيحة) مين (قائمة) وهى التى بياضها وسوادها صافيان غير ان صاحبها لا يبصر بها قاله الازهرى ولا لسان ناطق باخرس ولو تراضيا لنقص ذلك (ويؤخذ عكسه) فتؤخذ الشلا وناقصة الاصابع والعين القائمة بالصحيحة (ولا ارش) لان الميب من ذلك كالصحيح فى الحلقة وانما نقص فى الصفة وتؤخذ اذن سميع باذن اصم شلا ومارن الاشم الصحيح بمارن الاخشم الذى لا يجرد رابحة شى لان ذلك لعله فى الدماغ ﴿ فصل النوع الثانى ﴾ من نوعى القصاص فيما دون النفس (الجراح فيقتص فى كل جرح ينتهى الى عظم) لا مكان استيفاء القصاص من غير حيف ولا زيادة وذلك (كالموضحة) فى الراس والوجه (وجرح العضد و) جرح (الساق و) جرح (الفخذ و) جرح (القدم) لقوله تعالى والجروح قصاص (ولا يقتص فى غير ذلك من الشجاج) كالهاشمة والمنقلة والمامومة (و) لا فى غير ذلك من (الجروح) كالخيفة لعدم امن الحيف والزيادة ولا يقتص فى كسر عظم (غير كسر سن) لا مكان الاستيفاء منه بغير حيف كبرد ونحوه (الا ان يكون) الجرح (اعظم من الموضحة كالهاشمة والمنقلة والمامومة فله) اى للمجنى عليه (ان يقتص موضحة) لانه يقتصر على بعض حقه ويقتص من محل جنائته (وله ارش الزايد) على الموضحة فيأخذ بعد اقتصاصه من موضحة فى هاشمة خمساً من الابل وفى منقلة عشرأ وفى مأمومة ثمانية وعشرين وثلاثاً ويعتبر قدر جرح بمساحة دون كثافة اللحم (واذا قطع جماعة طرفاً) يوجب قوداً كيد (او جرحوا جرحاً يوجب القود) كموضحة ولم تتميز افعالهم كان وضعوا حديدة على يد وتعاملوا عليها حتى بانت (فعليهم) اى على الجماعة القاطعين او

(اصبعاً عمداً فمفا) المجروح (عنها ثم سرت) الجناية (الى الكف او النفس وكان العفو على غير شئ فالسرية (هدر) لانه لم يجب بالجناية شئ فسرابتها اولى (وان كان العفو على مال فله) اى للمجروح (قام الدية) اى دية ماسرت اليه بان يسقط من دية ماسرت اليه الجناية ارش ما عفا عنه ويجب الباقي (وان وكل) ولى الجناية (من يقتص له ثم عفا) الموكل عن القصاص (فاقصص وكيه ولم يعلم) بعفوه (فلا شئ عليهما) لا على الموكل لانه محسن بالعفو وما على المحسنين من سبيل ولا على الوكيل لانه لا تفرط منه وان عفا مجروح عن قود نفسه او ديتها صح كعفو وارثه (وان وجب لرقيق قود او) وجب له (تعزير قذف فطلبه) اليه (واسقاطه اليه) اى الى الرقيق دون سيده لانه مختص به (فان مات) الرقيق بعد وجوب ذلك له (فليديه) طلبه واسقاطه لقيامه مقامه لانه احق به ممن ليس له فيه ملك ﴿ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس ﴾ من الاطراف والجراح (من اعيد باحد فى النفس) لوجود الشروط السابقة (اعيد به فى الطرف والجراح) لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الاية (ومن لا) يقاد باحد فى النفس كالمسلم بالكافر والحر بالعبد والاب بولده (فلا) يقاد به فى طرف ولا جراح لعدم المكافاة (ولا يجب الا بما يوجب القود فى النفس وهو) اى القصاص فيما دون النفس (نوعان احدهما فى الطرف (فتؤخذ العين) بالعين (والااتف) بالاتف (والاذن) بالاذن (والسن) بالسن (والجفن) بالجفن (والشفة) بالشفة العليا والسفلى بالسفلى (والد) باليد اليمنى واليسرى باليسرى (والرجل) بالرجل كذلك (والاصبع) باصبع غائلها فى موضعها (والكف) بالكف يمانه (والمرفق) بتمله (والذكر والحصى والالية والشفر) بضم الشين وهو احد التميمين المحيطين بالرحم كحاطة الشفتين على الفم (كل واحد من ذلك بمنه) للاية السابقة (وللقصاص فى الطرف شروط) ثلاث (الاول الامن من الحيف) وهو شرط جواز الاستيفاء ويشترط لوجوبه امكان الاستيفاء بلا حيف (بان يكون القطع من المفصل او ينتهى اليه) يعنى الى حد (كارت الاتف وهو ما لان منه) دون القصبة فلا قصاص فى جافة ولا كسر عظم غير سن ولا بعض ساعد ونحوه ويقتص من منكب ما لم يخف جافة الشرط (الثانى المماثلة فى الاسم

السلام اذا قتلت المرأة عمدا لم تقتل حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها واذا زنت لم ترجم حتى تضع مافي بطنها ان كانت حاملا وحتى تكفل ولدها رواه ابن ماجة (ولا يقتص منها) اى من الحامل (فى طرف) كاليد والرجل (حتى تضع) وان لم تسقيه البا (والحد) بالرجم اذا زنت المحصنة الحامل او الحليل وحملت (فى ذلك كالتقصاص) فلا ترجم حتى تضع وتسقيه البا ويوجد من يرضعه والا ففى تقطعه وتحجده عند الوضع ﴿ فصل ولا ﴾ يجوز ان (يستوفى قصاص الا بحضرة سلطان او نائبه) لاقتضاه الى اجتهاده وخوف الحيف (و) لا يستوفى الا (بالة ماضية) وعلى الامام تفقد الالة لينع الاستيفاء بالة كالة لانه اسراف فى القتل وينظر فى الولي فان كان يقدر على استيفائه ويحسنه ممكنه منه والا امره ان يוכל وان احتاج الى اجرة فمن مال جان (ولا يستوفى) القصاص (فى النفس الا بضرب العنق بسيف ولو كان الجاني قتله بغيره) لقوله عليه السلام لا قود الا بالسيف رواه ابن ماجة ولا يستوفى من طرف الا بسكين ونحوها ليلا يحيف ﴿ باب العفو عن القصاص ﴾ اجمع المسلمون على جوازه (يجب :) القتل (العمد القود او الدية فيخير الولي بينهما) لحديث ابى هريرة مرفوعا من قتله قيل فهو بخير النظرين اما ان يودى واما ان يقاد رواه الجماعة الا الترمذى (وعفوه) اى عفو ولى القصاص (مجانا) اى من غير ان ياخذ شيئا (افضل) لقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى لحديث ابى هريرة مرفوعا ما عفا رجل عن مظلمة الا زاده الله بها عزرا رواه احمد ومسلم والترمذى ثم لا تعزير على جان (فان اختار) ولى الجناية (القود او عفا عن الدية فقط) اى دون القصاص (فله اخذها) اى اخذ الدية لان القصاص اعلا فاذا اختاره لم يمتنع عليه الانتقال الى الادنى (و) له (الصلح على اكثر منها) اى من الدية وله ان يقتص لانه لم يعف مطلقا (وان اختارها) اى اختار الدية فليس له غيرها فان قتله بعد قتل به لانه اسقط حقه من القصاص (او عفا مطلقا) بان قال عفوت ولم يقيد بقصاص ولا دية فله الدية لانصراف العفو الى القصاص لانه المطلوب الاعظم (او هلك الجاني فليس له) اى لولى الجناية (غيرها) اى غير الدية من تركة الجاني لتعذر استيفاء القود كما لو تمذر فى طرفه (واذا قطع) الجاني

الشرط (الرابع عدم الولادة) بأن لا يكون المقتول ولدا للقاتل وان سفل ولا لبنته وان سفلت (فلا يقتل احد الابوين وان علا بالولد وان سفل) لقوله عليه السلام لا يقتل والد بولده قال ابن عبد البر هو حديث مشهور عند اهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم (ويقتل الولد بكل منهما) اى من الابوين وان علوا للعموم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وخص منه ما تقدم بالنص ومتى ورث قاتل او ولده بعض دمه فلا قود فلو قتل اخا زوجته فورثته ثم ماتت فورثها القاتل او ولده فلا قصاص لانه لا يتبعض **باب استيفاء القصاص** وهو فعل مجنى عليه او فعل وليه بجنان مثل فعله او شبهه (يشترط له) اى استيفاء القصاص (ثلاثة شروط احدها كون مستحقه مكلنا) اى بالغا عاقلا (فان كان) مستحق القصاص وبعض مستحقه (صبيا او مجنونا لم يستوفه) لهما اب ولا وصى ولا حاكم لان القصاص ثبت لما فيه من التشفى والانتقام ولا يحصل ذلك لمستحقه باستيفاء غيره (وجبس الجاني) مع صغر مستحقه (الى البلوغ و) مع جنونه الى (الافاقة) لان معاوية حبس هذبة ابن خشرم فى قصاص حتى بلغ ابن القتييل وكان ذلك فى عصر الصحابة ولم ينكر وان احتاجا لنفقة فلولى مجنون فقط المفو الى الدية الشرط (الثانى اتفاق الاولياء المشتركين فيه) اى فى القصاص (على استيفائه وليس لبعضهم ان يفرد به) لانه يكون مستوفيا لحق غيره بغير اذنه ولا ولاية عليه (وان كان من بقى) من الشركاء فيه (غايبا او صغيرا او مجنونا انتظر القدوم) للغائب (والبلوغ) للصغير (والعقل) للمجنون و من مات قام وارثه مقامه وان انفرد به بعضهم عزز فقط ولشريك فى تركة جان حقه من الدية ويرجع وارث جان على مقتضى بما فوق حقه وان عفا بعضهم سقط القود الشرط (الثالث ان يؤمن) فى (الاستيفاء ان يتعد الجاني) الاستيفا الى غيره لقوله تعالى فلا يسرف فى القتل (فاذا وجب) القصاص (على) امرأة (حامل او) امرأة حائل حملت لم تقتل حتى تضع الولد وتسقيه اللبا) لان قتل الحامل يتعدى الى الجنين وقتلها قبل ان تسقيه اللبا يضره لانه فى القالب لا يعيش الا به (ثم) بعد سقيه اللبا (ان وجد من يرضعه اعطى الولد لمن يرضعه وقتلت لان غيرها يقوم مقامها فى ارضاعه (والا) يوجد من يرضعه (تركت حتى تقطعه) لحولين لقوله عليه

لمباشرة القتل مع عدم العذر لقوله عليه السلام لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق (دون الأمر) بالقتل فلا ضمان عليه لكن يوجب بما يراه الامام من ضرب او حبس ومن دفع الى غير مكلف القتل ولم يامر به فقتل لم يلزم الدافع شئ (وان اشترك فيه) اى فى القتل (اثنان لا يجب القود على احدهما) لو كان (منفردا لا بوة) للمقتول (او غيرها) من اسلام او حرية كالمو اشتراك اب واجني فى قتل ولده او حر ورقيق فى قتل رقيق او مسلم وكافر فى قتل كافر (فالقود على الشريك) للاب فى قتل ولده وعلى شريك الحر والمسلم لانه شارك فى القتل الحمد العدوان وانما امتنع القصاص عن الاب والحر والمسلم لمعنى يختص بهم لا لقصور فى السبب بخلاف ما لو اشترك خاطئ وعامد او مكلف وغيره او ولى قصاص واجني او مكلف وسبع او مقتول فى قتل نفسه فلا قصاص (فان عدل) ولى القصاص (الى طلب المال) من شريك الاب ونحوه (لزمه نصف الدية) كالشريك فى اتلاف مال وعلى شريك قن نصف قيمة المقتول ^{في} باب شروط ^{في} وجوب (القصاص وهى اربعة) احدها (عصمة المقتول) بان لا يكون مهدر الدم (فلو قتل مسلم) حربيا او نحوه (او) قتل (ذمى) او غيره (حربيا او مرتدا) اوزانيا محصنا ولو قبل ثبوته عند حاكم (لم يضمنه بقصاص ولا دية) ولو انه مثله الشرط (الثانى التكليف) بان يكون القاتل بالغاً عاقلاً لان القصاص عقوبة مغلظة (فلا) يجب (قصاص على صغير ولا مجنون) او معتوه لانه ليس لهم قصد صحيح الشرط (الثالث المكافاة) بين المقتول وقاتله حال جنابة (بان يساويه) القاتل (فى الدين والحرية والرق) يعنى بان لا يفضل القاتل المقتول باسلام او حرية او ملك (فلا يقتل مسلم) حر او عبد (بكافر) كتابى او مجوسى ذمى او معاهد اتموله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر رواه البخارى وابو داود (ولا) يقتل (حر بعبد) لحديث احمد عن على من السنة ان لا يقتل حر بعبد وروى الدارقطنى عن ابن عباس يرفعه لا يقتل حر بعبد وكذا لا يقتل حر ببعض ولا مكاتب بقتله لانه مالك لرقبته (وعكسه) بان قتل كافر مسلماً او قن او مبعض حراً (يقتل) القاتل ويقتل القن بالقن وان اختلفت قيمتهما كما يؤخذ الجليل بالذميم والشريف بضده (ويقتل الذكر بالانثى والانثى بالذكر) والمكلف بغير المكلف لمعوم قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس

(الشرط)

وزان محصن (فيصيب ادنيا) معصوماً (لم يقصده) بالقتل فيقتله وكذا لو اراد قطع لحم او غيره مما له فعله فسقطت منه السكين على انسان فقتله (و) كذا (عمد العبي والجنون) لانه لا قصد لهما فهما كالمكلف الخطي فالكفارة في ذلك في مال القاتل والدية على عاقله كما يأتي ويصدق ان قال كنت يوم قتلت صغيرا او مجنونا وامكن ومن قتل بصف كفار من ظنه خريبيا فبان مسلما او رمى كفارا تترسوا بمسلم وخيف علينا ان لم نرمهم ولم يقصده فقتله فعليه الكفارة فقط لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ولم يذكر الدية **فصل** تقتل الجماعة **ب** اى الاثنان فاكثر (ب) الشخص (الواحد) ان صلح نعل كل واحد لقتله لاجماع الصحابة روى سعيد ابن المسيب ان عمر ابن الخطاب قتل سبعة من اهل صنعاء قتلوا رجلا وقال لو تعالى عليه اهل صنعاء لقتلتهم به جميعا وان لم يصلح فقل كل واحد للقتل فلا قصاص ما لم يتواطئوا عليه (وان سقط القود) بالنفو عن القاتلين (ادوا دية واحدة) لان القتل واحد فلا يلزم به اكثر من دية كما لو قتلوه خطأ وان جرح واحد جرحا واخر مائة فهما سوا وان قطع واحد حشوته او ودجيه ثم ذبحه اخر فالقاتل الاول ويعزر الثانى (ومن اكراه مكلفا على قتل) معين (مكافيه فقتله فالقتل) اى القود ان لم يعف وليه (او الدية) ان عفا (عليهما) اى على القاتل ومن اكراهه لان القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل غيره والمكراه تسبب الى القتل بما يفضى اليه غالبا وقول قادر اقتل نفسك والا قتلتك اكراه (وان امر) مكلف (بالقتل غير المكلف) كصغير او مجنون فالقصاص على الآمر لان المأمور الله لا يمكن ايجاب القصاص عليه فوجب على المتسبب به (او) امر مكلف (بالقتل مكلفا يجهد) تحريمه (اى تحريم القتل كمن نشأ بغير بلاد الاسلام ولو عبدا للآمر فالقصاص على الآمر لما تقدم (او امر به) اى بالقتل (السلطان ظلما من لا يعرف ظلمه فيه) اى فى القتل بان لم يعرف المأمور ان المقتول لم يستحق القتل (فقتل) المأمور فانقود ان لم يعف مستحقه (او الدية) ان عفا عنه (على الآمر) بالقتل دون المباشر لانه معذور لوجوب طاعة الامام فى غير المعصية والظاهر ان الامام لا يأمر الا بالحق (وان قتل المأمور) من السلطان او غيره (المكلف) حال كونه (طالما تحريم القتل فالضمان عليه) بالقود او الدية

اضرب (عمد يختص القود به) والقود قتل القاتل بمن قتله (بشرط القصد) اى
 قصد الجانى الجناية (و) الضرب الثانى (شبه عمد) الثالث (خطا) روى ذلك عن
 عمر وعلى رضى الله عنهما فالقتل (العمد ان يقصد من يعلم ادميا معصوماً فيقتله
 بما يغلب على الظن موته به) فلا قصاص ان لم يقصد قتله ولا ان قصده بما لا يقتل
 غالبا وللعمد تسع صور احداها ما ذكره بقوله (مثل ان يجرحه بماله نفوذ) اى
 دخول (فى البدن) كسكين وشوكة ولو بفرزه بآرة ونحوها ولو لم يداو
 مجروح قادر جرحه الثانية ان يقتله بمثل كما اشار اليه بقوله (او يضربه بحجر
 كبير ونحوه) كلب وسندان ولو فى غير مقتل فان كان الحجر صغيرا فليس
 بعمد الا ان كان فى مقتل او حال ضعف قوة من مرض او صغر او كبر
 او حر او برد ونحوه او يعيده به (او يلقي عليه حايطا) او سقفا ونحوها
 (او يلقيه من شاهق) فيموت الثالثة ان يلقيه بحجر اسد او نحوه او مكتوفا
 بحضرة او فى مضيق بحضرة حية او ينهشه كلبا او حية او يلسعه عقربا
 من القوائل غالبا الرابعة ما اشار اليها بقوله (او) يلقيه (فى نار او ماء
 يفرقه ولا يمكنه التخلص منهما) لعجزه او كثرتها فان امكنه فهدر الخامسة
 ما ذكرها بقوله (او يخنقه) بحبل او غيره او يسد فمه وانه او يعصر خصيته
 زمنا يموت فى مثله السادسة ما اشار اليها بقوله (او يحبس ويمنعه الطعام او الشراب
 فيموت من ذلك فى مدة يموت فيها غالبا) بشرط تعذر الطلب عليه والا
 فهدر السابعة ما اشار اليها بقوله (او يقتله بسحر) يقتل غالبا الثامنة المذكورة
 فى قوله (او) يقتله (بسم) بان سقاه سما لا يعلم به او يخلطه بطعام ويطعمه
 له او بطعام اكله فياكله جهلا ومتى ادعى قاتل بسم او سحر عدم علمه انه
 قاتل لم يقبل التاسعة المشار اليها بقوله (او شهدت عليه بينة بما يوجب
 قتله) من زنا او ردة لا تقبل معها التوبة او قتل عمد (ثم رجعوا) اى
 الشهود بعد قتله (وقالوا عمدنا قتله) فيقاد بهذا كله (ونحو ذلك)
 لانهم توصلوا الى قتله بما يقتل غالبا ويختص بالقصاص مباشر للقتل طام بانه
 ظلم ثم ولى عالم بذلك فينة وحاكم علموا ذلك (وشبه العمدان يقصد جناية
 لا تقتل غالبا ولم يجرحه بها كمن ضربه فى غير مقتل بسوط او عصى صغيرة)
 ونحوها (او لكرهه ونحوه) بيده او القاء فى ماء قليل او صاح بما قل اغتفله
 او بصغير على سطح فسقط فمات (و) قتل (الخطا ان يفعل ماله فعلة مثل ان
 يرمى ما يظنه صيدا او) يرمى (غرضا او) يرمى (شخصا) مباح الدم كحربى

القسم (الى بلد بعيد) مسافة قصر فاكثر (ليسكنه وهو) اى البلد
(وطريقه امان فحضانته) اى المحضون (لايه) لانه الذى يقوم بتاديبه
وتخريجهم وحفظ نسبه فاذا لم يكن الولد فى بلد الاب ضاع (وان بعد
السفر) وكان (لحاجة) لا لسكنى فقيم منهما اولى (او قرب) السفر
(لها) اى لحاجة ويعود فالمقيم منهما اولى لان فى السفر اضرار اياه (او)
قرب السفر وكان (للسكنى) فالحضانة (لاه) لانها اتم شفقة وانما
اخرجت كلام المصنف عن ظاهره ليوافق ما فى المنتهى وغيره **فصل**
واذا بلغ الاسلام سبع سنين **ب** كاملة (طافلا خبر بين ابويه فكان مع
من اختار منهما) قضى بذلك عمر وعلى رضى الله تعالى عنهما وروى
سعيد والشافعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين ابيه واه
فان اختار ابيه كان عنده ليلاً ونهاراً ولا يمنع زيارة امه وان اختارها كان
عندها ليلاً وعند ابيه نهاراً ليعلم ويؤدبه وان عاد فاختر الاخر نقل اليه
ثم ان اختار الاول نقل اليه وهكذا فان لم يختار او اختارها اقرع (ولا
يقر) محضون (بيد من لا يصونه ويصلحه) لفوات المقصود من الحضانة
(وابو الاثني احق بها بعد) ان تستكمل السبع (ويكون الذكر بعد)
بلوغه (ورشده حيث شاء) لانه لم يبق عليه ولاية لاحد ويستحب له ان
لا يفرد عن ابويه (والاثنى) منذ يتم لها سبع سنين (عند ابيها) وجوباً
حتى يستلمها زوجها) لانه احفظ لها واحق بولايتها من غيره ولا تنزع الام
من زيارتها ان لم يخف منها ولو كان الاب عاجزاً عن حفظها او سملها
لاشتغاله عنه او قلة دينه والام وقائمة بحفظها قدمت قاله الشيخ تقى الدين وقال
اذا قدر ان الاب تزوج بضرة وهو يتركها عند ضرة امها لا تعمل مصليتها
بل تودئها وتقصر فى مصليتها وامها تعمل مصليتها ولا تودئها فالحضانة
هنا للام قطعاً ولا يبيها وباقى عصمتها منعها من الافراد والمعتوه ولو اثنى
عند امه مطلقاً

كتاب الجنائيات

جمع جنابة وهى لغة التعدى على بدن او مال او عرض واصطلاحاً التعدى على البدن
بما يوجب قصاصاً او مالا ومن قتل مسلماً عمداً عدواناً فسق وامره الى
الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له وتوبته مقبولة (وهى) اى الجنابة ثلاثة

ولادتهن (ثم اب) لانه اصل النسب (ثم امهاته كذلك) اى القربى فالقربى
لانهن يدين بعصبة قريبة (ثم جد) كذلك الاقرب فالاقرب لانه فى معنى
ابى المحضون (ثم امهاته كذلك) القربى فالقربى (ثم اخت لابوين)
لتقدمها فى الميراث (ثم) اخت (لام) كالجيدات (ثم) اخت (لاب) ثم
خالة لابوين ثم (خالة) (لام ثم) خالة (لاب) لان الخالات يدين بالام
(ثم عمات كذلك) اى تقدم العممة لابوين ثم لام ثم لاب لانهن يدين بالاب
(ثم خالات امه) كذلك (ثم خالات ابيه) كذلك (ثم عمات ابيه) كذلك
ولا حضانة لعمات الام مع عمات الاب لانهن يدين بابى الام وهو من
ذوى الارحام وعمات الاب يدين بالاب وهو من اقرب العصبات (ثم
بنات اخوته) تقدم بنت اخ شقيق ثم بنت اخ لام ثم بنت اخ لاب (و)
مثلهن بنات (اخواته ثم بنات اعمامه) لابوين ثم لام ثم لاب وبنات
عماته كذلك ثم بنات اعمام ابيه كذلك (و) بنات (عمات ابيه) كذلك على
التفصيل المتقدم (ثم) تنتقل (لباتى العصبة الاقرب فالاقرب) فتقدم
الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم ثم اعمام اب ثم بنوهم وهكذا (فان
كانت) المحضونة (انثى) يعتبر ان يكون العصبة (من محارمها) ولو
برضاع او مصاهرة ان تم لها سبع سنين فان لم يكن لها الا عصة غير
محرم سلمها لثقة يختارها او الى محرمه وكذا لو تزوجت ام وليس لولدها
غيرها (ثم) تنتقل الحضانة (لذى ارحامه) من الذكور والاناث غير
من تقدم واولاهم ابوام ثم امهاته فاخ لام فخال (ثم) تنتقل (لحاكم)
لعموم ولايته (وان امتنع من له الحضانة منها او كان) من له الحضانة
(غير اهل) للحضانة (انتقلت الى من بعده) يعنى الى من يليه كولاية
النكاح لان وجود غير المستحق كدمه (ولا حضانة لمن فيه رق) ولو قل
لانها ولاية ليس هو من اهلها (ولا) حضانة (لفاسق) لانه لا يوثق به
فيها ولا حظ للمحضون فى حضانتها (ولا) حضانة (لكافر) على مسلم لانه
اولى بعدم الاستحقاق من الفاسق (ولا) حضانة (لمزوجة باجنبي من
محضون من حين عقد) للحديث السابق ولو رضى زوج (فان زال المانع)
بان عتق الرقيق وتاب الفاسق واسلم الكافر وطلقت المزوجة ولو رجعا
(رجع الى حقه) لوجود السبب وانتفاء المانع (وان اراد احد ابويه) اى
ابوى المحضون (سفرا طويلا) لغير الضرر قاله الشيخ تقي الدين وابن

او شهر شيئاً معلوما له (جاز) ان كانت قدر كسبه فاقبل بعد نفقته روى
ان الزبير كان له الف مملوك على كل واحد كل يوم درهم (ويريجحه)
سيده (وقت القايلة) وهى وسط النهار (و) وقت (النوم و) وقت
(الصلاة) المفروضة لان عليهم فى ترك ذلك ضررا وقد قال عليه السلام
لا ضرر ولا ضرار (ويركبه) السيد (فى السفر عقبة) حاجة ليلا يكلفه
مالا يطيق (وان طلب) الرقيق (نكاحا زوجه) السيد (او باعه) لقوله
تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم (او طلبته)
اى التزويج امة (وطئها) السيد (او زوجها او باعها) ازالة لضرر
الشهوة عنها ويزوج امة صبي او مجنون من يلى ماله اذا طلبته وان غاب
سيد عن ام ولده زوجت لحاجة نفقة او وطى وله تأديب رقيقه وزوجته
وولده ولو مكلفا مزوجا بضرب غير مبرح ويقيده ان خاف اباقه ولا يشتم
ابويه ولو كافرين ولا يلزمه بيعه بطلبه مع القيام بحقه وحرّم ان تسترضع
امة لغير ولدها الا بعد رتيه ولا يسرى عبد مطلقا ﴿ فصل ﴾ فى
نفقة البهائم (و) يجب (عليه علف بهائمها وسقيها وما يصلحها) لقوله عليه
السلام عذبت امرأة فى هرة جسستها حتى ماتت جوعا فلا هى اطعمتها ولا هى
ارسلتها تاكل من خشاش الارض متفق عليه (و) يجب عليه (ان لا يحملها
ما تعجز عنه) لثلا يعذبها ويجوز الانتفاع بها فى غير ما خلقت له كبقر
لحمل وركوب وابل وحر لحرث ونحوه ويحرم لعنها وضرب وجهه ووسم
فيه (ولا يحلب من لبنها ما يضر ولدها) لقوله عليه السلام لا ضرر
ولا ضرار (فان عجز) مالك البهيمة (عن نفقتها اجبر على بيعها او اجارتها
او ذبحها ان امكن) لان بقائها فى يده مع ترك الانفاق عليها
ظلم والظلم تجب ازالته فان ابنى فعل حاكم الاصلح ويكره جز معرفة وناصية
وذنب وتعليق جرس او وتر وتزو حمار على فرس وتستحب نفقته على ماله
غير الحيوان ﴿ باب الحضانة ﴾ من الحضن وهو الجنب لان المربي
يضم الطفل الى حضنه وهى حفظ صغير ونحوه عما يضره وتربيته بعمل
مصالحه (تجب) الحضانة (لحفظ صغير ومعتوه) اى مختل العقل (ومجنون)
لانهم يهلكون بتركها ويضيعون فلذلك وجبت انجاء من الهلكة (والاحق
بها ام) لقوله عليه السلام انت احق به مالم تنكح رواه ابو داود
ولانها اشفق عليه (ثم امهاتها القربى فالقربى) لانهن فى معنى الام لتحقق

وجده موسرة ففقهه على الجدة (ليسارها ولا يمنع ذلك حججها بالام
لعدم اشتراط الميراث في عمودى النسب كما تقدم (ومن عليه نفقة زيد)
مثلا لكونه ابنه او اباه او اخاه ونحوه (فمليه نفقة زوجته) لان ذلك
من حاجة الفقير لدعاء ضرورته اليه (ك) نفقة (ظئير) من تجب نفقته
فيجب الانفاق عليهما (لحولين) كاملين لقوله تعالى والوالدات يرضعن
اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف الى قوله وعلى الوارث مثل ذلك والوارث انما يكون
بعد موت الاب (ولا نفقة) بقرابة (مع اختلاف دين) ولو من عمودى
نسبه لعدم التوارث اذا (الا بالولاء) فتلزم النفقة المسلم لعتيقه الكافر
وعكسه لارثته منه (و) يجب (على الاب ان يسترضع لولده) اذا عدت
امه او امتعت لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى اى فاسترضعوا
له اخرى (ويودى الاجرة) لذلك لانها فى الحقيقة نفقة لتسولد اللبن من
غذائها (ولا يمنع) الاب (امه ارضاعه) اى ارضاع ولدها لقوله تعالى
والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وله منعها من خدمته لانه
يفوت حق الاستمتاع فى بعض الاحيان (ولا يلزمها) اى لايلزم الزوجة
ارضاع ولدها دينة كانت او شريفة لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له
اخرى (الا لضرورة كخوف تلفه) اى تلف الرضيع بان لم يقبل ثدى
غيرها ونحوه لانه انقاذ من مهلكة ويلزم ام ولد ارضاع ولدها مطلقا فان
عقت فكباين (ولها) اى للمرضعة (طلب اجرة المثل) لرضاع ولدها
(ولو ارضعه غيرها مجانا) لانها اشفق من غيرها ولبنها امرى (باينا كانت)
ام الرضيع فى الاحوال المذكورة (او تحته) اى زوجة لايه للعموم قوله
تعالى فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن (وان تزوجت) المرضعة ا اخر
فله (اى للثانى) منعها من ارضاع ولد الاول مالم) تكن اشترطته فى العقد
او يضطر اليها) بان لم يقبل ثدى غيرها او لم يوجد غيرها لتعينه عليها اذا لما
تقدم ﴿ فصل ﴾ فى نفقة الرقيق (و) يجب (عليه) اى على السيد
(نفقة رقيقه) ولو آبقا او ناشزا (طعاما) من غالب قوت البلد (وكسوة
وسكنى) بالمعروف (وان لا يكلفه مشقا كثيرا) لقوله عليه السلام للملوك
طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل مالا يطيق رواه الشافعى
فى مسنده (وان اتفقا على المخارجة) وهى جعله على الرقيق كل يوم

لانه وارثه (و) تجب النفقة او اكملها (لكل من يرثه) المنفق
 (بفرض) كولد الام (او تعصيب) كاخ وعم لغير ام (لا) لمن يرثه
 (برحم) كخال وخالة (سوى عمودى نسبه) كما سبق (سواء ورثه الاخر
 كاخ) للمنفق (اولا كعمة وعتيق) وتكون النفقة على من تجب عليه
 (بمعروف) لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ثم قال
 وعلى الوارث مثل ذلك فلو جوب على الاب نفقة الرضاع ثم اوجب مثل
 ذلك على الوارث وروى ابو داود ان رجلا سال النبي صلى الله عليه وسلم
 من ابر قال امك واباك واحتك واخاك وفى لفظ ومولاك الذى هو ادناك حقا
 واجبا ورحما موصولا ويشترط لوجوب نفقة القريب ثلاثة شروط الاول
 ان يكون المنفق وارثا لمن ينفق عليه وتقدمت الاشارة اليه الثانى فقر
 المنفق عليه وقد اشار اليه بقوله (مع فقر من تجب له) النفقة وعجزه عن
 تكسب (لان النفقة انما تجب على سبيل المواساة والغنى بملكه او قدرته
 على التكسب مستغن عن المواسات ولا يعتبر فقسه فجب لصحيح مكلف
 لاحرفه له الثالث غنى المنفق واليه الاشارة بقوله (اذا فضل) ما ينفقه عليه
 (عن قوت نفسه وزوجته ورفيقه يومه وليلته وعن كسوة وسكنى) لنفسه
 وزوجته ورفيقه (من حاصل) فى يده (او متحصل) من صناعة او تجارة
 او اجرة عقار او ريع وقف ونحوه لحديث جابر مرفوعا اذا كان احدم
 فقيرا فليبدأ بنفسه فان كان فضل فعلى عياله فان كان فضل فعلى قرابته
 و (لا) تجب نفقة القريب (من راس مال) التجارة (و) لامن (ثمن
 ملك و) لامن (الة صنعة) لحصول الضرر بوجوب الاتفاق من ذلك
 ومن قدر ان يكتسب اجبر لنفقة قريبه (ومن له وارث غير اب) واحتاج
 للنفقة (فنفقته عليهم) اى على وارثيه (على قدر اربهم) منه لان الله تعالى
 رتب النفقة على الارث بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فوجب ان يرتب
 مقدار النفقة على مقدار الارث (فن) له ام وجد (على الام) من
 النفقة (الثلث والثلثان على الجد) لانه لو مات لورثاه كذلك ومن له جدة
 واخ لغير ام (على الجدة السدس والباقي على الاخ) لانهما يرثانه كذلك
 (والاب ينفرد بنفقة ولده) لقوله عليه السلام لهند خذنى ما يكفينى
 وولدى بالمعروف (ومن له ابن فقير واخ موسر فلا نفقة له عليهما) اما
 ابنه فلفقره واما الاخ فلعجزه بالابن (ومن) احتاج للنفقة (امه فقيرة

(ولو مع صغر زوج، ومرضه وجبه وعنته) ويجبر الولى مع صغر الزوج على بذل نفقتها وكسوتها من مال الصبي لان النفقة كارش جنابته ومن بذلت التسليم وزوجها غايب لم يفرض لها حتى يرأسه حاكم ويمضى زمن يمكن قدومه فى مثله (ولها) اى الزوجة (منع نفسها) من الزوج (حتى تقبض صداقتها الحال) لانه لا يمكنها استدراك منفعة البضع لو عجزت عن اخذه بعد ولها النفقة فى مدة الامتناع لذلك لانه بحق (فان سلت نفسها طوما) قبل قبض حال الصداق (ثم ارادت المنع لم تملكه) ولا نفقة لها مدة الامتناع وكذا لو تساكنت بعد العقد فلم يطلبها ولم تبذل نفسها فلا نفقة (واذا اعسر) الزوج (بنفقة القوت او) اعسر (بالكسوة) اى كسوة المعسر (او) اعسر (بيمضها) اى بمضى نفقة المعسر او كسوته (او) اعسر (بالمسكن) اى مسكن معسر او صار لا يجد النفقة الا يوماً دون يوم (فلها فسخ النكاح) من زوجها المعسر لحديث ابى هريرة مرفوعاً فى الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال يفرق بينهما رواه الدارقطنى ففسخ فوراً او متراخياً باذن الحاكم ولها الصبر مع منع نفسها وبدونه ولا يمنعها تكسباً ولا يحبسها (فان غاب) زوج ولو موسراً (ولم يدع لها نفقة وتعذر اخذها من ماله) تعذرت (استدانتها عليه فلها الفسخ باذن الحاكم) لان الاتفاق عليها من ماله متعذر فكان لها الخيار كحال الاعسار وان منع موسر نفقة او كسوة او بعضهما وقدرت على ماله اخذت كفايتها وكفاية ولدها وخادمها بالمعروف بلا اذنه فان لم تقدر اجبره الحاكم فان غيب ماله وصبر على الحبس فلها الفسخ لتعذر النفقة عليها من تبايه **باب نفقة الاقارب والمماليك** من الادميين والبهائم (تجب) النفقة كاملة اذا كان المنفق عليه لا يملك شيئاً (او تمتها) اذا كان يملك البعض (لابويه وان علوا) لقوله تعالى وبالوالدين احساناً ومن الاحسان الاتفاق عليهما (و) تجب النفقة او تمتها (لولده وان سفل) ذكر اكان او اذى لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن (حتى ذوى الارحام منهم) اى من ابائه وامهاته كاجداده المدلين باناث وجداته الساقطات ومن اولاده كولد البنت سواء (حجب) اى القى (معسر) فن له اب وجد معسران وجبت عليه نفقتهما ولو كان محجوباً من الجد بابيه المعسر (اولاً) بان لم يحجبه احد كمن له جد معسر ولا اب له فعليه نفقة جده

(لانه)

او صامت عن كفارة او) عن (قضاء رمضان مع سعة وقته) بلا اذن
 زوج (او سافرت لحاجتها ولو باذنه سقطت) نفقتها لانها منعت نفسها
 عنه بسبب لا من جهته فسقطت نفقتها بخلاف من احرمت بفريضة من
 صوم او حج او صلاة ولو في اول وقتها بسبتها او صامت قضاء رمضان في
 اخر شعبان لانها فعلت ما اوجب الشرع عليها وقدرها في حجة فرض
 كحضر وان اختلفا في نشوز او اخذ نفقة فقولها (ولا نفقة ولا سكني) من
 تركه (لمتوفى عنها) ولو حاملا لان المال انتقل عن الزوج الى الورثة
 ولا سبب لوجوب النفقة عليهم فان كانت حاملا فالنفقة من حصه الحمل من
 التركة ان كانت والا فعلى وارثه الموسر (ولها) اى لمن وجبت لها النفقة
 من زوجة ومطلقة رجعية وباين حامل ونحوها (اخذ نفقة كل يوم من
 اوله) يعنى من طلوع الشمس لانه اول وقت دفع الحاجة اليه فلا يجوز تأخيرها
 عنه والواجب دفع قوت من خبز وادم لاجب و لا قيمتها) اى قيمة النفقة
 (ولا) يجب (عليها اخذها) اى اخذ قيمة النفقة لان ذلك معاوضة
 فلا يجبر عليه من امتنع منهما ولا يملك الحاكم فرض غير الواجب كدراهم
 الا براضيهما (فان اتفقا عليه) اى على اخذ القيمة (او) اتفقا (على
 تأخيرها او تعجيلها مدة طويلة او قليلة جاز) لان الحق لا يعدوها (ولها
 الكسوة كل عام مرة في اوله) اى اول العام من زمن الوجوب لانه اول
 وقت الحاجة الى الكسوة فيعطىها كسوة السنة لانه لا يمكن ترديد الكسوة
 عليها شيئا فشيئا بل هو شئ واحد يستدام الى ان يبلى وكذا غطاء ووطاء
 وستارة يحتاج اليها واختار ابن نصر الله انها كما عون الدار ومشط تجب
 بقدر الحاجة ومتى انقض العام والكسوة باقية فعليه كسوة للجديد (وان
 غاب) اى الزوج او كان حاضرا (ولم ينفق) على زوجته () لزمته نفقة
 ماضى (وكسوته ولولم يفرضها الحاكم ترك الاتفاق لعذر او لا لانه حق
 يجب مع اليسار والاعسار فلم يسقط بمضى الزمان كالاجرة (وان انفقت)
 الزوجة (في غيبته) اى غيبة الزوج (من ماله فان ميتا غرمها الوارث)
 للزوجة (ما انفقته بعد موته) لانقطاع وجوب النفقة عليه بموته فاقبضته
 بعده لاحق لها فيه فيرجع عليها ببذله ^{في} فصل ومن تسلم زوجته ^{في}
 التى يوطا مثلها وجبت عليه نفقتها (او بذلت) تسليم (نفسها) او بذله
 وليها (ومثلها يوطا) بان تم لها تسع سنين (وجبت نفقتها) وكسوتها

البلد وادمه و) يفرض لها (لحما عاده الموسرين بحملها و) يفرض للوسرة
تحت الموسر من الكسوة (ما يلبس مثلها من حرير وغيره) كيد كتان
وقطن واقل ما يفرضه من الكسوة قيص وسراويل وطراحة ومقنعة
ومداس ومضربة للشتا (وللنوم فراش ولحاف وازار للنوم في محل جرت
العادة به فيه) ومخدة وللجلوس حصير جيد وزلى (اى بساط ولا بد من ماعون
الدار ويكتفى بخزف وخشب والعدل ما يليق بهما ولا يلزمه ملخفة وخف
لخروجها) ويفرض الحاكم (للفقيرة تحت الفقير من ادنى خبز البلد و)
من (ادم يلايها) وتنقل متبرمة من ادم الى اخر (و) يفرض للفقيرة
من الكسوة (ما يلبس مثلها ويجلس) وبنام (عليه و) يفرض للمتوسطة
مع المتوسط والغنية مع الفقير وعكسها (كفقيرة تحت غنى) ما بين ذلك
هرقا (لان ذلك هو اللابق بحالهما) وعليه (اى على الزوج) مونة
نظافة زوجته (من دهن وسدر وثن ماء ومشط واجرة قيمة (دون)
ما يعود بنظافة (خادمها) فلا يلزمه لان ذلك يراد للزينة وهى غير مطلوبة
من الخادم (ولا) يلزم الزوج لزوجته (دوا واجرة طبيب) اذا مرضت
لان ذلك ليس لحاجتها الضرورية المعادة وكذا لا يلزمه غن طيب وجنا
وخضاب ونحوه ومن اراد منها تزينا به او قطع رائحة كريهة واتى به لزمها
وعليه لمن يخدم مثلها خادم واحد وعليه ايضا مونة لحاجة فصل
ونفقة المطلقة الرجعية وكسوتها وسكنها كالزوجة ٤ لانها زوجة بدليل
قوله تعالى وبمولتهن احق بردهن فى ذلك (ولا قسم لها) اى للرجعية
وتقدم (والباين بفسخ او طلاق) ثلاث او على عوض (لها ذلك)
اى النفقة والكسوة والسكن (ان كانت حاملا) لقوله تعالى وان كن
اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن ومن انفق يظنها حاملا
فبانت حائلا رجع ومن تركه يظنها حائلا فبانت حاملا لزمه مامضى ومن
ادعت حملا وجب اتفاق ثلاثة اشهر فان مضت ولم بين رجع (والنفقة)
للباين الحامل (للحمل) نفسه (لا لها من اجله) لانها تنجب بوجوده
وتسقط بعدمه فتجب لحامل ناشز ولحامل من وطئ شبهة او نكاح فاسد
او ملك عيين ولو اعتقها وتسقط بمضى الزمان قال المتفق مالم تستدن باذن
حاكم او تنفق بنية رجوع (ومن) اى اى زوجة) حبست ولو طلما او نشزت
او تطوعت بلا اذنه بصوم او حج او احرمت بنذر حج او) نذر (صوم

لجئى الفرقه من جهتها (وكذا ان كانت) الزوجه (طفلة فدبت فرضعت
 من) ام او اخت له (نائمة) انفسخ نكاحها ولا مهر لها لانه لافعل للزوج
 فى الفسخ (و) ان افسدت نكاح نفسها (بعد الدخول فمهرها بحاله)
 لاستقرار المهر بالدخول (وان افسده) اى نكاحها (غيرها فلها على
 الزوج نصف المسمى قبله) اى قبل الدخول لانه لافعل لها فى الفسخ
 (و) لها (جميعه بدمه) اى بعد الدخول لاستقراره به (ويرجع الزوج
 به) اى بما غرمه من نصف او كل (على المفسد) لانه اغرمه فان تعدد
 المفسد وزع الغرم على الرضعات المحرمة (ومن قال لزوجه انت اختى
 لرضاع بطل النكاح) حكما لانه اقربا يوجب فسخ النكاح بينهما فلزمه
 ذلك (فان كان) اقراره (قبل الدخول وصدقه) انها اخته (فلا مهر)
 لها لانهما اتفقا على ان النكاح باطل من اصله (وان اكذبته) فى قوله
 انها اخته قبل الدخول (فلها نصفه) اى نصف المسمى لان قوله غير
 مقبول عليها فى اسقاط حقها (ويجب) المهر (كله) اذا كان اقراره بذلك
 (بدمه) اى بعد الدخول ولو صدقه ما لم تكن مكنته من نفسها مطاوعة
 (وان قالت هى ذلك) اى قالت لزوجهها انت اختى من الرضاع
 (واكذبها فهى زوجته حكما) اى ظاهرا لان قولها لا يقبل عليه فى فسخ
 النكاح لانه حقه واما باطنا فان كانت صادقة فلا نكاح والا فهى زوجته
 ايضا (واذا شك فى الرضاع او) شك فى (كماله) اى كونه خمس رضعات
 (او شكت المرضعة) فى ذلك (ولاينة فلا تحريم) لان الاصل عدم
 الرضاع المحرم وان شهدت به امرأة مرضية ثبت وكره استرضاع فاجرة وسيئة
 الخلق وجذماء وبرصاء

— كتاب النفقات —

جمع نفقة وهى كفاية من يئونه خبزا وادما وكسوة ومسكنا وتوابعها
 (يلزم الزوج نفقة زوجته قوتا) اى خبزا وادما (وكسوة ومسكنا بما يصلح
 لمثلها) لقوله عليه السلام ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف رواه
 مسلم وابوداود (ويعتبر الحاكم) تقدير (ذلك بحالهما اى بيسارهما او
 اعسارهما او يسار احدهما واعسار الاخر) عند التنازع (بينهما
) فيفرض (الحاكم) للموسرة تحت الموسر قدر كفايتها من ارفع خبز

ذلك رواء مسلم وتحرم الخمس اذا كانت (في الحولين) لقوله تعالى والوالدات
يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولقوله عليه
السلام لا يحرم من الرضاع الا ما فقت الامما وكان قبل الفطام قال الترمذى
حديث حسن صحيح ومتى امتص ثم قطعه لتنفس او انتقال الى ثدى اخر
ونحوه فرضة فان عاد ولو قريبا فنتان (والسعوط) في اقب
(والوجور) في فم محرم كرضاع (ولبن) المرأة (الميتة) كلبن الحية
(و) لبن (الموطوة بشبهة او بعقد فاسد) كالموطوة بكنكاح صحيح (او باطل)
اى الموطوة بكنكاح باطل اجماعا (او بزنا محرم) لكن يكون مرتضع ابنا لها
من الرضاع فقط في الاخيرتين لانه لما لم تثبت الابوة من النسب لم يثبت
ما هو فرعها (وعكسه) اى عكس اللبن المذكور لبن (البهيمة) لبن (غير
حلبى ولا موطوة) فلا يحرم فلو ارتضع طفل وطفلة من بهيمة او رجل
او حتى مشكل او بمن لم تحمل لم يصيرا اخوين (فتى ارضعت امرأة طفلا)
دون الحولين (صار) المرتضع (ولدها فى) تحريم (النكاح و) اباحة
(النظر والحلوة و) فى (المحرمة) دون وجوب النفقة والعقل والولاية
وغيرها (و) صار المرتضع ايضا فيما تقدم فقط (ولد من نسب لبنها اليه
بحمل) اى بسبب حملها منه ولو تحملها ماؤه (او وطى) بكنكاح او شبهة
بخلاف من وطى بزنا لان ولدها لا ينسب اليه فالمرتضع كذلك (و)
صارت (محارمه) اى محارم الواطى الملاحق به النسب كابائه وامهاته
واجدادهم وجداتهم واخواتهم واخواتهم واولادهم واعمامهم وعماتهم واخوالهم وخالاتهم
(محارمه) اى محارم المرتضع وصارت محارمها اى محارم المرتضة كابائهم
واخواتهم واعمامهم ونحوهم (محارمه) اى محارم المرتضع (دون ابويه
واصولهما وفروعهما) فلا تنشر الحرمة لاولئك (قباح المرتضة لابى
المرتضع واخيه من النسب) تباح (امه واخته من النسب لابيها واخيه)
من الرضاع اجماعا كما يحل لاخيه من ابيه (اخته من امه) ومن حرمت
عليه بنتها (كامه وجدته واخته) فارضعت طفلة حرمها عليه (ابا
) وفسخت نكاحها منه ان كانت زوجة (له لما تقدم من انه يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب ومن ارضع خمس امهات اولاده بلبنه زوجة له صبرى
حرمت عليه لثبوت الابوة دون امهات اولاده لعدم ثبوت الامومة (وكل
امراه افسدت نكاح نفسها) بسبب (رضاع قبل الدخول فلا مهر لها)

الفساد (وان تركت الاحداد) عمدا (ائمت و تمت عدتها بمضى زمانها)
 اى زمان العدة لان الاحداد ليس شرطا فى انقضاء العدة ورجعية فى لزوم
 مسكن كتنوفى عنها وتعتمد باين بمامون من البلد حيث شأت ولا تئين الا به
 ولا تسافر وان اراد اسكانها بمنزله او غيره تحصيلنا لفراشه ولا محذور فيه
 لزومها * باب الاستبراء * ماخوذ من البرائة وهى التمييز والقطع
 وشرعا تربص يقصد منه العلم ببرائة رحم ملك يمين (من ملك امة يوطا
 مثلها) ببيع او هبة اوسبى او غير ذلك (من صغير وذکر وضدها) وهو
 الكبير والمرأة (حرم عليه وطئها ومقدماته) اى مقدمات الوطى من قبله
 ونحوها (قبل استبرائها) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يومن بالله
 واليوم الآخر فلا يسقى ماؤه ولد غيره رواه احمد والترمذى وابو داود
 وان اعتقها قبل استبرائها لم يصح ان يتزوجها قبل استبرائها وكذا ليس
 لها ان تتزوج غيره ان كان بايعها يطاوها ومن وطى امته ثم اراد
 تزويجها او بيعها حرما حتى يستبرئها فان خالف صح البيع دون التزويج
 وان اعتق سريته او ام ولده او عتقت بموته لزومها استبرا نفسها ان لم يكن
 استبراها (واستبرا الحامل بوضعها) كل الحمل (و) استبرا (من تحيض
 بحیضة لقوله عليه السلام فى سبى او طاس لا توطا حامل حتى تضع
 ولا غير حامل حتى تحيض حیضة رواه احمد وابو داود (و) استبراء
 (الايسة والصغيرة بمضى شهر) لقيام الشهر مقام حیضة فى العدة واستبراء
 من ارفع حیضها ولم تدر مافعه عشرة اشهر وتصدق الامة ان قالت
 حضت وان ادعت موروثه تحريمها على وارث بوطى مورثه او ادعت
 مشترة ان لها زوجا صدقت لانه لا يعرف الا من جهتها

— كتاب الرضاع —

وهو لغة مص اللبن من الثدي وشرعا مص من دون الحولين لبنا ناب عن حمل
 او شربه ونحوه (يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) لحديث عائشة
 مرفوعا يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة رواه الجماعة (والمحرم)
 من الرضاع (خمس رضعات) لحديث عائشة قالت اتزل فى القران عشر
 رضعات معلومات يحرم من فسخ من ذلك خمس رضعات وصار الى خمس
 رضعات معلومات يحرم من قنوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على

واحدًا فتداخلا وتبين الرجعية اذا طلقت في عدتها على عدتها وان راجعها
ثم طلقها استأنفت (وان تنكح من ابائها في عدتها ثم طلقها قبل الدخول) بها
(بنت) على ما مضى من عدتها لانه طلاق في نكاح ثان قبل المسيس
والخلوة فلم يوجب عدة بخلاف ما اذا راجعها ثم طلقها قبل الدخول لان
الرجعة اعادة الى النكاح الاول ^{في} فصل ^{في} يحرم احداث فوق ثلاث
على ميت غير زوج و (يلزم الاحداث مدة العدة كل) امرأة (متوفى زوجها
عنها في نكاح صحيح) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله
واليوم الآخر ان تحمد على ميت فوق ثلاث ليل الا على زوج اربعة اشهر
وعشرا متفق عليه وان كان النكاح فاسدا لم يلزمها الاحداث لانها ليست
زوجة ولا يعتبر للزوم الاحداث كونها وارثة او مكلفة فيلزمها (ولو ذمية
او امة او غير مكلفة) فيجنبها وليها الطيب ونحوه وسواء كان الزوج مكلفا
اولا للعموم الاحاديث والتساويهن في لزوم اجتناب المحرمات (ويجابح)
الاحداث (لبائن من حي) ولا يسن لها قالة في الرعاية (ولا يجب)
الاحداث (على) مطلقة (رجعية) لاعلى (موطوءة بشبهة او زنا او في
نكاح فاسد او) نكاح (باطل او ملك يمين) لانها ليست زوجة متوفى عنها
(والاحداث اجتناب ما يدعو الى جماعها ويرغب في النظر اليها من الزينة
والطيب والتحسين) باسفيداج ونحوه (والخنا وما صاغ للزينة) قبل نسج
او بعده كاحمر واصفر واخضر وازرق صافين (و) ترك (حلى وكل
اسود) بلا حاجة (لاتوتيا ونحوها ولا) ترك (نقابو) لا ترك (ابيض
ولو كان حسنا) كبريسم لان حسنه من اصل خلقته فلا يلزم تغييره
ولا تمنع من لبس ملون لدفع وسخ كتمهلى ولا من اخذ ظفر ونحوه
ولا من تنظيف وغسل فصل ونجب عدة الوفاة في المنزل ^{في}
الذى مات زوجها وهى به (حيث وجبت) فلا يجوز ان تتحول منه بلا
عذر روى عن عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وام سلمة (فان تحولت
خوفا) على نفسها او مالها (او) حولت (قهرا او) حولت (بحق)
يجب عليها الخروج من اجله او بتحويل مالكة لها او طلبه فوق اجرة
اولا تجب ما تكترى به الا من مالها (انتقلت حيث شأت) للضرورة
ويلزم منتقلة بلا حاجة العود وتنقضى العدة بمضى الزمان حيث كانت (ولها
اى للمتوفى عنها زمن العدة) الخروج لحاجتها نهارا لا ليلا) لانه مظنة

الاول (قدر الصداق الذى اعطاها من) الزوج (الثانى) اذا تركها له لقضاء على وعثمان انه يخبر بينها وبين الصداق الذى ساق اليها هو (ويرجع الثانى عليها بما اخذه) الاول (منه) لانها غرامة لزمته بسبب وطئه لها فرجع بها عليها كما لو غرته ومتى فرق بين زوجين لموجب ثم بان انتفاؤه فكتمفقود فصل ومن مات زوجها الغائب لم اعتدت من موته (او طلقها) وهو غائب (اعتدت منذ الفارقة وان لم تحد) اى وان لم تات بالاحداد فى صورة الموت لان الاحداد ليس شرطا لانقضاء العدة (وعدة موطوءة بشبهة او زنا او) موطوءة (بعقد فاسد كطلقة) حرة كانت او امة مزوجة لانه وطئ يقتضى شغل الرحم فوجبت العدة منه كالنكاح الصحيح وتستبرا امة غير مزوجة بحیضة ولا يحرم على زوج وطئت زوجته بشبهة او زنا مدة زمن عدة غير وطئ فى فرج (وان وطئت معتدة بشبهة او نكاح فاسد فرق بينهما) اى بين المعتدة الموطوءة والواطئ (وانمت عدة الاول) سواء كانت عدتها من نكاح صحيح او فاسد او وطئ بشبهة مالم تحمل من الثانى فتتقضى عدتها منه بوضع الحمل ثم تعدد للاول (ولا يحتسب منها) اى من عدة الاول (مقامها عند الثانى) بعد وطئه لانقطاعها بوطئه (ثم) بعد اعتدادها للاول (اعتدت للثانى) لانهما حقان اجتماعا لرجلين فلم يتداخلا وقدم اسبقهما كما لو تساويا فى مباح غير ذلك (وتحل) الموطوءة فى عدتها بشبهة او نكاح فاسد (له) اى لو اطمأ بذلك بعقد (بعد انقضاء العدتين) لقول على رضى الله عنه اذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب (وان تزوجت) المعتدة (فى عدتها لم تنقطع) عدتها (حتى يدخل بها) اى يطاها لان عقده باطل فلا تصير به فراشا (فاذا فارقتها) الثانى (بنت على عدتها من الاول ثم استأنفت العدة من الثانى) لما تقدم (وان اتت) الموطوءة بشبهة فى عدتها (بولد من احدهما) بعينه (انقضت منه عدتها به) اى بالولد سواء كان من الاول او من الثانى (ثم اعتدت للآخر) بثلاثة قرؤ. ويكون الولد للاول اذا اتت به لدون ستة اشهر من وطئ الثانى ويكون للثانى اذا اتت به لأكثر من اربع سنين منذ بانت من الاول وان اشكل مرض على القافة (ومن وطئ معتدة البائن) فى عدتها (بشبهة استأنفت العدة بوطئه ودخلت فيها بقية) العدة (الاولى) لانهما عدتان من واحد لوطئتين يلحق النسب فيهما لحوقا

ولم تدر سببه (اى سبب رفعه) فعدتها (ان كانت حرة) سنة تسعة اشهر للحمل (لانها غالب مدته (وثلاثة) اشهر (للعدة) قال الشافى هذا قضاء مصر بين المهاجرين والانصار لا ينكره منهم منكر علمناه ولا تنقض العدة بعود الحيض بعد المدة (وتنقص الامة) عن ذلك (شهراً) فعدتها احد عشر شهراً (وعدة من بلغت ولم تحض) كاياسة لدخولها فى عموم قوله تعالى واللاى لم يحضن (و) عدة (المستحاضة الناسية) لوقت حيضها كاياسة (و) عدة (المستحاضة المبتدأة) الحرة (ثلاثة اشهر والامة شهران) لان غالب النساء يحضن فى كل شهر حيضة (وان علمت) من ارتفع حيضها (ما رفعه من مرض او رضاع او غيرها فلا تزال فى عدة حتى يعود الحيض فتعده) وان طال الزمن لانها مطلقة لم تياس من الدم (او تبلغ سن الاياس) خمسين سنة (فتعده) اى عدة الاياس اى عدة ذات الاياس ويقبل قول زوج انه لم يطلق الا بعد حيض او ولادة او فى وقت كذا (السادسة) من المعتدات (امرأة المفقود تربص) حرة كانت او امة (ما تقدم فى ميراثه) اى اربع سنين من فقده ان كان ظاهر غيبته الهلاك وتعام تسعين سنة من ولادته ان كان ظاهر غيبته السلامة (ثم تعده للوفاة) اربعة اشهر وعشرة ايام (وامة) فقد زوجها (كحرة فى التربص) اربع سنين او تسعين سنة (و) اما (فى العدة) للوفاة بعد التربص المذكور فعدتها (نصف عدة الحرة) لما تقدم (ولا تقتقر) زوجة المفقود (الى حكم حاكم يضرب المدة) اى مدة التربص (وعدة الوفاة) كالمقامت البينة وكعدة الايالا ولا تقتقر ايضا الى طلاق ولى زوجها (وان تزوجت) زوجة المفقود بعد مدة التربص والعدة (فقدم الاول قبل وطى الثانى فى الاول) لانا تينسا بقدمه بطلان نكاح الثانى ولا مانع من الرد (و) ان قدم الاول (بعده) اى بعد وطى الثانى (فله) اى للاول (اخذها زوجة بالمعد الاول ولو لم يطلق الثانى ولا يطا) وها الاول (قبل فراغ عدة الثانى وله) اى للاول (تركها معه) اى مع الثانى (من غير تجديد عقد) للثانى وقال المتقح الاصح بعقد انتهى قال فى الرعاية وان قلنا يحتمل الثانى عقدا جديدا طلقتها الاول لذلك انتهى وعلى هذا فتعده بعد طلاق الاول ثم يجدد الثانى عقدا لان زوجة الانسان لا تصير زوجة لغيره بمجرد تركه لها وقد تينسا بطلان عقد الثانى بقدم الاول (ويأخذ) الزوج

وخمسة ايام بلباها لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم اجمعوا على تصنيف
 عدة الامة في الطلاق فكذا عدة الموت وعدة مبعضة بالحساب (فان مات
 زوج رجعية في عدة طلاق سقطت) عدة الطلاق (وابتدات عدة وفاة
 منذ مات) لان الرجعية زوجة كما تقدم فكان عليها عدة الوفاة (وان
 مات) المطلق (في عدة من ابائها في العحة لم تنتقل) عن عدة الطلاق
 لانها ليست زوجة ولا في حكمها لعدم التوارث (وتعتد من ابائها في
 في مرض موته الا طول من عدة وفاة وطلاق) لانها مطلقة فوجب
 عليها عدة الطلاق ووارثة فجب عليها عدة الوفاة ويندرج اقلهما في اكثرهما
 (ما لم تكن) المبانة (امة او ذمية او) من اجاءات الينونة منها (فتعد
) لطلاق لا لغيره) لانقطاع اثر النكاح بعدم ميراثها ومن انقضت عدتها
 قبل موته لم تعتد له ولو ورثت لانها اجنبية تحل للازواج (وان طلق
 بعض نسائه مبهمه) كانت (او معينة ثم نسبها ثم مات) المطلق (قبل قرعة
 اعتد كل منهن) اى من نسائه (سوى حامل الاطول منها) اى من
 عدة طلاق ووفاة لان كل واحدة منهن يحتمل ان تكون المخرجة بقرعة
 والحامل عدتها وضع الحمل كما سبق وان ارتابت متوفى عنها زمن عدتها او
 بعده بامارة حمل كحركة او رفع حيض لم يصح نكاحها حتى تزول الريبة
 (اثلاثة) من المعتدات (الحايل ذات الاقرا وهى) جمع قرء بمعنى (الحيض)
 روى عن عمرو على وابن عباس رضى الله عنهم (المفارقة في الحياة) بطلاق او
 خلع او فسخ (فعدتها ان كانت حرة او مبعضة ثلاثة قروء كاملة)
 لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يعتد بحیضة
 طلقت فيها (والا) بان كانت امة فعدتها (قران) روى عن عمر وابنه
 وعلى رضى الله عنهم (الرابعة) من المعتدات (من فارقتها) زوجها (حيا
 ولم تحض لصغر او اياس فتعد حرة ثلاثة اشهر) لقوله تعالى واللاى
 يئسن من الحيض من نساىكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر
 واللاى لم يحضن اى كذلك (و) عدة (امة) كذلك (شهران) لقول عمر
 رضى الله عنه عدة ام الولد حيضتان ولو لم تحض كانت عدتها شهرين رواه
 الاثرم واحتج به احمد (و) عدة (مبعضة بالحساب) فتزيد على الشهرين من
 الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرية (ويجبر الكسر) فلو كان ربعها
 حرا فعدتها شهران وثمانية ايام (الخامسة) من المعتدات (من ارتفع حيضها

بعد احدها وهو ممن لا يولد لمثله (كائن دون عشر وكذا لو كانت لا يوطى مثلها كبت دون تسع فلا عدة للعلم ببرائة الرحم بخلاف المتوفى عنها فتعد مطلقاً تعدياً لظاهر الآية (او تحملت بما الزوج) ثم فارقتها قبل الدخول والخلوة فلا عدة للآية السابقة وكذا لو تحملت بما غيره وجزم في المنتهى في الصداق بوجوب العدة للحقوق النسب به (او قبلها) اى قبل الزوجة (او لمسها) ولو بشهوة (بلا خلوة) ثم فارقتها في الحياة (فلا عدة) للآية السابقة ﴿ فصل والمتدات ست ﴾ اى ستة اصناف احدها (الحامل وعدتها من موت وغيره الى وضع كل الحمل) واحداً كان او عدداً حرة كانت او امة مسئلة صكانت او كافرة لقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن (وانما تنقضى) العدة بوضع (ما تصير به امة ام ولد) وهو مائتين فيه خلق انسان ولو خفياً (فان لم يلحقه) اى يلحق الحمل الزوج (لصغره او لكونه ممسوحاً او) لكونها (ولدت لدون ستة اشهر منذ نكحها) اى وامكن اجتماعهما (ونحوه) بان تأتى به لفوق اربع سنين منذ ابانها (وعاش) من ولده لدون ستة اشهر (لم تنقض به) عدتها من زوجها لعدم لحوقه به لانتفائه عنه يقينا (واكثر مدة الحمل اربع سنين) لانها اكثر ما وجد (واقلها) اى اقل مدة الحمل (ستة اشهر) لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا والفصال انقضاء مدة الرضاع لان الولد يفصل بذلك عن امه وقال تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين فاذا سقط الحولان التى هى مدة الرضاع من ثلاثين شهرا بقى ستة اشهر فهى مدة الحمل وذكر ابن قتيبة فى المعارف ان عبد الملك ابن مروان ولد لسته اشهر (وغالبها) اى غالب مدة الحمل (تسعة اشهر) لان غالب النساء يلدن فيها (ويباح) للزراة (القاء النطفة قبل اربعين يوماً بدواء مباح) وكذا شربه لحصول حيض لا قرب رمضان لتفطره ولقطعه لا فعل ما يقطع حيضها بها من غير علمها ﴿ فصل الثانية ﴾ من المتدات (المتوفى عنها زوجها بلا حمل منه) لتقدم الكلام على الحامل (قبل الدخول وبعده) يوطى مثلها اولا (للحررة اربعة اشهر وعشرة) ايام بلياليها لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشر (وللأمة) المتوفى عنها زوجها (نصفها) اى نصف المدة المذكورة فعدتها شهران

اعترف بوطى امته في الفرج او دونه (او ثبت عليه ذلك) فولدت لنصف سنة او ازيد لحقه (نسب) ولدها (لانها صارت فراشا له) (الا ان يدعى الاستبرا) بعد الوطى بحیضة فلا يلحقه لانه بالاستبرا يتقن برائة رحما (ويحلف عليه) اى على الاستبرا لانه حق للولد لولا دعواه ثبت نسبه (وان قال) السيد (وطيتها دون الفرج او فيسه) اى فى الفرج (ولم ازل او عزلت لحقه) نسبه لما تقدم (وان اعتقها) السيد (او باعها بعد اعترافه بوطئها فانت بولد لدون نصف سنة) وعاش (لحقه) نسبه لان اقل مدة الحمل ستة اشهر فاذا اتت به لدونها وعاش علم ان حملها كان قبل عتقها وبيعها حين كانت فراشا له (والبيع باطل) لانها صارت ام ولد له ولو كان استبراها لظهور انه دم فساد لان الحامل لا تحيض وكذا ان لم يستبرئها وولده لاكثر من نصف سنة ولاقل من اربع سنين وادعى مشتر انه من بايع وان استبرئت ثم ولدت لفوق نصف سنة لم يلحق بايها ولا اثر لشبهه مع فراش وتبعية لسب لاب ما لم ينفه بلمان وتبعية دين لخيرها

كتاب العدد

واحدا عدة بكسر العين وهى التربص المحدود شرعاً مأخوذة من العدد لان ازمة العدة محصورة مقدرة (تلزم العدة كل امرأة) حرة او امة او مبعوضة بالغة او صغيرة يوطأ مثلها (فارقت زوجها) بطلاق او خلع او فسخ (خلا بها مطاوعة مع علم بها و) مع (قدرته على وطئها ولو مع ما يمنعه) اى الوطى (منها) اى من الزوجين كجبه ورتقها (او من احدهما حسا) كجبه او رتقها (او) يمنع الوطى (شرعاً) كصوم وحیض (او وطئها) اى تلزم العدة زوجة وطئها ثم فارقتها (او مات عنها) اى تلزم العدة متوفى عنها مطلقا (حتى فى نكاح فاسد فيه خلاف) كنكاح بلاولى الحاقا له بالصحيح ولذلك وقع فيه الطلاق (وان كان) النكاح (باطلا وفاقا) اى اجماعا كنكاح خامسة او معتدة (لم تعد للوفاة) اذا مات عنها ولا اذا فارقتها فى الحياة قبل الوطى لان وجود هذا المقدم كدمه (ومن فارقتها) زوجها (حيا قبل وطى وخلوة) بطلاق او غيره فلا عدة عليها لقوله تعالى اذا نكحت المومنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها (او) طلقها (بعدها) اى بعد الدخول والخلوة (او) طلقها

باقسم او احلف (لم يصح) او (ابدل الزوج (لفظة اللعنة بالابعاد) او
 الغضب ونحوه لم يصح (او) ابدلت لفظة (الغضب بالسخط لم يصح) اللعان
 لخالفته النص وكذا ان علق بشرط او عدت موالات الكلمات ﴿ فصل
 وان قذف زوجته الصغيرة او المجنونة بالزنا عزر ولا لعان ﴾ لانهم لا يصح
 من غير مكلف (ومن شرطه قذفها) اى الزوجة (بالزنا لفظا) قبله
 كقوله (زني او يازانية او رايتك تزني في قبل او دبر) لان كلا
 منهما قذف يجب به الحد ولا فرق بين الاعمى والبصير لعموم قوله
 تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية (فان قال) لزوجته (وطيت بشبهة
 او) وطيت (مكرهه او نايمة او قال لم تزني ولكن ليس هذا الولد مني
 فشهدت امرأة ثقة انه ولد على فراشه لحقه نسبه) لقوله عليه السلام
 الولد للفراش (ولا لعان) بينهما لانه لم يقذفها بما يوجب الحد ومن
 شرطه ان تكذبه الزوجة (واذا تم) اللعان (سقط عنه) اى عن الزوج
 (الحد) ان كانت محصنة (والتعزير) ان كانت غير محصنة (وثبت الفرقه
 بينهما) اى بين الزوجين بتمام اللعان (بتحريم مويد) ولو لم يفرق الحاكم
 بينهما او اكذب نفسه بعد ويتنفي الولد ان ذكر في اللعان صريحا او تضمن
 بشرط ان لا يتقدمه اقرار به او بما يدل عليه كما لو هنى به فسكت او امن
 على الدعا او اخر نفيه مع امكانه ومتى اكذب نفسه بعد ذلك
 لحقه نسبه وحد لمحصنة وعزر لغيرها والتويمان المنفيان اخوان
 لام ﴿ فصل ﴾ فيما يلحق من النسب (من ولدت زوجته
 من) اى ولدا (امكن كونه منه لحقه) نسبه لقوله عليه السلام الولد
 للفراش وامكان كونه منه (بان تلده بعد نصف سنة منذ امكن وطئه)
 اياها ولو مع غيبة فوق اربع سنين (او) تلده (لدون اربع سنين منذ
 ابانها) زوجها (وهو) اى الزوج (ممن يولد لمثله كابن عشر)
 لقوله عليه السلام واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع
 ولان تمام عشر سنين يمكن فيه البلوغ فيلحق به الولد (ولا يحكم ببلوغه ان
 شك فيه) لان للاصل عدمه وانما الحقنا الولد به حفظا للنسب واحتياطا
 وان لم يمكن كونه منه كانت به لدون نصف سنة منذ تزوجها وعاش او لفوق اربع
 سنين منذ ابانها لم يلحقه نسبه وان ولدت رجعية بعد اربع سنين منذ طلقها
 وقبل انقضا عدتها ولا قل من اربع سنين من انقضا عدتها لحقه نسبه (ومن

(اعترف)

القيمة وسن اخراج ادم مع مجزى (وتجب النية في التكفير من صوم وغيره)
فلا يجزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلانية لحديث اذا الاعمال بالنيات
ويعتبرت نية الصوم وتعيينها جهة الكفارة (وان اصاب المظاهر منها) في
اتناء الصوم (ليلا او نهاراً) ولو ناسيا او مع عذريج الفطر (انقطع
التابع) لقوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا (وان اصاب
غيرها) اى غير المظاهر منها (ليلا) او ناسيا او مع عذريج الفطر
(لم ينقطع) التابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتابع ولا يضر
وطى مظاهر منها في اتناء اطعام مع تحريره

كتاب اللعان

مشتق من اللعن لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان
كان كاذباً وهو شهادات موكدات بايمان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب
(ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين) مكلفين لقوله تعالى والذين
يرمون ازواجهم فمن قذف اجنبية حد ولا لعان (ومن عرف العربية
لم يصح لعانه بغيرها) لمخالفته للنص (وان جهلها) اى العربية (فبلغته)
اى لاعن بلغته ولم يلزمه تعلمها (فاذا قذف امراته بالزنا) في قبل او دبر
ولو في طهر ووطى فيه (فله اسقاط الحد) ان كانت محصنة والتعزير ان
كانت غير محصنة (باللعان) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن
لهم شهدا الا انفسهم الايات (فيقول) الزوج (قبلها) اى قبل الزوجة
(اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها) ان كانت
حاضرة (ومع غيبتها يسبها وينسبها بما تتميز به (و) يزيد (في الخامسة
وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله لقد كذب
فيما رمانى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من
الصادقين) وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان
معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على فم زوج وزوجة عند الخامسة
ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة
(فان بدات) الزوجة (باللعان قبله) اى قبل الزوج لم يصح (او نقص
احدها شيئاً من الالفاظ) اى الجمل (الخمسة) لم يصح (او لم يحضرها
حاكم او نائبه) عند التلاعن لم يصح (او ابدل) احدها (لفظة اشهد

علم) يحتاج اليها (ووفاء دين) لان ما استفرقه حاجة الانسان فهو كالمدوم (ولا يجزى في الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل والوطى في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه (الا رقة مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقة مؤمنة والحق بذلك سائر الكفارات (سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً بيناً) لان المقصود تخليص الرقيق منافعهم وتخليصه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر بالعمل ضرراً بيناً (كالعمى والشلل ليد او رجل او قطعة) اى اليد او الرجل (او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الإبهام او الاغلة من الإبهام) او اخلتين من وسطى او سبابة (او اقطع الخصر والبصر مما (من يد واحدة) لان نفع اليد يزول بذلك وكذا احرص لائقهم اشارته (ولا يجزى مريض مايوس منه ونحوه) كزمن ومقعد لانهما لا يمكنهما العمل في أكثر الصناعات وكذا منصوب (ولا) تجزى (ام ولد) لان عقبها مستحق بسبب اخر (ويجزى المدبر) والمكاتب اذا لم يؤد شيئاً (وولد الزنا والاحق والمرهون والجاني) والصغير والاعرج يسيراً (والامة الحامل ولو استثنى حملها) لان ما في هؤلاء من النقص لا يضر بالعمل ﴿ فصل يجب التتابع في الصوم ﴾ لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه (فان تخلله رمضان) لم ينقطع التتابع (او) تخلله (فطر يجب كميدها وايام تشريق وحيض) ونفاس (وجنون ومرض مخوف ونحوه) كما نجا جميع اليوم لم ينقطع التتابع (او افطر ناسيا او مكرها او لعذر ميج الفطر) كسفر (لم ينقطع) التتابع لانه فطر لسبب لا يتعلق باختيارها ويشترط في المسكين المطعم من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو اثنى (ويجزى التكفير بما يجزى في فطرة فقط) من بر وشعر وقر وزبيب واقط ولا يجزى غيرها ولو قوت بلده (ولا يجزى) في طعام كل مسكين (من البر اقل من مد ولا من غيره) كالتمر والشعير (اقل من مدين لكل واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن السبيل والغارم لمصلحة ولو صغيراً لم يأكل الطعام والمد رطل وثلاث بالمراتى وتقدم في الفصل (وان غداً المساكين او عشاها لم يجزه) لعدم تخليصهم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الخبز ولا

من اخراج ادم مع مجزى (وتجب النية في التكفير من صوم وغيره)
 عتق ولا صوم ولا اطعام بلا نية لحديث انما الاعمال بالنيات
 الصوم وتعيينها جهة الكفارة (وان اصاب المظاهر منها) في
 (او نهاراً) ولو ناسيا او مع عذر يبيح الفطر (انقطع
 فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا) وان اصاب
 منها (ليلاً) او ناسيا او مع عذر يبيح الفطر
 غير محرم عليه ولا هو محل للتتابع ولا يضر
 مع تحريره

اللعان

من يلعن نفسه في الخامسة ان
 اثنين مقرونة بلعن وغضب
 فبين لقوله تعالى والذين
 ومن عرف العربية
 بية (قبلته)
 قبل او دبر
 عزيز ان
 يمكن
 ة

ولصاره
 سام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم سبعين
 والذين يظهرون من نسايتهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير ربه
 والمعتبر في الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم
 يحجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزئه (ولا تلزم الرقبة)
 في الكفارة (الا لمن ملكها او امكنه ذلك) اى ملكها (بثن مثلها)
 او مع زيادة لا تحجب بماله ولو نسيئة وله مال غائب او موجب لاهية
 وبشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون ثمنها (فاضلا عن كفايته دائما
 و) عن (كفاية من يمونه) من زوجة ورقيق وقريب (و) فاضلا
 (عما يحتاجه) هو ومن يمونه (من مسكن وخادم) صالحين لمثله اذا
 كان مثله يخدم (ومركوب وعرض بذلة) يحتاج الى استعماله (وثياب
 تجعل و) فاضلا عن (مال يقوم كسبه بمؤنته) ومؤنة عماله (وكتب

عذر ينفع الجماع امر ان يفي بلسانه متى قدرت جامعك ثم متى قدر
او طلق ويمهل لصلاة فرض وتحلل من احرام وهضم ونحوه
تطلب رقبة ثلاثة ايام

كتاب الظهر

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه ما
ولذلك سمي المركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غش
لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا
(او) شبه (بعضها) اى بعض زوجته (ببعض)
من تحرم عليه ابدا بنسب (كامه او اخته)
بمصاهرة حكماته او بمن تحرم عليه الى امد
ظهر (بيان للبعض كان يقول انت على ك
على ك) بطن (عمتي) او عضو اخر لا
متعلق بشبه (لها) اى لزوجته (انه)
او منى كظهر امي او كيد اختي او
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او
او الخنزير (فهو مظاهر جر
فلانة الاجنبية او ظهر ابى او اخى او زيد وان

كامي او مثل امي واطلق فظهار وان نوى في الكرامة ونحوها دين
حكما وان قال انت امي او كامي فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان
قال شعرك او سمك ونحوه كظهر امي فليس بظهار (وان قالته لزوجها)
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها (فليس بظهار) لقوله تعالى
والذين يظهرون منكم من نساءهم فخصهم بذلك (وعليها) اى على
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها (كفارة) اى كفارة الظهار قياسا على
الزوج وعليها التحكين قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما
يختص بذي رحم كابي وامى (ويصح) الظهار (من كل زوجة) لا من امة او ام
ولد وعليه كفارة يمين ولا يصح ممن لا يصح طلاقه فصل ويصح الظهار
معجلا اى منجزا كانت على كظهر امي (و) يصح الظهار ايضا (معلقا
بشرط) كان قت فانت على كظهر امي (فاذا وجد) الشرط (صار مظاهرا)

(لوجود)

لوجود المعلق عليه ويصح الظهار (مطلقا) اى غير موقت كما تقدم (و)
يصح (موقتا) كانت على كظهر امى شهر رمضان (فان وطئ فيه
كفر) لظهاره (وان فرغ الوقت زال الظهار) بمضيه (ويحرم) على
مظاهر ومظاهر منها (قبل ان يكفر) لظهاره (وطئ ودواعيه) كالقبلة
والاستمتاع بما دون الفرج (ممن ظاهر منها) لقوله عليه السلام فلا تقر بها
حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى (ولا تثبت الكفارة فى الذمة)
اى فى ذمة المظاهر (الا بالوطئ) اختياراً (وهو) اى الوطئ (العود)
فتى وطئ لزمته الكفارة ولو مجنوناً ولا تجب قبل الوطئ لانها شرط
لحلها فيامر بها من اراده ليستحلها بها (ويلزم اخراجها قبله) اى قبل
الوطئ (عند العزم عليه) لقوله تعالى فى الصيام والعنق من قبل ان
يتامسا وان مات احدهما قبل الوطئ سقطت (وتلزمه كفارة واحدة
بتكريره) اى الظهار ولو بجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة)
كاليمن والله تعالى (و) تلزمه كفارة واحدة (لظهاره من نساياه بكلمة
واحدة) بان قال لزوجاته اتن على كظهر امى لانه ظاهر واحد (وان
ظاهر منهن) اى من زوجاته (بكلمات) بان قال لكل منهن انت على
كظهر امى (ف) عليه (كفارات) بعدد من لانها ايمان متكررة على
ايمان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر  فصل
وكفارته  اى كفارة الظهار على الترتيب (عتق رقبة فان لم يجد
صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكينا) لقوله تعالى
والذين يظهرون من نسايتهم ثم يهودون لما قالوا فحري رقية الاية
والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم
يجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزيه (ولا تلزم الرقبة)
فى الكفارة (الا لمن ملكها او امكنه ذلك) اى ملكها (بمن مثله)
او مع زيادة لا تحجب به ولو نسيئة وله مال غائب او موجد لاهية
ويشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون عنها (فاضلا عن كفايته دائما
و) عن (كفاية من يمونه) من زوجة ورقيق وقريب (و) فاضلا
(عما يحتاجه) هو ومن يمونه (من مسكن و خادم) صالحين مثله اذا
كان مثله يخدم (ومركوب وعرض بذلة) يحتاج الى استعماله (وثياب
تجمل و) فاضلا عن (مال يقوم كسبه بمؤنته) ومؤنة عاله (وكتب



عذر ينفع الجماع امران بقی بلسانه متى قدرت جامعك ثم متى قدر وطى
او طلق ويمهل لصلاة فرض وتحلل من احرام وهضم ونحوه ومظاهر
تطلب رقبة ثلاثة ايام

— كتاب الظهر —

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضاء لانه موضع الركوب
ولذلك سمي المركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غشيت (وهو محرم)
لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (من شبه زوجته
او) شبه (بمضها) اى بعض زوجته (ببعض) من تحرم عليه (او بكل
من تحرم عليه ابدا بنسب) كأمه او اخته (او رضاع) كاخته منه او
بمصاهرة حكماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها (من
ظهر) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امى او اختى (او) انت
على (بطن) عمى (او عضو اخر لا ينفصل) كيدها اورجلها (بقوله)
متعلق بشبه (لها) اى لزوجته (انت) او ظهرك او يدك (على او معى
او منى كظهر امى او كيد اختى او وجه حاتى ونحوه او انت على حرام)
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او ميئا (او) قال انت على (كالميتة والدم)
او الخنزير (فهو مظاهر جواب فن وكذا لو قال انت على كظهر
فلانة الاجنبية او ظهر ابى او اخى او زيد وان قال انت على او عندى
كأمى او مثل امى واطلق فظاهر وان نوى فى الكرامة ونحوها دين وقبل
حكمها وان قال انت امى او كأمى فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان
قال شعرك او سمك ونحوه كظهر امى فليس بظهار (وان قالته لزوجها)
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها (فليس بظهار) لقوله تعالى
والذين يظهرون منكم من نساءهم فخصهم بذلك (وعليها) اى على
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها (كفارة) اى كفارة الظهار قياسا على
الزوج وعليها التحكين قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما
يختص بذى رحم كأمى وامى (ويصح) الظهار (من كل زوجة) لا من امة او ام
ولد وعليه كفارة عين ولا يصح ممن لا يصح طلاقه ﴿ فصل ويصح الظهار
معجلا ﴾ اى منجزا كانت على كظهر امى (و) يصح الظهار ايضا (معلقا
بشرط) كان قمت فانت على كظهر امى (فاذا وجد) الشرط (صار مظاهرا)

(لوجود)

من نسايهم تربص اربعة اشهر الاية وهو محرم ولا ايلا بحلف بنذر او
 عتق او طلاق ولا بحلف على ترك وطى سرية او رقعا (و يصح) الايلا
 (من) كل من يصح طلاقه من مسلم و (كافر و) حر و (قن و) بالغ
 و (مميز و غضبان و سكران و مريض مرجو بروه و بمن) اى زوجة يمكن
 وطئها ولو (لم يدخل بها) لعموم ما تقدم (ولا) يصح الايلا (من) زوج
 (مجنون و مغمى عليه) لعدم القصد (و) لا من (عاجز عن وطى لجب
 كامل او شلل) لان المنع هنا ليس لليمين (فاذا قال) لزوجه (والله
 لا وطئتك ابدا او عين مدة تريد على اربعة اشهر) كخمسة اشهر (او)
 قال والله لا وطئتك (حتى ينزل عيسى) ابن مريم عليهما السلام (او)
 حتى (يخرج الدجال او) غياة بمحرم او ببذل مالها كقوله والله
 لا وطئتك (حتى تشربى الخمر او تعطى دينك او تهبي مالك ونحوه) اى
 نحو ما ذكر فهو (مول) تضرب له مدة الايلاء (فاذا مضى اربعة اشهر
 من يمينه ولو) كان المولى (قنسا) لعموم الاية (فان وطى ولو بتغيب
 حشفة) او قدرها عند عدمها فى الفرج (فقد قن) لان الفيتة الجماع وقد اتى به
 ولو ناسيا او جاهلا او مجنونا او ادخل ذكر نائم لان الوطى وجد (والا)
 يف بوطى من آلى منها ولم تغف (امرء) الحاكم (بالطلاق) ان طلبت ذلك
 منه لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم (فان ابى) المولى
 ان ينفى وان يطلق (طلق حاكم عليه واحدة او ثلاثا او فسخ) لقيامه مقام
 المولى عند امتناعه (وان وطى) المولى من آلى منها (فى الدبر او) وطئها
 (دون الفرج فافاء) لان الايلا يختص بالحلف على ترك الوطى فى القبل
 والفيتة الرجوع عن ذلك فلا تحصل الفيتة بغيره كما لو قبلها (وان ادعى)
 المولى (بقا المدة) اى مدة الايلا وهى الاربعة اشهر صدق لانه الاصل
 (او) ادعى انه وطئها وهى ثيب صدق مع يمينه لانه امر حفى لا يعلم الا
 من جهته (وان كانت) التى آلى منها (بكرا او ادعت البكارة وشهد
 بذلك) اى ببكارتها (امرأه عدل صدقت) وان لم يشهد ببكارتها ثقة
 فقوله بيمينه (وان ترك) الزوج (وطئها) اى وطى زوجته (اضراها بها
 بلا يمين) على ترك وطئها (ولا عذر) له (فكمول) وكذا من ظاهر
 ولم يكفر فيضرب له اربعة اشهر فان وطى والا امر بالطلاق فان ابى طلق
 عليه الحاكم او فسخ النكاح كما تقدم فى المولى وان انقضت مدة الايلا وباحداها

انقضائها فيه (فقال) المطلق (كنت راجعتك) فقولها لانها منكرة ودعواه للرجعة بعد انقضاء العدة لا تقبل الا بينة انه كان راجعها قبل وكذا لو تداعيا معا ومتى رجعت قبل كيجحد احدهما النكاح ثم يعترف به فانه يقبل منه (او بداهها به) اى بدا الزوج بقوله كنت راجعتك (فانكرته) وقالت انقضت عدتي قبل رجعتك (فقولها) قاله الحرقى قال فى الواضح فى الدعوى نص عليه وجزم به ابو الفرج الشيرازى وصاحب المنور والمذهب فى الثانية القول قوله كما فى الانصاف ونسخه فى الفروع وغيره وقطع به فى الانقاع والمنتهى  فصل اذا استوفى  المطلق (ما يملك من الطلاق) بان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين (حرمت حتى يطاها زوج) غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره بعد قوله الطلاق مرتان (فى قبل) فلا يكفى المقعد ولا الخلوة ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثانى فيكنى (ولو) كان (مراهماً) او لم يبلغ عشرين لعموم ما سبق (ويكنى) فى حلها لمطلقها ثلاثا (تنيب الحشفة) كلها من الزوج الثانى (او قدرها مع جب) اى قطع الحشفة لحصول ذوق المسيلة بذلك (فى فرجها) اى قبلها (مع انتشار وان لم ينزل) لوجود حقيقة الوطى (ولا تحل) المطلقة ثلاثا (بوطى دبر و) وطى (شبهة و) وطى فى (ملك يمين و) وطى فى (نكاح فاسد) لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره (ولا) تحل بوطى (فى حيض ونفاس واحرام وصيام فرض) لان التحريم فى هذه الصور لمعنى فيها لحق الله تعالى وتحل بوطى محرم كعرض او ضيق وقت صلاة او فى مسجد ونحوه (ومن ادعت مطلقة المحرمة) وهى المطلقة ثلاثا (وقد غابت) عنه (نكاح من احلها) بوطيه اياها (و) ادعت (انقضاء عدتها منه) اى من الزوج الثانى (فله) اى للاول (نكاحها ان صدقها) فيما ادعته (وامكن) ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها مومنة على نفسها .

— كتاب الايلا —

بلد اى الحلف مصدر آلى يولى والالية اليمين (وهو) شرعاً (حلف زوج) يمكنه الوطى (بالله تعالى او صفته) كالرحمن الرحيم (على ترك وطى زوجته فى قبلها) ابداً او أكثر (من اربعة اشهر) قال تعالى للذين يؤلون

القيمة وسن اخراج ادم مع مجزى (وتجب النية في التكفير من صوم وغيره)
فلا يجزى عتق ولا صوم ولا اطعام بلانية لحديث انما الاعمال بالنيات
ويعتبرت نية الصوم وتعيينها جهة الكفارة (وان اصاب المظاهر منها) في
اثناء الصوم (ليلا او نهاراً) ولو ناسيا او مع عذر يبيح الفطر (انقطع
التابع) لقوله تعالى فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا (وان اصاب
غيرها) اى غير المظاهر منها (ليلا) او ناسيا او مع عذر يبيح الفطر
(لم ينقطع) التابع بذلك لانه غير محرم عليه ولا هو محل للتابع ولا يضر
وطى مظاهر منها في اثناء اطعام مع تحريره

كتاب اللعان

مشتق من اللعن لان كل واحد من الزوجين يلعن نفسه في الخامسة ان
كان كاذباً وهو شهادات موكدات بايمان من الجانبين مقرونة بلعن وغضب
(ويشترط في صحته ان يكون بين زوجين) مكلفين لقوله تعالى والذين
يرمون ازواجهم فمن قذف اجنبية حد ولا لعان (ومن عرف العربية
لم يصح لعانه بغيرها) لخالفته للنص (وان جهلها) اى العربية (فبلغته)
اى لاعن بلغته ولم يلزمه تعلمها (فاذا قذف امراته بالزنا) في قبل او دبر
ولو في طهر ووطى فيه (فله اسقاط الحد) ان كانت محصنة والتعزير ان
كانت غير محصنة (باللعان) لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن
لهم شهدا الا انفسهم الايات (فيقول) الزوج (قبلها) اى قبل الزوجة
(اربع مرات اشهد بالله لقد زنت زوجتى هذه ويشير اليها) ان كانت
حاضرة (ومع غيبتها يسميها وينسبها بما تتميز به (و) يزيد) في الخامسة
وان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله لقد كذب
فيما رمانى به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله عليها ان كان من
الصادقين) وسن تلاعنهما قياماً بحضرة جماعة اربعة فاكثر بوقت ومكان
معظمين وان يامر حاكم من يضع يده على فم زوج وزوجة عند الخامسة
ويقول اتق الله فانها الموجبة وعذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة
(فان بدات) الزوجة (باللعان قبله) اى قبل الزوج لم يصح (او نقص
احدهما شيئاً من الالفاظ) اى الجمل (الخمسة) لم يصح (او لم يحضرها
حاكم او نائبه) عند التلاعن لم يصح (او ابدل) احدهما (لفظة اشهد

علم) يحتاج اليها (ووفاء دين) لان ما استفرقته حاجة الانسان فهو كالمدوم (ولا يجزى في الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل والوطى في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه (الارقبة مؤمنة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة والحق بذلك سائر الكفارات (سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً بيناً) لان المقصود تخليق الرقيق منافعه وتعظيمه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضر بالعمل ضرراً بيناً (كالعمى والشلل ليد او رجل او قطعة) اى اليد او الرجل (او اقطع الاصبع الوسطى او السبابة او الإبهام او الاغلة من الإبهام) او اخلتين من وسطى او سبابة (او اقطع الخصر والنصر معا) من يد واحدة (لان نفع اليد يزول بذلك وكذا احرص لاتفهم اشارته) ولا يجزى مريض مايوس منه ونحوه (كرمز ومقعد لانهما لا يمكنهما العمل في أكثر الصناعات وكذا مغبوب) ولا تجزى (ام ولد) لان عقوبتها مستحق بسبب آخر (ويجزى المدبر) والمكاتب اذا لم يؤد شيئاً (وولد الزنا والاحق والمرهون والجاني) والصغير والاعرج يسيراً (والامة الحامل ولو استثنى حملها) لان ما في هؤلاء من النقص لا يضر بالعمل **فصل** يجب التتابع في الصوم **فصل** لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وينقطع بصوم غير رمضان ويقع عما نواه (فان تخلله رمضان) لم ينقطع التتابع (او) تخلله (فطر يجب كميدها واما تشريق وحيض) ونفاس (وجنون ومرض مخوف ونحوه) كانها جميع اليوم لم ينقطع التتابع (او افطر ناسيا او مكرها او لعذر ميج الفطر) كسفر (لم ينقطع) التتابع لانه فطر لسبب لا يتعلق باختيارها ويشترط في المسكين المطعم من الكفارة ان يكون مسلماً حراً ولو اثنى (ويجزى التكفير بما يجزى في فطرة فقط) من بر وشعير وعتر وزبيب واقط ولا يجزى غيرها ولو قوت بلده (ولا يجزى) في طعام كل مسكين (من البر اقل من مد ولا من غيره) كالتمر والشعير (اقل من مدين لكل واحد ممن يجوز دفع الزكاة اليهم) لحاجتهم كالفقير والمسكين وابن السبيل والغارم لمصلحته ولو صغيراً لم يأكل الطعام والمد رطل وثلاث بالمراقي وتقدم في الفسل (وان غدا المساكين او عشاها لم يجزه) لعدم تملكهم ذلك الطعام بخلاف ما لو نذر اطعامهم ولا يجزى الجز ولا

لوجود المعلق عليه ويصح الظهار (مطلقاً) اى غير موقت كما تقدم (و)
يصح (موقناً) كانت على كظهر امى شهر رمضان (فان وطئ فيه
كفر) لظهاره (وان فرغ الوقت زال الظهار) بمضيه (ويحرم) على
مظاهر ومظاهر منها (قبل ان يكفر) لظهاره (وطئ ودواعيه) كالقبلة
والاستمتاع بما دون الفرج (ممن ظاهر منها) لقوله عليه السلام فلا تقربها
حتى تفعل ما امرك الله به صححه الترمذى (ولا تثبت الكفارة فى الذمة)
اى فى ذمة المظاهر (الا بالوطئ) اختياراً (وهو) اى الوطئ (العود)
فتى وطئ لزمته الكفارة ولو مجنوناً ولا تجب قبل الوطئ لانها شرط
لحلها فبامر بها من اراده ليستحلها بها (ويلزم اخراجها قبله) اى قبل
الوطئ (عند العزم عليه) لقوله تعالى فى الصيام والعتق من قبل ان
يتماسا وان مات احدهما قبل الوطئ سقطت (وتلزمه كفارة واحدة
بتكريره) اى الظهار ولو بمجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة)
كاليين بالله تعالى (و) تلزمه كفارة واحدة (لظهاره من نساياه بكلمة
واحدة) بان قال لزوجاته اتن على كظهر امى لانه ظاهر واحد (وان
ظاهر منهن) اى من زوجاته (بكلمات) بان قال لكل منهن انت على
كظهر امى (ف) عليه (كفارات) بعددهن لانها ايمان متكررة على
ايمان متعددة فكان لكل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر  فصل
وكفارته  اى كفارة الظهار على الترتيب (عتق رقبة فان لم يجد
صام شهرين متتابعين فان لم يستطع اطعم ستين مسكيناً) لقوله تعالى
والذين يظهرون من نسايتهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الاية
والمعتبر فى الكفارات وقت وجوب فلو اعسر موسر قبل تكفير لم
يجزه صوم ولو ايسر معسر لم يلزمه عتق ويجزيه (ولا تلزم الرقبة)
فى الكفارة (الا لمن ملكها او امكنه ذلك) اى ملكها (بثمن مثلاً)
او مع زيادة لا تحجف بماله ولو نسيئة وله مال غائب او موجب لابهية
ويشترط للزوم شراء الرقبة ان يكون ثمنها (فاضلاً عن كفايته دائماً
و) عن (كفاية من يمونه) من زوجة ورقيق وقريب (و) فاضلاً
(عما يحتاجه) هو ومن يمونه (من مسكن وخادم) صالحين لمثله اذا
كان مثله يخدم (ومركوب وعرض بذلة) يحتاج الى استعماله (وثياب
تجمل و) فاضلاً عن (مال يقوم كسبه بعونه) ومؤنة عماله (وكتب

عذر يمنع الجماع امر ان يفي بلسانه متى قدرت جامعك ثم متى قدر وطى
او طلق ويمهل لصلاة فرض وتحلل من احرام وهضم ونحوه ومظاهر
لطلب رقبة ثلاثة ايام

﴿ كتاب الظهار ﴾

مشتق من الظهر وخص به من بين سائر الاعضا لانه موضع الركوب
ولذلك سمي الركوب ظهرا والمرأة مركوبة اذا غشيت (وهو محرم)
لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا (من شبه زوجته
او) شبه (بعضها) اى بعض زوجته (ببعض) من تحرم عليه (او بكل
من تحرم عليه ابدأ بنسب) كأمه او اخته (او رضاع) كاخته منه او
بمصارمة حكماته او بمن تحرم عليه الى امد كاخت زوجته وعمتها (من
ظهر) بيان للبعض كان يقول انت على كظهر امى او اختى (او) انت
على (بطن) عمى (او عضو اخر لا ينفصل) كيدها اورجلها (بقوله)
متعلق بشبه (لها) اى لزوجته (انت) او ظهرك او يدك (على او معى
او منى كظهر امى او كيد اختى او وجه حاتى ونحوه او انت على حرام)
فهو مظاهر ولو نوى طلاقا او ميना (او) قال انت على (كالميتة والدم)
او الخنزير (فهو مظاهر) جواب فن وكذا لو قال انت على كظهر
فلانة الاجنبية او ظهر ابى او اخى او زيد وان قال انت على او عندى
كامى او مثل امى واطلق فظهار وان نوى فى الكرامة ونحوها دين وقبل
حكما وان قال انت امى او كامى فليس بظهار الا مع نية او قرينة وان
قال شعرك او سمعك ونحوه كظهر امى فليس بظهار (وان قالته لزوجها)
اى قالت له نظير ما يصير به مظاهرا منها (فليس بظهار) لقوله تعالى
والذين يظهرون منكم من نسائهم فخصهم بذلك (وعليها) اى على
الزوجة اذا قالت ذلك لزوجها (كفارته) اى كفارة الظهار قياسا على
الزوج وعليها التحكين قبل التكفير ويكره ندا احد الزوجين الاخر بما
يختص بذي رحم كابى وامى (ويصح) الظهار (من كل زوجة) لا من امة او ام
ولد و عليه كفارة يمين ولا يصح ممن لا يصح طلاقه ﴿ فصل ويصح الظهار
معبولا ﴾ اى منجزا كانت على كظهر امى (و) يصح الظهار ايضا (معلقا
بشرط) كان مت فانت على كظهر امى (فاذا وجد) الشرط (صار مظاهرا)

(لوجود)

من نسايم تربص اربعة اشهر الاية وهو محرم ولا ايلا بحلف بنذر او
 عتق او طلاق ولا بحلف على ترك وطى سرية او رتقا (و يصح) الايلا
 (من) كل من يصح طلاقه من مسلم و (كافر و) حر و (قن و) بالغ
 و (مميز و غصبان و سكران و مريض مرجو بروه و يمن) اى زوجة يمكن
 وطيا ولو (لم يدخل بها) لعموم ما تقدم (ولا) يصح الايلا (من) زوج
 (مجنون و مغمى عليه) لعدم القصد (و) لا من (حاجز عن وطى لجب
 كامل او شلل) لان المنع هنا ليس للين (فاذا قال) لزوجه (والله
 لا وطيتك ابدا او عين مدة تزيد على اربعة اشهر) كخمس اشهر (او)
 قال والله لا وطيتك (حتى ينزل عيسى) ابن مريم عليهما السلام (او)
 حتى (يخرج الدجال او) غياة بمحرم او ببذل مالها كقوله والله
 لا وطيتك (حتى تشربى الحمر او تعطى دينك او تهبى مالك ونحوه) اى
 نحو ما ذكر فهو (مول) تضرب له مدة الايلاء (فاذا مضى اربعة اشهر
 من يمينه ولو) كان المولى (قنا) لعموم الاية (فان وطى ولو بتغيب
 حشفة) او قدرها عند عدمها فى الفرج (فقد فاء) لان الفية الجماع وقد اتى به
 ولو ناسيا او جاهلا او مجنونا او ادخل ذكر نائم لان الوطى وجد (والا)
 يف بوطى من آلى منها ولم تغفه (امره) الحاكم (بالطلاق) ان طلبت ذلك
 منه لقوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم (فان ابى) المولى
 ان يفي وان يطلق (طلق حاكم عليه واحدة او ثلاثا او فسخ) لقيامه مقام
 المولى عند امتناعه (وان وطى) المولى من آلى منها (فى الدبر او) وطيا
 (دون الفرج فافاء) لان الايلا يختص بالحلف على ترك الوطى فى القبل
 والفيه الرجوع عن ذلك فلا تحصل الفية بغيره كما لو قبلها (وان ادعى)
 المولى (بقا المدة) اى مدة الايلا وهى الاربعة اشهر صدق لانه الاصل
 (او) ادعى انه وطيا وهى ثيب صدق مع يمينه لانه امر خفى لا يعلم الا
 من جهته (وان كانت) التى آلى منها (بكرا او ادعت البكارة وشهد
 بذلك) اى ببكارتها (امراء عدل صدقت) وان لم يشهد ببكارتها ثقة
 فقوله بيمينه (وان ترك) الزوج (وطيا) اى وطى زوجته (اضرارها بها
 بلا يمين) على ترك وطيا (ولا عذر) له (فكمول) وكذا من ظاهر
 ولم يكفر فيضرب له اربعة اشهر فان وطى والا امر بالطلاق فان ابى طلق
 عليه الحاكم او فسخ النكاح كما تقدم فى المولى وان انقضت مدة الايلا وباحداها

انقضاؤها فيه (فقال) المطلق (كنت راجعتك) فقولها لانها منكرة ودعواه للرجعة بعد انقضاء العدة لا تقبل الا بينة انه كان راجعها قبل وكذا لو تداعيا معا ومتى رجعت قبل كيجحد احدهما النكاح ثم يعترف به فانه يقبل منه (او بداهها به) اى بدا الزوج بقوله كنت راجعتك (فانكرته) وقالت انقضت عدتي قبل رجعتك (فقولها) قاله الحرقى قال فى الواضح فى الدعوى نص عليه وجزم به ابو الفرج الشيرازى وصاحب المنور والمذهب فى الثانية القول قوله كما فى الانصاف وصححه فى الفروع وغيره وقطع به فى الاقناع والتمتلى فصل اذا استوفى المطلق (ما يملك من الطلاق) بان طلق الحر ثلاثا والعبد اثنتين (حرمت حتى يطاها زوج) غيره بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره بعد قوله الطلاق مرتان (فى قبل) فلا يكتفى المقد ولا الخلوة ولا المباشرة دون الفرج ولا يشترط بلوغ الزوج الثانى فيكنى (ولو) كان (مراهماً) او لم يبلغ عشرا لعموم ما سبق (ويكنى) فى حلها لمطلقها ثلاثا (تغيب الحشفة) كلها من الزوج الثانى (او قدرها مع جب) اى قطع الحشفة لحصول ذوق العسيلة بذلك (فى فرجها) اى قبلها (مع انتشار وان لم ينزل) لوجود حقيقة الوطى (ولا تحل) المطلقة ثلاثا (بوطى دبر و) ووطى (شبهة و) ووطى فى (ملك يمين و) ووطى فى (نكاح فاسد) لقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره (ولا) تحل بوطى (فى حيض ونفاس واحرام وصيام فرض) لان التحريم فى هذه الصور لمعنى فيها لحق الله تعالى وتحل بوطى محرم كمرض او ضيق وقت صلاة او فى مسجد ونحوه (ومن ادعت مطلقة المحرمة) وهى المطلقة ثلاثا (وقد غابت) عنه (نكاح من احلها) بوطيه اياها (و) ادعت (انقضا عدتها منه) اى من الزوج الثانى (فله) اى للاول (نكاحها ان صدقها) فيما ادعته (وامكن) ذلك بان مضى زمن يتسع له لانها مومنة على نفسها .

كتاب الايلا

بالد اى الحلف مصدر آلى يولى والالية اليمين (وهو) شرعاً (حلف زوج) يمكنه الوطى (بالله تعالى او صفته) كالرحمن الرحيم (على ترك ووطى زوجته فى قبلها) ابدا او أكثر (من اربعة اشهر) قال تعالى للذين يؤولن

ولا عليها (وهي) اى الرجعية (زوجة) يملك منها ما يملكه ممن لم يطلقها و (لها) ما للزوجات من نفقة وكسوة ومسكن (وعليها حكم الزوجات) من لزوم مسكن ونحوه (لاكن لا قسم لها) فيصح ان تطلق وتلاعن ويلحقها ظهاره وابلاؤه ولها ان تتشرف له وتتزين وله السفر والحلوة بها ووطئها (وتحصل الرجعة ايضا بوطئها) ولو لم ينو به الرجعة (ولا تصح معلقة بشرط) كاذبا جاء راس الشهر فقد راجعتك او كلما طلقتك فقد راجعتك بخلاف عكسه فيصح (فاذا طهرت) المطلقة رجعا (من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها) روى عن عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم لوجود اثر الحيض المانع للزوج من الوطئ فان اغتسلت من حيضة ثالثة ولم يكن ارتجبعها لم تحل الا بنكاح جديد واما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق واللعان والنفقة وغيرها فحصل بانقطاع الدم (فان فرغت عدتها قبل رجعتها بانتهى وحرمت قبل عقد جديد) بولى وشاهدى عدل لمفهوم قوله تعالى وبمواتهن احق بردهن فى ذلك اى فى العدة (ومن طلق دون ما يملك) بان طلق الحر واحدة او ثنتين او طلق العبد واحدة (ثم راجع) المطلقة رجعا (او تزوج) البائن (لم يملك) من الطلاق (اكثر مما بقى) من عدد طلاقه (ووطئها زوج غيره اولا) لان وطئ الثانى لا يحتاج اليه فى الاحلال للزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوطئ السيد بخلاف المطلقة ثلاثا اذا تكلمت من اصابتها ثم فارقتها ثم عادت للاول فانها تعود على طلاق ثلاث  فصل وان ادعت المطلقة (انقضاء عدتها فى زمن يمكن انقضاؤها) اى عدتها (فيه او) ادعت انقضاء عدتها (بوضع الحمل الممكن وانكره) اى انكر المطلق انقضاء عدتها (فقولها) لانه امر لا يعرف الا من قبلها فقبل قولها فيه (وان ادعته) اى انقضاء العدة (الحرة بالحيض فى اقل من تسعة وعشرين يوماً و لحظة) او ادعته امة فى اقل من خمسة عشر ولحظة (لم تسمع دعواها) لان ذلك اقل زمن يمكن انقضاء العدة فيه فلا تسمع دعوى انقضائها فيما دونه وان ادعت انقضائها فى ذلك الزمن قبل بينة والا فلا لان حيضها ثلاث مرات فيه ينسدر جدا (وان بداته) اى بدات الرجعية مطلقها (فقالت انقضت عدتى) وقد مضى ما يمكن

(تزوج) فلا ترد اليه لانه لا يقبل قوله في ابطال حق غيره (او) مالم
 (تكن القرعة بحاكم) لان قرعته حكم فلا يرفع الزوج (وان قال)
 لزوجه (ان كان هذا الطائر غرابا ففلانة) اى هند مثلا (طالق وان
 كان حماما ففلانة) اى حفصة مثلا طالق (وجهل) الطائر (لم تطلقا)
 لاحتمال كون الطائر ليس غرابا ولا حماما وان قال ان كان غرابا ففلانة
 طالق والا ففلانة ولم يعلم وقع باحدهما وتعين بقرعة (وان قال لزوجه
 واجنبية اسمها هند احدا كما) طالق طلقت امراته (او) قال لهما (هند
 طالق طلقت امراته) لانه لا يملك طلاق غيرها وكذا لو قال لهما ولها
 بنات بنتك طالق طلقت زوجته (وان قال اردت الاجنبية) دين لاحتمال
 صدقه لان لفظه يحتمله و (لم يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر
 (الابقرينة) دالة على ارادة الاجنبية مثل ان يدفع بذلك ظالما او يتخلص
 به من مكروه فيقبل لوجود دليله (وان قال لمن ظنها زوجته انت طالق طلقت
 الزوجة) لان الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب (وكذا عكسها) بان قال
 لمن ظنها اجنبية انت طالق فبانت زوجته طلقت لانه واجهها بصريح الطلاق
 باب الرجعة وهي اعادة مطلقة غير باين الى ما كانت عليه بنسب
 عقد قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق دون الثلاث
 والعبد دون اثنتين ان لهما الرجعة في المدة (من طلق بلا عوض
 زوجته) بنكاح صحيح (مدخولا بها او مخلوا بها دون ماله من المدد)
 بان طلق حر دون ثلاث او عبد دون ثنتين (فله) اى للمطلق حرا
 كان او عبدا ولوليه اذا كان مجنونا (رجعتها) مادامت (في عدتها)
 (ولو كرهت) لقوله تعالى وبعلتهن احق بردهن في ذلك واما من
 طلق في نكاح فاسد او بعوض او خالع او طلق قبل الدخول والحلوة
 فلا رجعة بل يعتبر عقد بشروطه ومن طلق نهاية عدده لم تحمل له
 حتى تنكح زوجا غيره وتقدم وبأى وتحصل الرجعة (بلفظ راجعت
 امرأتى ونحوه) كارتجعتها ورددتها وامسكتها واعدتها و (لا) تصح
 الرجعة بلفظ (نكحتها ونحوه) كتزوجتها لان ذلك كناية والرجعة
 استباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية (ويسن الاشهاد) على
 الرجعة وليس شرطا فيها لانها لا تقتقر الى قبول فلم تقتقر الى اشهاد
 وجملة ذلك ان الرجعة لا تقتقر الى ولى ولا صداق ولا رضى المرأة

(ولا)

ولا علمها (وهي) اى الرجعية (زوجة) يملك منها ما يملكه ممن لم يطلقها و (لها) ما للزوجات من نفقة وكسوة ومسكن (وعليها حكم الزوجات) من لزوم مسكن ونحوه (لا كن لا قسم لها) فيصح ان تطلق وتلاعن ويلحقها ظهاره وايلأؤه ولها ان تتشرف له وتزين وله السفر والخلوة بها ووطنها (وتحصل الرجعة ايضا بوطئها) ولو لم ينو به الرجعة (ولا تصح معلقة بشرط) كاذا جاء راس الشهر فقد راجعتك او كلما طلقك فقد راجعتك بخلاف عكسه فيصح (فاذا طهرت) المطلقة رجعيًا (من الحيضة الثالثة ولم تغتسل فله رجعتها) روى عن عمر وعلى وابن مسعود رضى الله عنهم لوجود اثر الحيض المانع للزوج من الوطئ فان اغتسلت من حيضة ثالثة ولم يكن ارجعها لم تحل الا بنكاح جديد واما بقية الاحكام من قطع الارث والطلاق واللعان والنفقة وغيرها فتحصل باقطاع الدم (فان فرغت عدتها قبل رجعتها بانت وحرمت قبل عقد جديد) بولى وشاهدى عدل لمفهوم قوله تعالى وبمولاتهن احق بردهن فى ذلك اى فى العدة (ومن طلق دون ما يملك) بان طلق الحر واحدة او ثنتين او طلق العبد واحدة (ثم راجع) المطلقة رجعيًا (او تزوج) البائن (لم يملك) من الطلاق (اكثر مما بقى) من عدد طلاقه (ووطئها زوج غيره اولا) لان وطئ الثانى لا يحتاج اليه فى الاحلال للزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوطئ السيد بخلاف المطلقة ثلاثا اذا نكحت من اسابها ثم فارقتها ثم عادت للاول فانها تعود على طلاق ثلاث  فصل وان ادعت المطلقة (انقضاء عدتها فى زمن يمكن انقضاؤها) اى عدتها (فيه او) ادعت انقضاء عدتها (بوضع الحمل الممكن وانكره) اى انكر المطلق انقضاء عدتها (فقولها) لانه امر لا يعرف الا من قبلها فقبل قولها فيه (وان ادعت) اى انقضاء العدة (الحرة بالحيض فى اقل من تسعة وعشرين يوماً و لحظة) او ادعت امة فى اقل من خمسة عشر لحظة (لم تسمع دعواها) لان ذلك اقل زمن يمكن انقضاء العدة فيه فلا تسمع دعوى انقضائها فيما دونه وان ادعت انقضائها فى ذلك الزمن قبل بينة والا فلا لان حيضها ثلاث مرات فيه يندر جدا (وان بداته) اى بدات الرجعية مطلقها (فقالت انقضت عدتى) وقد مضى ما يمكن

تزوج) فلا ترد اليه لانه لا يقبل قوله في ابطال حق غيره (او) ما لم
 (تكن القرعة بحاكم) لان قرعته حكم فلا يرفعه الزوج (وان قال)
 لزوجه (ان كان هذا الطائر غربا بفلانة) اى هند مثلا (طالق وان
 كان حماما بفلانة) اى حفصة مثلا طالق (وجهل) الطائر (لم تطلقا)
 لاحتمال كون الطائر ليس غربا ولا حماما وان قال ان كان غربا بفلانة
 طالق والا بفلانة ولم يعلم وقع باحداها وتعين بقرعة (وان قال لزوجه
 واجنبية اسمها هند احدا كما) طالق طلقت امراته (او) قال لهما (هند
 طالق طلقت امراته) لانه لا يملك طلاق غيرها وكذا لو قال لهما ولها
 بنات بنتك طالق طلقت زوجته (وان قال اردت الاجنبية) دين لاحتمال
 صدقه لان لفظه يحتملهو (لم يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر
 (الا بقرينة) دالة على ارادة الاجنبية مثل ان يدفع بذلك ظلما او يتخلص
 به من مكروه فيقبل لوجود دليله (وان قال لمن ظنها زوجته انت طالق طلقت
 الزوجة) لان الاعتبار في الطلاق بالقصد دون الخطاب (وكذا عكسها) بان قال
 لمن ظنها اجنبية انت طالق فبانت زوجته طلقت لانه واجبهها بصريح الطلاق
 باب الرجعة **و** هى اعادة مطلقة غير باين الى ما كانت عليه بغير
 عقد قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الحر اذا طلق دون الثلاث
 والعبد دون اثنين ان لهما الرجعة فى العدة (من طلق بلا عوض
 زوجته) بنكاح صحيح (مدخولا بها او مخلوا بها دون ماله من المدد)
 بان طلق حر دون ثلاث او عبد دون اثنين (فله) اى للمطلق حرا
 كان او عبدا ولوليه اذا كان مجنونا (رجعتها) مادامت (فى عدتها)
 (ولو كرهت) لقوله تعالى وبمولتهن اجق بردهن فى ذلك واما من
 طلق فى نكاح فاسد او بموض او خالع او طلق قبل الدخول والخلوة
 فلا رجعة بل يعتبر عقد بشروطه ومن طلق نهاية عدده لم تحل له
 حتى تنكح زوجا غيره وتقدم ويأتى وتحصل الرجعة (بلفظ راجعت
 امرأتى ونحوه) كارتجعتها وردتها وامسكتها واعدها و (لا) نصح
 الرجعة بلفظ (نكحتها ونحوه) كتزويجها لان ذلك كناية والرجعة
 استباحة بضع مقصود فلا تحصل بالكناية (ويسن الاشهاد) على
 الرجعة وليس شرطا فيها لانها لا تقتقر الى قبول فلم تقتقر الى اشهاد
 وجملة ذلك ان الرجعة لا تقتقر الى ولى ولا صداق ولا رضى المرأة

(ولا)

ومن يمتنع بينه كزوجة وقراءة اذا قصد منعه كمنعه ومن حلف لا ياكل طعاما طبخه زيد فاكل طعاما طبخه زيد وغيره حنث ﴿ باب التاويل في الحلف ﴾ بالطلاق او غيره (ومعناه) اى معنى التاويل (ان يريد بلفظه ما) اى معنى (يخالف ظاهره) اى ظاهر لفظه كنيته بنسائه طوالق بناته ونحوهن (فادا حلف وتاول) فى (يعينه نفعه) التاويل فلا يحنث (الا ان يكون ظالما) بحلفه فلا ينفعه التاويل لقوله عليه السلام عينك على ما يصدقك به صاحبك رواء مسلم وغيره (فان حلفه ظالم ما لزيد عندك شئ وله) اى لزيد (عنده) اى عند الحالف (ودبعة بمكان) حلفو (نوى غيره) اى غير مكانها او نوى غيرها (او) نوى (بما الذى) لم يحنث (او حلف) من ليس ظالما بحلفه (ما زيدها هنا ونوى) مكانا (غير مكانه) بان اشار الى غير مكانه لم يحنث (او حلف على امراته لا سرقت منى شيئا فخانتها فى ودعة ولم ينوها) اى لم ينو الخيانة بحلفه على السرقة (لم يحنث فى الكل) للتاويل المذكور ولان الخيانة ليست سرقة فان نوى بالسرقة الخيانة او كان سبب الخيـان الذى هيجها الخيانة حنث ﴿ باب الشك فى الطلاق ﴾ اى التردد فى وجود لفظه او عدده او شرطه (من شك فى طلاق او) شك فى (شرطه) اى شرط الطلاق الذى علق عليه وجوديا كان او عدديا (لم يلزمه) الطلاق لانه شك طرا على يقين فلا يزيله قال الموفق والورع التزام الطلاق (وان) تيقن الطلاق و (شك فى عدده فطلقة) عملا باليقين وطرحا للشك (وتباح) المشكوك فى طلاقها ثلاثا (له) اى للشاك لان الاصل عدم التحريم ويمنع من حلف لا ياكل ثمرة معينة او نحوها اشتبهت بغيرها من اكل ثمرة مما اشتبهت به وان لم تمنعه بذلك من الوطئ (فاذا قال لامراتيه احدا كما طالق) ونوى معينة (طلقت المتوىة) لانه عينها بنيتها فاشبه ما لو عينها بلفظه (والا) ينو معينة طلقت (من قرعت) لانه لاسيـل الى معرفة المطلقة منها عينا فشرعت القرعة لانها طريق شرعى لاخراج المجهول (كمن طلق احدا) اى احدى زوجتيه (باينا و نسيها) فيقرع بينهما لما تقدم وتجب نفقتهما الى القرعة وان مات اقرع ورثته (وان تبين) للزوج بان ذكر (ان المطلقة) المعينة المنسية (غير التى قرعت ردت اليه) اى الى الزوج لانها زوجته لم يقع عليه منها طلاق بصريح ولا كناية (مالم

رضی بطلاقك (او لكونه) شاء طلاقك بخلاف انت طالق لقوم زيد ونحوه (فان قال اردت) بقولى لرضى زيد او لمشيئته (الشرط) اى تعليق الطلاق على المشيئة او الرضى (قبل حكما) لان لفظه يحتمله لان ذلك يستعمل للشرط وحينئذ لم تطلق حتى يرضى زيد او يشأ ولو ميزا يعقلها او سكران او بآشارة مفهومة من اخرس لا ان مات او غاب او جن قبلها (و) من قال لزوجه (انت طالق ان رايت الهلال فان نوى) حقيقة (رؤيتها) اى معايتها اياه (لم تطلق حتى تراه) ويقبل منه ذلك حكما لان لفظه يحتمله (والا) ينو حقيقة رؤيتها (طلقت بعد الغروب برؤية غيرها) وكذا اتمام العدة ان لم ينو العيان لان رؤية الهلال فى عرف الشرع العلم به فى اول الشهر بدليل قوله عليه السلام اذ ارايت الهلال فصوموا واذا ريتوه فافطروا ﴿ فصل ﴾ فى مسائل متفرقة (وان حلف لا يدخل دارا ولا يخرج منها فادخل) الدار بعض جسده (او اخرج) منها (بعض جسده) لم يحث لعدم وجود الصفة اذ البعض لا يكون كلا كما ان الكل لا يكون بعضا (او دخل) من حلف لا يدخل الدار (طاق الباب) لم يحث لانه لم يدخلها بجملة (او) حلف (لا يلبس ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه منه) اى من غزلها لم يحث لانه لم يلبس ثوبا كله من غزلها (او) حلف لا يشرب ماء هذا الاناء فشرب بمضه لم يحث (لانه لم يشرب ماؤه وانما شرب بمضه بخلاف ماله حلف لا يشرب ماء هذا النهر فشرب بمضه فانه يحث لان شرب جميعه ممتنع فلا ينصرف اليه عينه وكذا لو حلف لا ياكل الخبز اولا يشرب الماء فيحث ببعضه (وان فعل المحلوف عليه) مكرها او مجنونا او مغمى عليه او نائما لم يحث مطلقا (ناسيا او جاهلا حث فى طلاق وعتاق فقط) لانها حق آدمى فاستوى فيهما العمد والنسيان والخطا كالاتلاف بخلاف اليمين بالله سبحانه وكذا لو عقدها يظن صدق نفسه فبان خلاف ظنه يحث فى طلاق وعتاق دون عين بالله تعالى (وان فعل بعضه) اى بعض ما حلف لا يفعله (لم يحث الا ان ينويه) او تدل قرينة عليه كما تقدم فيمن حلف لا يشرب ماء هذا النهر (وان حلف) بطلاق او غيره (ليفعله) اى شيئا عنه (لم يبر الا بفعله كله) فمن حلف لياكلن هذا الرغيف لم يبر حتى ياكله كله لان اليمين تناولت فعل الجميع فلم يبر الا بفعله وان تركه مكرها او ناسيا .. لم يحث

« .. » قوله او ناسيا قطع بعدم الحث فى التنقيح مطلقا وفى الاقتناع يحث فى طلاق وعتاق اه

(اذا قال) لزوجه (ان خرجت بغير اذني او) ان خرجت (الا باذني او) ان خرجت (حتى آذن لك او) قال لها (ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق فخرجت مرة باذنه ثم خرجت بغير اذنه) طلقت لوجود الصفة (او اذن لها) في الخروج (ولم تعلم) بالاذن وخرجت طلقت لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها (او خرجت) من قال لها ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانت طالق (تريد الحمام وغيره) او عدلت منه الى غيره (طلقت في الكل) لانها اذا خرجت للحمام وغيره فقد صدق عليها انها خرجت الى غير الحمام (لا ان اذن) لها (فيه) اى في الخروج (كلما شئت) فلا يحث بخروجها بعد ذلك لوجود الاذن (او قال) لها ان خرجت (الا باذن زيد فانت زید ثم خرجت) فلا حث عليه ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالمشيئة (اذا علقه) اى الطلاق (بمشيئتها بان او غيرها من الحروف) اى الادوات كاذا ومتى ومهما (لم تطلق حتى تشأ) فاذا شئت طلقت (ولو تراخى) وجود المشيئة منها كسائر التعاليق فان قيد المشيئة بوقت كان شئت اليوم فانت طالق تقيدت به (فان قالت) من قال لها ان شئت فانت طالق (قد شئت ان شئت فشا لم تطلق) وكذا ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس ونحوه لان المشيئة امر خفي لا يصح تعليقه على الشرط (وان قال) لزوجه (ان شئت وشاء ابوك) فانت طالق (او) قال ان شئت وشاء (زيد) فانت طالق (لم يقع) الطلاق (حتى يشأ معا) اى جيعا فاذا شاآ وقع ولو شاء احدهما على الفور والاخر على التراخي لان المشيئة قد وجدت منهما (وان شاء احدهما) وحده (فلا) حث لعدم وجود الصفة وهى مشيئتهما (و) ان قال لزوجه (انت طالق) ان شاء الله (او قال عبدى حر ان شاء الله) او الا ان يشاء الله او ما لم يشاء الله ونحوه (وقعا) اى الطلاق والعق لانه تعليق على ما لا سبيل الى علمه فبطل كما لو علقه على شئ من المستحيلات (و) من قال لزوجه (ان دخلت الدار فانت طالق ان شاء الله طلقت ان دخلت) الدار لما تقدم ان لم ينو رد المشيئة الى الفعل فان نواه لم تطلق دخلت او لم تدخل لان الطلاق اذا يمين اذ هو تعليق على ما يمكن فعله وتركه فيدخل تحت عموم حديث من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حث عليه رواه الترمذى وغيره (و) ان قال لزوجه (انت طالق لرضى زيد او) انت طالق (لمشيئته طلقت في الحال) لان معناه انت طالق لكون زيد

وطلقة بالملق عليه (و) طلقت (فى الثانية) وهى قوله كما وقع عليك طلاقى فانت طالق (ثلاثا) ان وقعت الاولى والثانية رجعتين لان الثانية طلقة واقعة عليها فتقع بها الثالثة وان قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق قبله ثلاثا ثم قال انت طالق ثلاث طلقة بالتحيز وتتمها من الملحق ويلغوا قوله قبله وتسمى السريحية ﴿ فصل ﴾ فى تعليقه بالحلف (اذا قال) لزوجه (اذا حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال) لها (انت طالق ان قت) او ان لم تقوى او ان هذا القول لحق او كاذب ومحوى مما فيه حث او منع او تصديق خبر او تكذيبه (طلقت فى الحال) لما فى ذلك من المعنى المقصود بالحلف من الحث او الكف او التاكيد (لا ان علقه) اى الطلاق (بطلوع الشمس ونحوه) كقدوم زيد او بمشيها (لانه) اى التعليق المذكور (شرط لا حلف) لعدم اشتماله على المعنى المقصود بالحلف (و) من قال لزوجه (ان حلفت بطلاقك فانت طالق او) قال لها (ان كلمتك فانت طالق واعاده مرة اخرى طلقت) طلقة (واحدة) لان اعادته حلف وكلام (و) ان اعاده (مرتين) طلقتان (ثنتان) و) ان اعاده (ثلاثا) طلقات لان كل مرة يوجد فيها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة اخرى ما لم يقصد افهامها فى ان حلفت بطلاقك وغير المدخول بها تبين بالاولى ولا تنعقد يمينه الثانية ولا الثالثة فى مسئلة الكلام ﴿ فصل ﴾ فى تعليقه بالكلام (اذا قال) لزوجه (ان كلمتك فانت طالق فحققى او قال) زجرا لها (تحيى او اسكتى طلقت) اتصل ذلك بيمينه او لا وكذا لو سمعها تذكره بسوء فقال الكاذب عليه لعنة الله ونحوه حث لانه كلها ما لم ينو كلاما غير هذا فعلى ما ينوى (و) من قال لزوجه (ان بداتك بالكلام فانت طالق فقالت) له (ان بداتك به) اى بكلام (فعبدى حر انحلت يمينه) لانها كلمته ولا فلم يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء (ما لم ينو عدم البدائة فى مجلس اخر) فان نوى ذلك فعلى ما نوى ثم ان بداته بكلام عتق عبدها وان بدلها به انحلت يمينها وان قال ان كلمت زيدا فانت طالق فكلمته حث ولو لم يسمع زيد كلامها لفغلة او شغل ونحوه او كان مجنوناً او سكراناً او اصم يسمع لولا المانع وكذا لو كاتبته او راسته ان لم ينو مشافهتها وكذا لو كلمت غيره وزيد يسمع تقصده بالكلام لا ان كلمته ميتا او غائبا او مغمى عليه او نائما او وهى مجنونة او اشارت اليه ﴿ فصل ﴾ فى تعليقه بالاذن

(اذا)

حاملا بذكر وطلقتين) ان كانت حاملا (بانى فولدتها طلقت ثلاثا)
 بالذكر واحدة وبالاثنى اثنتين (وان كان مكانه) اى مكان قوله ان كنت
 حاملا بذكر فانت طالق طلقة وان كنت حاملا بانى فانت طالق ثنتين
 (ان كان حملك او مافى بطلك) ذكرا فانت طالق طلقة وان كان اثنى فانت
 طالق ثنتين وولدتها (لم تطلق بهما) لان الصيغة المذكورة تقتضى حصر
 الحمل فى الذكورية او الانوثة فاذا وجد الم تحصى ذكوريته ولا انوثته
 فلا يكون المعلق عليه موجودا فصل في تعليقها بالولادة
 يقع معلق على ولادة بالقاء مايتين فيه بعض خلق انسان لا بالقاء علقه
 ونحوها (اذا علق طلقة على الولادة بذكر وطلقتين) على الولادة
 (بانى) بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طلقة وان ولدت اثنى فانت
 طالق طلقتين (فولدت ذكرا ثم) ولدت (اثنى حيا) كان المولود (او ميتا
 طلقت بالاول) معلق به فيقع فى المثال طلقة وفى عكسه ثتان (وبانت
 بالثانى ولم تطلق به) لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق باينا قلم
 يقع كقوله انت طالق مع انقضا عدتك وان ولدتها معا طلقت ثلاثا
 (وان اشكل كيفية وضعهما) بان لم يعلم وضعهما معا او متفرقين
 (فواحدة) اى فوق طلقة واحدة لانها المتينة ومازاد عليها مشكوك
 فيه فصل في تعليقها بالطلاق (اذا علقه على الطلاق) بان
 قال ان طلقك فانت طالق (ثم علقه على القيام) بان قال ان قت
 فانت طالق (او علقه على القيام ثم) علقه (على وقوع الطلاق) بان قال
 ان قت فانت طالق ثم قال ان وقع عليك طلاقى فانت طالق (فقامت
 طلقت طلقتين فيهما) اى فى المسئلتين واحدة بقيامها واخرى بتطليقها
 الحاصل بالقيام فى المسئلة الاولى لان طلاقها بوجود الصفة
 تطليق لها وفى الثانية طلقة بالقيام وطلقة بوقوع الطلاق عليها بالقيام
 وان كانت غير مدخول بها فواحدة فقط (وان علقه) اى الطلاق (على
 قيامها) بان قال ان قت فانت طالق (ثم) علق الطلاق (على طلاقها لها
 فقامت فواحدة) بقيامها ولم تطلق بتعليق الطلاق لانه لم يطلقها (وان
 قال) لزوجته (كما طلقك) فانت طالق (او) قال (كما وقع عليك طلاقى
 فانت طالق فوجدا) اى الطلاق فى الاولى او وقوعه فى الثانية (طلقت
 فى الاولى) وهى قوله كما طلقك فانت طالق (طلقتين) طلقة بالنجز

الشيئين^{*} وان علق الطلاق على صفات فاجتمعت في عين كان رايت رجلا
فانت طالق وان رايت اسود فانت طالق وان رايت فقها فانت طالق
فرايت رجلا اسود فقها طلقت ثلاثا ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحيض
(اذا قال) لزوجه (ان حضت فانت طالق طلقت باول حيض متيقن) لوجود
الصفة فان لم يتيقن انه حيض كالم لم يتم لها تسع سنين او نقص عن اليوم واليلة
لم تطلق (و) ان قال (اذا حضت حيضة) فانت طالق (تطلق باول
الطهر من حيضة كاملة) لانه علق الطلاق بالمرّة الواحدة من الحيض
فاذا وجدت حيضة كاملة فقد وجد الشرط ولا يعتد بحيضة علق فيها
فان كانت حايزا حين التعليق لم تطلق حتى تظهر ثم تحيض حيضة مستقبله
وينقطع دمها (وفيها اذا) قال اذا حضت نصف حيضة (فانت طالق
(تطلق) ظاهرا (في نصف عاداتها) لان الاحكام تتعلق بالعادة فتعلق
بها وقوع الطلاق لكن اذا مضت حيضة مستقرة تبينا وقوعه في نصفها
لان النصف لا يعرف الا بوجود الجميع لان ايام الحيض قد تطول وقد
تقصر فاذا طهرت تبينا مدة الحيضة فيقع الطلاق في نصفها ومتى ادعت
حيضا وانكر فقولها كان اضمرت بغضى فانت طالق وادعته بخلاف نحو قيام
وان قال ان طهرت فانت طالق فاذا كانت حايزا طلقت بانقطاع الدم
والا فاذا طهرت من حيضة مستقبله ﴿ فصل ﴾ في تعليقه بالحمل
(اذا علقه بالحمل) كقوله ان كنت حاملا فانت طالق (فولدت لاقل
من ستة اشهر) من زمن الحلف سواء كان يطا ام لا او لدون اربع سنين
ولم يطا بعد حلفه (طلقت منذ حلف) لانا تبينا انها كانت حاملا والا لم
تطلق ويحرم وطئها قبل استبرائها (وان قاله) لزوجه (ان لم تكوني
حاملا فانت طالق حرم وطئها قبل استبرائها بحيضة) موجودة او مستقبله
او ماضية لم يطا بعدها وانما يحرم وطئها (في) الطلاق (البائن) دون
الرجعي (وهي) اى مسئلة ان لم تكوني حاملا فانت طالق (عكس) المسئلة
(الاولى) وهي ان كنت حاملا فانت طالق (في الاحكام) فان ولدت
لاكثر من اربع سنين طلقت لانا تبينا انها لم تكن حاملا وكذا ان ولدت
لاكثر من ستة اشهر وكان يطا لان الاصل عدم الحمل وان قال ان حملت
فانت طالق لم يقع الا بحمل متجدد ولا يطاوها ان كان وطئ في طهر حلف
فيه قبل حيض ولا اكثر من مرة كل طهر (وان علق طلقه ان كانت

(حاملا)

الفور (للتراخي و) هي (مع لم للفور) الا مع نية التراخي او قرينة
 (الا ان) فانها للتراخي حتى مع لم (مع عدم نية فور او قرينة فاذا قال)
 لزوجته (ان قت) فانت طالق (او اذا) قت فانت طالق (او متى)
 قت فانت طالق (او اى وقت) قت فانت طالق (او من قامت) منكن
 فهمي طالق (او كلما قت فانت طالق فتى وجسد) القيام (طلقت) عقبه
 وان بعد القيام عن زمان الحلف (وان تكرر الشرط) المعلق عليه
 (لم يتكرر الحث) لما تقدم (الا في كلما) فيتكرر معها الحث عند تكرار
 الشرط لما سبق (و) ان قال (ان لم اطلقك فانت طالق ولم ينو وقتا
 ولم تقم قرينة بفور ولم يطلقها طلقت في اخر حياة او لهما موتا) لانه
 علق الطلاق على ترك الطلاق فاذا مات الزوج فقد وجد الترك منه وان
 ماتت هي فانت طلاقها بموتها (و) ان قال (متى لم) اطلقك فانت طالق
 (او اذا لم) اطلقك فانت طالق (او اى وقت لم اطلقك فانت طالق
 ومضى زمن يمكن ايقاعه فيه ولم يفعل طلقت) لما تقدم (و) ان قال
 (كلما لم اطلقك فانت طالق ومضى ما يمكن ايقاع ثلاث) طلقات (مرتبة)
 اى واحدة بعد واحدة (فيه) اى في الزمان الذى مضى (طلقت
 المدخول بها ثلاثا) لان كلما للتكرار (وتبين غيرها) اى غير المدخول بها
 (:) الطلقة (الاولى) فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة (وان) قال (ان
 قت فعدت لم تطلق) حتى تقوم ثم تقعد (او) قال (ان قت ثم قعدت)
 لم تطاق حتى تقوم ثم تقعد (او) قال ان (قعدت اذا قت) لم تطلق
 حتى تقوم ثم تقعد (او) قال (ان قعدت ان قت فانت طالق لم تطلق
 حتى تقوم ثم تقعد) لان لفظ ذلك يقتضى تعليق الطلاق على القيام
 مسبقا بالعود ويسمى نحو ان قعدت ان قت اعتراض الشرط على الشرط
 فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثانى فى اللفظ شرطا
 للذى قبله والشرط يتقدم المشروط فلو قال ان اعطيتك ان وعدتك ان
 سالتني لم تطلق حتى تساله ثم يعدها ثم يعطيها (و) ان عطف (بالواو)
 كقوله انت طالق ان قت وقعدت (تطلق بوجودها) اى القيام والعود
 (ولو غير مرتين) اى سواء تقدم القيام على القعود او تاخر لان
 الواو لا تقتضى ترتيبا وان عطف (باو) بان قال ان قت او قعدت فانت
 طالق طلقت (بوجود احدها) اى بالقيام او القعود لان او لاحد

توقيتا لا يساعده ويرجع ذلك انه جعل الطلاق غاية ولا غاية لآخره
وانما الغاية لاوله (الا ان ينسوى) وقسوه (في الحال فيقع)
في الحال (و) ان قال انت (طالق الى سنة تطلق) انقضاء (اثني عشر
شهرا) لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا اي شهور
السنة وتعتبر بالاهلة ويكمل ما حلف في اثنايه بالعدد (فان عرفها) اي
السنة (باللام) كقوله انت طالق اذا مضت السنة (طلقت بانسلاخ
ذي الحجة) لان ال للمهد الحضورى وكذا اذا مضى شهر فانت طالق
تطلق بمضى ثلاثين يوما واذا مضى الشهر فبانسلاخه وانت طالق في اول
الشهر تطلق بدخوله وفي اخره تطلق في اخر جزؤ منه ﴿ باب تعليق
الطلاق بالشروط ﴾ اي ترتيبه على شئ حاصل او غير حاصل بان او
احدى اخواتها و (لا يصح) التعليق (الا من زوج) يعقل الطلاق
فلو قال ان تزوجت امرأة او فلانة فهي طالق لم يقع بتزوجها لحديث
عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا لانذر لابن ادم فيها لا يملك
ولا عتق فيها لا يملك ولا طلاق فيها لا يملك رواء احمد وابو داود والترمذى
وحسنه (فاذا علقه) اي علق الزوج الطلاق (بشرط) متقدم او متاخر
كان دخلت الدار فانت طالق او انت طالق ان قت (لم تطلق قبله) اي
قبل وجود الشرط (ولو قال عجلته) اي عجلت ما علقته لم يتعجل لان
الطلاق تعلق بالشرط فلم يكن له تغير فان اراد تعجيل طلاق سوى الطلاق
المعلق وقع فاذا وجد الشرط الذى علق به الطلاق وهى زوجته وقع
ايضا (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق لسانى بالشرط ولم ارد
وقع) الطلاق (في الحال) لانه اقر على نفسه بما هو اغلظ من غير تهمة
(وان قال) لزوجته (انت طالق وقال اردت ان قت لم يقبل) منه
(حكما) لعدم ما يدل عليه وانت طالق مريضة رفعا ونسبا يقع بمرضها
(وادوات الشرط) المستعملة غالبا (ان) بكسر الهمزة وسكون النون
وهى ام الادوات (واذا ومتى واى) بفتح الهمزة وتشديد اليا (ومن)
بفتح الميم وسكون النون (وكلا وهى) اي كلا (وحدھا للتكرار) لانها
تم الاوقات فهي بمعنى كل وقت واما متى فهي اسم زمان بمعنى اي وقت
وبمعنى اذا فلا تقتضى التكرار (وكلاهما) اي كل ادوات الشرط المذكورة
(ومهما) وحيثما (بلام) اي بدون لم (اونية فور او قرينته) اي قرينة

حينه (وبطل الطلاق) المعلق لانها وقت وقوعه باين فلا يلحقهما
 (وعكسهما) اى يقع الطلاق ويبطل الخلع وترجع بعوضه اذا قدم زيد
 فى المثال المذكور (بعد شهر وساعة) من التعليق اذا كان الطلاق باينا
 لان الخلع لم يصادف عصمة (وان قال) لزوجته هى (طالق قبل موتى)
 او موتك او موت زيد (طلقت فى الحال) لان ما قبل موته من حين
 عقد الصفة وان قال قبيل موتى مصفرا وقع فى الجزء الذى يليه الموت
 لان التصغير دل على التقريب (وعكسه) اذا قال انت طالق (معه) اى
 مع موتى (او بعده) فلا يقع لان الينونة حصلت بالموت فلم يبق نكاح
 يزيله الطلاق وان قال يوم موتى طلقت اوله ﴿ فصل و ﴾ ان قال
 (انت طالق ان طرت او صعدت السما او قلبت الحجر ذهبها ونحوه من
 المستحيل) لذاته او عادة كان رددت اسمى او جمعت بين الضدين او شاء
 الميت او البهيمية (لم تطلق) لانه علق الطلاق بصفة لم توجد (وتطلق فى
 عكسه فورا) لانه علق الطلاق على عدم فعل المستحيل وعدمه معلوم
 (وهو) اى عكس ما تقدم تعليق الطلاق على (النفى فى المستحيل مثل)
 انت طالق (لاقتل الميت او لا صعدت السما ونحوها) كلا شربت ماء الكوز
 ولا مائه او لا طلعت الشمس او لا طيرن فيقع الطلاق فى الحال لما تقدم
 وعق وظهار ويمين بالله كطلاق فى ذلك (وانت طالق اليوم اذا جاء غد)
 كلام (لغو) لا يقع به شى لعدم تحقق شرطه لان القصد لا يأتى فى اليوم
 بل بعد ذهابه وان قال انت طالق ثلاثا على سائر المذاهب وقعت الثلاث
 وان لم يقل ثلاثا فواحدة (واذا قال) لزوجته (انت طالق فى هذا الشهر
 او) هذا (اليوم طلقت فى الحال) لانه جعل الشهر او اليوم ظرفا له
 فاذا وجد ما يتسع له وقع لوجود ظرفه (وان قال) انت طالق (فى غد
 او) يوم (السبت او) فى (رمضان طلقت فى اوله) وهو طلوع الفجر من
 الغد او يوم السبت وغروب الشمس من اخر شعبان لما تقدم (وان قال
 اردت) ان الطلاق انما يقع (اخر الكل) اى اخر هذه الاوقات التى
 ذكرت (دين وقبل) منه حكما لان اخر هذه الاوقات ووسطها منها
 فارادته لذلك لا تخالف ظاهر لفظه بخلاف انت طالق غدا او يوم كذا
 فلا يدين ولا يقبل منه انه اراد اخرها (و) ان قال (انت طالق الى
 شهر) مثلا (طلقت عند انقضائه) روى عن ابن عباس وابى ذر فيكون

فما يتناوله فلا يرتفع بالنية لان اللفظ اقوى من النية وكذا لو قال نسائي
 الاربع طوالق واستثنى واحدة بقلبه فيطلق الاربع (وان قال) لزوجاته
 (اربعتن الا فلانة طوالق صح الاستثنا) فلا تطلق المستثناة لخروجها منهن
 بالاستثنا (ولا يصح استثنا لم يتصل عادة) لان غير المتصل يقتضى رفع
 ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه بخلاف المتصل فان الاتصال
 يجعل اللفظ جملة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها ويكفى اتصاله لفظا
 او حكما كاقطاعه بنفس او سمال او نحوه (فلو انفصل) الاستثنا
 (وامكن الكلام دونه بطل) الاستثنا لما تقدم (وشرطه) اى شرط صحة
 الاستثنا (النية) اى نية الاستثنا (قبل كمال ما استثنا منه) فان قال انت
 طالق ثلاثا غير ناو للاستثنا ثم عرض له الاستثنا فقال الا واحدة لم ينفعه
 الاستثنا ووقعت الثلاث وكذا شرط متأخر ونحوه لانها صوارف للفظ
 عن مقتضاء فوجب مقارنتها لفظا ونية **باب** حكم ايقاع
 (الطلاق فى) الزمن (الماضى و) وقوعه فى (الزمن المستقبل اذا قال
 لزوجته) انت طالق امس او (قال لهما انت طالق) قبل ان انكحك ولم
 ينو وقوعه فى الحال لم يقع (الطلاق لانه رفع الاستباحة ولا يمكن رفعها
 فى الماضى وان اراد وقوعه الان وقع فى الحال لانه مقرر على نفسه بما هو
 اغلظ فى حقه (وان اراد) انها طالق (بطلاق سبق منه او) بطلاق
 سبق (من زيد وامكن) بان كان صدر منه طلاق قبل ذلك او كان طلاقها
 صدر من زيد (قبل) منه ذلك لان لفظه يحتمله فلا يقع عليه بذلك طلاق
 ما لم تكن قرينة كعضب او سوال طلاق (فان مات) من قال انت طالق
 امس او قبل ان انكحك (او جن او خرس قبل بيان مراده لم تطلق) عملا
 بالتبادر من اللفظ (وان قال) لزوجته انت (طالق ثلاثا قبل قدوم زيد
 بشهر) لم تسقط نفقتها بالتعليق ولم يحجز وطبها من حين عقد الصفة الى
 قدومه لان كل شهر ياتى يحتمل ان يكون شهر وقوع الطلاق حزم به بعض
 الاحباب فـ (ان قدم) زيد (قبل مضيه) اى مضى شهر او معه (لم تطلق)
 كقوله انت طالق امس (و) ان قدم (بعد شهر وجزء تطلق فيه)
 اى يتسع لوقوع الطلاق فيه (يقع) اى تبين وقوعه لوجود الصفة فان
 كان وطى فيه فهو محرم ولها المهر (فان خالهما بعد اليين بيوم) مثلا
 (وقدم) زيد (بعد شهر ويومين) مثلا (صح الخلع) لانها كانت زوجة

او شعرك او ظفرك او سمعك او بصرك او ريقك طالق لم تطلق وعق
 في ذلك كطلاق (واذ قال) لزوجة (مدخول بها انت طالق وكرره)
 مرتين او ثلاثا (وقع العدد) اى وقع الطلاق بعد التكرار فان كره
 مرتين وقع ثنتان وان كره ثلاثا وقع ثلاثا لانه اتى بصريح الطلاق (الا
 ان ينوى) بتكراره (تاكيدا يصح) بان يكون متصلا (او ينوى افهامها)
 فيقع واحدة لانصراف ما زاد عليها عن الوقوع بنية التاكيد المتصل فان
 انفصل التاكيد وقع ايضا لفوات شرطه (وان كره ببل) بان قال انت
 طالق (بل) طالق (او ثم) بان قال انت طالق ثم طالق (او بالفا) بان
 قال انت طالق فطالق (او قال) طالق طلقة (بعدها) طلقة (او) طلقة
 (قبلها) طلقة (او) طلقة (معها طلقة وقع ثنتان) في مدخول بها لان
 للرجعية حكم الزوجات في لحوق الطلاق (وان لم يدخل بها بانت بالاولى
 ولم يلزمه ما بعدها) لان البائن لا يلحقها طلاق بخلاف انت طالق طلقة
 معها طلقة او فوق طلقة او تحت طلقة او فوقها او تحتها طلقة فثنتان ولو
 غير مدخول بها (والمعلق) من الطلاق (كالنجز في هذا) الذى تقدم
 ذكره فان قال ان قت فانت طالق وطالق وطالق فقامت وقع الثلاث ولو
 غير مدخول بها وان قت فانت طالق فطالق او ثم طالق وقامت وقع ثنتان
 في مدخول بها وتبين غيرها بالاولى ﴿ فصل ﴾ فى الاستتاء فى
 الطلاق (ويصح منه) اى من الزوج (استثناء النصف فاقل من عدد
 الطلاق و) عدد (المطلقات) فلا يصح استثناء الكل ولا اكثر من النصف
 (فاذا قال انت طالق طلقتين الا واحدة وقعت واحدة) لانه كلام متصل
 ابان به ان المستثنى غير مراد بالاول قال تعالى حكاية عن ابراهيم انتى براء
 مما تعبدون الا الذى فطرني يريد به البراءة من غير الله عز وجل (وان
 قال) انت طالق (ثلاثا الا واحدة فطلقتان) لما سبق وان قال الا طلقتين
 الا واحدة فكذلك لانه استثنى ثنتين الا واحدة من ثلاث فيقع ثنتان وان
 قال ثلاثا الا ثلاثا او الاثنتين وقع الثلاث (وان استثنى بقلبه من عدد
 المطلقات) بان قال نسائى طوالت ونوى الا فلانة (صح) الاستتاء فلا تطلق
 لان قوله نسائى طوالت عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له لان
 استعمال اللفظ العام فى المخصوص سايغ فى الكلام (دون عدد المطلقات)
 فاذا قال هى طالق ثلاثا ونوى الا واحدة وقعت الثلاث لان العدد نص

(واحدة) لانه كناية ظاهرة وروى ذلك عن عثمان وعلى وابن عمر وابن عباس (ويتراخى) فلها ان تطلق، نفسها متى شاءت ما لم يحسد لها حدا او (ما لم يبطاً او يطلق او يفسخ) ما جعله لها او تردى لان ذلك يبطل الوكالة (ويختص) قوله لها (اختارى نفسك بواحدة بالمجلس المتصل ما لم يزدها فيهما) بان يقول لها اختارى نفسك متى شئت او اى عدد شئت فيكون على ما قال لان الحق له وقد وكلها فيه ووكيل كل انسان يقوم مقامه واحترز بالمتصل عما لو تشاغلا بقاطع قبل اختيارها فيبطل به وصفة اختيارها اخترت نفسى او ابوى او الازواج فان قالت اخترت زوجى او اخترت فقط لم يقع شئ (فان ردت) الزوجة (او وطئها او طلقها او فسخ) خيارها قبله (بطل خيارها) كسائر الوكالات ومن طلق في قلبه لم يقع وان تلفظ به او حرك لسانه وقع ويميز وبمزة بعقلانه كبالغين فيما تقدم ﴿ باب ما يختلف به عدد الطلاق ﴾ وهو معتبر بالرجال روى عن عمر وعثمان وزيد وابن عباس (فيملك من كله حر او بعضه) حر (ثلاثا و) يملك (العبد اثنتين حرة كانت زوجتها او امة) لان الطلاق خالص حق الزوج فاعتبر فيه (فاذا قال) حر (انت الطلاق او) انت (طلاق او) قال على الطلاق او قال (يلزمنى) الطلاق (وقع ثلاثا بنيتها) لان لفظه يحتمل ذلك (والا) ينوى بذلك ثلاثا (فواحدة) عملا بالمعرف وكذا قوله الطلاق لازم لى او على فهو صريح منجزا ومعلقا ومحلوقا به واذا قاله من معه عدد وقع بكل واحدة طلاقاً ما لم تكن نية او سبب يخصصه باحداهن وان قال انت طالق ونوى ثلاثا وقعت بخلاف انت طالق واحدة فلا يقع به ثلاثا وان نواها (ويقع بلفظ) انت طالق (كل الطلاق او اكثره او عدد الحضا او الربح او نحو ذلك ثلاث ولو نوى واحدة) لانها لا يحتملها لفظه كقوله يا مائة طالق وان قال انت طالق اغلظ الطلاق او اطوله او اعرضه او ملاء الدنيا او عظم الجيل فطلقة ان لم ينو اكثر (وان طلق) من زوجته (عضوا) كيد او اصبع (او) طلق منها (جزا مشاعاً) كنصف وسدس (او) جزوا (معينا) كنصفها الفوقانى (او) جزا (مبهما) بان قال لها جزوك طالق (او قال) لزوجته انت طالق (نصف طلاق او جزا من طلاق طلقت) لان الطلاق لا يتبع بعض (وعكسه الروح والسن والشعر والظفر ونحوه) فاذا قال لها روحك او سنك

وتزوجي من شئت وحللت للازواج ولا سبيل لي او لاسلطان لي عليك
واعتقتك وغطى شمرك وتقضى (و) الكناية (الحقية) موضوعة
للطلقة الواحدة (نحو اخرجي واذهي وذوقى وتجري واعتدى) ولو
غير مدخول بها (واستبرى واعتزلى ولست لي بامرأة موالحى باهلك وما
اشبهه) كلا حاجة لي فيك وما بقى شئ واغناك الله وان الله قد طلقك
والله قد اراحك منى وجرى القلم ولنظ فراق وسراح وما تصرف منها
غير ما تقدم (ولا يقع بكناية ولو) كانت (ظاهرة طلاق الابنية مقارنة
لفظ) لانه موضوع لما يشابهه ويجانسه فيتعين كذلك لارادته له فان لم
ينو لم يقع (الا حال خصومة او) حال (غضب او) حال (جواب
سوا لها) فيقع الطلاق في هذه الاحوال بالكناية ولو لم ينو للقربة
(فلو لم يرد) في هذه الاحوال (او) اراد (غيره في هذه الاحوال
لم يقبل حكما) لانه خلاف الظاهر من دلالة الحال ويدل فيما بينه وبين
الله تعالى (ويقع مع النية با) لكناية (الظاهرة ثلاث وان نوى واحدة)
اقول علماء الصحابة منهم ابن عباس وابو هريرة وعائشة رضى الله عنهم
(و) يقع (بالحقية مانواه) من واحدة او اكثر فان نوى الطلاق
فقط فواجبة وقوله انا طالق او باين او كللى او اشربى او اقعدى او
بارك الله عليك ونحوه لغو ولو نواه طلاقا ﴿ فصل وان قال ﴿
لزوجه (انت على حرام او كظهر امى فهو ظهار ولو نوى به الطلاق)
لانه صريح فى تحريمها (وكذلك ما احل الله على حرام) او الحل على
حرام وان قاله لمحرمه ببيض او نحوه ونوى انها محرمة به فلفو (وان
قال ما احل الله على حرام اعنى به الطلاق طلقت ثلاثا) لان الالف
واللام للاستغراق لعدم معهود يحمل عليه (وان قال اعنى به طلاقا
فواحدة) لعدم ما يدل على الاستغراق (وان قال) لزوجه (كالمية
والدم والخزير وقع مانواه من طلاق وظهار وعين) بان يريد ترك
وطئها لاتحريمها ولا طلاقها فتكون عينها فيها الكفارة بالخث (وان لم
ينو شيئا) من هذه الثلاثة (فظهار) لان معناه انت على حرام كالمية
والدم (وان قال حلفت بالطلاق وكذب) لكونه لم يكن حلف به
(لزمه) الطلاق (حكما) مؤاخذه له باقراره ويدل فيما بينه وبين
الله سبحانه وتعالى (وان قال) لزوجه (امرك بيدك ملكت ثلاثا ولو نوى

اي فذلك طلاق بدعة محرم و (يقع) حديث ابن عمر انه طلق امراته وهي حايض فامرہ النبي صلى الله عليه وسلم بمراجعتها رواه الجماعة الا الترمذی (وتسن رجعتها) اذا طلقت زمن البدعة لحديث ابن عمر (ولا سنة ولا بدعة) في زمن او عدد (لصغيرة وايسة وغير مدخول بها ومن بان) اي ظهر (حملها) فاذا قال لاحدها انت طالق للسنة طلقة وللبدعة طلقة وقتا في الحال الا ان يريد في غير الايسة اذا صارت من اهل ذلك وان قاله لمن لها سنة وبدعة فواحدة في الحال والاخرى في ضد حالها اذا (وصريحه) اي صريح الطلاق وهو ما وضع له (لفظ الطلاق وما تصرف منه) كطلقتك وطلقتك ومطلقة اسم مفعول (غير امر) كطلقتي (و) غير (مضارع) كتطلقين (و) غير (مطلقة اسم فاعل) فلا يقع في هذه الالفاظ الثلاثة طلاق (فيقع) الطلاق (به) اي بالصريح (وان لم ينوه جادواهازل) لحديث ابي هريرة يرفعه ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة رواه الخمسة الا النساء (فان نوى بطالق) طالقا (من وثاق) بفتح الواو اي قيد (او) نوى طالقا في نكاح سابق منه او من غيره او اراد (ان يقول) طاهرا فلفظ (اي سبق لسانه) لم يقبل (منه ذلك) حكما (لانه خلاف ما يقتضيه الظاهر ويدل فيما بينه وبين الله لانه اعلم بنيته) ولو سيل اطلقت امراتك فقال نعم وقع (الطلاق ولو اراد الكذب او لم ينوه لان نعم صريح في الجواب والجواب الصريح للفظ الصريح صريح (او) سيل الزوج (الاك امرأة فقال لا واراد الكذب) ولم ينوه الطلاق (فلا) تطلق لانه كناية تفقر الى نية الطلاق ولم توجد وان اخرج زوجته من دارها او لطمها او اطعمها ونحوه وقال هذا طلاقك طلقت وكان تصريحاً ومن طلق واحدة من زوجاته ثم قال عقبه لضررتها انت شريكها او مثلها فصريح فيهما وان كتب صريح طلاق امراته بما يبين وقع وان لم ينوه لانها صريحة فيه فان قال لم ارد الا تجويد خطي او غم اهلي قبل وكذا لو قرا ماكتبه وقال لم اقصد الا القراءة وان اتى بصريح الطلاق من لا يعرف معناه لم يقع ﴿ فصل وكنايته ﴾ نوعان ظاهرة وخفية (فالظاهرة) هي الالفاظ الموضوعية للينونة (نحو انت خلية وبرية وبابن وبنة وبنته) اي مقطوعة الوصلة (وانت حرة وانت الحرج) وحبك على غاربك

(وتزوجي)

السكران طوعا ولو خاط في كلامه او سقط غيظه بين الاعيان ويؤاخذ
 بساير اقواله وكل فعل يعتبر له العقل كإقرار وقذف وقتل وسرقة
 (ومن أكره عليه) أي على الطلاق (ظنا) أي بغير حق بخلاف مول
 أبي الفيتة فاجبره الحاكم (بإيلاام) أي بعقوبة من ضرب او حرق او
 نحوها (له) أي للزوج (او ولده او اخذ مال يضره او هده باحدا) (أو
 أي احد المذكورات من الإيلاام له او لولده او اخذ مال (يضره قادر)
 على ما هده ^١ به بسلطنة او تغلب كلص ونحوه (يظن) الزوج
 (إيقاعه) أي إيقاع ما هده (به فطلق تبعا لقوله لم يقع) الطلاق حيث
 لم يرفع عنه ذلك حتى يطلق لحديث عائشة مرفوعا لاطلاق ولا عناق
 في اغلاق رواه احمد وابو داود وابن ماجه والاغلاق الاكره ومن
 قصد إيقاع الطلاق دون رفع الأكره وقع طلاقه كمن أكره على طلاقه
 فطلق أكثر (ويقع الطلاق) بآنا لا الخلع (في نكاح مختلف فيه) كإلا
 ولي ولو لم يره مطلق ولا يستحق عوضا سئل عليه ولا يكون بدعيا
 في حيض ويقع الطلاق (من الغضبان) ما لم ينف عليه كغيره (ووكيله)
 أي الزوج في الطلاق (كهو) فيصح توكيله مكلف ويميز بعقله (ويطلق)
 الوكيل (واحدة) فقط (و) يطلق في غير وقت بدعة (متى شاء الا
 ان يعين له وقتا وعددا) فلا يتعداها ولا يملك تعليقا الا يجعله له
 (وامراته) اذا قال لها طلقي نفسك (كوكيله في طلاق نفسها)
 فلها ان تطلق نفسها طلاقه متى شاءت ويبطل برجوع ^٢ فصل
 اذا طلقها مرة ^٣ أي طلاق واحدة (في طهر لم يجامع فيه وتركها
 حتى تنقضي عدتها فهو سنة) أي فهذا الطلاق موافق للسنة لقوله تعالى
 اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود طاهرات من غير
 جماع لكن يستتي من ذلك لو طلقها في طهر متعقب لرجعة من طلاق
 في حيض بدعة (وتحرم الثلاث اذا) أي يحرم إيقاع الثلاث ولو بكلمات
 في طهر لم يصحها فيه لا بعد رجعة او عقد روى ذلك عن عمر وعلى وابن
 مسعود وابن عباس وابن عمر فن طلق زوجته ثلاثا بكلمة واحدة وقع
 الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره قبل الدخول كان ذلك او بعده
 (وان طلق من دخل ^٤ بها في حيض او طهر وطى فيه) ولم يستب حملها
 وكذا لو علق طلاقها على نحو اكلها مما يتحقق وقوعه حالتهما (فبدعة)

من حقوق زوجية وغيرها بسكوت عنها وكذا لو خالعه ببعض ما عليه لم يسقط الباقي كساير الحقوق (وان علق طلاقها بصفة) كدخول الدار (ثم ابانها فوجدت) الصفة حال بينونتها (ثم نكحها) اى عقد عليها بعد وجود الصفة (فوجدت) الصفة (بعده) اى بعد النكاح (طلقت) وكذا لو حلف بالطلاق ثم بانث ثم طادت الزوجية ووجد المحلوف عليه فتطلق لوجود الصفة ولا تتحل بفعلها حال بينونة ولو كانت الاداة لا تقتضى التكرار لانها لا تتحل الا على وجه يحث به لان اليقين حل وعقد والعقد يقتدر الى الملك فكذا الحل والحث لا يحصل بفعل الصفة حال بينونة فلا تتحل اليقين به (كمتق) فلو علق عتق قه على صفة ثم باعه فوجدت ثم ملكه ثم وجدت عتق لما سبق (والا) توجد الصفة بعد النكاح والملك (فلا) طلاق ولا عتق بالصفة حال بينونة وزوال الملك لانهما اذا ليسا محلا للوقوع

❦ كتاب الطلاق ❦

هو فى اللغة التخلية يقال طلقت الناقة اذا سرحت حيث شات والاطلاق الارسال وشربا حل قيد النكاح او بعبه (يباح) الطلاق (للحاجة) كسوء خلق المرأة والتضرر بها مع عدم حصول الغرض (ويكره) الطلاق (لعدمها) اى عند عدم الحاجة لحديث ابغض الحلال الى الله الطلاق ولاشتماله على ازالة النكاح المشتمل على المصالح المندوب اليها (ويستحب لضرر) اى لتضررها باستدامة النكاح فى حال الشقاق وحال تحوج المرأة الى الخالة ليزول عنها الضرر وكذا لو تركت صلاة او عفة او نحوها وهى كالرجل فيسن ان تختلع ان ترك حق الله تعالى (ويجب) الطلاق (للايلاء) على الزوج المولى اذا ابى الفية (ويحرم للبدعة) وبأى بيانه (ويصح من زوج مكلف و) زوج (مميز بقله) اى الطلاق بان يعلم ان النكاح يزول به لعموم حديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق وتقدم (ومن زال عقله معذورا) كمجنون ومغنى عليه ومن به برسام او نشاف ونائم ومن شرب مسكرا كرها او اكل نجسا ونحوه لتداو او غيره (لم يقع طلاقه) لقول على رضى الله عنه كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه ذكره البخارى فى صحيحه (وعكسه الاثم) فيقع طلاق

شئ والاسقاط يدخله المسامحة (فان خالته على حمل شجرتها او) حمل
 (امها او ما في يدها او بيتها من دراهم او متاع او على عبد) مطلق ونحوه
 (صح) الخلع وله ما يحصل وما في بيتها او يدها (وله مع عدم الحمل)
 فيما اذا خالها على نحو حمل شجرتها (و) مع عدم (المتاع) فيما اذا خالها
 على ما في بيتها من المتاع (و) مع عدم (العبد) لو خالها على ما في بيتها
 من عبد (اقل مسماء) اى اقل ما يطلق عليه الاسم من هذه الاشياء لصدق
 الاسم به وكذا لو خالها على عبد مبهم او نحوه له اقل ما يتاوله الاسم
 (و) له (مع عدم الدراهم) فيما اذا خالها على ما يبيدها من الدراهم
 (ثلاثة) دراهم لانها اقل الجمع ^{في} فصل واذا قال ^{في} الزوج لزوجته
 او غيرها (متى) اعطيتى الفا (او اذا) اعطيتى الفا (او ان اعطيتنى
 الفا فانت طالق طلقت) باينا (بعطيتيه) الالف (وان تراخا) الاعطا
 لوجود المعلق عليه ويملك الالف بالاعطا وان قال ان اعطيتى هذا العبد
 فانت طالق فاعطته اياه طلقت ولا شئ له ان خرج معيا وان بان مستحق
 الدم فقتل فارش عيه ومغصوبا او حرا هو او بعضه لم تطلق لعدم صحة
 الاعطا وان قال انت طالق وعليك الف او بالف او نحوه قبلت بالمجلس
 بانث واستحقه والا وقع رجعا ولا ينقلب باينا لو بذلته بعد (وان قالت
 اخلفنى على الف او) اخلفنى (بالف او) اخلفنى (ولك الف فضل)
 اى خلعها ولو لم يذكر الالف (بانث واستحقها) من غالب نقد البلد ان
 اجابها على الفور ولان السؤال كالمعاد فى الجواب (و) ان قالت (طلقنى
 واحدة بالف فطلقها ثلاثا استحقها) لانه اوقع ما استدعته وزيادة (وعكسه
 بعكسه) فلو قالت طلقنى ثلاثا بالف فطلق اقل منهما لم يستحق شيئا لانه لم
 يجبها لما بذلت العوض فى مقابلته (الا فى واحدة بقيت) من الثلاث
 فيستحق الالف ولو لم تعلم ذلك لانها كملت وحصلت ما يحصل بالثلاث من
 اليئونة والتحرير حتى تنكح زوجا غيره (وليس للاب خلع زوجة ابنه
 الصغير) او المجنون (ولا طلاقها) لحديث انما الطلاق لمن اخذ بالساق
 رواء ابن ماجه والدارقطنى (ولا) للاب (خلع ابنته بشئ) من
 مالها) لانه لاحظ لها فى ذلك وهو بذل المال فى غير مقابلة عوض مالى
 فهو كالشبرع وان بذل العوض من ماله صح كالاخفى ويحرم خلع الحيلة
 ولا يصح (ولا يسقط الخلع غيره من الحقوق) فلو خالته على شئ لم يسقط مالها

خالعت (الامة بغير اذن سيدها لم يصح الخلع) لخلوه عن بذل عوض ممن
يصح تبرعه (ووقع الطلاق رجعا ان) لم يكن تم عدده و (كان) الخلع
المذكور (بلفظ الطلاق او نيته) لانه لم يستحق به عوضا فان تجرد عن
لفظ الطلاق ونيته فلفو ويقبض عوض الخلع زوج رشيد ولو مكاتبا او
مجبورا عليه لفلس وولى الصغير ونحوه ويصح الخلع ممن يصح طلاقه
فصل والخلع بلفظ صريح الطلاق او كنياته ﴿ اى كناية الطلاق
(وقصده) به الطلاق (طلاق باين) لانها بذلت العوض لتملك نفسها
واجابها لسوالها (وان وقع) الخلع (بلفظ الخلع او الفسخ او الفدا) بان قال
خلعت او فسخت او فاديت (ولم ينو طلاقا كان فسحا لا ينقص به عدد
الطلاق) روى عن ابن عباس واحتج بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى
تلك زوجا غيره فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان الخلع طلاقا
لكان رابعا وكنائيات الخلع باريثك وابرانك وابنتك لا يقع بها الا بنية
او قرينة كسوال وبذل عوض ويصح بكل لغة من اهلها لا معلقا
(ولا يقع بمقعدة من خلع طلاق ولو واجهها) الزوج (به) روى عن ابن
عباس وابن الزبير ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية (ولا
يصح شرط الرجعة فيه) اى فى الخلع ولا شرط خيار ويصح الخلع فيهما
(وان خالعهما بغير عوض) لم يصح لانه لا يملك فسخ النكاح لغير مقض
بيعه (او) خالعهما (بحرم) يعطاه كخمر وخنزير ومغصوب (لم يصح)
الخلع ويكون لقوا لخلوه عن العوض (ويقع الطلاق) المسؤول على ذلك
رجعا ان كان بلفظ الطلاق او نيته (لخلوه عن العوض وان خالعهما على
عبد فبان حرا او مستحقا صح الخلع ولها قيمته ويصح على رضاع ولده ولو
اطلقا وينصرف الى حولين او تتمهما فان مات رجع ببقية المدة يوما فيوما
(وما صح مهرا) من عين مالية ومنفعة مباحة (صح الخلع به) لمعوم قوله
تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (ويكره) خالعهما (باكثر مما اعطاها)
لقوله عليه السلام فى حديث جميلة ولا تردد ويصح الخلع اذا لقوله تعالى
فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (وان خالعت حامل بنفقة عدتها صح) ولو
قلنا النفقة للحمل لأنها فى التحقيق فى حكم المالكة لها مدة الحمل (ويصح)
الخلع (بالمجهول) كالوصية ولانه اسقاط لحقه من البضع وليس بتملك

(فاذا ظهر منها امارته بان لا تحببه الى الاستمتاع او تحببه متبرعة) متافلة
 (او متكرهة وعظها) اى خوفها الله تعالى وذكرها ما اوجب الله عليها
 من الحق والطاعة وما يلحقها من الانثم بالخالفه (فان اصرت) على النشوز
 بعد وعظها (هجرها فى المصمغ) اى ترك مضاجعتها (ما شاء) هجرها (فى
 الكلام ثلاثة ايام) فقط لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يحل لمسلم ان يهجر
 اخاه فوق ثلاثة ايام (فان اصرت) بعد الهجر المذكور (ضربها) ضربا
 (غير مبرح) اى شديد لقوله عليه السلام لا يجلد احدكم امراته جلد العبد
 ثم يضاجعها فى اخر اليوم ولا يزيد على عشرة اسواط لقوله عليه السلام
 لا يجلد احدكم فوق عشرة اسواط الا فى حد من حدود الله متفق عليه
 ويحتمل الوجه والمواضع المخوفة وله تاديبها على ترك الفرائض وان ادعى
 كل ظلم صاحبه اسكنهما حاكم قرب ثقة يشرف عليهما ويلزمهما الحق فان
 تعذر وتشاقا بمث الحاكم عدلين يعرفان الجمع والتفريق والاولى من
 اهلهما يوكلانهما فى فعل الاصلح من جمع وتفريق بموض او دونه
 بـ باب الخلع بـ وهو فراق الزوجة بعوض بالفاظ مخصوصة سمي
 بذلك لان المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس قال تعالى هن لباس لكم
 واتم لباس لهن (من صح تبرعه) وهو الحر الرشيد غير المحجور عليه
 (من زوجة واجبى صح بذله لعوض) ومن لا فلا لانه بذل مال فى مقابلة
 ما ليس بمال ولا منفعة فصار كالتبرع (فاذا كرهت) الزوجة (خلق زوجها
 او خلقه) ايج الخلع والخلق بفتح الخا صورته الظاهرة وبضمها صورته
 الباطنة (او) كرهت (نقص دينه او خافت اثما بترك حقه ايج الخلع) لقوله
 تعالى فان خفتم ان لا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وتسن
 اجابتهما اذا الا مع محبتها لهما فيسن صبرها وعدم اقتداها (والا) يكن حاجة
 الى الخلع بل بينهما الاستقامة (كره ووقع) لحديث ثوبان مرفوعا ايما
 امرأة سالت زوجها الطلاق من غير ما باس خرام عليها رايحة الجنة رواه
 الخمسة الا النسائي (فان عضلها ظلما للاقتدا) اى لتفتدى منه (ولم يكن)
 ذلك (لزناها او نشوزها او تركها فرضا ففعلت) اى اقتدت منه حرم
 ولم يصح لقوله تعالى ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما اتيوهن الا ان ياتين
 بفاحشة مينة فان كان لزناها او نشوزها او تركها فرضا جاز وصح لانه
 ضررها بحق (او خالت الصغيرة والمجنونة والسفيرة) ولو باذن ولي (او)

وان يدعوهن الى محله وان ياتي بعضا ويدعوا بعضا اذا كان مسكن مثلها
 (ويقسم) وجوبا (لحايض ونفسا ومريضة ومعيبة) بنحو جذام
 (ومجنونة مأمونة وغيرها) كمن آل او ظاهر منها ورتقاء ومحرمة وبمزة
 لان القصد السكن والانس وهو حاصل بالميت عندها وليس له بداءة
 في قسم ولا سفر باحداهن بلا قرعة الا برضاهن (وان سافرت)
 زوجة (بلا اذنه او باذنه في حاجتها او ابت السفر معه او) ابت
 (الميت عنده في فراشه فلا قسم لها ولا نفقة) لانها عاصية كالناشزة
 واما من سافرت لحاجتها ولو باذنه فلتعذر الاستمتاع من جهتها ويحرم
 ان يدخل الى غير ذات ليلة فيها الا لضرورة وفي نهارها الا لحاجة
 فان لبث او جامع لزمه القضاء (ومن وهبت قسمتها لضرتها باذنه)
 اى اذن الزوج جاز (او) وهبت (له فجعله) زوجة (اخرى جاز)
 لان الحق في ذلك للزوج والواهة وقد رضيا (فان رجعت) الواهة
 (قسم لها مستقبلا) لعملة رجوعها فيه لانها هبة لم تقبض بخلاف الماضي
 فقد استقر حكمه ولزوجة بذل قسم ونفقة لزوج ليسكها ويعود حقها
 برجوعها وتسوي زوج في وطئ بين نساؤه وفي قسم بين امانه
 (ولا قسم) واجب على سيد (لامانه وامهات اولاده) لقوله تعالى
 فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة او ماملكت ايمانكم (بل يطاء السيد) من شاء
 منهم (متى شاء) وعليه ان لا يعضلن ان لم يرد استمتاعهن (وان تزوج
 بكرا) ومعه غيرها (اقام عندها سبعا) ولو امة (ثم دار) على نسايه (و)
 ان تزوج (ثيبا) اقام عندها (ثلاثا) ثم دار لحديث ابى قلابة عن انس
 من السنة اذا تزوج البكر على الثيب اقام عندها سبعا وقسم واذا تزوج
 الثيب اقام عندها ثلاثا ثم قسم قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان انسا
 رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشيخان (وان اجبت) الثيب ان
 يقيم عندها (سبعا فعل وقضى مثلهن) اى مثل السبع (للبواقي) من
 ضراتها لحديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها
 ثلاثة ايام وقال انه ليس بك هوان على اهلك فان شيتي سبعت لك وان
 سبعت لك سبعت لنسائي رواه احمد ومسلم وغيرها **فصل في**
 النشوز **ف** وهو (معصيتها اياه فيما يجب عليها) ماخوذ من النشز وهو
 ما ارتفع من الارض فكانها ارتفعت وتعال عما فرض عليها من المعاشرة

كالمولى ولا يجوز الفسخ في ذلك كله الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه (وتسنة
التسمية عند الوطى وقول الوارد) لحديث ابن عباس مرفوعا لو ان احديكم
حين ياتي اهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا
فولد بينهما ولد لم يضرب الشيطان ابدا متفق عليه (ويكره) الوطى متجردين
لنهي عليه السلام عنه في حديث عتبة ابن عبد الله عند ابن ماجة وتكره
(كثرة الكلام) حاله لقوله عليه السلام لا تكثروا الكلام عند مجامعة النساء
فان منه يكون الحرس والفافا (و) يكره التزع (قبل فراغها) لقوله عليه السلام
ثم اذا قضى حاجته فلا يعجلها حتى تقضى حاجتها (و) يكره (الوطى بمرآ احد) او
مسمعه اى بحيث يراه احد او يسمعه غير طفل لا يعقل ولو رضيا (و) يكره (التحدث به)
اى بما جرى بينهما لنهي عليه السلام عنه رواه ابو داود وغيره وله الجمع بين
وطى نسائه او مع امائه بغسل واحد لقول انس سكت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم من نسائه غسلا واحدا في ليلة واحدة (ويحرم جمع زوجتيه
في مسكن واحد بغير رضاها) لان عليهما ضررا في ذلك لما بينهما من
الفيرة واجتماعهما يشير الخصومة (وله منعها) اى منع زوجته (من
الخروج من منزله) ولو لزيارة ابويها او عيادتهما او حضور جنازة احدهما
ويحرم عليها الخروج بلا اذنه لغير ضرورة (ويستحب اذنه) اى اذن
الزوج لها في الخروج (ان تمرض محرمها) كاخيا وعمها او مات لتعوده
(وتشهد جنازته) لما في ذلك من صلة الرحم وعدم اذنه يكون حاملا لها
على مخالفته وليس له منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتها (وله
منعها من اجارة نفسها) لانه يفوت حقه بها فلا تصح اجارتها نفسها
الا باذنه وان آجرت نفسها قبل النكاح صحت ولزمت (و) له منعها
(من ارضاع ولدها من غيره الا لضرورته) اى ضرورة الولد بان لم يقبل
ندى غيرها فليس له منعها اذا لما فيه من اهلاك نفس معصومة وللزوج
الوطى مطلقا ولو اضر بمستاجر او مرتضع **فصل** في القسم (ويجب
عليه) اى على الزوج (ان يساوى بين زوجاته في القسم) لافى الوطى لقوله تعالى
وعاشروهن بالمعروف وتمييز احدهما ميل ويكون ليلة وليلة الا
ان يرضين باكثر ولزوجة امة مع حرة ليلة من ثلاث (وعماده)
اى القسم (الليل لمن معاشه النهار والعكس بالعكس) فمن معيشته ليل كحارس
يقسم بين نسائه بالنهار ويكون النهار في حقه كالليل في حق غيره وله ان ياتين

مع الامن لانه عليه السلام واصحابه كانوا يسافرون بنسائهم (ما لم تشرط)
 ضده) اى ان لا يسافر بها فيوفى لها بالشرط والا فلها الفسخ كما تقدم
 والامة المزوجة ليس لزوجها ولا سيدها سفر بها بلا اذن الاخر ولا
 يلزم الزوج لو بواها سيدها مسكنا ان ياتيها فيه وليس يد سفر بعبد المزوج
 واستخدامه نهارا (ويحرم وطئها في الحيض) لقوله تعالى فاعتزلوا النساء في
 الحيض الاية وكذا بعده قبل الفسل (و) في (الدبر) لقوله عليه السلام
 ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في عجزاهن رواء ابن ماجة
 ويحرم عزل بلا اذن حرة او سيدة (وله اجبارها) اى للزوج اجبار
 زوجته (على غسل من حيض) ونفاس وجنابة اذا كانت مكلفة (و) غسل
 (نجاسة) واجتناب محرمات وازالة وسخ ودرن (واخذ ما تعافه النفس
 من شعر وغيره) كظفر ومنعها من اكل ماله رايحة كريهة كبصل وكرات وثوم
 لانه يمنع كمال الاستمتاع وسواء كانت مسلمة او ذمية ولا تجبر على عجن او
 خبز او طبخ او نحوه (ولا تجبر الذمية على غسل الجنابة) في رواية والصحيح
 من المذهب له اجبارها عليه كما في الانصاف وغيره وله منع ذمية دخول
 بيعة وكنيسة وشرب ما يسكرها لا ما دونه ولا تكره على افساد صومها
 او صلاتها او سببها ﴿ فصل ويلزمه ﴾ اى الزوج (ان يبيت عند
 الحرة ليلة من اربع) ليالى لا اذا طلبت أكثر لان أكثر ما يمكن ان يجمع
 معها ثلاثا مثلها وهذا قضاكم ابن سوار عند عمر ابن الخطاب واشهر
 ولم ينكر وعند الامة ليلة من سبع لان أكثر ما يجمع معها ثلاث حراير
 وهى على النصف (و) له ان (ينفرد ان اراد) الافراد (فى الباقى)
 اذا لم يستغرق زواجه جميع الليالى فمن تحته حرة له الافراد فى ثلاث
 ليال من كل اربع ومن تحته حرتان له ان ينفرد فى ليلتين وهكذا (ويلزمه
 الوطى ان قدر) عليه (كل ثلث سنة مرة) بطلب الزوجة حرة كانت او
 امة مسلمة او ذمية لان الله تعالى قدر ذلك فى اربعة اشهر فى حق المولى
 فكذلك فى حق غيره لان اليقين لا توجب ما حلف عليه فدل ان الوطى
 واجب بدونها (وان سافر فوق نصفها) اى نصف سنة فى غير حج او
 غزو واجبين او طلب رزق يحتاجه (وطلبت قدومه وقدر لزمه) القدوم
 (فان ابى احدها) اى الوطى فى كل ثلث سنة مرة او القدوم اذا سافر
 فوق نصف سنة وطلبت (فرق بينهما الحاكم بطلبها) وكذا ان ترك المبيت

(كالمولى)

وغض طرفه عن جليسه وشربه ثلاثا مصا ويتنفس خارج الاناء وكره
شربه من فم سقا وفي اثناء طعام بلا عادة واذا شرب ناوله الايمن
وسن غسل يديه قبل طعام متقدما به ربه وبعده متاخرا به ربه وكره
رد شيء من فمه الى الاناء واكله حارا او من وسط المحففة او اعلاها
وفعله ما يستقذره من ذيره ومدح طعامه وتقويعه وعيب الطعام وقرانه
في غر مطلقا وان يفجا قوما عند وضع طعامهم تمعدا واكله كثيرا بحيث
يؤذيه او قليلا بحيث يضره ﴿ باب عشرة النساء ﴾ العشرة بكسر
العين الاجتماع يقال لكل جماعة عشرة ومعشر وهي هنا ما يكون
بين الزوجين من اللفة والانصام (يلزم) كلا من (الزوجين العشرة)
اي معاشرة الآخر (بالمعروف) فلا يعطله بحقه ولا يتكره لبذله
ولا يتبعه اذى ومنة لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وقوله ولهن
مثل الذي عليهن بالمعروف ويبنى امساكها مع كراهته لها لقوله تعالى
فان كرهتموهن فمسي ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا قال
ابن عباس ربما رزق منها ولدا فيجعل الله فيه خيرا كثيرا (ويحرم مطل
كل واحد) من الزوجين (بما يلزمه) لزوج (الآخر والتكره لبذله)
اي بذل الواجب لما تقدم (واذا تم العقد لم تسليم) الزوجة (الحرة
التي يوطأ مثلها) وهي بنت تسع ولو كانت نضوة الخلقة ويستمتع بمن
يخشى عليها كحائض (في بيت الزوج) متعلق بتسليم (ان طلبه) اي طلب
الزوج تسليها (ولم تشرط) في العقد (نازها او بلدها) فان اشترطت
عمل بالشرط لما تقدم ولا يلزم ابتداء تسليم محرمة و مريضة وصغيرة
وحايض ولو قال لا طأ وان انكر ان وطئه يؤذيها فعليها البينة (واذا
استعمل احدهما) اي طلب المهلة ليصلح امره (امهل العادة وجوبا)
طلبا ليسر والسهولة (لا لعمل جهاز) بفتح الجيم وكسرهما فلا تحجب
المهلة له لكن في الغنية تستحب الاجابة لذلك (ويجب تسليم الامه)
مع الاطلاق (ليلا فقط) لانه زمان الاستمتاع للزوج وللسيد استخدامها
نهارا لانه زمن الخدمة وان شرط تسليمها نهارا او بذله سيد وجب
على الزوج تسليها نهارا ايضا (ويباشرها) اي للزوج الاستمتاع
بزوجته في قبل ولو من جهة العجيزة (ما لم يضر) بها (او يشغلها عن فرض)
باستمتاعه ولو على تنور او ظهر قتب (وله) اي للزوج (السفر بالحرة)

القوم ناحية وقال انى صايم دعاكم اخوكم وتكلف لكم كل يوما ثم صم
يوماً مكانه ان شئت (ولا يجب) على من حضر (الاكل) ولو مفطرا
لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم فليجب فان شاء اكل وان شاء ترك قال
فى شرح المقنع حديث صحيح ويستحب الاكل لما تقدم (وابطاحه) اى اباحة
الاكل (متوقفة على صريح اذن او قرينة) ولو من بيت قريب او صديق
لم يحزره عنه لحديث ابن عمر من دخل على غير دعوة دخل سارقا
وخرج مغيرا والدعا الى الولية وتقديم الطعام اذن فيه ولا يملكه من قدم
اليه بل يهلك على ملك صاحبه (وان علم) المدعو (ان ثم) اى فى
الولية (منكرا) كزمر وخمر والات لهو وفرش حرير ونحوها فان كان
(يقدر على تغييره حضر وغيره) لانه يودى بذلك فرضين اجابة الدعوة
وازالة المنكر (والا) يقدر على تغييره (ابى) الحضور لحديث عمر
مرفوعا من كان يومن بالله واليوم الاخر فلا يقعد على مايدة يدار عليها
الحمر رواه الترمذى (وان حضر) من غير علم بالمنكر (ثم علم به ازاله)
لوجوبه عليه ويجلس بعد ذلك (فان دام) المنكر (لعجزه) اى المدعو
(عنه انصرف) لثلا يكون قاصدا لرؤيته او سماعه (وان علم) المدعو
(به) اى بالمنكر (ولم يره ولم يسمعه خير) بين الجلوس والاكل او الانصراف
لعدم وجوب الانكار حينئذ (وكره النثار والتقاطه) لما يحصل فيه من
التهبة والتراحم وان اخذه على هذا الوجه فيه دنائة وسخف (ومن اخذه)
اى اخذ شيئا من النثار (او وقع فى حجره) منه شئ (ف) هو (له)
قصد تملكه اولا لانه قد حازه ومالكة قصد تملكه لمن حازه (ويسن
اعلان النكاح) لقوله عليه السلام اعلنوا النكاح وفى لفظ اظهروا
النكاح رواه بن ماجه (و) سن (الدف) اى الضرب به اذا كان
لاحلق به ولا صنوج (فيه) اى فى النكاح (للنساء) وكذا ختان
وقدوم غايب وولادة واملاك لقوله عليه السلام فصل ما بين الحلال
والحرام الصوت والدف فى النكاح رواه النسائى وتحرم كل ملهامة سوى
الدف كزمار وطنبور وجنك وعود قال فى المستوعب والترغيب سواء
استعمل لحزن او سرور (تمة) فى جل من اداب الاكل والشرب
تسن التسمية جهرا على اكل وشرب والحمد اذا فرغ واكله مما يليه
بينه بثلاث اصابع وتخليل معلق باسنانه ومسح الصحفة واكل ماتناثر

ولو اب الزوج تسليم الصداق حتى تسلم نفسها وابت تسليم نفسها حتى
يسلم الصداق اجبر زوج ثم زوجة ولو اقبضه لها وامتمت بلا عذر فله
استرجاعه (فان اعسر) الزوج (بالمهر الحال فلها الفسخ) ان كانت حرة
مكلفة (ولو بعد الدخول) لتعذر الوصول الى العوض بعد قبض الموضع كما لو افلس
المشتري ما لم تكن تزوجته عالة بعسره ويخير سيد الامة لان الحق له بخلاف
ولى صغيرة ومجنونة (ولا يفسخه) اى النكاح لعسره بحالة مهر (الا
حاكم) كالفسخ لئمة ونحوها للاختلاف فيه ومن اعترف لامرأة ان هذا
ابنه منها لزمه لها مهر مثلها لانه الظاهر قاله فى الترغيب **هـ** باب ولية
العرس **هـ** اصلى الوليعة تمام الشيء واجتماعه ثم نقلت لطعام العرس
خاصة لاجتماع الرجل والمرأة (تسن) الوليعة بمقدولو (بشاة فاكل) من شاة
لقوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف حين قال له تزوجت او لم ولو بشاة
واولم النبي صلى الله عليه وسلم على صفية بحيس وضعه على نطع صغير كما
فى الصحيحين عن انس لكن قال جمع يستحب ان لاتنقص عن شاة (وتجب
فى اول مرة) اى فى اليوم الاول (اجابة مسلم يحرم هجره) بخلاف نحو
رافضى ومتجاهر بمصية ان دعاه (اليها) اى الى الوليعة (ان عينه) الداعى
(ولم يكن ثم) اى فى محل الوليعة (منكر) لحديث ابى هريرة يرفعه
شر الطعام طعام الوليعة ينعمها من ياتها ويدعى اليها من ياباها ومن لا يجيب
فقد عصى الله ورسوله رواه مسلم (فان دعاه الجفلى) بفتح الفاء كقوله
يا ايها الناس هلموا الى الطعام لم تجب الاجابة (او) دعاه (فى اليوم
الثالث) كرهت اجابته لقوله عليه السلام الوليعة اول يوم حق والثانى
معروف والثالث رياء وسمة رواه ابو داود وغيره وتسنى فى ثانى يوم لذلك
الخبر (او دعاه ذمى) او من فى ماله حرام (كرهت الاجابة) لان
المطلوب اذلال اهل الذمة والتباعد عن الشبهة وما فيه الحرام لئلا يوافقه
وساير الدعوات مباحة غير عقيقة فتسن وما تم فتكره والاجابة الى غير الوليعة
مستحبة غير ما تم فتكره (ومن صومه واجب) كئذ وقضاء رمضان اذا
دعى للوليعة حضر وجوبا و (دعا) استحبابا (وانصرف) لحديث ابى هريرة
يرفعه اذا دعى احدهم فليجب فان كان صايما فليدع وان كان مفطرا فليطعم
رواه ابو داود (و) الصاييم (المتفل اذا دعى اجاب و) يفطر ان جبر (قلب
اخيه المسلم وادخل عليه السرور لقوله عليه السلام لرجل اعتزل من

كام وخالة وعمة فيعتبره الحاكم بمن تساويها منهن القربى فالقربى في مال
 وجمال وعقل وادب وسن وبكارة او ثبوت فان لم يكن لها اقارب فبين تشابهها
 من نساء بلدها (وان طلقها) اى المفوضة او من سمى لها مهر فاسد
 (قبل الدخول) والخلوة (فلها المتعة بقدر يسر زوجها وعسره) لقوله
 تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فاعلاها خادم وادناها
 كسوة تجزيها في صلاتها (ويستقر مهر المثل) للمفوضة ونحوها
 (بالدخول) والخلوة ولسها ونظره الى فرجها بشهوة وتقبلها بحضرة
 الناس وكذا المسمى يتقرر بذلك ويتصف المسمى بفرقة من قبله كطلاقه
 وخلعه واسلامه ويسقط كله بفرقة من قبلها كردتها وفسخها لعيه
 واختيارها لنفسها بجعله لها بسؤالها (وان طلقها) اى الزوجة مفوضة
 كانت او غيرها (بعده) اى بعد الدخول (فلا متعة) لها بل لها المهر
 كما تقدم (واذا افترقا في) النكاح (الفاسد) المختلف فيه (قبل الدخول
 والخلوة فلا مهر) ولا متعة سواء طلقها او مات عنها لان العقد الفاسد
 وجوده كعدمه (و) ان افترقا (بعد احدهما) اى الدخول او الخلوة
 او ما يقرر الصداق مما تقدم (يجب المسمى) لها في العقد قياسا على الصحيح
 وفي بعض الفاظ حديث عائشة ولها الذي اعطاها بما اصاب منها (ويجب مهر
 المثل لمن وطئت) في نكاح باطل يجمع على بطلانه كالحامسة والمعدنة او وطئت
 (بشبهة او زنا كرها) لقوله عليه السلام فلها بما استحل من فرجها اى
 نال منه وهو الوطى ولانه اتلاف للبضع بغير رضى مالكة فاوجب القيمة
 وهى المهر (ولا يجب معه) اى مع المهر (ارش بكارة) لدخوله في مهر
 مثلها لانه يعتبر ببكر مثلها فلا يجب مرة ثانية ولا فرق فيما ذكر بين ذات
 المحرم وغيرها والزانية المطاوعة لاشئ لها ان كانت حرة ولا يصح تزويج
 من نكاحها فاسد قبل طلاق او فسخ فان اباهما زوج فسخه حاكم (والمرأة)
 قبل دخول (منع نفسها حتى تقبض صداقها الحال) مفوضة كانت او غيرها
 لان المنفعة المعقود عليها تتلف بالاستيفاء فيتعذر استيفاء المهر عليها
 ولم يمكنها استرجاع عوضها ولها النفقة زمنه (فان كان) الصداق
 (موجلا) ولم يحل (او حل قبل التسليم) لم تملك منع نفسها لانها رضية
 بتأخيرها (او سلمت نفسها تبرعا) اى قبل الطلب بالحال (فليس لها)
 بعد ذلك (منعها) اى منع نفسها لرضاها بالتسليم واستقر الصداق

من اقبضها الصداق (قبل الدخول او الخلوة فله نصفه) اى نصف
 الصداق (حكما) اى قهرا عاياه كالميراث لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل
 ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم (دون غايه) اى
 غاء المهر (المنفصل) قبل الطلاق فنخص به لانه غاء ملكها والنماء بعد
 الطلاق لهما (وفى) النماء (المتصل) كسكن عبد امهرها اياه وتعلمه صنعة
 اذ اطلق قبل الدخول والخلوة (له نصف قيمته) اى قيمة العبد (بدون
 غائه) المتصل لانه غاء ملكها فلا حق له فيه وان اختارت رشيدة دفع
 نصفه زايده لزمه قبوله وان نقص نحو هزال خير رشيد بين اخذ نصفه
 بلا ارش وبين نصف قيمته وان باعته او وهبته او اقبضته او رهته او اعتقته
 تعين له نصف القيمة وايهما عفا لصاحبه عما وجب له وهو جازر التصرف
 صح عفوه وليس لولى العفو عما وجب لمولاه ذكرنا كان او انى (وان
 اختلف الزوجان) او وليهما (او ورثتهما) او احدهما وولى الاخر او
 ورثته (فى قدر الصداق او عينه او فيما يستقر به) من دخول او خلوة
 او نحوها (فقلوه) اى قول الزوج او وليه او وارثه يمينه لانه منكر
 والاصل براءة ذمته وكذا لو اختلفا فى جنس الصداق او صفته (و) ان
 اختلفا (فى قبضه) القول (قولها) او قول وليها او وارثها مع اليمين
 حيث لا بينة له لان الاصل عدم القبض وان تزوجها على صداقين سر
 وعلانية اخذ بالزائد مطلقا وهدية زوج ليست من المهر فاقبل عقدان
 وعدوه ولم يفوا رجع بها ﴿ فصل يصح تفويض البضع بان يزوج الرجل
 ابنته المجبرة ﴾ بلا مهر (او تاذن المرأة لوليها ان يزوجها بلا مهر)
 فيصح العقد ولها مهر المثل لقوله تعالى لاجناح عليكم ان تطلقن النساء
 ما لم تمسوهن او تقرضوا لهن فريضة (و) يصح ايضا (تفويض المهر بان
 يزوجها على ما يشاء احدهما) اى احد الزوجين (او) يشاء (اجنبى)
 يصح العقد و (لها مهر المثل بالعقد) لسقوط التسمية بالجهالة ولها طلب
 فرضه (ويفرضه) اى مهر المثل (الحاكم بقدره) بطلبها لان الزيادة عليه ميل
 على الزوج والنقص منه ميل على الزوجة وان تراضيا ولو على قليل صح
 لان الحق لا يبعدوهما (ومن مات منهما) اى من الزوجين (قبل الابانة)
 والخلوة (والقرض) فلها مهر المثل و (ورثه الاخر) لان ترك تسمية الصداق
 لا يقدح فى صحة النكاح (ولها مهر) مثلها من (نساها) اى قراباتها

اي قبض الزوجة الالف وايها الالف (رجع) عليها (بالالف) دون
ايبها وكذا اذا شرط الكل له وقبضه بالنية ثم طلق قبل الدخول رجع
عليها بقدر نصفه (ولا شيء على الاب لهما) اي للمطلق والمطلقة لانا
قدرنا ان الجميع صار لها ثم اخذه الاب منها فتصير كأنها قبضته ثم اخذه
منها (ولو شرط ذلك) اي الصداق او بعضه (لغير الاب) كالجد
والاخ (فكل المسمى لها) اي للزوجة لانه عوض بضعها والشرط
باطل (ومن زوج بنته ولو ثيبا بدون مهر مثلها صح) ولو كرهت
لانه ليس المقصود من النكاح العوض ولا يلزم احدا تمة المهر (وان
زوجها به) اي بدون مهر مثلها (ولي غيره) اي غير الاب (باذنها
صح) مع رشدها لان الحق لها وقد اسقطته (وان لم تأذن) في تزويجها
بدون مهر مثلها غير الاب (ف) لها (مهر المثل) على الزوج لفساد
التسمية بعدم الاذن فيها (وان زوج ابنه الصغير بمهر المثل او اكثر
صح) لازما لان المرأة لم ترض بدونه وقد تكون مصلحة الابن في بذل
الزيادة ويكون الصداق (في ذمة الزوج) اذا لم يمين في العقد (وان
كان) الزوج (معسرا لم يضمنه الاب) لان الاب نايب عنه في التزويج
والنايب لا يلزمه ما لم يلتزمه كالوكيل فان ضمنه غرمه ولا قبض صداق
محمجور عليها لارشيدة ولو بكرا الا باذنها وان تزوج عبد باذن سيده
صح وتعلق صداق ونفقة وكسوة ومسكن بذمة سيده وبلا اذنه لا يصح
فان وطئ تعلق مهر المثل برقبته ✶ فصل وتملك المرأة ✶ جميع
(صداقها بالعقد) كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعه
بالعقد (ولها) اي للمرأة (نماء) المهر (المعين) من كسب وثمره
وولد ونحوها ولو حصل (قبل القبض) لانه نماء ملكها (وضده
بضده) اي ضد المعين كقفيز من صبرة ورطل من زبرة بضد المعين
في الحكم فتأؤه له وضمانه عليه ولا تملك تصرفا فيه قبل قبضه كبيع (وان
تلف) المهر المعين قبل قبضه (فن ضمانها) فيفوت عليها (الا ان
يمنعها زوجها قبضه فيضمنه) لانه بمنزلة الغاصب اذا (ولها التصرف فيه)
اي في المهر المعين لانه ملكها الا ان يحتاج لكيل او وزن او عد او
ذرع فلا يصح تصرفها فيه قبل قبضه كبيع بذلك (وعليها زكاته) اي زكاة
المعين اذا حال عليه الحول من العقد وحول المهر من تعيين (وان طلق)

قال لا تكون لاحد بعدك مهرا (بل) يصح ان يصدقها تعليم معين من (فقه وادب) كخو وصرف وبيان ولغة ونحوها (وشعر مباح معلوم) ولو لم يعرفه و يتعلمه ثم يعلمها وكذا لو اصدقها تعليم صنعة او كتابة او خياطة ثوبها او رد قتها من محل معين لانها منفعة يجوز اخذ العوض عليها فهي مال (وان اصدقها طلاق ضررتها لم يصح) لحديث لا يحل لرجل ان ان يتكح امرأة بطلاق اخرى (ولها مهر مثلها) لفساد التسمية (ومتى بطل المسمى) ككونه مجهولا كعبد او ثوب او خر او نحوه (وجب مهر المثل) بالعقد لان المرأة لا تسلم الا ببذل ولم يسلم البذل وتعذر رد العوض فوجب بدله ولا يضر جهل يسير فلو اصدقها عبدا من عبده او فرسا من خيله ونحوه فلها احدهم بقرعة وقطاراً من نحو زيت او قفيزا من نحو بر لها الوسط **فصل** وان اصدقها الفان كان ابوها حيا والفين ان كان ميتا وجب مهر المثل **فصل** لفساد التسمية للجهالة اذا كانت حالة الاب غير معلومة ولانه ليس لها في موت ابها غرض صحيح (و) ان تزوجها (على ان كانت لى زوجة بالفين او لم تكن) لى زوجة (بالف يصح) النكاح (بالمسمى) لان خلوا المرأة من ضرة من اكبر اغراضها المقصودة لها وكذا ان تزوجها على الفين ان اخرجها من بلدها او دارها والفان لم يخرجها (واذا اجل الصداق او بعضه) كنصفه او ثلثه (صح) التاجيل (فان عينا اجلا) انيط به (والا) بعينا اجلا بل اطلقا (فمحلله الفرقة) البايئة بموت او غيره عملا بالعرف والعادة (وان اصدقها مالا مفصوبا) يعلمانه كذلك (او) اصدقها (خنزيرا ونحوه) كخمر صح النكاح كما لو لم يسم لها مهراً و (وجب) لها (مهر المثل) لما تقدم وان تزوجها على عبد فخرج مفصوبا او حرا فلها قيمته يوم عقد لانها رضيت به اذ ظنته مملوكا (وان وجدت) المهر (المباح معيياً) كعبد به نحو عرج (خيرت بين) امساكه مع (ارشه و) بين رده واخذ (قيمته) ان كان متقوما والا فمثله وان اصدقها ثوبا وعين ذرعه فبان اقل خيرت بين اخذه مع قيمة مانقص وبين رده واخذ قيمة الجميع والمتزوجة على عصير بان خرا مثل العصير (وان تزوجها على الف لها والف لايها) او على ان الكل للاب (صحت التسمية) لان للوالد الاخذ من مال ولده لما تقدم ويملكه الاب بالقبض مع النية (فلو طلق) الزوج (قبل الدخول وبعد القبض)

كافرة تحت كافر (بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة) لما روى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان ابن امية وامراته بنت الوليد بن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهد حيننا والطائف وهو كافر ثم اسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شهرة هذا الحديث اقوى من اسناده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فايهما اسلم قبل انقضاء العدة فهي امراته فان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما (فان اسلم الاخر فيها) اى فى العدة (دام النكاح) بينهما لما سبق (والا) يسلم الاخر حتى انقضت (بان فسخه) اى فسخ النكاح (منذ اسلم الاول) من الزوج او الزوجة ولها نفقة العدة ان اسلمت قبله ولو لم يسلم (وان كفرا) اى ارتدا (او) ارتد (احدهما بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة) كما لو اسلم احدهما فان تاب من ارتد قبل انقضائها فعلى نكاحهما والا تبينا فسخه منذ ارتد (و) ان ارتدا او احدهما (قبله) اى قبل الدخول (بطل) النكاح لاختلاف الدين ومن اسلم وتحت اكثر من اربع فاسلن او كن كتابيات اختار منهن اربعا ان كان مكلفا والا وقف الامر حتى يكلف وان ابى الاختيار اجبر بحبس ثم تعزير وان اسلم وتحت اختان اختار منهما واحدة **باب الصداق** **الحديث** يقال اصدقت المرأة ومهرتها وامهرتها وهو عوض يسمى فى النكاح او بعده (يسن تخفيفه) لحديث عائشة صرفوا اعظم النساء بركة ايسرهن مونة رواه ابو حفص باسناده (و) تسن (تسميته فى العقد) لقطع النزاع وليست شرطا لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ويسن ان يكون (من اربعمائة درهم) من الفضة وهى صداق بنات النبي صلى الله عليه وسلم (الى خمسمائة) درهم وهى صداق ازواجه صلى الله عليه وسلم وان زاد فلا باس (و) لا يتقدر الصداق بل (كلما صح) ان يكون (غنسا او اجرة صح) ان يكون (مهرا وان قل) لقوله عليه السلام التمس ولو خافا من حديد متفق عليه (وان اصدقها تعليم قرآن لم يصح) الا صداق لان الفروج لا تستباح الا بالاموال لقوله تعالى ان تبغوا باموالكم وروى البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن ثم

(قال)

عليهم في انكحتهم مع علمه انهم يستيجون نكاح محارمهم (فان اتونا قبل
عقدہ عقدناه على حکمنا) بايجاب وقبول وولى وشاهدى عدل منا قال تعالى
وان حکمت فاحکم بينهم بالقسط (وان اتونا بعده) اى بعد العقد فيما بينهم
(او اسلم الزوجان) على نكاح لم نتعرض لكيفية صدوره من وجود صيغة
او ولى او غير ذلك (و) اذا تقرر ذلك فان كانت (المرأة تباح اذا) اى
وقت الترافع البنا او الاسلام كمقد فى عدة فرغت او على اخت زوجة
ماتت او كان وقع العقد بلا صيغة او ولى او شهود (اقرا) على نكاحهما
لان ابتدا النكاح حينئذ لا مانع منه فلا مانع من استدامته (وان كانت)
الزوجة (بمن لا يجوز ابتدا نكاحها) حال الترافع او الاسلام كذات
محرم او معتدة لم تفرغ عدتها او مطلقته ثلاثا قبل ان تسكن زوجا غيره
(فرق بينهما) لان ما منع ابتدا العقد منع استدامته (وان وطئ حربي
حربية فاسما) او ترافعا البنا (وقد اعتقدها نكاحا اقرا) عليه لانا
لا نتعرض لكيفية النكاح بينهم (والا) يعقدها نكاحا (فسخ) اى فرق
بينهما لانه سفاح فيجب انكاره (ومتى كان المهر صحيحا اخذته) لانه الواجب
(وان كان فاسدا) كخمر او خنزير (وقبضته استقر) فلا شئ لها غيره
لانها تقابضا بحكم الشرك (وان لم تقبضه) ولا شئ منه فرض لها مهر
المثل لان الحر ونحوه لا يكون مهرا لمسله فيسطل وان قبضت البعض
وجب قسط الباقي من مهر المثل (و) ان (لم يسم) لها مهر (فرض
لها مهر المثل) لخلو النكاح عن التسمية ^{في} فصل وان اسلم الزوجان معا ^{في}
بان تلفظا بالاسلام دفعة واحدة فعلى نكاحهما لانه لم يوجد منهما
اختلاف دين (او) اسلم (زوج كتابية) كتابيا كان او غير كتابي (فعلى
نكاحهما لان للمسلم ابتدا نكاح الكتابية (فان اسلمت هي) اى الزوجة
الكتابية تحت كافر قبل دخول انفسخ النكاح لان المسئلة لا تحل لكافر
(او) اسلم (احد الزوجين غير الكتابيين) كالمجوسين يسلم احدهما (قبل
الدخول بطل) النكاح لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وقوله
ولا تمسكوا بمعص الكوافر (فان سبقته) بالاسلام (فلا مهر) لها لمجيء
الفرقة من قبلها (وان سبقها) بالاسلام (فلها نصفه) اى نصف المهر
لمجيء الفرقة من قبله وكذا ان اسلموا وادعت سبقه او قالوا سبق احدا ولا نعلم
عنه (وان اسلم احدهما) اى احد الزوجين غير الكتابيين او اسلمت

وقرع راس له ربح منكرة وبخر قم (يثبت بكل واحد منهما الفسخ) لما فيه من النفرة (ولو حدث بعد العقد) والدخول كالأجارة (او كان بالآخر عيب مثله) او مغاير له لان الانسان ياتف من عيب غيره ولا ياتف من عيب نفسه (و من رضى بالعيب) بان قال رضيت به (او وجدت دلالة) من وطئ او تمكن منه (مع علمه) بالعيب (فلا خيار له) ولو جهل الحكم او ظنه يسيرا فبان كثيرا لانه من جنس ما رضى به (ولا يتم) اى لا يصح (فسخ احدهما الا بحاكم) فيفسخه الحاكم بطلب من ثبت له الخيار او يردده اليه فيفسخه (فان كان) الفسخ (قبل الدخول فلا مهر) لها سواء كان الفسخ منه او منها لان الفسخ ان كان منها فقد جأت الفرقه من قبلها وان كان منه فانما فسخ لعيبها الذى دلسته عليه فكانه منها (و) ان كان الفسخ (بعده) اى بعد الدخول او الخلوة (لها) المهر (المسمى) فى العقد لانه وجب بالعقد واستقر بالدخول فلا يسقط (يرجع به على الغار ان وجد) لانه غره وهو قول عمر والغار من علم العيب وكنته من زوجة عاقلة وولى ووكيل وان طلقت قبل دخول او مات احدهما قبل الفسخ فلا رجوع على الغار (والصغيرة والمجنونة والامة لا تزوج واحدة منهن بمعيب) يرد به فى النكاح لان وليهن لا ينظر لهن الا بما فيه الحظ والمصلحة فان فعله لم يصح ان علم والا صح ويفسخ اذا علم وكذا ولى صغير او مجنون ليس له تزويجهما بمعية ترد فى النكاح فان فعل فكما تقدم (فان رضيت) العاقلة (الكبيرة مجبوبة او غنيما لم تمنع) لان الحق فى الوطئ لها دون غيرها (بل) يمنعهما وليها العاقد (من) تزوج (مجنون ومجنون ومأبرص) لان فى ذلك عارا عليها وعلى اهلها وضررا يخشى تعديه الى الولد (ومضى) تزوجت معيا لم تعلم ثم (علمت العيب) بعد عقد لم تجبر على فسخ (او كان) الزوج غير معيب حال العقد ثم (حدث به) العيب بعده (لم يجبرها وليها على الفسخ) اذا رضيت به لان حق الولى فى ابتدا العقد لا فى دوامه ^١ باب نكاح الكفار ^٢ من اهل الكتاب وغيرهم (حكمه كنكاح المسلمين) فى الصحة ووقوع الطلاق والظهار والايلاء ووجوب المهر والنفقة والقسم والاحصان وغيرها ويحرم عليهم من النساء من تحرم علينا (ويقرون على فاسده) اى فاسد النكاح (اذا اعتقدوا صحته فى شرعهم) بخلاف ما لا يمتقدون حله فلا يقرون عليه لانه ليس من دينهم (ولم يرتفعوا اليها) لانه عليه السلام اخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض

وما ولدته قبل العلم حر يفديه بتميته يوم ولادته وان كان المغرور عبداً فولده حر ايضاً يفديه اذا عتق ويرجع زوج بالفداء والمهر على من غره ومن تزوجت رجلاً على انه حر او تظنه حراً فان عبداً فلها الخيار (وان عتقت) امه (تحت حر فلا خيار لها) لانها كافات زوجها في الكمال كما لو اسلمت كتابية تحت مسلم (بل) يثبت لها الخيار ان عتقت كلها (تحت عبد) كله لحديث بريرة وكان زوجها عبداً اسود رواه البخاري وغيره عن ابن عباس وعائشة رضى الله عنهم فتقول فسخت نكاحي او اخترت نفسي ولو متراخيا ما لم يوجد منها دليل رضى كتمكين من وطئ او قبلة ونحوها ولو جاهلة ولا يحتاج فسخها لحاكم فان فسخت قبل دخول فلا مهر وبعدة هو لسببها **فصل** في العيوب في النكاح واقسامها ثلاثة قسم يختص بالرجال وقد ذكره بقوله (ومن وجدت زوجها محبوا) قطع ذكره كله (او) بعضه (وبقى له ما لا يباط به فلها الفسخ وان ثبتت عنته باقراره او) ثبتت (بينة على اقراره اجل سنة) هلالية (منذ تحاك) روى عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة بن شعبة لانه اذا مضت الفصول الاربعة ولم يزل علم انه خلقة (فان وطئها فيها) اى في السنة (والا فلها الفسخ) ولا يحتسب عليه منها ما اعترته فقط (وان اعترفت انه وطئها) في القبل في النكاح الذي ترافعا فيه ولو مرة (فليس بعين) لاعترافها بما ينافى العنة وان كان ذلك بعد ثبوت العنة فقد زالت (ولو قالت في وقت رضيت به عينا سقط خيارها ابد) لرضاها به كما لو تزوجته طائفة عنته **فصل** القسم الثاني يختص بالمرأة وهو (الرق) بان يكون فرجها مسدودا لا يسلكه ذكر باصل الخلقة (والقرن) لحم زايد يثبت في الفرج فيسده (والعفل) ورم في اللحم التي بين مسلكي المرأة فيضيق منها فرجها فلا ينفذ فيه الذكر (والفلق) انخراق ما بين سبيلها او ما بين مخرج بول ومنى (واستطلاق بول ونحو) اى غايط منها او منه (وقروح سيالة في فرج) واستحاضة (و) من القسم الثالث وهو المشترك (باسور وناصور) وهما داآن بالمقعدة (و) من القسم الاول (خصا) اى قطع الخصيتين (وسل) لهما (ووجا) لهما لان ذلك يمنع الوطئ او يضعفه (و) من المشترك (كون احدهما حثى وانحما) اما المشكل فلا يصح نكاحه كما تقدم (وجنون ولو ساعة وبرص وجذام)

الآخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه وكذا لو جعلوا بضع كل واحدة مع دراهم معلومة مهرا للآخرى (فان سمي لهما) اى لكل واحدة منهما (مهر) مستقل غير قليل بلا حيلة (صح) النكاحان ولو كان المسمى دون مهر المثل وان سمي لاحداهما دون الآخرى صح نكاح من سمي لهما فقط والثانى نكاح المحلل واليه اشار بقوله (وان تزوجها بشرط انه متى حللها للاول طلقها او نواه) اى التحليل (بلا شرط) يذكر فى العقد او اتفقا عليه قبله ولم يرجع بطل النكاح لقوله عليه السلام الا اخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له راوه ابن ماجة (او قال) ولى زوجتك اذا جاء راس الشهر وان رضيت امها) او ونحوه مما علق فيه النكاح على شرط مستقبل فلا ينعقد النكاح غير زوجت او قبلت ان شاء الله فيصح كقوله زوجتكها اذا كانت بنتى او ان انقضت عدتها وهما يعلمان ذلك او ان شئت فقال شئت وقبلت ونحوه فانه صحيح (او) قال ولى زوجتك و (اذا جاء غد) او وقت كذا (فطلقها او وقته بمدة) بان قال زوجتكها شهرا او سنة او يتزوج الغريب بنية طلاقها اذا خرج (بطل الكل) وهذا النوع هو نكاح المتعة قال سبرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم نخرج حتى نهانا عنها رواه مسلم ❦ فصل وان شرط ان لامهر لها او ❦ ان (لانفقة) لها (او) شرط (ان يقسم لها اقل من ضررتها او اكثر) منها (او شرط فيه) اى فى النكاح (خيارا او) شرط (ان جاء بالمهر فى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما) او شرطت ان يسافر بها او ان تستدعيه لوطى عند ارادتها اولا تسلم نفسها الى مدة كذا ونحوه (بطل الشرط) لمناقاته مقتضى العقد وتضمنه اسقاط حق يجب به قبل انعقاده (وصح النكاح) لان هذه الشروط تعود الى معنى زايد فى العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فيه (وان شرطها مسلة) او قال ولها زوجتك هذه المسلة او ظنها مسلة ولم تعرف بتقدم كفر (فبانت كتابية) فله الفسخ لقوات شرطه (او شرطها بكرا او جميلة او نسيية او) شرط (نفى عيب لا يفسخ به النكاح) بان شرطها سيمعة او بصيرة (فبانت بخلافه فله الفسخ) لما تقدم وان شرط صفة فبانت اعلا منها فلا فسخ ومن تزوج امرأة وشرط او ظن انها حرة ثم تبين انها امة فان كان ممن يحل له نكاح الاما فله الخيار والا فرق بينهما

سيدته (قال ابن المنذر اجمع اهل العلم عليه (ولا) ينكح (سيد امته) لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد اضمف منه (ولحر نكاح امة ابيه) لانه لا ملك للابن فيها ولا شبهة ملك (دون) نكاح (امة ابنه) فلا يصح نكاحه امة ابنه لان الاب له التملك من مال ولده كما تقدم (وليس للحر نكاح عبد ولدها) لانه لو ملكت زوجها او بعضه لا يفسخ النكاح وعلم مما تقدم ان للعبد نكاح امة ولو لابنه وللامة نكاح عبد ولو لابنها (وان اشترى احد الزوجين) الزوج الاخر او ملكه بارت او غيره (او) ملك (ولده الحر او) ملك (مكاتبه) اى مكاتب احد الزوجين او مكاتب ولده (الزوج الاخر او بعضه انفسخ نكاحهما) ولا ينقص بهذا الفسخ عدد الطلاق (ومن حرم وطوها بعقد) كالمقدمة والمحرمة والزانية والمطلقة ثلاثا (حرم) وطئها (بملك يمين) لان النكاح اذا حرم لكونه طريقا الى الوطى فلان يحرم الوطى بطريق الاولى (الا امة كتابية) فتحل لدخولها في عموم قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم (ومن جمع بين محلة ومحرمة في عقد صح فمين تحل) وبطل فمين تحرم فلو تزوج ايماء ومزوجة في عقد صح في الايم لانها محل النكاح (ولا يصح نكاح حتى مشكل قبل تبيين امره) لعدم تحقيق مبيع النكاح ﴿ باب الشروط ﴾ في النكاح (والعيوب في النكاح) والمعتبر من الشروط ما كان في صلب المقد او اتفقا عليه قبله وهى قسمان صحح واليه اشار بقوله (اذا شرطت طلاق ضررتها او ان لا يتسرى او ان لا يتزوج عليها او) ان (لا يخرجها من دارها او بلدها) او ان لا يفرق بينها وبين اولادها او ابويها او ان ترضع ولدها الصغير (او شرطت نقدا معيناً) تاخذ منه مهرها (او) شرطت (زيادة في مهرها صح) الشرط وكان لازماً فليس للزوج فكه بدون ابانتها ويسن وفاؤه به (فان خالفه فلها الفسخ) على التراخي لقول عمر للذى قضى عليه بلزوم الشرط حين قال اذا يطلقنا مقاطع الحقوق عند الشروط وان شرط ان لا يخرجها من منزل ابويها فبات احدهما بطل الشرط القسم الثانى فاسد وهو انواع احدها نكاح الشغار وقد ذكره بقوله (واذا زوجه وليته على ان يزوجه الاخر وليته ففعلاً) اى زوج كل منهما الاخر وليته (ولا مهر) بينهما (بطل النكاحان) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه

(ايجن) اى اختها او عمتها او خالتها ونحوهن لعدم المانع ومن وطئ اخت زوجته
 بشبهة او زنا حرمت عليه زوجته حتى تنقضى عدة الموطوءة (وان
 تزوجهما) اى تزوج الاختين ونحوهما (فى عقد) واحد لم يصح (او)
 تزوجهما فى (عقدين معا بطلا) لانه لا يمكن تصحيحه فيهما ولا مزينة
 لاحداها على الاخرى وكذا لو تزوج خنسا فى عقد او عقود معا (فان
 تاخر احدهما) اى احد العقدين بطل متأخر فقط لان الجمع حصل به
 (او وقع) العقد الثانى (فى عدة الاخرى وهى باين او رجعية بطل)
 الثانى ليلا يجتمع ماؤه فى رحم اختين او نحوهما وان جهل اسبق العقدين
 فسحا ولا احداها نصف مهرها بقرعة ومن ملك اخت زوجته ونحوها
 صح ولا يطأها حتى يفارق زوجته وتنقضى عدتها ومن ملك نحو اختين صح
 وله وطئ ايها شاء وتحرم به الاخرى حتى يحرم الموطوءة باخراج من ملكه او تزويج
 بعد استبراء وليس لحران يتزوج باكثر من اربع ولا لعبد ان يتزوج باكثر من
 اثنتين (وتحرم المعتدة) من الغير لقوله تعالى ولا تمزوا عقدة النكاح حتى
 يبلغ الكتاب اجله (و) كذا (المستبراة من غيره) لانه لا يومن ان تكون
 حاملا فيفضى الى اختلاط المياه واشتباء الانساب (و) تحرم (الزانية) على
 زان وغيره (حتى تنوب وتنقضى عدتها) لقوله تعالى والزانية لا ينكحها الاذان
 او مشرك وتوتها ان تراود فمتنع (و) تحرم (مطلقة ثلاثا حتى يطاها زوج
 غيره) بنكاح صحيح لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره (و) تحرم (المحرمة حتى تحل) من احرامها لقوله عليه السلام
 لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح رواء الجماعة الا البخارى ولم يذكر
 الترمذى الخطبة (ولا ينكح كافر مسلمة) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين
 حتى يؤمنوا (ولا) ينكح (مسلم ولو عبدا كافرة) لقوله تعالى ولا تنكحوا
 المشركات حتى يؤمن (الا حرة كتابية) ابواها كتابيان لقوله تعالى
 والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم (ولا يتكح حر) مسلم
 (امة مسلمة الا ان يخاف غت العزوبية لحاجة المتعة او الخدمة) لكونه كيرا
 او مريضاً او نحوها ولو مع صغر زوجته الحرة او غيتها او مرضها
 (ويعجز عن طول) اى مهر (حرة وثمن امة) لقوله تعالى ومن لم يستطع
 منكم طولا الاية واشترط العجز عن ثمن الامة اختصاره جمع كثير قال فى
 التتبع وهو اظهر وقدم انه لا يشترط وتبعه فى المنتهى (ولا ينكح عبد

وان علنا (من جهة الاب او الام لقوله تعالى وعماتكم وخالاتكم
(والملاعن على الملاعن) ولو اكدب نفسه فلا تحل له بشكاح ولا ملك
عين (ويحرم بالرضاع) ولو محرما (ما يحرم بالنسب) من الاقسام
السابقة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متفق
عليه (الا ام اخته) وام اخيه من رضاع (و) الا (اخت ابنه) من
رضاع فلا تحرم المرضعة ولا بنتها على ابي المرتضع واخيه من نسب ولا
ام المرتضع واخته من نسب على ابي المرتضع وابنه الذي هو اخو المرتضع
لانهم في مقابلة من يحرم بالمصاهرة لا بالنسب (ويحرم) بالمصاهرة
(بالعقد) وان لم يحصل دخول ولا خلوة (زوجة ابيه) ولو من رضاع
(و) زوجة (كل جد) وان علا لقوله تعالى ولا تتكحوا ما تكح آباؤكم
من النساء (و) تحرم ايضا بالعقد (زوجة ابنه وان نزل) ولو من
رضاع لقوله تعالى وحلائل ابنائكم (دون بناتهن) اي بنات حلائل
آبائه وابنائهن (و) دون (امهاتهن) فتحل له ربيبة والده وولده وام
زوجة والده وولده لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم (وتحرم)
ايضا (ام زوجته وجداتها) ولو من رضاع (بالعقد) لقوله تعالى
وامهات نسائكم (و) تحرم ايضا الرباب وهن (بنتها) اي بنت
الزوجة (وبنات اولادها) الذكور والاناث وان نزلن من نسب او
رضاع (بالدخول) لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم
اللاتي دخلتم بهن (فان بانت الزوجة) قبل الدخول ولو بعد الخلوة
(او ماتت بعد الخلوة ابحن) اي الرباب لقوله تعالى فان لم تكونوا
دخلتم بهن فلا جناح عليكم ومن وطئ امرأة بشبهة او زنا حرم عليه امها
وبنتها وحرمت على ابيه وابنه **فصل** في الضرب الثاني من
المحرّمات (وتحرم الى امد اخت معتدته واخت زوجته وبناتها) اي بنت
اخت معتدته وبنت اخت زوجته (وعمتها وخالتها) وان علنا من نسب
او رضاع وكذا بنت اخيها وكذا اخت مستبراته وبنت اخيها او اختها
او عمتها او خالتها لقوله تعالى وان تجمعوا بين الاختين وقوله عليه السلام
لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه عن ابي هريرة
ولا يحرم الجمع بين اخت شخص من ابيه واخته من امه ولا بين مبانة
شخص وبنته من غيرها ولو في عقد فان طلقت (المرأة) وفرغت العدة

بعد توكيله ان لم تكن محبرة ويشترط في وكيل ولى ما يشترط فيه ويقول
 الولي او وكيله لو كمل الزوج زوجت موكلك فلانا فلانة ويقول وكيل
 الزوج قبلته فلان او لموكلي فلان وان استوى وليان فاكثر سن تقديم
 افضل فاسن فان تشاحوا اقرع ويتعين من اذنت له منهم ومن زوج ابنه
 بنت اخيه ونحوه صح ان يتولى طرفي العقد ويكفي زوجت فلانا فلانة
 وكذا ولى عاقلة تحمل له اذا تزوجها باذنها كفي قوله تزوجتها فصل
 الشرط (الرابع الشهادة) لحديث جابر مرفوعا لا نكاح الا بولي
 وشاهدي عدل رواه البرقاني وروى معناه عن ابن عباس ايضا (فلا يصح)
 النكاح (الا بشاهدين عدلين) ولو ظاهرا لان الفرض اعلان النكاح
 (ذكرين مكلفين سميعين ناطقين) ولو انهما ضريران او عدوا الزوجين
 ولا يبطله تواصل بكتمانه ولا تشترط الشهادة بخلوها من الموانع او اذنها
 والاحتياط الا لشهاد فان انكرت الاذن صدقت قبل دخول لا بعده
 (وليست الكفاة وهي) لغة المساوات وهنا (دين) اي اداء الفرائض
 واجتناب النواهي (ومنصب وهو النسب والحرية) وصناعة غير زرية
 ويسار بحسب مايجب لها (شرطا في صحته) اي صحة النكاح لامر النبي
 صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس ان تنكح اسامة بن زيد فكنحها بامر
 متفق عليه بل شرط للزوم (فلو زوج الاب غفيرة بفاجر او عريية
 بعجمي) او حرة بعبد (فلمن لم يرض من المرأة او الاوليا) حتى من
 حدث (الفسخ) فيفسخ اخ مع رضى اب لان العار عليهم اجمعين وخيار الفسخ
 على التراخي لا يسقط الا باسقاط عصبة او بما يدل على رضاها من قول او
 فعل **في باب المحرمات في النكاح** وهن ضربان احدهما من تحرم على
 الابد وقد ذكره بقوله (تحرم ابدا الام وكل جدة) من قبل الام او الاب
 (وان علت) لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم (والبنت وبنت الابن وبنتاهما)
 اي بنت البنت وبنت بنت الابن (من حلال وحرام وان سفلن)
 وارثه كانت اولا لعموم قوله تعالى وبناتكم (وكل اخت) شقيقة كانت
 او لاب او لام لقوله تعالى واخواتكم (وبنتها) اي بنت الاخت
 مطلقا وبنت ابنها (وبنت ابنتها) وان نزلت لقوله تعالى وبنات الاخت
 (وبنت كل اخ وبنتها وبنت ابنه) اي ابن الاخ (وبنتها) اي بنت
 بنت ابن اخيه (وان سفلت) لقوله تعالى وبنات الاخ (وكل عمة وخالة

(وان)

من اهل الذمة (والعدالة) ولو ظاهرا لانها ولاية نظرية فلا يستبد بها الفاسق الا في سلطان وسيد يزوج امته اذا تقرر ذلك (فلا تزوج امرأة نفسها ولا غيرها) لما تقدم (ويقدم ابو المراء) الحرة (في انكاحها) لانه اكل نظرا واشد شفقة (ثم وصيه فيه) اى في النكاح لقيامه مقامه (ثم جدها لاب وان علا) لانه له ايلادا وتمصيا فاشبه الاب (ثم ابنها ثم بنوه وان تزوا) الاقرب فالاقرب لما روت ام سلمة انها لما اتقضت عدتها ارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبها فقالت يا رسول الله ليس احد من اوليائى شاهداً قال ليس من اوليائك شاهد ولا غايب يكره ذلك فقالت قم يا عمر (٥) فزوج رسول الله فزوجه رواء النسائ (ثم اخوها لابوين ثم لاب) كاليراث (ثم بنوها كذلك) وان تزوا يقدم من لابوين على من لاب ان استوا في الدرجة الاقرب فالاقرب (ثم عمها لابوين ثم لاب) لما تقدم (ثم بنوها كذلك) على ماسبق في الميراث (ثم اقرب عصبة نسب كالارث) واحق عصبة بعد الاخوة بالميراث احقهم بالولاية لان مبنى الولاية على الشفقة والنظر وذلك معتبر بمظنته وهو القرابة (ثم المولى المنعم) بالعتق لانه يرثها ويعقل عنها (ثم اقرب عصبة نسباً) على ترتيب الميراث (ثم) ان عدموا فعصبة (ولاء) على ما تقدم (ثم السلطان) وهو الامام او نائبه قال احمد والقاضى احب الى من الامير في هذا فان عدم الكل زوجها ذو سلطان في مكانها فان تعذر وكلت وولى امة سيدها ولو فاسقا ولا ولاية لاه من ام ولا خال ونحوه من ذوى الارحام (فان عضل) الولي (الاقرب) بان منعها فكفوا رضيته ورغب بما صح مهرا ويفسق به ان تكرر (او لم يكن) الاقرب (اهلا) لكونه طفلا او كافرا او فاسقا او عبدا (او غاب) الاقرب (غيبة منقطعة لا تقطع الا بكلفة ومشقة) فوق مسافة القصر او جهل مكانه (زوج الحرة) الولي (الا بعد) لان الاقرب هنا كالمعدوم (وان زوج الا بعد او) زوج (اجنبي) ولو حاكما (من غير عذر) للاقرب (لم يصح) النكاح لعدم الولاية من العاقد عليها مع وجود مستحقها فلو كان الاقرب لا يعلم انه عصبة او انه صار او عاد اهلا بعد مناف صح النكاح استحبابا للاصل ووكيل كل ولى يقوم مقامه غايبا وحاضرا بشرط اذنها للوكيل

(٥) المراد به ابنها هو ابن ابى سلمة لا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم اه

الولى الى الزوجة او سماها (باسمها) او وصفها بما تتميز به (كالطويلة او
 الصغيرة صح النكاح لحصول التميز) (او قال زوجتك بنتى وله) بنت
 (واحدة لا أكثر صح) النكاح لعدم الالتباس ولو سماها بغير اسمها ومن سمي
 له في العقد غير مخطوبته فقبل يظنها اياها لم يصح **فصل** في الشرط
 الثانى (رضاها) فلا يصح ان اكره احدهما بغير حق كالبيع (الا البالغ
 المجنون) فيزوجه ابوه او وصيه فى النكاح (و) (الا المجنونة والصغير
 والبكر ولو مكلفة لا الثيب) اذا تم لها تسع سنين (فان الاب ووصيه فى
 النكاح يزوجانهم بغير اذنه) كتيب دون تسع لعدم اعتبار اذنه (كالسيد
 مع امائه) فيزوجهن بغير اذنه لانه يملك منافع بضعهن (و) كالسيد مع
 (عبده الصغير) فيزوجه بغير اذنه كولد الصغير (ولا يزوج باقى الاوليا)
 كالجد والاخ والعم (صغيرة دون تسع) بحال بكرا كانت او ثيبا (ولا)
 يزوج غير الاب ووصيه فى النكاح (صغيرا) الا الحاكم لحاجة (ولا)
 يزوج غير الاب ووصيه فيه (كبيرة عاقلة) بكرا او ثيبا (ولا بنت تسع)
 سنين كذلك (الا باذنه) لحديث ابى هريرة مرفوعا تستامر اليتيمة فى
 نفسها فان سكنت فهو اذنها وان ابت لم تكره رواه احمد واذن بنت تسع
 معتبر لقول عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة رواه احمد
 ومعناه فى حكم المرأة (وهو) اى الاذن (صحت البكر) ولو فحكت او
 بكت (ونطق الثيب) بوطى فى القبل لحديث ابى هريرة يرفعه لا تنكح
 الايم حتى تستامر ولا تنكح البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف
 اذنها قال ان تسكت متفق عليه ويعتبر فى استيذان تسمية الزوج على وجه
 تقع به المعرفة **فصل** فى الشرط (الثالث الولى) لقوله عليه
 السلام لا نكاح الا بولى رواه الخمسة الا النسائي وصححه احمد وابن معين
 (وشروطه) اى شروط الولى سبعة (التكليف) لان غير المكلف يحتاج لمن
 ينظر له فلا ينظر لغيره (والذكورية) لان المرأة لا ولاية لها على نفسها
 ففى غيرها اولى (والحرية) لان العبد لا ولاية له على نفسه ففى غيره اولى
 (والرشد فى العقد) بان يعرف الكفو ومصالح النكاح لا حفظ المال
 فرشد كل مقام بحسبه (واتفاق الدين) فلا ولاية لكافر على مسلمة ولا
 نصرائى على مجوسية لعدم التوارث بينهما (سوى ما يذكر) كام ولد
 لكافر اسلمت وامة كافرة لمسلم والسلطان يزوج من لا ولى لها

او يترك رواء البخارى والنسائى (وان رد) الخاطب الاول (او اذن)
 او ترك او استأذن الثانى الاول فسكت (او جهل الحال) بان لم يعلم
 الثانى اجابة الاول (جاز) للثانى ان يخطب (ويسن العقد يوم الجمعة
 مساء) لان فيه ساعة الاجابة ويسن بالمسجد ذكره ابن القيم ويسن
 ان يخطب قبله (بخطبة ابن مسعود) وهى ان الحمد لله نحمده ونستعينه
 ونستغفره وننتوب اليه ونعوذ بالله من شرور انفسنا وسيئات اعمالنا
 من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له واشهد ان لا اله
 الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ويسن ان يقول لمتزوج بارك
 الله لكما وعليكما وجمع بينكما فى خير موعافية فاذا زفت اليه قال
 اللهم انى اسئلك خيرا وخير ما جبلتها عليه واعوذ بك من شرها وشر
 ما جبلتها عليه ثم فصل واركانه ثم اى اركان النكاح ثلاثة احدها
 الزوجان الحاليان من الموانع (كالمعتدة) (و) الثانى (الايجاب) وهو اللفظ
 الصادر من الولى او من يقوم مقامه (و) الثالث (القبول) وهو اللفظ
 الصادر من الزوج او من يقوم مقامه (ولا يصح) النكاح (ممن يحسن)
 اللغة (العربية بغير لفظ زوجت او انكحت) لانهما اللفظان اللذان ورد
 بهما القران ولايته اعتقتك وجعلت عتقك صداقك ونحوه لقصة صفة
 (و) لا يصح قبول الا بلفظ (قلت هذا النكاح او تزوجتها او تزوجت
 او قلت) او رضيت ويصح النكاح من هازل وتبئة (ومن جهلهما) اى
 عجز عن الايجاب والقبول بالعربية (لم يلزمه تعلمهما وكفاه معناه الخاص
 بكل لسان) لان المقصود هنا المعنى دون اللفظ لانه غير متعبد بتلاوته
 وينعقد من اخرس بكتابة واشارة مفهومة (فان تقدم القبول) على
 الايجاب (لم يصح) لان القبول انما يكون بعد الايجاب فتى وجد قبله لم
 يكن قبولا (وان تاخر) اى تراخى القبول (عن الايجاب صح ما دام فى
 المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه) عرفا ولو طال الفصل لان حكم المجلس
 حكم حالة العقد (وان تفرقا قبله) اى قبل القبول او تشاغلا بما يقطعه
 عرفا (بطل) الايجاب للاعراض عنه وكذا لو جن او اغمى عليه قبل
 القبول لا ان نام ثم فصل وله شروط ثم اربعة (احدها تعيين
 الزوجين) لان المقصود فى النكاح التعيين فلا يصح بدونه كزوجتك بنتى
 وله غيرها حتى يميزها وكذا لو قال زوجها ابنك وله بنون (فان اشار

قال الله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم (دينة)
 لحديث ابى هريرة مرفوعا تنكح المرأة لاربع مالهها ولحسبها ولجمالها ولدينها
 فاظفر بذات الدين تربت يداك متفق عليه (اجنبية) لان ولدها يكون
 انجب ولانه لا يامن الطلاق فيفضى مع القرابة الى قطيعة الرحم (بكر)
 لقوله عليه السلام لجابر فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك متفق عليه
 (ولود) اى من نساء يعرفن بكثرة الاولاد لحديث انس يرفعه تزوجوا
 الودود الولود فاني مكاثركم الامم يوم القيمة رواء سعيد (بلا ام)
 لانها ربما افسدتها عليه ويسن ان يتخير الجميلة لانه اغض لبصره (و)
 يباح (له) اى لمن اراد خطبة امرأة وغلب على ظنه اجابته (نظر
 ما يظهر غالبا) كوجه ورقبة ويد وقدم لقوله عليه السلام اذا خطب
 احدكم امرأة فقدر ان يرى منها بعض ما يدعوه الى نكاحها فليغفل
 رواء احمد وابو داود (مرارا) اى يكرر النظر (بلا خلوة) ان
 امن ثوران الشهوة ولا يحتاج الى اذنها ويباح نظر ذلك وراس وساق
 من امة وذات محرم ولبعد نظر ذلك من مولاته وانشاهد ومعامل
 نظر وجه مشهود عليها ومن تعامله وكفيها حاجة ولطيب ونحوه
 نظر ولمس مادعت اليه حاجة ولا امرأة نظر من امرأة ورجل الى
 ماعدى ما بين سره وركبة وبجرم خلوة ذكر غير محرم باسراء (وبجرم
 التصريح بخطبة المعتدة) كقوله اريد ان اتزوجك لمفهوم قوله تعالى
 لاجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وسواء كانت المعتدة (من
 وفاة والمبانة) حال الحياة (دون التعريض) فيباح لما تقدم وبجرم
 التعريض كالتصريح لرجعية (ويباحان لمن ابانها بدون الثلاثة) لانه
 يباح له نكاحها في عدتها (كرجعته) فان له رجعتها في عدتها (وبجرمان)
 اى التصريح والتعريض (منها على غير زوجها) فيجرم على الرجعية ان
 تجيب من خطبتها في عدتها تصريحاً او تعريضاً واما البائن فيباح لها
 اذا خطبت في عدتها التعريض دون التصريح (والتعريض انى فى مثلك
 لراغب ونجيه) اذا كانت بائنا (ما يرغب عنك ونحوها) كقوله لا تفوتني
 بنفسك وقولها ان قضى شئ كان (فان اجاب ولى محبرة) ولو تعريضاً
 لمسلم (او اجابت غير المحبرة لمسلم حرم على غيره خطبتها) بلا اذنه
 لحديث ابى هريرة مرفوعا لا يخطب الرجل على خطبة اخيه حتى ينكح

ولا بما يراى له) اى لنقل الملك فالاول (كوقف وبيع) وهبة وجعلها صداقا ونحوه (و) الثانى كـ (رهن و) كذا (نحوها) اى نحو المذكورات كالوصية بها لحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع امهات الاولاد وقال لا يبيعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع منها السيد مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني ونصح كتابها فان ادت فى حياته عتقت وما بقى بيدها لها وان مات وعليها شئ عتقت وما بيدها للورثة ويتبعها ولدها من غير سيدها بعد ايلادها فيعتق بموت سيدها واذا جنت فديت بالاقل من قيمتها يوم الفدا او ارش الجناية وان قتلت سيدها عمدا او خطأ عتقت وللورثة القصاص فى العمد او الدية فيلزما الاقل منها او من قيمتها كالخطأ وان اسلمت ام ولد كافر منع من غشيانها وحيل بينه وبينها حتى يسلم واجبر على نفقتها ان عدم كسبها

كتاب النكاح

هو لغة الوطى والجمع بين الشئتين وقد يطلق على العقد فاذا قالوا تنكح فلانة او بنت فلان ارادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا تنكح امراته لم يريدوا الا الجماعة وشرعا عقد يعتبر فيه لفظ انكاح او تزويج فى الجملة والمعقود عليه منفعة الاستمتاع (وهو سنة) لذى شهوة لا يخاف زنا من رجل وامرأة لقوله عليه السلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه وجاء رواه الجماعة ويباح لمن لاشهوة له كالغنين والكبير (وفعله مع الشهوة افضل من نوافل العبادة) لاشتماله على مصالح كثيرة كتخصين فرجه وفرج زوجته والقيام بها وتحصيل النسل وتكثير الامة وتحقيق مباحة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ومن لاشهوة له نوافل العبادة افضل له (ويجب النكاح على من يخاف زنا بتركه) ولو ظنا من رجل وامرأة لانه طريق اعفاف نفسه وصونها عن الحرام ولا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه ولا يكتفى بمرة بل يكون فى مجموع العمر ويحرم بدار حرب الا لضرورة فيباح لغير اسير (ويسن نكاح واحدة) لان الزيادة عليها تعريض للمحرم

وان مات السيد قبل بيعه عتق ان خرج من ثلثه والا فبقدره ﴿ باب
الكتابة وهي ﴾ مشتقة من الكتب وهو الجمع لانها تجمع نجومواوشرعا
(بيع) سيد (عبده نفسه بمال) معلوم يصح السلم فيه (موجل في ذمته)
باجلين فاكثر (وتسن) الكتابة (مع امانة السيد وكسبه) لقوله تعالى
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا (وتكره) الكتابة (مع عدمه) اى عدم
الكسب ليلا يصير كلا على الناس ولا يصح عتق وكتابة الا من جاز
التصرف وتنقذ بكاتبك على كذا مع قبول العبد وان لم يقل فاذا اديت
فانت حر وبنى ادى ما عليه او ابراء منه سيده عتق ويملك كسبه ونفعه
وكل تصرف يصلح ماله كييع واجارة (ويجوز بيع المكاتب) لقصة بريرة
ولانه قن مابقى عليه درهم (ومشتريه يقوم مقام مكاتبه) بكسر التاء (فان
ادى) المكاتب للمشتري ما بقى من مال الكتابة (عتق وولاؤه له) اى
للمشتري (وان عجز) المكاتب عن اداء جميع مال الكتابة او بعضه
لمن كاتبه او اشتراه (عاقنا) فاذا حل نجم ولم يوده المكاتب فليسده
الفسخ كما لو اعسر المشتري ببعض الثمن ويلزم انتظاره ثلاثا لنحو بيع
عرض ويجب على السيد ان يودى الى من وفى كتابته ربهها لما روى
ابو بكر باسناده عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم فى قوله تعالى واتوهم
من مال الله الذى اناكم قال ربع الكتابة وروى موقوفا على على
﴿ باب احكام امهات الاولاد ﴾ اصل ام امهة ولذلك جمعت على
امهات باعتبار الاصل (اذا اولد حرامته) ولو مدبرة او مكاتبة (او)
اولد (امة له ولغيره) ولو كان له جزء يسير منها (او امة لولده)
كلها او بعضها ولم يكن الابن وطئها قد (خلق ولده حرا) بان حملت به
فى ملكه (حيا ولد او ميتا قد تبين فيه خلق الانسان) ولو خفيا
(لا) بالقاء (مضغة او جسم بلا تخطيط صارت ام ولد له تعتق بموته
من كل ماله) ولو لم يملك غيرها لحديث ابن عباس يرفعه من وطئ امته
فولدت فهى معتقة عن دبر منه رواه احمد وابن ماجة وان اصابها فى
ملك غيره بشكاح او شبهة ثم ملكها حاملا عتق الحمل ولم تصرف ام ولد
ومن ملك امه حاملا فوطئها حرم عليه بيع الولد ويمته (واحكام ام
الولد) ك (احكام الامه) القن (من وطئ وخدمة واجارة ونحوه
كاعارة وايداع لانها مملوكة له مادام حيا) لا فى نقل الملك فى رقبته

ذو الولاء مولاة (وان اختلف دينهما) لما تقدم فيرث المعتق عتيقه عند عدم عصبة النسب ثم عصبة بعده الاقرب فالاقرب على ما سبق (ولا يرث النساء بالولاء الا من اعتقن ؛ اي باسرن عتقه او عتق عليهن بنحو كتابة (ا. اعتقه من اعتقن) اي عتيق عتيقهن او اولادهم لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ميراث الولاء للكبر من الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولاء من اعتقن والكبر بضم الكاف وسكون الموحدة اقرب عصبة السيد اليه يوم موت عتيقه والولاء لايباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى به ولا يورث فلو مات السيد عن ابنين ثم مات احدهما عن ابن ثم مات عتيقه فارثه لابن سيده وحده ولو مات ابنا السيد وخلف احدهما ابنا والاخر تسعة ثم مات العتيق فارثه على عددهم كالنسب ولو اشترى اخ واخته اباهما فعتق عليهما ثم ملك قنا فاعتقه ثم مات الاب ثم العتيق ورثه الابن بالنسب دون اخته بالولاء وتسمى مسئلة القضاة يروى عن مالك انه قال سالت سبعين قاضيا من قضاة العراق عنها فاخطاؤا فيها

— كتاب العتق —

هو لغة الخلوص وشرعا تحرير الرقبة وتخليصها من الرق (وهو من افضل القرب) لان الله تعالى جعله كفارة للقتل والوطى في نهار رمضان والايمان وجعله النبي صلى الله عليه وسلم فكاكا لمعتقه من النار وافضل الرقاب انفسها عند اهلها وذكر وتعدد افضل (ويستحب عتق من له كسب) لانتفاعه به (وعكسه بعكسه) فيكره عتق من لاكسب له وكذا من يخاف منه زنا او فساد وان علم ذلك منه او ظن حرم وصريحه نحو انت حر او محرر او عتيق او معتق او حررتك او اعتقتك وكنائياته نحو خلتك والحق باهلك ولا سبيل ولا سلطان لى عليك وانت لله او مولاي وملكك فسك ومن اعتق جزأ من رقيقه سرى الى باقيه ومن اعتق نصيبه من مشترك سرى الى الباقي ان كان موسرا مضمونا بقيته ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه بالملك ويصح معلقا بشرط فيعتق اذا وجد (ويصح تعليق العتق بموت وهو التدبير) سمي بذلك لان الموت دبر الحياة ولا يبطل بابطال ولا رجوع ويصح وقف المدبر وهبه وبيعه ورهنه

اسقطه فلو اقر (احد ابنيه باخ مثله) اى مثل المقر (فله) اى للمقر به
 (ثلث ما بيده) اى يد المقر لان اقراره تضمن انه لا يستحق أكثر من
 ثلث التركة وفى يده نصفها فيكون السدس الزايد للمقر به (وان اقر باخت
 فلها خمسة) اى خمس ما بيده لانه لا يدعى أكثر من خمس المال وذلك
 اربعة اخماس النصف الذى بيده يبقى خمسة فيدفعه لها وان اقر ابن ابن
 بابن دفع له كل ما بيده لانه يحجب وطريق العمل ان تضرب مسألة
 الاقرار او وقفها فى مسألة الانكار وتدفع لمقر سهمه من مسألة الاقرار
 فى مسألة الانكار او وقفها ولنكر سهمه من مسألة الانكار فى مسألة
 الاقرار او وقفها ولمقر به ما فضل ^{في} باب ميراث القاتل والمبعض
 والولاء ^{في} بفتح الواو والمد اى ولاء العاقبة (فمن انفرد بقتل
 مورثه او شارك فيه مباشرة او سبياً) كخبر بئر تمديا و نصب
 سكين (بلا حق لم يرثه ان لزمه) اى القاتل (قود او دية
 او كفارة) على ما يأتى فى الجنايات لحديث عمر سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول ليس للقاتل شئ رواه مالك فى موطاه واحد (والمكلف
 وغيره) اى غير المكلف كالصغير والمجنون فى هذا (سواء) لعموم ما سبق
 (وان قتل بحق قودا او حدا او كفرا) اى غير ردة (او ببغى) اى
 قطع طريق لثلاث يتكرر مع ما يأتى (او) ؛ (صيالة او حراة او شهادة
 وارثه) بما يوجب القتل (او قتل العادل الباغي وعكسه) كقتل
 الباغي العادل (ورثه) لانه فعل ماذون فيه فلم يمنع الميراث (ولا يرث
 الرقيق) ولو مدبرا او مكاتباً او ام ولد لانه لو ورث لكان لسيده
 وهو اجنبى (ولا يورث) لانه لا مال له (ويرث من بعضه حر ويورث
 ويحجب بقدر مافيه من الحرية) لقول على وابن مسعود وكسبه
 وارثه بحريته لورثته فان نصفه حر وام وعم حران لابن نصف
 ماله لو كان حراً وهو ربع وسدس وللام ربع والباقي للم (ومن اعتق
 عبداً) او امة او اعتق بعضه فسرى الى الباقي او عتق عليه برحم او
 كتابة او ايلاد او اعتقه فى زكاة او كفارة (فله عليه الولاء) لقوله
 عليه السلام الولاء لمن اعتق متفق عليه وله ايضا الولاء على اولاده
 وان سفلوا من زوجة عتيقة او سرية وعلى من له اولهم ولاؤه
 لانه ولى نعمتهم وبسيه عتقوا ولان الفرع يتبع اصله ويرث

(على رده فانه في) لانه لا يقر على ما هو عليه فهو مبين لدين اقراره (ويرث
المجوس بقرابته) غير محجوبتين في قول عمر وعلى وغيرهما (ان اسلموا
او تحاكموا الينا قبل اسلامهم) فلو خلف امه وهي اخته بان وطى ابوه
ابنته فولدت هذا الميت ورثت الثلث بكونها اما والنصف بكونها اختا
(وكذا حكم المسلم يطا ذات رحم محرم منه بشبهة) نكاح او تسر ويثبت
النسب (ولا ارث بنكاح ذات رحم محرم) كأمه وبنته وبنت اخيه (ولا)
ارث (بمقد) نكاح (لا يقر عليه لو اسلم) كطلقة ثلاثا وام زوجته واخوته
من الرضاع ﴿ باب ميراث المطلقة ﴾ رجعيا او باينا يتهم فيه بقصد
الحرمان (من ابان زوجته في صحته) لم يتوارثا (او) ابانها في (مرضه
غير الخوف ومات به) لم يتوارثا لعدم التهمة حال الطلاق (او) ابانها في
مرضه (الخوف ولم يمت به لم يتوارثا) لاقطاع النكاح وعدم التهمة (بل)
يتوارثان (في طلاق رجعي لم تنقض عدته) سواء كان في المرض او الصحة
لان الرجعية زوجة (وان ابانها في مرض موته الخوف متهما بقصد
حرمانها) بان ابانها ابتداء او سألته اقل من ثلاث فطلقها ثلاثا (او علق
ابانها في صحته على مرضه او) علق ابانها (على فعل له) كدخوله الدار
(ففعله في مرضه) الخوف (ونحوه) كما لو وطى عاقل حماته بمرض موته
الخوف (لم يرثها) ان ماتت لقطعه نكاحها (وترثه) هي (في العدة
وبعدها) لقضا عثمان رضي الله عنه (ما لم تتزوج او ترتد) فيسقط ميراثها
ولو اسلمت بعد لانها فلت باختيارها ما ينافي نكاح الاول ويثبت الارث
له دونها ان فعلت في مرض موتها الخوف ما يفسخ نكاحها ما دامت في
العدة ان اتهمت بقصد حرمانه ﴿ باب الاقرار بمشارك في الميراث اذا
اقر كل الورثة ﴾ المكلفين (ولو انه) اي الوارث المقر (واحد)
منفرد بالارث (بوارث لليت) من ابن او نحوه (وصدق) المقر به (او
كان) المقر به (صغيرا او مجنونا والمقر به مجهول النسب ثبت نسبه) بشرط
ان يمكن كون المقر به من الميت وان لا ينزع المقر في نسب المقر به
(و) ثبت (ارثه) حيث لا مانع لان الوارث يقوم مقام الميت في بيناته
ودعاويه وغيرها فكذلك في النسب ويعتبر اقرار زوج ومولى ان ورثا
(وان اقر) به بعض الورثة ولم يثبت نسبه بشهادة عدلين منهم او من
غيرهم ثبت نسبه من مقر فقط واخذ الفاضل بيده او ما في يده ان

حتى يتبين امر المفقود فاعمل مسئلة حياته ومسئلة موته وحصاه اقل عدد ينقسم على كل منهما فيأخذ وارث منهما لا ساقط في احداها اليقين (فان قدم) المفقود (اخذ نصيبه) الذي وقف ماله (وان لم يات) اى ولم تعلم حياته حين موت مورثه (فحكمه) اى حكم ما وقف له (حكم ماله) الذي لم يخلفه مورثه فيقضى منه دينه وينفق على زوجته منه مدة تربصه لانه لا يحكم بموته الا عند انقضاء زمن انتظاره (ولباق الورثة ان يصطلحوا على ما زاد عن حق المفقود فيقتسمونه) على حسب ما يتفقون عليه لانه لا يخرج عنهم ﴿ باب ميراث الفرقى ﴾ جمع غريق وكذا من خفي موته فلم يعلم السابق منهم (اذا مات متوارثان كاخوين لآب بهدم او غرق او غربة او نار) معافلا توارث بينهما (و) ان (جهل السابق بالموت) او علم ثم نسي (ولم يختلفوا فيه) بان لم يدع ورثة كل سبق موت الاخر (ورث كل واحد) من الفرقى ونحوهم (من الاخر من تلاد ماله) اى من قديمه وهو بكسر التاء (دون ما ورثه منه) اى من الاخر (دفعا للدور) هذا قول عمر وعلى رضى الله عنهما فيقدر احدهما مات اولا ويورث الاخر منه ثم يقسم ماورثه على الاحيا من ورثته ثم يصنع بالثانى كذلك ففى اخوين احدهما مولى زيد والاخر مولى عمر وماتا وجهل الحال يصير مال كل واحد لمولى الاخر وان ادعى كل من الورثة سبق موت الاخر ولا بينة تحالفا ولم يتوارثا ﴿ باب ميراث اهل الملل ﴾ جمع ملة بكسر الميم وهى الدين والشريعة من موانع الارث اختلاف الدين (لا يرث المسلم الكافر الا بالولاء) لحديث جابر ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصرانى الا ان يكون عبده او امته رواه الدارقطنى والا اذا اسلم كافر قبل قسم ميراث مورثه المسلم فيرث (ولا) يرث (الكافر المسلم الا بالولاء) لقوله عليه السلام لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر متفق عليه وخص بالولا فيرث به لانه شعبة من الرق (و) اختلاف الدارين ليس بمانع (يتوارث الحربى والذى والمستامن) اذا اتحدت اديانهم لعموم النصوص (واهل الذمة يرث بعضهم بعضا مع اتفاق اديانهم لا مع اختلافها وهم ملل شتى) لقوله عليه السلام لا يتوارث اهل ملتين شتى (والمرتد لا يرث احدا) من المسلمين ولا من الكفار لانه لا يقر على ما هو عليه فلم يثبت له حكم دين من الاديان (وان مات) المرتد

(على)

الحاجة اليها ولو مات كافر بدارنا عن حمل منه لم يرثه لحكمنا باسلامه قبل وضعه ويرث صغير حكم باسلامه بموت احد ابويه منه (والختى) من له شكل ذكر رجل وفرج امرأة او ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول ويعتبر امرء ببوله من احد الفرجين فان بال منهما فبسبقه فان خرج منهما مما اعتبر اكثرهما فان استويا فهو (المشكل) فان رجى كشفه لصفر اعطى ومن معه اليقين ووقف الباقي لتظهر ذكوريته بنات لحيته او امناً من ذكره او تظهر انوثيته بجيضم او تفلك ثدى او امناً من فرج فان مات او بلغ بلا اماراة (يرث نصف ميراث ذكر) ان ورث بكونه ذكراً فقط كولد اخ او عم ختى (ونصف ميراث اثنى) ان ورث بكونه اثنى فقط كولد اب ختنى مع زوج واخت لابوين وان ورث بهما متفاضلا اعطى نصف ميراثهما ففعل مسألة الذكورية ثم مسألة الانوثة وتنظر بينهما بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم على كل منهما وتضربه في اثنين عدد حالى الختنى ثم من له شئ من احدى المسئلتين فاضربه في الاخرى او وقفها فان وولد ختنى مشكل مسألة الذكورية من اثنين والانوثة من ثلاثة وهما متباينان فاذا ضربت احدهما في الاخرى كان الحاصل ستة فاضربها في اثنين تصح من اثنى عشر للذكر سبعة وللختى خمسة وان صالح الختنى من معه على ماوقف له صح ان صح تبرعه ﴿ باب ميراث المفقود ﴾ وهو من انقطع خبره فلم تعلم له حياة ولا موت (من خفى خبره باسر او سفر غالبه السلامة كنجارة) وسياحة (انتظر به تمام تسعين سنة منذ ولد) لان الغالب انه لايعيش اكثر من هذا وان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم (وان كان غالبه الهلاك كمن غرق في مركب فسلم قوم دون قوم او فقد من بين اهله او في مفازة مهلكة) كدرب الحجاز (انتظر به تمام اربع سنين منذ تلف) اى فقد لانها مدة يتكرر فيها تردد المسافرين والتجار فانقطع خبره عن اهله يغلب على الظن هلاكه اذ لو كان حيا لم ينقطع خبره الى هذه الغاية (ثم يقسم ماله فيهما) اى في مسئلتى غلبة السلامة بعد التسعين وغلبة الهلاك بعد الاربع سنين فان رجع بعد قسم ماله اخذ ما وجد ورجع على من اتلف شيئاً به (فان مات مورثه في مدة التبرص) السابقة (اخذ كل وارث اذا) اى حين الموت (اليقين) وهو ما لا يمكن ان ينقص عنه مع حياة المفقود او موته (ووقف مابقى)

الام وخالاتها (وبنوة) ويدخل فيها اولاد البنات واولاد بنات الابن
ومن ادلى بقرابتين ورث بهما ولزوج او زوجة مع ذى رحم فرضه كاملا
بلا حجب ولا عول والباقي لذى الرحم ولا يعول هنا الا اصل ستة الى
سبعة كخالة وبتى اختين لابوين وبتى اختين لام للخالة سهم ولبنتى الاختين
لابوين اربعة ولبنتى الاختين لام سهمان $\frac{1}{2}$ باب ميراث الحمل $\frac{1}{2}$ بفتح
الحاء والمراد ما فى بطن الادمية يقال امرأة حامل وحاملة اذا كانت حبلى
(و) ميراث (الحثى المشكل) الذى لم تتضح ذكوره ولا انوثته (من
خلف ورثة فيهم حمل) يرثه (فطلبوا القسمة وقف للحمل) ان اختلف
ارثه بالذكورة والانوثة (الاكثر من ارث ذكرين او اثنتين) لان وضعهما
كثير معتاد وما زاد عليهما نادر فلم يوقف له شى فى زوجة حامل وابن
للزوجة الثمن وللان ثلث الباقي ويوقف للحمل ارث ذكرين لانه اكثر
وتصح من اربعة وعشرين وفى زوجة حامل وابوين يوقف للحمل نصيب
اثنتين لانه اكثر ويدفع للزوجة الثمن عايلا لسبعة وعشرين وللأب السدس
كذلك وللأم السدس كذلك (فاذا ولد اخذ حقه) من الموقوف (ومابقى
فهو لمستحقه) وان اعوز شى بان وقفنا ميراث ذكرين فولدت ثلاثة رجع
على من هو بيده (ومن لا يحجبه) الحمل (ياخذ ارثه) كاملا (كالجدة)
فان فرضها السدس مع الولد وعدمه (ومن ينقصه) الحمل (شيئا) يعطى
(اليقين) كالزوجة والام فيعطيان الثمن والسدس ويوقف الباقي (ومن
سقط به) اى بالحمل (لم يعط شيئا) للشك فى ارثه (ويرث) المولود
(ويورث ان استهل صارخا) لحديث ابى هريرة مرفوعا اذا استهل المولود
صارخا ورث رواء احمد وابو داود (او عطس او بكى او رضع او تنفس
وطال زمن التنفس او وجد) منه (دليل) على (حياته) كحركة طويلة
اوسعال لان هذه الاشياء تدل على الحياة المستقرة (غير حركة) قصيرة
(واحتلاج) لعدم دلالتها (على الحياة المستقرة) وان ظهر بعضه
فاستهل (اى صوت) ثم مات وخرج لم يرث (ولم يورث كما لو لم يستهل
(وان جهل المستهل من التوأمين) اذا استهل احدهما دون الآخر ثم
مات المستهل وجهل وكانا ذكراً واثنى (واختلف ارثهما) بالذكورة
والانوثة يعين بقرعة) كما لو طلق احدى نساءه ولم تعلم غيرها وان لم
يختلف ميراثهما كولد الام اخرج السدس لورثة الجنين بغير قرعة لعدم

قسمت المال بين من يدلون به فما حصل لكل وارث فهو لمن يدلى به وان
بقى من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سهامهم (فان ادلى
جماعة بوارث) بفرض او تعصيب (واستوت منزلتهم منه بلا سبق كاولاده
فصفيه لهم) كارتهم منه لكن الذكر كالانثى (فان وبنت لاخت مع بنت
لاخت اخرى) لهذه المنفردة (حق) اى ارث (امها وللأوليين حق
امهما) سوية بينهما (وان اختلفت منازلهم منه جعلتهم معه) اى مع من
ادلوا به (كمت اقسوا ارثه) على حسب منازلهم منه (فان خلف ثلاث
خالات متفرقات) اى واحدة شقيقة وواحدة لاب وواحدة لام (وثلاث
عمات متفرقات) كذلك (فالثلاث) الذى كان للام (للخالات اخماساً)
لانهن يرثن الام كذلك (والثلاثان) اللذان كانا للاب (للعمات اخماساً)
لانهن يرثنه كذلك (وتصح من خمسة عشر) للاخترا باحدى الخمستين
لثانتهما واضربها فى اصل المسئلة ثلاثة . للخالات من ذلك خمسة للشقيقة ثلاثة
ولتى لاب سهم ولتى لام سهم وللعمات عشرة لتى من قبل الابوين ستة
ولتى من قبل الاب سهمان ولتى من قبل الام سهمان (وفى ثلاثة احوال
متفرقين) اى احدهم شقيق الام والاخر لابيهما والاخر لامها (لذى
الام السدس) كما يرثه من اخته لومات (والباقي لذى الابوين) وحده
لانه يسقط الاخ لاب (فان كان معهم) اى مع الاحوال (ابو ام اسقطهم)
لان الاب يسقط الاخوة (وفى ثلاث بنات عمومة متفرقين) اى بنت عم
لابوين وبنت عم لاب وبنت عم لام (المال لتى للابوين) لقيامهن مقام
ابائهن فبنت العم لابوين بمنزلة ابيها (وان ادلى جماعة بجماعة قسمت المال
بين المدلى بهم كأنهم احياء) فما صار لكل واحد (من المدلى بهم) أخذه
المدلى به من ذوى الارحام لانه وارثه (وان سقط بعضهم ببعض عملت
به) فعمه وبنت اخ المال للعمه لانها تدلى بالاب وبنت الاخ تدلى بالاخ
ويسقط بعيد من وارث باقرب منه الا ان اختلفت الجهة فينزل بعيد حتى
يلحق بوارث سقط به اقرب اولا (والجهات) التى ترث بها ذوا الارحام
ثلاثة (ابوة) ويدخل فيها فروع الاب من الاجداد والجدات السواقط
وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات الاعمام والعمات وعمات الاب
والجد (وامومة) ويدخل فيها فروع الام من الاخوال والخالات واعمام
الام واعمام ابيها وامها وعمات الام وعمات ابيها وجدها وامها واخوال

وللزوج من الثانيه ثلاثة في اربعة باثى عشر ولبتها من الثانية ثمانية في اربعة باثنين وثلاثين (وتعمل في الميت (الثالث فاكثر عملك في) الميت (الثاني مع الاول) فتصح الجامعة للاولين وتعرف سهام الثالث منها وتقسمها على مسئلته فان انقسمت لم تنجح لضرب وتقسم كما سبق وان لم تنقسم فاضرب الثالثة او وقفها في الجامعة ثم من له شئ من الجامعة الاولى اخذه مضروباً في مسئلة الثالث او وقفها ومن له شئ من الثالثة اخذه مضروباً في سهامه او وقفها وهكذا ان مات رابع فاكثر $\frac{1}{2}$ فصل $\frac{1}{2}$ في قسمة التركات والقسمة معرفة نصيب الواحد من المقسوم (اذا امكن نسبة سهم كل وارث من المسئلة بجزء) كنصف وعشر (فله) اى فذلك الوارث من التركة (كنسبته) فلو ماتت امرأة عن تسعين ديناراً وخلفت زوجاً وابوين وابنتين فالمسئلة من خمسة عشر للزوج منها ثلاثة وهى خمس المسئلة فله خمس التركة ثمانية عشر ديناراً ولكل واحد من الابوين انسان وهما ثلثا خمس المسئلة فيكون لكل منهما ثلثا خمس التركة اثنا عشر ديناراً ولكل من البنين اربعة وهى خمس المسئلة وثلث خمسها فلها كذلك من التركة اربعة وعشرون ديناراً وان ضربت سهام كل وارث في التركة وقسمت الحاصل على المسئلة خرج نصيبه من التركة وان قسمت على القرايط فهم في عرف اهل مصر والشام اربعة وعشرون قيراطاً فاجعل عددها كتركة معلومة واقسم كما مر $\frac{1}{2}$ باب ذوى الارحام $\frac{1}{2}$ وهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصبه و (يرثون بالتزليل) اى بتزليلهم منزلة من ادلوا به من الورثة (الذكر والانثى) منهم (سواء) لانهم يرثون بالرحم المجردة فاستوى ذكرهم وانثاهم كولد الام (فولد البنات وولد بنات البنين وولد الاخوات) مطلقاً (كامهاتهن وبنات الاخوة) مطلقاً كابائهن (و) بنات (الاعمام لابوين او لاب) كابائهن (وبنات بنهم) اى بنى الاخوة او بنى الاعمام كابائهن (وولد الاخوة لام كابائهم والاخوال والحالات وابو الام كلام والعمات والعم لام كاب وكل جدة ادلت باب بين امين هى احداها كام ابى ام او باب اعلا من الجد كام ابى الجد وابو ام اب وابو ام ام واخواها واختاها بمنزلتهم فيجعل حق كل وارث $\frac{1}{2}$ بفرض او تعصيب (لمن ادلى به) من ذوى الارحام ولو بعد فان كان واحداً اخذ المال كله وان كانوا جماعة

من ثلاثة وسهمه يباينها ومسئلة الرابع من اربعة وسهمه يباينها
والانسان داخلة في الاربعة وهي تباين الثلاثة فتضربها فيها تبلغ اثني
عشر تضربها في ثلاثة تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصحح للاول اثنا عشر
لابنيه وللثاني اثنا عشر لبنيه الثلاثة وللثالث اثنا عشر لبنيه الاربعة
(وان لم يرثوا الثاني كالاول) بان اختلف ميراثهم منها (صححت)
المسئلة (الاولى) للميت الاول وعرفت سهام الثاني منها وعلت
مسئلة الثاني (وقسمت اسهم الثاني) من الاول (على) مسئلة (ورثته
فان انقسمت صححتا من اصلها) كرجل خلف زوجة وبنتا واخا ثم
ماتت البنت عن زوج وبنت وعم فالمسئلة الاولى من ثمانية
وسهام البنت منها اربعة ومسئلتها ايضا من اربعة فصحتا من
الثمانية لزوج ابوها سهم ولزوجها سهم ولبناتها سهمان ولعمها اربعة ثلاثة
من اخيه وسهم منها (وان لم تنقسم) سهام الثاني على مسئلته (ضربت
كل الثانية) ان يابنتها سهام الثاني (او) ضربت (وقفها للسهام) ان
وافقتها (في الاولى) فما بلغ فهو الجامعة (ومن له شئ منها) اى من
الاولى (فاضربه فيما ضربته فيها) وهو الثانية عند التباين او وقفها عند
التوافق (ومن له من الثانية شئ فاضربه فيما تركه الميت) الثاني اى في
عدد سهامه من الاولى عند المباينة (او وفقه) عند الموافقة ومن يرث
منها تجتمع ماله منها فما اجتمع (فهو له) مثال الموافقة ان تكون الزوجة
اما للبنت الميتة في المثال السابق فتصير مسئلتها من اثني عشر توافق
سهامها الاربعة من الاولى بالربع فتضرب ربعها ثلاثة في الاولى وهي ثمانية
تكن اربعة وعشرين للزوجة من الاولى سهم في ثلاثة وفق الثانية
بثلاثة ومن الثانية سهمان في واحد وفق سهام البنت باثنين فيجتمع لها خمسة
وللاخ من الاولى ثلاثة في ثلاثة وفق الثانية بتسعة ومن الثانية واحد
في واحد بواحد فله عشرة ولزوج الثانية ثلاثة ولبناتها ستة ومثال المباينة
ان تموت البنت في المثال المذكور عن زوج وبنتين وام فان مسئلتها
تعول لثلاثة عشر تباين سهامها الاربعة فتضربها في الاولى تكن مائة
واربعة للزوجة من الاولى سهم في الثانية بثلاثة عشر ولها من الثانية
سهمان مضروبان في سهامها من الاولى اربعة بثمانية فيجتمع لها احد وعشرون
وللاخ في الاولى ثلاثة في ثلاثة عشر بتسعة وثلاثين ولا شئ له من الثانية

التركات $\frac{1}{2}$ التصحيح تحصيل اقل عدد ينقسم على الورثة بلا كسر (اذا انكسر سهم فريق) اى صنف من الورثة (عليهم ضربت عددهم ان باين سهامهم) كثلاث اخوات لغير ام وعم لهن سهمان على ثلاثة لا تنقسم وتباين فتضرب عددهن فى اصل المسئلة ثلاثة فصيح من تسعة لكل اخت سهمان وللم ثلاثة (او) تضرب (وقفه) اى وفق عددهم (ان وافقه) اى عدد سهامهم (بحجزه كثلث ونحوه) كربع ونصف وثن (فى اصل المسئلة وعولها ان عالت فما بلغ صحت منه) المسئلة كزوج وست اخوات لغير ام اصل المسئلة من ستة وعالت لسبعة وسهام تصح من احد وعشرين للزوج تسعة ولكل اخت سهمان (ويصير للواحد) من الفريق المنكسر عليه (ما كان لجماعته) عند التباين كالمثال الاول (او) يصير لواحداهم (وقفه) اى وفق ما كان لجماعته عند التوافق كالمثال الثانى وان كان الانكسار على فريقين فاكثر نظرت بين كل فريق وسهامه وثبت المباين ووفق الموافق ثم تنظر بين المثبتات بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد ينقسم عليها فما كان يسمى جزء السهم تضربه فى المسئلة بعولها ان عالت فما بلغ فنه نصح كجديتين وثلاثة اخوة لام وستة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستة ونصح من ستة وثلاثين لكل جدة ثلاثة ولكل اخ اربعة ولكل عم ثلاثة $\frac{1}{2}$ فصل $\frac{1}{2}$ والمناسخات جمع مناسخة من النسخ بمعنى الابطال او الازالة او التغيير او النقل وفى الاصطلاح موت ثان فاكثر من ورثة الاول قبل قسم تركته (اذا مات شخص ولم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان ورثوه) اى ورثه ورثة الثانى (كالاول) اى كما يرثون الاول (كاخوة) اشقا او لاب ذكور او ذكور واثاث ماتوا واحدا بعد واحد حتى بقى ثلاثة مثلاً (فاقسما) اى التركة (على من بقى) من الورثة ولا تلفت للاول (وان كان ورثة كل ميت لا يرثون غيره كاخوة لهم بنون فصيح) المسئلة (الاولى واقسم سهم كل ميت على مسئلته) وهى عدد بنيه (وصحح المنكسر كما سبق) كما لو مات انسان عن ثلاثة بنين ثم مات الاول عن ابنين ثم الثانى عن ثلاثة ثم الثالث عن اربعة فالمسئلة الاولى من ثلاثة ومسئلة الثانى من اثنين وسهمه يباينها ومسئلة الثالث

من ستة لتباين المخرجين وتمول لسبعة (او) النصف مع (الثلث) كزوج
وام وعم من ستة لتباين المخرجين (او) النصف مع (السدس) كبت وام
وعم من ستة لدخول مخرج النصف في السدس (او هو) اى السدس (وما بقى)
كام وابن (من ستة) مخرج السدس (ونقول) السنة (الى عشرة شفعا
ووترا) فنقول الى سبعة كزوج واخت لغيرام وجدة ولغانية كزوج وام
واخت لغيرها والى تسعة كزوج واثنين لام واثنين لغيرها والى عشرة
كزوج وام واخوين لام واثنين لغيرها ونسبى ذات الفروع لكثرة عولها
(والرابع مع الثلثين) كزوج وبنتين وعم من اثني عشر لتباين المخرجين
(او) الرابع مع (الثلث) كزوجة وام وعم من اثني عشر كذلك (او)
الرابع مع (السدس) كزوج وام وابن (من اثني عشر) للتوافق
(ونقول) الاثنا عشر (الى سبعة عشر وترا) فنقول لثلاثة عشر كزوج
وبنتين وام ولخمس عشر كزوج وبنتين وابوين والى سبعة عشر كثلاث
زوجات وجدتين واربع اخوات لام وغان اخوات لابوين ونسبى ام الارامل
وام الفروع (والثن مع سدس) كزوجة وام وابن من اربعة وعشرين
لتوافق المخرجين (او الثمن مع (ثلثين) كزوجة وبنتين واخ شقيق (من
اربعة وعشرين) لتباين (ونقول) مرة واحدة (الى سبعة وعشرين)
ولذلك نسبى الجيلة كزوجة وابوين وابنتين ونسبى المنبرية (وان بقى بعد
الفروض شئ ولا عصة) معهم (رد) الفاضل (على كل) ذى (فرض
يقدره) اى بقدر فرضه لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض (غير
الزوجين) فلا يرد عليهما لانهما ليسا من ذوى القرابة فان كان من يرد عليه
واحدا اخذ الكل فرضا وردا وان كانوا جماعة من جنس كبنات او جدات
فبالسوية وان اختلف جنسهم فنخذ عدد سهامهم من اصل ستة واجعل عدد
السهام الماخوذة اصل مسئلتهم فجدة واخ لام من اثنين وام واخ لام
من ثلاثة وام وبنت من اربعة وام وابنتان من خمسة وان كان معهم زوج او
زوجة قسم الباقي بعد فرضه على مسألة الرد فان انقسم كزوجة وام
واخوين لام والا ضربت مسألة الرد فى مسألة الزوجية كزوج وجدة
واخ لام اصل مسألة الزوج من اثنين له واحد يبقى واحد على مسألة
الرد اثنين لا ينقسم فتضرب اثنين فى اثنين فتصح من اربعة للزوج
سهمان وللجدة سهم وللأخ سهم  باب التصحيح والمناسخات وقسمه

لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساءً فلذكر مثل حظ الانثيين
(وكل حصبة غيرهم) اى غير هؤلاء الاربعة كابن الاخ او الم وابن الم
وابن المقت واخيه (لا ترث اخته معه شيئا) لانها من ذوى الارحام
والعصبة مقدم عليهم (وابنا عم احدهما اخ لام) لليثة (او زوج) لها
(له فرضه) اولاً (والباقي) بعد فرضه (لهما) تمصياً فلو ماتت امرأة
عن بنت وزوج هو ابن عم فتركها بينهما بالسوية وان تركت معه بنتين
قالما بينهما اثلاثاً (ويبدأ :) ذوى (الفروض) فيعطون فروضهم (وما
بقى للعصبة) لحديث الحقوا الفرائس باهلها فما بقى فلاولى رجل عصبة
(ويسقطون) اى العصباء اذا استقرت الفروض التركة لما سبق حتى
الاخوة الاشقاء (فى الحمازية) وهى زوج وام واخوة لام واخوة اشقاء
للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الأم الثلث وتسقط الاشقاء
لاستقراق الفروض التركة روى عن على وابن مسعود وابى بن كعب
وابن عباس وابى موسى رضى الله عنهم وقضى به عمر اولاً ثم وقعت ثانياً
فاسقط ولد الابوين فقال بعضهم يامير المؤمنين هب ان ابانا كان حماراً اليس
امنا واحدة فترك بينهم ولذلك سميت بالحمازية **الحج** باب اصول المسائل **الحج**
والعول والرد اصل المسئلة مخرج فرضها او فروضها و (الفروض ستة
نصف وربع وثن وثلاثان وثلث وسدس) هذه الفروض القرآنية وثلث
الباقى ثبت بالاجتهاد (والاصول سبعة) اربعة لا عول فيها وثلاثة قد تعول
(قصصان) من اثنين كزوج واخت شقيقة او لاب ويسميان البنتين
(او نصف وما بقى) كزوج وعم (من اثنين) مخرج النصف (وثلثان)
وما بقى من ثلاثة مخرج الثلثين كبنين وعم (وثلث وما بقى) كام واب
من ثلاثة مخرج الثلث (اوها) اى الثلثان والثلث كاختين لام واختين
لغيرها (من ثلاثة) لتساوى مخرج الفرضين فيكتفى باحدهما (وربع)
وما بقى كزوج وابن من اربعة مخرج الربع (اوثن وما بقى) كزوجة
وابن من ثمانية مخرج الثمن (او) ربع (مع النصف) كزوج وبنت (من
اربعة) لدخول مخرج النصف فى مخرج الربع (و) ثمن مع نصف كزوجة
وبنت وعم (من ثمانية) لدخول مخرج النصف فى الثمن (فهذه اربعة)
اصول (لا تعول) لان العول ازدحام الفروض ولا يتصور وجوده فى
واحد من هذه الاربعة (والنصف مع الثلثين) كزوج واختين لغير ام

(من)

وابيه وان علا (ويسقط به) اى باي الاب وان علا (كل ابن اخ و)
 كل (عم) وابنه لقربه ومن لا يرث لرق او قتل او اختلاف دين لا يحجب
 حرمانا ولا نقصانا ﴿ باب العصبات ﴾ من العصب وهو الشد
 سموا بذلك لشد بعضهم ازر بعض (وهم كل من لو انفرد لآخذ المال بجهة
 واحدة كالابن وابن الابن والعم ونحوهم واحترز بقوله بجهة واحدة عن
 ذى الفرض فانه اذا انفرد يأخذه بالفرض والرد فقد اخذه بجهتين (ومع
 ذى فرض يأخذ ما بقى) بعد ذوى الفروض ويسقط اذا استقرت الفروض
 التركة فالعصبة من يرث بلا تقدير ويقدم اقرب العصبة (فاقربهم ابن فابنه
 وان نزل) لانه جزء الميت (ثم الاب) لان سائر العصبات يدلون به
 (ثم الجد) ابوه (وان علا) لانه اب وله ايلاد (مع عدم اخ لابوين
 او لاب) فان اجتمع معهم فعلى ما تقدم (ثم ها) اى ثم الاخ لابوين ثم
 لاب (ثم بنوها) اى ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وان نزلوا
 (ابدأ ثم عم لابوين ثم عم لاب ثم بنوها كذلك) فيقدم بنو العم الشقيق
 ثم بنوا العم لاب (ثم اعمام ابيه لابوين ثم) اعمام ابيه (لاب ثم بنوهم
 كذلك) يقدم ابن الشقيق على ابن الاب (ثم اعمام جده ثم بنوهم
 كذلك) ثم اعمام ابي جده ثم بنوهم كذلك وهكذا (لا يرث بنو اب
 اعلا) وان قربوا (مع بنى اب اقرب وان نزلوا) لحديث ابن عباس يرفعه
 الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر متفق عليه واولى هنا بمعنى
 اقرب لا بمعنى احق لما يلزم عليه من الابهام والجهالة (فاخ لاب) وابنه
 وان نزل (اولى من عم) ولو شقيقا (و) من (ابنة و) اخ لاب اولى
 من (ابن اخ لابوين) لانه اقرب منه (وهو) اى ابن اخ لابوين
 (او ابن اخ لاب اولى من ابن ابن اخ لابوين) لقربه (ومع الاستواء)
 فى الدرجة كاخوين وعمين (يقدم من لابوين) على من لاب لقوة القرابة
 (فان عدم عصبة النسب ورث المتق) ولو اتى لقوله عليه السلام الولاء
 لمن اعتق متفق عليه (ثم عصبة) الاقرب فالاقرب كنسب ثم مولى المتق
 ثم عصبة كذلك ثم الرد ثم ذوو الارحام ﴿ فصل يرث الابن ﴾ مع
 البنت مثلها (و) يرث (ابنة) اى ابن الابن مع بنت الابن مثلها لقوله
 تعالى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين (و) يرث (الاخ
 لابوين) مع اخت لابوين مثلها (و) يرث اخ (لاب مع اخته مثلها)

السدس تكلمة الثلثين كبت الابن مع بنت الصلب (مع عدم معصب
 فيهما) اى فى مسئلتى بنت الابن مع بنت الصلب والاخت لاب مع الشقيقة
 فان كان مع احدهما معصب اقتسما الباقي للذكر مثل حظ الانثيين (فان
 استكمل الثلثين البنات) بان كن ثنتين فاكثر يسقط بنات الابن ان لم يعصب
 (او) استكمل الثلثين (هما) اى بنت وبنت ابن (سقط من دونهن)
 كبنات ابن ابن (ان لم يعصبهن ذكر بازائهن) اى بدرجتهن (او انزل
 منهن) من بنى الابن ولا يعصب ذات فرض اعلى منه ولا من هى انزل
 منه (وكذا الاخوات من الاب) يسقطن (مع اخوات الابوين) اثنتين
 فاكثر (ان لم يعصبهن اخوهن) المساوى لهن وابن الاخ لا يعصب اخته
 ولا من فوقه (والاخت فاكثر) شقيقة كانت او لاب واحدة او اكثر
 (ترث بالتعصيب ما فضل عن فرض البنت) او بنت الابن (فازيد) اى فاكثر
 فالاخوات مع البنات او بنات الابن عصبات ففى بنت واخت شقيقة واخ
 لاب للبنت النصف وللشقيقة الباقي ويسقط الاخ لاب بالشقيقة لكونها
 صارت عصبة مع البنت (وللذكر) الواحد (او الاثنى) الواحدة
 او الخثنى (من ولد الام السدس ولاثنين) منهم ذكرين او اثنيين
 او خثنين او مختلفين (فازيد الثلث بينهم بالسوية) لا يفضل ذكرهم على
 انثاهم لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث
 اجمع علماً على ان المراد هنا ولد الام $\frac{1}{2}$ فصل فى الحجب وهو
 لغة المنع واصطلاحاً منع من قام به سبب الارث من الارث بالكلية او من
 اوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان وهو المراد هنا (تسقط الاجداد
 بالاب) لادلائهم به (و) يسقط (الابعد) من الاجداد (بالاقرب)
 كذلك (و) تسقط (الجدات) من قبل الام والاب (بالام) لان الجدات
 يرثن بالولادة والام اولاهن لمباشرتها الولادة (و) يسقط (ولد الابن
 بالابن) ولو لم يدل به لقربه (و) يسقط (ولد الابوين) ذكر اكان او اثنى
 (بابن وابن ابن) وان نزل (واب) حكام ابن المنذر اجماعاً (و)
 يسقط (ولد الاب بهم) اى بالابن وابنه وان نزل والاب (وبالاخ لابوين)
 وبالاخت لابوين اذا صارت عصبة مع البنت او بنت الابن (و) يسقط
 (ولد الام بالولد) ذكر اكان او اثنى (وبولد الابن) كذلك (وبالاب)

(ترث ام الام وام الاب وام ابى الاب) فقط (وان علون امومة السدس) لما روى سعيد في سننه عن ابن عينة عن منصور عن ابراهيم النخعي ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام واخرجه ابو عبيد والدارقطني (فان انفردت واحدة منهن اخذته وان اجتمع اثنتان او الثلاث) وتحاذين (اى تساوين في القرب او البعد من الميت (ف) السدس (بينهن) لعدم المرجح لاحداهن عن الاخرى (و من قربت) من الجدات (ف) السدس (لها وحدها) مطلقا وتسقط البعدى من كل جهة بالقربى (وترث ام الاب و) ام (الجدة معهما) اى مع الاب والجد (ك) ما يرنان (مع الم) روى عن عمر وابن مسعود وابى موسى وعمران بن حصين وابى الطفيل رضى الله عنهم (وترث الجدة) المدلية (بقرايتين) مع الجدة ذات القرابة الواحدة (ثلثي السدس) وللأخرى ثلثه (فلو تزوج بنت خالته) فانت بولد (فجدته ام ام ام ولدها وام ام ابيه وان تزوج بنت عمته) فانت بولد (فجدته ام ام ام وام ابى ابيه) فترث بالقرايتين ولا يمكن ان ترث جدة بجدة مع ذات ثلاث ﴿ فصل ﴾ في ميراث البنات وبنات الابن والاخوات (والنصف فرض بنت) اذا كانت (وحدها) بان انفردت عن يساويها او يعصبها لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف (ثم هو) اى النصف (لبنت ابن وحدها) اذا لم يكن ولد صلب وانفردت عن يساويها او يعصبها او يحجبها (ثم) عند عدمهما (لاخت لابوين) عند انفرداها عن يساويها او يعصبها او يحجبها (او) اخت (لاب وحدها) عند عدم الشقيقة وانفرداها (والثلثان لثنتين من الجميع) اى من البنات وبنات الابن او الشقيقات او الاخوات لاب (فاكث) لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك واعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنتى سعد الثلثين وقال تعالى في الاختين فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك (اذا لم يعصبن بذكر) بازانهن او انزل من بنات الابن عند احتياجهن اليه كما يأتى فان عصبن بذكر فالمال او ما ابقت الفروض بينهم للذكر مثل حظ الانثيين (والسدس لبنت ابن فاكث) وان نزل ابوها تكملة الثلثين (مع بنت) واحدة لقضاء ابن مسعود وقوله انه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها رواه البخارى (ولاخت فاكث لاب مع اخت) واحدة (لابوين)

وجد وثلاثة اخوة (فان لم يبق) بعد ذوى الفروض (سوى السدس)
 كبت وبنت ابن وام وجد واخوة (اعطيه) اى اعطى الجد السدس الباقي
 (وسقط الاخوة) مطلقاً لاستغراق الفروض التركية (الا) الاخ (فى
 الاكدرية) وهى زوج وام واخت وجد للزوج النصف وللأم الثلث يفضل
 سدس ياخذ الجد ويفرض للاخت النصف فتعول لتسعة ثم يرجع الجد
 والاخت للمقاسمة وسهامهما اربعة على ثلاثة عدد رؤسها فتصح من سبعة
 وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة ولجد ثمانية وللأخت اربعة سميت الاكدرية
 لتكديرها لاصول زيد فى الجد والاخوة (ولا يعول) فى مسايل الجد
 غيرها (ولا يفرض لاخت معه) اى مع الجد ابتداء (الا بها) اى بالاكدرية
 واما مسايل المعادة فيفرض فيها للشقيقة بعد اخذ نسيه (وولد الاب)
 ذكر اكان او انثى واحدا او أكثر (اذا انفردوا) عن ولد الابوين (معه)
 اى مع الجد (كولد الابوين) فيما سبق (فان اجتمعوا) اى اجتمع الاشقاء
 وولد الاب عاذ ولد الابوين الجد بولد الاب فاذا (قاسموه) اخذ عصبه ولد
 الابوين ما بيد ولد الاب) كجد واخ شقيق واخ لاب فلجد سهم والباقي
 للشقيق لانه اقوى تمصياً من الاخ للاب (و) تاخذ (انثاهم) اذا كانت
 واحدة فقط (تمام فرضها) وهو النصف (وما بقى لولد الاب) لجد وشقيقة
 واخ لاب تصح من عشرة للجد اربعة وللشقيقة خمسة وللأخ لاب ما بقى
 وهو سهم فان كانت الشقيقات ثنتين فأكتر لم يتصور ان يبقى لولد الاب شئ
 فصل في احوال الام (وللأم السدس مع ولد او ولد ابن)
 ذكر او انثى واحد او متعدد لقوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس
 مما ترك ان كان له ولد (او اثنتين) فأكتر من (من اخوة او اخوات) او
 منهما لمفهوم قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس (و) لها (الثلث
 مع عدمهم) اى عدم الولد وولد الابن والعهد من الاخوة والاخوات
 لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث (و) ثلث الباقي
 وهو فى الحقيقة اما (السدس مع زوج وابوين) فتصح من ستة (و) اما
 (الربع مع زوجة وابوين وللأب مثلاًها) اى مثلاً النصيبين فى المسئلتين
 ويسميان بالغراوين والعمريتين قضى فيهما عمر بذلك وتبعه عثمان وزيد
 ابن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم وولد الزنا والمنق بلعان عصبته بعد
 ذكور ولده عصبه امه فى ارث فقط فصل في ميراث الجدة

واحداً او متعدداً (الربع) لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان
 لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع (وللزوجة فاكثر نصف
 حالته فيها فلها ربع مع عدم الفرع الوارث ونمن معه لقوله تعالى ولهن
 الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن النصف (ولكل
 من الاب والجدة السدس بالفرض مع ذكور الولد او ولد الابن) اى مع
 ذكر فاكثر من ولد الصلب او ذكر فاكثر من ولد الابن لقوله تعالى
 ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد (ويرثان بالتعصيب
 مع عدم الولد) الذكر والانثى (و) عدم (ولد الابن) كذلك لقوله تعالى
 فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فاضاف الميراث اليهما ثم جعل
 للام الثلث فكان الباقي للاب (و) يرثان (بالفرض والتعصيب مع انهما)
 اى اثنا الاولاد او اولاد الابن واحدة كن او اكثر فن مات عن اب
 وبنت او جد فلبنت النصف وللأب او الجدة السدس فرضا لما سبق والباقي
 تعصياً لحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فهو لاولى رجل ذكر
 فصل والجدة لاب وان علا $\frac{1}{2}$ بمحض الذكور (مع ولد ابوين او)
 ولد (اب) ذكر او اثني واحد او متعدد (كاخ منهم) في مقاسمتهم المال
 او ما اقبلت الفروض لانهم تساوا في الادلاء بالاب فتساوا في الميراث
 وهذا قول زيد بن ثابت ومن وافقه فجدة واخوت له سهمان ولها سهم جد
 واخ لكل سهم جد واخوتان له سهمان ولهما سهمان جد وثلاث اخوات
 له سهمان ولكل منهن سهم جد واخ واخوت للجدة سهمان وللأخ سهمان
 وللأخت سهم وفي جد وجدة واخ للجدة السدس والباقي للجدة والأخ مقاسمة
 والأخ لام فاكثر ساقط بالجدة كما يأتى (فان نقصته) اى الجدة (المقاسمة عن
 ثلث المال) اذا لم يكن معهم صاحب فرض (اعطيه) اى اعطى ثلث المال كجد
 واخوين واخوت فاكثر له الثلث والباقي لهم للذكر مثل حظ الانثيين وتستوى
 له المقاسمة والثلث في جد واخوين وجد واربع اخوات وجد واخ واخوتين
 (ومع ذى فرض) كبنت او بنت ابن او زوج او زوجة او ام او جدة يعطى
 الجدة (بعده) اى بد ذى الفرض واحداً كان او اكثر (الاحظ من المقاسمة)
 كزوجة وجد واخوت من اربعة للجدة سهمان وللزوجة سهم وللأخت سهم
 (او ثلث ما بقى) كام وجد وخمسة اخوة من ثمانية عشر للام ثلاثة اسهم
 ولجدة ثلث الباقي خمسة ولكل اخ سهمان (او سدس الكل) كبنت وام

جاز لبعض من حضره من المسلمين بيع تركته وعمل الاصلح حينئذ فيها
من بيع وغيره) لانه موضع ضرورة ويكفنه منها فان لم تكن
فن عنده ويرجع عليها او على من تلزمه فقته ان نواه لدعاء
الحاجة لذلك

﴿ كتاب الفرائض ﴾

جمع فريضة بمعنى مفروضة اى مقدرة فهمي نصيب مقدر شرعا لمستحقه وقد
حث صلى الله عليه وسلم على تعلمه وتعليمه فقال تعلموا الفرائض وعلموها الناس
فانى امرهم مقبوض وان العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في
الفريضة فلا يجيدان من يفصل بينهما رواه احمد والترمذى والحاكم ولفظه
له (وهى) اى الفرائض (العلم بقسمة الموارث) جمع ميراث وهو المال
المنفصل عن ميت ويقال له ايضا التراث ويسمى العارف بهذا العلم فارضا
وفريضيا وفرضيا وفرائضيا وقد منعه بعضهم ورده غيره (اسباب
الارث) وهو انتقال مال الميت الى حى بعده ثلاثة احدها (رحم)
اى قرابة قربت او بعدت قال تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض
(و) الثانى (نكاح) وهو عقد الزوجية الصحيح قال تعالى ولكم نصف
ما ترك ازواجكم الاية (و) الثالث (ولاء) عتق لحديث الولاء لمة كلممة
النسب رواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم وصححه والجمع على توريتهم من
الذكور عشرة الابن وابنه وان نزل والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا
وابن الاخ لا من الام والم لغير ام وابنه والزوج وذو الولاء ومن الاناث
سبع البنت وبنت الابن وان نزل والام والجدة والاخت والزوجة والمعقة
(والورثة) ثلاثة (ذو فرض وعصبة و) ذو (رحم) وباقى بيسانهم واذا
اجتمع جميع الذكور ورث منهم ثلاثة الابن والاب والزوج وجميع النساء
ورث منهن خمسة البنت وبنت الابن والام والزوجة والشقيقة ويمكن الجمع
من الصنفين ورث الابوان والولدان واحد الزوجين (فذوا القروض عشرة
الزوجان والابوان والجدة والجدة والبنات) الواحدة فاكثر (وبنات الابن)
كذلك (والاخوات من كل جهة) كذلك (والاخوة من الام) كذلك
ذكورا كانوا او اناثا (فللزوجة النصف) مع عدم الولد وولد الابن (ومع
وجود ولد) وارث (او ولد ابن) وارث (وان نزل) ذكراً كان او اثنى

(واحداً)

(لو) امرأة او مستورا او عاجزا ويضم اليه امين او (عبداً) لانه
تصح استنابته في الحياة فصح ان يوصى اليه كالحر (ويقبل) عبد غير
الموصى (باذن سيده) لان منافعه مستحقة له فلا يفوتها عليه بغير اذنه
(واذا اوصى الى زيد و) اوصى (بعمده الى عمرو ولم يزل زيدا
اشتركا) كما لو اوصى اليهما معا (ولا ينفرد احدهما بتصرف لم يجعله)
موص (له) لانه لم يرض بنظره وحده كالوكيلين وان غاب احدهما او
مات اقام الحاكم مقامه امينا وان جعل لاحدهما او لكل منهما ان ينفرد
بالتصرف صح ويصح قبول الموصى اليه الوصية في حياة الموصى وبعد
موته وله عزل نفسه متى شاء وليس للموصى اليه ان يوصى الا ان يجعل
اليه (ولا تصح وصية الا في تصرف معلوم) ليعلم الموصى ما وصى اليه
به ليحفظه ويتصرف فيه (يملكه الموصى كقضاء دينه وتفرقة ثلثه
والنظر لصفاره) لان الوصى يتصرف بالاذن فلم يجز الا فيما يملكه
الموصى كالوكالة (ولا تصح) الوصية (بما لا يملكه الموصى كوصية المرأة
بالنظر في حق اولادها الاصاغر ونحو ذلك) كوصية الرجل بالنظر
على بالغ رشيد فلا تصح لعدم ولاية الموصى حال الحياة (ومن وصى)
اليه (في شيء لم يصبر وصيا في غيره) لانه استفاد التصرف بالاذن
فكان مقصورا على ما اذن فيه كالوكيل ومن اوصى بقضاء دين معين
قابي الورثة او جحدوا وتعذر اثباته قضاء باطنا بغير علمهم وكذا
ان اوصى اليه بتفريق ثلثه وابوا او جحدوا اخرجه مما في يده باطنا وتصح
وصية كافر الى مسلم ان لم تكن تركته نحو خر والى عدل في دينه (وان
ظهر على الميت دين يستغرق) تركته (بعد تفرقة الوصى) الثالث الموصى اليه
بتفرقة (لم يضمن) الوصى لرب الدين شيئا لانه معذور بعدم علمه بالدين
وكذا ان جهل موصى له فتصدق به هو او حاكم ثم علم (وان قال ضع
ثلثي حيث شئت) او اعطه لمن شئت او تصدق به على من شئت
(لم يحل) للموصى اخذه (له) لانه تملك ملكه بالاذن فلا يكون قابلا
له كالوكيل (ولا) دفعه (لولده) ولا سائر ورثته لانه متهم في حقهم
اغنياء كانوا او فقراء وان دعت الحاجة الى بيع بعض العقار لقضاء
دين او حاجة صغار وفي بيع بعضه ضرر فله البيع على الصغار
والكبار ان امتنعوا او غابوا (ومن مات بمكان لا حاكم به ولا وصى

قبل القبول (بطلت) الوصية لزوال حق الموصى له (وان تلف المال)
 كله (غيره) اى غير المعين الموصى به (فهو للموصى له) لان حقوق الورثة
 لم تتعلق به لتعيينه للموصى له (ان خرج من ثلث المال الحاصل للورثة)
 والا فقدر الثلث والاعتبار فى قيمة الوصية ليعرف خروجها من
 الثلث وعدمه بحالة الموت لانها حالة لزوم الوصية وان كان ماعدا
 المعين ديناً او غائباً اخذ الموصى له ثلث الموصى به وكل ما اقتضى
 من الدين او حضر من الغائب شئ ملك من الموصى به قدر ثلثه حتى
 يملكه كله ﴿ باب الوصية بالانضاء والاجزاء ﴾ الانصبا جمع نصيب
 والاجزاء جمع جزء (اذا اوصى بمثل نصيب وارث معين فله
 مثل نصيبه مضموماً الى المسئلة) فتصح مسئلة الورثة وتزيد عليها
 مثل نصيب ذلك المعين فهو الوصية وكذا لو اسقط لفظ مثل (فاذا
 اوصى بمثل نصيب ابنه) او بنصيبه (وله ابنان فله) اى للموصى له
 (الثلث) لان ذلك مثل ما يحصل لابنه (وان كانوا ثلاثة فـ) للموصى
 (له الربع) لما سبق (وان كان معهم بنت فله التسمان) لان المسئلة
 من سبعة لكل ابن سهمان وللانثى سهم ويزاد عليها مثل نصيب
 ابن فتصير تسعة فالانثان منها تسمان (وان وصى له بمثل نصيب
 احد ورثته ولم يبين) ذلك الوارث (كان له مثل ما لاقلمهم نصيباً)
 لانه اليقين وما زاد مشكوك فيه (فمع ابن وبنت) له (ربع) مثل
 نصيب البنت (ومع زوجة وابن) له (تسع) مثل نصيب الزوجة
 وان وصى بضعف نصيب ابنه فله مثلاه وبضعفيه فله ثلاثة امثاله
 وبثلاثة اضعافه فله اربعة امثاله وهكذا (و) ان اوصى (بسهم من
 ماله فله سدس) بمنزلة سدس مفروض وهو قول على وابن مسعود
 لان السهم فى كلام العرب السدس قاله اياس بن معاوية وروى ابن
 مسعود ان رجلاً اوصى لآخر بسهم من المال فاعطاه النبي صلى الله
 عليه وسلم السدس (و) ان اوصى (بشئ او جزء او حظ) او
 نصيب او قسط (اعطاه الوارث ماشاء) مما يتمول لانه لاحد له فى
 اللغة ولا فى الشرع فكان على اطلاقه ﴿ باب الموصى اليه ﴾
 لا باس بالدخول فى الوصية لمن قوى عليه ووثق من نفسه لفعل
 العجاجة رضى الله عنهم (نصح وصية المسلم الى كل مسلم مكلف عدل رشيد

وما فضل منها فهو لم يحج لانه قصد ارفاقه (ولا تصح) الوصية (لملك)
 وجنى (وبهية وميت) كالهبة لهم لعدم صحة تملكهم (فان وصى لحي وميت
 يعلم موته فالكل للحي) لانه لما اوصى بذلك مع علمه بموته فكأنه قصد
 الوصية للحي وحده (وان جهل) موته (ف) للحي (النصف) من
 الموصى به لانه اضاف الوصية اليهما ولا قرينة تدل على عدم ارادة
 الاخر ولا تصح الوصية لكنيسة وبيت نار او عمارتهما ولا لكتب
 التورية والانجيل ونحوها (وان وصى بماله لابنيه واجنبى فردا) وصيته
 (فله التسع) لانه بالرد رجعت الوصية الى الثلث والموصى له ابنان
 والاجنبى فله ثلث الثلث وهو تسع وان وصى لزيد والفقراء والمساكين بثلثه
 فلزيد التسع ولا يدفع له شئ بالفقر لان العطف يقتضى المغايرة ولو
 اوصى بثلثه للمساكين وله اقارب محاييج غير وارثين لم يوص لهم فهم
 احق به **باب** الوصى به تصح بما يعجز عن تسليمه كآبق وطير
 فى هواء **باب** وحمل فى بطن وابن فى ضرع لانها تصح بالمعدوم فهذا اولى
 (و) تصح (بالمعدوم) وصية (بما يحمل حيوانه) وامته (وشجرته ابداء
 اومدة معينة) كسنة ولا يلزم الوارث السقى لانه لم يضمن تسليمها بخلاف بائع
 (فان) حصل شئ فهو للموصى له بمقتضى الوصية وان (لم يحصل منه شئ) بطلت
 الوصية (لانها لم تصادف محلا (وتصح !) ما فيه قمع مباح من (كلب
 صيد ونحوه) كحرث وماشية (وبزيت متنجس) لغير مسجد (و) للموصى
 (له ثلثهما) اى ثلث الكلب والزيت المتنجس (ولو كثر المال ان لم
 تجز الورثة) لان موضوع الوصية على سلامة ثلثى التركة للورثة وليس
 من التركة شئ من جنس الموصى به وان وصى بكلب ولم يكن له كلب لم
 تصح الوصية (وتصح بمجهول كبد وشاة) لانها اذا صححت بالمعدوم فالمجهول
 اولى (ويعطى) الموصى له (ما يقع عليه الاسم) لانه اليقين كالاقرار
 فان اختلف الاسم بالحقيقة والعرف قدم (العرفى) فى اختيار الموفق وجزم
 به فى الوجيز والتبصرة لانه المتبادر الى الفهم وقال الاصحاب تغلب الحقيقة
 لانها الاصل (واذا وصى بثلثه) او نحوه (فاستحدث مالا ولو دية)
 بان قتل عمداً او خطأ واخذت دينه (دخل) ذلك (فى الوصية)
 لانها تجب لليت بدل نفسه ونفسه له فكذا بدلها ويقضى منها دينه
 ومؤنة تجهيزه (ومن اوصى له بمعين قتل) قبل موت الموصى او بعده

الثاني معلقا بالشرط وقد وجد (و) ان قدم زيد (بعدها) اى بعد حياة الموصى فالوصية (للعمرو) لانه لما مات قبل قدومه استقرت له لعدم الشرط في زيد لان قدومه انما كان بعد ملك الاول واقطاع حق الموصى منه (ويخرج) وصى فوارث خفاكم (الواجب كله من دين و حج وغيره) كزكاة ونذر وكفارة (من كل ماله بعد موته وان لم يوص به) لقوله تعالى من بعد وصية يوصى بها او دين ولقول على قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين قبل الوصية رواه الترمذى (فان قال ادوا الواجب من ثلثي بدئى به) اى بالواجب (فان بقى منه) اى من الثلث (شئ اخذه صاحب التبرع) لتعين الموصى (والا) بفضل شئ (سقط) التبرع لانه لم يوص له بشئ الا ان يحجز الورثة فيعطى ما اوصى له به وان بقى من الواجب شئ ثم من راس المال ثم باب الموصى له تصح الوصية (لمن يصح تملكه) من مسلم وكافر لقوله تعالى الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفا قال محمد بن الحنفية هو وصية المسلم لليهودى والنصراني وتصح لمكاتبه ومدبره وام ولده (ولعبده بمشاع كثلته) لانها وصية تضمنت العتق بثلث ماله (ويعتق منه بقدره) اى بقدر الثلث فان كان ثلثه مائة وقيمة العبد مائة فاعل عتق كله لانه يملك من كل جزء من المال ثلثه مشاعا ومن جلته نفسه فيملك ثلثها فيعتق ويسرى الى بقيته (وياخذ الفاضل) من الثلث لانه صار حرا وان لم يخرج من الثلث عتق منه بقدر الثلث (و) ان وصى (بماية او بمعين) كدار وثوب (لا تصح) هذه الوصية (له) اى لعبده لانه يصير ملكا للورثة فما وصى له به فهو لهم فكانه وصى لورثته بما يرثونه فلا فائدة فيه ولا تصح لعبده غيره (وتصح) الوصية (بمحمل) لتحقيق وجوده قبلها لجريانها مجرى الارث (و) تصح ايضا (لحمل لتحقيق وجوده قبلها) اى قبل الوصية بان تضعه لاقل من ستة اشهر من الوصية ان كانت فراشا او لاقل من اربع سنين ان لم تكن كذلك ولا تصح لمن تحمل به هذه المرأة (واذا اوصى من لا حج عليه ان يحج عنه بالف صرف من ثلثه مونة حجة بعد اخرى حتى ينفذ) الالف راكبا او راجلا لانه وصى بها في جهة قربة فوجب صرفها فيها فلو لم يكف الالف او البقية حج به من حيث يبلغ وان قال حجة بالف دفع لمن يحج به واحدة عملا بالوصية حيث خرج من الثلث والا فبقدره

(وما)

بمعين بقدر ارثه جاز لان حق الوارث في القدر لا في العين والوصية بالثلث فما دون لاجبي تلزم بلا اجازة واذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث او لوارث (ف) انها (تصح تنفيذا) لانها امضاء لقول المورث بلفظ اجزت او امضيت او فذت ولا تعتبر لها احكام الهبة (وتكره وصية فقير) عرفا (وارثه محتاج) لانه عدل عن اقاربه المحايج الى الا جانب (ونجوز) الوصية (بالكل لمن لا وارث له) روى عن ابن مسعود لان المنع فيما زاد على الثلث لحق الورثة فاذا عدموا زال المانع (وان لم يف الثلث بالوصايا) ولم تجز الورثة (فالتقص) على الجميع (بالقسط) فينحاصون ولا فرق بين مقدمها ومتاخرها والعق وغيره لانهم تساوا في الاصل وفاوتوا في المقدار فوجبت الخاصة كسائل العول (وان اوصى لوارث فصار عند الموت غير وارث) كاخ حجب بابت تجديد (صحت) الوصية اعتباراً بحال الموت لانه الحال الذي يحصل به الانتقال الى الوارث والموصى له (والعكس بالعكس) فمن اوصى لاخيه مع وجود ابنته فبات ابنه بطلت الوصية ان لم تجز باقي الورثة (ويعتبر) ملك الموصى له المعين الموصى به (القبول) بالقول او ما قام مقامه كالهبة (بعد الموت) لانه وقت ثبوت حقه وهو على التراخي فيصح (وان طال) الزمن بين القبول والموت و (لا) يصح القبول (قبله) اى قبل الموت لانه لم يثبت له حق وان كانت الوصية لغير معين كالفقراء او من لا يمكن حصرهم كبنى تميم او مصطفة مسجد ونحوه او حج لم تقتصر الى قبول ولزمت بمجرد الموت (ويثبت الملك به) اى بالقبول (عقب الموت) قدمه في الرعاية والصحيح ان الملك حين القبول كسائر العقود لان القبول سبب والحكم لا يتقدم سببه فما حدث قبل القبول من غناء منفصل فهو للورثة والمتصل يتبعها (ومن قبلها) اى الوصية (ثم ردها) ولو قبل القبض (لم يصح الرد) لان ملكه قد استقر عليها بالقبول الا ان يرضى الورثة بذلك فتكون هبة منه لهم تعتبر شروطها (ويجوز الرجوع في الوصية) لقول عمر بن الخطاب ما شاء في وصيته فاذا قال رجعت في وصيتي او ابطالها ونحوه بطلت وكذا ان وجد منه ما يدل على الرجوع (وان قال) الموصى (ان قدم زيد فله ما وصيت به لعمرو فقدم) زيد (في حياته) اى حياة الموصى (فله) اى فالوصية لزيد لرجوعه عن الاول وصرفه الى

في العطية (لوقوعها لازمة (و) الثاني انه (لا يملك الرجوع فيها) اى في العطية بعد قبضها لانها تقع لازمة في حق المعطي وتنقل الى المعطي في الحياة ولو كثرت وانما منع من التبرع بالزايد على الثلث لحق الورثة بخلاف الوصية فانه يملك الرجوع فيها (و) الثالث ان العطية (يمتنع القبول لها عند وجودها) لانها تملك في الحال بخلاف الوصية فانها تملك بعد الموت فاعتبر عند وجوده (و) الرابع ان العطية (يثبت الملك) فيها (اذن) اى عند قبولها كالهبة لكن يكون مراعا لانا لانعلم هل هو مريض الموت او لا ولا نعلم هل يستفيد مالا او يتلف شئ من ماله فتوقفنا لنعلم طاقبة امره فاذا خرجت من الثلث تبينا ان الملك كان ثابتا من حينه والا فقدره (والوصية بخلاف ذلك) فلا تملك قبل الموت لانها تملك بعده فلا تقدمه واذا ملك المريض من يعتق عليه بهبة او وصية او اقرانه اعتق ابن عمه في صحته عتقا من راس المال وورثا لانه حر حين موت مورثه لا مانع به ولا يكون عتقهم وصية ولو دبر ابن عمه عتق ولم يرث وان قال انت حر آخر حياتي عتق وورث

— كتاب الوصايا —

جمع وصية مأخوذة من وصيت الشئ اذا وصلته قلموصى وصل ما كان له في حياته بما بعد موته واصطلاحا الامر بالتصرف بعد الموت او التبرع بالمال بعده ونصح الوصية من البالغ الرشيد ومن العبي العاقل والسفيه بالمال ومن الاخرس باشارة مفهومة وان وجدت وصية انسان بخطه الثابت ببينة او اقرار ورثة صحته ويستحب ان يكتب وصيته ويشهد عليها (يس لمن ترك خيرا وهو المال الكثير) عرفا (ان يوصى بالحمس) روى عن ابي بكر وعلى وهو ظاهر قول السلف قال ابو بكر رضيت بما رضى الله به لنفسه يعنى في قوله تعالى واعلموا انما غنمنا من شئ فان لله خمسه (ولا تجوز) الوصية (باكثر من الثلث لاجنبى) لمن له وارث (ولا لو ارث بشئ) الا باجازة الورثة لهما بعد الموت (لقول النبي صلى الله عليه وسلم لسمد حين قال اوصى بما لى كله قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثلث قال الثلث والثلث كثير متفق عليه وقوله عليه السلام لا وصية لوارث رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وان وصى لكل وارث

وهي ما قصد به نواب الاخرة والهدية وهي ما قصد به اكراما وتوددا ونحوه نوعان من الهبة حكمهما حكمها فيما تقدم ووعاء هدية كهي مع عرف
 فصل في تصرفات المريض به عطية او نحوها (من مرضه غير مخوف
 كوجع ضرس وعين وصداع) اى وجع راس يسير (فتصرفه لازم) (ك) تصرف
 الصحيح (ولو) صار مخوفاً و (مات منه) اعتباراً بحال العطية لانه اذ ذاك فى
 حكم الصحيح (وان كان) المرض الذى اتصل به الموت (مخوفاً كبرسام)
 وهو بخار يرتقى الى الراس ويؤثر فى الدماغ فيختل عقل صاحبه (وذات
 الجنب) قروح بباطن الجنب (ووجع قلب) ورثة لا تسكن حركتها
 (ودوام قيام) وهو البطون الذى اصابه الاسهال ولا يمكنه امساكه (و)
 دوام (رعاف) لانه يصفى الدم فتذهب القوة (واول فالج) وهو داء معروف
 يرخى بعض البدن (واخر سل) بكسر السين (والحمى المطبقة) و (حمى
 الريح) وما قال طيبان مسلمان عدلان انه مخوف (فعطاياه كوصية لقوله عليه
 السلام ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم بثلك اموالكم زيادة لكم فى
 اعمالكم رواه ابن ماجة (ومن وقع الطاعون ببلده) او كان بين الصفين
 عند التحام حرب وكل من الطائفتين مكافئة للآخرى او كان من
 المقهورة او كان فى لجة البحر عند هيجانه او قدم او حبس لقتل (ومن
 اخذها الطلاق) حتى تجبو (لا يلزم تبرعه لو ارث بشئ ولا بما فوق
 الثلث) (ولو لاجنبى) (الا باجازه الورثة لها ان مات منه) كوصية لما
 تقدم لان توقع التلف من اولئك كتوقع المريض (وان عوفى) من ذلك
 (فكصح) فى نفوذ عطايه كلها لعدم المانع (ومن امتد مرضه بجذام
 او سل) فى ابتدائه (او فالج) فى انتهائه (ولم يقطعه بفراش) عطايه
 (من كل ماله) لانه لا يخاف تجييل الموت منه كالهرم (والعكس) بان
 لزم الفراش (بالعكس) فعطاياه كوصية لانه مريض صاحب فراش يخشى
 منه التلف (ويعتبر الثلث عند موته) لانه وقت لزوم الوصايا واستحقاقها
 وثبوت ولاية قبولها وردها فان ضاق ثلثه عن العطية والوصية قدمت
 العطية لانها لازمة وغاء العطية من القبول الى الموت تبع لها ومعاوضة
 المريض بثلث المثل من راس المال والمحابة كعطية (و) تفارق العطية
 الوصية فى اربعة اشياء احدها انه (يسوى بين المتقدم والمتأخر فى الوصية)
 لانها تبرع بعد الموت يوجد دفعة واحدة (ويبدأ بالاول فالاول

(ثبت) للمطى فليس لبقية الورثة الرجوع الا ان يكون بمرض الموت فيقف على اجازة الباقي (ولا يجوز لواهب ان يرجع في هبة اللازمة) لحديث ابن عباس مرفوعا العايد في هبة كالكلب يقى ثم يعود في قيته متفق عليه (الا الاب) فله الرجوع قصد التسوية او لا مسلما كان او كافرا لقوله عليه السلام لا يحل للرجل ان يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده رواه الخمسة وصححه الترمذى من حديث عمر وابن عباس ولا يمنع الرجوع نقص العين او تلف بعضها او زيادة منفصلة ويغنيه زيادة متصلة وبيعته وهبته ورهنه ما لم ينفك (وله) اى لاب حر (ان ياخذ ويملك من مال ولده مالا يضره ولا يحتاجه) لحديث عائشة مرفوعا ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواه سعيد والترمذى وحسنه وسواء كان الوالد محتاجا او لا وسواء كان الولد كبيرا او صغيرا ذكرا او انثى وليس له ان يملك مايضر بالولد او تعلق به حاجته ولا ما يعطيه ولدا اخر ولا في مرض موت احدهما المخوف (فان تصرف) والده (فى ماله) قبل ملكه وقبضه (ولو فيها وهبه له) اى لولده واقبضه اياه (ببيع) او هبة (او عتق او ابراء) غريم ولده من دينه لم يصح تصرفه لان ملك الولد على مال نفسه تام يصح تصرفه فيه ولو كان للغير او مشتركا لم يجوز (او اراد اخذه) اى اراد الوالد اخذ ما وهبه لولده (قبل رجوعه) فى هبة بالقول كرجعت فيها (او) اراد اخذ مال ولده قبل (تحكه بقول او نية وقبض معتبر لم يصح) تصرفه لانه لا يملكه الا بالقبض مع القول او النية فلا ينفذ تصرفه فيه قبل ذلك (بل بعده) اى بعد القبض المعتبر مع القول او النية لصيرورته ملكا له بذلك وان وطى جارية ابنة فاحلها صارت ام ولد له وولده حر ولا حد ولا مهر عليه ان لم يكن الابن وطئها (وليس للولد مطالبة ابيه بدين ونحوه) كقيمة متلف وارش جنابة لما روى الحلال ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بابيه يقتضيه ديننا عليه فقال انت ومالك لا بيبك (الا بنفقته الواجبة عليه فان له مطالبة بها وحبسها عليها) لضرورة حفظ النفس وله الطلب بعين مال له بيد ابيه فان مات الابن فليس لورثته مطالبة الاب بدين ونحوه كمورثهم وان مات الاب رجع الابن بدينه فى تركته والصدقة

(واهب) لما روى مالك عن عائشة ان ابا بكر نحلها جذاذ عشرين وسقا من ماله بالعالية فلما مرض قال يا بنية كنت نحلكت جذاذ عشرين وسقا ولو كنت حزتيه او قبضتيه كان لك فانما هو اليوم مال وارث فاقسموه على كتاب الله تعالى وروى ابن عينة عن عمر نحوه ولم يعرف لهما في الصحابة مخالف (الا ما كان في يد متهب) وديعة او غصبا ونحوها لان قبضه مستدام فانغى عن الابتداء (وارث الواهب) اذا مات قبل القبض (يقوم مقامه) في الاذن والرجوع لانه عقد يؤل الى اللزوم فلم يفسخ بالموت كالبيع في مدة الخيار وتبطل بموت المتهب ويقبل ويقبض للصغير ونحوه وله وما اتبه عبد غير مكاتب وقبله فهو لسيده ويصح قبوله بلا اذن سيده (ومن ابرأ غريمه من دينه) ولو قبل وجوبه (بلفظ الاحلال او الصدقة او الهبة ونحوها) كالاسقاط او الترك او التملك او العفو (بريت ذمته ولو) رده ولو (لم يقبل) لانه اسقاط حق فلم يفتقر الى القبول كالعتق ولو كان المبرأ منه مجهولا لكن لو جهله ربه وكتمه المدين خوفا من انه لو علمه لم يبرئه لم تصح البراءة ولو ابرأ احد غريمه او من احد دينه لم تصح لايها المحل (ويجوز هبة كل عين تباع) وهبة جزء مشاع منها اذا كان معلوما (و) هبة (كلب يقتي) ونجاسة يباح فمها كالوصية ولا تصح معلقة ولا موقوفة الا نحو جعلتها لك عمرك او حياتك او عمري او ما بقيت فتصح وتكون لموهور له ولورثته بعده وان قال سكتاه لك عمرك او غلته او خدمته لك او منتحكة فعارية لانها هبة المنافع ومن باع او وهب فاسدا ثم تصرف في العين بعقد صحيح صح الثاني لانه تصرف في ملكه **فصل** يجب التعديل في عطية اولاده بقدر ارثهم * للذكر مثل حظ الانثيين اقتداء بقصة الله تعالى وقياسا لحال الحياة على حال الموت قال عطا ما كانوا يقسمون الا على كتاب الله تعالى وسائر الاقارب في ذلك كالاولاد (فان فضل بعضهم) بان اعطاء فوق ارثه او حصته (سوى) وجوبا (برجوع) حيث امكن (او زيادة) الفضول ليساوى الفاضل او اعطاء ليستوا لقوله عليه السلام اتقوا الله واعبدوا بين اولادكم متفق عليه مختصرا وتحرم الشهادة على التخصيص او التفضيل تحملا واداء ان علم وكذا كل عقد فاسد عنده يختلف فيه (فان مات) الواهب (قبله) اى قبل الرجوع او الزيادة

(آخر) لانه انتفاع به في جنس ما وقف له (والصدقة به على فقرا المسلمين)
 لان شية بن عثمان المجبي كان يتصدق بمخلفان الكعبة وروى الحلال
 باسناده ان عائشة امرته بذلك ولانه مال لله تعالى لم يبق له مصرف
 فصرف الى المساكين وفضل موقوف على معين استحقاقه مقدر يتعين
 ارساده ونص فين وقف على قطرة فانحرف الماء يرصد لعله يرجع
 وان وقف على ثمر فاحتل صرف في ثمر مثله وعلى قياسه مسجد ورباط
 ونحوهما ولا يجوز غرس شجرة ولا حفر بئر بالمسجد واذا غرس الناظر
 او بنى في الوقف من مال الوقف او من ماله ونواه للوقف فللوقف
 قال في الفروع ويتوجه في غرس اجنبى انه للوقف بنيته ✎ باب الهبة
 والعطية ✎ الهبة من هبوب الريح اى مروره يقال وهبت له شيئا
 وهبا باسكان الهاء وفتحها وهبة والاتهاب قبول الهبة والاستيهاب سوال
 الهبة والعطية هنا الهبة في مرض الموت (وهى التبرع) من جازر التصرف
 (بتملك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره) مفعول تملك بما يعد هبة
 عرفا فخرج بالتبرع عقود المعاوضات كالبيع والاجارة وبالتملك الاباحة
 كالعارية وبالمال نحو الكلب وبالمعلوم المجهول وبالموجود المعلوم فلا تصح
 الهبة فيها وبالحياة الوصية (وان شرط) العاقد (فيها عوضا معلوما فـ)
 (بيع) لانه تملك بموض معلوم ويثبت الخيار والشفعة فان كان العوض
 مجهولا لم تصح وحكمها كالبيع الفاسد فيردها بزيادتها مطلقا وان تلفت
 رد قيمتها والهبة المطلقة لا تقتضى عوضا سواء كانت لمثله او دونه
 او اعلا منه وان اختلفا في شرط عوض فقول منكر بيمينه (ولا يصح)
 ان يهب (مجهولا) كالحمل في البطن واللبن في الضرع (الا ما تمذر
 عنه) كما لو اختلط مال اثنين على وجه لا يتميز فوهب احدهما لرفيقه
 نصيبه منه فيصح للحاجة كالصلح ولا يصح ايضا هبة مالا يقدر على تسليمه
 كالاتى والشارد (وتنقذ) الهبة (بالايجاب والقبول) بان يقول
 وهبتك او اهديتك او اعطيتك فيقول قبلت او رضيت ونحوه
 (و) (بالمعاطات الدالة عليها) اى على الهبة لانه عليه السلام كان يهدى
 ويهدى اليه ويعطى ويعطى ويفرق الصدقات ويامر سعاته باخذها
 وتفريقها وكان اصحابه يفعلون ذلك ولم ينقل عنهم ايحاب ولا قبول ولو
 كان شرطا لنقل عنهم نقلا متواترا او مشتهرا (وتلزم بالقبض باذن

القربى ولم يعط قرابة امه وهم بنو زهرة شيئاً ويستوى فيه الذكر والانثى والكبير والصغير والقريب والبعيد والغنى والفقر لشمول اللفظ لهم ولا يدخل فيهم من يخالف دينه وان وقف على ذوى رحمه شمل كل قرابة له من جهة الاباء والامهات والاولاد لان الرحم يشملهم والموالى يتساول المولى من فوق واسفل (وان وجدت قرينة تقتضى ارادة الاناث او) تقتضى (حرمانهن عمل بها) اى بالقرينة لان دلالتها كدلالة اللفظ (واذا وقف على جماعة يمكن حصرهم) كاولاده او اولاد زيد وليسوا قبيلة (وجب تعميمهم والتساوى) بينهم لان اللفظ يقتضى ذلك وقد امكن الوفاء به فوجب العمل بمقتضاه فان كان الوقف فى ابتدائه على من يمكن استيعابه فصار مما لا يمكن استيعابه كوقف على رضى الله عنه وجب تعميم من امكن منهم والتسوية بينهم (والا) يمكن حصرهم واستيعابهم كبنى هاشم وتميم لم يجب تعميمهم لانه غير ممكن و (جاز التفضيل) لبعضهم على بعض لانه اذا جاز حرمانه جاز تفضيل غيره عليه (والاقصار على احدهم) لان مقصود الواقف بر ذلك الجنس وذلك يحصل بالدفع الى واحد منهم وان وقف مدرسة او رباطاً او نحوها على طائفة اختصت بهم وان عين اماماً او نحوه تعيين والوصية فى ذلك كالوقف ^{على} فصل والوقف عقد لازم ^{بمجرد} القول وان لم يحكم به حاكم كالعلق لقوله عليه السلام لا يباع اصلها ولا يوهب ولا يورث قال الترمذى العمل على هذا الحديث عند اهل العلم ^ف (لا يجوز فسحه) باقالة ولا غيرها لانه موبد (ولا يباع) ولا يناقل به (الا ان تعطل منافعه) بالكلية كدار انهدمت او ارض خربت وعادت مواتاً ولم تمكن عمارتها فيباع لما روى ان عمر رضى الله عنه كتب الى سعد لما بلغه ان بيت المال الذى بالكوفة نقب ان انقل المسجد الذى بالمارين واجعل بيت المال فى قبلة المسجد فانه لن يزال فى المسجد مصلى وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان كالاجماع ولو شرط الواقف ان لا يباع اذن ففاسد (ويصرف ثمنه فى مثله) لانه اقرب الى غرض الواقف فان تعذر مثله فى بعض مثله ويصير وقفاً بمجرد الشراء وكذا فرس حبيس لا يصلح لغزو (ولو انه) اى الوقف (مسجد) ولم ينفع به فى موضعه فيباع اذا خربت محلته (والله) اى ويجوز بيع بعضه وصرفه فى عمارته (وما فضل عن حاجته) من حصره وزيته ونفقته ونحوها (جاز صرفه الى مسجد

اولاد اولادهم (ونظر) بن يقول الناظر فلان فان مات ففلان لان عمر
 رضى الله عنه جعل وقفه الى حفصة تليه ما عاشت ثم يليه ذو الراى من
 اهلها (وغير ذلك) كشرط ان لا يوجر او قدر مدة الاجارة او ان
 لا يتزل فيه فاسق او شرير او متجوه ونحوه وان تزل مستحق تنزيلا
 شرعيا لم يجز صرفه بلا موجب شرعى (فان اطلق) فى الموقوف عليه
 (ولم يشترط) وصفا (استوى الفنى والذكر وضدها) اى الفقير والاثنى
 لعدم ما يقتضى التخصيص (والنظر) فيما اذا لم يشترط النظر لاحد او شرط
 لانسان ومات (للموقوف عليه) المعين لانه ملكه وغلته له فان كان واحدا
 استقل به مطلقا وان كانوا جماعة فهو بينهم على قدر حصصهم وان كان
 صغيرا او نحوه قام وليه مقامه فيه وان كان الوقف على مسجد او من لا يمكن
 حصرهم كالمساكين فللحاكم وله ان يستيب فيه (وان وقف على ولده) او
 اولاده (او ولد غيره ثم على المساكين فهو لولده) الموجودين حين الوقف
 (الذكور والاناث) والحنثى لان اللفظ يشملهم (بالسوية) لانه شرك بينهم
 واطلاقها يقتضى التسوية كما لو اقر لهم بشئ ولا يدخل فيهم الولد المنفى
 بلعان لانه لا يسمى ولده (ثم) بعد اولاده (ولد بنيه) وان سفلوا لانه
 ولده ويستحقونه مرتبا وجدوا حين الوقف او لا (دون) ولد (بناته)
 فلا يدخل ولد البنات فى الوقف على الاولاد الا بنص او قرينة لعدم
 دخولهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى اولادكم (كما لو قال على ولد ولده
 وذريته لصلبه) او عقبه او نسله فيدخل ولد البنين وجدوا حالة الوقف
 او لا دون ولد البنات الا بنص او قرينة والعطف بهم للترتيب فلا يستحق
 البطن الثانى شيئا حتى يقرض الاول الا ان يقول من مات عن ولد
 فصبية لولده والعطف بالواو للتشريك (ولو قال على بنه او بنى فلان
 اختص بذكورهم) لان لفظ البنين وضع لذلك حقيقة قال تعالى اله البنات
 ولكم البنون (الا ان يكونوا قبيلة) كبنى هاشم وتيم وقضاعة (فيدخل
 فيه النساء) لان اسم القبيلة يشمل ذكرها وانثاها (دون اولادهم من
 غيرهم) لانهم لا ينتسبون الى القبيلة الموقوف عليها (والقرابة) اذا وقف
 على قرابته او قرابة زيد (واهل بيته وقومه) ونسبائه (يشمل الذكر
 والاثنى من اولاده و) اولاد (ابيه و) اولاد (جده و) اولاد (جد
 ابيه) فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجاوز بنى هاشم بسهم ذوى

(القربى)

(الوقف على نفسه (٥)) قال الامام لا اعرف الوقف الا ما اخرج به
 لله تعالى او في سبيله فان وقفه عليه حتى يموت فلا امره لان الوقف
 اما تملك للرقبة او المنفعة ولا يجوز له ان يملك نفسه من نفسه ويصرف
 في الحال لمن بعده كتنقطع الابتداء فان وقف على غيره واستثنى
 كل الغلة او بعضها او الاكل منه مدة حياته او مدة معلومة صح الوقف
 والشرط كشرط عمر رضى الله عنه اكل الوالى منها وكان هو الوالى عليها
 وفعله جماعة من الصحابة والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله (ويشترط في غير)
 الوقف على (المسجد ونحوه) كالرباط والقنطرة (ان يكون على معين يملك)
 ملكا ثابتا لان الوقف تملك فلا يصح على مجهول كرجل ومسجد ولا على
 احد هذين ولا على عبد ومكاتب و (لا) على (ملك) وجنى وميت
 (وحيوان وحمل) اصاله ولا على من سيولد ويصح على ولده ومن يولد له
 ويدخل الحمل والمعدوم تبعا للشرط الرابع ان يقف ناجزا فلا يصح موقتا
 ولا معلقا الا بموت واذا شرط ان يبيعه متى شاء او يهبه او يرجع فيه
 بطل الوقف والشرط قاله في الشرح (لا قبوله) اى قبول الوقف فلا
 يشترط ولو كان على معين (ولا اخراجه عن يده) لانه ازالة ملك يمنع
 البيع فلم يعتبر فيه ذلك كالعتق وان وقف على عبده ثم المساكين صرف
 في الحال لهم وان وقف على جهة تنقطع كالولادة ولم يذكر ما لا اوقال
 هذا وقف ولم يعين جهة صح وصرف بعد اولاده لورثة الواقف نسبا على
 قدر ارثهم وقفا عليهم لان الوقف مصرفه البر واقاربه اولى الناس بيره
 فان لم يكونوا فعلى المساكين فصل ويجب العمل بشرط الواقف ﴿﴾ لان
 عمر رضى الله عنه وقف وقفا وشرط فيه شروطا ولو لم يجب اتباع شرطه
 لم يكن في اشتراطه فائدة (في جمع) بان يقف على اولاده واولاد اولاده
 ونسله وعقبه (وتقديم) بان يقف على اولاده مثلا يقدم الاقرب او الادين
 او المريض ونحوه (وضد ذلك) ف ضد الجمع بان يقف على ولده زيد ثم
 اولاده وضد التقديم التاخير بان يقف على ولد فلان بعد بنى فلان
 (واعتبار وصف وعدمه) بان يقول على اولاده الفقهاء فيختص بهم او
 يطلق فيعمهم وغيرهم (والترتيب) بان يقول على اولادى ثم اولادهم ثم

(٥) قوله على نفسه الخ وعنه يصح الوقف على النفس قال المفتي اختاره جماعة وعلمه
 العمل وهو اظهر اه منتهى

(في الصلاة فيه) او اذن فيه واقام (او) جعل ارضه (مقبرة واذن)
 للناس (في الدفن فيها) او سقاية وشرعها لهم لان العرف جار بذلك
 وفيه دلالة على الوقف (وصريحه) اى صريح القول (وقفت وحسبت
 وسببت) فتى اتى بصيغة منها صار وقفا من غير انضمام امرزاید (وكنايته
 تصدقت وحرمت وابدت) لانه لم يثبت لها فيه عرف لغوى ولا شرعى
 (فتشترط النية مع الكناية او اقتران) الكناية : (احدى الالفاظ الخمسة)
 الباقية من الصريح والكناية كتصدقت بكذا صدقة موقوفة او محبسة
 او مسبلة او محرمة او مؤبدة لان اللفظ يترجح بذلك لارادة الوقف
 (او) اقترانها : (بحكم الوقف) كقوله تصدقت بكذا صدقة لاتباع
 ولا تورث (ويشترط فيه) اربعة شروط الاول (المنفعة) اى ان تكون
 العين ينتفع بها (دائما من عين) فلا يصح وقف شئ في الذمة كسبد
 ودار ولو وصفه كالهبة (ينتفع به مع بقاء عينه كقمار وحيوان ونحوها)
 من اثاث وسلاح ولا يصح وقف المنفعة كخدمة عبد موصى له بها ولا عين
 لا يصح بيعها كحر وام ولد ولا مالا ينتفع به مع بقاءه كطعام لاكل ويصح
 وقف المصحف والماء والمشاع (و) الشرط الثانى (ان يكون على بر)
 اذا كان على جهة عامة لان المقصود منه التقرب الى الله تعالى واذا لم
 يكن على بر لم يحصل المقصود (كالساجد والقناطر والمساكين) والسقايات
 وكتب العلم (والاقارب من مسلم وذمى) لان القريب الذمى موضع
 القرية بدليل جواز الصدقة عليه ووقفت صفة رضى الله عنها على اخ لها
 يهودى فيصح الوقف على كافر مبین (غير حربى) ومرتد لا تنفاه الدوام
 لانها مقتولان عن قرب (و) غير (كنيسة وبيعة وبيت نار وصومعة
 فلا يصح الوقف عليها لانها بنيت للكفر والمسلم والذمى فى ذلك سواء
 (و) غير (نسخ التوروية والانجيل وكتب زندقية) وبدع مضلة فلا يصح
 الوقف على ذلك لانه اعانة على معصية وقد غضب النبي صلى الله عليه وسلم
 حين رأى مع عمر شيئا استكتبه من التوروية وقال افى شك انت يا ابن الخطاب
 الم آت بها بيضاء نقية ولو كان اخى موسى حيا ما وسعه الا اتباعى ولا يصح
 ايضا على قطاع الطريق والمغانى او فقرا اهل الذمة او التسوير على
 قبر او تبخيره او على من يقيم عنده او يخدمه ولا وقف ستور لغير الكعبة
 (وكذا الوصية) فلا تصح على من لا يصح الوقف عليه (و) كذا

ورشده ليقص او يعفو وان ادعى انسان انه مملوكه ولم يكن بيده لم
يقبل الا بيينة تشهد ان امته ولدته في ملكه ونحوه (وان اقر رجل
او امرأة) ولو (ذات زوج مسلم او كافر انه ولده لحق به) لان
الاقرار به محض مصلحة للطفل لاتصال نسبه ولا مضرة على غيره فيه
وشرطه ان يفرد بدعوته وان يمكن كونه منه حراً كان او عبداً و
اذا ادعته المرأة لم يلحق بزوجها كعكسه (ولو بعد موت اللقيط)
فيلحقه وان لم يكن له توم او ولد احتياطاً للنسب (ولا يتبع) اللقيط
(الكافر) المدعى انه ولده (في دينه) الا ان يقيم بيينة تشهد انه ولد
على فراشه لان اللقيط محكوم باسلامه بظاهر الدار فلا يقبل قول الكافر
في كفره بغير بيينة ركذا لا يتبع رقيقاً في رقه (وان اعترف) اللقيط
(بالرق مع سبق مناف) للرق من بيع ونحوه او عدم سبقه لم يقبل
لانه يبطل حق الله من الحرية المحكوم بها سواء اقر ابتداء لانسان
او جواباً بالدعوى عليه (او قال) اللقيط بعد بلوغه (انه كافر لم يقبل
منه) لانه محكوم باسلامه ويستتاب فان تاب والا قتل (وان ادعاه
جماعة قدم ذوالبينة) مسلماً او كافراً حراً او عبداً لانها تظهر الحق
وتبينه (والا) يكن لهم بيينة او تعارضت عرض معهم على القافة (فمن
الحقته القافة به) لحقه لقضاء عمره به بحضرة الصحابة رضى الله عنهم
وان الحقته باثنين فاكثر لحق بهم وان الحقته بكافر او امة لم يحكم بكفره
ولا رقه ولا يلحق بأكثر من ام والقافة قوم يعرفون الانساب بالشبه ولا
يختص ذلك بقبيلة معينة ويكفي واحد وشرطه ان يكون ذكراً عدلاً مجرباً
في الاصابة ويكفي مجرد خبره وكذا ان وطئ اثنان امرأة بشبهة في طهر
واحد وات بولد يمكن ان يكون منهما

— كتاب الوقف —

يقال وقف الشيء وحبه واحبسه وسبله بمعنى واحد ووقفه لغة شاذة
وهو مما احتص به المسلمون ومن القرب المسندوب اليها (وهو تحييس
الاصل وتسجيل المنفعة) على بر او قرابة والمراد بالاصل مال يمكن الاستفاع
به مع بقاء عينه وشرطه ان يكون الواقف جازٍ التصرف (ويصح) الوقف
(بالقول وبالفعل الدال عليه) عرفاً (كمن جعل ارضه مسجداً واذن للناس

فان لم يامن سيده عليها سترها عنه وسلمها الحاكم ثم يدفعها الى سيده بشرط الضمان والمكاتب كالحرق ومن بمضه حر فهي بينه وبين سيده (ومن ترك حيواناً) لأعبداً او متاعاً (بفلاة لاقطاعه اى يحجز ربه عنه ملكه اخذه) بخلاف عبد ومتاع وكذا ما يلقى فى البحر خوفاً من غرق فيملكه اخذه وان انكسرت سفينة فاستخرجه قوم فهو لربه وعليه اجرة المثل (ومن اخذ نعله ونحوه) من متاعه (ووجد موضعه غيره فلقطة) وياخذ حقه منه بعد تعريفه واذا وجد غبرة على الساحل فهي له ﴿ باب اللقيط ﴾ بمعنى ملقوط (وهو) اصطلاحاً (طفل لا يعرف نسبه ولا رقه نبذ) اى طرح فى شارع او غيره (او ضل) و (اخذه فرض كفاية) لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ويسن الاشهاد عليه (وهو حر) فى جميع الاحكام لان الحرية هى الاصل والرق عارض (وما وجد معه) من فراش تحته او ثياب فوقه او مال فى جيبه (او تحته ظاهراً او مدفوناً طرياً او متصلاً به كحيوان وغيره) مشدود بثيابه (او) مطروحاً (قريباً منه ف) هو (له) عملاً بالظاهر ولان له يداً صحيحة كالبالغ (وينفق عليه منه) ملتقطه بالمعروف لولايته عليه (والا) يكن معه شئ (فن بيت المال) لقول عمر رضى الله عنه اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته وفى لفظ وعلينا رضاعه ولا يجب على الملتقط فان تعذر الاتفاق من بيت المال فعلى من علم حاله من المسلمين فان تركوه اثموا (وهو مسلم) اذا وجد فى دار الاسلام وان كان فيها اهل ذمة تغلياً للاسلام والدار وان وجد فى بلد كفار لامسلم فيها فكافر تبعاً للدار (وحضائنه لواجده الامين) لان عمر اقر اللقيط فى يد ابى جيلة حين قال له عريفة انه رجل صالح (وينفق عليه) مما وجد معه من نقد او غيره (بغير اذن حاكم) لانه وليه وان كان فاسقاً او رقيقاً او كافراً واللقيط مسلم او بدوياً ينتقل فى المواضع او وجده فى الحضر فاراد نقله الى البادية لم يقر بيده (وميراثه ودينه) كدية حر (لبيت المال) ان لم يخلف وارثاً كغير اللقيط ولا ولاء عليه لحديث انما الولاء لمن اعتق (ووليه فى) القتل (العمد) العدوان (الامام) يتخير بين القصاص والدية (لبيت المال لانه ولى من لا ولى له وان قطع طرفه عمداً انتظر بلوغه

مخطى فان اخذها ضمنها وكذا نحو حجر طاحون وخشب كبير (وله التقاط غير ذلك) اى غير ما تقدم من الضوال ونحوها (من حيوان) كغنم وفصلان وعجائيل وافلا (وغيره) كالثان ومتاع (ان امن نفسه على ذلك) وقوى على تعريفها لحديث زيد بن خالد الجبنى قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستفقها ولتكن ودیعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر فادفعها اليه وساله عن الشاة فقال خذها فانما هى لك او لاختك او للذئب متفق عليه مختصرا والافضل تركها روى عن ابن عباس وابن عمر (والا) يامن نفسه عليها (فهو كغاصب) فليس له اخذها لما فيه من تضییع مال غيره ويضمنها ان تلفت فرط او لم يفرط ولا يملكها وان عرفها ومن اخذها ثم ردها الى موضعها او فرط فيها ضمنها ويخير فى الشاة ونحوها بين ذبحها وعليه القيمة او بيعها ويحفظ ثمنها او ينفق عليها من ماله بنية الرجوع وما يخشى فساد له بيعه وحفظ ثمنه او اكله بقيته او تخفيف ما يمكن تخفيفه (ويعرف الجميع) وجوبا لحديث زيد السابق . نهارا (فى مجامع الناس) كالاسواق وابواب المساجد فى اوقات الصلوات لان المقصود اشاعة ذكرها واظهارها ليظهر عليها صاحبها (غير المساجد) فلا تعرف فيها (حولا) كاملا روى عن عمر وعلى وابن عباس عقب الالتقاط لان صاحبها يطلبها اذا كل يوم اسبوعا ثم عرفا واجرة المنادى على الملتقط (ويملكه بعده) اى بعد التعريف (حكما) اى من غير اختيار كالبراث غنيا كان او فقيرا لعموم ماسبق ولا يملكها بدون تعريف (لكن لا يتصرف فيها قبل معرفة صفتها) اى حتى يعرف وعائها ووكائها وقدرها وجنسها وصفها ويستحب ذلك عند وجدانها والاشهاد عليها (فتى جاء طالبها فوصفها لزم دفعها اليه) بلا بينة ولا يمين وان لم يغلب على ظنه صدقه لحديث زيد وفيه فان جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكائها فاعطها اياه والا فهى لك رواء مسلم ويضمن تلفها ونقصها بعد الحول مطلقا لاقبله ان لم يفرط (والسفيه والصبي يعرف لقطتهما وليهما) لقيامه مقامهما ويلزمه اخذها منهما فان تركها فى يدها قتلت ضمنها فان لم تعرف فهى لهما وان وجدها عبد عدل فلسيده اخذها منه وتركها معه ليعرفها

ف (للمعامل اجرة) مثل (عمله) لانه عمله بمعوض لم يسلم له وقبل الشروع في العمل لاشئ للعامل وان زاد او نقص قبل الشروع في العمل جاز لانها عقد جائز (ومع الاختلاف في اصله) اى اصل العمل (او قدره) قبل قول الجاعل (لانه منكر والاصل براءة ذمته) ومن رد لقطة او ضالة او عمل لغيره عملا بغير جعل (ولا اذن) لم يستحق عوضا (لانه بذل منفعة من غير عوض فلم يستحقه) وليلا يلزم الانسان ما لم يلتزمه (الا) في تخليص متاع غيره من هلكة فله اجرة المثل ترغيا والا (ديناراً او اثني عشر درهما عن رد الابق) من المصر او خارجه روى عن عمر وعلى وابن مسعود لقول ابن ابي مليكة وعمرو ابن دينار ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في رد الابق اذا جاء به من خارج الحرم ديناراً (ويرجع) راد الابق (بنفقته ايضا) لانه ماذون في الانفاق شمرها لحرمته النفس ومحله ان لم ينو التبرع ولو هرب منه في الطريق وان مات السيد رجع في تركته وعلم منه جواز اخذ الابق لمن وجده وهو امانة بيده ومن ادعاه فصدقه العبد اخذه فان لم يجد سيده دفعه الى الامام او نائبه ليحفظه لصاحبه وله بيعه لمصلحة ولا يملكه ملتقطه بالتعريف كضوال الابل وان باعه ففاسد ﴿ باب اللقطة ﴾ بضم اللام وفتح القاف ويقال لقطة بضم اللام ولقطة بفتح اللام والقاف (وهى مال او مختص ضل عن ربه) قال بعضهم وهى مختصة بغير الحيوان ويسمى ضالة (و) يعتبر فيما يجب تعريفه ان (تتبعه همة اوساط الناس) بان يهتمون في طلبه (فاما الرغيف والسوط) وهو الذى يضرب به وفي شرح المذهب هو فوق القضيب ودون العصا (ونحوها) كشسع النعل (فيملك) بالالتقاط (بلا تعريف) ويباح الانتفاع به لما روى جابر قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصا والسوط والحبل يلتقطه الرجل ينتفع به رواه ابو داود وكذا التمرة والخرقة وما لا خطر له ولا يلزمه دفع بدله (وما امتنع من سبع صغير) كذيب ويرد الماء (كثور وجمل ونحوها) كالغزال والحير والطبا والطيور والفهود ويقال لها الضوال والهوامى والهوامل (حرم اخذه) لقوله عليه السلام لما سئل عن ضالة الابل مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربهها متفق عليه وقال عمر من اخذ الضالة فهو ضال اى

صلى الله عليه وسلم ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر فكان ذلك الى الكمين
 فان كان الماء مملوكا قسم بين الملاك بقدر النفقة والعمل وتصرف كل واحد
 في حصته بما شاء (وللإمام دون غيره حتى مرعى) اى ان يمنع الناس
 من مرعى (لدواب المسلمين) التى يقوم بحفظها كتحليل الجهاد والصدقة
 (ما لم يضرهم) بالتضييق عليهم لما روى عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى البقيع لحيل المسلمين رواه ابو عبيد وما حماء النبي صلى الله عليه وسلم ليس
 لاحد نقضه وما حماء غيره من الائمة يجوز نقضه ولا يجوز لاحد ان ياخذ من
 ارباب الدواب عوضا عن مرعى موات او حتى لانه عليه السلام شرك الناس فيه
 ومن جلس فى نحو جامع لفتوى او اقراء فهو احق بمكانه مادام فيه او غاب
 لعذر وعاد قريبا ومن سبق الى رباط او تزل فقيه بمدرسة او صوفى بخانقاة
 لم يطل حقه بخروجه منه لحاجة ^١ باب الجمالة ^٢ بتلث الجيم قاله ابن مالك
 قال ابن فارس الجمل والجمالة والجميلة ما يعطاه الانسان على امر يفعله (وهى)
 اصطلاحا (ان يجمل) جائز التصرف (شيئا) متولا (معلوما لمن يعمل له عملا
 معلوما) كرد عبده من محل كذا او بنا حائط كذا (او) عملا (مجهولا
 مدة معلومة) كسهر كذا (او) مدة (مجهولة) فلا يشترط العلم بالعمل
 ولا المدة ويجوز الجمع بينهما هنا بخلاف الاجارة ولا تعيين العامل للحاجة
 ويقوم العمل مقام القبول لانه يدل عليه كالوكالة ودليلها قوله تعالى ولن
 جاء به حمل بعير وحديث اللديغ والعمل الذى يوخذ الجمل عليه (كرد
 عبد ولقطة) فان كانت فى يده فجمل له مالها جعلها ليردها لم يبح له
 اخذه (و) كـ (غياطة وبنا حائط) وسائر ما يستاجر عليه من الاعمال
 (فلن فعله بعد علمه بقوله) اى بقول صاحب العمل من فعل كذا فله كذا
 (استحقه) لان القدر استقر بتمام العمل (والجماعة) اذا عملوه
 (يقتسمونه) بالسوية لانهم اشتركوا فى العمل الذى يستحق به العوض
 فاشتركوا فيه (و) ان بلغه الجمل (فى اثنائه) اى اثناء العمل (ياخذ
 قسط تمامه) لان ما فعله قبل بلوغ الخبر غير مأذون فيه فلم يستحق به
 عوضا وان لم يبلغه الا بعد العمل لم يستحق شيئا لذلك (و) الجمالة عقد
 جائز (لكل) منهما (فسخها) كالمضاربة (ف) متى كان الفسخ (من العامل)
 قبل تمام العمل فانه (لا يستحق شيئا) لانه اسقط حق نفسه حيث لم يات
 بما شرط عليه (و) ان كان الفسخ (من الجاعل بعد الشروع) فى العمل

فقد احياء) لان تقع الارض بذلك أكثر من الحايط ولا احياء بجرث
 وزرع (ويملك) المحي (حريم البئر العادية) بتشديد الياء اى القديمة
 منسوبة الى عاد ولم يرد عادا بعينها (خمسين ذراعا من كل جانب) اذا كانت
 انطمت وذهب ماؤها فجدد حفرها وعمارتها او انقطع ماؤها فاستخرجه
 (وحريم البدية) المحدث (نصفها) خمسة وعشرون ذراعا لما روى
 ابو عبيد فى الاموال عن سعيد بن المسيب قال السنة فى حريم القلب
 العادى خمسون ذراعا والبدى خمسة وعشرون ذراعا وروى الحلال
 والدارقطنى نحوه مرفوعا وحريم شجرة قدر مد اغصانها وحريم دار من
 موات حولها مطرح تراب وكناسة وثلج وماء ميزاب ولا حريم لدار
 محفوفة بملك ويتصرف كل منهم بحسب العادة ومن تتجر مواتا بان ادار حوله
 احجارا ونحوها لم يملكه وهو احق به ووارثه من بعده وليس له بيعه
 (وللإمام اقطاع موات لمن يحويه) لانه عليه السلام اقطع بلال بن الحرث
 العقيق (ولا يملكه) بالاقطاع بل هو احق من غيره فاذا احياء ملكه
 وللإمام ايضا اقطاع غير موات تملكها وانتفاعا للمصلحة (و) له (اقطاع
 الجلوس) للبيع والشرا (فى الطرق الواسعة) ورجبة مسجد غير محوطة
 (ما لم يضر بالناس) لانه ليس للإمام ان ياذن فيها لا مصلحة فيه فضلا عما
 فيه مضرة (ويكون) المقطع (احق بجلوسها) ولا يزول حقه بنقل متاعه
 منها لانه قد استحق باقطاع الامام وله التظليل على نفسه بما ليس ببناء بلا
 ضرر ويسى هذا اقطاع ارفاق (ومن غير اقطاع) للطرق الواسعة والرجبة
 غير المحوطة الحق (لمن سبق بالجلوس ما بقى قماشه فيها وان طال) جزم به
 فى الوجيز لانه سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فلم يمنع فاذا نقل متاعه كان
 لغيره الجلوس وفى المنتهى وغيره فان اطاله ازيل لانه يصير كالمالك (وان
 سبق اثنان) فأكثر اليها وضائق (اقترا) لانهما استويا فى السبق والقرعة
 مميزة ومن سبق الى مباح من صيد او حطب او معدن ونحوه فهو
 احق به وان سبق اليه اثنان قسم بينهما (ولمن فى اعلا الماء المباح) كماء
 مطر (السقى وحبس الماء الى ان يصل الى كعبه ثم يرسله الى من يليه)
 فيفعل كذلك وهلم جرا فان لم يفضل عن الاول او من بعده شئ فلا شئ
 للاخر لقوله عليه السلام اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع الى الجدر
 متفق عليه وذكر عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال نظرنا الى قول النبي

يأتمنه عليها بخلاف المودع (وان طلب احد المودعين نصيبه من مكيل او موزون ينقسم) بلا ضرر (اخذه) اى اخذ نصيبه فيسلم اليه لان قسمته ممكنة بغير ضرر ولا غبن (وللمستودع والمضارب والمرتهن والمستاجر) اذا غصبت العين منهم (مطالبة غاصب العين) لانهم مامورون بحفظها وذلك منه وان صدره سلطان او اخذها منه قهرا لم يضمن قاله ابو الخطاب رحمه الله باب احياء الموات رحمه الله بفتح الميم والواو (وهى) مشتقة من الموت وهو عدم الحياة واصطلاحاً (الارض المفككة عن الاختصاصات وملك معصوم) بخلاف الطرق والاقنية ومسيل المياه والمحتطبات ونحوها وما جرى عليه ملك معصوم بشراً او عطية او غيرها فلا يملك شئ من ذلك بالاحياء (فمن احيائها) اى الارض الموات (ملكها) لحديث جابر يرفعه من احيا ارضا ميتة فهي له رواه احمد والترمذى وصححه وعن عائشة مثله رواه مالك وابو داود قال ابن عبد البر هو مسند صحيح متلقى بالقبول عند فقهاء المدينة وغيرهم (من مسلم وكافر) ذمى مكلف وغيره لعموم ما تقدم لكن على الذمى خراج ما احيى من موات غنوة (باذن الامام) فى الاحياء (وعدمه) لعموم الحديث ولانها عين مباحة فلا يفقر ملكها الى اذن (فى دار الاسلام وغيرها) لجميع البلاد سواء فى ذلك (والغنوة) كارض مصر والشام والعراق (كغيرها) بما اسلم اهله عليه او صولحوا عليه الا ما احياء مسلم من ارض كنفار صولحوا على انها لهم ولنا الخراج (ويملك بالاحياء ما قرب من عامر ان لم يتعلق بمصلحة) لعموم ما تقدم وانما المانع فان تعلق بمصلحة كقبرته وملق كناسه ونحوها لم يملك وكذا موات الحرم وعرفات لا يملك بالاحياء واذا وقع فى الطريق وقت الاحياء نزاع فلها سبعة اذرع ولا تغير بعد وضعها ولا يملك معدن ظاهر كملح وكل وجص باحياء وليس للامام اقطاعه وما نضب عنه الماء من الجزاير لم يحج بالنساء لانه يرد الماء الى الجانب الاخر فيضر باهله وينتفع به بنحو زرع (ومن احاط مواتاً) بان ادار حوله حايطاً منيعاً بما جرت العادة به فقد احياء سواء ارادها للبنا او غيره لقوله عليه السلام من احاط حايطاً على ارض فهي له رواه احمد وابو داود عن جابر (او حفر بئراً فوصل الى الماء) فقد احياء (او اجراه) اى الماء (اليه) اى الى الموات (من عين ونحوها او حبسه) اى الماء (عنه) اى عن الموات اذا كان لا يزرع معه (ليزرع

لأنه وبغيره والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فإن اودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لانه لا ولاية له فان تعذر حاكم اهل (اودعها ثقة) لفعله عليه السلام لما اراد ان يهاجر اودع الودائع التي كانت عنده لام ايمن رضى الله عنها ولانه موضع حاجة وكذا حكم من حضره الموت (ومن) تعدى في الوديعة بان (اودع دابة فركبها لغير نفعها) اى علفها وسقيها (او) اودع (ثوبا فلبسه) لغير خوف من عث او نحوه (او) اودع (دراهم فاخرجها من محرز ثم ردها) الى حرزها (او رفع الختم) عن كيسها او كانت مشدودة فازال الشد ضمن اخرج منها شيئا اولا لهتك الحرز (او خلطها بغير متميز) كدراهم بدراهم وزيت بزيت في ماله او غيره (فضااع الكل ضمن) الوديعة لتعديه وان ضاع البعض ولم يدراهما ضاع ضمن ايضا وان خلطها بتميز كدراهم بدنانير لم يضمن وان اخذ درهما من غير محرز ثم رده فضااع الكل ضمنه وحده وان رد بدله غير متميز ضمن الجميع ومن اودعه سبي وديعة لم يبر الا بردها لوليه ومن دفع لصبي ونحوه وديعة لم يضمنها مطلقا ولبعد ضمنها باتلافها في رقبته . فصل وقيل قول المودع في ردها الى ربها . او من يحفظ ماله (او غيره باذنه) بان قال دفعتها لفلان باذنك فانكر مالكمها الاذن او الدفع قبل قول المودع كما لو ادعى ردها على مالكمها (و) يقبل قوله ايضا في (تلفها وعدم التفريط) بيمينه لانه امين لكن ان ادعى التلف بظاهر كلف به بينة ثم قبل قوله في التلف وان اخر ردها بعد طلبها بلا عذر ضمن ويمهل لاكل ونوم وهضم طعام بقدره وان امره بالدفع الى وكيله فتحكن وابى ضمن ولو لم يطلبها وكيله (فان قال لم تودعنى ثم ثبت) الوديعة (بينة او اقرار ثم ادعى ردا او تلفا سابقين لمجوده لم يقبل (ولو بينة) لانه مكذب للينة وان شهدت باحدها ولم تعين وقتا لم تسمع (بل) يقبل قوله بيمينه في الرد والتلف (في) ما اذا اجاب بـ (قوله مالك عندي شئ) ونحوه كما لو اجاب بقوله لاحق لك قبلى او لا تستحق على شيئا (او) ادعى الرد او التلف (بعده) اى بعد جعوده (بها) اى بالينة لان قوله لا ينافى ما شهدت به الينة ولا يكذبها (وان) مات المودع و (ادعى وارثه الرد منه) اى من وارث المودع لربها (او من مورثه) وهو المودع (لم يقبل الا بينة) لان صاحبها لم

بالحفظ قال في الرعاية من استودع شيئا حفظه في حرز مثله عاجلا مع
 القدرة والا ضمن (فان عينه) اى الحرز (صاحبها فاحرزها بدون
 ضمن) سواء ردها اليه اولا لمخالفته له في حفظ ماله (و) ان احرزها
 (بمثله او احرزها) فوقع (فلا) ضمان عليه لان تقيده بهذا الحرز
 يقتضى ما هو مثله فما فوقه من باب اولى (وان قطع العلف عن الدابة)
 المودعة (بغير قول صاحبها ضمن) لان العلف من كمال الحفظ بل هو
 الحفظ بعينه لان العرف يقتضى علفها وسقيها فكانه مأمور به عرفا
 وان نهاء المالك عن علفها لم يضمن لاذنه في اتلافها اشبه ماله امره
 بقتلها لكن ياتم بترك علفها اذا حرمة الحيوان (وان عين جبيه) بان
 قال احفظها في جيبك (فتركها في كمه او يده ضمن) لان الجيب احرز
 وربما ننسى فسقط ما في كمه او يده (وعكسه بعكسه) فاذا قال اتركها
 في كمك او يدك فتركها في جيبه لم يضمن لانه احرز وان قال اتركها في
 يدك فتركها في كمه او بالعكس او قال اتركها في بيتك فشدّها في ثيابه
 واخرجها ضمن لان البيت احرز (وان دفعها الى من يحفظ ماله)
 عادة كزوجته وعبد (او) ردها لمن يحفظ (مال ربها لم يضمن) لجرى
 العادة به ويصدق في دعوى التلف والرد كالمودع (وعكسه الاجنبى
 والحاكم) بلا عذر فيضمن المودع بدفعها اليهما لانه ليس له ان يودع
 من غير عذر (ولا يطالبان) اى الحاكم والاجنبى بالوديعة اذا تلفت
 عندها بلا تقريط (ان جهلا) حزم به في الوجيز لان المودع ضمن
 بنفس الدفع والا عراض عن الحفظ فلا يجب على الثانى ضمان لان
 دفعا واحدا لا يوجب ضمانين وقال القاضى له ذلك فللمالك مطالبة من
 شاء منهما ويستقر الضمان على الثانى ان علم والا فعلى الاول وحزم
 بمعناه فى المنتهى (وان حدث خوف او) حدث للمودع (سفر ردها
 على ربها) او وكيله فيها لان فى ذلك تخليصا له من دركها فان
 دفعها للحاكم اذن ضمن لانه لا ولاية له على الحاضر (فان غاب)
 ربها (حملها) المودع (معه) فى السفر سواء كان لضرورة اولا (ان
 كان احرز) ولم ينه عنه لان القصد الحفظ وهو موجود هنا وله
 ما انفق بنية الرجوع قاله القاضى (والا) يكن السفر احفظ لها او
 كان نهى عنه دفعها الى الحاكم لان فى السفر بها ضررها لانه عرضة

ياخذ (الشفيع) (الملى به) لان الشفيع يستحق الاخذ بقدر الثمن وصفته والتأجيل من صفته (وضده) اى ضد الملى وهو المعسر ياخذ اذا كان الثمن مؤجلا (بكفيل ملى) دفعا للضرر وان لم يعلم الشفيع حتى حل فهو كالحال (ويقبل فى الحلف) فى قدر الثمن (مع عدم اليانة) لواحد منهما (قول المشتري) مع عينه لانه العاقد فهو اعلم بائنه والشفيع ليس بغارم لانه لا شئ عليه وانما يريد تملك الشقص بثمنه بخلاف الغاصب ونحوه (فان قال) المشتري (اشتريته بالفاخذه الشفيع به) اى بالالف (ولو اثبت البائع) ان البيع (باكثر) من الف مواخذة للمشتري باقراره فان قال غلطت او كذبت او نسيت لم يقبل لانه رجوع عن اقراره ومن ادعى على انسان شفعة فى شقص فقال ليس لك ملك فى شركتى فعلى الشفيع اقامة اليانة بالشركة ولا يكتفى بمجرد وضع اليد (وان اقر البائع بالبيع) فى الشقص المشفوع (وانكر المشتري) شراؤه (وجبت) الشفعة لان البائع اقر بحقين حق للشفيع وحق للمشتري (فاذا سقط حقه بانكاره ثبت حق الاخر فيقبض الشفيع من البائع ويسلم اليه الثمن ويكون درك الشفيع على البائع وليس له ولا للشفيع محاكمة المشتري (وعهدة الشفيع على المشتري وعهدة المشتري على البائع) فى غير الصورة الاخيرة فاذا ظهر الشقص مستحقا او معيا رجع الشفيع على المشتري بالثمن او بارش العيب ثم يرجع المشتري على البائع فان ابى المشتري قبض المبيع اجبره الحاكم ولا شفعة فى بيع خيار قبل انقضائه ولا فى ارض السواد ومصر والشام لان عمر وقفها الا ان يحكم ببيعها حاكم او يفضله الامام او نائبه لانه مختلف فيه وحكم الحاكم ينفذ فيه نحو باب الوديعة من ودع الشئ اذا تركه لانها متروكة عند المودع والايديع توكيل فى الحفظ تبرأ والاستيداع توكل فيه كذلك ويعتبر لها مايعتبر فى وكالة ويستحب قبولها لمن علم انه ثقة قادر على حفظها ويكره لغيره الا برضى ربه (اذا تلفت) الوديعة (من بين ماله ولم يتعد ولم يفرط لم يضمن) لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع وديعة فلا ضمان عليه رواه ابن ماجة وسواء ذهب معها شئ من ماله اولا (ويلزمه) اى المودع (حفظها فى حرز مثلها) عرفا كما يحفظ ماله لانه تعالى امر بادائها ولا يمكن ذلك الا

(بالحفظ)

الموصى لعدم لزوم الوصية (و) ان تصرف المشتري فيه (ببيع فله)
اي للشفيع (اخذه باحد البيمين) لان سبب الشفعة الشراء وقد وجد
في كل منهما ولانه شفيع في المقدين فان اخذ بالاول رجع الثاني
على بائعه بما دفع له لان العوض لم يسلم له وان اجره فللشفيع اخذه
وتفسخ به الاجارة هذا كله ان كان التصرف قبل الطلب لانه ملك
المشتري وثبت حق التملك للشفيع لايمنع من تصرفه واما تصرفه بعد
الطلب فباطل لانه ملك الشفيع اذا (وللمشتري الغلة) الحاصلة قبل
الاخذ (و) له ايضا (النخا المنفصل) لانه من ملكه والحراج بالضمان
(و) له ايضا (الزرع والثمرة الظاهرة) اي المورة لانه ملكه ويبقى
الى الحصاد والجذاذ لان ضرره لايبقى ولا اجرة عليه وعلم منه ان
النخا المتصل كالشجر اذا كبر والطلع اذا لم يور يتبع في الاخذ بالشفعة
كالرد بالعيب (فان بنى) المشتري (او غرس) في حال يعذر فيه الشريك
بالتاخير بان قاسم المشتري وكيل الشفيع او رفع الامر للحاكم فقاسمه
او قاسم الشفيع لظهاره زيادة في الثمن ونحوه ثم غرس او بنى (فللشفيع ثلثه
بقيمته) دفعا للضرر فتقوم الارض مغروسة او مبنية ثم تقوم خالية منهما
فما بينهما فهو قيمة الغراس والبنا (و) للشفيع قلعه ويفرم نقصه (
اي ما نقص من قيمته بالقلع لزوال الضرر به فان ابى فلا شفعة (ولربه)
اي رب الغراس او البنا (اخذه) ولو اختار الشفيع ثلثه بقيمته (بلا
ضرر) يطلق الارض باخذه وكذا مع ضرر كما في المنتهى وغيره لانه ملكه
والضرر لايزال بالضرر (وان مات الشفيع قبل الطلب بطلت) الشفعة
لانه نوع خيار للتملك اشبه خيار القبول (و) ان مات (بعده) اي بعد
الطلب ثبتت (لوارثه) لان الحق قد تقرر بالطلب ولذلك لا تسقط بتاخير
الاخذ بعده (وياخذ) الشفيع النقص (بكل الثمن) الذي استقر عليه
العقد لحديث جابر فهو احق به بالثمن رواء ابو اسحق الجوزجاني في المترجم
(فان عجز عن) الثمن او (بمضه سقطت شفعته) لان في اخذه بدون
دفع كل الثمن اضارا بالمشتري والضرر لايزال بالضرر وان احضر رهنا
او كفילה لم يلزم المشتري قبوله وكذا لا يلزمه قبول عوض عن الثمن
وللمشتري حبسه على ثمنه قاله في الترغيب وغيره لان الشفعة قهرى
والبيع عن رضا ويمهل ان تعذر في الحال ثلاثة ايام (و) الثمن (الموجل

طلب (الشفيع) (اخذ البعض) اى بعض الحصة المبيعة (سقطت) شفعة لان فيه اضرارا بالمشتري بتبيعض الصفقة عليه والضرر لا يزال بمثله ولا تسقط الشفعة ان عمل الشفيع دلالا بينهما او توكل لاحدهما او اسقطها قبل البيع (والشفعة ا) شريكين (اثنين بقدر حقيهما) لانها حق يستفاد بسبب الملك فكانت على قدر الاملاك فدار بين ثلاثة نصف وثلث وسدس فباع رب الثلث فالسئلة من ستة والثلث يقسم على اربعة لصاحب النصف ثلاثة ولصاحب السدس واحد (فان عفى احدهما) اى احد الشفيعين (اخذ الاخر الكل او ترك) الكل لان فى اخذ البعض اضرارا بالمشتري ولو وهبها لشريكه او غيره لم يصح وان كان احدهما غائبا فليس للحاضر ان ياخذ الا الكل او يترك فان اخذ الكل ثم حضر الغائب قاسمه (وان اشترى اثنان حق واحد) فللشفيع اخذ حق احدهما لان المقدم مع اثنين بمنزلة عقدين (او عكسه) بان اشترى واحد حق اثنين صفقة فللشفيع اخذ احدهما لان تعدد البائع كتعدد المشتري (او اشترى واحد شقصين) بكسر الشين اى حصتين (من ارضين صفقة واحدة فللشفيع اخذ احدهما) لان الضرر قد يلحقه بارض دون ارض (وان باع شقفا وسيفا) فى عقد واحد فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن لانه تجب فيه الشفعة اذا بيع منفردا فكذا اذا بيع مع غيره (او تلب بعض المبيع فللشفيع اخذ الشقص بحصته من الثمن) لانه تعذر اخذ الكل فجاز له اخذ الباقي كما لو اتلفه ادمى فلو اشترى دارا بالف تساوى الفين فباع بابها او هدمها فبقيت بالف اخذها الشفيع بخمسماية (ولا شفعة بشركة وقف) لانه لا يؤخذ بالشفعة فلا تجب به ولان مستحقة غير تام الملك (ولا) شفعة ايضا ! (غير ملك) للرقبة (سابق) بان كان شريكا فى المنفعة كالموصى له بها او ملك الشريكان دارا صفقة واحدة فلا شفعة لاحدهما على الاخر لعدم الضرر (ولا) شفعة (لكافر على مسلم) لان الاسلام يعلم ولا يعلم الفصل وان تصرف مشتريه بـ اى مشتري شقص ثبتت فيه الشفعة (بوقفه او هبته او رهنه) او صدقة به (لا بوصية سقطت الشفعة) لما فيه من الاضرار بالموقف عليه والموهوب له ونحوه لانه ملكه بغير عوض ولا تسقط الشفعة بمجرد الوصية به قبل قبول الموصى له بعد موت

﴿ باب الشفعة ﴾ باسكان الفاء من الشفع وهو الزوج لان الشفع بالشفعة يضم المبيع الى ملكه الذي كان منفردا (وهى استحقاق) الشريك (اتزاع حصة شريكه ممن انتقلت اليه بعوض مالى) كالبيع والصلح والهبة بمعناه فيأخذ الشفع نصيب البايع (بثمنه الذى ا.تقر عليه العقد) لما روى احمد والبخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة (فان انتقل) نصيب الشريك (بغير عوض) كالارث والهبة بغير ثواب والوصية (او كان عوضه) غير مالى بان جعل (صداقا او خلعما او صلحا عن دم عمد فلا شفعة) لانه مملوك بغير مال اشبه الارث ولان الخبر ورد فى البيع وهذه ليست فى معناه (ويحرم التحيل لاسقاطها) قال الامام لا يجوز شئ من الحيل فى ابطالها ولا ابطال حق مسلم واستدل الاصحاب بما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بادنئ الحيل (وتثبت) الشفعة (لشريك فى ارض نجب قسمتها) فلا شفعة فى منقول كسف ونحوه لانه لا نص فيه ولا هو فى معنى المنصوص ولا فيها لا نجب قسمته كحمام ودور صغيرة ونحوها لقوله عليه السلام لا شفعة فى فئا ولا طريق ولا منقبة رواه ابو عبيد فى الغريب والمنقبة طريق ضيق بين دارين لا يمكن ان يسلكه احد (ويتبعها) اى الارض (الفراس والبناء) فثبت الشفعة فهما تبعا للارض اذا بيعا معها لا ان ابيعا منفردين (لا الثمرة والزرع) اذا بيعا مع الارض فلا يوخدان بالشفعة لان ذلك لا يدخل فى البيع فلا يدخل فى الشفعة كقماش الدار فلا شفعة لجار (لحديث جابر السابق) وهى (اى الشفعة) على الفور وقت علمه فان لم يطلبها (اذن) اى وقت علم الشفع بالبيع (بلا عذر بطلت) لقوله عليه السلام الشفعة لمن واثبها وفى رواية الشفعة لكل العقال رواه ابن ماجة فان لم يعلم بالبيع فهو على شفعة ولو مضى سنون وكذا لو اخر اعذر بان علم ليلا فاخره الى الصباح او لحاجة اكل او شرب او طهارة او اغلاق باب او خروج من حمام او ليأتى بالصلاة وستنها وان علم وهو غائب اشهد على الطلب بها ان قدر (وان قال) الشفع (للمشتري بغير ما اشترى) او صالحنى (سقطت لقوات الفور) (او كذب العدل) الخبر له بالبيع سقطت لتراخيه عن الاخذ بلا عذر فان كذب فاسقا لم تسقط لانه لم يعلم الحال على وجهه (او

لو ترك في الطريق طينا او خشبة او حجراً او كيس دراهم او اسند خشبة الى حايط (ك) ما يضمن مقتنى (الكلب العقور لمن دخل بيته باذنه او عقره خارج منزله) لانه متعد باقتنائه فان دخل منزله بغير اذنه لم يضمنه لانه متعد بالدخول وان اتلف العقور شيئاً بغير العقر كما لو ولغ او بال في اناء انسان فلا ضمان لان هذا لا يختص بالعقور وحكم اسد ونمر وذئب وهر تاكل الطيور وتقلب القدور في العادة حكم كلب عقور وله قتل هر ياكل لحماً ونحوه كالقواسق وان حفر في فئانه بئراً لنفسه ضمن ما تلف بها وان حفرها لنفع المسلمين بلا ضرر في سابلة لم يضمن ما تلف بها لانه محسن وان مال حايطه ولم يهدمه حتى اتلف شيئاً لم يضمنه لان الميل حادث والسقوط بغير فعله (وما اتلفت البهيمة من الزرع) والشجر وغيرهما (لئلا ضحنه صاحبها وعكسه النهار) لما روى مالك عن الزهري عن حزام بن سعد ان ناقة للبراء دخلت حايط قوم فافسدت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على اهل الاموال حفظها بالنهار وما افسدت بالليل فهو مضمون عليهم (الا ان ترسل) نهارا (بقرب ما تتلفه عادة) فيضمن مرسلها لتفريطه واذا طرد دابة من زرعه لم يضمن الا ان يدخلها مزرعة غيره فاذا اتصلت المزارع صبر ليرجع على ربها ولو قدر ان يخرجها وله منصرف غير المزارع فتركها فهدر (وان كانت) البهيمة (بيد راكب او قائد او سائق ضمن جنايتها بمقدمها) كيدها وفيها (لا) ما جنت (بمخزها) كرجلها لما روى سعيد مرفوعا الرجل جبار وفي رواية ابى هريرة رجل العجما جبار ولو كان السبب من غيرهم كخنس وتنفير ضمن فاعله فلو ركبا اثنتان فالضمان على المتصرف منهما (وباقى جنايتها هدر) اذا لم يكن يد احد هليا لقوله عليه السلام العجما جبار اى هدر الا الضارية والجوارح وشبهها (كقتل الصائغ عليه) من ادمى او غيره ان لم يندفع الا بالقتل فاذا قتله لم يضمنه لان قتلهم بدفع جائز لما فيه من صيانة النفس (وككسر مزمار) او غيره من آلات اللهو (وصليب وانية ذهب وفضة وانية خر غير محترمة) لما روى احمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ياخذ مدية ثم خرج الى اسواق المدينة وفيها زقاق الحمر قد جلبت من الشام فشقت بحضرته وامر اصحابه بذلك ولا يضمن كتابا فيه احاديث ردية ولا حلياً محرماً على رجال اذا لم يصلح للنساء

(ويضمن غير المشتري) اذا تلف او اتلف (بقيته يوم تلفه) في بلده من
نقده او غلبه لقوله عليه السلام من اعتق شركا له في عبد قوم عليه ولو
اخذ حوائج من بقال ونحوه في ايام ثم يحاسبه فانه يعطيه بسعر يوم اخذه
وان تلف بعض المصوب فقصت قيمة باقية كزوجي خف تلف احدهما رد
الباقى وقيمة التالف وارش نقصه (وان تخمر عصير) مقصوب (ف) حلى
الفاص (المثل) لان ماليت زالت تحت يده كما لو اتلفه (فان انقلب خلا
دفعه) للملكه لانه عين ملكه (و) دفع (معه نقص قيمته) حين كان (عصيراً)
ان نقص لانه نقص حصل تحت يده ويسترجع الفاصب ما اداه بدلا عنه
واذا كان المصوب مما جرت العادة باجارته لزم الفاصب اجرة مثله مدة
بقائه بيده استوفى المنافع او تركها تذهب ^{بم} فصل وتصرفات الفاصب
الحكمية ^{بم} اى التى لها حكم من صحة وفساد كاللحج والطهارة ونحوها
والبيع والاجارة والنكاح ونحوها (باطلة) لعدم اذن المالك وان اتجر
بالمصوب فالربح للملك (والقول في قيمة التالف) قول الفاصب لانه غارم
(او قدره) اى قدر المصوب (او صفته) بان قال غصبتى عبداً كاتباً
وقال الفاصب لم يكن كاتباً (فقلوه) اى قول الفاصب لما تقدم (و) القول
(فى رده او تعبيه) بان قال الفاصب كانت فيه اصبع زائدة او نحوها
وانكره مالكة (فقول ربه) لان الاصل عدم الرد والعيب وان شهدت
البينة ان المصوب كان معيماً وقال الفاصب كان معيماً وقت غصبه وقال المالك تعيب
عندك تقدم قول الفاصب لانه غارم (وان جهل) الفاصب (ربه) اى رب المصوب
سلمه الى الحاكم فبرى من عهده ويلزمه تسله او (تصدق به عنه مضموناً)
اى بنية ضمانه ان جاء ربه فاذا تصدق به كان ثوابه لربه وسقط عنه اثم
النصب وكذا حكم رهن ووديعة ونحوها اذا جهل ربه وليس لمن هى
عنده اخذ شئ منها ولو كان فقيراً (ومن اتلف) لغيره مالا (محترماً) بغير
اذن ربه ضمانه لانه فوته عليه (او فتح قفصاً) عن طائر ضمانه (او)
فتح (باباً) فضاغ ما كان مغلقا عليه بسببه (او حل وكاه) زق مايع او جامد
فاذا بته الشمس او القته ريح فاندفق ضمانه (او) حل (رابطاً) عن فرس
(او) حل (قيدا) عن مقيد (فذهب ما فيه او اتلف) ما فيه (شيئاً)
ونحوه) اى نحو ما ذكر (ضمانه) لانه تلف بسبب فعله (وان ربط دابة
بطريق ضيق فمثر به انسان) او اتلفت شيئاً (ضمن) لتعديه بالربط ومثله

او خير منه او بغير جنسه كزيت بشيرج فهما شريكان بقدر ملكيهما
 فيباع ويعطى كل واحد قدر حصته وان نقص المصوب عن قيمته منفردا
 ضمنه الغاصب (او صبغ) الغاصب (الثوب اولت سويقا) مغبوبا
 (بدهن) من زيت او نحوه (او عكسه) بان غصب دهنا ولت به سويقا
 (ولم تنقص القيمة) اى قيمة المصوب (ولم تزد فهما شريكان بقدر
 ماليهما فيه) لان اجتماع المملكين يقتضى الاشتراك فيباع وينوزع الثمن
 على القيمين (وان نقصت القيمة) فى المصوب (ضمنها) الغاصب لتعديه
 (وان زادت قيمة احدهما فلصاحبه) اى لصاحب الملك الذى زادت
 قيمته بها لانها تبع للاصل (ولا يجبر من ابى قلع الصبغ) اذا طلبه صاحبه
 وان وهب الصبغ لملك الثوب لزمه قبوله (ولو قلع غرس المشتري او
 بناؤه لاستحقاق الارض) اى لخروج الارض مستحقة للغير (رجع)
 الغارس او البانى اذا لم يعلم بالحال (على بائعها) له (بالغرامة) لانه غره
 واوهمه انها ملكه ببيعها له (وان اطعمه) الغاصب (لعالم بقصبة الضمان عليه)
 لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تقرير وللمالك تضمين الغاصب لانه حال بينه
 وبين ماله وقرار الضمان على الاكل (وعكسه بعكسه) فان اطعمه لغير عالم فقرار
 الضمان على الغاصب لانه غر الاكل (وان اطعمه) الغاصب (لملكه او وهبه)
 لملكه (او اودعه) لملكه (او اجره اياه لم ييرا) الغاصب (الا ان يعلم) للمالك
 انه ملكه فيرا الغاصب لانه حينئذ يملك التصرف فيه على حسب اختياره وكذا
 لو استأجره الغاصب على قصارته او خياطته (وييرا) الغاصب (باعارته)
 المصوب لملكه من ضمان عينه علم انه ملكه او لم يعلم لانه دخل على
 انه مضمون عليه والايدى المترتبة على يد الغاصب كلها ايدى الضمان فان
 علم الثانى بقرار الضمان عليه والا فلى الاول الا ما دخل الثانى على
 انه مضمون عليه فيستقر عليه ضمانه (وما تلف) او اتلف من مغبوب
 (او تقيب) ولم يمكن رده كبسد ابق وفرس شرد (من مغبوب
 مثلى) وهو كل مكيل او موزون لاصناعة فيه مباحة يصح السلم
 فيه (غرم مثله اذا) لانه لما تعذر رد العين لزمه رد ما يقوم مقامها
 والمثل اقرب اليه من القيمة وينبغى ان يستثنى منه الماء فى المفازة فانه يضمن
 بقيته فى مكانه ذكره فى المبدع (والا) يمكن رد مثل المثلى لاعوازه
 (بقيته يوم تعذر) لانه وقت استحقاق الطلب بالمثل فاعتبرت القيمة اذا

(ويضمن)

شيء للغاصب (نظير عمله ولو زاد به المنصوب لانه تبرع في ملك غيره
 ولمالك اجباره على اعادة ما امكن رده الى الحالة الاولى كحلي ودراهم
 ونحوها (ويلزمه) اى الغاصب (ضمان نقصه) اى المنصوب ولو بنبات
 لحية امرد فيغرم ما نقص من قيمته وان جنى عليه ضمنه باكثر الامرين
 ما نقص من قيمته وارش الجناية لان سبب كل واحد منهما قد وجد
 فوجب ان يضمه باكثرهما (وان خصى الرقيق رده مع قيمته) لان
 الخصيتين يجب فيهما كمال القيمة كما يجب فيهما كمال الدية من الحر وكذا
 لو قطع منه ما فيه دية كيديه او ذكره او انفه (وما نقص بسعر لم
 يضمن) لانه رد العين بحالها لم ينقص منها عين ولا صفة فلم يلزمه شيء
 (ولا) يضمن نقصاً حصل (بمرض) اذا (عاد) الى حاله (ببريه) من
 المرض لزوال موجب الضمان وكذا لو انقطع عنه ثم عاد فان رد المنصوب
 معيماً وزال عيبه في يد مالكه وكان اخذ الارش لم يلزمه رده لانه
 استقر ضمانه برد المنصوب وان لم يأخذه لم يسقط ضمانه كذلك (وان
 عاد) النقص (بتعليم صنعة) كما لو غصب عبداً سميته قيمته مائة فهزل
 فصار يساوى تسعين وتعلم صنعة فزادت قيمته بها عشرة (ضمن النقص)
 لان الزيادة الثانية غير الاولى (وان تعلم) صنعة زادت بها قيمته عند
 الغاصب (او ضمن) عنده (فزادت قيمته ثم نسي) الصنعة (او هزل
 فنقصت) قيمته (ضمن الزيادة) لانها زيادة في نفس المنصوب فلزم
 الغاصب ضمانها كما لو طالبه بردها فلم يفعل و (كما لو عادت من غير
 جنس الاول) بان غصب عبداً فضمن وصار يساوى مائة ثم هزل فصار
 يساوى تسعين فتعلم صنعة فصار يساوى مائة ضمن نقص الهزال لان
 الزيادة الثانية غير الاولى (و) ان كانت الزيادة الثانية (من جنسها)
 اى جنس الزيادة الاولى كما لو نسي صنعة ثم تعلمها ولو صنعة بدل
 صنعة (لا يضمن) لان ما ذهب عاد فهو كما لو مرض ثم برى (الا
 اكثرها) يعنى اذا نسي صنعة وتعلم اخرى وكانت الاولى اكثر ضمن
 الفضل بينهما لفواته وعدم عوده وان جنى المنصوب فعلى غاصبه ارش
 جنايته ✶ فصل وان خلط ✶ المنصوب بما يتميز كخطة بشعير
 وقر زبيب لزم الغاصب تخليصه ورده واجرة ذلك عليه و (بما لا يتميز
 كزيت او خطة بثلها) لزمه مثله منه لانه مثلى فيجب مثل مكيله وبدونه

غصب (خمر ذمی) مستورة (ردها) لان الكلب يجوز الانتفاع به
واقترأؤه وخمر الذمی یقر علی شربها وهی مال عنده (ولا) یلزم ان
(یرد جلد میتة) غصب ولو بعد الدبغ لانه لا یطهر بدبغ وقال الحارثی
یرده حیث قلنا یباح الانتفاع به فی الیاسات قال فی تصحیح الفروع وهو
الصواب (واتلاف الثلاثة) ای الكلب والحمر المحرمة وجلد الميتة (هدر)
سواء کان المتلف مسلماً او ذمياً لانه لیس لها عوض شرعی لانه لا یجوز
بیعها (وان استولی علی حر) کبیر او صغیر (لم یضئحه) لانه لیس بمال
(وان استعمله کرها) فعليه اجرة لانه استوفی منافعه وهی متقومة
(او حبسه) مدة لمثلها اجرة (فعليه اجرة) لانه فوت منفعة وهی مال
یجوز اخذ العوض عنها وان منعه العمل من غیر غصب او حبس لم یضمن
منافعه (ویلزم) غاصبا (رد المصوب) ان کان باقیا وقدر علی رده لقوله
عليه السلام لا یأخذ احدکم متاع اخیه لا لعباً ولا جاداً ومن اخذ عصی
اخیه فلیردها رواء ابو داود وان زاد لزمه رده (بزیادته) متصلة كانت او
منفصلة لانها من نماء المصوب وهو للمالکة فلزمه رده کالاصل (وان
ضررم) علی رد المصوب (اضافه) لکونه بنی علیه او بعد ونحوه (وان
بنی فی الارض) المصوبة (او غرس لزمه القلع) اذا طالبه المالك بذلك
لقوله علیه السلام لیس لعرق ظالم حق (و) لزمه (ارش نقصها) ای
نقص الارض (وتسويتها) لانه ضرر حصل بفعله (والاجرة) ای اجرة
مثلا الی وقت التسليم وان بذل ربهما قيمة الغراس والبناء لیلکة لم یلزم
الغاصب قبوله وله قلعهما وان زرعها وردها بعد اخذ الزرع فهو للغاصب
وعليه اجرتها وان کان الزرع قائماً فیها بخیر ربهما بین ترکه الی الحصاد
باجرة مثله وین اخذه بنفقته وهی مثل بذره وعوض لواحقه (ولو غصب
جارحاً او عبداً او فرساً فحصل بذلك) الجارح او العبد او الفرس (صید
فلمالکة) ای مالک الجارح ونحوه لانه بسبب ملکة فکان له وكذا لو غصب
شبكة او شرکاً او فحواصداً به ولا اجرة لذلك وكذا لو کسب العبد بخلاف
ما لو غصب منجلاً وقطع به شجرة او حشیشاً فهو للغاصب لانه آلة فهو
کالجل یربط به (وان ضرب المصنوع) المصسوب (ونسج الغزل وقصر
الثوب او صبغه ونجر الحشبة) یبایا (ونحوه او صار الحب زرعاً و) صارت
(البیضة فرخاً و) صار (النوی غرساً رده وارش نقصه) ان نقص (ولا

فتلفت بلا تفریط ولا تعد لم يضمن ان لم ياذن له في الاستعمال فان اذن له فيه فكمارية وان كان باجرة فاجارة فلو سلمها اليه ليعلفها ويقوم بمصالحها لم يضمن (واذا قال) المالك (اجرتك) و (قال) من هي بيده (بل امرتني او بالعكس) بان قال امرتك قال بل اجرتني فقول المالك في الثانية وترد اليه في الاول ان اختلفا (عقب العقد) اي قبل مضى مدة لها اجرة (قبل قول مدعى الاعارة) مع يمينه لان الاصل عدم عقد الاجارة وحينئذ ترد العين الى مالكها ان كانت باقية (و) ان كان الاختلاف (بعد مضى مدة) لها اجرة فالقول (قول المالك) مع يمينه لان الاصل في مال الغير الضمان ويرجع المالك حينئذ (باجرة المثل) لما مضى من المدة لان الاجارة لم تثبت (وان قال) الذي في يده العين (امرتني او قال آجرتني وقال) المالك (بل غصبتني) فقول مالك كما لو اختلفا في ردها (او قال) المالك (امرتك) و (قال) من هي بيده (بل اجرتني والبهيمة تالفة) فقول مالك لانهما اختلفا في صفة القبض والاصل فيما يقبضه الانسان من مال غيره الضمان للآثر ويقبل قول الغارم في القيمة (او اختلفا في رد فقول المالك) لان المستعير قبض العين لحظ نفسه فلم يقبل قوله في الرد وان قال اودعتني فقال غصبتني او قال اودعتك قال بل امرتني صدق المالك بيمينه وعليه الاجرة بالانقاع **باب الغصب** مصدر غصب يغصب بكسر الصاد (وهو) لفة اخذ الشيء ظلماً واصطلاحاً (الاستيلاء) عرفاً (على حق غيره) مالا كان او اختصاصاً (قهراً بغير حق) فخرج بقيد القهر المسروق والمنتهب والمختلس وبغير حق استيلاء الولي على مال الصغير ونحوه والحاكم على مال المفلس وهو محرم لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل (من عقار) بفتح العين الضيعة والنخل والارض قاله ابو السعادات (ومنقول) من اثاث وحيوان ولو ام ولد لكن لا تثبت اليد على بضع فيصح تزويجها ولا يضمن نفعه ولو دخل داراً قهراً واخرج ربه فغاصب وان اخرج ربه قهراً ولم يدخل او دخل مع حضور ربه وقوته فلا وان دخل قهراً ولم يخرج ربه فقد غصب ما استولى عليه وان لم يرد الغصب فلا وان دخلها قهراً في غية ربه فغاصب ولو كان فيها قاشه ذكره في المبدع (وان غصب كلباً يقتني) ككلب صيد وماشية وزرع (او)

لحمل متاعه فليس له الرجوع ما دامت في لجة البحر وان اعاره حائطا
ليضع عليه اطراف خشبه لم يرجع مادام عليه (ولا اجرة لمن اعار
حائطا) ثم رجع (حتى يسقط) لان بقاءه بحكم العارية فوجب كونه بلا
اجرة بخلاف من اعار ارضا لزرع ثم رجع فيبقى الزرع باجرة المثل لحصاده
جمعا بين الحائطين (ولا يرد) الحشيش (ان سقط) الحائط لهدم او غيره
لان الاذن تناول الاول فلا يتعداه لغيره (الا باذنه) اى اذن صاحب
الحائط او عند الضرورة الى وضعه اذا لم يتضرر الحائط كما تقدم في الصلح
(وتضمن العارية) المقبوضة اذا تلفت في غير ما استعيرت له لقوله عليه
السلام وعلى اليد ما اخذت حتى تؤديه رواه الحنابلة وصححه الحاكم وروى عن
ابن عباس وابي هريرة لكن المستعير من المساجر او لكتب علم ونحوها
موقوفة لا ضمان عليه ان لم يفرط وحيث ضمنها المستعير (فبقيتها
يوم تلفت) ان لم تكن مثلية والا فبئلهما كما تضمن في الاتلاف (ولو شرط
نفي ضمانها) لم يسقط لان كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط وعكسه
نحو ودعية لاتصير مضمونة بالشرط وان تلفت هي او اجزاؤها في
انتفاع بمعروف لم تضمن لان الاذن في الاستعمال تضمن الاذن في
الاتلاف وما اذن في اتلافه غير مضمون (وعليه) اى على المستعير
(مؤنة ردها) اى رد العارية لما تقدم من حديث على اليد ما اخذت
حتى تؤديه واذا كانت واجبة الرد وجب ان تكون مؤنة الرد على من
وجب عليه الرد (لا المؤجرة) فلا يجب على المستاجر مؤنة ردها
لانه لا يلزمه الرد بل يرفع يده اذا انقضت المدة ومؤنة الدابة المؤجرة
والمعارة على المالك والمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله لانه نائبه
(ولا يعيرها) ولا يؤجرها لانه اباحه المنفعة فلم يحجز ان يعيرها غيره
كاباحة الطعام (فان) اعارها و (تلفت عند الثاني استقرت عليه قيمتها)
ان كانت مقومة سواء كان عالما بالحال او لا لان التلف حصل في يده
(و) استقر (على معيرها اجرتها) للمعير الاول ان لم يكن المستعير
الثاني عالما بالحال والا استقرت عليه ايضا (و) للمالك ان (يضمن ايها
شاء) من المعير لانه سلط على اتلاف ماله او المستعير لان التلف حصل
تحت يده (وان اركب) دابته (منقطعا) طلبا (للثواب لم يضمن)
لان يدر بها لم تزل عليها كرهيفه ووكيله ولو سلم شريك شريكه الدابة

(قتلت)

حسن قاله في المبدع (ولا بد) لصحة المسابقة (من تعيين المركوبين)
لا الراكين لان القصد معرفة سرعة عدو الحيوان الذي يسابق عليه
(و) لا بد من (اتحادها) في النوع فلا تصح بين عربي وهجين (و)
لا بد في المناضلة من تعيين (الرماة) لان القصد معرفة حذقهم ولا يحصل
الا بالتعيين بالروية ويعتبر فيها ايضا كون القوسين من نوع واحد
فلا تصح بين قوس عربية وفارسية (و) لا بد ايضا من تحديد (المسافة)
بان يكون لابدا عدوها واخره غاية لا يختلفان فيه ويعتبر في المناضلة تحديد
مدى رمى (بقدر متعاد) فلو جملا مسافة بعيدة تنمذر الاصابة في
مثلا غالبا وهو مازاد على ثلاث مائة ذراع لم تصح لان الغرض يفوت
بذلك ذكره في التشرح وغيره (وهي) اى المسابقة (جمالة لكل واحد)
منهما (فسخها) لانها عقد على ما لم تتحقق القدرة على تسليمه الا ان يظهر
الفضل لاحدهما فله الفسخ دون صاحبه (وتصح المناضلة) اى المسابقة بالرمى من
النضل وهو السهم التام (من معينين) سواء كانا اثنين او جاعتين لان القصد
معرفة الحذق كما تقدم (يحسنون الرمي) لان من لا يحسنه وجوده كعدمه ويشترط
لها ايضا تعيين عدد الرمي والاصابة ومعرفة قدر الغرض كطولوه وعرضه وسمكه
وارتفاعه من الارض والسنة ان يكون لهما غرضان اذا بدا احدهما بغرض بدا
الاخر بالتانى لفعل الصحابة رضى الله عنهم ﴿ باب العارية ﴾ تخفيف الياء
وتشديدها من العرى وهو التجرد سميت عارية لتجردها عن العوض (وهي
اباحة نفع عين) يحل الانتفاع بها (تبقى بعد استيفائه) ليردها على
مالكها وتنقذ بكل لفظ او فعل يدل عليها وبشترط اهلية المعير للتبرع
شرعا واهلية المستعير للتبرع له وهي مستحبة لقوله تعالى وتعاونوا على
البر والتقوى (وتباح اعارة كل ذى نفع مباح) كالدار والعبد والدابة
والثوب ونحوها (الا البضع) لان الوطى لا يجوز الا فى نكاح او ملك
يمين وكلاهما متنفذ (و) الا (عبدا مسلما لكافر) لانه لا يجوز له استخدامه
(و) الا (صيدا ونحوه) كخيط (لمحرم) لقوله تعالى ولا تعاونوا على
الاثم والعدوان (و) الا (امة شابة لغير امرأة او محرم) لانه لا يومن
عليها ومحل ذلك ان خشى المحرم والاكره فقط ولا باس بشوها وكيرة
لا تشتهى ولا باعارتها لامرأة او ذى محرم لانه مامون عليها وللمير الرجوع
متى شاء ما لم ياذن فى شغله بشئ يستضر المستعير برجوعه فيه كسفينه

مشاركاً لانه يتقبل اصحالا للجماعة في وقت واحد يعمل لهم فيشترون في نفعه كالحايك والقصار والصباغ والحمال فكل منهم ضامن (ما تلف بفعله) تخريق الثوب وغلظه في تفصيله روى عن عمر وعلى وشرح والحسن رضى الله عنهم لان عمله مضمون عليه لكونه لا يستحق العوض الا بالعمل وان الثوب لو تلف في حرزه بعد عمله لم يكن له اجرة فيما عمل به بخلاف الخاص والمتولد من المضمون مضمون وسواء عمل في بيته او بيت المستاجر او كان المستاجر على المتاع او لا (ولا يضمن) المشترك (ما تلف من حرزه او بغير فعله) لان العين في يده امانة كاللودع (ولا اجرة له) فيما عمل فيه لانه لم يسلم عمله الى المستاجر فلم يستحق عوضه سواء كان في بيت المستاجر او غيره بناء كان او غيره وان حبس الثوب على اجرته فلتف ضخته لانه لم يرهنه عنده ولا اذنه في امساكه فلزمه الضمان كالفاسب وان ضرب الدابة بقدر العادة لم يضمن (وتجب الاجرة بالعقد) كثن وصداد وتكون حالة (ان لم تؤجل) باجل معلوم فلا تجب حتى يحل (وتستحق) اى يملك الطلب بها (بتسليم العمل الذى فى الذمة) ولا يجب تسليمها قبله وان وجبت بالعقد لانها عوض فلا يستحق تسليمه الا مع تسليم المعوض كالصداد وتستقر كاملة باستيفاء المنفعة وتسليم العين ومضى المدة مع عدم المانع او فراغ عمل ما بيد مستاجر ودفعه اليه وان كانت لعمل فيبذل تسليم العين ومضى مدة يمكن الاستيفاء فيها (ومن تسلم عينا باجارة فاسدة وفرغت المدة لزمه اجرة المثل) لمدة بقاها في يده سكن او لم يسكن لان المنفعة تلفت تحت يده بعوض لم يسلم للموخر فرجع الى قيمتها **باب السبق** هو تحريك الباء العوض الذى يسابق عليه وبسكونها المسابقة اى المجارة بين حيوان وغيره (يصح) اى يجوز السباق (على الاقدام وسائر الحيوانات والسفن والمزاريق) جمع مزراق وهو الرمح القصير وكذا المناجيق ورعى الاحجار بمقاليع ونحو ذلك لانه عليه السلام سابق عائشة رواه احمد وابو داود وصارح ركانة فصرعه رواه ابو داود وسابق سلمة بن الاكوع رجلا من الانصار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم (ولا تصح) اى لا تجوز المسابقة (بعوض الا فى ابل وخيل وسهام) لقوله عليه السلام لاسبق الا فى نصل او خف او حافر رواه الحمسة عن ابي هريرة ولم يذكر ابن ماجة او نصل واسناده

ايضا : (انقلاع ضرر) اكترى لقلعه (او برئه) لتعذر استيفاء المعقود عليه فان لم يبرا وامتنع المستاجر من قلعه لم يجبر (ونحوه) اى تنفسخ الاجارة بنحو ذلك كاستيجار طيب ليدويه فيبرئ و (لا) تنفسخ (بموت المتعاقدين او احدهما) مع سلامة المعقود عليه للزومها (ولا) تنفسخ بمذر لاحدهما مثل (ضياع نفقة المستاجر) للحج (ونحوه) كاحتراق متاع من اكترى دكانا ليعيه فيه (وان اكترى دارا فانهدمت او) اكترى (لزراع فاقطع ماؤها او غرقت انفسخت الاجارة فى الباقي) من المدة لان المقصود بالمقد قد فات اشبه ما لو تلف وان اجره ارضا بلا ماء صح وكذا ان اطلق مع علمه بحالها وان ظن وجوده بالامطار وزيادة الانهار صح كالعلم وان غصبت الموجرة خير المستاجر بين الفسخ وعليه اجرة ما مضى وبين الامضاء ومطالبة الغاصب باجرة المثل ومن استوجر لعمل شئ فمضى اقيم مقامه من ماله من يعمل ما لم تشترط مباشرة او يختلف فيه القصد كالفسخ فيتخير المستاجر بين الصبر والفسخ (وان وجد) المستاجر (العين بمعية او حدث بها) عنده (عيب) وهو ما يظهر به تفاوت الاجر (فله انفسخ) ان لم يزل بلا ضرر يلحقه (وعليه اجرة ما مضى) لاستيفائه المنفعة فيه وله الامضاء مجانا والخييار على التراخي ويجوز بيع العين الموجرة ولا تنفسخ الاجارة به والمشتري الفسخ ان لم يعلم (ولا يضمن اجير خاص) وهو من استوجر مدة معلومة يستحق المستاجر نفقه في جميعها سوى فحل الخمس بسننها في اوقاتها وصلاة جمعة وعيد وسمى خاصا لاختصاص المستاجر بنفقه تلك المدة (ولا) يضمن (ما جنت يده خطأ) لانه نايب المالك فى صرف منافعه فيما امر به فلم يضمن كالوكلاء وان تعدى او فرط ضمن (ولا) يضمن ايضا (حجام وطيب وبيطار) وختان (لم تجن ايديهم ان عرف حذقهم) اى ممرقتهم صنعتهم لانه فعل فعلا مباحا فلم يضمن سرايته ولا فرق بين خاصهم ومشركتهم فان لم يكن لهم حذق فى الصنعة ضمنوا لانه لا يحل لهم مباشرة القطع اذا وكذا لو كان حاذقا وجنت يده بان تجاوز بالختان الى بعض الحشفة او بالة كالة او تجاوز بقطع السلعة موضعها ضمن لانه اتلاف لا يختلف ضمانه بالعمد والخطا (ولا) يضمن ايضا (راع لم يتعد) لانه مؤتمن على الحفظ كالمدود فان تعدى او فرط ضمن (ويضمن) الاجير (المشترك) وهو من قدر نفقه بالعمل كخياطة ثوب وبناء حايط سمي

حجامة ويطعمه الرقيق والبهائم (و) يجب (على المؤجر كل ما يمكن به)
المستأجر (من النفع كزمام الجمل) وهو الذي يقوده به (ورحله
وحزامه) بكسر الحاء المهملة (والشد عليه) أى على الرجل (وشد
الاحمال والحامل والرفع والحط ولزوم البعير) لينزل المستأجر لصلاة
فرض وقضاء حاجة انسان وطهارة ويدع البعير واقفا حتى يقضى ذلك
(ومفاتيح الدار) على المؤجر لان عليه التحكين من الانتفاع وبه يحصل
وهى امانة فى يد المستأجر (و) على المؤجر ايضا (عمارتها) فلو سقط
حائط او خشبة فعليه اعادته (فاما تفريغ البالوعة والكنيف) وما فى
الدار من زبل او قمامة ومصارف حمام (فيلزم المستأجر اذا تسلمها
فارغة) من ذلك لانه حصل بفعله فكان عليه تنظيفه ويصح كراء العقبة
بان يركب فى بعض الطريق ويمشى فى بعض مع العلم به اما بالفراخ او
الزمان وان استأجر اثنان جملا يتعاقبان عليه صح وان اختلفا فى البادى
منهما افرع بينهما فى الاصح قاله فى المبدع ﴿ فصل وهى ﴾ أى
الاجارة (عقد لازم) من الطرفين لانها نوع من البيع فليس لاحدها
فسخها لغير عيب او نحوه (فان اجره شيئا ومنعه) أى منع المؤجر
المستأجر الشئ المؤجر (كل المدة او بعضها) بان سلمه العين ثم حوله
قبل تقضى المدة (فلا شئ له) من الاجارة لانه لم يسلم له مائتا وله عقد
الاجارة فلم يستحق شيئا (وان بدا الاخر) أى المستأجر فتحول (قبل
انقضائها) أى انقضاء مدة الاجارة (فعليه) جميع الاجارة لانها عقد
لازم فترتب مقتضاها وهو ملك المؤجر الاجر والمستأجر المنافع
(وتنفسخ) الاجارة (بتلف العين المؤجرة) كدابة وعبد مائتا لان
المنفعة زالت بالكلية وان كان التلف بعد مضى مدة لها اجرة انفسخت
فيما بقى ووجب للمضى القسط (و) تنفسخ الاجارة ايضا (بموت المرتضع)
لتمذر استيفاء المقوود عليه لان غيره لا يقوم مقامه لاختلافهم فى الرضاع
(و) تنفسخ الاجارة ايضا بموت (الراكب ان لم يخلف بدلا) أى من
يقوم مقامه فى استيفاء المنفعة بان لم يكن له وارث او كان غائبا كن عيوت
بطريق مكة ويترك جملة فظاهر كلام احمد انها تنفسخ فى الباقي لانه قد جاء
امر غالب منع المستأجر منفعة العين اشبه ما لو غصبت هذا كلامه فى المقنع
والذى فى الاقتناع والتمتلى وغيرها انها لا تبطل بموت راکب (و) تنفسخ

(ايضا)

لانه لا يملك ان يستوفيه بنفسه فبناؤه اولى وليس للمستعير ان يؤجر الا باذن مالك والاجرة له (وتصح اجارة الوقف) لان منافعه مملوكة للموقوف عليه فجاز له اجارتها كالمستأجر (فان مات المؤجر فانتقل الوقف) الى من بعده لم تنفسخ) لانه اجر ملكه في زمن ولايته فلم تبطل بموته كالك المطلق (وللتاني حصته من الاجرة) من حين موت الاول فان كان قبضها رجع في تركته بحصته لانه تبين عدم استحقاقه لها فان تعذر اخذها فظاهر كلامهم انها تسقط قاله في المبدع وان لم تقبض فمن مستأجر وقدم في التقيج انها تنفسخ ان كان المؤجر الموقوف عليه باصل الاستحقاق وكذا حكم مقطوع اجر اقطاعه ثم اقطع لغيره وان اجر الناظر العام او من شرط له وكان اجنيا لم تنفسخ الاجارة بموته ولا عزله وان اجر الولي اليتيم او ماله او السيد العبد ثم بلغ الصبي ورشد وعق العبد او مات الولي او عزل لم تنفسخ الاجارة الا ان يؤجره مدة يعلم بلوغه او عتقه فيها فتفسخ من حينها (وان آجر الدار ونحوها) كالارض (مدة) معلومة (ولو طويلة يغلب على الظن بقاء العين فيها صح) ولو ظن عدم العاقد فيها ولا فرق بين الوقف والملك لان المعتبر كون المستأجر يمكنه استيفاء المنفعة منها غالبا وليس لو كمل مطلق اجارة مدة طويلة بل العرف كسنتين ونحوها قال الشيخ تقي الدين ولا يشترط ان تلي المدة العقد فلو آجره سنة خمس في سنة اربع صح ولو كانت العين مؤجرة او مرهونة حال عقد ان قدر على تسليمها عند وجوبه (وان استأجرها) اى العين (لعمل كدابة لركوب الى موضع معين او بقر لحث) ارض معلومة بالمشاهدة لاختلافها بالصلابة والرخاوة (او دياس ذرع) معين او موصوف لانها منفعة مباحة مقصودة (او) استأجر (من يذله على طريق اشترط معرفة ذلك) العمل (وضبطه بما لا يختلف) لان العمل هو المقنود عليه فاشترط فيه العلم كالبيع (ولا تصح) الاجارة (على عمل يختص ان يكون فاعله من اهل القرية) اى مسلما كاللحج والاذان وتعليم القرآن لان من شرط هذه الافعال كونها قرينة الى الله تعالى فلم يجوز اخذ الاجرة عليها كما لو استأجر قوما يصلون خلفه ويجوز اخذ رزق على ذلك من بيت المال وجعالة واخذ بلا شرط ويكره للحر اكل اجرة على

لان المنفعة المحرمة مطلوب ازالها والاجارة تنافيا وسواء شرط ذلك في العقد او لا اذا ظن الفعل ولا تصح اجارة طير ليوقطه للصلاة لانه غير مقدور عليه ولا شمع وطعام ليتجمل به ويرده ولا ثوب يوضع على نعش ميت ذكره في المغني والشرح ولا نحو تفاحة لشم (وتصح اجارة حائط لوضع اطراف خشبه) المعلوم (عليه) لاجارة ذلك (ولا تؤجر المرأة نفسها) بعد عقد النكاح عليها (بغير اذن زوجها) لنفويت حق الزوج ﴿ فصل ويشترط في العين الموجرة ﴾ خمسة شروط احدها (معرفتها بروية او صفة) ان انضبطت بالوصف ولهذا قال (في غير الدار ونحوها) مما لا يصح فيه السلم فلو استأجر حماما فلا بد من رويته لان الغرض يختلف بالصغر والكبر ومعرفة مائه ومشاهدة الايوان ومطرح الرماح ومصرف الماء وكراهة احد كرى الحمام لانه يدخله من تنكشف عورته فيه (و) الشرط الثاني (ان يعقد على نفعها) المستوفى (دون اجزائها) لان الاجارة هي بيع المنافع فلا تدخل الاجزاء فيها (فلا تصح اجارة الطعام للاكل ولا التمتع ليشعله) ولو اكرى شمعة ليشعل منها ويرد بقيتها وغن مذهب واجرة الباقي فهو فاسد (ولا حيوان لياخذ لبنه) او صوفه او شعره او وبره (الا في الظئر) فيجوز وتقدم (وقع البئر) اى ماؤها المستنقع فيها (وماء الارض بدخلان تبعا) كحبر ناسخ وخيوط خياط وكل كحال ومرهم طيب ونحوه (و) الشرط الثالث (القدرة على التسليم) كالبيع (فلا تصح اجارة) العبد (الا بقى و) الجمل (الشارد) والطير في الهواء ولا المنصوب ممن لا يقدر على اخذه ولا اجارة المشاع مفردا لغير الشريك (٥) ولا يؤجر مسلم لخدمته وتصح لغيرها (و) الشرط الرابع (اشتغال العين على المنفعة فلا تصح اجارة بئمة زمرة لحمل ولا ارض لا تنبت للزراع) لان الاجارة عقد على المنفعة ولا يمكن تسليم هذه المنفعة من هذه العين (و) الشرط الخامس (ان تكون المنفعة مملوكة) للمؤجر او مازونا له فيها (فلو تصرف فيما لا يملكه بغير اذن مالكة لم يصح كبيعه) وتجاوز اجارة العين (المؤجرة بعد قبضها اذا اجرها المستأجر) لمن يقوم مقامه (في الانتفاع او دونه لان المنفعة لما كانت مملوكة له جاز له ان يستوفيا بنفسه ونائبه) لا باكثر منه ضررا (

(٥) قوله لغير الشريك قال المفتي وعنه بلى وهو اظهر وعليه العمل اه

(لانه)

مباحة معلومة من عين معينة او موصوفة في الذمة مدة معلومة او عمل معلوم
 بعوض معلوم وتنعقد بلفظ الاجارة والكرا وما في معناها ولفظ بيع
 ان لم يصف للعين و (تصح) الاجارة (بثلاثة شروط) احدها (معرفة
 المنفعة) لانها المقنود عليها فاشتراط العلم بها كالمبيع وتحصل المعرفة اما بالعرف
 (كسكنى دار) لانها لا تكرر الا لذلك فلا يعمل فيها حدادة ولا قصارة
 ولا يسكنها دابة ولا يجعلها مخزنا لطعام ويدخل ماء بثر تبعا وله اسكان
 ضيف وزائر (و) ك (خدمة ادمى) فيخدم ما جرت به العادة من ليل
 ونهار وان استأجر حرة او امة صرف وجهه عن النظر (و) يصح
 استيجار ادمى لعمل معلوم ك (تعليم علم) وخطاطة ثوب او قصارته
 او ليدل على طريق ونحوه لما في البحارى عن عائشة في حديث الهجرة
 واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر رجلا هو عبد الله بن
 ارقط وقيل بن اريقط كان كافرا . من بنى الدليل هاديا خريتا والحرث
 الماهر بالهداية واما بالوصف كحمل زبرة حديد وزنها كذا الى موضع
 معين وبناء حائط يذكر طوله وعرضه وسمكه والته الشرط (الثانى
 معرفة الاجرة) بما تحصل به معرفة الثمن لحديث احمد عن ابى سعيد ان
 النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن استيجار الاجير حتى يبين له اجره فان
 اجره الدار بعمارتها او عوض معلوم وشرط عليه عمارتها خارجا عن
 الاجرة لم تصح ولو اجرها بعمير على ان ينفق المستأجر ما تحتاج اليه
 محتسبا به من الاجرة صح (وتصح) الاجارة (فى الاجير والظئر بطعامهما
 وكسوتهما) روى عن ابى بكر وعمر وابى موسى فى الاجير واما الظير
 فلقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ويشترط
 لصحة العقد العلم بمدة الرضاع ومعرفة الطفل بالمشاهدة وموضع الرضاع
 ومعرفة العوض (وان دخل حماما او سفينة) بلا عقد (او اعطى ثوبه
 قصارا او خياطا) ليعمله (بلا عقد صح باجرة العادة) لان العرف
 الجارى بذلك يقوم مقام القول وكذا لو دفع متاعه لمن يبيعه او يستعمل
 حمالا ونحوه فله اجرة مثله ولو لم يكن له عادة باخذ الاجرة الشرط
 (الثالث الاباحة فى) نفع (العين) المقدور عليه المقصود كاجارة دار
 يجعلها مسجدا وشجر لنشر ثياب او قعوده بظله (فلا تصح) الاجارة
 (على نفع محرم كالزنا والزمر والغنا وجعل داره كنيسة اوليس الحرم)

وان انفسخت بعد ظهور الثمرة فهي بينهما على ما شرطنا ويلزم العامل تمام العمل كالمضارب (ويلزم العامل كل ما فيه صلاح الثمرة من حرث وسقي وزبار) بكسر الزاي وهو قطع الاغصان الردية من الكرم (وتلقيج وتشميس واصلاح موضعه و) اصلاح (طرق الماء وحصاد ونحوه) كالة حرث وبقره وتفریق زبل وقطع حشيش مضر وشجر يابس وحفظ ثمر على شجر الى ان يقسم (وعلى رب المال ما يصلحه) اى ما يحفظ الاصل (كسد حايط واجراء الانهار) وحفر الير (والدولاب ونحوه) كالتة التى تديره ودوابه وشرى ما يلقي به وتحصيل ماء وزبل والحذاذ عليهما بقدر حصتهما الا ان يشترطه على العامل والعامل فيها كالمضارب فيما يقبل ويرد وغير ذلك ﴿ فصل وتصح المزارعة ﴾ لحديث خبير السابق وهى دفع ارض وحب لمن يزرعه ويقوم عليه او حب مزروع ينمى بالعمل لمن يقوم عليه (بجزة) مشاع (معلوم النسبة) كالثلث او الربع ونحوه (مما يخرج من الارض لربها) اى لرب الارض (او للعامل والباقي للآخر) اى ان شرط الجزء المسمى لرب الارض فالباقي للعامل وان شرط للعامل فالباقي لرب الارض لانهما يستحقان ذلك فاذا عين نصيب احدهما منه لزم ان يكون الباقي للآخر (ولا يشترط) فى المزارعة والمغارسة (كون البذر والفراس من رب الارض) فيجوز ان يخرج العاقل فى قول عمر وابن مسعود وغيرهما ونص عليه فى رواية مهنا وصححه فى المغنى والشرح واختاره ابو محمد الجوزى والشيخ تقي الدين (وعليه عمل الناس) لان الاصل المعول عليه فى المزارعة قصة خبير ولم يذكر النبى صلى الله عليه وسلم ان البذر على المسلمين وظاهر المذهب اشتراطه نص عليه فى رواية جماعة واختاره عامة الاصحاب وقدمه فى التسقيج وتبعه المصنف فى الاقتناع وقطع به فى المنتهى وان شرط رب الارض ان ياخذ مثل بذره ويقتسم الباقي لم يصح وان كان فى الارض شجر فزارعه على الارض وساقاه على الشجر صح وكذا لو اجراه الارض وساقاه على شجرها فيصح ما لم يتخذ حيلة على بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وتصح مساقاة ومزارعة بلفظهما ولفظ المعاملة وما فى معنى ذلك ولفظ اجارة لانه مود للمنى وتصح اجارة ارض بجزة مشاع مما يخرج منها فان لم تزرع نظر الى معدل المغل فيجب القسط المسمى ﴿ باب الاجارة ﴾ مشتقة من الاجر وهو العوض ومنه سمي الثواب اجرا وهى عقد على منفعة

لمن يعمل عليها وما رزقه الله بينهما على ما شرطاه (الخامس شركة
المفاوضة) وهي (ان يفوض كل منهما الى صاحبه كل تصرف مالى وبدنى
من انواع الشركة) بيعا وشراء ومضاربة وتوكيلا وابتيعا في الذمة
ومسافرة بالمال وارتهانا وضمان ما يرى من الاعمال او يشتركا في كل
ما يثبت لهما وعليهما (والربح على ما شرطاه والوضعية بقدر المال) لما
سبق في العنان (فان ادخلا فيها كسباً او غرامة نادرين) كوجدان لقطة
او ركاز او ميراث او ارض جناية (او ما يلزم احدهما من ضمان غصب او
نحوه فسدت) لكثرة الفرر فيها ولانها تضمنت كفالة وغيرها مما لا يقتضيه
العقد ﴿باب المساقاة﴾ من السقي لانه اهم امرها بالجهاز وهي دفع
شجر له ثمر مأكول ولر غير مغروس الى اخر ليقوم بسقيه وما يحتاج اليه
بجزء معلوم له من ثمره (تصح) المساقاة (على شجر له ثمر يوكل) من نخل
وغيره لحديث ابن عمر عامل النبي صلى الله عليه وسلم اهل خير بشرط
ما يخرج منها من ثمر او زرع متفق عليه وقال ابو جعفر حامل النبي صلى
الله عليه وسلم اهل خير بالشرط ثم ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم على ثم
اهلهم الى اليوم يعطون الثلث او الربع ولا تصح على ما لا ثمر له كالحور
او له ثمر غير مأكول كالصنوبر والقرظ (و) تصح المساقاة ايضا (على شجر
ذى (ثمرة موجودة) لم تكمل تنمى بالعمل كللزراعة على زرع نابت لانها
اذا جازت في المعدوم مع كثرة الفرر ففي الموجود وقلة الفرر اولى
(و) تصح ايضا (على شجر يفرسه) في ارض رب الشجر (ويعمل عليه
حتى يثمر) احتج الامام بحديث خير ولان العوض والعمل معلومان فصحت
كالمساقاة على شجر مغروس (بجزء من الثمرة) مشاع معلوم وهو متعلق
بقوله تصح فلو شرطاً في المساقاة الكل لاحدها او اصعاً معلومة او ثمرة
شجرة معينة لم تصح وتصح المناصبة والمغارسة وهي دفع ارض وشجر لمن
يفرسه كما تقدم بجزء معلوم مشاع من الشجر (وهو) اى عتد المساقاة والمغارسة
والمزارعة (عقد جاز) من الطرفين قياساً على المضاربة لانها عقد على
جزء من الثماني المال فلا يقتصر الى ذكر مدة ولكل منهما فسخها متى شاء
(فان فسخ المالك قبل ظهور الثمرة فللعامل الاجرة) اى اجرة مثله لانه
منعه من اتمام عمله الذى يستحق به العوض (وان فسخها هو) اى فسخ
العامل المساقاة قبل ظهور الثمرة (فلا شئ له) لانه رضى باسقاط حقه

بعد ذلك مما قبله تنزيلا للتنضيض مع المحاسبة منزلة المقاسمة وان الفسخ
العقد والمال عرض او دين فطلب رب المال تنضيضه لزم العامل وتبطل
بموت احدهما فان مات عامل او مودع او وصى ونحوه وجهل بقاء
ما بيدهم فهو دين في التركة لان الاخفاء وعدم التعيين كالغصب ويقبل
قول العامل فيما يدعيه من هلاك وخسران وما يذكر انه اشتراه لنفسه
او للمضاربة لانه امين والقول قول رب المال في عدم رده اليه
فصل الثالث شركة الوجوه سميت بذلك لانها يعاملان فيها
بوجهها اي خاهاهما والجاه والوجه واحد وهي ان يشتركا على (ان يشتريا
في ذمتيهما من غير ان يكون لهما مال (بجاههما فما رجاء) فهو (بينهما)
على ما شرطاه سواء عين احدهما لصاحبه ما يشتريه او جنسه او وقته
اولا فلو قال ما اشتريت من شئ فبيننا صح (وكل واحد منهما وكيل
صاحبه وكفيل عنه بالثمن) لان منهاها على الوكالة والكفالة (والمالك
بينهما على ما شرطاه) لقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم (والوضعية
على قدر ملكيهما) كشركة العنان لانها في معناها (والريح على ما شرطاه)
كالعنان وها في تصرف كشريكي عنان (الرابع شركة الابدان) وهي (ان
يشتركا فيما يكتسبان بابدانهما) اي يشتركان في كسبهما من صنايعهما
فما رزق الله فهو بينهما (فما تقبله احدهما من عمل يلزمهما فعله) ويطالبان
به لان شركة الابدان لا تنعقد الا على ذلك وتصح مع اختلاف الصنائع
كقصار مع خياط ولكل واحد منهما طلب الاجرة والمستاجر دفعها الى
احدهما ومن تلفت بيده بغير تفريط لم يضمن (وتصح) شركة الابدان (في
الاحتشاش والاحتطاب وسائر المباحات) كالثمار الماخوذة من الجبال
والمعادن والتلصص على دار الحرب لما روى ابو داود باسناده عن عبد الله
قال اشتركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجد انا وعمار بشئ وجاء سعد
باسيرين قال احد اشرك بينهم النبي صلى الله عليه وسلم (وان مرض احدهما
فالكسب) الذي عمله احدهما (بينهما) احتج الامام بمحدث سعد وكذا لو
ترك العمل لغير عذر (وان طالبه الصحيح ان يقيم مقامه لزمه) لانها دخلا
على ان يعمل فاذا تمذر عليه العمل بنفسه لزمه ان يقيم مقامه توفية للعقد
بما يقتضيه وللآخر الفسخ وان اشتركا على ان يحمل على دابتيهما والاجرة
بينهما صح وان اجراهما باعيانهما فلكل اجرة دابته ويصح دفع دابة ونحوها

اي لمن تجر (به ببعض ربحه) اي بجزء معلوم مشاع منه كما تقدم فلو قال
خذ هذا المال مضاربة ولم يذكر سهم العامل فالربح كله لرب المال
والوضعية عليه وللعامل اجرة مثله وان شرط جزء من الربح لعبد احدهما
او لعبيهما صح وكان لسيداه وان شرطاه للعامل ولاجنبي معا ولو ولد
احدهما او امراته وشرطا عليه عملا مع العامل صح وكانا عاملين والا لم
تصح المضاربة (فان قال) رب المال للعامل اتجر به (والربح بيننا فنصفان)
لانه اضاف اليهما اضافة واحدة ولا مرجح فاقضى التسوية (وان قال)
اتجر به (ولي) ثلاثة ارباعه او ثلثه (او) قال اتجر به و (لك ثلاثة
ارباعه او ثلثه صح) لانه متى علم نصيب احدهما اخذه (والباقي للآخر)
لان الربح مستحق لهما فاذا قدر نصيب احدهما منه فالباقي للآخر بمفهوم
اللفظ (وان اختلفا لمن) الجزء (المشروط) فهو (لعامل) قليلا كان او
كثيرا لانه يستحقه بالعمل وهو يقل ويكثر وانما تتقدر حصته بالشرط
بخلاف رب المال فانه يستحقه بماله ويحلف مدعيه وان اختلفا في قدر الجزء
بعد الربح فقول مالك بيمينه (وكذا مساقاة ومزارعة) اذا اختلفا في الجزء
المشروط او قدره لما تقدم ومضاربة كشركة عنان فيما تقدم وان فسدت
فالربح لرب المال وللعامل اجرة مثله وتصح موقفة ومعلقة (ولا يضارب)
العامل (بمال لآخر ان اضر الاول ولم يرض) لانها تنقصد على الحظ
والهاء فلم يجز له ان يفعل ما يمتعه وان لم يكن فيها ضرر على الاول او
اذن جاز (فان فعل) بان ضارب لآخر مع ضرر الاول بغير اذنه (ردت
حصته) من ربح الثانية (في الشركة) الاولى لانه استحق ذلك بالمنفعة
التي استحق بالعقد الاول ولا نفقة لمامل الا بشرط (ولا يقسم) الربح
(مع بقاء العقد) اي المضاربة (الا باتفاقهما) لان الحق لا يخرج عنهما
والربح وقاية لراس المال (وان تلف راس المال او) تلف (بمضه) قبل
التصرف افسخت فيه المضاربة كالتلف قبل القبض وان تلف (بعد
التصرف) جبر من الربح لانه دار في التجارة وشرع فيما قصد بالعقد من
التصرفات المودية الى الربح (او خسر) في احدى سلعتين او سفتين
(جبر) ذلك (من الربح) اي وجب جبر الحسran من الربح ولم يستحق
العامل شيئا الا بعد كمال راس المال لانها مضاربة واحدة (قبل قسمته)
ناضا (او تنفيذه) مع محاسبته فاذا احتسبا وعلا ما لهما لم يجبر الحسran

اي بما له صلة ونكاح
فصله ونكاحه
منه كما ذكر في شرح

عن اذن صريح في التصرف (ويشترط) لشركة الغنان والمضاربة (ان يكون راس المال من التقدين المضرويين) لانهما قيم الاموال واثنان اليصابات فلا تصح بمروض ولا فلوس ولو نافقة وتصح بالتقدين (ولو مفشوشين يسيرا) كحبة فضة في دينار ذكره في المفتي والشرح لانه لا يمكن التحرز منه فان كان الغش كثيرا لم يصح لعدم انضباطه (و) يشترط ايضا (ان يشترطا لكل منها جزءا من الربح مشاعا معلوما) كالثلث والربع لان الربح مستحق لهما بحسب الاشتراط فلم يكن بد من اشتراطه كالمضاربة فان قالا والربح يتنا فهو بينهما نصفين (فان لم يذكر الربح) لم تصح لانه المقصود من الشركة فلا يجوز الاخلال به (او شرطا لاحدهما جزأ مجهولا) لم تصح لان الجهالة تمنع تسليم الواجب (او) شرطا (دراهم معلومة) لم تصح لاحتمال ان لا يربحها او لا يربح غيرها (او) شرطا (ربح احد الثوين) او احدى السفرتين او ربح تجارة في شهر او عام بعينه (لم تصح) لانه قد يربح في ذلك المعين دون غيره او بالعكس فيختص احدهما بالربح وهو مخالف لموضوع الشركة (وكذا مساقاة ومزارعة ومضاربة) فيعتبر فيها تعيين جزء مشاع معلوم للعامل لما تقدم (والوضعية) اى الحسran (على قدر المال) بالحساب سواء كانت تلف او نقصان في الثمن او غير ذلك (ولا يشترط خلط المالين) لان القصد الربح وهو لا يتوقف على الخلط (ولا) يشترط ايضا (كونهما من جنس واحد) فيجوز ان اخرج احدهما دنائير والاخر دراهم فاذا اقتسما رجع كل بماله ثم اقتسما الفضل وما يشتره كل منهما بعد عقد الشركة فهو بينهما وان تلف احد المالين فهو من ضمانهما ولكل منهما ان يبيع ويشترى ويقبض ويطالب بالدين ويخاصم فيه ويحجل ويحتال ويرد بالعيب ويفعل كلما هو من مصلحة تجارتها لا ان يكتب رقيا او يزوجه او يعتقه او يحابي او يقترض على الشركة الا باذن شريكه وعلى كل منهما ان يتولى ما جرت العادة بتوليته من نشر ثوب وطيه واحرازه وقبض النقد ونحوه كغلق الدكان فان استاجر له فالاجرة عليه **فصل في النوع (الثاني المضاربة)** من الضرب في الارض وهو السفر للتجارة قال الله تعالى واخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله ونسمى قراضا ومعاملة ونرى دفع مال معلوم (لتجر)

قال في التنازع وشركه
وليس له ان يوكله ما
يتولى مثله من العمل
بنتف كالتوكيل وعلم منه
ان له التوكيل فيما لا يتولى
مثله منف او يعجز

فيه وان وكله في شراء شيء واشترأ واحتلفا في قدر غنه قبل قول الوكيل
وان احتلفا في رد العين او غنها الى الموكل فقول وكيل متطوع وان
كان بجعل فقول موكل واذا قبض الوكيل الثمن حيث جاز فهو امانة في
يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يلزمه بتأخيرته وقبل قول الوكيل فيها
وكل فيه (ومن ادعى وكالة زيد في قبض حقه من عمرو) بلا بينة (لم
يلزمه) اى عمرو (دفعه له ان صدقه) لجواز ان ينكر زيد الوكالة فيستحق
الرجوع عليه (ولا) يلزمه (اليمين ان كذبه) لانه لا يقضى عليه بالتوكل
فلا فائدة في لزوم تحميله (فان دفعه) عمرو (فانكر زيد الوكالة حلف)
لاحتمال صدق الوكيل فيها (وضمنه عمرو) فيرجع عليه زيد لبقاء حقه
في ذمته ويرجع عمرو على الوكيل مع بقاء ما قبضه او تعديه لا ان صدقه
وتلف بيده بلا تقريط (وان كان المدفوع) لمدعى الوكالة بتغير بينة
(وديمة اخذها) حيث وجدها لانها عين حقه (فان تلفت ضمن ايها
شاء) لان الدافع ضمنها بالدفع والقاطض قبض مالا يستحقه فان ضمن الدافع
لم يرجع على القاطض ان صدقه وان ضمن القاطض لم يرجع على الدافع
وكدعوى الوكالة دعوى الحوالة والوصية وان ادعى انه مات وانا وارثه
لزمه الدفع اليه مع التصديق واليمين مع الانكار على نفى العلم ﴿ باب
الشركة ﴾ بوزن سرقة ونعمة وغرة (وهى) نوطان شركة املاك وهى
(اجتماع في استحقاق كشوت الملك في عقار او منفعة لاثنتين فاكتر (او)
شركة عقود وهى اجتماع في (تصرف) من بيع ونحوه (وهى) اى
شركة العقود وهى المقصودة هنا (انواع) خمسة فاحدها (شركة
عنان) سميت بذلك لتساوى الشريكين في المال والتصرف كالفارسين اذا
سويا بين فرسهما وتساويا في السير وهى (ان يشترك اثنان) اى
شخصان فاكتر مسلمين او احدهما ولا تكره مشاركة كتابي لا لى التصرف
(باليهما المعلوم) كل منهما الحاضرين (ولو) كان مال كل (متفاوتا)
بان لم يتساوى المالا لان قدرا او جنسا او صفة (ليعملا فيه ببدنيهما)
او يعمل فيه احدهما ويكون له من الربح اكثر من ربح ماله فان كان
بدونه لم يصح وبقدرة ابضاع وان اشتركا في مختلط بينهما شايما صح ان علما
قدر ما لكل منهما (فينفذ تصرف كل منهما فيهما) اى في المالين (بحكم
الملك في نصيبه و) بحكم (الوكالة في نصيب شريكه) وينفى لفظ الشركة

اذا في قبضه فان تركه ضمنه لانه يعد مفراطا هذا المذهب عند الشيخين وقدم في التنقيح وتبعه في المنتهى لا يقبضه الا باذن فان تمذر لم يلزم الوكيل شئ لانه ليس بمفراط لكونه لا يملك قبضه (ويسلم وكيل المشتري الثمن) لانه من تمته وحقوقه كتسليم المبيع (فلو اخره) اى اخر تسليم الثمن (بلا عذر وتلف) الثمن (ضمنه) لتعديه بالتأخير وليس لوكيل في بيع تقليبه على مشتر الا بحضرته والا ضمن (وان وكله في بيع فاسد) لم يصح ولم يملكه لان الله تعالى لم ياذن فيه ولان الموكل لا يملكه (ف) لو (باع) الوكيل اذا بيعا (صحيحا) لم يصح لانه لم يوكل فيه (او وكله في كل قليل وكثير) لم يصح لانه يدخل فيه كل شئ من هبة ماله وطلاق نسائه واعتاق رقيقه فيعظم الضرر (او) وكله في (شراء ماشاء او عينا بما شاء ولم يعين) نوعا وغنا (لم يصح) لانه يكثر فيه الضرر وان وكله في بيع ماله كله او ماشاء منه صح قال في المبدع وظاهر كلامهم في بيع من مالى ماشئت له بيع ماله كله (والوكيل في الخصومة لا يقبض) لان الاذن لم يتناوله نطقا ولا عرفا لانه قد يرضى للخصومة من لا يرضاه للقبض (والعكس بالعكس) فان الوكيل في القبض له الخصومة لانه لا يتوصل اليه الا بها فهو اذن فيها عرفا (و) ان قال الموكل (اقبض حقى من زيد) ملكه من وكيله لانه قايم مقامه و (لا يقبض من ورثته) لانه لم يؤمر بذلك ولا يقتضيه العرف (الا ان يقول) الموكل للوكيل اقبض حقى (الذى قبله) او عليه فله القبض من وارثه لان الوكالة اقتضت قبض حقه مطلقا وان قال اقبضه اليوم لم يملكه غدا (ولا يضمن وكيل) في (الايداع اذا) اودع و (لم يشهد) وانكر المودع لعدم الفائدة في الاشهاد لان المودع يقبل قوله في الرد والتلف واما الوكيل في قضاء الدين اذا كان بغير حضور الموكل ولم يشهد ضمن اذا انكر رب الدين وتقدم في الضمان فصل والوكيل امين لا يضمن ما تلف بيده بلا تفريط لانه نائب المالك في اليد والتصرف فالهلاك في يده كالهلاك في يد المالك ولو بجعل فان فرط او تعدى او طلب منه المال فامتنع من دفعه لغير عذر ضمن (ويقبل قوله) اى الوكيل (في نفيه) اى نفي التفريط ونحوه (و) في (الهلاك مع يمينه) لان الاصل براءة ذمته لكن ان ادعى التلف بامر ظاهر كحريق عام ونهب جيش كلف اقامة اليانة عليه ثم يقبل قوله

ثمن (او) باع (بدون ما قدره له) الموكل صح (او اشترى له باكثر من
 ثمن المثل) صح وضمن الزايدوان كان لم يقدر له ثمن (او مما قدره له صح)
 الشراء لان من صح منه ذلك بثمن مثله صح بغيره (وضمن النقص في مسألة
 البيع (و) ضمن (الزيادة) في مسألة الشراء لانه مفرط والوصى وناظر الوقف
 كالوكيل في ذلك ذكره الشيخ تقي الدين وان قال به بدرهم فباعه بدينار صح
 لانه زاده خيرا (وان باع) الوكيل (بازيد) مما قدره له الموكل صح
 (او قال) الموكل (بيع بكذا موجلا فباع) الوكيل (به حالا) صح (او)
 قال الموكل (اشترى بكذا حالا فاشترى به موجلا ولا ضرر فيهما)
 اى فيما اذا باع الموجل حالا او اشترى بالحال موجلا (صح) لانه
 زاده خيراً فهو كما لو وكله في بيعة بعشرة فباعه باكثر منها (والا فلا)
 اى وان لم يبيع او يشترى بمثل ما قدره له بلا ضرر بان قال به بعشرة
 مؤجلة فباعه بتسعة حالة او باعه بعشرة حالة وعلى الموكل ضرر بحفظ
 الثمن في الحال او قال اشترى بعشرة حالة فاشترى باحد عشر مؤجلة او
 بعشرة مؤجلة مع ضرر لم ينفذ تصرفه لحالته موكله وقدم في الفروع
 ان الضرر لا يمنع الصحة وتبعه في المنتهى والتفتيح في مسألة البيع وهو
 ظاهر المنتهى ايضا في مسألة الشراء وقد سبق لك ان بيع الوكيل بانقص
 مما قدر له وشراؤه باكثر منه صحيح ويضمن في فصل وان اشترى
 الوكيل (ما يعلم عيه لزمه) اى لزم الشراء الوكيل فليس له رده لدخوله
 على بصيرة (ان لم يرض) به (موكله) فان رضيه كان له لنيته بالشراء
 وان اشترى بمعين المال لم يصح (فان جهل) عيه (رده) لانه قائم
 مقام الموكل وله ايضا رده لانه ملكه فان حضر الموكل قبل رد الوكيل ورضى
 بالعيب لم يكن للوكيل رده لان الحق له بخلاف المضارب لان له حقا
 فلا يسقط برضى غيره فان طلب البائع الامهال حتى يحضر الموكل لم يلزم
 الوكيل ذلك وحقوق العقد كتسليم الثمن وقبض المبيع والرد بالعيب و ضمان
 الدرك تتعلق بالموكل (ووكيل البيع يسلمه) اى يسلم المبيع لان اطلاق
 الوكالة في البيع يقتضيه لانه من تمامه (ولا يقبض) الوكيل في البيع
 (الثمن) بغير اذن الموكل لانه قد يوكل في البيع من لايامنه على قبض
 الثمن (بغير قرينة) فان دلت القرينة على قبضه مثل توكيله في بيع شئ
 في سوق غايب عن الموكل او موضع يضع الثمن بترك قبض الوكيل له كان

والنذر والقسامة والقسم بين الزوجات والشهادة والرضاع والالتقاط والاعتنام والنصب والجنابة فلا تدخلها النيابة (و) تصح الوكالة ايضا (في كل حق لله تدخله النيابة من العبادات) كتفرقة صدقة وزكاة ونذر وكفارة لانه عليه السلام كان يبعث عماله لقبض الزكاة وتفريقها وكذا حج وعمره على ما سبق واما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم والطهارة من الحدث فلا يجوز التوكيل فيها لانها تتعلق ببدن من هي عليه لكن ركعتا الطواف تتبع الحج (و) تصح في (الحدود في اثباتها واستيفائها) لقوله عليه السلام واغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت فامر بها فرجمت متفق عليه ويجوز الاستيفاء في حضرة الموكل وغيبته (وليس للوكيل ان يوكل فيها وكل فيه) اذا كان يتولاه مثله ولم يعجزه لانه لم ياذن له في التوكيل ولا تضمنه اذنه لكونه يتولى مثله (الا ان يحمل اليه) بان ياذن له في التوكيل او يقول اصنع ما شئت ويصح توكيل عبد باذن سيده (والوكالة عقد جاز) لانها من جهة الموكل اذن ومن جهة الوكيل بذل نفع وكلاهما غير لازم فلكل واحد منهما فسخها (وتبطل بفسخ احدها وموته) وجنونه المطبق لان الوكالة تعتمد الحياة والمقل فاذا انتفيا انتفت صحتهما واذا وكل في طلاق الزوجة ثم وطئها او في عتق العبد ثم كاتبه او دبره بطلت (و) تبطل ايضا (بعزل الوكيل) ولو قبل عمله لانه رفع عقد لا يفترق الى رضى صاحبه فصح بغير عمله كالطلاق ولو باع او تصرف فادعى انه عزله قبله لم يقبل الا ببينة (و) تبطل ايضا (بحجر لسفه) لزوال اهلية التصرف لا بالحجر لفلس لانه لم يخرج عن اهلية التصرف لكن ان حجر على الموكل وكانت في اعيان ماله بطلت لانقطاع تصرفه فيها (ومن وكل في بيع او شراء لم يبيع ولم يشتر من نفسه) لان العرف في البيع بيع الرجل من غيره فحملت الوكالة عليه ولانه تلحقه تهمة (و) لا من (ولده) ووالده وزوجه ومكاتبه وسائر من لا تقبل شهادته له لانه متهم في حقهم ويميل الى ترك الاستقصاء عليهم في الثمن كتهمة في حق نفسه وكذا حاكم وامينه وناظر وقف ووصى ومضارب وشريك عنان ووجوه (ولا يبيع) الوكيل (بعرض ولا نسيئا ولا بغير نقد البلد) لان عقد الوكالة لم يقتضه فان كان في البلد نقدان باع باغلبهما رواجا فان تساوى خير (وان باع بدون ثمن المثل) ان لم يقدر له

ما اذن له فيه (وما استدان العبد لزوم سيده) اداؤه (ان اذن له) في استدانته ببيع او قرض لانه ضر الناس بمعاملته (والا) يكن استدان باذن سيده فما استدانه (في رقبته) يخير سيده بين بيعه وفدايه بالاقل من قيمته او دينه ولو اعتقه وان كانت العين باقية ردت لربها (كاستبداعه) اى اخذه وديعة فيتلفها (وارش جنايته وقيمة متلفه) فيتعلق ذلك كله برقبته ويخير سيده في ذلك كما تقدم ولا يتبرع الماذون له بدراهم ولا كسوة بل باهداء ما كؤل واعارة دابة وعمل دعوة بلا اسراف ولغير الماذون له الصدقة من قوته بنحو الرغيف اذا لم يضره والمرأة الصدقة من بيت زوجها بذلك ما لم تضطرب العادة او يكن بخيلا وتشك في رضاه باب الوكالة بفتح الواو وكسرهما التفويض تقول وكلت امرى الى الله اى فوضته اليه واصطلاحا استنابة جازر التصرف مثله فيما تدخله النيابة (تصح) الوكالة (بكل قول يدل على الاذن) كافعل كذا او اذنت لك في فعله ونحوه وتصح موقته ومعلقة بشرط كوصية واباحة اكل وولاية قضاء وامارة (ويصح القبول على الفور والتراخي) بان يوكله في بيع شى فيبيعه بعد سنة او يبلغه انه وكله بعد شهر فيقول قبلت (بكل قول او فعل دال عليه) اى على القبول لان قبول وكلايه عليه السلام كان بفعلهم وكان متراخيا عن توكيله اياهم قاله فى المبدع ويعتبر تعيين الوكيل (ومن له التصرف فى شى) لنفسه (فله التوكيل) فيه (والتوكل فيه) اى جاز ان يستتب غيره وان ينوب عن غيره لانتفاء المفسدة والمراد فيما تدخله النيابة ويأتى ومن لا يصح تصرفه بنفسه فتايبه اولى فلو وكله فى بيع ما سيملكه او طلاق من يتزوجها لم يصح ويصح توكيل امرأة فى طلاق نفسها وغيرها وان يتوكل واجد الطول فى قبول نكاح امة لمن تباح له وغنى لفقير فى قبول زكاة وفى قبول نكاح اخته ونحوها لاجنبى (ويصح التوكيل فى كل حق ادى من العقود) لانه عليه السلام وكل عمرو بن الجعد فى الشراء وسائر العقود كالاجارة والقرض والمضاربة والابراء ونحوها فى معناه (والفسوخ) كالخلع والاقالة (والعنق والطلاق) لانه يجوز التوكيل فى الانشاء فجاز فى الازالة بطريق الاولى (والرجعة وتملك المباحات من الصيد والحشيش ونحوه) كاحياء الموات لانها تملك مال بسبب لايتعين عليه فجاز كالاتباع (لا الظهار) لانه قول منكرو وزور (واللعان والايان

غبنا فاحشا (غالباً ولا يبذل ماله في حرام) كخمر والأت لهو (او في غير
 فائدة) كتنا ونقط لان من صرف ماله في ذلك عد سفيها (ولا يدفع اليه)
 اى الى الصغير (ماله حتى يختبر) ليعلم رشده (قبل بلوغه بما يليق به) لقوله
 تعالى وابتلوا النياحى الاية والاختبار يختص بالمراهق الذى يعرف المعاملة
 والمصلحة (ووليهم) اى ولى السفيه الذى بلغ سفيها واستمر والصغير
 والمجنون (حال الحجر الاب) الرشيد العدل ولو ظاهرا لكمال شفقتة
 (ثم وصيه) لانه نائبه ولو بجعل وثم متبرع (ثم الحاكم) لان الولاية
 انقطعت من جهة الاب فتعينت للحاكم ومن فك عنه الحجر فسفه اعيد
 عليه ولا ينظر فى ماله الا الحاكم كمن جن بعد بلوغ ورشد (ولا يتصرف
 لاحدهم وليه الا بالاحظ) لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالى
 هى احسن والسفيه والمجنون فى معناه (وتجر) ولى المحجور عليه (له محانا)
 اى اذا تجر ولى اليتيم فى ماله كان الربح كله لليتيم لانه نماء ماله فلا يستحقه
 غيره الا بمقد ولا يقدر الولى لنفسه (وله دفع ماله) لمن يتجر فيه (مضاربة بجزء)
 معلوم (من الربح) للعامل لان هائشة ابضعت مال محمد بن ابى بكر رضى
 الله عنهم ولان الولى نائب عنه فيما فيه مصطفه وله البيع نسا والقرض
 برهن وايداعه وشراء العقار وبنائه لمصلحة وشراء الاضحية لموسر وتركه
 فى المكتب باجرة ولا يبيع عقاره الا لضرورة او غبطة (وياكل الولى
 الفقير من مال مولى) لقوله تعالى ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف
 (الاقل من كفايته او اجرته) اى اجرة عمله لانه يستحق بالعمل
 والحاجة جيباً فلم يجوز ان ياخذ الا ما وجدا فيه (محانا) فلا يلزمه عوضه
 اذا ايسر لانه عوض عن عمله فهو فيه كالاجير والمضارب (ويقبل قول
 ولى) بينه (والحاكم) بغير يمين (بعد فك الحجر فى النفقة) وقدرها ما لم
 يخالف عادة وعرفا ولو قال انفقت عليك منذ سنتين فقال منذ سنة قدم
 قول الصبي لان الاصل موافقته قاله فى المبدع (و) يقبل قول الولى
 ايضا فى وجود (الضرورة والغبطة) اذا باع عقاره وادعاهما ثم انكره
 (و) يقبل قول الولى ايضا فى (التلف) وعدم التفريط لانه امين
 والاصل برأته (و) يقبل قوله ايضا فى (دفع المال) اليه بعد رشده
 لانه امين وان كان بجعل لم يقبل قوله فى دفع المال لانه قبضه لنفعه
 كالمترهن ولولى ميمز وسيده ان ياذن له فى التجارة فينفك عنه الحجر فى قدر

حجره الا حاكم) لانه ثبت بحكمه فلا يزول الا به وان وفي ما عليه انفك
 الحجر بلا حاكم لزوال موجهه ﴿ فصل ﴾ في المحجور عليه لحظه
 (ويحجر على السفه والصغير والمجنون لحظهم) اذ المصلحة تعود عليهم
 بخلاف المفلس والمجبر عليهم عام في ذممهم ومالهم ولا يحتاج لحاكم فلا يصح
 تصرفهم قبل الاذن (ومن اعطاهم ماله بيما او قرضا) او وديعة ونحوها
 (رجع بعينه) ان بقي لانه ماله (وان) تلف في ايديهم او (اتلفوه
 لم يضمنوا) لانه سلطهم عليه برضاه علم بالحجر اولا لتفريطه (ويلزمهم ارش
 الجناية) ان جنوا لانه لا تفريط من المجنى عليه والاتلاف يستوى فيه
 الاهل وغيره (و) يلزمهم ايضا (ضمان مال من لم يدفعه اليهم) لانه
 لا تفريط من المالك والاتلاف يستوى فيه الاهل وغيره (وان تم لصغير
 خمس عشرة سنة) حكم ببلوغه لما روى ابن عمر قال عرضت على النبي
 الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يهزني
 وعرضت عليه يوم الحندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني متفق عليه
 (او نبت حول قبله شعر خشن) حكم ببلوغه لان سعد ابن معاذ لما حكم
 في بني قريظة بقتلهم وبي ذراريهم امر ان يكشف عن موتزهم فن
 انبت فهو من المقاتلة ومن لم يبت فهو من الذرية وبلغ ذلك النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال لقد حكمت بحكم الله من فوق سبعة اربعة متفق عليه
 (او ازل) حكم ببلوغه لقوله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم
 فليستأذنوا (او عقل مجنون ورشدا) اى من بلغ وعقل (او ارشد سفه
 زال حجرهم) لزوال علته قال تعالى فان آنتم منهم رشدا فادفعوا اليهم
 اموالهم (بلا قضا) حاكم لانه ثبت بغير حكمه فزال لزوال موجهه بغير
 حكمه (وتزيد الجارية) على الذكركر (في البلوغ بالحيف) لقوله عليه
 السلام لا يقبل الله صلاة حايف الا بخمار رواه الترمذى وحسنه (وان
 حملت) الجارية (حكم ببلوغها) عند الحمل لانه دليل ائزالها لان الله
 تعالى اجري العادة بخلق الولد من مائهما فاذا ولدت حكم ببلوغها من
 ستة اشهر لانه اليقين (ولا ينفك) الحجر عنهم (قبل شروطه) السابقة
 بحال ولو صار شيخا (والرشد الصلاح في المال) لقول ابن عباس في قوله
 تعالى فان آنتم منهم رشدا اى اصلاحا في اموالهم فعلى هذا يدفع اليه ماله
 وان كان مفسدا لدينه ويؤنس رشده (بان يتصرف مرارا فلا يئبن)

بعضهم) لحديث كعب ابن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ وباع ماله رواء الخلال باسناده (ويستحب اظهاره) اى اظهار حجر الفلاس وكذا السفة ليعلم الناس بحاله فلا يعاملوه الا على بصيرة (ولا ينفذ تصرفه) اى المحجور عليه لنفس (فى ماله) الموجود والحادث بارث او غيره (بعد الحجر) بغير وصية او تدبير (ولا اقراره عليه) اى على ماله لانه محجور عليه واما تصرفه فى ماله قبل الحجر عليه فصحيح لانه رشيد غير محجور عليه لكن يحرم عليه الاضرار بغيره (ومن باعه او اقرضه شيئا) قبل الحجر ووجده باقيا بحاله ولم ياخذ شيئا من ثمنه فهو احق به لقوله عليه السلام من ادرك متاعه عند انسان افلس فهو احق به متفق عليه من حديث ابى هريرة وكذا لو اقرضه او باعه شيئا (بعده) اى بعد الحجر عليه (رجع فيه) اذا وجده بعينه (ان جهل حجره) لانه معذور بجهل حاله (والا) يجهل الحجر عليه (فلا) رجوع له فى عينه لانه دخل على بصيرة ويرجع بثن المبيع وبذل القرض اذا انكح حجره (وان تصرف) المفلس (فى ذمته) بشرا او ضمان او نحوهما (او اقر) المفلس (بدين او) اقر : (بجناية توجب قودا او مالا صح) تصرفه فى ذمته واقراره بذلك لانه اهل للتصرف والحجر متعلق بما له لا بذمته (ويطالب به) اى بما لزمه من ثمن مبيع ونحوه وما اقر به (بعد فك الحجر عنه) لانه حق عليه وانما منعنا تعلقه بما له لحق الغرما فاذا استوفى فقد زال العارض (ويبيع الحاكم ماله) اى مال المفلس الذى ليس من جنس الدين بثن مثله او أكثر (ويقسم ثمنه) فوراً (بقدر ديون غرمائه) الحالة لان هذا هو جل المقصود من الحجر عليه وفى تأخير مطل وهو ظلم لهم (ولا يحل) دين (مؤجل بفلس) مدين لان الاجل حق للمفلس فلا يسقط بفلسه كسائر حقوقه (ولا) يحل مؤجل ايضا (بموت) مدين (ان وثق ورثته برهن) يحرز (او كفيل ملى) باقل الامر من قيمة التركة او الدين لان الاجل حق للميت فورث عنه كسائر حقوقه فان لم يوثقوا حل لغلبة الضرر (وان ظهر غريم) للمفلس (بعد القسمة) لاله لم تنقض و (رجع على الغرما بقسطه) لانه لو كان حاضرا شاركهم فكذا اذا ظهر وان بقى على المفلس بقية وله صنعة اجبر على التكسب لوفائها كوقف وام ولد يستغنى عنهما (ولا يفك

(وكذلك) حايط (المسجد وغيره) كحائط نحو يتيم فيجوز لجاره وضع خشبه عليه اذا لم يمكن تسقيف الا به بلا ضرر لما تقدم (واذا انهدم جدارها) المشترك او سقفهما (او خيف ضرره) بسقوطه (فطلب احدهما ان يعمره الاخر معه اجبر عليه) ان امتنع لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فان ابى اخذ حاكم من ماله وانفق عليه وان بناء شريك شركة بنية رجوع رجع (وكذا النهر والدولاب والقناة) المشتركة اذا احتاجت لعمارة ولا يمنع شريك من عمارة فان فعل قالماء على الشركة وان اعطى قوم قناتهم او نحوها لمن يعمرها وله منها جزء معلوم صح ومن له علو لم يلزمه عمارة سفله اذا انهدم بل يجبر عليه مالكة ويلزم الا على ستره تمنع مشاركة الاسفل فان استويا اشتركا ^{في} باب الحجر ^{في} وهو في اللغة التضيق والمنع ومنه سمي الحرام والعقل حجرا وشرعا منع انسان من تصرفه في ماله وهو ضربان حجر لحق الغير كعلي مفلس وحجر لحق نفسه كعلي نحو صغير (ومن لم يقدر على وفاء شيء من دينه لم يطالب به وحرم حبسه) وملازمته لقوله تعالى وان كان ذو عسرة فقظرة الى ميسرة فان ادعى العسرة ودينه عن عوض كخن وقرض او لا وعرف له مال سابق الغالب بقاؤه او كان اقر بالملاة حبس ان لم يقم بينة تخبر باطن حاله وتسع قبل حبس وبعده والا حلف وخلي سبيله (ومن له قدرة على وفاء دينه لم يحجر عليه) لعدم الحاجة الى الحجر عليه (وامر) اى وجب على الحاكم امره (بوقايه) بطلب ضريمه لحديث مطل الغنى ظلم ولا يترخص من سافر قبله ولغيره من اراد سفرا منه من غير جهاد متمين حتى يوثق برهن يحرز او كفيل ملى^١ (فان ابى) القادر وفا الدين الحال (حبس بطلب ربه) ذلك لحديث لى الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه احمد وابو داود وغيرها قال الامام قال وكيع عرضه شكواه وعقوبته حبسه فان ابى عزره مرة بعد اخرى (فان اصر) على عدم قضاء الدين (ولم يجمع ماله باعه الحاكم وقضاء) لقيامه مقامه ودفعاً لضرر رب الدين بالتأخير (ولا يطلب) مدين (:) دين (مؤجل) لانه لا يلزمه اداؤه قبل حلوله ولا يحجر عليه من اجله (ومن ماله لا يفي بما عليه) من الدين (حالا وجب) على الحاكم (الحجر عليه بسؤال غرمائه) كلهم (او

والا فيبيع ولا يشترط في الاجارة هنا بيان المدة للحاجة ويجوز شراء
 عمر في ملكه وموضع في حائط يجعله بابا او بقعة يحفرها بيرا وعلو بيت
 يبنى عليه بنيانا موصوفا ويصح فعله صلحا ابدا او اجارة مدة معلومة
 (وان حصل غصن شجرته في هواء غيره) الخاص به او المشترك (او)
 حصل غصن شجرته في (قراره) اى قرار غيره الخاص او المشترك
 اى في ارضه وطالبه بازالة ذلك (ازاله) وجوبا اما بقطعه او ليه الى
 ناحية اخرى (فان ابى) مالك الغصن ازالته (لواء) مالك الهواء
 (ان امكن والا) يمكن (فله قطعه) لانه اخلا ملكه الواجب اخلاؤه
 ولا يفترق الى حاكم ولا يجبر المالك على الازالة لانه ليس من فعله وان
 اتلفه مالك الهواء مع امكان ليه ضمنه وان صالحه على بقاء الغصن
 بعوض لم يجز وان اتفقا على ان الثمرة بينهما ونحوه صح جازا وكذا
 حكم عرق شجرة حصل في ارض غيره (ويجوز في الدرب النافذ فتح
 الابواب الاستطراق) لانه لم يتعين له مالك ولا ضرر فيه على المجتازين
 و (لا) يجوز (اخراج روشن) على اطراف خشب او نحوه مدفونة
 في الحائط (و) لا اخراج (ساباط) وهو المستوفى للطريق كله على
 جدارين (و) لا اخراج (دكة) بفتح الدال وهي الدكان والمصطبة
 بكسر الميم (و) لا اخراج (ميزاب) ولو لم يضر بالمارة الا ان ياذن
 امام او نائبه ولا ضرر لانه نائب المسلمين فيرى مجرى اذنهم (ولا
 يفعل ذلك) اى لا يخرج روشنا ولا ساباطا ولا دكة ولا ميزابا (في
 ملك جار ودرب مشترك) غير نافذ (بلا اذن المستحق) اى الجار او
 اهل الدرب لان المنع لحق المستحق فاذا رضى باسقاطه جاز ويجوز
 نقل باب في درب غير نافذ الى اوله بلا ضرر لا الى داخل ان لم
 ياذن من فوقه ويكون اعارة وحرمان يحدث بملكه ما يضر بجاره
 حكماء ورعى وتنور وله منعه كدق وسقى يتعدى وحرمان ان يتصرف في
 جدار جار او مشترك بفتح طاق او ضرب وتد ونحوه الا باذنه (وليس
 له وضع خشبة على حائط جاره) او حائط مشترك (الا عند الضرورة)
 فيحوز (اذا لم يمكنه التسقيف الا به) ولا ضرر لحديث ابى هريرة
 يرفعه لا يمنع جار جاره ان يضع خشبه على جداره ثم يقول ابو هريرة
 مالى اراكم عنها معرضين والله لارمين بها بين اكتافكم متفق عليه

وكذلك

نفسها صحح ويكون صداقا وان صالح عما في الذمة بشئ في الذمة لم يجز
التفرق قبل القبض لانه يبيع دين بدين وان صالح عن دين بغير
جنسه جاز مطلقا وبجنسه لا يجوز باقل او اكثر على وجه المعاوضة ويصح الصلح
عن مجهول تعذر علمه من دين او عين معلوم فان لم يتذر علمه فكبراءة من مجهول
﴿ فصل ﴾ القسم الثاني صلح على انكار وقد ذكره بقوله (ومن
ادعى عليه بعين او دين فسكت او انكر وهو يجمله) اى يجمل مادعى
به عليه (ثم صالح) عنه (بمال) حال او مؤجل (صح) الصلح لعموم
قوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا او احل
حراما رواه ابو داود والترمذى وقال حسن صحيح وصححه الحاكم ومن
ادعى عليه بوديمة او تفريط فيها او قرض فانكر وصالح على مال
فهو جائز ذكره فى الشرح وغيره (وهو) اى صلح الانكار (للذى
بيع) لانه يعتقد عوضا عن ماله فلزمه حكم اعتقاده (يرد معيه) اى
معيب ما اخذه من العوض (ويفسخ الصلح) كما لو اشترى شيئا فوجده
معيبا (ويؤخذ منه) العوض ان كان شقصا (بشفعة) لانه يبيع وان
صالح ببعض عين المدعى به فهو فيه كنكر (و) الصلح (للآخر) المنكر
(ابراء) لانه دفع المال اقتداء ليمينه وازالة للضرر عنه لاعوضا عن
حق يعتقد (فلا رد) لما صالح عنه بعيب يجده فيه (ولا شفعة) فيه
لاعتقاده انه ليس بعوض (وان كذب احدهما) فى دعواه او انكاره
وعلم بكذب نفسه (لم يصح) الصلح (فى حقه باطنا) لانه عالم بالحق
قادر على ايصاله لمستحقه غير معتقد انه محق (وما اخذه حرام) عليه
لانه اكل للمال بالباطل وان صالح عن المنكر اجنبى بغير اذنه صح ولم
يرجع عليه ويصح الصلح عن قصاص وسكنى دار وعيب بقليل وكثير
(ولا يصح) الصلح (بعوض عن حد سرقة وقذف) او غيرها لانه
ليس بمال ولا يؤول اليه (ولا) عن (حق شفعة) او خيار لانهما لم
يشرا لاستفادة مال وانما شرع الخيار للنظر فى الاحظ والشفعة لازالة
الضرر بالشركة (و) لا عن (ترك شهادة) بحق او باطل (وتسقط
الشفعة) اذا صالح عنها لرضاه بتركها ويرد العوض (و) كذا حكم
(الحد) والخيار وان صالحه على ان يجرى على ارضه او سطحه ماء
معلوما صح لدعاء الحاجة اليه فان كان بموض مع بقاء ملكه فاجارة

بدونه والا بطل لانه اكل لمال الغير بالباطل (و) محله ايضا ان لا يكون
 ممن (لا يصح تبرعه) ككتاب وناظر وقف وولى صغير ومجنون لانه تبرع
 وهؤلاء لا يملكونه الا ان انكر من عليه الحق ولا بينة لان استيفاء البعض
 عند العجز عن استيفاء الكل اولى من تركه (وان وضع) رب دين (بعض)
 الدين (الحال واجل باقيه صح الاسقاط فقط) لانه اسقط عن طيب نفسه
 ولا مانع من صحته ولم يصح التاجيل لان الحال لا يتاجل وكذا لو صالحه عن
 مائة صحاح بخمسين مكسرة فهو ابراء من الخمسين ووعد فى الاخرى ما لم
 يقع بلفظ الصلح فلا يصح كما تقدم (وان صالح عن المؤجل ببعضه حالا)
 لم يصح فى غير الكتابة لانه يبذل القدر الذى يحطه عوضا عن تعجيل ما فى
 ذمته وبيع الحلول والتاجيل لا يجوز (او بالعكس) بان صالح عن الحال
 ببعضه موجلا لم يصح ان كان بلفظ الصلح كما تقدم فان كان بلفظ الابراء
 ونحوه صح الاسقاط دون التاجيل وتقدم (او اقر له بيت) ادعاء (فصالحه
 على سكنه) ولو مدة معينة كسنة (او) على ان (يبنى له فوقه غرفة)
 او صالحه على بعضه لم يصح الصلح لانه صالحه عن ملكه على ملكه او منفعة
 وان فعل ذلك كان تبرعا متى شاء اخرجته وان فعله على سبيل المصالحة معتقدا
 وجوبه عليه بالصلح رجع عليه باجرة ماسكن واخذ ما كان بيده من الدار لانه
 اخذه بعقد فاسد (او صالح مكلفا ليقر له بالعبودية) اى بانه مملوكه لم يصح (او)
 صالح (امرأة) ليقر له بالزوجة بعوض لم يصح (الصلح لان ذلك صلح يحل
 حراما لان ارقاق النفس وبذل المرأة نفسها بعوض لا يجوز (وان بذلاها)
 اى دفع المدعى عليه العبودية والمرأة المدعى عليها الزوجة عوضا (له)
 اى للمدعى (صلتا عن دعواه صح) لانه يجوز ان يعتق عبده ويفارق امراته
 بعوض ومن علم بكذب دعواه لم يجز له اخذ العوض لانه اكل لمال الغير
 بالباطل (وان قال اقرلى بدنى واعطيك منه كذا ففعل) اى فاقر بالدين
 (صح الاقرار) لانه اقر بحق يحرم عليه انكاره (ولا) يصح (الصلح)
 لانه يجب عليه الاقرار بما عليه من الحق فلم يحل له اخذ العوض عليه
 فان اخذ شيئا رده وان صالحه عن الحق بغير جنسه كالمو اعترف له بعين
 او دين فعوضه عنه ما يجوز تعويضه صح فان كان بتقديده فصرف وان
 كان بعرض فيسع يعتبر له ما يعتبر فيه ويصح بلفظ صلح وما يودى معناه وان
 كان بمنفعة كسكنى دار فاجارة وان صالحت المعترفة بدين او عين بتزويج

(نفسها)

مماطلا وبدنه امكان حضوره الى مجلس الحكم قاله الزركشى (وان كان)
المحال عليه (مفسلا ولم يكن) المحتال (رضى) بالحوالة عليه (رجع به) اى
بدينه على المحيل لان الفليس عيب ولم يرض به فاستحق الرجوع كالمبيع
المعيب فان رضى بالحوالة عليه فلا رجوع له ان لم يشترط الملاءة لتفريطه
(ومن احيل ثمن مبيع) بان احوال المشتري البائع به على من له عليه دين
فبان البيع باطلا فلا حوالة (او احيل به) اى بالثمن (عليه) بان احوال
البائع على المشتري مدينه بالثمن (فبان البيع باطلا) بان كان المبيع مستحقا
او حرا او خرا (فلا حوالة) لظهور ان لاثن على المشتري لبطان البيع
والحوالة فرع على لزوم الثمن وبسقى الحق على ما كان عليه اولا (واذا
فسخ البيع) بتقابل او خيار عيب او نحوه (لم تبطل) الحوالة لان عقد
البيع لم يرتفع فلم يسقط الثمن فلم تبطل الحوالة وللمشتري الرجوع على
البائع لانه لما رد الموضع استحق الرجوع بالمعوض (ولهما ان يحجلا) اى
للبائع ان يحيل المشتري على من احواله المشتري عليه فى الصورة الاولى
وللمشتري ان يحيل المحتال عليه على البائع فى الثانية واذا اختلفا فقال
اختلفك قال بل وكلتى او بالعكس فقول مدعى الوكالة وان اتفقا
على اختلفك او اختلفك بدنى وادعى احدهما ارادة الوكالة صدق وان
اتفقا على اختلفك بدينك فقول مدعى الحوالة واذا طالب الدائن المدين
فقال اختلف فلانا الغائب وانكر رب المال قبل قوله مع يمينه ويعمل بالينة
باب الصلح وهو لغة قطع المنازعة وشرعا معاقدة يتوصل بها
الى اصلاح بين المتخاصمين والصلح فى الاموال قسمان على اقرار وهو
المشار اليه بقوله (اذا اقر له بدين او عين فاسقط) عنه من الدين بمضه
(او وهبه) من العين (البعض وترك الباقي) اى لم يرى منه ولم يهبه
(صح) لان الانسان لا يمنع من اسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه
لانه عليه السلام كلم غرماء جابر ليضموا عنه ومحل صحة ذلك ان لم يكن
بلفظ الصلح فان وقع بلفظه لم يصح لانه صالح عن بعض ماله ببعض فهو
هضم للحق ومحل ايضا (ان لم يكن شرطا) بان يقول بشرط ان تعطى
كذا او على ان تعطى او تموضنى كذا ويقبل على ذلك فلا يصح لانه
يفضى الى المعاوضة فكانه عاوض بعض حقه ببعض واسم يكن ضمير الشأن وفى
بعض النسخ ان لم يكن شرطا اى بشرط ومحل ايضا ان لا يمنعه حقه

لأنها تحول الحق من ذمة الى ذمة اخرى وتنعقد باحتلك واتبعك
بدينك على فلان ونحوه و (لا تصح) الحوالة (الا على دين
مستقر) اذ مقتضاها الزام المحال عليه بالدين مطلقا وماليس بمستقر عرصة
للسقوط فلا تصح على مال كتابة او سلم او صداق قبل الدخول او غن
مبيع مدة خيار ونحوها وان احاله على من لا دين عليه فهي وكالة والحوالة
على ماله في الديوان او الوقف اذن في الاستيفاء (ولا يعتبر استقرار
المحال فيه) فان احال المكاتب سيده او الزوج زوجته صح لان له تسليته بنفسه
وحوائته تقوم مقام تسليمه (ويشترط) ايضا للحوالة (اتفاق الدينين)
اى تأتلهما (جنسا) كدنانير بدنانير او دراهم بدراهم فان احال من عليه
ذهب بفضة او عكسه لم يصح (ووصفا) كصحاح بصحاح او مضروبة بمثلها فان
اختلفا لم يصح (ووقتا) اى حلولا او تأجيلا اجلا واحدا فلو كان احدها
حالا والاخر موجلا او احدهما يحل بعد شهر والاخر بعد شهرين لم تصح
(وقدر) فلا يصح بخمسة على ستة لأنها ارفاق كالقرض فلو جوزت مع
الاختلاف لفسار المطلوب منها الفضل فتخرج عن موضوعها (ولا يؤثر
الفاضل) في بطلان الحوالة فلو احاله بخمسة من عشرة على خمسة او بخمسة
على خمسة من عشرة صححت لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة والفاضل باق بلا احالة
لربه (واذا صححت) الحوالة بان اجتمعت شروطها (نقل الحق الى ذمة
المحال عليه وبرى المحيل) بمجرد الحوالة فلا يملك المحتال الرجوع على المحيل
بحال سواء امكن استيفاء الحق او تعذر لمطل او فلس او مود
او غيرها وان تراضى المحتال والمحال عليه على خير من الحق او دونه في
الصفة او تعجيله او تأجيله او عوضه جاز (ويعتبر) لصحة الحوالة (رضاه)
اى رضى المحيل لان الحق عليه فلا يلزمه اداؤه من جهة الدين على
المحال عليه ويعتبر ايضا علم المال وان يكون مما يثبت مثله في الذمة بالاتلاف
من الاثمان والحبوب ونحوها و (لا) يعتبر (رضى المحال عليه) لان
للمحيل ان يستوفي الحق بنفسه وبوكيله وقد اقام المحتال مقام نفسه في
القبض فلزم المحال عليه الدفع اليه (ولا رضى المحتال) ان احيل (على
ملى) ويجبر على اتباعه لحديث ابى هريرة يرفعه مطل القنى ظم واذا اتبع
احدكم على ملى فليتبع متفق عليه وفي لفظ من احيل بحقه على ملى فليحتل
والملى القادر بماله وقوله وبدنه فماله القدرة على الوفا وقوله ان لا يكون

استحق المبيع او رد بعيب او الارش ان خرج معيبا او يضمن الثمن
 للبائع قبل تسليمه وان ظهر به عيب او استحق فيصح لدعاء الحاجة اليه
 والفاظ ضمان العهدة ضمنت عهده او دركه ونحوهما ويصح ايضا ضمان
 مايجب بان يضمن مايلزمه من دين او مايدانيه زيد لعمرو ونحوه
 وللضامن ابطاله قبل وجوبه (لاضمان الامانات) كوديعة ومال شركة
 وعين مؤجرة لانها غير مضمونة على صاحب اليد فكذا ضامنه (بل)
 يصح ضمان (التمدي فيها) اى فى الامانات لانها حينئذ تكون مضمونة
 على من هى بيده كالمفصوب وان قضى الضامن الدين بنية الرجوع
 رجوع والا فلا وكذا كفيل وكل مؤد عن غيره ديناً واجبا غير نحو
 زكاة ﴿ فصل ﴾ فى الكفالة وهى التزام رشيد احضار من عليه حق
 مالى لربه وتنقذ بما ينقذ به ضمان وان ضمن معرفته اخذ به (ونصح
 الكفالة :) بدن (كل) انسان عنده (عين مضمونة) كعارية ليردها او
 بدلها (و) نصح ايضا (بدن من عليه دين) ولو جهله الكفيل لان
 كلا منهما حق مالى فصحت الكفالة به كالضمان و (لا) نصح ببدن من
 عليه (حد) لله تعالى كالزنا او لادمى كالقذف لحديث عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده مرفوعا لا كفالة فى حد (ولا) بدن من عليه
 (قصاص) لانه لا يمكن استيفاؤه من غير الجانى ولا بزوجة وشاهد
 ولا بمجهول او الى اجل مجهول ونصح اذا قدم الحاج فانا كفيل بزيد
 شهرا (ويعتبر رضى الكفيل) لانه لايلزمه الحق ابتداء الا برضاه
 (لا) رضى (مكفول به) او له كالضمان (فان مات) المكفول برى
 الكفيل لان الحضور سقط عنه (او تلفت العين بفعل الله تعالى) قبل
 المطالبة برى الكفيل لان تلفها بمنزلة موت المكفول به فان تلفت بفعل
 ادمى فعلى المثل بدلها ولم يبرأ الكفيل (او سلم) المكفول (نفسه
 برى الكفيل) لان الاصيل ادى ماعلى الكفيل اشبه مالى قضى المضمون
 عنه الدين وكذا يبرأ الكفيل اذا سلم المكفول بمحل العقد وقد حل
 الاجل او لا بلا ضرر فى قبضه وليس ثم يد حائلة ظالمة وان تعذر احضار
 المكفول مع حياته او غاب ومضى زمن يمكن احضاره فيه ضمن ماعليه
 ان لم يشترط البراءة منه ومن كفله انسان فسله احدهما لم يبرأ
 الاخر وان سلم نفسه برياً ﴿ باب الحوالة ﴾ مشتقة من التحول

(رجع بالثمن فقط) لأنها ملكة لا بما يحفظ به مالية الدار واجرة المعمرين
 لان العمارة ليست واجبة على الراهن فلم يكن لغيره ان ينوب عنه فيها
 بخلاف نفقة الحيوان لحرمة في نفسه وان جنى الرهن ووجب مال
 خير سيده بين فدايه وبيعه وتسليمه الى ولى الجناية فيملكه فان فداه فهو
 رهن بحاله وان باعه او سلمه في الجناية بطل الرهن وان لم يستغرق
 الارش قيمته بيع منه بقدره وباقيه رهن وان جنى عليه فالخصم سيده
 فان اخذ الارش كان رهنا وان اقتص فعليه قيمة اقل العبدین الجاني
 والجاني عليه قيمة تكون رهنا مكانه **باب الضمان** مأخوذ من
 الضمن لان ذمة الضامن في ضمن ذمة المضمون عنه ومعناه شرطا التزام
 ماوجب على غيره مع بقاءه وما قد يجب ويصح بلفظ ضمين وكفيل وقيل
 وحمل وزعيم وتحملت دينك او ضمته او هو عندي ونحو ذلك وبشارة
 مفهومة من اخرس و (لا يصح) الضمان (الا من جاز التصرف) لانه ايجاب
 مال فلا يصح من صغير ولا سفيه ويصح من مفلس لانه تصرف في ذمته ومن قن
 ومكاتب باذن سيدها ويؤخذ مايبذ مكاتب وما ضمه قن من سيده
 (ولرب الحق مطالبة من شاء منهما) اى من المضمون والضامن (في الحياة
 والموت) لان الحق ثابت في ذمتها فلك مطالبة من شاء منهما لحديث
 الزعيم غارم رواه ابو داود والترمذي وحسنه (فان برت ذمة
 المضمون عنه) من الدين المضمون بإبراء او قضاء او حوالة ونحوها
 (برت ذمة الضامن) لانه تبع له (لاعكسه) فلا يبرأ المضمون
 ببراءة الضامن لان الاصل لا يبرأ ببراءة التبع واذا تعدد الضامن لم
 يبرأ احدهم بإبراء الآخر ويبرؤن بإبراء المضمون عنه (ولا تعتبر معرفة
 الضامن للمضمون عنه ولا) معرفته للمضمون (له) لانه لا يعتبر رضاها
 فكذا معرفتهما (بل) يعتبر (رضى الضامن) لان الضمان تبرع بالتزام
 الحق فاعتبر له الرضى كالتبرع بالاعيان (ويصح ضمان المجهول اذا آل
 الى العلم) لقوله تعالى ولن جاء به حمل بعير وانا به زعيم وهو غير معلوم
 لانه يختلف (و) يصح ايضا ضمان ما يؤل الى الوجوب ك (العواري
 والمقبوض والمقبوض بسوم) ان ساومه وقطع ثمنه او ساومه فقط ليريه
 اهله ان رضوه والا رده وان اخذه ليريه اهله بلا مساومة ولا قطع
 ثمن فغير مضمون (و) يصح ضمان (عهدة مبيع) بان يضمن الثمن اذا

(استحق)

اى المرتهن بدينه (لم يصح الشرط وحده) لقوله عليه السلام لا يفلق
 الرهن رواء الاثرم وفسره الامام بذلك ويصح ازهن للخبر (ويقبل قول
 راهن في قدر الدين) بان قال المرتهن هو رهن بالف وقال الراهن بل
 بماية فقط (و) يقبل قوله ايضا في قدر (الرهن) فاذا قال المرتهن
 رهنتي هذا العبد والامة وقال الراهن بل العبد وحده فقوله لانه منكر
 (و) يقبل قوله ايضا في (رده) بان قال المرتهن رددته اليك وانكر
 الراهن فقوله لان الاصل معه والمرتهن قبض العين لمنفعته فلم يقبل قوله
 في الرد كالمستاجر (و) يقبل قوله ايضا في (كونه عصيراً لا خيراً) في
 عقد شرط فيه بان قال بعثك كذا بكذا على ان ترهنتي هذا العصير وقبل
 على ذلك واقبضه له ثم قال المرتهن كان خيراً فلي فسخ البيع وقال الراهن
 بل كان عصيراً فلا فسخ فقوله لان الاصل السلامة (وان اقر) الراهن
 (انه) اى ان الرهن (ملك غيره) قبل على نفسه دون المرتهن فيلزمه رده للمقر له
 اذا انفك الرهن (او) اقر (انه) اى ان الرهن (جنى قبل) اقرار
 الراهن (على نفسه) لا على المرتهن ان كذبه لانه متهم في حقه وقول
 الغير على غيره غير مقبول (وحكم باقراره بعد فكه) اى فك الرهن
 بوفاء الدين او الابرار منه (الا ان يصدقه المرتهن) فيبطل الرهن لوجود
 المقتضى السالم عن المعارض ويسلم للمقر له به ^{في} فصل والمرتهن ان
 يركب ^{في} من الرهن (ما يركب و) ان (يحلب ما يحلب بقدر نفقته)
 متخيراً للعدل (بلا اذن) راهن لقوله عليه السلام الظاهر يركب بنفقته
 اذا كان مرهوناً ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهوناً وعلى الذى
 يركب ويشرب النفقة رواء البخارى وتسترضع الامة بقدر نفقتها وما عدا
 ذلك من الرهن لا ينتفع به الا باذن مالكة (وان انفق على) الحيوان
 (الرهن بغير اذن الراهن مع امكانه) اى امكان استيذانه (لم يرجع)
 على الراهن ولو نوى الرجوع لانه متبرع او مفرط حيث لم يستاذن
 المالك مع قدرته عليه (وان تعذر) استيذانه وانفق بنية الرجوع (رجع)
 على الراهن (ولو لم يستاذن الحاكم) لاحتياجه لحراسة حقه (وكذا
 ودعيمة) وعارية (ودواب مستاجرة هرب ربها) فله الرجوع اذا انفق على
 ذلك بنية الرجوع عند تعذر اذن مالكتها بالاقول مما انفق او نفقة المثل
 (ولو خرب الرهن) ان كان داراً (فعمره) المرتهن (بلا اذن) الراهن

(امتنع من وفاه فان كان الراهن اذن للمرتهن او العدل) الذي تحت يده
 الرهن (في بيعه باعه) لانه ماذون له فيه فلا يحتاج لتجديد اذن من
 الراهن وان كان البائع العدل اعتبر اذن المرتهن ايضاً (ووفق الدين)
 لانه المقصود بالبيع وان فضل من ثمنه شئ فلما لکه وان بقى منه شئ فعلى
 الراهن (والا) ياذن في البيع ولم يوف (اجبره الحاكم على وفاه او بيع
 الرهن) لان هذا شان الحاكم فان امتنع حبسه او عذره حتى يفعل (فان
 لم يفعل) اى اصر على الامتناع او كان غايبا او تعب (باعه الحاكم ووفقا
 دينه) لانه حق تعين عليه فقام الحاكم مقامه فيه وليس للمرتهن بيعه الا
 باذن ربه او الحاكم ﴿ فصل ويكون ﴾ الرهن عند من اتفقا عليه امانة
 فاذا اتفقا ان يكون تحت يد جازر التصرف صح وقام قبضه مقام قبض
 المرتهن ولا يجوز تحت يد صبي او عبد بغير اذن سيده او مكاتب بغير
 جعل الا باذن سيده وان شرط جعله بيد اثنين لم ينفردهما بحفظه
 وليس للراهن ولا للمرتهن اذا لم يتفقا ولا للحاكم نقله عن يد العدل الا ان
 يتغير حاله وللوكيل رده عليهما لا على احدهما (وان اذنا له في البيع)
 اى بيع الرهن (لم يبيع الا بنقد البلد) لان الحظ فيه لرواجه فان تعدد
 باع بجنس الدين فان عدم فبا ظنه اصلح فان تساوت عينه حاكم وان عينا
 نقدا تعين ولم تجز مخالفتها فان اختلفا لم يقبل قول واحد منهما ويرفع
 الامر للحاكم ويامر ببيعه بنقد البلد سواء كان من جنس الحق او لم يكن
 وافق قول احدهما او لا (وان) باع باذنهما و (قبض الثمن فتلّف في
 يده) من غير تفريط (فمن ضمان الراهن) لان الثمن في يد العدل امانة
 فهو كالوكيل (وان ادعى) العدل (دفع الثمن الى المرتهن فانكره ولا بينة)
 للعدل بدفعه للمرتهن (ولم يكن) الدفع (بحضور الراهن ضمن) العدل
 لانه فرط حيث لم يشهد ولانه انما اذن له في قضاء مبرئ ولم يحصل فيرجع
 المرتهن على راهنه ثم هو على العدل وان كان القضاء بينة لم يضمن لعدم
 تفريطه سواء كانت اليانة قائمة او معدومة كما لو كان بحضرة الراهن لانه
 لا يعد مفراطا (كوكيل) في قضاء الدين فحكمه حكم العدل فيما تقدم
 لانه في معناه (وان شرط ان لا يبيعه) المرتهن (اذا حل الدين) ففاسد
 لانه شرط ينافي بمقتضى العقد كشرطه ان لا يستوفي الدين من ثمنه او لا
 يباع ما خيف تلفه (او) شرط (ان جاء بحقه في وقت كذا والا فالرهن له)

مكانه) لانها بدل عنه وكذا لو قتله او احبل الامة بلا اذن المرتهن او اقر بالعتق وكذبه (وغاء الرهن) المتصل والمنفصل كالسمن وتعلم الصنعة والولد والثمره والصوف (وكسبه وارث الجناية عليه ملحق به) اى بالرهن فيكون رهنا معه ويبيع معه لو فاء الدين اذا بيع (ومونته) اى الرهن (على الراهن) لحديث سعيد ابن المسيب عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يفلق الرهن من صاحبه الذى رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعى والدارقطنى وقال اسناده حسن متصل (و) على الراهن ايضاً (كفته) ومونة تجهيزه بالمعروف لان ذلك تابع لمؤنته (و) عليه ايضاً (اجرة مخزنه) ان كان مخزوناً واجرة حفظه (وهو امانة فى يد المرتهن) للخبر السابق ولوقبل عقد الرهن كبعد الوفاو (ان تلف من غير تعد) ولا تفریط (منه) اى من المرتهن (فلا شئ عليه) قاله على رضى الله عنه لانه امانة فى يده كالوديعة فان تعدى او فرط ضمن (ولا يسقط بهلاكه) اى الرهن (شئ من دينه) لانه كان ثابتاً فى ذمة الراهن قبل التلف ولم يوجد ما يسقطه فبقى بحاله وكما لو دفع اليه عبداً ليبيعه ويستوفى حقه من ثمنه فمات (وان تلف بعضه) اى الرهن (فباقيه رهن بجميع الدين) لان الدين كله متعلق بجميع اجزاء الرهن (ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين) لما سبق سواء كان مما تمكن قسمته اولا وقبل قول المرتهن فى التلف وان ادعاه بمحادث ظاهر كلف بينه بالحادث وقبل قوله فى التلف وعدم التفريط ونحوه (وتجاوز الزيادة فيه) اى فى الرهن بان رهنه عبداً بمائة ثم رهنه عليها ثوباً لانه زيادة استيثاق (دون) الزيادة فى (دينه) فاذا رهنه عبداً بمائة لم يصح جعله رهناً بخمسين مع المائة ولو كان يساوى ذلك لان الرهن اشتغل بالمائة الاولى والمشغول لا يشغل (وان رهن) واحد (عند اثنين شيئاً) حلى دين لهما (فوفى احدهما) انفك فى نصيبه لان عقد الواحد مع اثنين بمنزلة عقدين فكانه رهن كل واحد منهما النصف منفرداً ثم ان طلب المقاسمة اجيب اليها ان كان الرهن مكيلاً او موزوناً (او رهناه شيئاً فاستوفى من احدهما انفك فى نصيبه) لان الراهن متعدد فلو رهن اثنان عبداً لهما عند اثنين بالف فهذه اربعة عقود ويصير كل ربع منه رهناً باميتين وخمسين ومتى قضى بعض دينه او ابرى منه وبعضه رهن او كفيل فعمما نواه فان اطلق صرفه الى ايهما شاء (ومتى حل الدين) لزم الراهن الايفاء كالدين الذى لا رهن به (و) ان

والمسدود (على ثمة وغيره) عند بآيمه . وغيره لانه يصح بيعه بخلاف
المكيل ونحوه لانه لا يصح بيعه قبل قبضه فكذلك رهنه (وما
لا يجوز بيعه) كالوقف وام الولد (لا يصح رهنه) لعدم حصول
مقصود الرهن منه (الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بدو صلاحهما
بدون شرط القطع) فيصح رهنهما مع انه لا يصح بيعهما بدون
لان النهى عن البيع لعدم الامن من العاهة ولهذا امر بوضع الجوائح
وبتقدير تلفهما لا يفوت حق المرتهن من الدين لتعلقه بذمة الراهن
ويصح رهن الجارية دون ولدها وعكسه ويباعان ويختص المرتهن بما قابل
الرهن من الثمن (ولا يلزم الرهن) في حق الراهن (الا بالقبض)
كقبض المبيع لقوله تعالى فـرهن مقبوضة ولا فرق بين المكيل وغيره
وسواء كان القبض من المرتهن او من اتفاقا عليه والرهن قبل القبض صحيح
وليس بلازم فللراهن فسخه والتصرف فيه فان تصرف فيه بنحو بيع
او عتق بطل ونحو اجارة او تدير لا يبطل لانه لا يمنع من البيع
(واستدامته) اى القبض (شرط) في لزوم اللاية وكالاتدا (فان
اخرجه) المرتهن (الى الراهن باختياره) ولو كان نيابة عنه (زال
لزومه) لزوال استدامة القبض وبقي العقد كانه لم يوجد فيه قبض ولو آجره
او اعاره لمرتهن او غيره باذنه فلزومه باق (فان رده) اى رد الراهن
الرهن (اليه) اى الى المرتهن (عاد لزومه اليه) لانه اقبضه باختياره فلزم
كالاتداء ولا يحتاج الى تجديد عقد لبقائه ولو استعار شيئا ليرهنه جاز ولربه
الرجوع قبل اقباضه لابعده لكن له مطالبة الراهن بشكائه مطلقا ومتى حل
الحق ولم يقضه فللمرتهن بيعه واستيفاء دينه منه ويرجع المعير بقيته او مثله
وان تلف ضمنه الراهن وهو المستعير ولو لم يفرط المرتهن (ولا يغذ
تصرف واحد منهما) اى من الراهن والمرتهن (فيه) اى فى الرهن
المقبوض (بغير اذن الآخر) لانه يفوت على الآخر حقه فان لم يتفقا
على المنافع لم يجز الانتفاع وكانت معطلة وان اتفاقا على الاجارة او الاعارة
جاز ولا يمنع المرتهن الراهن من سقى شجر وتلقيح ومداواة وفصد واتراخل على
مرهونة بل يمنع من قطع سلعة خطيرة (الا عتق الراهن) المرهون (فانه
يصح مع الاثم) لانه مبنى على السراية والتغليب (وتؤخذ قيمته) حال
الاتفاق من الراهن لانه ابطال حق المرتهن من الوثيقة وتكون (رهنا

تختلف فانتفى الضرر (و) تجب (فيما لحمله مؤنة قيمته) ببلد القرض لانه المكان الذى يجب التسليم فيه ولا يلزمه المثل فى البلد الاخر لانه لا يلزمه حمله اليه (ان لم تكن) قيمته (ببلد القرض انقص) صوابه اكثر فان كانت القيمة ببلد القرض اكثر لزم مثل المثل لعدم الضرر اذا ولا يجبر رب الدين على اخذ قرضه ببلد اخر الا فيما لا مؤنة لحمله مع امن البلد والطريق واذا قال اقترض لى مائة ولك عشرة صح لانها فى مقابلة ما بذله من جاهه ولو قال اضئنى فيها ولك ذلك لم يحسن ✍ باب الرهن ✍ هو لغة الثبوت والدوام يقال ماء راهن اى راكد ونعمة راهنة اى دائمة وشرعا توثقة دين بعين يمكن استيفاءه منها او من غنها وهو جاز بالاجماع ولا يصح بدون ايجاب وقبول او ما يدل عليهما ويعتبر معرفة قدره وجنسه وصفته وكون راهن جاز التصرف مالكا للمرهون او ماذونا له فيه و (يصح) الرهن (فى كل عين يجوز بيعها) لان القصد منه الاستيثاق بالدين ليتوصل الى استيفائه من غن الرهن عند تعذره من الراهن وهذا متحقق فى كل عين يجوز بيعها (حتى المكاتب) لانه يجوز بيعه ويمكن من الكسب وما يؤديه من النجوم رهن معه وان عجز ثبت الرهن فيه وفى كسبه وان عتق بقى ماداء رهننا ولا يصح شرط منعه من التصرف والمعلق عتقه بصفة ان كانت توجد قبل حلول الدين لم يصح رهنه والا صح ويصح الرهن (مع الحق) بان يقول بعتك هذا بعشرة الى شهر ترهننى بها عبدك هذا فيقول اشتريت منك ورهنته لان الحاجة داعية لجوازه اذا (و) يصح (بعده) اى بعد الحق بالاجماع ولا يجوز قبله لانه وثيقة بحق فلم يجوز قبل ثبوته ولانه تابع للحق فلا يسبقه ويعتبر ان يكون (بدين ثابت) او مآله اليه حتى على عين مضمونة كعارية ومتبوض بمقد فاسد ونفع اجارة فى ذمة لاعلى دين كتابة او دية على عاقلة قبل الحلول ولا بهمة مبيع وثن واجرة معينين او نفع نحو دار معينة (ويلزم) الرهن بالقبض (فى حق الراهن فقط) لان الحظ فيه لغيره فلزم من جهته كالضمان فى حق الضامن (ويصح رهن المشاع) لانه يجوز بيعه فى محل الحق ثم ان رضى الشريك والمرتهن بكونه فى يد احدهما او غيرها جاز وان اختلفا جعله حاكم بيد امين امانة او باجرة (ويجوز رهن المبيع) قبل قبضه (غير المكيا والموزون) والمذروع

القرض (بقبضه) كالهبة ويتم بالقبول وله الشرا به من مقرضه (فلا يلزم رد عينه) للزومه بالقبض (بل يثبت بدله في ذمته) اى ذمة المقرض (حالا ولو اجله) المقرض لانه عقد منع فيه من التفاضل فنفع الاجل فيه كالعرف قال الامام القرض حال وينبى ان ينى بوعده (فان رده المقرض) اى رد القرض بعينه (لزم) المقرض (قبوله) ان كان مثليا لانه رده على صفة حقه سوا تغير سعره او لا حيث لم يتعيب وان كان متقوما لم يلزم المقرض قبوله وله الطلب بالقيمة (وان كانت) الدراهم التى وقع القرض عليها (مكسرة او) كان القرض (فلوسا فنفع السلطان المعاملة بها) اى بالدراهم المكسرة او الفلوس (فله) اى للمقرض (القيمة وقت القرض) لانه كالعيب فلا يلزمه قبولها وسوا كانت باقية او استهلكها وتكون القيمة من غير جنس الدراهم وكذلك المغشوشة اذا حرماها السلطان (ويرد) المقرض (المثل) اى مثل ما اقترضه (في المثليات) لان المثل اقرب شها من القيمة فيجب رد مثل فلوس غلت او رخصت او كسدت فان اعوز اى المثل لزمته قيمته يوم اعوازه (و) رد (القيمة في غيرها) من المتقومات وتكون القيمة في جوهر ونحوه يوم قبضه وفيما يصح سلم فيه يوم قرضه (فان اعوز) اى تعذر (المثل فالقيمة اذا) اى وقت اعوازه لانها حينئذ تثبت في الذمة (ويحرم) اشتراط (كل شرط جرفعا) كان يسكنه داره او يقضيه خيرا منه لانه عقد ارفاق وقربة فاذا شرط فيه الزيادة اخبره عن موضوعه (وان بدا به) اى بما فيه نفع كسكنى داره (بلا شرط) ولا مواطاة بعد الوفا جاز لا قبله (او اعطاء اجود) بلا شرط جاز لانه عليه السلام استسلف بكرا فرد خيرا منه وقال خيركم احسنكم قضا متفق عليه (او) اعطاء (هدية بعد الوفا جاز) لانه لم يجعل تلك الزيادة عوضا في القرض ولا وسيلة اليه (وان تبرع) المقرض (لمقرضه قبل وفايه بشى لم تجر عاقبته به) قبل القرض (لم يجز الا ان ينوى) المقرض (مكافاته) على ذلك الشى (او احتسابه من دينه) فيجوز له قبوله لحديث انس مرفوعا قال اذا اقترض احدكم قرضا فاهدى اليه او حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواء ابن ماجة وفي سنده جهالة (وان اقترضه اثنان فطالبه بها ببلد اخر لزمته) الاثنان اى مثلها لانه امكنه قضا الحق من غير ضرر فلزمه ولان القيمة لا

لان العقد يقتضى التسليم فى مكانه وله اخذه فى غيره ان رضى ولو قال خذه واجرة حمله الى موضع الوفا لم يجز (ويصح شرطه) اى الوفا (فى غيره) اى غير مكان العقد لانه بيع فصيح شرط الايفا فى غير مكانه كيوع الاعيان وان شرطاً الوفا موضع العقد كان تأكيداً (وان عقد) السلم (ير)ية (او بجر شرطاً) اى مكان الوفا لزوماً والا فسد السلم لتعذر الوفا موضع العقد وليس بعض الاماكن سواء اولى من بعض فاشترط تعيينه بالقول كالكيل وقبل قول المسلم اليه فى تعيينه مع يمينه (ولا يصح بيع المسلم فيه) لمن هو عليه او غيره (قبل قبضه) لانه عليه السلام عن بيع الطعام قبل قبضه (ولا) تصح ايضاً (هبة) لغير من هو عليه لعدم القدرة على تسليمه (ولا) الحوالة (به) لانها لا تصح الا على دين مستقر والسلم عرضة للفسخ (ولا) الحوالة (عليه) اى على المسلم فيه او راس ماله بعد فسخ (ولا اخذ عوضه) لقوله عليه السلام من اسلم فى شئ فلا يصرفه الى غيره وسواء فيما ذكر اذا كان المسلم فيه موجوداً او معدوماً والعوض مثله فى القيمة او اقل او اكثر وتصح الاقالة فى السلم (ولا يصح) اخذ (الرهن والكفيل به) اى بدين السلم رويت كراهيته عن على وابن عباس وابن عمر اذ وضع الرهن للاستيناف من ثمنه عند تعذر الاستيفاف من الغريم ولا يمكن استيفاف المسلم فيه من عين الرهن ولا من ذمة الضامن حذراً من ان يصرفه الى غيره ويصح بيع دين مستقر كقرض او ثمن مبيع لمن هو عليه بشرط قبض عوضه فى المجلس وتصح هبة كل دين لمن هو عليه ولا يجوز لغيره وتصح استتابة من عليه الحق للمستحق

﴿ باب القرض ﴾ بفتح القاف وحكى كسرهما ومعناه لغة القطع واصطلاحاً دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله وهو جاز بالاجماع (وهو مندوب) لقوله عليه السلام فى حديث ابن مسعود ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين الا كان كصدقة مرة وهو مباح للمقترض وليس من المسئلة المكروهة لفعله عليه السلام (وما يصح بيعه) من نقد او عرض (صح قرضه) مكىلاً كان او موزوناً او غيرها لانه عليه السلام استسلف بكراً (الا بنى ادم) فلا يصح قرضهم لانه لم ينقل ولا هو من المرافق ويفضى الى ان يقرض جارية يطاوها ثم يردّها ويشترط معرفة قدر القرض ووصفه وان يكون المقرض ممن يصح تبرعه ويصح بلفظه ولفظ السلف وكما ادى معناها وان قال ملكتك ولا قرينة على رد بدل فهبة (ويملك)

من محل بنى فلان او غنمه او مثل هذا الثوب لانه لا يؤمن تلفه وانقطاعه و
(لا) يعتبر وجود المسلم فيه (وقت المقد) لانه ليس وقت وجوب التسليم
(فان) اسلم الى محل يوجد فيه غالباً (تعذر) المسلم فيه بان لم تحمل
النثار تلك السنة (او) تعذر (بعضه فله) اى لرب السلم (الصبر) الى
ان يوجد فيطالب به (او فسخ) العقد فى (الكل) ان تعذر الكل (او)
فى (البعض) المتعذر (وياخذ الثمن الموجود او عوضه) اى عوض الثمن
التالف لان المقد اذا زال وجب رد الثمن ويجب رد عينه ان كان باقيا
وعوضه ان كان تالفا اى مثله ان كان مثليا وقيمته ان كان متقوما هذا ان
فسخ فى الكل فان فسخ فى البعض فبقسطه الشرط (السادس) ان يقبض الثمن
تاما (لقوله عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف الحديث اى فليعط
قال الشافى لانه لا يقع اسم السلف فيه حتى يعطيه ما اسلفه قبل ان يفارق
من اسلفه ويشترط ان يكون راس مال السلم (معلوماً قدره ووصفه)
كالمسلم فيه فلا يصح بصيرة لا يعلمان قدرها ولا بجوهر ونحوه مما لا ينضبط
بالصفة ويكون القبض (قبل التفريق) من المجلس وكل ما لين حرم النساء
فيهما لا يجوز اسلام احدهما فى الآخر لان السلم من شرطه التاجيل (وان
اقبض البعض) من الثمن فى المجلس (ثم افترقا) قبل قبض الباقي (بطل
فيما عدا) اى عدا المقبوض وصح فى المقبوض ولو جعل ديننا سلماً لم يصح
وامانة او عينا مفصوبة او عارية يصح لانه فى معنى القبض (وان اسلم)
ثمنا واحدا (فى جنس) كبر (الى اجلين) كرجب وشعبان مثلاً (او
عكسه) بان اسلم فى جنسين كبر وشعبان الى اجل كرجب مثلاً (صح)
السلم (ان بين) قدر (كل جنس وثنه) فى المسئلة الثانية بان
يقول اسلمت كدينارين احدهما فى اردب قمح صفته كذا واجله كذا
والثانى فى اردبين شعيرا صفته كذا والاجل كذا (و) صح ايضا
ان بين (قسط كل اجل) فى المسئلة الاولى بان يقول اسلمت كدينارين
احدهما فى اردب قمح الى رجب والاخر فى اردب وربع مثلاً الى شعبان
فان لم يبين ما ذكر فيهما لم يصح لان مقابل كل من الجنسين او الاجلين
مجهول الشرط (السابع) ان يسلم فى الذمة فلا يصح (السلم) فى عين
كدار وشجرة لانها ربما تلفت قبل اوان تسليمها (و) لا يشترط ذكر
مكان الوفا لانه عليه السلام لم يذكره بل (يجب الوفا موضع المقد)

يصح شرط (جيد وردى) ويجزى ماصدق عليه انه جيد او ردى
فيتزل الوصف على اقل درجة (فان جاء) المسلم اليه (بما شرط) للمسلم
لزمه اخذه (او) جاءه : (اجود منه) اى من المسلم فيه (من نوعه
ولو قبل محله) اى حلوله (ولا ضرر فى قبضه لزمه اخذه) لانه جاءه
بما تناوله العقد وزيادة تنفعه وان جاءه بدون ما وصف او بغير نوعه
من جنسه فله اخذه ولا يلزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله
وان قبض المسلم فيه فوجد به عيبا فله رده وامساكه مع الارش الشرط
(الثالث ذكر قدره) اى قدر المسلم فيه (بكيل) معهود فيما يكال (او
وزن) معهود فيما يوزن لحديث من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل
معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم متفق عليه (او ذرع يعلم) عند
العامه لانه اذا كان مجهولا تمذر الاستيفاء به عند التلف فيفوت العلم
بالمسلم فيه فان شرطا مكثلا غير معلوم بعينه او صنعة غير معلومة
بعينها لم يصح وان كان معلوما صح السلم دون التمين (وان اسلم
فى المكيل) كالبر والشيرج (وزنا او فى الموزون) كالحديد
(كىلا لم يصح) السلم لانه قدره بغير ماهو مقدر به فلم يجز كما لو
اسلم فى المذروع وزنا ولا يصح فى فواكه معدودة كرمان وسفرجل
ولو وزنا الشرط (الرابع ذكر اجل معلوم) للحديث السابق ولان
الحلول يخرججه عن اسمه ومعناه ويعتبر ان يكون الاجل (له وقع فى الثمن)
عادة كشهري (فلا يصح) السلم ان اسلم (حالا) لما سبق (ولا) ان اسلم
الى اجل مجهول ك (الى الحصاد والجذاذ) وقدم الحاج لانه يختلف فلم
يكن معلوما (ولا) يصح السلم (الى) اجل قريب ك (يوم) ونحوه لانه
لا وقع له فى الثمن (الا) ان يسلم (فى شئ يأخذه منه كل يوم) اجزا
معلومة (كخبز ولحم ونحوها) من كل ما يصح السلم فيه اذ الحاجة داعية
الى ذلك فان قبض البعض وتمذر الباقي رجع بقسطه من الثمن ولا يجعل
للباقي فضلا على المقبوض لتماثل اجزائه بل يقسط الثمن عليهما بالسوية
الشرط (الخامس ان يوجد) المسلم فيه (غالبا فى محله) بكسر الحاء اى
وقت حلوله لوجوب تسليمه اذا فان كان لا يوجد فيه او يوجد نادرا كالسلم
والرطب الى الشتاء لم يصح (و) يعتبر ايضا وجود المسلم فيه فى (مكان الوفا)
غالبا فلا يصح ان اسلم فى ثرة بستان صغير معين او قرية صغيرة او فى نتاج

كثيرا فيفضى الى المنازعة والمشاقة (بمكيل) اى مكيل من حبوب
وغار وخل ودهن ولبن ونحوها (وموزون) من قطن وحرير وصوف
ونحاس وزبيق وشب وكبريت وشحم ولحم نى ولو مع عظمه ان عين
موضع قطع (ومذروع) من ثياب وخيوط (واما المعدود المختلف
كالفواكه) المعدودة كرمال فلا يصح السلم فيه لاختلافه بالصغر والكبر
(و) ك (البقول) لانها تختلف ولا يمكن تقديرها بالحزم (و) ك (الجلود)
لانها تختلف ولا يمكن ذرعها لاختلاف الاطراف (و) ك (الروس)
والاكارع لان اكثر ذلك العظام والمشافر (و) ك (الاوانى المختلفة
الرؤس والايواسط كالقماقم والاسطال الضيقة الرؤس) لاختلافها (و)
ك (الجواهر) واللؤلؤ والعقيق ونحوه لانها تختلف اختلافا متباينا
بالصغر والكبر وحسن التدوير وزيادة الضوء وانصافا (و) ك (الحامل
من الحيوان) كامة حامل لان الصفة لاتأتى على ذلك والولد مجهول
غير محقق وكذا لو اسلم فى امة وولدها لدره جمعها الصفة (وكل
مفشوش) لان غشه يمنع العلم بالقدر المقصود منه فان كانت الاثان
خالصة صح السلم فيها ويكون راس المال غيرها ويصح السلم فى فلوس
ويكون راس المال عرضا (وما يجمع اخلاطا) مقصودة (غير متميزة
كالقالبه) والتد (والمعاجين) التى يتداوى بها (فلا يصح السلم فيه)
لعدم انضباطه (ويصح) السلم (فى الحيوان) ولو ادميا لحديث ابى رافع
ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرا رواه مسلم (و)
يصح ايضا فى (الثياب المنسوجة من نوعين) كالكتان والقطن ونحوها
لان ضبطها ممكن وكذا نشاب ونبل مریشان وخفاف ورمال (و)
يصح ايضا فى (ما خلطه) بكسر الحاء (غير مقصود كالجين) فيه المنفعة
(وخل التمر) فيه الماء (والسكبين) فيه الخل (ونحوها) كالشبرج
والخبز والعجين الشرط (الثانى ذكر الجنس والنوع) اى جنس
المسلم فيه ونوعه (وكل وصف يختلف به) اى بسبه (اثن) اختلاف
(ظاهرا) كلونه وقدره وبلده (وحدائنه وقدمه) ولا يجب استقصاء
كل الصفات لانه قد يتعذر ولا ما لا يختلف به اثن لعدم الاحتياج اليه
(ولا يصح شرط) المتعاقدين (الاردى او الاجود) لانه لا ينحصر اذ
ما من ردى او جيد الا ويحتمل وجود اردى او اجود منه (بل)

(يصح)

(جيد وردى) ويجزى ماصدق عليه انه جيد او ردى
 على اقل درجة (فان جاء) المسلم اليه (بما شرط) للمسلم
 جاءه : (اجود منه) اى من المسلم فيه (من نوعه
 له) (ولا ضرر فى قبضه لزمه اخذه) لانه جاءه
 نوعه وان جاءه بدون ماوصف او بغير نوعه
 لزمه وان جاءه بجنس اخر لم يجز له قبوله
 فله رده وامساكه مع الارش الشرط
 فيه (بكيل) معهود فيما يكال (او
 تلف فى شئ فليسلف فى كيل
 عليه (او ذرع يعلم) عند
 به عند التلف فيفوت العلم
 او صنعة غير معلومة
 التعيين (وان اسلم
 كالحديد) فلم يجز كما لو

و
 م
 او
 المش
 يشتر
 مع ا
 مبيع
 فلا)

تبعا شبه اساسا

شرط مال العبد ثم رده به
 على العبد المبيع (للبايع) لانها زياده
 العبد (و) ثياب لبس (العادة للمشتري) لجريان
 ويشمل بيع دابة كفرس لحاما ومقودا و نعلا
 هو لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق وسى سلا تسليم راس
 المال فى المجلس وسلفا لتقديمه (وهو) شرعا (عقد على موصوف)
 ينضبط بالصفة (فى الذمة) فلا يصح فى عين كهذه الدار (مؤجل)
 باجل معلوم (بثن مقبوض بمجلس العقد) وهو جائز بالاجماع لقوله
 عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم
 الى اجل معلوم متفق عليه (ويصح) السلم (بالفاظ البيع) لانه بيع
 حقيقة (و) بلفظ (السلم والسلف) لانها حقيقة فيه اذ هما اسم
 للبيع الذى محل ثمنه واجل ثمنه (بشروط سبعة) زائدة على شروط
 البيع والجار متعلق يصح (احدها انضباط صفاته) التى يختلف الثمن
 باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

حتى بدا (صلاحه بطل البيع بزيادته ليلا يجعل ذلك ذريعة الى شراء الثمرة قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا زرع اخضر بشرط القطع ثم ترك حتى اشتد جبه (او) اشترى (جزء) ظاهرة او رطبة (او) اشترى (لقطة) ظاهرة من قتا ونحوها ثم تركه بطل البيع ليلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقنأ بغير (او) اشترى ما بدا صلاحه (من ثمر (وحصل) معه (آ) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطلاحا ولا اختلط بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم (او) وتقدمت صورتها في الربا فتركها (فأنمرت) لانه انما جاز للمحاجة الى اكل الرطب فاذا آت لمذروا لا (والكل) اى الثمرة وما حد

البيع (واذا بدا) اى ظهر (ماله صلاح في الثمرة

ما ذكر من الثمرة والحب (مطلقا) اى من غير شرط (ر

التبقية) اى تبقية الثمر الى الجذاذ والزروع الى الحصاد لا من العا

الصلاح (والمشتري تبقيته الى الحصاد والجذاذ) وله قطعه في الحال وله يبعه قبل جذه (ويلزم البائع سقيه) بسقى الشجر الذى هو عليها (ان احتاج الى ذلك) اى الى السقى وكذا لو لم يحتج اليه لانه يجب عليه تسليمه كاملا فلزمه سقيه (وان تضرر الاصل) بالسقى ويجوز ان ابا بخلاف ما اذا باع الاصل وعليه ثمر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع لم يملكها من جهته (وان تلفت) ثمرة ابيعت بعد بدو صلاحها دون اصلها قبل اوان جذاها (بافة سماوية) وهى ما لاصنع لادعى فيها كالريح والحر والعطش (رج) ولو بعد القبض (على البائع) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوايج رواه مسلم ولان التخلية في ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا ينضبط فأت على المشتري (وان اتلفه) اى الثمر المبيع على ما تقدم (ادعى) ولو البائع (خير مشتريين فسخ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن (والا مضا) اى البقا على البيع (ومطالبة المتلف) بالبدل (وصلاح بعض)

(ثمرة)

بطل البيع ليلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقنأ بغير (او) اشترى ما بدا صلاحه (من ثمر (وحصل) معه (آ) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطلاحا ولا اختلط بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم (او) وتقدمت صورتها في الربا فتركها (فأنمرت) لانه انما جاز للمحاجة الى اكل الرطب فاذا آت لمذروا لا (والكل) اى الثمرة وما حد

ثمرة (الشجرة صلاح لها ولساير النوع الذى فى البستان) لان اعتبار
الصلاح فى الجميع يشق (وبدو الصلاح فى ثمر الفحل ان تحمر او تصفر)
لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تزهو قيل لانس وما زهوها
قال تحمار او تصفار (وفى الغناب ان يتموه حلوا) لقول انس نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الغناب حتى يسود رواه احمد ورواته ثقات
قاله فى المبدع (وفى بقية الثمرات) كالتفاح والبطيخ ان (يبدو فيه النضج
ويطيب اكله) لانه عليه السلام نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب
متفق عليه والصلاح فى نحو قنا ان يوكل عادة وفى حب ان يشتد
او يبيض (ومن باع عبدا) او امة (له مال فله لبايه الا ان يشترطه
المشتري) لحديث ابن عمر مرفوعا من باع عبدا وله مال فله لبايه الا ان
يشترطه المبتاع رواه مسلم (فان كان قصده) اى المشتري (المال) الذى
مع العبد (اشترط علمه) اى العلم بالمال (وسائر شروط البيع) لانه
مبيع مقصود اشبه ماله ضم اليه عينا اخرى (والا) يكن قصده المال
(فلا) يشترط له شروط البيع وصح شرطه ولو كان مجهولا لانه دخل
تبعاً اشبه اساسات الحيطان وسواء كان مثل الثمن او فوقة او دونه واذا
شرط مال العبد ثم رده باقالة او غيرها رده معه (وثياب الجمال) التى
على العبد المبيع (للبايع) لانها زيادة على العادة ولا يتعلق بها حاجة
العبد (و) ثياب لبس (العادة للمشتري) لجريان العادة بيعها معه
ويشمل بيع دابة كفرس لجاما ومقودا ونعلا ﴿ باب السلم ﴾ باب السلم ﴿
هو لغة اهل الحجاز والسلف لغة اهل العراق وسى سلم تسليم راس
المال فى المجلس وسلفا لتدعيه (وهو) شرعا (عقد على موصوف)
ينضبط بالصفة (فى الذمة) فلا يصح فى عين كهذه الدار (مؤجل)
باجل معلوم (بثمن مقبوض بمجلس العقد) وهو جائز بالاجماع لقوله
عليه السلام من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم ووزن معلوم
الى اجل معلوم متفق عليه (ويصح) السلم (بالفاظ البيع) لانه بيع
حقيقة (و) بلفظ (السلم والسلف) لانها حقيقة فيه اذ هما اسم
للبيع الذى همل غنه واجل مثته (بشروط سبعة) زائدة على شروط
البيع والجار متعلق يصح (احدها انضباط صفاته) التى يختلف الثمن
باختلافها اختلافا كثيرا ظاهرا لان مالا يمكن ضبط صفاته يختلف

حتى بدا) صلاحه بطل البيع بزيادته ليلا يجعل ذلك ذريعة الى شراء الثمرة قبل بدو صلاحها وتركها حتى يبدو صلاحها وكذا زرع اخضر بيع بشرط القطع ثم ترك حتى اشتد جبه (او) اشترى (جرة) ظاهرة من قبل او رطبة (او) اشترى (لقطه) ظاهرة من قنآ ونحوها ثم تركها (فتمتا) بطل البيع ليلا يتخذ حيلة على بيع الرطبة ونحوها والقنآ بغير شرط القطع (او) اشترى ما بدا صلاحه) من ثمر (وحصل) معه (آخر واشتبا) بطل البيع قدمه في المقنع وغيره والصحيح ان البيع صحيح وان علم قدر الثمرة الحادثة دفع للبائع والباقي للمشتري والا اصطلا ولا يبطل البيع لان المبيع اختلط بغيره ولم يتعذر تسليمه والفرق بين هذه والتي قبلها اتخاذ حيلة على شراء الثمرة قبل بدو صلاحها كما تقدم (او) اشترى رطبا (حرية) وتقدمت صورتها في الربا فتركها (فأمثرت) اى صارت تمرا (بطل) البيع لانه انما جاز للحاجة الى اكل الرطب فاذا اثمرتينا عدم الحاجة سوا كان الترك لعذر او لا (والكل) اى الثمرة وما حدث معها على ما سبق (للبائع) لفساد البيع (واذا بدا) اى ظهر (ما له صلاح في الثمرة او اشتد الحب جاز بيعه) اى بيع ما ذكر من الثمرة والحب (مطلقا) اى من غير شرط (و) جاز بيعه (بشرط التبقية) اى تبقية الثمر الى الجذاذ والزرع الى الحصاد لا من العاهة يبدو الصلاح (وللمشتري تبقيته الى الحصاد والجذاذ) وله قطعه في الحال وله بيعه قبل جذه (ويلزم البائع سقيه) بسقى الشجر الذى هو عليها (ان احتاج الى ذلك) اى الى السقى وكذا لو لم يحتج اليه لانه يجب عليه تسليمه كاملا فلزمه سقيه (وان تضرر الاصل) بالسقى ويجبر ان ابا بخلاف ما اذا باع الاصل وعليه ثمر للبائع فانه لا يلزم المشتري سقيها لان البائع لم يملكها من جهته (وان تلفت) ثمرة ابيعت بعد بدو صلاحها دون اصلها قبل اوان جذاها (باقة سماوية) وهى ما لاصنع لادمي فيها كالريح والحر والمطر (رجع) ولو بعد القبض (على البائع) لحديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بوضع الجوامع رواه مسلم ولان التحلية في ذلك ليست بقبض تام وان كان التالف يسيرا لا ينضبط فأت على المشتري (وان اتلفه) اى الثمر المبيع على ما تقدم (ادمي) ولو البائع (خير مشتر بين فسخ) ومطالبة البائع بما دفع من الثمن (والا مضا) اى البقا على البيع (ومطالبة المتلف) بالبدل (وصلاح بعض)

(ثمرة)

(و) كذا (ما ظهر من نوره كالشمس والتفاح وما خرج من اكمامه)
 جمع كم وهو الغلاف (كالورد) والبنفسج (والقطن) الذى يحمل فى كل
 سنة لان ذلك كله بمثابة تشقق الطلع (وما قبل ذلك) اى قبل التشقق
 فى الطلع والظهور فى نحو الغب والتوت والشمس والخروج من الاكام
 فى نحو الورد والقطن (والورق فلتشر) ونحوه لمفهوم الحديث السابق
 فى النخل وما عداه فبالقياس عليه وان تشقق او ظهر بعض ثمرة ولو من
 نوع واحد فهو لباع وغيره لمشترا الا فى شجرة فالكل لباع ونحوه ولكل
 السقى لمصلحة ولو تضرر الآخر (ولا يباع ثمر قبل بدو صلاحه) لانه
 عليه السلام نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى الباع والمبتاع
 متفق عليه والنهى يقتضى الفساد (ولا) يباع (زرع قبل اشتداد حبه)
 لما روى مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 النخل حتى تزهو وعن بيع السنبيل حتى يبيض ويامن العاهة نهى الباع
 والمشتري (ولا) تباع (رطبة وبقل ولا قنأ ونحوه كباذنجان دون
 الاصل) اى منفردة عن اصولها لان ما فى الارض مستور مغيب وما
 يحدث منه معدوم فلم يجوز بيعه كالذى يحدث من الثمرة فان ابيع الثمر قبل
 بدو صلاحه باصوله او الزرع الاخضر بارضه او ابيعا لمالك اصلهما او
 ابيع قنأ ونحوه مع اصله صح البيع لان الثمر اذا ابيع مع الشجر والزرع
 اذا ابيع مع الارض دخلا تبعا فى البيع فلم يضر احتمال الفرر واذا ابيعا
 للمالك الاصل فقد حصل التسليم للمشتري على الكمال (الا) اذا باع الثمرة
 قبل بدو صلاحها او الزرع قبل اشتداد حبه (بشرط القطع فى الحال)
 فيصح ان انتفع بهما لان المنع من البيع لحوف التلف وحدوث العاهة
 وهذا مامون فيما يقطع (او) الا اذا باع الرطبة والبقول (جزة) موجودة
 (فجزة) فيصح لانه معلوم لا جهالة فيه ولا غرر (او) الا اذا باع القنأ
 ونحوها (لقطعة) موجودة لما تقدم وما لم يخلق لم يجوز بيعه (والحصاد)
 لزرع والجذاذ لثمر (والقاط) لقنأ ونحوها (على المشتري) لانه نقل
 للملك وتفرغ للملك الباع عنه فهو كنقل الطعام (وان باعه) اى الثمر قبل
 بدو صلاحه او الزرع قبل اشتداد حبه او القنأ ونحوه (مطلقا) اى من
 غير ذكر قطع ولا بقبية لم يصح البيع لما تقدم (او) باعه ذلك (بشرط البقا)
 لم يصح البيع لما تقدم (او اشترى ثمرا لم يبد صلاحه بشرط القطع وتركه

الدور والارض والشجر والثمار جمع ثمر كجيل وجبال وواحد الثمر ثمرة
 (اذا باع دارا) او وهبها او رهنها او وقفها او اقر او وصى بها (شمل)
 العقد (ارضها) اى اذا كانت الارض يصح بيعها فان لم يجز كسواد العراق
 فلا (و) شمل بناها وسقفها) لانها داخلان في معنى الدار (و) شمل
 (الباب المنسوب) وحلقته (والسلم والرف المسمرين والحايبة المدفونة)
 والرحى المنصوبة لانه متصل بها لمصلحتها اشبه الحيطان وكذا المعدن الجامد
 وما فيها من شجر وعرش (دون ما هو مودع فيها من كثر) وهو
 المال المدفون (وحجر) مدفون (ومنفصل منها كجبل ودلو وبكرة وقفل
 وفرش ومفتاح) ومعدن جار وماء نبع وحجر رعى فوقانى لانه غير متصل
 بها واللفظ لا يتاوله ولو كانت الصيغة المتلفظ بها الطاحونة او المعصرة دخل
 الفوقانى كالتحتانى (وان باع ارضا) او وهبها او وقفها او رهنها او اقر او وصى بها
 (ولو لم يقل بحقوقها شمل) العقد (غرسها وبناها) لانها من حقوقها
 وكذا ان باع ونحوه بستانا لانه اسم للارض والشجر والحائط (وان كان
 فيها زرع) لا يحصد الا مرة (كبر وشعير فلبائع) ونحوه (مبقى) الى اول
 وقت اخذه بلا اجرة مالم يشترطه مشتر (وان كان) الزرع (يجز)
 مرارا كرطبة وبقول (او يلقط مرارا) كقثا وباذنجان وكذا نحو ورد
 (فاصوله للمشتري) لانها تراد للبقا فهمى كالشجر (والحزرة واللقطة الظاهرتان
 عند البيع للبائع) وكذا زهر تقفح لانه كالثمر المؤبر وعلى البائع قطعها
 في الحال (واذا اشترط ذلك صح) الشرط وكان له كالثمر المؤبر اذا اشترطه
 مشتري الشجر ويثبت الخيار لمشتري دخول ما ليس له من زرع وغر
 كما لو جهل وجودها ولا يشمل بيع قرية مزارعها بلا نص او قرينة
 فصل ومن باع  او وهب او رهن (فخلا تشقق طلعه) ولو لم
 يؤبر فالثمر (لبائع مبقى الى الجذاذ الا ان يشترطه مشتر) ونحوه لقوله
 عليه السلام من ابتاع نخلا بعد ان تؤبر فثمرتها للذى باعها الا ان يشترط
 المتباع متفق عليه والتاثير التلقح وانما نص عليه والحكم منوط بالتشقق
 لملازمته له قالبا وكذا لو صالح بالنخل او جعله اجرة او صداقا او عوض
 خلع بخلاف وقف ووصية فان الثمرة تدخل فيها ابرت او لم تؤبر كفسخ لعيب
 ونحوه (وكذلك) اى كالنخل (شجر العنب والتوت والرمان وغيره) كجميز
 من كل شجر لا قشر على ثمرته فاذا ابيع ونحوه بعد ظهور الثمرة كانت للبائع ونحوه

فيه ولا وزن كالتياب والحيوان يجوز فيه النساء) لامر النبي صلى الله عليه وسلم عبدالله بن عمرو ان يأخذ على قلايص الصدقة فكان يأخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة رواه احمد والدارقطني وصححه واذا جاز في الجنس الواحد ففي الجنسين اولى (ولا يجوز بيع الدين بالدين) حكاه ابن المنذر اجماعا لحديث نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ وهو بيع مافي الذمة بمن مؤجل لمن هو عليه وكذا بحال لم يقبض قبل التفرق وجعله راس مال سلم **فصل** ومتى افترق المتصارفان **فصل** بايدانها كما تقدم في خيار المجلس (قبل قبض الكل) اى كل العوض المعقود عليه في الجانبين (او) قبل قبض (البعض) منه (بطل العقد فيما لم يقبض) سواء كان الكل او البعض لان القبض شرط لصحة العقد لقوله عليه السلام وبيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدا بيد ولا يضر طول المجلس مع تلازمهما ولو مشيا الى منزل احدهما مصطححين صح وقبض الوكيل قبل مفارقة موكله في المجلس كقبض موكله ولومات احدهما قبل القبض فسد العقد (والدراهم والدنانير تتعين بالتميين في العقد) لانها عوض مشاراليه في العقد فوجب ان تتعين كسائر الاعراض (فلا تبدل) بل يلزمه تسليمها اذا طوّل بها لوقوع العقد على غيرها (فان وجدها مفصوبة بطل) العقد كالبيع اذا ظهر مستحقا وان تلفت قبل القبض فن مال بائع ان لم يتخج لوزن او عد (و) ان وجدها (معيبة من جنسها) كالوضوح في الذهب والسواد في الفضة (امسك) بلا ارش ان تعاقدنا على مثلين كدراهم فضة بمثله والا فله اخذه في المجلس وكذا بعده من غير الجنس (اورد) العقد للعيب وان وجدها معيبة من غير جنسها كما لو وجد الدراهم نحاسا بطل العقد لانه باعه غير ماسمي له (ويحرم الربا بين المسلم والحربي) بان يأخذ المسلم زيادة من الحربي لمعوم ما تقدم من الادلة (و) يحرم الربا بين المسلمين مطلقا بدار اسلام او حرب (لما تقدم الا بين سيد ورقيقه واذا كان له على آخر دنانير فقضاه دراهم شيئا فشيئا فان كان يعطيه كل درهم بحسابه من الدينار صح وان لم يفعل ذلك ثم تحاسبا بعد فصارفه بها وقت المحاسبة لم يجز لانه بيع دين بدين وان قبض احدهما من الاخر ماله عليه ثم صارفه بعين وذمة صح **باب** بيع الاصول والتجار **فصل** الاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عنه غيره والمراد هنا

لما روى ابو داود عن فضالة بن عبيد قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم بقلادة فيها ذهب وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير او سبعة دنانير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاحتى تميز بينهما قال فرده حتى ميز بينهما فان كان مامع الربوى يسيراً لا يقصد كخبز فيه ملح بمثله فوجوده كدمه (ولا) يباع (تمر بلا نوى بما) اى بتمر (فيه نوى) لاشتال احدها على ماليس من جنسه وكذا لو تزع النوى ثم باع التمر والنوى بتمر ونوى (ويباع النوى بتمر فيه نوى و) يباع (لبن و) يباع (صوف بشاة ذات لبن وصوف) لان النوى فى التمر واللبن والصوف فى الشاة غير مقصود كدار مموه سقفها بذهب بذهب صح وكذا درهم فيه نحاس بمثله او بنحاس ونخلة عليها تمر بمثلها او بتمر ويصح بيع نوعى جنس بنوعيه او نوعه كخطة حمراء وسودا بيضاء وتمر معقل وبرنى بإبراهيمى وصيجانى (ومرد) اى مرجع (الكيل لعرف المدينة) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) مرجع (الوزن لعرف مكة زمن النبي صلى الله عليه وسلم) لما روى عبد الملك بن همير عن النبي صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة والميزان ميزان مكة (وما لاعرف له هناك) اى بالمدينة ومكة (اعتبر عرفه فى موضعه) لان مالا عرف له فى الشرع يرجع فيه الى العرف كالقبض والحرز فان اختلفت البلاد اعتبر الغالب فان لم يكن رد الى اقرب ما يشبه بالحجاز وكل ما يعكس مكيال ويجوز التعامل بكيل لم يعهد ^{في} فصل ويحرم ربا النسيئة ^{في} من النساء بالمد وهو التأخير (فى بيع كل جنسين اتفقا فى علة ربا الفضل) وهى الكيل والوزن (ليس احدهما) اى احد الجنسين (نقدا) فان كان احدهما نقدا كحديد بذهب او فضة جاز النساء والا لا نسد باب السلم فى الموزونات غالباً الا صرف فلوس نافقة بنقد فيشترط فيه الحلول والقبض واختار ابن عقيل وغيره لا وتبعه فى الاقناع (كالمكيلين والموزونين) ولو من جنسين فاذا ابيع بر بشعر او حديد بنحاس اعتبر الحلول والتقاضى قبل التفرق (وان تفرقا قبل القبض بطل) العقد لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه الاصناف فيعموا كيف شئتم يدا بيد والمراد به القبض (وان باع مكيلا بموزون) او عكسه (جاز التفرق قبل القبض و) جاز (النساء) لانها لم يجتمعا فى احد وصفى علة ربا الفضل اشبه الثياب بالحيوان (وما لا كيل

بيع لحم بحیوان من جنسه) لما روى مالك عن زيد ابن اسلم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان (ويصح) بيع اللحم بحیوان من (غير جنسه) كلهم ضان ببقرة لانه ليس اصله ولا جنسه خنزير كالمواضع (ولا يجوز بيع حب) كبر (بدقيقه) ولا سويق (لتعذر التساوى لان اجزاء الحب تنقشر بالطحن والنار قد اخذت من السويق وان ابيع الحب بدقيق او سويق من غير جنسه صح لعدم اعتبار التساوى اذا (و) لا يبيع (نبتة مطبوخة) كالخطة بالهريسة او الحبز بالنشاء لان النار تعقد اجزاء المطبوخ فلا يحصل التساوى (و) لا يبيع (اصله بمصيره) كزيتون بزيته وسحم بشحمه وغناب بمصيره (و) لا يبيع (خالصه بمشوبة) كخطة فيها شعير بخالصة ولبن مشوب بخالص لان تفاوت التساوى المشروط الا ان يكون الخلط يسيرا وكذا بيع اللبن بالكسكس ولا يبيع الهريسة والحريرة والفلودج والسنبوسك بعضه ببعض ولا يبيع نوع منها بنوع اخر (و) لا يبيع (رطبه بياسه) كبيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب لما روى مالك وابو داود عن سعد بن ابى وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالتمر قال ينقص الرطب اذا يبس قالوا نعم فتبي عن ذلك (ويجوز بيع دقيقه) اى دقيق الربوى (بدقيقه اذا استويا فى النعومة) لانهما تساويا حال المقد على وجه لا ينفرد احدهما بالنقصان (و) يجوز بيع (مطبوخة بمطبوخة) كسمن بقرى بسمن بقرى مثلا بمثل (و) يجوز بيع (خبزه بخبزه اذا استويا فى النشاف) فان كان احدهما اكثر رطوبة من الاخر لم يحصل التساوى المشروط ويمتد التماثل فى الحبز بالوزن كالنشاف لانه يقدر به عادة ولا يمكن كيله لكن ان يبس ودق وصار قتيلا يبيع بمثله كيلا (و) يباع (عصيره بمصيره) كماء غناب بماء غناب (ورطبه برطبه) كالرطب والعنب بمثله لتساويهما ولا يصح بيع المحاقلة وهى بيع الحب المشتد فى سنبله بجنسه ويصح بغير جنسه ولا يبيع المزبنة وهى بيع الرطب على النخل بالتمر الا فى العرايا بان يبيعه حزضا بمثل ما يؤول اليه اذا جف كيلا فيما دون خمسة او سق لمحتاج لرطب ولا ثمن معه بشرط الحلول والتقايض قبل التفرق ففي نخل بخلية وفي تمر بكيل ولا تصح فى بقية الثمار (ولا يباع ربوى بجنسه ومعه) اى احد الموضين (او معهما من غير جنسه) كمد عجوة ودرهم بدرهمين او بمدى عجوة او بمد ودرهم

ابن الصامت مرفوعا الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد رواه احمد ومسلم ولا ربا في ماء ولا فيما لا يوزن مرفعا لصناعته كفلوس غير ذهب وفضة ولا في مطعوم لا يكال ولا يوزن كيض وجوز (ويجب فيه) اى يشترط في بيع مكيل او موزون بجنسه مع التماثل (الحلول والقبض) من الجانبين بالمجلس لقوله عليه السلام فيما سبق يدا بيد (ولا يباع مكيل بجنسه الا كيلا) فلا يباع بجنسه وزنا ولو قررة بقررة (ولا) يباع (موزون بجنسه الا وزنا) فلا يصح كيلا لقوله عليه السلام الذهب بالذهب وزنا بوزن والفضة بالفضة وزنا بوزن والبر بالبر كيلا بكيل والشعير بالشعير كيلا بكيل رواه الاثرم من حديث عبادة ولان ما خولف معياره الشرعى لا يتحقق فيه التماثل والجهل به كالعلم بالتفاضل ولو كيل المكيل او وزن الموزون فكانا سواء صح (ولا) يباع (بعضه) اى بعض المكيل او الموزون (ببعض) من جنسه (جزافا) لما تقدم مالم يعلم تساويهما في المعيار الشرعى فلو باعه صبرة باخرى وعلما كيلهما وتساويهما او تبايعاها مثلا بمثل وكيلا فكانتا سواء صح وكذا زبرة حديد باخرى من جنسها (فان اختلف الجنس) كبر شعير وحديد بنحاس (جازت الثلاثة) اى الكيل والوزن والجزاف لقوله عليه السلام اذا اختلفت هذه الاشياء فيموا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم وابوداود (والجنس ماله اسم خاص يشمل انواعا) فالجنس هو الشامل لاشياء مختلفة بانواعها والنوع هو الشامل لاشياء مختلفة باختصاصها وقد يكون النوع جنسا وبالعكس والمراد هنا الجنس الاخص والنوع الاخص فكل نوعين احتما في اسم خاص فهو جنس وقد مثله بقوله (كبر ونحوه) من شعير وتمر وملح (وفروع الاجناس كالادقة والابخاز والادهان) اجناس لان الفرع يتبع الاصل فلما كانت اصول هذه اجناسا وجب ان تكون هذه اجناسا فدقيق الخطئة جنس ودقيق الذرة جنس وكذا البواقى (واللحم اجناس باختلاف اصوله) لانه فرع اصول هى اجناس فكان اجناسا كالابخاز والضأن والمغز جنس واحد ولحم البقر والجواميس جنس ولحم الابل جنس وهكذا (وكذا اللبن) اجناس باختلاف اصوله لما تقدم (واللحم والشحم والكبد) والقلب والالية والطحال والرية والكراع (اجناس) لانها مختلفة في الاسم والحلقة فيعوز بيع جنس منها باخر متفاضلا (ولا يصح

(بيع)

وهذا (مالم يئمه بائع من قبضه) فإن منعه حتى تلف ضمنه ضمان غصب والتمر على
 الشجر والمبيع بصفة او روية سابقة من ضمان بائع ومن تعين ملكه في موروث
 او وصية او غنمة فله التصرف فيه قبل قبضه (ويحصل قبض ما بيع بكيل) بالكيل
 (او) بيع (بوزن) بالوزن (او) بيع (بمد) بالمد (او) بيع (بذرع) صم (بذلك) لحديث
 عثمان يرفعه اذا بعت فكل واذا ابنت فاكتل رواه الامام وشرطه حضور مستحق
 او نائبه ويصح استنابة من عليه الحق للمستحق ومونة كيال ووزان وعداد
 ونحوه على باذل ولا يضمن ناقد حاذق امين خطأ (و) يحصل القبض
 (في صبرة وما ينقل) ككتاب وحيوان (بنقله و) يحصل القبض في
 (ما يتناول) كالجواهر والاغان (بتناوله) اذا عرف فيه ذلك (وغيره)
 اى غير ما ذكر كالعقار والثمره على الشجر قبضه (بتخلية) بلا حائل بان يفتح
 له باب الدار او يسلمه مفتاحها ونحوه وان كان فيها متاع للبائع قاله الزركشى
 ويعتبر لجواز قبض مشاع ينقله اذن شريكه (والا قاله) مستحبة لما روى
 ابن ماجه عن ابي هريرة مرفوعا من اقال مسلما اقال الله عز وجل عثرته
 يوم القيامة وهى (فسخ) لانها عبارة عن الرفع والازالة يقال اقالك الله
 عثرتك اى ازالها فكانت فسخاً لا يبيع لا بيعاً (فتجوز قبل قبض المبيع)
 ولو نحو مكيل ولا تجوز الا (بمثل الثمن) الاول قدراً ونوعاً لان العقد
 اذا ارتفع رجع كل منهما بما كان له وتجاوز بعد نداء الجمعة ولا يلزم اعادة
 كيل او وزن ونصح من مضارب وشريك ولفظ صلح وبيع ومعاطاة
 ولا يبحث بها من حلف لا يبيع (ولا خيار فيها) اى لا يثبت في الاقالة
 خيار مجلس ولا خيار شرط ونحوه (ولا شفعة) فيها لانها ليست بيعاً
 ولا تصح مع تلف ممن او موت ناقد ولا بزيادة على ثمن او نقصه او غير
 جنسه ومونة رد مبيع تقايلاه على بائع ﴿ باب الربا والصرف ﴾ الربا
 مقصور وهو لغة الزيادة لقوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت
 اى علت وشرعا زيادة فى شئ مخصوص والاجماع على تحريمه لقوله تعالى
 وحرم الربا والصرف بيع نقد بنقد قيل سعى به لصريفهما وهو تصويتهما
 فى الميزان وقيل لانصرافهما عن مقتضى البيعات من عدم جواز التفرق
 قبل القبض ونحوه والربا نوعان ربا فضل وربا نسئة (فيحرم ربا الفضل
 فى) كل (مكيل) بيع بجنسه مطعوماً كان كالبر او غيره كالاشنان (و)
 كل (موزون) بيع بجنسه مطعوماً كان كالسكر اولا كالكتان لحديث عبادة

دون مسافة القصر (حجب عليه) اى على المشتري (فى المبيع وبقيه ماله حتى يحضره) خوفا من ان يتصرف فى ماله تصرفا يضر بالبايع (وان كان) المال (غايبا بعيدا) مسافة القصر او غيبه مسافة القصر (عنها) اى عن البلد (والمشتري معسر) يعنى او ظهر ان المشتري معسر (فلباطع الفسخ) لتعذر الثمن عليه كما لو كان المشتري مفلسا وكذا مؤجر بنقد حال (ويثبت الخيار للخلف فى الصفة) اذا باعه شيئا موصوفا (ولتغير ما تقدمت رؤيته) العقد وبذلك تمت اقسام الخيار ثمانية

فصل ١٢ فى التصرف فى المبيع قبل قبضه وما يحصل به قبضه (ومن اشترى مكيلا ونحوه) وهو الموزون والمعدود والمذروع (صح) البيع (ولزم بالعقد) حيث لا خيار (ولم يصح تصرفه فيه) ببيع او هبة او اجارة او رهن او حوالة (حتى يقبضه) لقوله عليه السلام من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه متفق عليه ويصح عقده وجعله مهرا او عوض خلع ووصيته به وان اشترى المكبل ونحوه جزافا صح التصرف فيه قبل قبضه لقول ابن عمر رضى الله عنهما مضت السنة ان ما دركته الصفقة جبا مجموعا فهو من مال المشتري (وان تلف) المبيع بكيل ونحوه او بعضه (قبل) قبضه (فمن ضمان البايع) وكذا لو تعيب قبل قبضه (وان تلف) المبيع المذكور (بأفة سماوية) لاصنع لادى فيها (بطل) اى انفسخ (البيع) وان بقى البعض خير المشتري فى اخذه بقسطه من الثمن (وان اتلفه) اى المبيع بكيل او نحوه (ادى) سواء كان هو البائع او اجنبيا (خير مشتر بين فسخ) البيع ويرجع على بائع بما اخذ من ثمنه (و) بين (امضاء ومطالبة متلفه ببدله) اى بمثله ان كان مثليا او قيمته ان كان متقوما وان تلف بفعل مشتر فلا خيار له لان اتلافه كقبضه (وما عداه) اى عدا ما اشترى بكيل او وزن او عد او ذرع كالبد والدرا (يجوز تصرف المشتري فيه قبل قبضه) لقول ابن عمر كنا نبيع الابل بالبيع بالدرهم فآخذ عنها الدنانير وبالعكس فسالنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا بأس ان تأخذ بسعر يومها ما لم يتفرقا وبينهما شئ رواه الحمسة الا المبيع بصفة او روية مقدمة فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه (وان تلف ما عدا المبيع بكيل ونحوه فمن ضمانه) اى ضمان المشتري لقوله عليه السلام الخراج بالضمان وهذا المبيع للمشتري فضمانه عليه

(وهذا)

مراجعة فتحه بحسب ملكيهما لا على راس ماليهما (السابع) من اقسام
الحيار (خيار) يثبت (لاختلاف المتبايعين) في الجملة (فاذا اختلفا) هما
او ورثتهما او احدهما او ورثة الاخر (في قدر الثمن) بان قال بايع بعتك بمائة
وقال مشتر بثمانين ولا يئنه لهما او تعارضت بينتهما (تحالفا) ولو كانت السلعة
تالفة (فيحلف بايع اولا ما بعت به بكذا وانما بعت به بكذا ثم يحلف المشتري ما اشترى به
بكذا وانما اشترى به بكذا) وانما بدى بالنفي لانه الاصل في اليمين (ولكل)
من المتبايعين بعد التحالف (الفسخ اذا لم يرض احدهما بقول الاخر)
وكذا اجارة وان رضى احدهما بقول الاخر او حلف احدهما ونكل الاخر
اقر العقد (فان كانت السلعة) التي فسخ البيع فيها بعد التحالف (تالفة
رجعا الى قيمة مثلها) ويقبل قول المشتري فيها لانه غارم وفي قدر المبيع
(فان اختلفا في صفتها) اى صفة السلعة التالفة بان قال البائع كان العبد
كاتباً وانكره المشتري (فقول مشتر) لانه غارم واذا تحالفا في الاجارة
وفسخ بعد فراغ المدة فاجرة المثل وفي اثنائها بالقسط (واذا فسخ
العقد) بعد التحالف (انفسخ ظاهراً وباطناً) في حق كل منهما كالرد
بالعيب (وان اختلفا في اجل) بان يقول المشتري اشترى به بكذا مؤجلاً
وانكره البائع (او) اختلفا في (شرط) صحح او فاسد كرهن او ضمير
او قدرهما (فقول من ينفيه) بيمينه لان الاصل عدمه (وان اختلفا
في عين المبيع) كعتى هذا العبد قال بل هذه الجارية (تحالفا وبطل)
اى فسخ (البيع) كما لو اختلفا في الثمن وعنه القول قول بائع بيمينه لانه
كالغارم وهى المذهب وحزم بها في الاقناع والمنتهى وغيرها وكذا لو اختلفا
في قدر المبيع وان سمي نقداً و اختلفا في صفته اخذ نقد البلد ثم غلبه
رواجا ثم الوسط ان استوت (وان ابى كل منهما تسليم ما بيده) من
المبيع والثمن (حتى يقبض العوض) بان قال البائع لاسلم المبيع حتى
اقبض الثمن وقال المشتري لاسلم الثمن حتى اسلم المبيع (والثمن عين)
اى معين (نصب عدل) اى نصبه الحاكم (يقبض منهما) المبيع والثمن
(ويسلم المبيع) للمشتري (ثم الثمن) للبائع لجريان عادة الناس بذلك
(وان كان) الثمن (ديناً حالاً اجبر بايع) على تسليم المبيع لتعلق
حق المشتري بيمينه (ثم) اجبر (مشتر ان كان الثمن في المجلس) لوجوب
دفعه عليه فوراً لتحكمه منه (وان كان) ديناً (غائباً في البلد) او فيما

متاعا فوجده خيرا مما اشترى فعليه رده الى بايعه (السادس) من اقسام
الخيار (خيار في البيع بتخير الثمن متى بان) الثمن (اقل او اكثر) عما
اخره به (ويثبت) في انواعه الاربعة (في التولية) وهي البيع براس المال
(و) في (الشركة) وهي بيع بعضه بقسطه من الثمن واشركتك ينصرف
الى نصفه (و) في المراجعة وهي بيعه بثمنه وبيع معلوم وان قال على ان
اربح في كل عشرة درهما كره (و) في (المواضعة) وهي بيعه براس ماله
وخسران معلوم (ولا بد في جميعها) اى الصور الاربعة (من معرفة
المشتري) والبايع (راس المال) لان ذلك شرط لصحة البيع فان فات
لم يصح وما ذكره من ثبوت الخيار في الصور الاربعة تبع فيه المقتنع وهو
رواية والمذهب انه متى بان راس المال اقل حط الزايد ويحط قسطه في
مراجعة وينقصه في مواضعة ولا خيار للمشتري ولا تقبل دعوى بايع غلطا
في راس المال بلا بينة (وان اشترى) السلعة (بثمن موجد او) اشترى
(بمن لا تقبل شهادته له) كايه وابنه وزوجته (او) اشترى شيئا (باكثر
من ثمنه حيلة) او محابة او لرغبة تخصه او موسم فات (او باع بعض
الصفقة بقسطها من الثمن) الذى اشتراها به (ولم يبين ذلك) للمشتري
(في تخيره بالثمن فلمشترا الخيار بين الامساك والرد) كالتدليس والمذهب
فما اذا بان الثمن موجلا انه يوجل على المشتري ولا خيار لزوال الضرر
كما في الاقناع والتمتية (وما يزداد في ثمن او يحط منه) اى من الثمن (في
مدة خيار) مجلس او شرط (او يوخذ ارشالعب او لحناية عليه) اى
على المبيع ولو بعد لزوم البيع (يلحق براس ماله و) يجب ان (يخبر به)
كاصله وكذا ما يزداد في مبيع او اجل او خيار او ينقص منه في مدة خيار
فيلحق بمقد (وان كان ذلك) اى ما ذكر من زيادة او حط (بعد لزوم
البيع) بفوات الخيارين (لم يلحق به) اى بالعقد فلا يلزم ان يخبر به
• ويخبر بارش العيب والحناية عليه مطلقا لانه بدل جزء من المبيع • ولان جنى
المبيع ففداء المشتري لاه لم يزد به المبيع ذاتا ولا قيمة (وان اخبر بالحال)
بان يقول اشتريته بكذا او زدته او نقصته كذا ونحوه (فحسن) لانه ابلغ
في الصدق ولا يلزم الاخبار باخذ نأ واستخدم ووطى ان لم ينقصه وان
اشترى شيئا بعشرة مثلا وعمل فيه صنعة او دفع اجرة كيله او مخزنه اخبر
بالحال ولا يجوز ان يجمع ذلك ويقول تحصل على بكذا وما باعه انسان

التمن قليلا كان او كثيرا وان افضى! اخذ الارش الى ربا كشرآ حلى فضة
 بزنته دراهم امسك مجانا ان شاء او رده (و اخذ التمن) المدفوع للبائع
 وكذا لو ابرى المشتري من التمن او وهب له ثم فسخ البيع لعب او غيره
 رجع بالتمن على البائع وان علم المشتري قبل العقد بعيب المبيع او حدث
 العيب بعد العقد فلا خيار له الا فى مكيل ونحوه تعيب قبل قبضه (وان
 تلف المبيع) المعب (او عتق العبد) او لم يعلم عيه حتى صبغ الثوب
 او نسج او وهب المبيع او باعه او بعضه (تمن الارش) لتعذر الرد
 وعدم وجود الرضى به ناقصا وان دلس البائع بان علم العيب ولتمه عن
 المشتري فوات المبيع او ابق ذهب على البائع لانه غره ورد للمشتري ما اخذ
 (وان اشترى ما لم يعلم عيه بدون كسره كجوز هند وبيض نعام فكسره
 فوجده فاسدا فامسكه فله ارشه وان رده رد ارش كسره) الذى تبقى له
 معه قيمة واخذ ثمنه لان عقد البيع يقتضى السلامة ويتعين ارش مع كسر
 لا تبقى معه قيمة (وان كان) المبيع (كبيض دجاج) فكسره فوجده فاسدا
 (رجع بكل التمن) لانا تنينا فساد العقد من اصله لكونه وقع على ما لا نفع
 فيه وليس عليه رد فاسد ذلك الى بايعه لعدم الفائدة فيه (وخيار عيب
 متراخ) لانه لدفع ضرر متحقق فلم يبطل بالتأخير (ما لم يوجد دليل
 الرضى) كتصرف فيه باجارة او اعارة او نحوها طالما بيعه واستعماله لغير
 تجربة (ولا يقتقر) الفسخ للعيب (الى حكم ولا رضى ولا حضور
 صاحبه) اى البائع كالطلاق وللمشتري مع غيره معينا او بشرط خيار الفسخ
 فى نصيبه ولو رضى الاخر والمبيع بعد فسخ امانة بيد مشتر (وان اختلفا)
 اى البائع والمشتري فى معيب (عند من حدث العيب) مع الاحتمال
 (فقول مشتر مع يمينه) ان لم يخرج عن يده لان الاصل عدم القبض فى
 الجزء الفايت فكان القول قول من ينفيه فيحلف انه اشتراه وبه العيب او
 انه ما حدث عنده ويرده (وان لم يحتمل الا قول احدهما) كالاصبع
 الزائدة والجرح الطرى الذى لا يحتمل ان يكون قبل العقد (قبل) قول
 المشتري فى المثال الاول والبائع فى المثال الثانى (بلا يمين) لعدم الحاجة
 اليه ويقبل قول البائع ان المبيع المعيب ليس المردود الا فى خيار شرط
 فقول مشتر وقول قابض فى ثابت فى ذمة من تمن وقرض وسلم ونحوه
 ان لم يخرج عن يده وقول مشتر فى عيب تمن معين بعقد ومن اشترى

لا يريد شراء ولو بلا مواطاة ومنه اعطيت كذا وهو كاذب لتغيره المشتري
 الثالثة ذكرها بقوله (والمسترسل) وهو من جهل القيمة ولا يحسن بما كس
 من استرسل اذا اطمان واستانس فاذا غبن ثبت له الخيار ولا ارش مع
 امساك والغبن محرم وخياره على التراخي (الرابع) من اقسام
 الخيار (خيار التدليس) من الدلسة وهى الظلة فيثبت بما يزيد به الثمن
 (كتسويد شعر الجارية وتجعيده) اى جملة جعدا وهو ضد
 السبط (وجمع ماء الرحى) اى الماء الذى تدور به الرحى (وارساله عند
 عرضها) للبيع لانه اذا ارسله بعد حبسه اشتد دوران الرحى حين ذلك
 فيظن المشتري ان ذلك عادتھا فيزيد فى الثمن فاذا تبين له التدليس ثبت
 له الخيار وكذا تصرية اللبن فى ضرع بئمة الانعام لحديث ابى هريرة
 رفعه لاتصروا الابل والغنم فن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها
 ان شاء امسك وان شاء ردها وصاعا من تمر متفق عليه وخيار التدليس
 على التراخي الا المصراة فيغير ثلاثة ايام منذ علم بين امساك بلا ارش
 ورد مع صاع تمر سليم ان حلبها فان عدم التمر فقيته ويقبل رد اللبن
 بحاله (الخامس) من اقسام الخيار (خيار العيب) وما بمعناه (وهو)
 اى العيب (ما ينقص قيمة المبيع) عادة فما عده التجار فى عرفهم منقصا
 انيط الحكم به وما لا فلا والعيب (كمرضه) على جميع حالاته فى جميع
 الحيوانات (وفقد عضو) كاصبع (وسن او زيادتهما وزنا الرقيق)
 اذا بلغ عشرةا من عبد او امة (وسرقته) وشربه مسكرا (واباقه وبوله
 فى الفراش) وكونه اعسر لا يعمل بيمينه عملها المعتاد وعدم ختان ذكر
 كبير وعثرة مركوب وحرنه ونحوه وبخر وحول وخرس وطرش وكلف
 وقرع وحمل امة وطول مدة نقل ما فى دار مبيعة عرفا وكونها ينزلها
 الجند لاسقوط ايات يسيرة بمحصف ونحوه ولا حى وصداغ يسيرين ولا
 ثيوبة او كفر او عدم حيض ولا معرفة غنا (فاذا علم المشتري العيب
 بعد) العقد (امسكه بارشه) ان شاء لان المتبايعين تراضيا على ان
 العوض فى مقابلة المبيع فكل جزء منه يقابله جزء من الثمن ومع العيب
 فات جزء من المبيع فله الرجوع ببذله وهو الارش (وهو) اى الارش
 (قسط ما بين قيمة الصحة والعيب) فيقوم المبيع صحيحاً ثم معيأ ويؤخذ
 قسط ما بينهما من الثمن فان قوم صحيحاً بعشرة ومعياً ثمانية رجع بخمس

الحق لهما فكيف ما ترضيا به جاز (و) ان شرطاه (الى الغد او الليل)
صح و (يسقط باوله) اى اول الغد او الليل لان الى لاتهاء الغاية فلا يدخل
ما بعدها فيما قبلها و الى الصلاة يسقط بدخول وقتها (و) يجوز (لمن له
الخيار الفسخ ولو مع غية) صاحبه (الاخر و) مع (سخطه) كالطلاق
(و الملك) فى المبيع (مدة الخيارين) اى خيار الشرط و خيار المجلس
(للمشتري) سواء كان الخيار لهما او لاحدهما لقوله عليه السلام من باع
عبد اوله مال فماله للبايع الا ان يشترطه المبتاع رواء مسلم فجعل المال للمبتاع
باشترطه وهو عام فى كل بيع فشملى بيع الخيار (وله) اى للمشتري (غاؤه)
اى غا المبيع (المنفصل) كالثمرة (وكسبه) فى مدة الخيارين ولو فسخاه
بعد لانه غاء ملكه الداخلى فى ضمانه لحديث الحراج بالضمآن صححه الترمذى
واما النماء المتصل كالسمن فانه يتبع العين مع الفسخ لتعذر انفصاله (ويحرم
ولا يصح تصرف احدهما فى المبيع و) لا فى (عوضه العين فيها) اى فى مدة
الخيارين (بغير اذن الاخر) فلا يتصرف المشتري فى المبيع بغير اذن
البائع الا معه كان آجره ولا يتصرف البائع فى الثمن المعين زمن الخيارين
الا باذن المشتري او معه كان استأجر منه به عينا هذا ان كان التصرف
(لغير تجربة المبيع) فان تصرف بها تجربته كركوب دابة لينظر سيرها وحلب
دابة ليعلم قدر لبنها لم يبطل خياره لان ذلك هو المقصود من الخيار كاستخدام
الرقيق (الا عتق المشتري) لمبيع زمن الخيار فينفذ مع الحرمة ويسقط
خيار البائع حينئذ (وتصرف المشتري) فى المبيع بشرط الخيار له فى زمنه
ينحو وقف او بيع او هبة او لمس لامة مبتاعة لشهوة ونحوه (فسخ خياره) وامضاء للمبيع
لانه دليل الرضى به بخلاف تجربة المبيع واستخدامه وتصرف البائع فى المبيع
اذا كان الخيار له وحده ليس فسحا للمبيع ويبطل خيارها مطلقا بتلف
مبيع بعد قبض وباتلاف مشتراه مطلقا . سواء قبضه او لم يقبضه . (ومن مات
منهما) اى من البائع او المشتري فى شرط الخيار (بطل خياره) فلا يورث
ان لم يكن طالب به قبل موته كالشفعة وحد القذف (الثالث) من اقسام
الخيار خيار الغبن (اذا غبن فى البيع غبنا يخرج عن العادة) لانه لم يرد
الشرع بتعديده فرجع فيه الى العرف وله ثلاث صور احداها تلقى الركبان
لقوله عليه السلام لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فاذا اتى السوق فهو
بالخيار رواء مسلم (و) الثانية المشار اليها بقوله (بزيادة الناجش) الذى

فبان يمشى احدهما مستديرا لصاحبه خطوات وان كانا في دار كبيرة ذات مجالس وبيوت فبان يفارقه من بيت الى بيت او الى نحو صفة وان كانا في دار صغيرة فاذا صعد احدهما السطح او خرج منها فقد افترقا وان كانا في سفينة كبيرة فبصعود احدهما اعلاها ان كانا اسفل او بالعكس وان كانت صغيرة فبجروج احدهما منها ولو حجز بينهما بحاجز كحائط او ان نأما لم يعد تفرقا لبقائهما بايديهما بمحل العقد ولو طالت المدة (وان فياه) اى الخيار بان تباعا على ان لاخيار بينهما لزم بمجرد العقد (او اسقطاه) اى الخيار بعد العقد (سقط) لان الخيار حق للعقد فسقط باسقاطه (وان اسقطه احدهما) اى احد المتبايعين او قال لصاحبه اختر سقط خياره و (بقي خيار الاول) لانه لم يحصل منه اسقاط لخياره بخلاف صاحبه وتحرم الفرقة خشية الفسخ ويتقطع الخيار بموت احدهما لا بجنونه (واذا مضت مدته) بان تفرقا كما تقدم (لزم البيع) بلا خلاف القسم (الثانى) من اقسام الخيار خيار الشرط : (ان يشترطاه) اى يشترط المتعاقدان الخيار (فى) صلب (العقد) او بعده فى مدة خيار المجلس او الشرط (مدة معلومة ولو طويلة) لقوله عليه السلام المسلمون على شروطهم ولا يصح اشتراطه بعد لزوم العقد ولا الى اجل مجهول ولا فى عقد حيلة ليربح فى قرض فيحرم ولا يصح البيع (وابتداؤها) اى ابتداء مدة الخيار (من العقد) ان شرط فى العقد والا فن حين اشترط (واذا مضت مدته) اى مدة الخيار ولم يفسخ لزم البيع (او قطعا) اى قطع المتعاقدان الخيار (بطل) ولزم البيع كما لو لم يشترطاه (ويثبت) خيار الشرط (فى البيع والصلح) والقسمة والهبة (وما بمعناه) اى بمعنى البيع كالصلح بعوض عن عين او دين مقربه وقسمة التراضى وهبة الثواب لانها انواع من البيع (و) فى (الاجارة فى الذمة) كخياطة ثوب (او) اجارة (على مدة لا تلى العقد) كسنة ثلاث فى سنة اثنين اذا شرطه مدة تنقضى قبل دخول سنة ثلاث فان وليت المدة العقد كشهريه من الان لم يصح شرط الخيار لىلا يودى الى فوات بعض المنافع الموقود عليها او استيفائها فى مدة الخيار وكلاهما غير جائز ولا يثبت خيار الشرط فى غير ما ذكر كصرف وسلم وضمان وكفالة ويصح شرطه للمتعاقدين ولو وكيلين (وان شرطاه لاحدهما دون صاحبه صح) الشرط وثبت له الخيار وحده لان

الاثرم وفسره احمد بذلك وكذا كل بيع علق على شرط مستقبل غير
 ان شاء الله وغير بيع العربون بان يدفع بعد العقد شيئا ويقول ان اخذت
 المبيع آتمت الثمن والا فهو لك فيصح لفعل عمر رضى الله عنه والمدفوع
 للبائع ان لم يتم البيع والاجارة مثله (وان باعه) شيئا (وشرط) في
 البيع (البراء من كل عيب مجهول) او من عيب كذا ان كان (لم
 يبرا البائع فان وجد المشتري بالمبيع عيباً فله الخيار لانه انما
 يثبت بعد البيع فلا يسقط باسقاطه قبله وان سعى البائع العيب
 او ابراء المشتري بعد العقد برى (وان باعه داراً) او نحوها مما يذرع
 (على انها عشرة اذرع فبانت اكثر) من عشرة (او اقل) منها (صح)
 البيع والزيادة للبائع والنقص عليه (ولمن جهله) اى الحال من زيادة
 او نقص (وفات غرضه الخيار) فلكل منهما الفسخ مالم يعطى البائع الزيادة
 للمشتري مجانا فى المسئلة الاولى او يرضى المشتري بالنقص باخذه بكل الثمن
 فى الثانية لمدم فوات الغرض وان تراضيا على المعاوضة عن الزيادة او
 النقص جاز ولا يجبر احدهما على ذلك وان كان المبيع نحو صبرة على انها
 عشرة افقرة فبانت اقل او اكثر صح البيع ولا خيار والزيادة للبائع
 والنقص عليه ﴿باب الخيار﴾ وقبض المبيع والاقالة الخيار اسم
 مصدر اختار اى طلب خير الامرين من الامضا و الفسخ (وهو) ثمانية
 (اقسام الاول خيار المجلس) بكسر اللام موضع الجلوس والمراد هنا
 مكان التبايع (يثبت) خيار المجلس (فى البيع) لحديث ابن عمر يرفعه
 اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعا او
 يخير احدهما الآخر فان خير احدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب
 البيع متفق عليه لكن يستثنى من البيع الكتابة وتولى طرفى العقد وشراء
 من يعتق عليه او اعترف بحريته قبل الشراء (و) كالبيع (الصالح
 بمعناه) كما لو اقر بدين او عين ثم صالحه عنه بعوض وقسمه التراضى
 والهبة على عوض لانها نوع من البيع (و) كبيع ايضا (اجارة)
 لانها عقد معاوضة اشبهت البيع (و) كذا (الصرف والسلم) لتناول
 البيع لهما (دون سائر العقود) كالساقاة والحوالة والوقف والرهن
 والضمان (ولكل من المتبايعين) ومن فى معناها بمن تقدم (الخيار مالم
 يتفرقا عرفا بابدانها) من مكان التبايع فان كانا فى مكان واسع كصحراء

مبيع (كحمل الحطب) المبيع الى موضع معلوم (او تكسيه او خياطة الثوب) المبيع (او تفصيله) اذا بين نوع الخياطة او التفصيل واحتج احمد لذلك بما روى ان محمد بن مسلمة اشترى من نبطي جرزة حطب وشارطه على حملها ولانه بيع واجارة فالبايع كالاجير وان تراضيا على اخذ اجرة ولو بلا عذر جاز (وان جمع بين شرطين) من غير النوعين الاولين كحمل حطب وتكسيه وخياطة ثوب وتفصيله (بطل البيع) لما روى ابو داود والترمذي عن عبد الله ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح والضرب الثاني من الشروط اشار اليه بقوله (ومنها فاسد) وهو ما يتنافى مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها (يبطل العقد) من اصله (كاشتراط احدهما على الاخر عقدا اخر كسلف) اى سلم (وقرض وبيع واجارة وصرف) للثمن او غيره وشركة وهو بيعتان في بيعة المنهى عنه قاله احمد الثاني ما يصح معه البيع وقد ذكره بقوله (وان شرط ان لا خسارة عليه او متى تفق المبيع والا رده او) شرط ان (لا يبيع) المبيع (ولا يهبه ولا يعتقه او) شرط (ان عتق فالولا له) اى للبايع (او) شرط البايع على المشتري (ان يفعل ذلك) اى ان يبيع المبيع او يهبه ونحوه (بطل الشرط وحده) لقوله عليه السلام من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط متفق عليه والبيع صحيح لانه صلى الله عليه وسلم في حديث بريرة ابطل الشرط ولم يبطل العقد (الا اذا شرط) البايع (العتق) على المشتري فيصح الشرط ايضا ويجبر المشتري على العتق ان اباه والولا له فان اصر اعتقه حاكم وكذا شرط رهن فاسد كخمر ومجهول وخيار او اجل مجهولين ونحو ذلك فيصح البيع ويفسد الشرط (و) ان قال البايع (بعتك) كذا بكذا (على ان تقبضني الثمن الى ثلاث) ليال مثلا او على ان ترهنه بئنه (والا) تفعل ذلك (فلا يبيع بيننا) وقبل المشتري (صح) البيع والتعليق كما لو شرط الخيار وينفسخ ان لم يفعل (و) الثالث ما لا ينقد معه بيع نحو (بعتك ان جيتني بكذا او) ان (رضي زيد) بكذا وكذا تعليق القبول (او يقول) الراهن (للمرتهن ان جيتك بمحلك) في محله (والا فالرهن لك لا يصح البيع) لقوله عليه السلام لا يفلق الرهن من صاحبه رواه

وصاحب المنتهى وقدمه في المبدع وغيره قال في شرح المنتهى وهو المذهب
لانه يتخذ وسيلة للربا كمسئلة العينة وكذا العقد الاول فيهما حيث كان وسيلة
الى الثانى فيحرم ولا يصح (وان اشتراه) اى اشترى المبيع فى مسئلة العينة
او عكسها (بغير جنسه) بان باعه بذهب ثم اشتراه بفضة او بالعكس (او)
اشتراه (بعد قبض ثمنه او بعد تغير صفته) بان هزل العبد او نسي صنعه
او تحرق الثوب (او) اشتراه (من غير مشتره) بان باعه مشتره او وهبه
ونحوه ثم اشتراه بالثمن ممن صار اليه جاز (وان اشتراه ابوه) اى ابو بالثمن
(او ابنه) او مكاتبه او زوجته (جاز) الشراء ما لم يكن حيلة على التوصل
الى فعل مسئلة العينة ومن احتاج الى نقد فاشترى ما يساوى مائة باكثر
ليتوسع بثمنه فلا باس وتسمى مسئلة التورق ويحرم التسعير والاحتكار فى
قوت آدمى ويجبر على بيعه كما يبيع الناس ولا يكره ادخار قوت اهله
ودوابه ويسن الاشهاد على البيع ~~في~~ باب الشروط فى البيع ~~في~~ والشرط
هنا الزام احد المتعاقدين الاخر بسبب العقد ما له فيه منفعة ومحل المعتبر
منها صلب العقد وهى ضربان ذكر الاول منهما بقوله (منها صحيح) وهو ما
وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقابض
وحلول الثمن فلا يؤثر فيه لانه بيان وتأكيد لمقتضى العقد فلذلك اسقطه
المصنف الثانى شرط ما كان من مصلحة العقد (كالرهن) المعين او الضامن
المعين (وكتاجيل ثمن) او بعضه الى مدة معلومة (و) كشرط صفة فى
المبيع (ككون العبد كاتباً او خصياً او مسلماً) او خياطاً مثلاً (والامة
بكراً) او تحييض والدابة هملاجة والفهد او نحوه صيوداً فيصح فان وفا
بالشرط والا فلصاحبه الفسخ او ارش فقد الصفة وان تعذر رد تعيين ارش
وان شرط ضفة فبان اعلا منها فلا خيار (و) الثالث شرط بايع نفعا
معلوماً فى مبيع غير وطى ودواعيه (نحو ان يشترط البايع سكنى الدار)
او نحوها (شهرها و حملان البعير) او نحوه المبيع (الى موضع معين)
لما روى جابر انه باع النبي صلى الله عليه وسلم جلاً واشترط ظهره الى
المدينة متفق عليه واخرج فى التعليق والانتصار وغيرها بشراً عثمان من
صهيبة ارضا وشرط وقفها عليه وعلى عقبه ذكره فى المبدع ومقتضاء صحة
الشرط المذكور ولبايع اجارة واعارة ما استثنى وان تعذر انتفاعه بسبب
مشتري فعليه اجرة المثل له (او شرط المشتري على البايع) نفعا معلوماً فى

(عبد مسلم لكافر اذا لم يمتق عليه) لانه ممنوع من استدامة ملكه عليه لما فيه من الصغار فنع من ابتدائه فان كان يعق عليه بالشراء صح لانه وسيلة الى حرية (وان اسلم) قن (في يده) اى يد كافر او عند مشترية منه ثم رده لنحو عيب (اجبر على ازالة ملكه) عنه بنحو بيع او هبة او عتق لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (ولا تكتفى مكاتبته) لانها لا تزيل ملك سيده عنه ولا يبيعه بخيار لعدم انقطاع علقه عنه (وان جمع) في عقد (بين بيع وكتابة) بان باع عبده شيئا وكتبه بعوض واحد وصدقته واحدة (او جمع بين (بيع وصرف) او اجارة او خلع او نكاح بعوض واحد (صح) البيع وما جمع اليه (في غير الكتابة) فيطل البيع لانه باع ماله لماله ونصح هي لان البطلان وجد في البيع فاختص به (ويقسط العوض عليهما) اى على المبيع وما جمع اليه بالقيم (ويحرم بيعه على بيع اخيه) المسلم (كان يقول لمن اشترى سلعة بعشرة انا اعطيك مثلها بتسعة) لقوله عليه السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض (و) يحرم ايضا (شراؤه على شراؤه) كان يقول لمن باع سلعة بتسعة عندي فيها عشرة (لانه في معنى البيع عليه المنهى عنه ومحل ذلك اذا وقع في زمن الخيارين (لفسخ) المقول له العقد (ويعقد معه) وكذا سومه على سومه بعد الرضى صريحا لا بعد رد (ويبطل العقد فيهما) اى في البيع على بيعه والشرا على شرايه ويصح في السوم على سومه والاجارة كالبيع في ذلك ويحرم بيع حاضر لباد وينبطل ان قدم لبيع سلعة بسعر يومها جاهلا بسعرها وقصده الحاضر وبالناس حاجة اليها (ومن باع ربويا بنسيئة) اى موجل وكذا حال لم يقبض (واعتاض عن ثمنه ما لا يباع به نسيئة) كتمن بر اعتاض عنه برا او غيره من المكيلات لم يحجز لانه ذريعة لبيع الربوى بالربوى نسيئة وان اشترى من المشتري طعاما بدارهم وسلمها اليه ثم اخذها منه وقفا او لم يسلمها اليه لكن تقاصا جاز (او اشترى شيئا) ولو غير ربوى (تقدا بدون ما باع به نسيئة) او حالا لم يقبض (لا بالعكس لم يحجز) لانه ذريعة الى الربا لبيع الفأ بخمساياه وتسمى مسألة العينة وقوله لا بالعكس يعنى لا ان اشتراه باكثر مما باعه به فانه جائز كما لو اشتراه بمثله واما عكس مسألة العينة بان باع سلعة بنقد ثم اشتراها باكثر منه نسيئة فنقل ابو داود يجوز بلا حيلة ونقل حرب انها مثل مسألة العينة وحزم به المصنف في الاقناع

(صاحب)

منهما بكذا صح في المعلوم بثمة للعلم به (فان لم يتعذر) علم مجهول ابيع مع معلوم (صح في المعلوم بقسطه) من الثمن لعدم الجهالة وهذه احدى مسائل تفريق الصفقة الثلاث والثانية اشير اليها بقوله (ولو باع مشاعا بينه وبين غيره كعبد) مشترك بينهما (او ما ينقسم عليه الثمن بالاجزاء) كقفيزين متساويين لهما (صح) البيع (في نصيبه بقسطه) من الثمن لفقد الجهالة في الثمن لانقسامه على الاجزاء ولم يصح في نصيب شريكه لعدم اذنه والثالثة ذكرها بقوله (وان باع عبده وعبد غيره بغير اذنه او) باع (عبدا وحر او) باع (خلا وخر صفة واحدة) ثمن واحد (صح) البيع (في عبده) بقسطه (وفي الحل بقسطه) من الثمن لان كل واحد منهما له حكم يخصه فاذا اجتمعا بقيا على حكمهما ويقدر خر خلا وحر عبدا ليتقسط الثمن (ولشتر الخيار ان جهل الحال) ين امساك ما يصح فيه البيع بقسطه من الثمن وبين رد المبيع لتبعض الصفقة عليه وان باع عبده وعبد غيره باذنه او باع عبده لاثنين او اشترى عبيدين من اثنين او وكيلهما بثمن واحد صح وقسط الثمن على قيمتهما وكيع اجارة ورهن وصلاح ونحوها ﴿ فصل ولا يصح البيع ﴾ ولا الشراء (ممن تلزمه الجمعة بعد نداءها الثاني) اى الذى عند المنبر عقب جلوس الامام على المنبر لانه الذى كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختص به الحكم لقوله تعالى اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع والنهى يقتضى الفساد وكذا قبل النداء لمن منزله بعيد في وقت وجوب السعى عليه وتحرم المساومة والمناذات اذن لانهما وسيلة للبيع المحرم وكذا لو تضايق وقت مكتوبة (ويصح) بعد النداء المذكور البيع لحاجة كمضطر الى طعام او ستره ونحوها اذا وجد ذلك يباع ويصح ايضا (النكاح وسائر العقود) كالقرض والرهن والضمان والاجارة وامضا بيع خيار لان ذلك يقل وقوعه فلا تكون اباحته ذريعة الى فوات الجمعة او بعضها بخلاف البيع (ولا يصح بيع عصير) ونحوه (ممن يتخذ خرا) لقوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان (ولا) بيع (سلاح في فتنة) بين المسلمين لانه عليه السلام نهى عنه قاله احد قال وقد يقتل به ولا يقتل به وكذا بيعه لاهل حرب او قطاع طريق لانه اعانة على معصية ولا بيع ما كول ومشعوم لمن يشرب عليهما المسكر ولا قدح لمن يشرب به خرا ولا جوز وبيض لقمار ويحرم اكله ونحو ذلك (ولا) بيع

لحم او نحوه (ويصح بيع ما مأكوله في جوفه كرمان وبلخ) وبيض لدطاء
الحاجة لذلك ولكونه مصلحة لفساده بإزالته (و) يصح بيع (الباقل ونحوه)
كالخص والجوز واللوز (في قشره) يعني ولو تعدد قشره لانه مفرد مضاف
فيهم وعبرة الاحتجاب في قشره لانه مستور بحائل من اصل خلقة اشبه
الزمان (و) يصح بيع (الحب المشد في سنبله) لانه عليه السلام جعل
الاشتداد غاية للبيع وما بعد الغاية يخالف ما قبلها فوجب زوال المنع (و)
الشرط السابع (ان يكون الثمن معلوما) للمتعاقدين ايضا كما تقدم لانه احد
الموضين فاشتراط العلم به كالبيع (فان باعه برقه) اى غنه المكتوب عليه
وما يجهلانه او احدهما لم يصح للجهالة (او) باعه (بالف درهم ذهابا وفضة
لم يصح لان مقدار كل جنس منهما مجهول (او) باعه (بما يتقطع به
السعر) اى بما يقف عليه من غير زيادة لم يصح للجهالة (او) باعه (بما
باع) به (زيد وجهلاء او) جهلاء (احدهما لم يصح) البيع للجهل بالثمن
وكذا لو باعه كما يبيع الناس او بدينار او درهم مطلق وثم تقود متساوية
رواجا وان لم يكن الا واحدا او غلب صح وصرف اليه ويكفى علم الثمن
بالمشاهدة كصبرة من دراهم او فلوس ووزن خنجة وملء كيل مجهولين
(وان باع ثوبا او صبرة) هى الكومة المجموعة من الطعام (او) باع
(قطعا كل ذراع) من الثوب بكذا (او) كل (قفيز) من الصبرة بكذا
(او) كل (شاة) من القطيع (بدرهم صح) البيع ولو لم يعلم قدر الثوب
والصبرة والقطيع لان المبيع معلوم بالمشاهدة والثمن معلوم لاشارته الى
ما يعرف مبلغه من جهة لا تتعلق بالمتعاقدين وهى الكيل والمد والذرع
(وان باع من الصبرة كل قفيز بدرهم) لم يصح لان من التبعيض وكل للعدد
فيكون مجهولا بخلاف ماسبق لان المبيع الكل لا البعض فانتفت الجهالة
وكذا لو باعه من الثوب كل ذراع بكذا او من القطيع كل شاة بكذا لم يصح
لما ذكر (او) باعه (بمائة درهم الا دينارا) لم يصح (وعكسه) بان باع
بدينار او دينارين الا درهما لم يصح لان قيمة المستثنى مجهولة فيلزم الجهل
بالثمن اذ استثنى المجهول من المعلوم يصيره مجهولا (او باع معلوما ومجهولا
يتعذر علمه) كهذه الفرس وما فى بطن اخرى (ولم يقل كل منهما بكذا
لم يصح البيع لان الثمن يوزع على المبيع بالقيمة والمجهول لا يمكن تقويمه فلا
طريق الى معرفة ثمن المعلوم) وكذا لو باعه بمائة ورطل خر وان قال كل

(منها)

باعه من غاصبه او قادر على اخذه صح لعدم الفرر فان عجز بعد فله الفسخ
 (و) الشرط السادس (ان يكون) المبيع (معلوما) عند المتعاقدين
 لان جهالة المبيع غرر ومعرفة المبيع اما (برؤية) له او لبعضه الدال
 عليه مقارنة او متقدمة بزمن لا يتغير فيه المبيع ظاهرا ولحق بذلك
 ما عرف ثلثه او شمه او ذوقه (او صفة) تكفى في السلم فتقوم مقام
 الرؤية في بيع ما يجوز السلم فيه خاصة ولا يصح بيع الاغوذج بان يره
 صاعا مثلا ويبيع الصبرة على انها من جنسه ويصح بيع الاعمى وشراؤه
 بالوصف واللمس والشم والذوق فيما يعرف به كتوكيله (فان اشترى بالمر
 يره) بلا وصف (او رآه وجهله) فان لم يعلم ماهو (او وصف له بما
 لا يكفى سلا لم يصح) البيع لعدم العلم بالمبيع (ولا يباع حل في بطن ولبن
 في ضرع منفردين) للجهالة فان باع ذات لبن او حل دخلا تبعا (ولا)
 يباع (مسك في فارته) اى الوعا الذى يكون فيه للجهالة (ولا نوى
 في قر) للجهالة (و) لا (صوف على ظهر) لئيه عليه السلام عنه في
 حديث ابن عباس ولانه متصل بالحيوان فلم يحجز افراده بالمقد كاعضائه (و)
 لا يبيع (فجل ونحوه) مما المقصود منه مستر بالارض (قبل قلمه) للجهالة
 (ولا يصح بيع الملامسة) بان يقول بعتك ثوبى هذا على امك متى لمستته
 فهو عليك بكذا او يقول اى ثوب لمستته فهو لك بكذا (و) لا يبيع (المنابذة)
 كان يقول اى ثوب نبذته الى اى طرحته فملك بكذا لقول ابى هريرة ان
 النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنابذة متفق عليه وكذا بيع
 الحصة كاربها فعلى اى ثوب وقعت فلك بكذا ونحوه (ولا) بيع (عبد)
 غير معين (من عبيده ونحوه) كشاة من قطع وشجرة من بستان للجهالة
 ولو تساوت القيم (ولا) يصح (استئاؤه الا معينا) فلا يصح بعتك هؤلاء
 العبيد الا واحدا للجهالة ويصح الا هذا ونحوه لانه عليه السلام نهى عن
 الدنيا الا ان تلم قال الترمذى حديث صحيح (وان استنى بائع من حيوان
 يوكل راسه وجلداه واطرافه صح) لقلعه عليه السلام في خروجه من مكة
 الى المدينة رواء ابو الخطاب فان امتنع المشتري من ذبحه لم يجبره بلا شرط
 ولزمته قيمته على التقريب وللمشتري الفسخ بعيب يختص هذا المستنى (وعكسه)
 اى عكس استثناء الاطراف في الحكم استثناء (الشحم والحمل) ونحوه مما
 لا يصح افراده بالبيع فيبطل البيع باستثناءه وكذا لو استنى منه رطلا من

للمشتري (ملكاً) كما لو لم ينو غيره وان سمي في العقد من اشترى له لم يصح
 وان باع ما يظنه لغيره فان البايع وارثاً او وكيلاً صح (ولا يباع غير المساكين
 مما فتح غنوة كارض الشام ومصر والعراق) وهو قول عمر وعلى وابن
 عباس وابن عمر رضي الله عنهم لان عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين
 واما المساكين فيصح بيعها لان الصحابة اقتطعوا الخطط في الكوفة والبصرة
 في زمن عمر وبنوها مساكين وتبايعوها من غير تكبر ولو كانت التها من
 ارض الغنوة او كانت موجودة حال الفتح وكارض الغنوة في ذلك ما جلوا
 عنه فزعا منا وما صولحوا على انها لنا وقرها معهم بالخراج بخلاف ما صولحوا
 على انها لهم كالخيرة والليس وابقيا وارض بنى صلوبا من اراضي العراق
 فيصح بيعها كالتى اسلم اهلها عليها كالمدينة (بل ايصح ان (توجر) ارض
 الغنوة ونحوها لانها موجرة في ايدي اربابها بالخراج المضروب عليها في
 كل عام واجارة الموجر جائزة ولا يجوز بيع رباع مكة ولا اجارتها لما روى
 سعيد بن منصور عن مجاهد مرفوعاً رباع مكة حرام بيعها حرام اجارتها وعن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعاً مكة لا تباع رباعها ولا تكرى
 بيوتها رواء الاثرم فان سكن باجرة لم ياتم بدفعها جزم به في المتقى وغيره
 (ولا يصح بيع تقع النير) وماء العيون لان ماءها لا يملك لحديث المسلمون
 شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار رواء ابو داود وابن ماجة بل رب
 الارض احق به من غيره لانه صار في ملكه (ولا) يصح بيع (ما يثبت في
 ارضه من كلا وشوك) لما تقدم وكذا معادن جارية كنفط وملح وكذا لو
 عشب في ارضه طير لانه لا يملكه به فلم يحز بيعه (ويملكه اخذه) لانه من
 المباح لكن لا يجوز دخول ملك غيره بغير اذنه وحرر منع مستاذن بلا
 ضرر (و) الشرط الخامس (ان يكون) المعقود عليه (مقدوراً على
 تسليته) لان مالا يقدر على تسليته شبيه بالمعدوم فلم يصح بيعه (فلا يصح
 بيع آبق) علم خبره او لا لما رواء احمد عن ابي سعيد ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء العبد وهو آبق (و) لا بيع (شارد
 و) لا طير في هواء (ولو الف الرجوع الا ان يكون بمنفلق ولو طال
 زمن اخذه) (و) لا بيع (بملك في ماء) لانه غرر مالم يكن مرهناً
 يجوز يسهل اخذه منه لانه معلوم يمكن تسليته (ولا) يصح بيع (مفصول
 من غير غاصبه او قادر على اخذه) من غاصبه لانه لا يقدر على تسليته فان

(باعه)

كل عصر من غير نكير (وكودود الفز) لانه حيوان طاهر يقتى لما يخرج منه (وكبزره) لانه ينتفع به في المال (وكالفيل وسباع البهايم التي تصلح للصيد) كالفهد والصقر لانه يباح نفعها واقتناؤها مطلقا (الا الكلب) فلا يصح بيعه لقول ابن مسعود نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب متفق عليه ولا يبيع آله لهو وخمر ولو كانا ذمين (والحشرات) لا يصح بيعها لانه لا تقع فيها الا علقا لمص الدم وديدانا لصيد سمك وما يصاد عليه كبومة تجمل شباشا (والمحصف) لا يصح بيعه ذكر في المبدع ان الاشهر لا يجوز بيعه قال احمد لا نعلم في بيع المحصف رخصة قال ابن عمر وددت ان الايدي تقطع في بيعها ولان تعظيمه واجب وفي بيعه ابتذال له ولا يكره ابداله وشرائه استقذا وفي كلام بعضهم يعني من كافر ومقتضاه انه ان كان البايع مسلما حرم الثرى منه لعدم دعا الحاجة اليه بخلاف الكافر ومفهوم التتبع والمنتهى يصح بيعه لمسلم (والميتة) لا يصح بيعها لقوله عليه السلام ان الله حرم بيع الميتة والخنزير والاصنام متفق عليه ويستثنى منها السمك والجراد (و) لا (السرحين النجس) لانه كاليتة وظاهره انه يصح بيع الطاهر منه قاله في المبدع (و) لا (الادهان النجسة ولا المتنجسة) لقوله عليه السلام ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وللامر بارتقائه (ويجوز الاستصباح بها) اى بالمتنجسة على وجه لا تتعدى نجاسته كالاستفاح بمجلد الميتة المدبوغ (في غير مسجد) لانه يودى الى تجميعه ولا يجوز الاستصباح بنجس العين ولا يجوز بيع سم قاتل (و) الشرط الرابع (ان يكون) العقد (من مالك) للمفقود عليه او من يقوم مقامه (كالوكيل والولى) لقوله عليه السلام لحكيم ابن حزم لا تبع ما ليس لك رواه ابن ماجة والترمذى وخص منه الماذون فيه لقيامه مقام المالك (فان باع ملك غيره) بغير اذنه لم يصح ولو مع حضوره وسكوته ولو اجازته المالك ما لم يحكم به من يراه (او اشترى بعين ماله) اى مال غيره (بلا اذنه لم يصح) ولو اجيز لقوات شرطه (وان اشترى له) اى لغيره (في ذمته بلا اذنه ولم يسمه في العقد صح) العقد لانه متصرف في ذمته وهى قابلة للتصرف ويصير ملكا لمن اشترى له (من حين العقد) بالاجازة (لانه اشترى لاجله ونزل المشتري فيه منزلة الوكيل فلنك من اشترى له كما لو اذن (ولزم) العقد (المشتري بندهما) اى عدم الاجازة لانه لم ياذن فيه فتبين كونه

بشرط الحلول والتقاض قبل التفرق او بمنفعة منفعة بعين او دين او منفعة
وقوله (على التابيد) يخرج الاجارة (غير ربا وقرض) فلا يسميان بيعا
وان وجدت فيهما المبادلة لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا والمقصود
الاعظم في القرض الارفاق وان قصد فيه التملك ايضا (وينقد) البيع (باليجاب
وقبول) بفتح القاف وحكى ضمها (بعده) اى بعد الايجاب فيقول البائع
بتك او ملكتك او نحوه بكذا ويقول المشتري ابتعت او قبلت ونحوه (و)
يصح القبول ايضا (قبله) اى قبل الايجاب بلفظ امر او ماض مجرد عن
استفهام ونحوه لان المعنى حاصل به ويصح القبول (متراخيا عنه) اى عن
الايجاب ما داما (فى مجلسه) لان حالة المجلس كحالة العقد (فان تشاغلا
بما يقطعه) عرفا او انقضى المجلس قبل القبول (بطل) لانهما صارا معرضين
عن البيع وان خالف القبول الايجاب لم ينقد (وهى) اى الصورة
المذكورة اى الايجاب والقبول (الصيغة القولية) للبيع (و) ينقد ايضا
(بمعاطة وهى) الصيغة (الفعلية) مثل ان يقول اعطى بهذا خبرا فيعطيه
ما يرضيه او يقول البائع خذ هذا بدرهم فياخذ المشتري او وضع ثمنه
عادة واخذ عقه فقوم المعاطة مقام الايجاب والقبول للدلالة على الرضى
لعدم التعبد فيه وكذا حكم الهبة والهدية والصدقة ولا بأس بذوق الميسع
حال الشراء (ويشترط) للبيع سبعة شروط احدها (التراضى منهما) اى
من المتعاقدين (فلا يصح) البيع (من مكره بلا حق) لقوله عليه السلام
انما البيع عن تراض رواه ابن حبان فان اكرهه الحاكم على بيع ماله لو فاه
دينه صح لانه حمل عليه بحق وان اكره على وزن مال فباع ملكه ~~مكره~~
الشراء منه وصح (و) الشرط الثانى (ان يكون الصاقد) وهو البائع
والمشتري (جازى التصرف) اى حرا مكلفا رشيدا (فلا يصح تصرف
صغير وسفيه بغير اذن ولى) فان اذن صح لقوله تعالى وابتلوا النامى اى
استبروهم وانما يتحقق بتفويض البيع والشرا اليه ويحرم الاذن بلا مصلحة
وينفذ تصرفهما فى الشيء اليسير بلا اذن وتصرف المبد باذن سيده (و)
الشرط الثالث (ان تكون العين) المقنود عليها او على منفعتها ، مباحة
المنفع من غير حاجة) بخلاف الكلب لانه انما يقتل لصيد او حرث او ماشية
وبخلاف جلد ميتة ولو مدبوغا لانه انما يباح فى لباس والبن هنسا مقابلة
المنفعة فتناول ما فى الذمة (كالنخل والحجار) لان الناس يتبايعون ذلك فى

ذلك لا يفضى الملو وماملكوه عاليا من مسلم لا يتقض ولا يعاد عالياو انهدم
(و) يعنون ايضا (من اظهار خمر وخزير) فان فعلوا اتلفاها (و)
من اظهار (ناقوس وجهر بكتابهم) ورفع صوت على ميت ومن قراءة
قران ومن اظهار اكل وشرب بنهار رمضان وان صولحوا في بلادهم على
جزية او خراج لم ينعوا شيئا من ذلك وليس لكافر دخول مسجد ولو
اذن له مسلم وان تحاكموا اليانفلنا الحكم والترك لقوله تعالى فان جاؤك فاحكم
بينهم او اعرض عنهم وان اتجر الينا حربى اخذ منه العشر وذمى نصف
العشر لفعل عمر رضى الله عنه مرة في السنة فقط ولا تنشر اموال المسلمين
(وان تهود نصراني او عكسه) بان تنصر يهودى (لم يقر) لانه انتقل الى
دين باطل قد اقر بطلانه اشبه المرتد (ولم يقبل منه الا الاسلام اودينه)
الاول فان اباهما هدد وحبس وضرب قيد للامام انقله قال لا ﴿ فصل ﴾
فما يتقض العهد (فان ابى الذمى بذل الجزية) او العفار (او التزام حكم
الاسلام) او قاتلنا (او نمدى على مسلم بقتل او زنا) بمسئلة وقياسه للواطن
(او) نمدى (بقطع طريق او تجسيس او ابواء جاسوس او ذكر الله
او رسوله او كتابه) او دينه (بسوء استقض عهده) لان هذا ضرر يعم
المسلمين وكذا لو لحق بدار ح ب لان اظهار منكرا او قذف مسلما وينتقض
بما تقدم عهده (دون) عهد نسائه واولاده (فلا ينتقض عهدهم تبعا له
لان التقض وجد منه فاخص به) وحل دمه (ولو قال تبت فيخير فيه
الامام كابر حربى بين قتل ورق ومن وفدى بمال او اسير مسلم (و) حل
(ماله) لانه لاحرمته له في نفسه بل هو تابع للملكه فيكون فيا وان
اسلم حرم قتله

﴿ كتاب البيع ﴾

جائز بالاجاع لقوله تعالى واحل الله البيع (وهو) في اللغة اخذ شئ
واعطاء شئ قاله ابن هيرة مأخوذ من الباع لان كل واحد من المتبايعين
يعد باعه للاخذ والاعطاء وشعرا (مبادلة مال ولو في الذمة) بقول
او معاطاة والمال عين مباحة النفع بلا حاجة (او منفعة مباحة) مطلقا
(كمر) في دار او غيرها (بمنزلة اخذها) متعلق بمعاذلة اى بمال او منفعة
مباحة فتناول تسع صور عين بعين او دين او منفعة دين بعين او دين

بدلاً عن قتلهم واقامتهم بدارنا (على صبي ولا امرأة) ومجنون وزمن
واعمى وشيخ فان وختى مشكل (ولا عبد ولا فقير يعجز عنها) وتجب
على عتيق ولو لمسلم (ومن صار اهلاً لها) اى للجزية (اخذت منه
فى اخر الحول) بالحساب (ومتى بذلوا الواجب عليهم) من الجزية
(وجب قبوله) منهم (وحرّم قتالهم) واخذ مالهم ووجب دفع من
قصدهم باذى مالم يكونوا بدار حرب ومن اسلم بعد الحول سقطت عنه
(ويمتنعون عند اخذها) اى اخذ الجزية (ويطال وقوفهم وتجر)
ايديهم (وجوباً لقوله تعالى وهم صاغرون ولا يقبل ارسالها
فصل ١٢ فى احكام اهل الذمة (ويلزم الامام اخذهم) اى
اخذ اهل الذمة (بحكم الاسلام فى) ضمان (النفس والمال والعرض
واقاة الحدود عليهم فيما يعتقدون تحريمه) كالزنا (دون ما يعتقدون حله)
كالخمر لان عقد الذمة لا يصح الا بالتزام احكام الاسلام كما تقدم وروى
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى يهوديين قد فجرآ بعد احصائهما
فرجمهما (ويلزمهم التميز عن المسلمين) بالقبور بان لا يدفوا فى مقابرنا
والخلى بحذف مقدم رؤسهم لأكفاده الاشراف ونحو شد زنار ولدخول
حمامنا بحلجل او نحو خاتم رصاص برقابهم (ولهم ركوب غير خيل)
كالخيل (بغير سرج) فيركبون (باكاف) وهو البرذعة لما روى الخلال
ان همر امر بجز نواصى اهل الذمة وان يشدوا المناطق وان يركبوا
الاكف بالعرض (ولا يجوز تصديرهم فى المجالس ولا القيام لهم ولا
بدانهم بالسلام) او بكيف اصبغت او امسيت او حالك ولا تنهيتهم وتغزيتهم
وعبادتهم وشهادة اعيادهم لحديث ابى هريرة مرفوعاً لا تبدؤا اليهود
والنصارى بالسلام فاذا لقينهم احدهم فى الطريق فاضطروهم الى اضيقهما
قال الترمذى حديث حسن صحيح (ويمتنعون من احوادث كنائس وبيع)
ومجتمع لصلاة فى دارنا (و) من (بناء ما نهى الله عنه ولو ظلم) لما روى
كثير بن مرة قال سمعت عمر ابن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تبني الكنيسة فى الاسلام ولا يجدد ما خرب منها (و) يمتنعون
ايضاً (من تعلية بانيان على مسلم) ولو رضى لقوله عليه السلام الاسلام
يعلو ولا يعلى عليه وسواء لاصقه او لا اذا كان يعد جارا له فان على وجب
نقضه و (لا) يمتنعون من (مساواته) اى البنيان (له) اى لبناء المسلم لان

بغير قتال (من مال مشرك) اى كافر (كجزية وخراج وعشر) نجاة
 من حربى او نصفه من ذمى انجر اليها (وما تركوه فزعاً) منا او تخلف
 عن ميت لاوارث له (وخمس خمس الغنية) هو (فى) سعى بذلك لانه
 رجع من المشركين الى المسلمين واصل الفى الرجوع (يصرف فى مصالح
 المسلمين) ولا يختص بالمقاتلة ويبدأ بالاهم فالاهم من سد بئق او تفزيل
 نهر وعمل قطرة ورزق نحو قضاء ويقسم فاضل بين احرار المسلمين غنيهم
 وفقيرهم ﴿ فصل ﴾ ويصح الامان من مسلم عاقل مختار غير سكران
 ولو قنا او اتى بلا ضرر فى عشر سنين فاعل منجزا و معلقا من امام
 لجميع المشركين ومن امير لاهل بلدة جعل بازاتهم ومن كل احد لقافلة
 وحصن صغيرين عرفا ويحرم به قتل ورق و اسر ومن طلب الامان
 لسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام لزم اجابته ثم يرد الى مائه
 والهدنة عقد الامام او نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طال
 بقدر الحاجة وهى لازمة يجوز عقدها لمصلحة حيث جاز تأخير الجهاد نحو
 ضعف بالمسلمين ولو بمال منا ضرورة ويجوز شرط رد رجل جاء منهم
 مسلماً للحاجة وامره سرا بقتالهم والفرار منهم ولو هرب قن قاسم لم يرد
 وهو حر ويؤخذون بمجانبتهم على مسلم من مال وقود وحد ويجوز
 قتل رهائنهم ان قتلوا رهائنا وان خيف نقض عهدهم اعلمهم انه لم يبق
 بينه وبينهم عهد قبل الاغارة عليهم ﴿ باب عقد الذمة واحكامها ﴾
 الذمة لفئة المهد والضمان والامان ومعنى عقد الذمة اقرار بعض الكفار
 على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام احكام الملة والاصل فيها قوله
 تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (لا يقدر) اى لا يصح
 عقد الذمة (لغير المجوس) لانه يروى انه كان لهم كتاب فرقع فصار
 لهم بذلك شبهة ولانه صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر
 رواه البخارى عن عبدالرحمن بن عوف (واهل الكتابين) اليهود
 والنصارى على اختلاف طوائفهم (ومن تبعهم) قدين باجد الدينين
 كالمسامرة والفرنج والصائبين لعموم قوله تعالى من الذين اتوا الكتاب
 من قبلكم (ولا يقدها) اى لا يصح عقد الذمة (الا) من (امام او
 نائبه) لانه عقد مؤبد فلا يقتات على الامام فيه ويجب اذا اجتمعت
 شروطه (ولا جزية) وهى مال يؤخذ منهم على وجه المستشار لكل عام

سهم له وسهمان لفرسه) ان كان عربيا لانه صلى الله عليه وسلم اسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم سهمان لفرسه وسهم له متفق عليه عن ابن عمر وللفارس على فارس غير عربي سهمان فقط ولا يسهم لاكثر من فرسين اذا كان مع رجل خيل ولا شيء لغيرها من البهائم لعدم وروده عنه عليه السلام (ويشارك الجيش سراياه) التي بعث منه من دار الحرب (فيما غنمت ويشاركونه فيما غنم) قال ابن المنذر روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وتزد سراياهم على قعدهم وان بعث الامام من دار الاسلام جيشين او سريتين انفردت كل بما غنمت (والغال من الغنيمة) وهو من كتم ما غنمه او بعضه لا يحرم سهمه (ويحرق) وجوبا (رحله كله) ما لم يخرج عن ملكه (الا السلاح والمصحف وما فيه روح) وآلة ونفقة وكتب علم وثيابه التي عليه ومالا تأكله النار فله قال يزيد ابن يزيد ابن جابر السنة في الذي يغل ان يحرق رحله رواه سعيد في سننه (واذا غنموا) اى المسلمون (ارضا) بان (فتحوها) عنوة (بالسيف) فاجلوا عنها اهلها (خير الامام بين قسمها) بين الغانين (ووقفها على المسلمين) بلفظ من الفاظ الوقف (ويضرب عليها خراجا مستمرا يؤخذ ممن هي بيده) من مسلم وذمى يكون اجرة لها في كل عام كما فعل عمر رضى الله عنه فيما فتحه من ارض الشام والعراق ومصر وكذا الارض التي جلوا عنها خوفا منا او صالحناهم على انها لنا ونقرها معهم بالخراج بخلاف ما صولحوا على انها لهم ولنا الخراج عنها فهي كجزية تسقط باسلامهم (والمرجع في مقدار الخراج والجزية) حين وضعهما الى اجتهاد الامام (الواضع لهما فيضعه بحسب اجتهاده لانه اجرة يختلف باختلاف الازمنة فلا يلزم الرجوع الى ما وضعه عمر رضى الله عنه وما وضعه هو او غيره من الائمة ليس لاحد تغييره ما لم يتغير السبب كما في الاحكام السلطانية لان تقديره ذلك حكم والخراج على ارض لها ما تسقى به ولو لم تزرع لا على مساكن (ومن عجز عن عمارة ارضه) الخراجية (اجبر على اجارتها او رفع يده عنها) باجارة او غيرها لان الارض للمسلمين فلا يجوز تعطيلها عليهم (ويجرى فيها الميراث) فتقل الى وارث من كانت بيده على الوجه التي كانت عليه في يد مورثه فان آثر بها احدا صار الثاني احق بها كالمستأجرة ولا خراج على مزارع مكة والحرم (وما اخذ) بحق

(بغير)

الناس عن القتال ويزهدهم فيه (والمرجف) كالذى يقول هلكت سرية المسلمين وما لهم مدد او طاقة وكذا من يكتب باخبارنا او يرمى بيننا بفتن ويعرف الامير عليهم العرفا ويعقد لهم الالوية والرايات ويخير لهم المنازل ويحفظ مكامنها ويبعث العيون ليتعرف حال العدو (وله ان ينقل) اى يعطى زيادة على السهم فى (بداية) اى عند دخوله ارض العدو ويبعث سرية تغير ويجعل لها (الربيع) فاعل (بعد الخمس وفى الرجعة) اى اذا رجع من ارض العدو وبعث سرية وجعل لها (الثلث) فاعل (بعده) اى بعد الخمس ويقسم الباقي فى الجيش كله لحديث حبيب بن مسلمة شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل الربيع فى البداية والثلث فى الرجعة رواه ابو داود (ويلزم الجيش طاعته) والنصح (والصبر معه) لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم (ولا يجوز) التلطف والاحتطاب و (الغزو الا باذنه الا) ان (ينجأهم عدو) يخافون (كلبه) بفتح اللام اى شره واذاء لان المصلحة تتعين فى قتاله اذا ويجوز تبيت الكفار ورميهم بالمنجنيق ولو قتل بلا قصد صبي ونحوه ولا يجوز قتل صبي ولا امرأة وختي وراهب وشيخ فان وزمن واعمى لا راي لهم ولم يقتلوا او يجرضوا ويكونون ارقاء بسبي والمسبي غير بالغ منفردا او مع احدا بويه مسلم وان اسلم او مات احد ابوى غير بالغ بدارنا فمسلم وكغير البالغ من بلغ مجنونا (وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها فى دار الحرب) ويجوز قسمتها فيها لثبوت ايدينا عليها وزوال ملك الكفار عنها والغنيمة ما اخذ من مال حربى قهرا بقتال وما الحق به مشتقة من الغنم وهو الربح (وهى لمن شهد الواقعة) اى الحرب (من اهل القتال) بقصد قتال او لم يقاتل حتى تجار العسكر واجرائهم المستعدين للقتال لقول عمر الغنيمة لمن شهد الواقعة (فيخرج) الامام او نائبه (الخمس) بعد دفع سلب لقاتل واجرة جمع وحفظ وحمل وجعل من دل على مصلحة ويحمله خمسة اسهم منها سهم لله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومصرفه كفى وسهم لبنى هاشم وبني المطلب حيث كانوا غنيهم وفقيرهم وسهم لفقراء اليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل يع من جميع البلاد حسب الطاقة (ثم يقسم باقى الغنيمة) وهو اربعة اخماسها بعد اعطاء النفل والرضخ لنحو قن ويميز على ما يراه (للراجل سهم و) لو كافرا (ولل فارس ثلاثة اسهم

بنحو حرب ويسار واحب الاسماء عبدالله وعبد الرحمن (فان فات) الذبح يوم السابع (ففي اربعة عشر فان فات ففي احدى وعشرين) من ولادته يروى عن عائشة ولا تعتبر الاسابيع بعد ذلك فيعق في اى يوم اراد (تنزع جدولا) جمع جلد بالدال المهملة اى اعضا (ولا يكسر عظمها) تفاولا بالسلامة كذلك قالت عائشة رضى الله عنها وطبخها افضل ويكون منه بحلو (وحكمها) اى حكم الحقيقة فيما يجزى ويستحب ويكره والاكل والهدية والصدقة (كالانحية) لكن يباع جلد وراس وسوائط ويتصدق بثمنه (الا انه لا يجزى فيها) اى فى الحقيقة (شرك فى دم) فلا تجزى بدنة ولا بقرة الا كاملة قال فى النهاية وافضلها شاة (ولا تسن الفرعة) بفتح الفاء والراء نحر اول ولد الناقة (ولا) تسن (العتيرة) ايضا وهى ذبيحة رجب لحديث ابى هريرة مرفوعا لا فرع ولا عتيرة متفق عليه ولا يكرهان والمراد بالخبر نفى كونهما سنة .

— كتاب الجهاد —

مصدر جاهد اى بالغ فى قتل عدوه وشرعا قتال الكفار (وهو فرض كفاية) اذا قام به من يكفى سقط عن سائر الناس والا اثم الكل ويسن بتأكد مع قيام من يكفى به وهو افضل متطوع به ثم الفقة فيه (ويجب) الجهاد (اذا حضره) اى حضر صف القتال (او حصر بلده عدو) او احتج اليه (او استغفره الامام) حيث لا عذر له لقوله تعالى اذا لقيتم فئة فاثبتوا وقوله ما لكم اذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم الى الارض واذا نودى الصلاة جامعة لحادثة يشاور فيها لم يتأخر احد بلا عذر (وتام الرباط اربعون يوما) لقوله عليه السلام تمام الرباط اربعون يوما رواه ابو الشيخ فى كتاب الثواب والرباط لزوم نهر الجهاد تقوية للمسلمين واقله ساعة وافضله باشد الثور خوفا وكره نقل اهله الى مخوف (واذا كان ابواه مسلمين) حرين او احدهما كذلك (لم يجاهد تطوعا الا باذنها) لقوله عليه السلام فيهما مجاهد صححه الترمذى ولا يعتبر اذنها لواجب ولا اذن جد ولا جدة وكذا لا يتطوع به مدين ادى لاوفاء له الا مع اذن او رهن محرز او كفيل ملى (ويتفقد الامام) وجوبا (جيشه عند المسير وينع) من لا يصلح لحرب من رجال وخيل كا (للخذل) الذى يفند

من لبنها الا ما فضل عن ولدها (ولا يعطى جازرها اجرة منها) لانه معاوضة ويجوز ان يهدى له او يتصدق عليه منها (ولا يبيع جلدتها ولا شيئاً منها) سواء كانت واجبة او تطوعا لانها تعينت بالذبح (بل ينفع به) اى بجلدتها او يتصدق به استحبابا لقوله عليه السلام لا تبعوا لحوم الاضاحى والهذى وتصدقوا واستمتعوا بجلودها وكذا حكم جلها (وان تعينت) بعد تعينها (ذبحها واجزاته) وان تلفت او عابت بفعله او تفرطه لزمه البدل كسائر الامانات (الا ان تكون واجبة في ذمته قبل التعيين) ككفدية ومنذور في الذمة عين عنه صحيحا قعييب وجب عليه نظيره مطلقا وكذا لو سرق او ضل ونحوه وليس له استرجاع معيب وضال ونحوه وجده (والاضحية سنة) مؤكدة على المسلم وتجب بنذر (وذبحها افضل من الصدقة بثمنها) كالهذى والعقيقة لحديث ماعمل ابن ادم يوم النحر عملا احب الى الله من اراقه الدم (وسن ان يأكل) من الاضحية (ويهدى ويتصدق اثلاثا) فياكل هو واهل بيته الثلث ويهدى الثلث ويتصدق بالثلث حتى من الواجبة وما ذبح ليتيم او مكاتب لاهدية ولا صدقة منه وهدى التطوع والمتعة والقران كالاضحية والواجب بنذر او تعيين لا ياكل منه (وان اكلها) اى الاضحية (الاوقية تصدق بها جاز) لان الامر بالاكل والاطعام مطلق (والا) يتصدق منها باوقية بان اكلها كلها (ضمنها) اى الاوقية بمثلها لما لانه حق يجب عليه اداؤه مع بقاؤه فلزمته غرامته اذا تلفت كالوديعة (ويحرم على من يضحي) او يضحي عنه (ان يأخذ في العشر) الاول من ذى الحجة (من شعره) او ظفره (او بشرته شيئا) الى الذبح لحديث مسلم عن ام سلمة مرفوعا اذا دخل العشر واراد احداكم ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره شيئا حتى يضحي وسن حلقه بعده ﴿ فصل تسن العقيقة ﴾ اى الذبيحة عن المولود في حق اب ولو معسرا ويقترض قال احمد العقيقة سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عرق عن الحسن والحسين وفعله اصحابه (عن الغلام شاتان) متقاربتان سناوشها فان عدم فواحدة (وعن الجارية شاة) لحديث ام كرز الكعبية قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاتان متقاربتان متكافيتان وعن الجارية شاة (تذبح يوم سابعه) اى سابع المولود ويحلق فيه راس ذكر ويتصدق بوزنه ورقا ويسمى فيه ويسن تحسين الاسم ويحرم بنحو عبد الكعبة وعبد النبي ويكره

او نحوها (في الوهدة التي بين اصل العنق والصدر) لفعله عليه السلام
 وفعل اصحابه كما رواه ابو داود عن ابن عبدالرحمان ابن سابط (و)
 السنة ان (يذبح غيرها) اى غير الابل على جنبها الايسر موجهة الى
 القبلة (ويجوز عكسها) اى ذبح مايخر ونحر مايذبح لانه لم يتجاوز محل
 الذبح ولحديث مانهى الدم وذكر اسم الله عليه فكل (ويقول) حين
 يحرك يده بالنحر او الذبح (بسم الله) وجوبا (والله اكبر) استحبابا
 (اللهم هذا منك ولك) ولا بأس بقوله اللهم تقبل من فلان ويذبح
 واجبا قبل نفل (ويتولاها) اى الاضحية (صاحبها) ان قدر (او)
 يوكل مسلما ويشهدا (اى يحضر ذبحها ان وكل فيه وان استتاب ذميا
 في ذبحها اجزأت مع الكراهة (ووقت الذبح) لاضحية وهدى نذر او
 تطوع او متعة او قران (بعد صلاة العيد) بالبلد فان تعددت فباسبق
 صلاة فان فاتت الصلاة بالزوال ذبح وان كان يحمل لاتصلى فيه العيد فالوقت
 بعد (قدره) اى قدر زمن صلاة العيد وليستمر وقت الذبح (الى) اخر
 (يومين بعده) اى بعد يوم العيد قال احمد ايام النحر ثلاثة عن غير واحد
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والذبح في اليوم الاول عقب
 الصلاة والخطبة وذبح الامام افضل ثم ما يليه (ويكره) الذبح (في)
 ليلتهما (اى ليلتي اليومين بعد يوم العيد خروجا من خلاف
 من قال في عدم الاجزا فيهما (فان فات) وقت الذبح (قضى واجبه)
 وفعل به كالاداء وسقط التطوع لفوات وقته ووقت ذبح واجب بفعل
 محذور من حينه فان كان اراد فعله لعذر فله ذبحه قبله وكذا ماوجب لترك
 واجب وقته من حينه ✽ فصل ويتعنان ✽ اى الهدى والاضحية
 (بقوله هذا هدى او اضحية) او لله لانه لفظ يقتضى الايجاب فترتب عليه
 مقتضاه وكذا يتعين باشعاره او بتقليده بنيتة لابي (لنية) حال الشراء او السوق
 كاخراجه مالا للصدقة به (واذا) تعين هديا او اضحية (لم يجوز بيعها
 ولا هبتها) لتعلق حق الله تعالى بها كالمندور عتقه نذر تبرر (الا ان يبدلها
 بخير منها) فيجوز وكذا لو نقل الملك فيها واشترى خيرا منها جاز نصا
 واختاره الاكثر لان المقصود نفع الفقرا وهو حاصل بالبدل ويركب لحاجة
 فقط بلا ضرر (ويجز صوفها ونحوه) كشمعها ووبرها (ان كان)
 جزءه (انفع لها ويصدق به) وان كان بقاؤه انفع لها لم يجوز جزءه ولا يشرب

والاضحية ^{بهم} والعقيقة الهدى ما يهدى للحرم من نعم وغيرها سمي بذلك
لانه يهدى الى الله سبحانه وتعالى والاضحية بضم الهمزة وكسرهما واحدة
الاضاحي ويقال ضحية واجمع المسلمون على مشروعتيهما (وافضلها ابل ثم
بقرة) ان اخرج كاملا لكثرة الثمن ونفع الفقراء (ثم غنم) وافضل كل
جنس اسمن فاغلا ثمننا لقوله تعالى . ومن يعظم شعائر الله فانها من
تقوى القلوب فاشبه وهو الا ملح اى الابيض او ما بياضه اكثر من
سواده فاصفر فاسود (ولا تجزى فيها الاجذع ضان) ماله ستة اشهر كما
يأتى (وثنى سواه) اى سوى الضان من ابل وبقرة ومغز (فالابل) اى
السن المعتبر لا جزاء ابل (خمس) سنين (ولبقر سنتان ولمغز سنة ولضان
نصفها) اى نصف سنة لحديث الجذع من الضان اضحية رواه ابن ماجه
(وتجزى الشاة عن واحد) واهل بيته وعياله لحديث ايوب كان الرجل
فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن اهل بيته
فياكلون ويطعمون قال فى شرح المقنع حديث صحيح (و) تجزى (البدنة
والبقرة عن سبعة) لقول جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان نشترك فى الابل والبقرة كل سبعة فى واحد منهما رواه مسلم وشاة
افضل من سبع بدنة او بقرة (ولا تجزى العورا) بينة العور بان
انخسفت عينها فى الهدى ولا الاضحية ولا الحميا (و) لا (العجفا)
الهزيلة التى لا يخ فىها (و) لا (العرجا) التى لا تطبق مشيا مع صحبة
(و) لا (الهنأ) التى ذهبت ثناياها من اصلها (و) لا (الجدا)
ماشاب ونشف ضرعها (ولا المريضة) بينة المرض لحديث البراء بن عازب
قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اربع لا تجوز فى الاضاحي
العورا الين عورها والمريضة الين مرضها والعرجا الين ظلمها والعجفا
التي لا تنقى رواه ابو داود والنسائي (و) لا (العضبأ) التى ذهب أكثر
اذنها او قرنها (بل تجزى البترأ) التى لا ذنب لها (خلقة) او
مقطوعا والصمماء وهى صغيرة الاذن (والجما) التى لم يخلق لها قرن
(وخصى غير محبوب) بان قطع خصيتاه فقط (و) تجزى مع الكراهة
(ما باذنه او قرنه) خرق او شق او قطع (اقل من النصف) او النصف
فقط على ما نص عليه فى رواية حنبل وغيره قال فى شرح المتهمى وهذا
المذهب (والسنة نحر الابل قائمة معقولة يدها اليسرى فيقطعها بالحربة)

وغيره ولم يشرع الدم عنها لان جبران الصلاة ادخل فيتعدى الى صلاته من صلاة غيره كما لو سهى الامام فانه يتعدى الى صلاة المأموم ﴿ باب الفوات والاحصار ﴾ الفوات كالفوت مصدر فات اذا سبق فلم يدرك والاحصار مصدر احصره مرضا كان او عدوا ويقال حصره ايضا (من فاته الوقوف) بان طلع فجر يوم النحر ولم يقف بعرفة (فاته الحج) لقول جابر لا يفوت الحج حتى يطلع الفجر من ليلة جمع قال ابو الزبير فقلت له اقال رسول الله ذلك قال نعم رواه الاثرم (وتحلل بعمره) فيطوف ويسعى ويحلق او يقصر ان لم يختار البقا على احرامه ليحج من قابل (ويقضى) الحج الفات (ويهدى) هديا يذبحه في قضائه ان لم يكن (اشترط) في ابتداء احرامه لقول عمر لابي ايوب لما فاته الحج اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فان ادركت الحج قابلا فحج واهد ما استيسر من الهدى رواه الشافعي والقارن وغيره سواء ومن اشترط بان قال في ابتداء احرامه وان حبسني حابس فمحلى حيث حبستني فلا هدى عليه ولا قضاء الا ان يكون الحج واجبا فيؤديه وان اخطأ الناس فوقفوا في الثامن او العاشر اجزاهم وان اخطأ بعضهم فاته الحج (ومن) احرم (فصدده عدو عن البيت) ولم يكن له طريق الى الحج (اهدى) اى نحر هديا في موضعه (ثم حل) لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى سواء كان في حج او عمرة او قارنا وسواء كان الحصر عاما في جميع الحاج او خاصا بواحد كمن حبس بغير حق (فان فقد) اى الهدى (صام عشرة ايام) بنية التحلل (ثم حل) ولا اطعام في الاحصار وظاهر كلامه كالحرق وغيره عدم وجوب الحلق او التقصير وقدمه في المحرر وشرح ابن رزين (وان) صد عن (عرفة) دون البيت (تحلل بعمره) ولا شئ عليه لان قلب الحج عمرة جائز بلا حصر فعه اولى وان حصر عن طواف الافاضة فقط لم يتحلل حتى يطوف وان حصر عن واجب لم يتحلل وعليه دم (وان) (احصره مرض او ذهاب نفقة) او ضل الطريق (بقى محرما) حتى يقدر على البيت لانه لا يستفيد بالاحلال التخلص من الاذى الذى به بخلاف حصر العدو فان قدر على البيت بعد فوات الحج تحلل بعمره ولا ينحر هديا معه الا بالحرم هذا (ان لم يكن اشترط) في ابتداء احرامه ان محلى حيث حبستى والا فله التحلل مجانا في الجميع ﴿ باب الهدى

القبلة ويجعل الحجرة عن يساره ويدعو بما احب ويحرم الطواف بها ويكره
 التمسح بالحجارة ورفع الصوت عندها واذا ادار وجهه الى بلده قال لا اله الا
 الله ايبون تايبون عابدون لرَبنا حامدون صدق الله وعده ونصر عبده
 وهزم الاحزاب وحده (وصفة العمرة ان يحرم بها من الميقات) ان كان
 مارا به (او من ادنى الحل) كالتسليم (من) مكى (ونحوه) ممن بالحرم
 و (لا) يجوز ان يحرم بها (من الحرم) لمخالفة امره صلى الله عليه وسلم
 وينقذ وعليه دم (فاذا طاف وسعى وحلق او قصر حل) لاتبانه بافعالها
 (وتباح) العمرة (كل وقت) فلا تكره باشهر الحج ولا يوم النحر او عرفة
 ويكره الاكثار والموالاة بينها باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب
 تكرارها في رمضان لانها تعدل حجة (وتحزى) العمرة (كل وقت) من
 التمتع وعمره القارن (عن) عمرة (الفرض) التى هى عمرة الاسلام
 (واركان الحج) اربعة (الاحرام) الذى هو نية الدخول فى النسك
 لحديث انما الاعمال بالنيات (والوقوف) بعرفة لحديث الحج عرفة (وطواف
 الزيارة) لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (والسعى) لحديث اسموا فان
 الله كتب عليكم السعى رواه احمد (وواجباته) سبعة (الاحرام من الميقات
 المعتبر له) وقد تقدم (والوقوف بعرفة الى الغروب) على من وقف نهارا
 (والمبيت لغير اهل السعاية والرعاية) بمضى ليل الى ايام التشريق على ما مر
 (و) المبيت (بمزدلفة الى بعد نصف الليل) لمن ادركها قبله على غير
 السقاة والرعاة (والرعى) مرتبا (والحلاق) او التقصير (والوداع
 والباقي) من افعال الحج واقواله السابقة سنن كطواف القدوم والمبيت
 بمضى ليلة عرفة والاضطباع والرمل فى موضعهما وتقييل الحجر والاذكار
 والادعية وصعود الصفا والمروة (واركان العمرة) ثلاثة (احرام وطواف
 وسعى) كالحج (وواجباتها الحلاق) او التقصير (والاحرام من ميقاتها)
 لما تقدم (فمن ترك) الاحرام (لم ينقذ نسكه) حجا كان او عمرة كالحلابة
 لا تنقذ الا بالنية (ومن ترك ركنا غيره) اى غير الاحرام (او نيته)
 حيث اعتبرت (لم يتم نسكه) اى لم يصح الا به اى بذلك الركن المتروك
 هو او نيته المتبعة وتقدم ان الوقوف بعرفة يحزى حتى من نائم وجاهل
 انها عرفة (ومن ترك واجبا) ولو سهوا (فعليه دم) فان عدمه فكصوم
 المتعة (او سنة) اى ومن ترك سنة (فلا شئ عليه) قال فى الفصول

حتى يطوف للوداع) اذا فرغ من جميع اموره لقول ابن عباس امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت طوافا الا انه خفف عن المرأة الحائض متفق عليه ويسمى طواف الصدر (فان اقام) بعد طواف الوداع (او انجز بعده اعاده) اذا عزم على الخروج وفرغ من جميع اموره ليكون اخر عهده بالبيت كما جرت العادة في توديع المسافر اهله واخوانه (وان تركه) اى طواف الوداع (غير حائض رجع اليه) بلا احرام ان لم يبعد عن مكة ويحرم بعمره ان بعد عن مكة فيطوف ويسمى للعمرة ثم للوداع (فان شق) الرجوع على من بعد عن مكة دون مسافة قصر او بعد عنها مسافة قصر فاكتر فعليه دم ولا يلزمه الرجوع اذا (او لم يرجع) الى الوداع (قبله دم) لتركه نسكا واجبا وان اخر طواف الزيارة (ونسه او القدوم) فذاته عند الخروج اجزا عن (طواف) الوداع (لان المأمور به ان يكون اخر عهده بالبيت وقد فعل فان نوى بطوافه الوداع لم يجزئه عن طواف الزيارة ولا وداع على حائض ونساء الا ان تطهر قبل مفارقة البنيان (ويقف غير الحائض) والنفساء بعد الوداع في المأمن وهو اربعة اذرع (بين الركن) اى الذى به الحجر الاسود (والباب) ويلصق به وجهه وصدره وذراعيه وكفيه مبسوطتين (داعيا بما ورد) ومنه اللهم هذا بيتك وانا عبدك وابن عبدك وابن امك حملتى على ما سخرت لى من خلقك وسيرتى فى بلادك حتى بلغتى بئيمتك الى بيتك واعتنى على اداء نسكى فان كنت رضىت عنى فازدد عنى رضى والا فمن الان قبل ان تنأى عن بيتك دارى وهذا اوان انصرافى ان ادنت لى غير مستبدل بك ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك اللهم فاحجبني العافية فى بدنى والعحة فى جسدى والعصاة فى دينى واحسن منقائى وارزقنى طاعتك ما بقيتى واجمع لى بين خبرى الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير ويدعو بما احب ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويأتى الحليم ايضا وهو تحت الميزاب فيدعو ثم يشرب من ماء زمزم ويستلم الحجر ويقبله ثم يخرج (ويقف الحائض) والنفساء (ببابه) اى باب المسجد (وتدعو بالدعاء) الذى سبق (ويستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبيه رضى الله عنهما) لحديث من حج فزار قبرى بعد وفاتى فكأنما زارنى فى حياتى رواه الدارقطى فيسلم عليه مستقبلا له ثم يستقبل

كان غيره ، اى غير متعمق بان كان قاربا او مفردا (ولم يكن سعى مع طواف
القدم) فان كان سعى بعده لم يعده لانه لا يستحب التطوع بالسعى كسائر
الاناسك غير الطواف لانه صلاة (ثم قد حل له كل شئ) حتى النساء
وهذا هو التحلل الثانى (ثم يشرب من ماء زمزم لما احب ويتضلع منه)
ويش على بدنه وثوبه ويستقبل القبلة ويتنفس ثلاثا (ويدعو بما ورد)
فيقول باسم الله اللهم اجعله لنا علما نافعا ورزقا واسعا ورياء وشيئا وشفاء من
كل داء واغسل به قلبي واملاؤه من خشيتك (ثم يرجع) من مكة بعد
الطواف والسعى (ف) يصلى ظهر يوم النحر بمى (بيت بمى ثلاث
ليال) ان لم يتعجل وليتخير ان تعجل فى يومين ويرمى الجمرات بمى ايام
التشرى (فيرمى الجمرة الاولى وتلى مسجد الحيف بسبع حصيات) متعاقبات
يفل كما تقدم فى جرة العقبة (ويجعلها) اى الجمرة (عن يساره ويتأخر
قليلا) بحيث لا يصيبه الحصا (ويدعو طويلا) رافعا يديه (ثم) يرمى
الوسطى (مثلها) بسبع حصيات ويتأخر قليلا ويدعو طويلا لكن يجعلها
عن يمينه (ثم يرمى الجرة الثالثة) بسبع كذلك (ويجعلها عن يمينه ويستبطن
الوادى ولا يقف عندها يفعل هذا) الرمى للجمار الثلاث على الترتيب والكيفية
المذكورين (فى كل يوم من ايام التشرى بعد الزوال) فلا يحزى قبله
ولا ليلا لغير سقاة ورعاة والافضل الرمى قبل صلاة الظهر ويكون (مستقبل
القبلة) فى الكل (مرتبا) اى يجب ترتيب الجمرات اثلاث على ما تقدم
(فان رماه كله) اى رمى حصا الجمار السبعين كله (فى) اليوم (الثالث)
من ايام التشرى (اجزاء) الرمى اداه لان ايام التشرى كلها وقت للرمى
و ترتيبه بنية فيرمى لليوم الاول بنية ثم للثانى مرتبا وحلم جرا كالفوات
من الصلاة (فان اخره) اى الرمى (عنه) اى عن ثالث ايام التشرى
ففيه دم (اولم بيت بها) اى بمى (فعليه دم) لانه ترك نسكا واجبا
ولا ميت على سقاة ورعاة ويخطب الامام ثانى ايام التشرى خطبة يعلم فيها
حكم التعميل والتأخير والتوديع (ومن تعجل فى يومين خرج قبل الغروب)
ولا ثم عليه وقط عنه رمى اليوم الثالث ويدفن حصاه (والا) يخرج
قبل الغروب (لزمه المبيت والرمى من الغد) بعد الزوال قال ابن المنذر
وثبت عن عمر انه قال من ادركه المساء فى اليوم الثانى فليقم الى الغد حتى
ينفر مع الناس فاذا اراد الخروج من مكة (بعد عوده اليها) لم يخرج

ومن لبد راسه او ضفره او عقصه فكثيره وبأى شئ قصر الشعر اجزاء وكذا ان نشفه او ازاله بنورة لان القصد نزالته لكن السنة الحلق او التقصير (وتقصير منه المرأة) اى من شعرها (قدر اغلّة) فاقول لحديث ابن عباس يرفعه ليس على النساء حلق اغلا على النساء التقصير رواه ابو داود فتقصير من كل قرن قدر اغلّة او اقل وكذا العبد ولا يحلق الا باذن سيده وسن لمن حلق او قصر اخذ ظفر وشارب وعانة وابط (ثم) اذارمى وحلق او قصر (فقد حل له كل شئ) كان محظورا بالاحرام (الا النساء) وطأ ومباشرة وقبلة ولما لشهوة وعقد نكاح لما روى سعيد عن عائشة مرفوعا اذا رميت وحلقتم فقد حل لهنّ الطيب والثياب وكل شئ الا النساء (والحلق والتقصير) ممن لم يحلق (نسك) في تركهما دم اقوله صلى الله عليه وسلم فليقصّر ثم ليحل (لا يلزمه بتأخيره) اى الحلق او التقصير عن ايام منى (دم ولا تقديه على الرمي والنحر) ولان نحر او طاف قبل رميه ولو علما لما روى سعيد عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قدم شأ قبل شئ فلا حرج ويحصل التحلل الاول باثنين من حلق ورمي وطواف والتحلل الثاني بما يق مع سى ثم يخطب الامام حتى يوم النحر خطبة يفتتحها بالنكير يعلمهم فيها النحر والافاضة والرمي ثم فصل ثم يفيض الى مكة ويطوف القارن والمفرد بنية الفريضة طواف الزيارة ثم ويقال طواف الافاضة فيعيّنه بالنية وهو ركن لا يتم حج الا به وظاهره انهما لا يطوفان للقدوم ولو لم يكونا دخلا مكة قبل وكذا التمتع يطوف للزيارة فقط كمن دخل المسجد واقامت الصلاة فانه يكتفى بها عن تحية المسجد واختاره الموفق والشّخ تقي الدين وابن رجب ونص الامام واختاره الاكثر ان القارن والمفرد ان لم يكونا دخلا قبل يطوفان للقدوم رمل ثم للزيارة وان التمتع يطوف للقدوم ثم للزيارة بلا رمل (واول وقته) اى وقت طواف الزيارة (بعد نصف ليلة النحر) لمن وقف قبل ذلك بمرفات والا فبعد الوقوف (ويسن) فعله (في يومه) لقول ابن عمر افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر متفق عليه ويستحب ان يدخل البيت فيكبّر في نواحيه ويصلى فيه ركعتين بين الممودين تلقاء وجهه ويدعو الله عز وجل (وله تأخيره) اى تأخير الطواف عن ايام منى لان اخر وقته غير محدود كالسعى (ثم يسعى بين الصفا والمروة ان كان متتعا) لان سعيه اولا كان للعمرة فيجب ان يسعى للتحج (او)

واقفا عند المشعر الحرام حتى اسفر جدا فاذا اسفر سار قبل طلوع الشمس
بسكينة (فاذا بلغ محسرا) وهو واد بين مزدلفة ومنى سمي بذلك لانه
يحسر سالكه (اسرع) قدر (رمية حجر) ان كان ماشيا والا حرك دابته
لانه صلى الله عليه وسلم لما اتى بطن محسر حرك قابلا كما ذكره جابر
(واخذ الحصاة) اى حصاة الجمار من حيث شاء وكان ابن عمر ياخذ
الحصاة من جمع وفعله سعيد بن جبير وقال كانوا يزودون الحصاة من جمع
اى مكان يقال له ذلك والرمى تحية منى فلا يبدأ بشئ قبله (وعدده) اى
عدد حصاة الجمار (سبعون) حصاة كل واحدة : بين الجص والبندق
كحصاة الحزف فلا تجزى صغيرة جدا ولا كبيرة ولا يسن غسله (فاذا
وصل الى منى) وهى (من وادى محسر الى جرة العقبة) بدا بحجرة
العقبة (فرماها بسبع حصيات متعاقبات) واحدة بعد واحدة فلو رمى
دفعه واحدة لم يجزأ الا عن واحدة ولا يجزى الوضع (يرفع يده) النبى
حال الرمى (حتى يرى بياض ابطنه) لانه اعون على الرمى (ويكبر مع
كل حصاة) ويقول اللهم اجعله حجيا مبرورا وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا
(ولا يجزى الرمى بغيرها) اى غير الحصاة كجوهر وذهب ومادن (ولا)
يجزى الرمى (بها ثانيا) لانها استعملت فى عبادة فلا تستعمل ثانيا كما
الوضوء (ولا يقف عند جرة) العقبة بعد رميها لضيق المكان وتندب ان
يستطن الوادى وان يستقبل القبلة وان يرمى على جابه الايمن وان وقت
الحصاة خارج المرمى ثم تدرجت فيه اجزاء : ويقطع التلبية قبلها (لقول
الفضل ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يزل يابى حتى رمى جرة العقبة
اخرجا فى الصحيحين) ويرمى (ندبا) بعد طلوع الشمس (لقول جابر رآيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى الجرة فصحى يوم النحر وحده اخرجه مسلم
(ويجزى) رميها (بعد نصف الليل) من ليلة النحر لما روى ابو داود عن عائشة
ان النبى صلى الله عليه وسلم امر ام سلمة ليلة النحر فترمت جرة العقبة قبل
الفجر ثم مضت فافاضت فان غربت شمس يوم الاضحى قبل رميه رمى من
غد بعد الزوال (ثم ينحر هديا ان كان معه) واجبا كان او تطوعا فان لم يكن
معه هدى وعليه واجب اشتراه وان لم يكن عليه واجب سن له ان يتطوع
به واذا نحر الهدى فرقه على مساكين الحرم (ويحلق) وسن ان يستقبل القبلة
ويبدأ بشفة الايمن (او يقصر من جميع شعره) لا من كل شعرة بعصا

عرفة (من فجر يوم عرفة الى فجر يوم النحر وهو اهل له) اى للحج بان يكون مسلما محرما بالحج ايس سكران ولا مجنون ولا مغمى عليه (صحيح حجه) لانه حصل بعرفة فى زمن الوقوف (والا) يقف بعرفة او وقف فى غير زمنه او لم يكن اهلا للحج (فلا) يصح حجه لفوات الوقوف المتعدي به (ومن وقف) بعرفة (نهارا ودفع منها قبل الغروب ولم يمد) اليها (قبله) اى قبل الغروب ويستمر بها اليه (فعليه دم) اى شاة لانه ترك واجبا فان عاد اليها واستمر للغروب او عاد بعده قبل الفجر فلا دم عليه لانه اتى بالواجب وهو الوقوف بالليل والنهار (ومن وقف ليلا فقط فلا) دم عليه قال فى شرح المقنع لا نعلم فيه خلافا . قرول البى صلى الله عليه وسلم من ادرك عرفات بليل فقد ادرك الحج (ثم يدفع بعد الغروب) مع الامام او نائبه على طريق المازمين (الى مزدلفة) وهى ما بين المازمين ووادى محسر ويسن كون دفعه (بسكينة) لقوله عليه السلام ايها الناس السكينة السكينة (ويسرع فى الفجوة) لقول اسامة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير العنق فاذا وجد فجوة نص اى اسرع لان العنق انبساط السير والنص فوق العنق (ويجمع بها) اى بمزدلفة (بين العشائين) اى يسن لمن دفع من عرفة ان لا يصلى المغرب حتى يصل الى مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء من يجوز له الجمع قبل حط رحله وان صلى المغرب بالطريق ترك السنة واجزاء (ويبيت بها) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال خذوا عني مناسككم (وله الدفع) من مزدلفة قبل الامام (بعد نصف الليل) لقول ابن عباس كنت فيمن قدم النبي صلى الله عليه وسلم فى ضمعة اهله من مزدلفة الى منى متفق عليه (و) الدفع (قبله) اى قبل نصف الليل (فيه دم) على غير سقاة ورعاة سواء كان عانا بالحكم او جادلا عامدا او ناسيا (كوصوله اليها) اى الى مزدلفة (بعد الفجر) فعليه دم لانه ترك نسكا واجبا (لا) ان وصل اليها قبله اى قبل الفجر فلا دم عليه وكذا ان دفع من مزدلفة قبل نصف الليل وعاد اليها قبل الفجر لا دم عليه (فاذا اصبح) بها (صلى الصبح) بفلس ثم اتى المشعر الحرام (وهو جبل صفير بالمزدلفة سمي بذلك لانه من علامات الحج) فيرقاه او يقف عنده ويحمد الله ويكبره (وبهله) ويقرأ فاذا افضم من عرفات الايتين ويدعوا حتى يسفر (لان فى حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل

(واقفا)

متمما لاهدى معه قصر من شعره (ولو لبده ولا يحلقه ندبا ليوفره للبحر
 (وتحلل) لانه تمت عمرته (والا) بان كان مع المتمتع هدى لم يقصر
 و (حل اذا حج) فيدخل الحج على العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها
 جيبا والمتمتع غير المتمتع يحل سواء كان معه هدى او لم يكن في اشهر
 الحج او غيرها (والمتمتع والمتمتع اذا شرع في الطواف قطع التلبية) لقول
 ابن عباس يرفعه كان يمسك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر قال
 الترمذي هذا حديث حسن صحيح ولا بأس بها في طواف القدوم سرا
 ﴿ باب صفة الحج والعمرة يسن للمصلين بمكة ﴾ وقربها حتى متمتع
 حل من عمرته (الاحرام بالحج يوم التروية) وهو ثامن ذي الحجة
 سمى بذلك لان الناس كانوا يتروون فيه الماء لما بعده (قبل الزوال) فيصل
 بجى الظهر مع الامام ويسن ان يحرم (منها) اى من مكة والافضل
 من تحت الميزاب (ويجزى) احرامه (من بقية الحرم) ومن خارجه
 ولا دم عليه والمتمتع اذا عدم الهدى واراد الصوم سن له ان يحرم يوم
 السابع ليصوم الثلاثة محرما (وببيت بجى) ويصل مع الامام استحبابا
 (فاذا طلعت الشمس) من يوم عرفة (سار) من منى (الى عرفة)
 فاقام بنمرة الى الزوال يخطف بها الامام او نائبه خطبة قصيرة مفتحة
 بالتكبير يعلمهم فيها الوقوف ووقته والدفع منه والمبيت بمزدلفة (وكلها)
 اى كل عرفة (موقف الا بطن عرنة) لقوله عليه السلام كل عرفة
 موقف وارفوا عن بطن عرنة رواه ابن ماجة (وسن ان يجمع) بعرفة
 من له الجمع (بين الظهر والعصر) تقدما (و) ان (يقف رابكا) مستقبل
 القبلة (عند الصخرات وجبل الرحمة) لقول جابر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم جعل بطن ناقته القصوى الى الصخرات وجبل المشاة
 بين يديه واستقبل القبلة ولا يشرع صعود جبل الرحمة ويقال له جبل
 الدعاء (ويكثر من الدعاء وبما ورد) كقوله لا اله الا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
 وهو على كل شئ قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصري نورا
 وفي سمعي نورا ويسر لي امرى ويكثر الدعاء والاستغفار واتضرع والخشوع
 واظهار الضعف والافتقار ويلج في الدعاء رلا يستبطل الاجابة (ومن
 وقف) اى حصل بعرفة (ولو لحظة) او نائما او مارا او جاهلا انها

والشاذروان وقال خذوا عني مناسككم (او) طاف وهو (عربان او نجس) او محدث (لم يصح) طوافه لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون فيه رواه الترمذى والاثرم عن ابن عباس ويسن فعل باقى المناسك كلها على طهارة وان طاف المحرم لابس مخيط صم وفدى (ثم) اذاتم طوافه (يصلى ركعتين) ففلا يقرأ فيهما بالكافرين والاخلاص بعد الفاتحة وتجزى مكتوبة عنهما وحيث ركعهما جاز والافضل كونهما (خلف المقام) لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى ﴿ فصل ثم ﴾ بعد الصلاة يعود و (يستلم الحجر) لفعله عليه السلام ويسن الاكثار من الطواف كل وقت (ويخرج الى الصفا من باب) اى باب الصفايسى (فيرقاه) اى الصفا (حتى يرى البيت) فيستقبله (ويكبر ثلاثا ويقول ماورد) ثلاثا ومنه الحمد لله على ما هدانا لاله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شىء قدير لاله الا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ويدعو بما احب ولا يلبي (ثم يزل) من الصفا (ماشيا الى) ان يبقى بينه وبين العلم الاول (وهو الميل الاخضر فى ركن المسجد نحو ستة اذرع) ثم يسى (ماشيا سعيًا) شديدا الى العلم (الاخر) وهو الميل الاخضر بفناء المسجد حذاء دار العباس (ثم يتشى ويرقى المروة ويقول ما قاله على الصفا ثم يزل) من المروة (فيثنى فى موضع مشيه ويسى فى موضع سعيه الى الصفا يفعل ذلك) اى ما ذكر من المشى والسعى (سعيًا ذهابه سعيًا ورجوعه سعيًا) يفتتح بالصفا ويختم بالمروة ويجب استيعاب ما بينهما فى كل مرة فيلصق عقبه باصلهما ان لم يرقهما فلان ترك ما بينهما شيئًا ولو دون ذراع لم يصح سعيه (فاذا بدأ بالمروة سقط الشوط الاول) فلا يحتسبه ويكثر من الدعاء والذكر فى سعيه قال ابو عبدالله كان ابن مسعود اذا سعى بين الصفا والمروة قال رب اغفر وارحم واعف عما تعلم وانت الاعز الاكرم ويشترط له نية وموالة وكونه بعد طواف نسك ولو مسنونا (وتسنى فيه الطهارة) من الحدث والنجس (والستارة) اى ستر العورة فلو سعى محدثًا او نجسًا او عربانًا اجزاه (و) تسن (الموالة) بينه وبين الطواف والمرأة لاترقى الصفا ولا المروة ولا تسعى سعيًا شديدا وتسنى مبادرة معتمر بذلك (ثم ان كان

الى الحجر بيده او بشئ ولا يقبله لما روى البخارى عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير فلما أتى الحجر اشار اليه بشئ في يده وكبر (ويقول) مستقبل الحجر بوجهه كما استلمه (ماورد) ومنه بسم الله والله أكبر اللهم ايماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك عند استلامه (ويجمل البيت عن يساره) لانه عليه السلام طاف هكذا وقال خذوا عنى مناسككم (ويطوف سبما يرمي الاقنى) اى المحرم من بعيد من مكة (فى هذا الطواف) فقط ان طاف ماشياً فيسرع المشى ويقارب الخطأ (ثلاثاً) اى فى ثلاثة اشواط (ثم) بعد ان يرمي الثلاثة اشواط (يمشى اربعا) من غير رمل لفعله عليه السلام ولا يسن رمل لحامل معذور ونساء ومحرم من مكة او قربها ولا يقضى الرمل ان فات فى الثلاثة الاول والرمل اولى من الدنو من البيت ولا يسن رمل ولا اضطباع فى غير هذا الطواف ويسن ان يستلم الحجر والركن اليماني كل مرة (عند محاذاتهما لقبول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدع ان يستلم الركن اليماني والحجر فى طوافه قال نافع وكان ابن عمر يفعله رواه ابو داود فان شق استلامهما اشار اليهما لا الشامى وهو اول ركن يمر به ولا الغربى وهو ما يليه ويقول بين الركن اليماني والحجر الاسود ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفى بقية طوافه اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم واهدنى السبيل الاقوم وتجاوز عما تعلم وانت الاعز الاكرم وتسبى القراءة فيه (ومن ترك شيئاً من الطواف) ولو يسيراً من شوط من السبعة لم يصح لانه صلى الله عليه وسلم طاف كاملاً وقال خذوا عنى مناسككم (او لم ينزه) اى ينسوى الطواف لم يصح لانه عبادة اشبه الصلاة والحديث انما الاعمال بالنيات (او) لم ينزه (نسكه) بان احرم مطلقاً وطاف قبل ان يصرف احرامه لنسك معين لم يصح طوافه (او طاف على الشاذروان) يقع الذال وهو ما فضل عن جدار الكعبة لم يصح طوافه لانه من البيت فاذا لم يظف به لم يظف بالبيت جميعه (او) طاف على (جدار الحجر) بكسر الحاء المهملة لم يصح طوافه لانه صلى الله عليه وسلم طاف من وراء الحجر

ولا العرش وحملته ولا الجنة لان بالحجرة جسدا لو وزن به لرجع اتى
وتضاعف الحسنه والسنة بتمكن وزمان فاضل في باب في ذكر (دخول
مكة) وما يتعلق به من الطواف والسعي (يسن) دخول مكة (من
اعلاها) والخروج من اسفلها (و) يسن دخول (المسجد) الحرام (من
باب بني شيبه) لما روى مسلم وغيره عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل
مكة ارتفاع الفحى واماخ راحلته عند بني شيبه ثم دخل ويسن ان يقول عند
دخوله بسم الله وبالله ومن الله والى الله اللهم افحلى ابواب فضلك ذكره في
اسباب الهداية (فاذا راي البيت رفع يديه) لفعله عليه السلام رواه
الشافعي عن ابن جريج (وقال ماورد) ومنه اللهم انت السلام ومنك
السلام حيننا ربنا بالسلام اللهم زد هذا البيت تعظيما وتكريفا وتكراما ومهابة
وبرا وزد من عظمه وشرفه ممن حجه واعتقره تعظيما وتكريفا ومهابة
وبرا الحمد لله رب العالمين كثيرا كما هو اهله وكما ينبتى لكرم وجهه وعز
جلاله والحمد لله الذى بلغنى بيته ورانى لذلك اهلا والحمد لله على كل حال
اللهم انك دعوت الى حج بيتك الحرام وقد جئتك لذلك اللهم تقبل منى
واعف عني واصلح لى شأني كله لا اله الا انت يرفع بذلك صوته (ثم يطوف
مضطجعا) في كل اسبوعه استحبابا ان لم يكن حامل معذور بردائه والاضطباع ان
يجعل وسط رداءه تحت عاتقه اليمين وطرفيه على عاتقه اليسر واذا فرغ من
الطواف ازال الاضطباع (يتبدي المعتمر بطواف العمرة) لان الطواف
تحية المسجد الحرام فاستحبت البداء به لفعله عليه السلام (و) يطوف
(القارن والمفرد للقدم) وهو الورود (فيحاذى الحجر الاسود بكله)
اي بكل بدنه فيكون مبدا طوافه لانه عليه السلام كان يتبدي به (ويستنه)
اي يسمح الحجر بيده اليمنى وفي الحديث انه تزل من الجنة اشد بياضا من
اللبن فسودته خطايا بني آدم رواه الترمذي وصححه (ويقبله) لما روى عمر
ان النبي صلى الله عليه وسلم استقبل الحجر ووضع شفتيه عليه يبكي طويلا
ثم التفت فاذا بعمر ابن الخطاب يبكي فقال يا عمر هاهنا تسكب العبرات رواه
ابن ماجة نقل الاثرم ويسجد عليه وفعله ابن عمر وابن عباس (فان
شق) استلامه وتقبيله لم يزاحم واستله بيده (وقبل يده) لما روى مسلم
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم استله وقبل يده (فان شق)
استله بشئ وقبله لما روى عن ابن عباس فان شق (اللمس اشار اليه) اي

(الى)

البلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض فهو حرام بحرمه الله الى يوم القيامة (وحكم صيده كصيد المحرم) فيه الجزاء حتى على الصغير والكافر لكن بحرمه لاجزاء فيه ولا يملكه ابتداء بغير ارض (ولا يلزم المحرم جزآن وبحرم قطع شجره) اى شجر الحرم (وحشيشه الاخضرين) الذين لم يزرعهما ادمى لحديث ولا يعضد شجرها ولا يحش حشيشها وفي رواية ولا يختل شوكها ويمجوز قطع اليابس والثمره وما زرعه الادمى والكماة والفقع وكذا الاذخر كما اشار اليه بقوله (الا الاذخر) قال في القاموس حشيش طيب الريح لقوله عليه السلام الا الاذخر وبياح انتفاع بمازال او انكسر بغير فعل ادمى ولو لم يين وتضمن شجرة صغيرة عرفا بشاة وما فوقها ببقرة روى عن ابن عباس ويفعل فيها كجزاء صيد ويضمن حشيش وورق بقيته وغصن بما نقص فان استخلف شئ منها سقط ضمانه كرد شجرة قنبت لكن يضمن نقصها وكره اخراج تراب الحرم وحجارتها الى الحل لا ماء زمزم ويحرم اخراج تراب المساجد وطبيها للتبرك وغيره (ويحرم صيد) حرم (المدينة) لحديث على المدينة حرام ما بين عير الى ثور لا يختل خلاها ولا ينفر صيدها ولا يصلح ان تقطع منها شجرة الا ان يملف رجل بعيره رواه ابو داود (ولا جزاء فيه) اى فيما حرم من صيدها وشجرها وحشيشها قال احمد في رواية بكر ابن محمد لم يلفنا ان النبي صلى الله عليه وسلم ولا احدا من اصحابه حكموا فيه بجزاء (وبياح الحشيش) من حرم المدينة (للعلف) لما تقدم (و) بياح اتخاذ (الة الحرث ونحوه) كالمساجد والة الرجل من شجر حرم المدينة لما روى احمد عن جابر ابن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم لما حرم المدينة قالوا يا رسول الله انا اصحاب عمل واصحاب نفع وانا لانستطيع ارضا غير ارضا فرخص لنا فقال القاتمان والوسادة والعارضة والمسند فاما غير ذلك فلا يعضد ولا ينجبط منها شئ والمسند عود البكرة ومن ادخلها صيدا فله امساكه وذبحه (وحرماها) بريد في بريد وهو (ما بين عير) جبل مشهور بها (الى ثور) جبل صغير لونه الى الحمرة فيه تدوير ليس بالمستطيل خلف احد من جهة الشمال وما بين عير الى ثور هو ما بين لابتها واللاية الحرة وهى ارض تركها حجارة سود وتسحب المجاورة بمكة وهى افضل من المدينة قال فى الفنون الكعبة افضل من مجرد الحجرة فاما والنبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا واه

الجملة ان كان والا فقيته فيجب المثل من النعم فيها له مثل لقوله تعالى
 فجزاء مثل ما قتل من النعم وجعل النبي صلى الله عليه وسلم في الضيع كبشا
 ورجع فيها قضت فيه الصحابة الى ما قضوا به فلا يحتاج ان يحكم عليه
 مرة اخرى لانهم اعرف وقولهم اقرب الى الصواب ولقوله عليه السلام
 اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ومنه (في النعامة بدنة) روى عن
 عمر وعثمان وعلى وزيد وابن عباس ومعاوية لانها تشبهها (و) في
 (حمار الوحش بقرة) روى عن عمر (و) في (بقرته) اى الواحدة
 من بقر الوحش (بقرة) روى عن ابن مسعود (و) في (الايل)
 على وزن قنب وخب وسيد (بقرة) روى عن ابن عباس (و) في
 (التبتل بقرة) قال الجوهري التبتل الوعل المسن (و) في (الوعل
 بقرة) يروى عن ابن عمر انه قال في الاروى بقرة قال في الصحاح الوعل
 هى الاروى وفى القاموس الوعل يفتح الواو مع فتح العين وكسرها وسكونها
 تيس الجبل (و) في (الضيع كبش) قال الامام حكم فيها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بكبش (و) في (الغزال عتر) روى عن جابر عنه صلى
 الله عليه وسلم انه قال فى الظبي شاة (و) في (الوب) وهو دوية كحلا
 دون السنور لاذنب لها جدى (و) في (الضب جدى) قضى به عمر
 وابرد والجدى الذكر من اولاد المعز له ستة اشهر (و) في (اليربوع
 جفرة) لها اربعة اشهر روى عن عمر و ابن مسعود (و) في (الارنب
 عناق) روى عن عمر والناق الانثى من اولاد المعز اصغر من الجفرة
 (و) في (الحمامة شاة) حكم به عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس ونافع
 ابن عبد الحارث فى حمام الحرم وقيس عليه حمام الاحرام والحمام كل
 ما عب الماء وهدر . قال الجوهري المباشرب الماء من غير مص والحمام يشرب
 الماء عبا كما تعب الدواب وهدر اى صوت وقال غيره هدر غرد ورجع
 صوته كانه يسبح مطلق الماء وهدر . فيدخل فيه الفواخت والوراشين والقطا
 والقمرى والدبى وما لم تقض فيه الصحابة يرجع فيه الى قول عدلين
 خبيرين وما لا مثل له كباقي الطيور ولو اكبر من الحمام فيه القيمة وعلى
 جماعة اشتركوا فى قتل صيد جزاء واحد ^{في} باب ^{في} حكم (صيد
 الحرم) اى حرم مكة (يحرم صيده على الحرم والحلال) اجما لحديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة ان هذا

من جنس واحد بان حلق او قلم او لبس مخيطا او تطيب او وطى ثم اعاده (ولم يفد) لما سبق (فدى مرة) سوا فعله متابعا او متفرقا لان الله تعالى اوجب فى حلق الراس فدية واحدة ولم يفرق بين ما وقع فى دفعة او دفعات وان كهر عن السابق ثم اعاده لزمته الفدية ثانيا (بخلاف صيد) ففيه بعده ولو فى دفعة لقوله تعالى فجزاء مثل ما قتل من التعم (ومن فعل محظورا من اجناس) بان حلق وقلم اظفاره ولبس المخيط فدى لكل مرة اى لكل جنس الفدية الواجبة فيه سواء (رفض احرامه اولا) اذ التحلل من الحج لا يحصل الا باحد ثلاثة اشياء كمال افعاله او التحلل عند الحصر او بالمعذر اذا شرطه فى ابتدائه وما عدا هذه لا يتحلل به ولو نوى التحلل لم يحل ولا يفسد احرامه برفضه بل هو باق يلزمه احكامه وليس عليه لرفض الاحرام شئ لانه مجرد نية (ويسقط بنسيان) او جهل او اكراه (فدية لبس وطيب ونفطية راس) لحديث عفى لامتنى الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه ومتى زال عذره ازاله فى الحال (دون) فدية (وطى) وصيد وتقليم وحلق) فوجب مطلقا لان ذلك اتلاف فاستوى عمدته وسهو كمال الادمى فان استدام لبس مخيط احرم فيه ولو لحظة فوق المتداد من خلمه فدى ولا يشقه (وكل هدى او اطعام) يتعلق بمحرم او احرام كجزاء صيد ودم متعة وقران ومنذور وما وجب لتترك واجب او فعل محظور فى الحرم فانه يلزمه ذبحه فى الحرم قال احمد مكة ومنى واحد والافضل نحر ما يحج بمنى وما بعمره بالمروة ويلزمه تفرقة لحمه او اطلاقه (لمساكين الحرم) لان القصد التوسعة عليهم وهو المقيم به والمجتاز من حاج وغيره ممن له اخذ زكاة لحاجة وان سلمه لهم حيا فذبحوه اجزاء والا رده وذبحه (وفدية الاذى) اى الحلق (واللبس ونحوهما) كطيب ونفطية راس وكل محظور فعله خارج الحرم (ودم الاحصار حيث وجد سببه) من حل او حرم لانه عليه السلام نحر هديه فى موضعه بالحديبية وهى من الحل ويجزى بالحرم ايضا (ويجزى الصوم) والحلق (بكل مكان) لانه لا يتبدى فقه لاحد فلا فائدة لتخصيصه (والدم) المطلق (شاة) كافحية جذع ضان او نى معز (او سبع بدنة) او بقرة فان ذبحها فافضل وتجب كلها (وتجزى عنها) اى عن البدنة (بقرة) ولو فى جزاء صيد كملكه وعن سبع شياه بدنة او بقرة مطلقا باب جزاء الصيد اى مثله فى

باب الفدية ١٥٦ اى اقسامها وقدر ما يجب والمستحق لآخذها (يخيّر
 بفدية) اى فى فدية (حلق) فوق شعرتين (وتقليم) فوق ظفرين (وتقطيع
 راس وطيب ولبس محيط بين صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين لكل
 مسكين مدبر او نصف صاع من تمر او شعير او ذبح شاة) لقوله صلى الله
 عليه وسلم لكعب بن عجرة لعلك اذاك هوام راسك قال نعم يا رسول الله فقال
 احلق راسك وصم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين او انك شاة متفق
 عليه واو للتخيير والحق الباقي بالخلق (و) يخيّر (بجزا صيدين) ذبح (مثل
 ان كان) له مثل من النعم (او تقويمه) اى المثل بمحل التلف او قربه
 (بدراهم يشتري بها طعاما) يجزى فى فطرة او يخرج بدله من طعامه
 (فيطعم كل مسكين مدا) ان كان الطعام برا والا فدين (او يصوم عن كل
 مد) من البر (يوما) لقوله تعالى فجزا مثل ما قتل من النعم الاية وان بقى
 دون مد صام يوما (و) يخيّر (بما لا مثل له) بعد ان يقومه بدراهم لتعذر
 المثل ويشترى بها طعاما كما مر (بين اطعام) كما مر (وصيام) على ما تقدم
 (واما دم متعة وقران فيجب الهدى) بشرطه السابق لقوله تعالى فمن تمتع
 بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى واقارن بالقياس على المتبع (فان
 عدمه) اى عدم الهدى او عدم ثمنه ولو وجد من يقرضه (فصيام ثلاثة
 ايام) فى الحج (والافضل كون اخرها يوم عرفة) وان اخرها عن ايام
 منى صامها بعد وعليه دم مطلقا (و) صيام (سبعة ايام اذا رجع الى اهله)
 قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم وله صومها
 بعد ايام منى وفراغه من افعال الحج ولا يجب تتابع ولا تفريق فى الثلاثة
 ولا السبعة (والمحصر) يذبح هديا بنية التحلل لقوله تعالى فان احصرتم
 فما استيسر من الهدى (و) اذا لم يجد هديا صام عشرة ايام (بنية التحلل
) ثم حل (قياسا على التمتع) ويجب بوطنى فى فرج فى الحج (قبل التحلل
 الاول) بدنة) وبعده شاة فان لم يجد البدنة صام عشرة ايام ثلاثة فى الحج
 وسبعة اذا رجع لقضاء العمابة (و) يجب بوطنى (فى العمرة شاة) وتقدم
 حكم المباشرة (وان طأعته زوجته لزمها) اى ما ذكر من الفدية فى الحج
 والعمرة وفى نسخة لزمها اى البدنة فى الحج والشاة فى العمرة والمكرهة
 لا فدية عليها وتقدم حكم المباشرة دون الفرج ولا شئ على من فكر فانزل
 والد الم واجب لفوات او ترك واجب كسنة ١٥٧ فصل ومن كرر محظورا

هريرة وابن عباس فحكمه كالأحرام الصحيح لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله (ويقضيان) وجوبا (ثانيا عامه) روى عن ابن عباس وابن عمر وغير المكلف يقضى بعد تكليفه وحجة الإسلام فورا من حيث أحرم أو لا ان كان قبل ميقات والا فنه وسن تفرقهما في قضاء من موضع وطئ الى ان يحلا والوطئ بعد التحلل الاول لا يفسد النكح وعليه شاة ولا فدية على مكرهه ونفقة حجة قضائها عليه لانه المفسد لنسكها (التاسع) المباشرة دون الفرج وذكرها بقوله (وتحرم المباشرة) اى مباشرة الرجل المرأة (فان فعل) اى بشرها (فانزل لم يفسد حجه) كما لو لم ينزل ولا يصح قياسها على الوطئ به لانه يجب به الحد دونها (وعليه بدنة) ان اتزل بمباشرة او قلة او تكرار نظر او لمس لشهوة او امنى باستئناء قياسا على بدنة الوطئ وان لم ينزل فشاة كفدية اذا خطأ في ذلك كعمد وامرأة مع شهوة كرجل في ذلك (لكن يحرم) بعد ان يخرج (من اهل) ليجمع في احرامه بين الحل والحرم (لطواف الفرض) اى ليطوف طواف الزيادة محرما وظاهر كلامه ان هذا في المباشرة دون الفرج اذا اتزل وهو غير متجه لانه لم يفسد احرامه حتى يحتاج لتجديده فالمباشرة كسائر المحرمات غير الوطئ هذا مقتضى كلامه في الاقناع كالنتهى والمقتع والتفجج والانصاف والمبدع وغيرها واغاذكروا هذا الحكم فيمن وطئ بعد التحلل الاول الا ان يكون على وجه الاحتياط مراعاة للقول بالافساد (واحرام المرأة) فيما تقدم (كالرجل الا في اللباس) اى لباس المحيط فلا يحرم عليها ولا تغطية الرأس (وتجنب البرقع والقفازين) لقوله عليه السلام لا تتقب المرأة ولا تلبس القفازين رواء البخاري وغيره والقفازان شئ يعمل لليدين يدخلان فيه يسترهما من الحر كما يعمل للزاة ويغدى الرجل والمرأة بلبسهما وتجنب (تغطية وجهها) لقوله صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها فتضع الثوب فوق راسها وتسد له على وجهها لمروء الرجال قريبا منها (ويباح لها التحلى) بالخلخال والسوار والدمالج ونحوها ويسن لها خضاب عند احرام وكراهة بعده وكراهة لهما اكتحال بانمذ لزيته ولهما لبس معصفر وكحلى وقطع رابحة كريمة بغير طيب وانما وعمل صنعة مالم يشغلا عن واجب او مستحب وله لبس خاتم ويجتنبان الرفث والفسوق والجداول وتسن قلة الكلام الا فيما ينفع

اله او بجناية دابة وهو متصرف فيها (فعليه جزاؤه) وان دل ونحوه
محرم محرما فالجزاء بينهما ويحرم على المحرم اكله مما صاده او كان له اثر
في صيده او ذبح او صيد لاجله وما حرم عليه لنحو دلالة او صيد له
لايحرم على محرم غيره ويضمن بيض صيد ولبنه اذا حلبه بقيته ولا يملك
المحرم ابتداء صيدا بغير ارض وان احرم وبملكه صيد لم يزل ولا يده
الحكمية بل تزال يده المشاهدة بارساله (ولا يحرم) باحرام او حرم
(حيوان انسى) كدجاجة وبهية الانعام لانه ليس بصيد وقد كان النبي
صلى الله عليه وسلم يذبح البدن في احرامه بالحرم (ولا يحرم صيد
البحر) ان لم يكن بالحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطيره
الماء برى (ولا) يحرم بحرم ولا احرام (قتل محرم الاكل) كالاسد
والنمر والكلب الا المتولد كما تقدم (ولا) يحرم قتل الصيد (الصايل)
دفعاً عن نفسه او ماله سواء خشي التلف او الضرر بجرحه او لا لانه
اتحق بالمؤذيات فصار كالكلب العقور ويسن مطلقا قتل كل مؤذ غير
ادمي ويحرم باحرام قتل قتل وصيبياته ولو برمييه ولا جزاء فيه لابرأغيث
وقراد ونحوهما ويضمن جراد بقيته ولحرم احتاج لفعل محظور فعله ويفدى
وكذا لو اضطر الى اكل صيد فله ذبحه واكله كمن بالحرم ولا يباح الا لمن
له اكل الميتة (السابع) عقد النكاح وقد ذكره بقوله (ويحرم عقد
نكاح) فلو تزوج المحرم او زوج محرمة او كان وليا او وكيلاً في النكاح
حرم (ولا يصح) لما روى مسلم عن عثمان مرفوعا لا ينكح المحرم ولا
ينكح (ولا فدية) في عقد النكاح كشرأ الصيد ولا فرق بين الاحرام
الصحيح والفاسد ويكره للمحرم ان يخطب امرأة كخطبة عقده او حضوره
او شهادته فيه (وتصح الرجعة) اى لو راجع المحرم امراته صحت بلا كراهة
لانه امساك وكذا شراء امة للوطى (الثامن) الوطى واليه الاشارة بقوله
(وان جامع) المحرم بان غيب الحشفة في قبل او دبر من ادمي او غيره
حرم لقوله تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا رفث قال ابن عباس هو الجماع
وان كان الوطى (قبل التحلل الاول فسد نسكهما) ولو بعد الوقوف
بعرفة ولا فرق بين العامد والساهى لقضاء بعض الصحابة رضى الله عنهم بقساد
الحج ولم يستفصل (ويمضيان فيه) اى يجب على الواطى والموطوءة المضى
في النسك الفاسد ولا يخرجان منه بالوطى روى عن عمر وعلى وابى

احدها (حلق الشعر) من جميع بدنه بلا عذر يعنى ازالته بمحلق او نتف
او قلع لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله (و) الثانى
(تقليم الاظافر) او قصه من يد او رجل بلا عذر فان خرج بعينه شعر
او كسر ظفره فزالهما او زالا مع غيرها فلا فدية وان حصل الاذى بقرح
او قلع ونحوه فزال شعره لذلك فدى ومن حلق رأسه باذنه او سكت ولم
ينبه فدى ويباح لمحرّم غسل شعره بسدر ونحوه فن (حلق) شعرة
واحدة او بعضها ففليه طعام مسكين وشعرتين او بعض شعرتين فطعام
مسكينين وثلاث شعرات ففليه دم (او قلم) ظفرا فطعام مسكين وظفرين
فطعام مسكينين و (ثلاثة ففليه دم) اى شاة او اطعام ستة مساكين او
صيام ثلاثة ايام وان خلل شعره وشك فى سقوط شئ به استحب (الثالث)
تغطية راس الذكر اجماعا واشار اليه بقوله (ومن غطى راسه بملاصق
فدى) سواء كان متقاداً كعمامة وبرنس ام لا كقرطاس وطمين ونورة
وحناء او عصه بسير او استظل فى محل راكبا او لا ولو لم يلاصقه ويحرم
ذلك بلا عذر لا ان حمل عليه او استظل بخيمة او شجرة او بيت (الرابع)
لبسه الخيط واليه الاشارة بقوله (وان لبس ذكر مخيطا فدى) ولا يقدر
عليه رداء ولا غيره الا ازاره ومنطقته وهما فى نفقة مع حاجة لعقد
وان لم يجد نعلين لبس خفين او لم يجد ازارا لبس سراويل الى ان يجد
ولا فدية (الخامس) الطيب وقد ذكره بقوله (وان طيب) محرم (بدنه
او ثوبه) او شيئا منهما او استعماله فى اكل او شرب (او ادهن)
او اكحل او استعط (بمطيب او شم) قصدا (طيبا او بخر بعود ونحوه)
او شمه قصدا ولو بخور الكعبة اثم و (فدى) ومن الطيب مسك وكافور
وعنبر وزعفران وورس وورد وبنفسج وليمون وياسمين وبان وماء ورد
وان شهما بلا قصد او مس مالا يعلق كقطع كافور او شم فواكه او عودا
او شيئا او ريحانا فارسيا او غاما او ادهن بدهن غير مطيب فلا فدية
(السادس) قتل صيد البر او اصابه وقد اشار اليه بقوله (وان قتل
صيدا ما كولا برياً اصلا) حكماء وبط ولو استانس بخلاف ابل وبقر اهلية
ولو توحشت (ولو تولد منه) اى من الصيد المذكور (ومن غيره)
كالتولد بين الماكول وغيره او بين الوحشى وغيره تغليبا للخنزير (او تلف)
الصيد المذكور (فى يده) بمباشرة او سبب كاشارة ودلالة واعانة ولو بتناولته

يحرم بهما معا او بهما ثم يدخله عليها قبل شروع في طوافها ومن احرم به
ثم ادخلها عليه لم يصح احرامه بها (و) يجب (على الاقنى) وهو من كان
مسافة قصر فاكتر من الحرم ان احرم متمما او قارنا (دم) نسك لاجبران بخلاف
اهل الحرم ومن هو منه دون المسافة فلا شيء عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم
يكن اهله حاضرا المسجد الحرام ويشترط ان يحرم بها من مقات او مسافة قصر
فاكثر من مكة وان لا يسافر بينهما فان سافر مسافة قصر فاحرم فلا دم عليه وسن
لمفرد وقارن فسخ نيتهما بحجج وينويان باحرامهما ذلك عمرة مفردة لحديث
الصحيحين السابق فاذا حلا احراما به ليصيرا متمعين ما لم يسوقا هديا او يقفا بعرفة
وان ساقه متمتع لم يكن له ان يحل فيحرم بحجج ان طاف وسعى لعمرة قبل
حلق فاذا ذبحه يوم النحر حل منهما (وان حاضت المرأة) المتمتع قبل طواف
العمرة فمخشيت فوات الحج احرمت به (وجوبا (وصارت قارنة) لما روى
مسلم ان عائشة كانت متمتع فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اهلي بالحج
وكذا لو خشى غيرها ومن احرم واطلق صح وصرفه لما شاء وبثله ما احرم فلان
انقذ بمثله وان جهله جعله عمرة لانها اليقين ويصح احرمت يوما او بنصف نسك
لان احرم فلان قاتا محرم لعدم جزمه (واذا استوى على راحلته قال)
قطع به جماعة والاصح عقب احرامه (ليك اللهم ليك) اى انا مقم
على طاعتك واجابة امرك (ليك لاشريك لك ليك ان الحمد والثناء لك
والملك لاشريك لك) روى ذلك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث متفق عليه وسن ان يذكر نسكه فيها وان يبدأ القارن
بذكر عمرته واكثر التلية وتناكد التلية اذا علا نثرها او هبط واديا او صلى
مكتوبة او اقبل ليل او نهار او التفت الرفاق او سمع مليا او فعل محظورا
ناسيا او ركب دابته او نزل عنها او رأى البيت (يصوت بها الرجل) اى
يجهر بالتلية لحبر السائب ابن خلاد مرفوعا اتانى جبريل فامرني ان آمر
اصحابي ان يرفعوا اصواتهم بالاehl والتلية وصححه الترمذى واغا يسن
الجهر بالتلية في غير مساجد الحل وامصاره وفي غير طواف القدوم
والسعى بعده وتشرع بالعربية لقادر والا فبلغة ويسن بدعا دعاء وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم (وتحفيها المرأة) بقدر ما تسمع رفيقتها ويكره
جهرها فوق ذلك مخافة الفتنة ولا تكره التلية لحلال باب محظورات
الاحرام اي المحرمات بسببه (وهى) اى محظوراته (تسعة)

لاحرامه قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف بالبيت وقالت كافي انظر الى
 ويبس المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم متفق
 عليه وكره ان يتطيب في ثوبه وله استدامة لبسه ما لم يتزعه فان تزعه فليس
 له ان يلبسه قبل غسل الطيب منه ومتى تعمد مس ما على بدنه من الطيب
 او نحا عن موضعه ثم رده اليه او نقله الى موضع اخر فدى لان سال
 بعرق او شمس (و) سن له ايضا (تجرد من مخيط) وهو كذا بخاط على
 قدر الملبوس عليه كالقميص والسراويل لانه عليه السلام تجرد لاهلاله رواه
 الترمذى (و) سن له ايضا ان يحرم (في ازار ورداء ابيضين) نظيفين
 ونملين لقوله عليه السلام وليحرم احدكم في ازار ورداء ونملين رواه احمد
 والمراد بالنملين التاسومة ولا يجوز له لبس السرموزة والجمعجم قاله في
 الفروع (و) سن (احرام عقب ركعتين) نفلا او عقب فريضة لانه عليه
 السلام اهل دير صلاة رواه النسائى (ونبته شرط) فلا يصبر محرما بمجرد
 التجرد او التلبية من غير نية الدخول في النسك لحديث اغا الاعمال بالنيات
 (ويستحب قوله اللهم انى اريد نسك كذا) اى ان يعين ما يحرم به ويلفظ به
 وان يقول (فيسره لى) وتقبله منى وان يشترط فيقول (وان حبسنى حابس
 فمحلى حيث حبستى) لقوله صلى الله عليه وسلم لضباعة بنت الزبير حين
 قالت له انى اريد الحج واجدنى وجعة فقال حببى واشترطى وقولى اللهم محلى
 حيث حبستى متفق عليه زاد النسائى فى رواية اسنادها جيد فان لك على
 ربك ما استثبتت ففى حبس بمرض او عدو او ضل عن الطريق حل ولائى
 عليه ولو شرط ان يحل متى شاء او ان افسده لم يقضه لم يصح الشرط
 ولا يبطل الاحرام بخنوع او اغماء او سكر كموت ولا ينقذ مع وجود
 احدها والانسائك تمتع وافراد وقران (وافضل الانسائك التمتع) فالافراد
 فالقران قال احمد لا اشك انه عليه السلام كان قارنا والمتعة احب الى اتمى
 وقال لاه اخر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين انه صلى الله عليه
 وسلم امر اصحابه لما طافوا وسعوا ان يحملوها عمرة الا من ساق هديا
 وثبت على احرامه لسوقه الهدى وتأسف بقوله لو استقبلت من امرى
 ما استدبرت ما سقت الهدى ولا حلت معكم (وصفته) اى التمتع (ان يحرم
 بالعمرة فى اشهر الحج ويفرغ منها ثم يحرم بالحج فى طامه) من مكة او قربها
 او بعيد منها والافراد ان يحرم بالحج ثم بعمرة بعد فراغه منه والقران ان

مكة (و) ميقات (اهل المشرك) اى العراق وخراسان ونحوهما (ذات
 عرق) منزل معروف سمي بذلك لان فيه عرقا وهو الجبل الصغير وبينه
 وبين مكة نحو مرحلتين (وهى) اى هذه المواقيت (لاهلها) المذكورين
 (ولن مر عليها من غيرهم) اى من غير اهلها ومن منزله دون هذه
 المواقيت يحرم منه الحج وعمرة (ومن حج من اهل مكة) فانه يحرم (منها)
 لقول ابن عباس وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا
 الحليفة ولاهل الشام الحنيفة ولاهل نجد قرن ولاهل اليمن ظلم من لهن
 ولن اتى عليهن من غير اهلن ممن يريد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمحلله
 من اهل مكة وكذلك اهل مكة يهلون منها متفق عليه ومن لم يمر بميقات المحرم
 اذا علم انه اذا اقر بها منه لقول عمر انظروا الى حدوها من قديد رواء
 البخارى ويسن ان يخطا فان لم يحاذ ميقاتا احرم من مكة بمرحلتين
 (وعرته) اى عمرة من كان بمكة يحرم بها (من الحل) لان النبي صلى
 الله عليه وسلم امر عبد الرحمن ابن ابي بكر ان يعمر عائشة من التميم
 متفق عليه ولا يحل لحر مسلم مكلف اراد مكة او النسك تجاوز الميقات
 بلا احرام الا لقتال مباح او خوف او حاجة تنكر كخطاب ونحوه فان
 تجاوزه لغير ذلك لزمه ان يرجع ليحرم منه ان لم يخف فوت حج او على
 نفسه وان احرم من موضعه فعليه دم وان تجاوزه غير مكلف ثم كلف
 احرم من موضعه وكره احرام قبل ميقات والحج قبل اشهره وينفقد
 (واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة) منها يوم النحر
 وهو يوم الحج الاكبر باب الاحرام لفة نية الدخول في التحريم
 لانه يحرم على نفسه بنيت ما كان مباحا له قبل الاحرام من النكاح والطيب
 ونحوها وشرعا (نية النسك) اى نية الدخول فيه لا نيته ان يحج او
 يعمر (سن لمريده) اى مرید الدخول في النسك من ذكر واهى
 (غسل) ولو حائضا ونفسا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر اسما بنت
 حميس وهى نفسا ان تغسل رواء مسلم وامر عائشة ان تغسل لاهلال الحج
 وهى حايض (او تيمم لعدم) اى عدم الماء او تعذر استعماله لنحو مرض (و)
 سن له ايضا (تنظيف) باخذ شعر ونظفر وقطع راحية كراهية لثلا يحتاج اليه
 فى احرامه فلا يتمكن منه (و) سن (تطيب) فى بدنه بمسك او بخور او ماء
 ورد ونحوها لقول عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم

شيئا كبيرا لا يستطيع ان يستوى على الراحة افا حج عنه قال حجي عنه متفق
 عليه (ويجزى) الحج والعمرة (عنه) اى عن النوى عنه اذا (وان عوفى
 بعد الاحرام) قبل فراغ نائه من النسك او بعده لانه اتى بما امر به
 فخرج من العهدة ويسقطان عن من لم يجد نائبا ومن لم يحج عن نفسه لم
 يحج عن غيره ويصح ان يستيب قادر وغيره فى قل حج وبعضه والثائب امين
 فيما يمطاه للحج منه ويحتسب له نفقة رجوعه وخادمه ان لم يخدم مثله نفسه
 (ويشترط لوجوبه) اى الحج والعمرة (على المرأة وجود محرما) لحديث
 ابن عباس لا تسافر امرأة الا مع محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعها
 محرم رواه احمد باسناد صحيح ولا فرق بين الشابة والعجوز وقصير السفر
 وطويله (وهو) اى محرم السفر (زوجها او من تحرم عليه على التأييد
 لنسب) كاخ مسلم مكلف (او سبب مباح) كاخ من رضاع كذلك وخرج
 من تحرم عليه بسبب محرم كام المزنى بها وبنتها وكذا ام الموطوءة بشبهة
 وبنتها والملاعن ليس محرما للملاعة لان تحريمها عليه ابداء عقوبة وتقليظ
 عليه لا لحرمتها ونفقة المحرم عليها فيشترط لها ملك زاد وراحلة لهما ولا
 يلزمه مع بذلها ذلك سفر معها ومن ايسر منه استنابت وان حجت بدونه
 حرم واجزا (وان مات من لزماء) اى الحج والعمرة (اخرجها من تركته)
 من رأس المال اوصى به اولا ويحج النساب من حيث وجبا على الميت
 لان القضا يكون بصفة الادا وذلك لما روى البخارى عن ابن عباس ان
 امرأة قالت يا رسول الله ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت افا حج
 عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين اكننت قاضيته له اقضوا
 الله قاهه احق بالوفا ويسقط بحج اجنبى عنه لا عن حى بلا اذنه وان ضاق
 ماله حج به من حيث بلغ وان مات فى الطريق حج عنه من حين مات
 باب المواقيت الميقات لفة الحد واصطلاحا موضع العبادة وزمنها
 (وميقات اهل المدينة ذوا الحليفة) بضم الحاء وفتح اللام بينها وبين المدينة
 ستة اميال او سبعة وهى ابعد المواقيت من مكة بينها وبين مكة عشرة ايام
 (و) ميقات (اهل الشام ومصر والمغرب المحففة) بضم الحاء وسكون الحاء
 المسهلة قرب رابغ بينها وبين مكة نحو ثلاث مراحل (و) ميقات (اهل
 اليمن ظلم) بينه وبين مكة ليلتان (و) ميقات (اهل نجد) والطائف
 (قرن) بسكون الراء ويقال قرن المنازل وقرن الثعالب على يوم ويلة من

عاد فوقف في وقته ولم يكن سعى بعد طواف القدوم (وفي) اى او وجد ذلك في احرام (العمرة قبل طوافها صح) اى الحج او العمرة فيما ذكر (فرضا) فحجزه عن حجة الاسلام وعمرته ويمتد باحرام ووقوف موجودين اذا وما قبله تطوع لم ينقلب فرضا وقال بعضهم ينقذ موقوفا فاذا زال الرق انقلب فرضا فان كان الصغير او القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف لم يحجزه الحج ولو اعاد السعى لانه لا يشترع مجاوزة عدده ولا تكراره بخلاف الوقوف فانه لا قدر له محدود وتشترع استدامته وكذا ان بلغ او عتق في اثناء طواف العمرة لم يحجزه ولو اعاده (و) يصح (فعلهما) اى الحج والعمرة (من الصبي) فعلا لحديث ابن عباس ان امرأة رفت الى النبي صلى الله عليه وسلم صبيها فقالت هذا حج قال نعم ولك اجر رواه مسلم ويحرم الولي في مال عمن لم يميز ولو محرما او لم يحج ويحرم بمز باذنه ويفعل ولي ما يعجزها لكن يبدأ الولي في رمي بنفسه ولا يعتد برمي حلال وبطاف به لعجز راكبا او محمولا (و) يصحان (من العبد فعلا) لعدم المانع ويلزمان بنذره ولا يحرم به ولا زوجة الا باذن سيد وزوج فان عقدها فلهما تحليلهما ولا يمنعها من حج فرض كملت شروطه ولكل من ابوى حر بالغ منه من احرام بنفل كنفل جهاد ولا يحملانه ان احرم (والقاصر) المراد فيما سبق (من امكنه الركوب ووجد زادا) و (راحلة) بالتهما (صالحين مثله) لما روى الدارقطني باسناده عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله عز وجل من استطاع اليه سبيلا قال قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحلة وكذا لو وجد ما يحصل به ذلك (بعد قضاء الواجبات) من الديون حاة او مؤجلة والزكاوات والكفارات والتذور (و) بعد (النفقات الشرعية) له ولعاليه على الدوام من عقار او بضاعة او صناعة (و) بعد (الحوائج الاصلية) من كتب ومسكن وخادم ولباس مثله وغذاء ووطا ونحوها ولا يصير مستطعا ببذل غيره له ويعتبر امن الطريق بلا خفارة يوجد فيه الماء والعلف غلى المتاد وسعة وقت يمكن السير فيه على العادة (وان اعجزه) عن السعى (كبر او مرض لا يرجى برؤه) او قتل لا يقدر معه على ركوب الا بمشقة شديدة او كان نضو الحلقة لا يقدر يثبت على راحلة الا بمشقة غير محتملة (لزمه ان يقيم من يحج ويعتمر عنه) قورا (من حيث وجبا) اى من بلدة لقول ابن عباس ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله ان ابني ادركته فريضة الله تعالى في الحج

واجب (وان وطئ) المعتكف (في فرج) او ازل بمباشرة دونه (فسد اعتكافه) ويكفر كفارة يمين ان كان الاعتكاف منذورا لافساد نذره لا لوطنه ويبطل ايضا اعتكافه بخروجه لما له منه بد ولو قل (ويستحب اشتغاله بالقرب) من صلاة وقراءة وذكر ونحوها (واجتنب ما لا يعنيه) بفتح الياء اى يسهه لقوله عليه السلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يمنه ولا بأس ان تزوره زوجته في المسجد وتحدث معه وتصلح رأسه او غيره ما لم يتلذذ بشئ منها وله ان يتحدث مع من يأتيه ما لم يكثر ويكره العمت الى الليل وان نذره لم يف به وينبغي لمن قصد المسجد ان ينوى الاعتكاف مدة لبثه فيه لا سيما ان كان صائما ولا يجوز البيع ولا التمرافه للمعتكف وغيره ولا يصح

﴿ كتاب المناسك ﴾

جمع منسك بفتح السين وكسرهما وهو التعبد يقال تنسك تعبد وغلب اطلاقها على متعبدات الحج والمنسك في الاصل من النسبة وهى الذبيحة (الحج) بفتح الحاء فى الأشهر عكس شهر ذى الحجة فرض سنة تسع من الهجرة وهو لغة القصد وشرعا قصد مكة لعمل مخصوص فى زمن مخصوص (والعمرة) لغة الزيارة وشرعا زيارة البيت على وجه مخصوص وهما (واجبان) لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله ولحديث عائشة يا رسول الله هل على النساء من جهاد قال نعم عليهن جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه احمد وابن ماجه باسناد صحيح واذا ثبت ذلك فى النساء فالرجال اولى اذا تقرر ذلك فيجانب (على) الحر (المسلم المكلف القادر) اى المستطيع (فى عمره مرة) واحدة لقوله عليه السلام الحج مرة فمن زاد فهو متطوع رواه احمد وغيره فلاسلام والعقل شرطان للوجوب والصحة والبلوغ وكال الحرية شرطان للوجوب والاجزا دون الصحة والاستطاعة شرط للوجوب دون الاجزا فمن كملت له الشروط وجب عليه السعى (على الفور) وياتم ان اخره بلا عذر لقوله عليه السلام تعجلوا الى الحج يعنى القريضة فان احركم لايدرى ما يعرض له رواه احمد (فان زال الرق) بان عتق العبد محرما (و) زال (الجنون) بان افاق الجنون واحرم ان لم يكن محرما (و) زال (العبا) بان بلغ الصغير وهو محرم (فى الحج) وهو (بمرقة) قبل الدفع منها او بعده ان

(الحرام فمسجد المدينة فالأقصى) لقوله عليه السلام صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه الجماعة إلا أبا داود (لم يلزمه) جواب من أى لم يلزمه الاعتكاف أو الصلاة (فيه) أى في المسجد الذى عينه أن لم يكن من الثلاثة لقوله عليه السلام لا تشد الرحل إلا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد الأقصى فلو تعين غيرها بتعيينه لزمه المضى إليه واحتاج لشد الرحال إليه لكن إن نذر الاعتكاف في جامع لم يحجزه في مسجد لا تقام فيه الجمعة (وإن عين) لاعتكافه أو صلاته (الأفضل) كالسجدة الحرام (لم يحجز) اعتكافه أو صلاته (فيما دونه) كمسجد المدينة أو الأقصى (وعكسه بعكسه) فمن نذر اعتكافا أو صلاة بمسجد المدينة أو الأقصى أجزأه بالمسجد الحرام لما روى أحد وأبو داود عن جابر أن رجلا قال يوم الفتح يا رسول الله أنى نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل هاهنا فسأله فقال صل هاهنا فقال شئت إذا (ومن نذر) اعتكافا (زما معينا) ككسر ذى الحجة (دخل معتكفه قبل ليلة الأولى) فيدخل قبيل الغروب من اليوم الذى قبله (وخرج) من معتكفه (بعد آخره) أى بعد غروب الشمس آخر يوم منه وإن نذر يوما دخل قبل فجره وتأخر حتى تغرب شمس وان نذر زما معينا تأبه ولو أطلق وعددا فله تقريبه ولا تدخل ليلة يوم نذره كيوم ليلة نذرهما (ولا يخرج المعتكف) من معتكفه (إلا لما لا بد) له (منه) كاتيانه بما كل ومشرب لعدم من يأتيه بهما وكفى بفته وبول وغائط وطهارة واجبة وغسل متنجس يحتاجه وإلى جمعة وشهادة لزمته والأولى أن لا يبكر الجمعة ولا يطيل الجلوس بعدها وله المشي على عادته وقصد بيته لحاجة أن لم يجد مكانا يليق به بلا ضرر ولا منه وغسل يده بمسجد في إناء من وسخ ونحوه لا بول وفصد وحجامة بأناء فيه أو في هوايه (ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة) حيث وجب عليه الاعتكاف متتابعين ما لم يتعين عليه ذلك لعدم من يقوم به (إلا أن يشترطه) أى يشترط في ابتداء اعتكافه الخروج إلى عيادة مريض أو شهود جنازة وكذا كل قرينة لم تتعين عليه وما له منه بد كمشا ومبيت بيته لا الخروج للتجارة ولا التكسب بالصنعة في المسجد ولا الخروج لما شاء وإن قال متى مرضت أو عرض لي طرض خرجت فله شرطه وإذا زال العذر وجب الرجوع إلى اعتكاف

قاعف عنى رواء احمد وابن ماجة وللترمذى معناه وصححه ومنى العفو الترك
 وللنسائى من حديث ابى هريرة مرفوعا سلوا الله العفو والعافية والمعافة
 الدائمة فا اوتى احد بعد يقين خيرا من معافة فالشر الماضى يزول بالعفو
 والحاضر بالعافية والمستقبل بالمعافة لتضمنها دوام العافية **في باب الاعتكاف**
 وهو **في** لغة لزوم الشيء ومنه يكفون على اصنام لهم واصطلاحا
 (لزوم مسجد) اى لزوم مسلم عاقل ولو مميزا لا غسل عليه مسجدا ولو
 ساعة (لطاعة الله تعالى) ويسمى جوارا ولا يبطل باغماء وهو (مسنون)
 كل وقت اجاءا لقلعه عليه السلام ومداومته عليه واعتكف ازواجه بعده
 ومعه وهو فى رمضان أكد لقلعه عليه السلام واكد فى عشره الاخير
 (ويصح) الاعتكاف (بلا صوم) لقول عمر يا رسول الله انى نذرت فى
 الجاهلية ان اعتكف ليلة بالمسجد الحرام فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 اوف بنذرك رواء البخارى ولو كان الصوم شرطا لما صح اعتكاف الليل
 (ويلزمان) اى الاعتكاف والصوم (بالنذر) فمن نذر ان يعتكف صايما
 او يصوم معتكفا او باعتكاف لزمه الجمع وكذا لو نذر ان يصلى معتكفا
 ونحوه لقوله عليه السلام من نذر ان يطيع الله فليطعه رواء البخارى وكذا
 لو نذر صلاة بسورة معينة ولا يجوز لزوجة اعتكاف بلا اذن زوجها ولا
 لقن بلا اذن سيده ولهما تحليهما من تطوع مطلقا اى سواء اذا فيه او لم
 يأذناه ومن نذر بلا اذن (ولا يصح) الاعتكاف (الا) بنية لحديث انما
 الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى ولا يصح الا (فى مسجد) لقوله
 تعالى واتم ما كفون فى المساجد (يجمع فيه) اى تقام فيه الجماعة لان
 الاعتكاف فى غيره يفضى اما الى ترك الجماعة او تكرار الخروج اليها كثيرا
 مع امكان التمرز منه وهو مناف للاعتكاف (الا) من لا تلزمه الجماعة
 كا (لمرأة) والمعدور والبعد فيصح اعتكافهم (فى كل مسجد) للاية وكذا
 من اعتكف من الشروق الى الزوال مثلا (سوى مسجد بيتها) وهو
 الموضع الذى تتخذة لصلاتها فى بيتها لانه ليس بمسجد حقيقة ولا حكما
 لجواز لبثها فيه حايضا وجنبا ومن المسجد ظهره ورجبه المحوطة ومنارته
 التى هى او بابها فيه وما زيد فيه والمسجد الجامع افضل لرجل يتخلل
 اعتكافه جمعة (ومن نذر) اى الاعتكاف (او الصلاة فى مسجد غير)
 المساجد (الثلاثة) مسجد مكة والمدينة والاقصى (وافضلها) المسجد

للكفار أو يوم يفردونه بالتعظيم (و) يوم (الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا لم يكن غيم ولا نحوه لقول عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود والترمذي وصححه البخاري تعليقا ويكره الوصال وهو ان لا يفطر بين اليومين او الايام ولا يكره الى السحر وتركه اولى (ويحرم صوم) يومى (العيدين) اجابا لانهم المتفق عليه (ولو في فرض و) يحرم (صيام ايام التشريق) لقوله عليه السلام ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكر الله رواه مسلم (الا عن دم ممتعة او قران) فيصح صيام ايام التشريق لمن عدم الهدى لقول ابن همر وعائشة لم يرخص في ايام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري (ومن دخل في فرض موسع) من صوم او غيره (حرم قطعه) كالمضيق فيحرم خروجه من الفرض بلا عذر لان الخروج من عهدة الواجب متعين ودخلت التوسعة في وقته رقفا ومظنة للحاجة فاذا شرع تعينت المصلحة في اقامه (ولا يلزم) الا تمام (في الفل) من صوم وصلاة ووضوء وغيرها لقول عائشة يا رسول الله اهدى لنا حيس وهو التمر مع العن فقال ارنه فلقد اصبحت صائما فاكل رواه مسلم وغيره وزاد النسائي باسناد جيد اغا مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فان شاء امضاها وان شاء حبسها وكره خروجه منه بلا عذر (ولا قضاء فاسده) اى لا يلزم قضاء ما فسد من الفل الا الحج والعمرة فيجب اتمامهما لانمقاد الاحرام لازما فان افسدها او فسادا لزمه القضاء (وترجى ليلة القدر في العشر الاخير) من رمضان لقوله عليه السلام تحمروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان متفق عليه وفي الصحيحين من قام ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه زاد احمد وما تأخر وسميت بذلك لانه يقدر فيها ما يكون في تلك السنة او لعظم قدرها عند الله او لان للطاعة فيها قدرا عظيما وهى افضل الليالى وهى باقية لم ترفع للاخبار (واوتاره أكد) لقوله عليه السلام اطلبوها في العشر الاواخر في ثلاث بقين او خمس بقين او سبع بقين او تسع بقين (وليلة سبع وعشرين بلغ) اى ارجاها لقول ابن عباس وابى ابن كعب وغيرها وحكمة اخفائها يخفونها في طابها (ويدعو فيها) لان الدعاء مستجاب فيها (بما ررد) عن عائشة قالت يا رسول الله ان وافقتها فبم ادعو قال قولى (اللهم) انك عفو تحب العفو

للتشريف والتعظيم (يسن صيام) ثلاثة ايام من كل شهر والافضل ان يجعلها
 (ايام) الليالي البيض لما روى ابوذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اذا صحت
 من الشهر ثلاثة ايام فصم ثلاث عشرة واربع عشرة وخمس عشرة رواء
 الترمذى وحسنه وسميت بيضا لا يبيضاض لياؤها كلها بالقمر (و) صوم
 (الاثنين والخميس) لقوله عليه السلام ها يومان تعرض فيهما الاعمال
 على رب العالمين واحبان يعرض على وانا صائم رواء احمد والنسائي (و) سن
 صوم (ست من شوال) لحديث من صام رمضان واتبعه بست من شوال
 فكأنما صام الدهر اخرجه مسلم ويستحب متابعتها وكونها عقب العيد لما فيه
 من المسارعة الى الخير (و) يسن صوم (شهر المحرم) لحديث افضل الصيام
 بعد رمضان شهر الله المحرم رواء مسلم (واكداه العاشر ثم التاسع) لقوله
 عليه السلام لئن بقيت الى قابل لاصومن التاسع والعاشر احتج به احمد
 وقال ان اشتبه عليه اول الشهر صام ثلاثة ايام ليستيقن صومها وصوم
 عاشوراء كفارة سنة ويسن فيه التوسعة على العيال (و) صوم (تسع
 ذى الحجة) لقوله عليه السلام ما من ايام العمل الصالح فبين احب الى
 الله من هذه الايام العشر قالوا يارسول الله ولا الجهاد في سبيل الله
 قال ولا الجهاد في سبيل الله تعالى الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
 من ذلك بشئ رواء البخارى (و) اكده (يوم عرفة لغير حاج بها)
 وهو كفارة سنتين لحديث صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر
 السنة التي قبله والسنة التي بعده وقال في صيام يوم عاشوراء انى احتسب
 على الله ان يكفر السنة التي قبله رواء مسلم وبلى يوم عرفة في الاكدية
 يوم التروية وهو الثامن (وافضله) اى افضل صوم التطوع (صوم
 يوم وفطر يوم) لامره عليه السلام عبدالله ابن عمر وقال هو افضل
 الصيام متفق عليه وشروطه ان لا يضعف البدن حتى يعجز عن ما هو
 افضل من الصيام كالقيام بحقوق الله تعالى وحقوق عباده اللازمة والا
 فتركه افضل (ويكره افراد رجب) بالصوم لان فيه احياء لشعار الجاهلية
 فان افطر منه او صام معه غيره زالت الكراهة وكره افراد يوم الجمعة
 لقوله عليه السلام لا تصوموا يوم الجمعة الا وقله يوم او بعده يوم متفق
 عليه (و) افراد يوم (السبت) لحديث لا تصوموا يوم السبت الا فيما
 افترض عليكم رواء احمد وكره صوم يوم التبروز والمهرجان وكل عيد

غروب الشمس وله الفطر بطله الظن وتحصل فضيلته بشرب وكألهما باكل ويكون
 (على رطب) لحديث انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على
 رطبات قبل ان يصل فان لم تكن فعلى تمرات فان لم تكن تمرات حتى حشوات من
 ماء رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب (فان عدم) الرطب (فتمر
 فان عدم ف) ملي (ماء) لما تقدم (وقول ما ورد) عند فطره ومنه اللهم لك
 صحت وعلى رزقك افطرت سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني انك انت
 السميع العليم (ويستحب القضاء) اي قضاء رمضان فورا (متابعا) لان القضاء
 يحكي الاداء وسواء افطر بسبب محرم اولا وان لم يقض على الفور
 وجب العزم عليه (ولا يجوز) تأخير قضاؤه (الى رمضان اخر من
 غير عذر) لقول عائشة كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع ان
 اقصيه الا في شعبان لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه فلا يجوز
 التطوع قبله ولا يصح (فان فعل) اي اخره بلا عذر حرم عليه وحينئذ
 (فعليه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم) ما يجزى في كفارة رواه
 سعيد باسناد جيد عن ابن عباس والدارقطني باسناد صحيح عن ابي هريرة
 وان كان لعذر فلا شيء عليه (وان مات) بعد ان اخره لعذر فلا شيء عليه
 ولغير عذر اطعم عنه لكل يوم مسكين كما تقدم (ولو بعد رمضان اخر)
 لانه باخراج كفارة واحدة زال تقريظه والا طعام من راس ماله اوصى به
 او لا وان مات وعليه صوم كفارة اطعم عنه كصوم متعة ولا يقضى عنه
 ما وجب باصل الشرع من صلاة وصوم (وان مات وعليه صوم) نذر
 (او حج) نذر (او اعتكاف) نذر (او صلاة نذر استحب لوليه قضاؤه)
 لما في الصحيحين ان امرأه جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
 امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال نعم ولان النيابة تدخل في
 العبادة بحسب خفتها وهو اخف حكما من الواجب في اصل الشرع والولي
 هو الوارث فان صام غيره جاز مطلقا لانه تبرع وان خلف تركة وجب
 الفعل فليفعله الولي او يدفع الى من يفعله عنه ويدفع في الصوم عن كل
 يوم طعام مسكين وهذا كله فيمن امكنه صوم ما نذره فلم يصمه فلو امكنه
 بعضه قضى ذلك البعض فقط والعمرة في ذلك كاللحج في باب صوم التطوع به
 وفيه فضل عظيم لحديث كل عمل ابن ادم له الحسنة بمشرا امثالها الى سبع مائة
 ضعف فيقول الله تعالى الا الصيام فانه لي وانا اجزي به وهذه الاضافة

التحرز منه وان اخرج من فمه حصة او درهما او خطا ثم اعاده فان كثر ما عليه افطر والا فلا ولو اخرج لسانه ثم اعاده لم يفطر بما عليه ولو كثر لانه لم ينفصل عن محله ويفطر بريق اخرجه الى بين شفتيه ثم بلعه (ويكره ذوق طعام بلا حاجة) قال المجتهد المنصوص عنه انه لا بأس به لحاجة ومصلحة وحكاه هو البخاري عن ابن عباس (و) يكره (مضغ علك قوى) وهو الذي كل مامضته صلب وقوى لانه يجلب الغم ويجمع الريق ويورث العطش (وان وجد طمهما) اى طعم الطعام والعلك (فى حلقه افطر) لانه اوصله الى جوفه (ويحرم) مضغ (الملك التحلل) مطلقا اجماعا قاله فى المبدع (ان بلع ريقه) والا فلا هذا معنى ما ذكره فى المقنع والمغنى والشرح لان المحرم ادخال ذلك الى جوفه ولم يوجد وقال فى الانصاف والصحيح من المذهب انه يحرم مضغ ذلك ولو لم يباع ريقه وحزم به الاكثر انتهى وحزم به فى الاقاع والنتهى ويكره ان يدع بقايا الطعام بين اسنانه وشتم ما لا يؤمن ان يجذبه نفسه كتحقيق مسك (وتكره القبلة) ودواعى الوطى (لمن تحرك شهوته) لانه عليه السلام نهى عنها شايا ورخص لشيخ رواه ابو داود من حديث ابي هريرة ورواه سعيد عن ابي هريرة وابى الدرداء وكذا عن ابن عباس باسناد صحيح وكان صلى الله عليه وسلم يقبل وهو صائم لما كان مالكا لاربه وغير ذى الشهوة فى معناه اى فى معنى الشيخ وتحرم ان ظن انزالا (ويجب) مطلقا (اجتناب كذب وغيبة) ونجاسة (وشتم) ونجسوه لقوله عليه السلام من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة فى ان يدع طعامه وشرابه رواه احمد والبخاري وابو داود وغيرهم قال احمد ينبغي للصائم ان يتعاهد صومه من لسانه ولا يعارى ويصون صومه وكانوا اذا صاموا قعدوا فى المساجد وقالوا نحفظ صومنا ولا نقتاب احدا ولا نعمل عملا نجرح به صومنا (ويسن) له كثرة قراءة وذكر وصدقة وكف لسانه عما يكره ويسن (لمن شتم قوله) جهرا (انى صائم) لقوله عليه السلام فان شاقه احد او قاله فليقل انى امره صائم (و) يسن (تاخير سحور) ان لم يخش طلوع فجر ثان لقول زيد ابن ثابت تسحرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلاة قلت كم كان بينهما قال قدر خمسين اية متفق عليه وكره جماع مع شك فى طلوع فجر لاسحور (و) سن (لعجيل فطر) لقوله عليه السلام لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه والمراد اذا تحقق

وكذا اذا ازل محبوب او امرأتان بمساحة (وان جامع دون الفرج) ولو عمدا
 (فانزل) منيا او مذيا (او كانت المرأة) المجامعة (معدومة) بجمل او نسيان او
 اكراه فالقضاء ولا كفارة وان طأعت طالة عامدة فالكفارة ايضا (او جامع
 من نوى الصوم في سفره) المباح فيه القصر او في مرض يبيح الفطر
 (افطر ولا كفارة) لانه صوم لا يلزمه المضى فيه اشبه التطوع لانه يفطر
 بنية الفطر فيقع الجماع بعده (وان جامع في يومين) متفرقين او متواليين
 (او كرره) اى كرر الوطى (في يوم ولم يكفر) للوطى الاول (فكفارة
 واحدة في الثانية) وهى ما اذا كرر الوطى في يوم قبل ان يكفر قال في
 المفتى والشرح بغير خلاف (وفي الاولى) وهى ما اذا جامع في يومين
 (اثنين) لان كل يوم عبادة مفردة (وان جامع ثم كفر ثم جامع في يومه
 فكفارة ثانية) لانه وطى محرم وقد تكرر فتكرر هى كالجماع (وكذلك من
 لزمه الامساك) كمن لم يعلم برؤية الهلال الا بعد طلوع الفجر او نسي
 النية او اكل عامدا (اذا جامع) فعليه الكفارة لهتك حرمة الزمن (ومن
 جامع وهو معافى ثم مرض او جن او سافر لم تقط) الكفارة عنه
 لاستقرارها كما لو لم يطرا العذر (ولا تجب الكفارة بغير الجماع في صيام
 رمضان لانه لم يرد به نص وغيره لا يساويه والنزع جماع والازال بالمساحة
 كالجماع على ما في المنتهى (وهى) اى كفارة الوطى في نهار رمضان (عتق
 رقبة) مؤمنة سليمة من العيوب الضارة بالعمل (فان لم يجد) رقبة فصيام
 شهرين متتابعين فان لم يستطع (الصوم) فاطعام ستين مسكينا (لكل
 مسكين مدبر او نصف صاع من تمر اوزبيب اوشعير اواقط) (فان لم يجد)
 شيئا يطعمه للمساكين (سقطت) الكفارة لان الاعرابى لما دفع اليه النبي
 صلى الله عليه وسلم التمر ليطعمه للمساكين فاخبره بحاجته قال اطعمه
 اهلك ولم يأمره بكفارة اخرى ولم يذكر له بقاها في ذمته بخلاف كفارة
 حج وظهار وبين ونحوها ويسقط الجميع بتكفير غيره عنه باذنه ^{في باب}
 ما يكره وما يستحب في الصوم (وحكم القضاء) اى قضاء الصوم
 (بكره) لصائم (جمع ريقه فيبتله) للخروج من خلاف من قال بفطره
 (وبجزم) على الصائم (بلغ الخامة) سواء كانت من جوفه او صدره
 او دماغه ويفطر بها فقط (اى لا بالريق) (ان وصلت الى فيه) لانها
 من غير النعم وكذلك اذا نجس فيه بدم اوقى ونحوه فبلعه وان قل لا مكان

شرط ولا رعا (لا) ان كان (ناسيا او مكرها) ولو بوجود منمى عليه
 معالجة فلا يفسد صومه واجزاء لقوله عليه السلام عني لاتي عن الخطاء
 والنسيان وما استكرهوا عليه ولحديث ابى هريرة مرفوعا من نسي وهو
 صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه متق عليه (او
 طار الى حلقه ذباب او غبار) من طريق او دقيق او دخان لم يفطر لعدم
 امكان التحرر من ذلك اشبه النائم (او فكر فانزل) لم يفطر لقوله عليه
 السلام عني لاتي ما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تتكلم به وقياسه
 على تكرار النظر غير مسلم لانه دونه (او احتمل) لم يفسد صومه لان ذلك
 ليس بسبب من جهته وكذا لو ذرعه القى اى غلبه (او اصبح في فيه طعام
 فلفظه) اى طرحه لم يفسد صومه وكذا لو شق عليه ان يلفظه فبلعه مع
 ريقه من غير قصد لم يفسد لما تقدم وان تميز عن ريقه وبلعه باختياره افطر
 ولا يفطر ان لطح باطن قدميه بشئ فوجد طعمه في حلقه (او اغتسل
 او تھضمض او استنثر) يعنى استنشق (او زاد على الثلاث) في المضضة
 او الاستنشاق (او بالغ) فيهما (فدخل الماء حلقه لم يفسد صومه) لعدم
 القصد وتكره المبالغة في المضضة والاستنشاق للصائم وتقدم وكرها له عبثا
 او اسرافا او لحرا او عطش كفوصه في ماء لغير غسل مشروع او تبرد
 ولا يفسد صومه بما دخل حلقه من غير قصد (ومن اكل) او شرب
 او جامع (شاكا في طلوع فجر) ولم يتبين له طلوعه (صح صومه) ولا
 قضا عليه ولو تردد لان الاصل بقاء الليل (لا ان اكل) ونحوه (شاكا
 في غروب الشمس) من ذلك اليوم الذى هو صائم فيه ولم يتبين بعد ذلك
 انها ضربت فعليه قضا الصوم الواجب لان الاصل بقاء النهار (او) اكل ونحوه
 (متقدا انه ليل فبان نهارا) اى فبان طلوع الفجر او عدم غروب الشمس
 قضى لانه لم يتم صومه وكذا يقضى ان اكل ونحوه يعتقد نهارا فبان ليلا
 ولم يجدد نية الواجب لا من اكل ظانا غروب شمس ولم يتبين له الخطا
 فصل ومن جامع في نهار رمضان ٤ ولو في يوم لزمه امساكه او راي
 الهلال ليلته وردت شهادته فغيب حشفة ذكره الاصل (في قبل) اصلى (او
 دبر) ولو ناسيا او جاهلا او مكرها (فعليه القضاء والكفارة) ازل او لا ولو
 اوجل ختى مشكل ذكره في قبل ختى مشكل او قبل امرأة او اوج رجل
 ذكره في قبل ختى مشكل لم يفسد صوم واحد منهما الا ان يتزل كالفضل

فرق بين اول الليل او ونسطة او اخره ولو آتى بعدها ليلا بخلاف للصوم
من نحو اكل ووطئ (لصوم كل يوم واجب) لان كل يوم عبادة مفردة
لا يفسد صومه بفساد صوم غيره (لانية القرضية) اى لا يشترط ان ينوى
كون الصوم فرضا لان التعيين يجزى عنه ومن قال انا صائم غدا ان شاء
الله مترددا فسدت نيته لا متبركا كما لا يفسد ايمانه بقوله انا مؤمن ان شاء
الله غير متردد في الحال ويكفى في النية الاكل والشرب بنية الصوم (ويصح)
صوم (النفل بنية من النهار قبل الزوال او بعده) لقول معاذ وابن مسعود
وحذيفة وحديث عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال
هل عندكم من شئ قفلنا لا قال فاني اذا صائم رواء الجماعة الا البخارى
وامر بصوم عاشوراء في اثنا عشر يومكم بالصوم الشرعى المثاب عليه
من وقتها (ولو نوى ان كان غدا من رمضان فهو فرضى لم يجزيه) لعدم
جزومه بالنية وان قال ذلك ليلة الثلاثين من رمضان وقال والا فانا مفطر
فبان من رمضان اجزاء لانه بنى على اصل لم يثبت زواله (ومن نوى الافطار
افطر) اى صار كمن لم ينو لقطعه النية وليس كمن اكل او شرب فيصح
ان ينويه فلا يغير رمضان ومن قطع نية نذر او كفارة ثم نواه فلا
او قلب نيتها الى نفل صح كما لو انتقل من فرض صلاة الى نفلها
﴿ باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة ﴾ وما يتعلق بذلك (من
اكل او شرب او استعط) بدهن او غيره فوصل الى حلقه او دماغه (او
احتقن او اكتحل بما يضل) اى بما علم وصوله (الى حلقه) لرطوبته او
حدته من كحل او صبر او قطور او ذرور او ائمد كثير او يسير مطيب
فسد صومه لان العين منفذ وان لم يكن مضادا (او ادخل الى جوفه
شيئا) من اى موضع كان (غير احليله) فلو قطر فيه او غيب فيه شيئا
فوصل الى المثانة لم يبطل صومه (او استقاء) اى استدعى التقي قفا فسد
ايضا لقوله عليه السلام من استقاء عمدا فليقض حسنة الترمذى (او استقى)
فامنى او امذى (او باشر) دون الفرج او قبل او لس (فامنى او امذى
او كرر النظر قاتل) منيا فسد صومه لا ان امذى (او حجم او احتجم
وطهر دم حامدا ذاكرا) فى الكل (لصومه فسد) صومه لقوله عليه
السلام افطر الحاجم والمحجوم رواه احمد والترمذى قال ابن خزيمة ثبت
الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ولا يفطر بفصد ولا

(شرط)

برؤه مسافرا فلا فدية لفطره بمدر معتاد ولا قضا لعجزه عنه (وسن)
 الفطر (لمريض يضربه) الصوم (ولمسافر يقصر) ولو بلا مشقة لقوله
 تعالى ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويكره لهما الصوم
 ويجوز وطئ لمن به مرض ينفع به ولا كفارة فيه اوبه شبق ولم تندفع
 شهوته بدون وطئ ويخاف تشقق اثنيه ولا كفارة ويقضى ما لم يتعذر
 لشبق فيطعم ككبير وان سافر ليفطر حرما (وان نوى حاضر صوم يوم
 ثم سافر في اثائه فله الفطر) اذا فارق بيوت قريته ونحوها لظاهر الآية
 والاخبار الصريحة والافضل عدمه (وان افطرت حامل او) افطرت
 (مرضع خوفا على انفسهما) فقط او مع الولد (قضاه) اى قضا الصوم
 (فقط) من غير فدية لانهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (و) ان
 افطرتا خوفا (على ولديهما) فقط (قضا) عدد الايام (واطعمتا) اى
 وجب على من يمون الولدان يطعم عنهما (لكل يوم مسكينا) ما يجزى في
 كفارة لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال ابن عباس
 كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وما يطيقان الصيام ان يفطرا
 ويطعما مكان كل يوم مسكينا والحلبى والمرضع اذا خافا على اولادها افطرتا
 واطعمتا رواه ابو داود وروى عن ابن عمر وتجزى هذه الكفارة الى
 مسكين واحد جلة ومتى قبل رضيع ثدى غيرها وقد ان يستأجر له لم
 فطر ويثر كالم ويجب الفطر على من يحتاجه لا قاذ معصوم من هلكة
 كفرق وليس لمن ايج له الفطر برمضان صوم غيره فيه (ومن نوى الصوم
 ثم جن او اغشى عليه جميع النهار ولم يبق جزء منه لم يصح صومه) لان
 الصوم الشرعى الامساك مع النية فلا يضاف للمجنون ولا للمغمى عليه فان
 افاق جزءا من النهار صح الصوم سواء كان من اول النهار او اخره (لان
 نام جميع النهار) فلا يجزى صحة صومه لان النوم عادة ولا يزول به الاحساس
 بالكلية (ويلزم المغمى عليه القضا) اى قضا الصوم الواجب زمن الاغما
 لان مدته لا تطول غالبا فلم يزل به التكليف (فقط) بخلاف المجنون فلا
 قضاء عليه لزوال تكليفه (ويجب تعيين النية) بان يعتقد انه يصوم من رمضان
 او قضاؤه او نذر ا- كفارة لقوله عليه السلام واذا لكل امرء ما نوى (من
 الاكل) لما روى الدارقطنى بسنده عن عمرة عن عائشة مرفوعا من
 لم يبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له وقال اسناده كلهم قات ولا

رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رأيت فقام وامر الناس بصيامه رواه
 ابو داود (ولو) كان (اثنى) او عبدا او بدون لفظ الشهادة ولا يختص
 بحاكم فيلزم الصوم من سمع عدلا يخبر برؤيته وثبت بقية الاحكام ولا يقبل
 في شوال وسائر الشهور الا ذكر ان بلفظ الشهادة ولو صاموا ثمانية
 وعشرين يوما ثم رأوه قضوا يوما فقط (فان صاموا بشهادة واحد ثلاثين
 يوما فلم ير الهلال) لم يفطروا لقوله عليه السلام وان شهد اثنان
 فصوموا وافطروا (او صاموا لاجل غيم) ثلاثين يوما ولم ير الهلال
 (لم يفطروا) لان الصوم انما كان احتياطا والاصل بقاء رمضان وعلم منه
 انهم لو صاموا بشهادة اثنين ثلاثين يوما ولم يروه افطروا صحوا كان او
 غيا كما تقدم (ومن رأى وحده هلال رمضان ورد قوله) لزمه الصوم
 وجميع احكام الشهر من طلاق وغيره معلق به لعلمه انه من رمضان (او
 رأى) وحده (هلال شهر شوال صام) ولم يفطر لقوله عليه السلام
 الفطر يوم يفطر الناس والافحى يوم يضحي الناس رواه الترمذى وصححه
 وان اشتهت الاشهر على نحو مأسور تحرى وصام واجزاء ان لم يعلم انه تقدمه
 ويقضى ما وافق عيدا او ايام تشريق (ويلزم الصوم) في شهر رمضان (لكل
 مسلم) لا كافر ولو اسلم في اثنائه قضى الباقي فقط (مكاف) لا صغير
 ومجنون (قادر) لا مريض يعجز عنه للاية وعلى ولى صغير مطبق امره
 به وضربه عليه ليعتاده (واذا قامت اليئة في اثناء النهار) برؤية الهلال
 تلك الليلة (وجب الامساك والقضا) لذلك اليوم الذى افطره (على
 شكل من صار في اثنائه اهلا لوجوبه) اى وجوب الصوم وان لم يكن
 حال الفطر من اهل وجوبه (وكذا حائض ونفسا طهرنا) في اثناء
 النهار فيمسكان ويقضيان (و) كذا (مسافر قدم مفطرا) يمك ويقضى
 وكذا لو برى مريض مفطرا او بلغ صغير في اثنائه مفطرا امسك وقضى
 فان كانوا صايين اجزاءهم وان علم مسافر انه يقدم غدا لزمه الصوم
 لاصغير علم انه يبلغ غدا لعدم تكليفه (ومن افطر لكبر او مرض لا يرجى
 برؤه اطعم لكل يوم مسكينا) ما يجزى في كفارة مد من بر او نصف صاع
 من غيره لقول ابن عباس في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية ليست
 منسوخة هى للكبير الذى لا يستطيع الصوم رواه البخارى والمريض الذى
 لا يرجى برؤه في حكم الكبير لكن ان كان الكبر او المريض الذى لا يرجى

في زمن معين من شخص مخصوص وفرض صوم رمضان في السنة الثانية
 من الهجرة قال ابن حجر في شرح الاربعين في شعبان انتهى فصام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات اجماعاً (يجب صوم رمضان برؤية
 هلاله) لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ولقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته والمستحب قول شهر رمضان كما قال الله
 تعالى ولا يكره قول رمضان (فان لم ير) الهلال (مع محمولة الثلاثين)
 من شعبان (اصبحوا مفطرين) وكره الصوم لانه يوم الشك المنهي عنه (وان
 حال دونه) اي دون هلال رمضان بان كان في مطلعه ليلة الثلاثين من شعبان
 (غيم او قتر) بالتحريك اي غيرة وكذا دخان (فظاهر المذهب يجب صومه)
 اي صوم يوم تلك الليلة حكماً ظنيا احتياطاً بنية رمضان قال في الانصاف
 وهو المذهب عند الاصحاب ونصروه وصنفوا فيه التصانيف
 وردوا حجج المخالف وقالوا نصوص احمد تدل عليه انتهى وهذا
 قول عمرو ابنه وعمرو ابن العاص وابي هريرة وانس ومعاوية وعائشة
 واسما ابنتي ابني بكر الصديق رضى الله عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم انما
 الشهر تسع وعشرون يوماً فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى
 تروه فان غم عليكم فاقدروا له قال نافع كان عبد الله ابن عمر اذا مضى
 من الشهر تسعة وعشرون يوماً يبعث من ينظر له الهلال فان رأى فذلك
 وان لم ير ولم يحل دون منظره سحب ولا قتر اصبح مفطراً وان حال دون
 منظره سحب او قتر اصبح صائماً ومعنى اقدروا له اي ضيقوا بان يحمل
 شعبان تسعا وعشرين وقد فسر ابن عمر بفعله عليه السلام وهو راويه
 واعلم بمنه فوجب الرجوع الى تفسيره ويجزى صوم ذلك اليوم ان ظهر منه
 وتصلى التراويح تلك الليلة ويجب امساكه على من لم يبيت النية لا عتق او
 طلاق معلق برمضان (وان رؤى) الهلال (نهاراً) ولو قبل الزوال (فهو
 لليلة المقبلة) كما لو رؤى اخر النهار وروى البخارى في تاريخه صرفوا من
 اشراط الساعة ان يروا الهلال يقولون ابن ليلتين (واذا راه اهل بلد)
 اي متى ثبت رؤيته ببلد (لزم الناس كلهم الصوم) لقوله عليه السلام
 صوموا لرؤيته وهو خطاب للامة كافة فان رآه جماعة ببلد ثم سافروا لبلده
 بعيد فلم ير الهلال به في اخر الشهر افطروا (ويصام) وجوباً (برؤية
 عدل) مكلف ويكفي خبره بذلك لقول ابن عمر ترا الناس الهلال فاخبرت

وتجزى الى من تبرع بنفقته بضمه الى عياله او تعذرت نفقته من زوج
او قريب فهو غيبة او امتناع (ولا) تجزى (الى عبد) كامل رق
غير طامل او مكاتب (و) لا الى (زوج) فلا يجزيها دفع زكاتها اليه
ولا بالعكس وتجزى الى ذوى ارحامه من غير عمودى النسب (وان
اعطاها لمن ظنه غير اهل لاخذها فبان اهلا) لم تجزيه لعدم جزمه
بنية الزكاة حال دفعها لمن ظنه غير اهل لها (او بالعكس) بان دفعها
لغير اهلها ظانا انه اهلها (لم تجزيه) لانه لا يخفى حاله غالبا وكدين
الادعى (الا اذا دفعها لفقى ظنه فقيرا) فجزيه لان النبي صلى الله
عليه وسلم اعطى الرجلين الجليلين وقال ان شئتما اعطيتكما منها ولا حظ
فيها لفقى ولا لقوى مكتسب (وصدقة التطوع مستحبة) حث الله عليها
في كتابه العزيز في آيات كثيرة وقال عليه السلام ان الصدقة لتطفي غضب
الرب وتدفع ميتة السوء رواه الترمذى وحسنه (و) هي (في رمضان)
وكل زمان ومكان فاضل كالنسر والحرمين افضل لقول ابن عباس كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجود الناس وكان اجود ما يكون في
رمضان حين يلقاه جبريل الحديث متفق عليه (و) في (اوقات الحاجات
افضل) وكذا على ذى رحم لاسيما مع عداوة وجار لقوله تعالى يتيما
ذا مقربة او مسكينا ذا متربة ولقوله عليه السلام الصدقة على المسكين
صدقة وعلى ذى الرحم اثنان صدقة وصلة (وتسن) الصدقة (بالفاضل
عن كفايته وكفاية من يمونه) لقوله عليه السلام اليد العليا خير من
اليد السفلى وابدأ بمن تعول وخير الصدقة عن ظهر غنا متفق عليه
(ويأثم) من تصدق (بما ينقصها) اى ينقص مؤنة تلزمه وكذا لو
اضر بنفسه او غريمه او كفيله لقوله عليه السلام كفى بالمرء اثما ان يضع
من يمينه ومن اراد الصدقة بماله كله وله عائلة لهم كفاية او يكفهم
بمكسبه فله ذلك لقصة الصديق وكذا لو كان وحده ويعلم من نفسه حسن
التوكل والصبر على المسئلة والا حرم

كتاب الصيام

لغة مجرد الامساك يقال للساكت صائم لامساكه عن الكلام ومنه انى نذرت
للرحمن صوما وفى الشرع امساك بنية عن اشاء مخصوصة وهى مفسداته

الفقراء فهو خير لكم ولحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم
 الى اليمن فقال اعلمهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتد
 على فقرائهم متفق عليه فلم يذكر في الآية والخبر الا صنف واحد ويجزى
 الاقتصار على انسان واحد ولو غريمه او مكاتبه ان لم يكن حيلة لانه
 عليه السلام امر بنى زريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر وقال لقيصة
 اقم يا قبيصة حتى تاتيها الصدقة فناصر لك بها (وبسن) دفعهما (الى
 اقاربه الذين لا تلزمه مؤنتهم) كخاله وخالته على قدر حاجتهم الاقرب
 فالاقرب لقوله عليه السلام صدقتك على ذى القرابة صدقة وصلة
 فصل ولا يجزى ان (تدفع الى هاشمي) اى من ينسب الى هاشم
 بان يكون من سلالة فدخل فيهم آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل
 عقيل وآل الحارث بن عبدالمطلب وآل ابى لهب لقوله عليه السلام ان
 الصدقة لا تبغى لال محمد اغامى اوساخ الناس اخرجه مسلم لكن تجزى
 اليه ان كان غازيا او غارما لاصلاح ذات الدين او مؤلفا ولا الى (مطلبي)
 لمشاركتهم لبني هاشم في الخمس اختاره القاضى واصحابه ومحممه ابن النجا
 وجزم به فى الوجيز وغيره والاصح تجزى اليهم اختاره الحرقي والشيخان
 وغيرهم وجزم به فى المنتهى والاقناع لان اية الاصناف وغيرها من
 العمومات يتناولهم ومشاركتهم لبني هاشم فى الخمس ليس لمجرد قراباتهم
 بدليل ان بنى نوفل وبنى عبد شمس مثلهم ولم يعطوا شيئا من الخمس واغا
 شاركهم بالنصرة مع القرابة كما اشار اليه عليه السلام بقوله لم يفارقوني
 فى جاهلية ولا اسلام والنصرة لا تقتضى حرمان الزكاة (و) لا الى
 (مواليهم) لقوله عليه السلام وان امولى القسوم منهم رواء ابو داود
 والنسائي والترمذى ومحممه لكن على الاصح تجزى الى موالى بنى المطلب
 كاليهم ولكل اخذ صدقة تطوع ووصية او نذر لفقر لا كفارة (ولا الى
 فقيرة تحت غنى متفق) ولا الى فقير يتفق عليه من وجبت عليه نفقته من
 اقاربه لاستغنائه بذلك (ولا الى فرعه) اى ولده وان سفل من ولد الابن
 او ولد البنت (و) لا الى (اصله) كابيه وجده وامه وجدته من
 قبلهما وان علوا الا ان يكونوا عمالا او مؤلفين او خزانة او فارمين
 لذات بين ولا يجزى ايضا الى سائر من تلزمه نفقته مالم يكن تاملا او
 غازيا او مؤلفا او مكاتبا او ابن سبيل او غارما لاصلاح ذات بين

الهاشمي

سهمهم فان تعذر الصرف اليهم رد على بقية الاصناف (الخامس الرقاب
 وهم المكاتبون) فيعطى المكاتب وفاء دينه لعجزه عن وفاء ما عليه ولو مع
 قدرته على التكسب ولو قبل حلول نجم ويجوز ان يشتري منها رقبة لا تعتق
 عليه فيعتقها لقول ابن عباس (و) يجوز ان (يفك منها الاسير المسلم)
 لان فيه فك رقبة من الاسر لا ان يعتق قنه او مكاتبه عنها (السادس
 الغارم) وهو نوعان احدهما غارم (لاصلاح ذات الين) اى الوصل بان
 يقع بين جماعة عظيمة كقبيلتين او اهل قرينتين تشاجر في دما واموال
 ويحدث بسببها الشح والعداوة فيتوسط الرجل بالصلح بينهما ويلتزم في
 ذمته مالا عوضا عما بينهم ليطفي النائرة فهذا قد اتى معروفا عظيما فكان
 من المعروف حمله عنه من الصدقة لئلا يمحى ذلك بسادات القوم المصلحين
 او يوهن عزائمهم فجاء الشرع باباحة المسئلة فيها وجعل لهم نصيبا من
 الصدقة (ولو مع غنى) ان لم يدفع من ماله النوع الثانى ما اشير اليه
 بقوله (او) تدين (لنفسه) فى شراء من كفار او مباح او محرّم وتاب
 (مع الفقر) ويعطى وفا دينه ولو لله ولا يجوز له صرفه فى غيره ولو فقيرا
 وان دفع الى الغارم لفقره جاز ان يقضى منه دينه (السابع فى سبيل الله
 وهم الغزاة المتطوعة اى) الذين (لادبوان لهم) او لهم دون ما يكفيهم
 فيعطى ما يكفيه لغزوه ولو غنيا ويجزى ان يعطى منها لحج فرض فقير
 وصرته لا ان يشتري منها فرسا يحبسها او عقارا يبقه على الغزاة وان لم
 ينز رد ما اخذه نفل عبد الله اذا خرج فى سبيل الله اكل من الصدقة
 (الثامن ابن السبيل) وهو (المسافر المتقطع به) اى بسفره المباح او المحرم
 اذا تاب (دون المنشى للسفر من بلده) الى غيرها لانه ليس فى سبيل لان
 السبيل هى الطريق فسمى من لزمها ابن السبيل كما يقال ولد الليل لمن يكثر
 خروجه فيه وابن الماء لطيره لملازمته له (فيعطى) ابن السبيل (ما يوصله
 الى بلده) ولو وجد مقرضا وان قصد بلدا واحتاج قبل وصوله اليها اعطى
 ما يصل به الى البلد الذى قصده وما يرجع به الى بلده وان فضل مع ابن
 سبيل او فاز او غارم او مكاتب شئ رده وغيرهم يتصرف بما شاء للملك له
 مستقرا (ومن كان ذا عيال اخذ ما يكفيهم) لان كل واحد من عائلته
 مقصود دفع حاجته ويقلد من ادعى عيالا او فقرا ولم يعرف بفقري (ويجوز
 صرفها) اى الزكاة (الى صنف واحد) لقوله تعالى وان تحفوها وتؤتوها

(الفقراء)

او ما قارب (و) اخرج (فطرته في بلد هو فيه) وان لم يكن له به مال
 لان الفطرة اذا تتعلق بالبدن كما تقدم ويجب على الامام بث السعاة قرب
 زمن الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر كالساعة والزرع والثمار لنعله عليه
 السلام وفعل الخلفاء رضي الله عنهم بعده (ويجوز تعجيل الزكاة لحولين
 فاقول) لما روى ابو عبيد في الاموال باسناده عن علي ان النبي صلى الله
 عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ويعضده رواية مسلم فهي على
 ومثلها وانما يجوز تعجيلها اذا كمل النصاب لا عما يستقيده واذا تم الحصول
 والنصاب ناقص قدر ما عجله صح واجزاء لان المعجل كالموجود في ملكه
 فلو عجل عن ما تبي شاة شاتين فتحت عند الحلول سحلة لزمته ثالثة وان
 مات قابض معجلة او استبقى قبل الحل اجزات لا ان دفعها الى من يعلم
 غناه فافتقر اعتبارا بحال الدفع (ولا يستحب) تعجيل الزكاة ولمن اخذ
 الساعي منه زيادة ان يتد بها من قابله قال الموفق ان نوى التعجيل
 باب اهل الزكاة وهم (ثمانية) اصناف لا يجوز صرفها الى غيرهم
 من بناء المساجد والقناطر وسد البثوق وتكفين الموتى ووقف المصاحف
 وغيرها من جهات الخير لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية
 احدهم (الفقراء وهم) اشد حاجة من المساكين لان الله بدا بهم وانما يبدأ
 بالاهم فالاهم فهم (من لا يجدون شيئا) من الكفاية (او يجدون بعض
 الكفاية) اى دون نصفها وان تفرغ قادر على التكسب للعلم لا للعبادة
 وتقدر الجمع اعطى (و) الثاني (المساكين) الذين (يجدون اكثرها)
 اى اكثر الكفاية (او نصفها) فيعطى الصنفان تمام كفايتهما مع عايلتهما سنة ومن
 ملك ولو من اغان مالا يقوم بكفايته فليس بقى (و) الثالث (العاملون
 عليها وهم) السعاة الذين يعيهم الامام لاختد الزكاة من اربابها
 (كجياتها وحفاظها) وكتابها وقسامها وشرط صكونه مكلفا مسلما
 امينا كافيا من غير ذوى القربى ويعطى قدر اجرتة منها ولو غنيا
 ويجوز صكون حاملها وراعيها ممن منع منها الصنف (الرابع المؤلفه
 قلوبهم) جمع مؤلف وهو السيد المطاع في عشيرته (ممن يرجى اسلامه
 او كف شره او يرجى بعبئته قوة ايمانه) او اسلام نظيره او جياتها
 ممن لا يعطى او دفع عن المسلمين ويعطى ما يحصل به التاليف عند الحاجة
 فقط فترك عمر وعثمان وعلى اعطاهم لعدم الحاجة اليه في خلافتهم لا لسقوط

وكذا جاحد وجوبها ولولم يمتنع من ادائها (واخذت) الزكاة منه (وقتل)
لرذته بتكذيبه لله ورسوله بعد ان يستتاب ثلاثا (او بخلا) اى ومن منعها
بخلا من غير جحد (اخذت منه) فقط قهرا كدين الادمى ولم يكفر
(وعزر) ان علم تحريم ذلك وقتل ان احتج اليه ووضعها الامام مواضعها
ولا يكفر بقتاله للامام ومن ادمى اداها او بقاء الحول او نقص النصاب
او ان ما بيده لغيره ونحوه صدق بلا عين (ونجب) الزكاة (فى مال صبي
ومجنون) لما تقدم (فيخرجها وليهما) فى مالهما كصرف نفقة واجبة عليهما لان
ذلك حق تدخله النيابة ولذلك صح التوكيل فيه (ولا يجوز اخراجها) اى
الزكاة (الابنية) من مكلف لحديث انما الاعمال بالنيات والاولى قرن النية
بدفع وله تقديمها بزمان يسير كمسألة فينوى الزكاة او الصدقة الواجبة
ونحو ذلك واذا اخذت منه قهرا اجزأت ظاهرا وان تذر وصول الى
المالك لحبس او نحوه فاخذها الامام او نائبه اجزأت ظاهرا وباطنا
(والافضل ان يفرقها بنفسه) ليكون على يقين من وصولها الى
مستحقها وله دفعها الى السامى ويسن اظهارها (و) ان (يقول عند
دفعها هو) اى مؤديها (واخذها ما ورد) فيقول دافعها اللهم اجعلها
منغما ولا تجعلها مغرما ويقول اخذها احرك الله فيها اعطيت وبارك لك فيما
اقيت وجعله لك طهورا وان وكل مسلة ثقة جاز واجزأت نية موكل مع
قرب والا نوى موكل عند دفع الوكيل ووكيل عند دفع لغيره ومن علم
اهلية اخذ كره اعلامه بها ومع عدم عادته لا يجزئه الدفع له الا ان اعلمه
(والافضل اخراج زكاة كل مال فى قفرا بلده) ويجوز نقلها الى دون مسافة
قصر من بلد المال لانه فى حكم بلد واحد (ولا يجوز نقلها) مطلقا (الى
ما تقصر فيه الصلاة) لقوله عليه السلام لماعذ لما بعته للين اعلمهم ان الله
قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على فقرائهم بخلاف نذر
وكفارة ووصية مطلقة (فان فعلها) اى نقلها الى مسافة قصر (اجزأت)
لانه دفع الحق الى مستحقه فبرى من عهده وياتم (الا ان يكون) المال
(فى بلد) او مكان (لا فقرا فيه فيفرقها فى اقرب البلاد اليه) لانهم اولى
وعليه مؤنة نقل ودفع وكيل ووزن (فان كان) المالك (فى بلد وماله فى)
بلد (آخر اخرج زكاة المال فى بلده) اى بلد به المال كل الحول او اكثره
دون ما نقص عن ذلك لان الاطماع انما تتعلق به غالبا بمضى زمن الوجوب

بالزمن الكثير فأت الاغنا المذكور (و) اخراجها (يوم العيد قبل) مضيه
الى (الصلاة افضل) لحديث ابن عمر السابق اول الباب (ونكره في باقيه
اي باقى يوم العيد بعد الصلاة) ويقضيها بعد يومه (ويصكون) (اذا)
بتأخيرها عنه لمخالفته امره عليه السلام بقوله اغنوهم في هذا اليوم رواه
الدارقطنى من حديث ابن عمر ولمن وجبت عليه فطرة غيره اخراجها
مع فطرته مكان نفسه في فصل ويجب في الفطرة (صاع) اربعة
امداد وتقدم في الفسل (من بر او شعير او دقيقهما او سويقهما) اي
سويق البر او الشعير وهو ما يمحض ثم يطحن ويكون الدقيق او السويق
بوزن حبه (او) صاع من (تمر او زبيب او اقط) يعمل من اللبن الحبيب
لقول ابى سعيد الخدرى كنا نخرج زكاة الفطر اذ كان فينا رسول الله صلى
الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير او صاعا من تمر او صاعا
من زبيب او صاعا من اقط متفق عليه والأفضل تمر فزبيب فبر فانفع فشعير
فدقيقهما فسويقهما فاقط (فان عدم الحبه) المذكورة (اجزاكل حبه)
يقات (وغير يقات) كالذرة والدخن والارز والندس والتين اليابس و
(لا) يجزى (معيب) كسوس ومبلول وقديم تغير طعمه وكذا مختلط
بكثير مما لا يجزى فان قل زاد بقدر ما يكون المصفى صاعا لقله مشقة تنقيته
وكان ابن سيرين يجب ان ينقى الطعام قال احمد وهو احب الى (ولا) يجزى
(خبز) لخروجه عن الكيل والادخار (ويجوز ان يعطى الجماعة) من اهل
الزكاة (ما يلزم الواحد وعكسه) بان يعطى الواحد ما على جماعة والأفضل
ان لا ينقص معطى عن مدبر او نصف صاع من غيره واذا دفعها الى مستحقها
فأخرجها أخذها الى دافعها او جمعت الصدقة عند الامام ففرقها على اهل
السهام فعادت الى انسان صدقته جاز ما لم يكن حيلة باب اخراج
الزكاة يجوز لمن وجبت عليه الزكاة الصدقة تطوعا قبل اخراجها
(ويجب) اخراج الزكاة (على الفور مع امكانه) كقدر مطلق وكفارة
لان الامر المطلق يقتضى الفورية وكالو طالب بها الساعى ولان حاجة
الفقر تاجزة والتأخير غل بالمقصود وربما ادى الى الفوات (الا لضرر)
كخوف رجوع ساع او على نفسه او ماله ونحوه وله تأخيرها لاشد حاجة
وقريب وجار ولتعدد اخراجها من المال لنية ونحوها (فان منعها) اي
الزكاة (جميعا لوجوبها كفر عارف بالحكم) وكذا جاهل عرف فلم واضر

لانه لا يظهره الا الاسلام ولو عبداً ولا تلزمه فطرة اجير ونظر استاجرهما بطعامهما ولا من وجبت نفقته في بيت المسال (ولو) تبرع بمونة شخص جميع (شهر رمضان) ادى فطرته للعموم الحديث السابق بخلاف ما لو تبرع به بمضى الشهر (فان عجز عن البعض) وقدر على البعض (بدا بنفسه) لان نفقة نفسه مقدمة فكذا فطرتها (فامراته) لوجوب نفقتها مطلقا ولا كديتها ولانها معاوضة (فرقيقته) لوجوب نفقته مع الاعسار ولو مرهوناً او مقصوباً او غائباً او لتجارة (قامه) لتقديمها في البر (قاييه) حديث من ابر يارسول الله (قوله) لوجوب نفقته في الجملة (فاقرب في ميراث) لانه اولى من غيره فان استوى اثنان فاكثر ولم يفضل الا صاع اقرع (والعبد بين شركاء عليهم صاع) بحسب ملكهم فيه كنفقته وكذا حر وجبت نفقته على اثنين فاكثر يوزع الصاع بينهم بحسب النفقة لان الفطرة تابعة للنفقة (ويستحب) ان يخرج عن الجنين لفعل عثمان رضى الله عنه ولا تجب عليه لانها لو تعلقت به قبل ظهوره لتعلقت الزكاة باجته السوايم (ولا تجب) لزوجة (ناشر) لانه لا تجب عليه نفقتها وكذا من لم تجب نفقتها لصغر ونحوه لانها كالاجنبية ولو حاملا ولا لامة تسلمها ليلا فقط وتجب على سيدها (ومن لزمت غيره فطرته) كالزوجة والنسيب المعسر (فاخرج عن نفسه بغير اذنه) اى اذن من تلزمه (اجزات) لانه مخاطب بها ابتدا والغير متحمل ومن اخرج عن لا تلزمه فطرته باذنه اجزا والا فلا (وتجب) الفطرة (بقروب الشمس ليلة) عيد (الفطر) لاضافتها الى الفطر والاضافة تقتضى الاختصاص والسببية واول زمن يقع فيه الفطر من جميع رمضان مغيب الشمس من ليلة الفطر (فن اسلم بعده) اى بعد الغروب (او ملك عبدا) بعد الغروب (او) تزوج (زوجة) ودخل بها بعد الغروب (او ولد له) بعد الغروب (لم تلزمه فطرته) في جميع ذلك لعدم وجود سبب الوجوب (و) ان وجدت هذه الاشيا (قبله) اى قبل الغروب (تلزم) الفطرة لمن ذكر لوجود السبب (ويجوز اخراجها) معجلة (قبل العيد بيومين فقط) لما روى البخارى باسناده عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان وقال في اخره وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم او بيومين وعلم من قوله فقط انها لا تجزى قبلهما لقوله عليه السلام اغنوهم عن الطلب في هذا اليوم ومتى قدمها

بنى على حوله) لان وضع التجارة على القلب والاستبدال بالعروض والاغان
 فلو انقطع الحول لبطلت زكاة التجارة (وان اشتراه) او باعه (١)
 نصاب (سائمة لم يبين) على حوله لاختلافهما في النصاب والواجب الا ان
 يشتري نصاب سائمة للتجارة بمنتهى للقنية لان السوم سبب للزكاة قدم عليه
 زكاة التجارة لقوتها فزوال المعارض يثبت حكم السوم لظهوره ومن
 ملك نصابا من السائمة لتجارة فعليه زكاة تجارة وان لم تبلغ قيمتها
 نصاب تجارة فعليه زكاة السوم واذا اشترى ما يصنع به ويبقى اثره كزعفران
 ونيل ونحوه فهو عرض تجارة يقوم عند حوله وكذا ما يشتريه دباج
 ليدنغ به كقفص وما يدهن به لثمن وملح ولا شئ في الات الصباغ وامعة
 التجار وقوارير العطار الا ان يريد بيعها معها ولا زكاة في غير ما تقدم
 ولا في قيمة ما يعد للكرى من عقار وحيوان وظاهر كلام الاكثر ولو
 اكثر من شراء العقارات فارأ باب زكاة الفطر هو اسم
مصدر من افطر الصائم افطارا وهذه يراد بها الصدقة عن البدن
 و اضافتها الى الفطر من اضافة الشئ الى سببه (تجب على كل مسلم) من
 اهل البوادي وغيرهم وتجب في مال يتيم لقول ابن عمر فرض رسول الله
 صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من بر او صاعا من شعير على العبد
 والحر والذكر والانثى والصغير والكبير من المسلمين وامر بها ان تؤدى
 قبل خروج الناس الى الصلاة متفق عليه ولفظه للبخارى (فضل له) اى
 عتده (يوم العيد وليته صاع عن قوته وقوت عياله) لان ذلك اهم فيجب
 تقديمه لقوله عليه السلام ابداء بنفسك ثم بمن تعول ولا يعتبر لوجوبها
 ملك نصاب وان فضل بعض صاع اخرجه لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا
 منه ما استطعتم (و) يعتبر كون ذلك كله بمد (حواججه الاصلية) لنفسه
 او لمن تلزمه مؤنته من مسكن وعبد ودابة وثياب بذلة ونحو ذلك (ولا
 يجمعها الدين) لانها ليست واجبة في المال (الا بطله) اى طلب الدين
 فيقدمه اذا لان الزكاة واجبة مواساة وقضاء الدين اهم (فيخرج) زكاة
 الفطر (عن نفسه) لما تقدم (و) عن (مسلم يمونه) من الزوجات
 والاقارب وخادم زوجته ان لزمته مؤنته وزوجة عبده وقريبه الذى
 يلزمه اعفافه لمعوم قوله عليه السلام ادوا الفطرة عن تمونون ولا تلزمه
 فطرة من يمونه من الكفار لانها طهرة للمخرج عنه والكافر لا يقبلها

عبدالله انهم شدوا اسنانهم بالذهب (وبياح للنساء من الذهب والفضة
 ماجرت عاذتهن بلبسه ولو كثر) كالطوق والخلا والسيوار والقرط
 وما في الخناق والمقالد والتاج وما اشبه ذلك لقوله عليه السلام احل
 الذهب والحلير للاناث من امتى وحرم على ذكورها وبياح لهما تحمل
 بجوهر ونحوه وكره تحتمهما بجديد وصفر ونحاس ورصاص (ولا زكاة في
 حلبيهما) اى حلى الذكر والانثى المباح (المعد للاستعمال او العارية) لقوله
 عليه السلام ليس في الحلى زكاة رواه الطبرانى عن جابر وهو قول انس
 وجابر وابن عمر وعائشة واسما اختها حتى ولو اتخذ الرجل حلى النساء
 لعارتهن او بالعكس ان لم يكن قرراً (وان اعد) الحلى (للكرى او
 النفقة او كان محرماً) كسرج ولجام وانية (فقيه الزكاة) ان بلغ نصاباً وزنا
 لانها اذا سقطت مما اعد للاستعمال بصرفه عن جهة التما فبقى ماعداً
 على مقتضى الاصل فان كان معداً للتجارة وجبت الزكاة في قيمته كالعروض
 ومباح الصناعة اذا لم يكن للتجارة يعتبر في النصاب بوزنه وفي الاخراج
 بقيته ويحرم ان يحلى مسجد او يموة سقف او حائط بنقد ويجب ازالته
 وزكاته بشرطه الا اذا استهلك فلم يجتمع منه شئ ﴿ باب زكاة العروض ﴾
 جمع عرض باسكان الراء وهو ما اعد لبيع وشراء لاجل ربح سمي بذلك
 لانه يعرض لبيع ويشترى او لانه يعرض ثم يزول (اذا ملكها) اى
 العروض (بفعله) كالبيع والنكاح والحلح وقبول الهبة والوصية واسترداد
 المبيع (بنية التجارة) عند التملك او استحباب حكمها فيما تعرض عن
 عرضها (وبلغت قيمتها نصاباً) من احد التقدين (زكى قيمتها) لانها محل
 الوجوب لا اعتبار النصاب بها ولا تجزى الزكاة من العروض (فان ملكها)
 غير فعله كـ (ارث او) ملكها (بفعله بغير نية التجارة ثم نواها) اى
 التجارة بها (لم تصر لها) اى للتجارة لانها خلاف الاصل في العروض فلا
 تصير لها بمجرد النية الا حلى لبس اذا نواه لقية ثم نواه للتجارة فيزكيه
 (وتقوم) العروض (عند) تمام (الحول بالاحظ للفقراء من عسين) اى
 ذهب (او ورق) اى فضة فان بلغت قيمتها نصاباً باحد التقدين دون الاخر
 اعتبر ما تبلغ به نصاباً (ولا يعتبر ما اشترت به) لا قدرأً ولا جنساً روى
 عن عمر وكا لو كان عرضاً وتقوم المغنية ساذجة والحصى بصفته ولا عبرة
 بقيمة آنية ذهب وفضة (وان اشترى عرضاً بنصاب من اثمان او عروض

مناقل ومائة درهم فكل منهما نصف نصاب ومجموعهما نصاب ويجزى
 اخراج زكاة احدهما من الاخر لان مقاصدها وزكاتها متفقة فهما كنوعى
 جنس ولا فرق بين الحاضر والدين (وتضم قيمة العروض) اى عروض
 التجارة (الى كل منهما) كمن له عشرة مناقل ومناخ قيمته عشرة اخرى
 او له مائة درهم ومناخ قيمته مثلها ولو كان ذهب وفضة وعروض ضم
 الجميع فى تكميل النصاب ويضم جيد كل جنس ومضروبه الى رديه وتبره
 ويخرج من كل نوع بحصته والافضل من الاعلى ويجزى اخراج ردى عن
 اعلى مع الفضل (ويباح للذكر من الفضة الحاتم) لانه عليه السلام
 اتخذ خاتما من ورق متفق عليه والافضل جعل فصة مما يلى كفه وله جعل
 فصة منه ومن غيره والاولى جعله فى يساره ويكره بسبابة ووسطى ويكره
 ان يكتب عليه ذكر الله قرانا او غيره ولو اتخذ لنفسه عدة خواتم
 لم تسقط الزكاة فيها خرج عن العادة الا ان يتخذ ذلك لولده او عبده (و)
 يباح له (قيعة السيف) وهى ما يجعل على طرف القبضة قال انس كانت
 قيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة رواء الاثم (و) يباح له
 (حلية المنطقة) وهى ما يشد به الوسط وتسميها العامة الحياصة واتخذ
 الصحابة المناطق محلاة بالفضة (ونحوه) اى نحو ما ذكر كحلية الجوشن
 والحدودة والخف والزان وحامل سيف لان ذلك يساوى المنطقة معنى
 فوجب ان يساويها حكما قال الشيخ تقي الدين وتركاش الشاب والكلالب
 لانه يسير تابع ولا يباح غير ذلك كخلية المراكب ولباس الحيل كالجمع
 وتحملة الدواة والمقلمة والكمران والمشط والمكحلة والميل والمرآة والقنديل
 (و) يباح للذكر (من الذهب قيعة السيف) لان عمر كان له سيف
 فيه سبابك من ذهب وعثمان بن حنيف كان فى سيفه سحار من ذهب
 ذكرهما احمد وقيدهما باليسير مع انه ذكر ان قيعة سيف النبي صلى الله
 عليه وسلم كان وزنها ثمانية مناقل فيحتمل انها كانت ذهبا وفضة وقد
 رواء الترمذى كذلك (وما دعت اليه ضرورة كاتف ونحوه) كرباط
 اسنان لان عرجة بن اسعد قطع انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا من فضة
 فأتى عليه قاهره النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انفا من ذهب رواء ابو
 داود وغيره وصححه الحاكم وروى الاثم عن موسى ابن طلحة وابى حمزة
 الضبي وابى رافع وثابت البناني واسماعيل بن زيد بن ثابت والمغيرة ابن

الوجوب الا يجعلها في اليد (ونحوه وهو موضع تيسرها وتيسرها لانه قبل ذلك في حكم ما لم تثبت اليد عليه (فان تلفت) الجيوب او التار (قبله) اى قبل جعلها في اليد (بغير تعد منه) ولا تقريظ (سقطت) لانها لم تستقر وان تلف البعض فان كان قبل الوجوب زكى الباقي ان بلغ نصابا والا فلا وان كان بعده زكى الباقي مطلقا حيث بلغ مع التالف نصابا ويلزم اخراج حب مصفى وغر يابسا ويحرم شرا زكاته او صدقته ولا يصح ويزكى كل نوع على حدته (ويجب العشر) او نصفه (على مستاجر الارض) دون مالكمها كالستير لقوله تعالى واتوا الحق يوم حصاده ويجمع العشر والخراج في ارض خراجية ولا زكاة في قدر الخراج ان لم يكن له مال آخر (واذا اخذ من ملكه او موات) كرؤس الحياض (من السهل مائة وستين رطلا هراقيا ففيه عشرة) قال الامام اذهب الى ان في السهل زكاة العشر قد اخذ عمر منهم الزكاة ولا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر كالمن والترجيل ومن زكى ما ذكر من المعشرات مرة فلا زكاة فيه بعد لانه غير مرصود للغناء والمعدن ان كان ذهابا او فضة ففيه ربع عشرة ان بلغ نصابا وان كان غيرهما ففيه ربع عشر قيمته ان بلغت نصابا بعد سبك وتصفية ان كان المخرج له من اهل وجوب الزكاة . والركاز ما وجد من دفن الجاهلية) بكسر الدال اى مدفونهم او من تقدم من كفار عليه او على بعضه علامة كفر فقط (فيه الخمس) في قليله وكثيره ولو عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس متفق عليه عن ابى هريرة ويصرف مصرف الفبي المطلق للمصالح كلها وباقيه لو اجدته ولو اجيرا لغير طلبه وان كان على شئ منه علامة المسلمين فلقطة وكذا ان لم تكن علامة في باب زكاة التقدين في اى الذهب والفضة (يجب في الذهب اذا بلغ عشرين مثقالا وفي الفضة اذا بلغت مائتي درهم) اسلامي (ربع العشر منهما) لحديث ابن عمر وعائشة مرفوعا انه كان ياخذ من كل عشرين مثقالا نصف مثقال رواء ابن ماجة وعن علي نحوه وحديث انس مرفوعا في الرقة ربع العشر متفق عليه والاعتبار بالدرهم الاسلامي الذي وزنه ستة دوانق والعشرة من الدراهم سبعة مثاقيل فالدرهم نصف مثقال وخمسه وهو خمسون حبة وخمسة حبة شعير والعشرون مثقالا خمسة وعشرون دينارا وسبعة دنانير وتسعة على التحديد بالذى زنته درهم وثمان درهم ويزكى مغشوش اذا بلغ خالصه نصابا وزنا (ويضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب) بالاجزاء فلو ملك عشرة

وثمانية وعشرون رطلا واربعة اسباع رطل مصرى وثلاث مائة واثنان واربعون رطلا وستة اسباع رطل دمشق ومايتان وسبعة وخمسون رطلا وسبع رطل قدسى والوسق والصاع والمد مكاييل نقلت الى الوزن لتحفظ وتنقل وتعتبر بالبر الرزين فن اتخذ مكيلا يسع صاعا منه عرف به ما بلغ حد الوجوب من غيره (وتضم) انواع الجنس من (ثمرة العام الواحد) وزرعه (بعضها الى بعض) ولو نما يحمل في السنة حلين (في تكميل النصاب) لعموم الخبر وكما لو بدا صلاح احداها قبل الاخرى سواء اتفق وقت اطلاعهما او ادراكهما او اختلف تعدد البلد او لا (لاجنس الى اخر) فلا يضم بر لشعير ولا تمر لزبيب في تكميل نصاب كاللواشى (ويعتبر) ايضا لوجوب الزكاة فيما تقدم (ان يكون النصاب مملوكا له وقت وجوب الزكاة) وهو بدو الصلاح (فلا تجب فيما يكتسبه اللقاط او يأخذه بمحصاده) وكذا ماملكه بعد بدو الصلاح بشرا او ارث او غيره (ولا فيما يجنيه من المباح كالبطم والزعل) بوزن جعفر وهو شعير الجبل (وبزر قطونا) وحب غام (ولو نبت في ارضه) لانه لا يملكه بملكه الارض فان نبت بنفسه مايزرعه الادمى كمن سقط له حب خنطة في ارضه او ارض مباحة فقيه الزكاة لانه يملكه وقت الوجوب $\frac{1}{2}$ فصل يجب عشر $\frac{1}{2}$ وهو واحد من عشرة (فما سقى بلا مؤنة) كالغيث والسيوح والبلل الشارب بمروقه (و) يجب (نصفه) اى نصف العشر (معه) اى مع المؤنة كالدولاب تديره البقر والنواضح يستقى عليها لقوله عليه السلام في حديث ابن عمر وما سقى بالنضح نصف العشر رواء البخارى (و) يجب (ثلاثة ارباعه) اى ارباع العشر (بهما) اى فيما يشرب بلا مؤنة وبمؤنة نصفين قال في المبدع بغير خلاف تعلمه (فان تفاوتنا) اى السقى بمؤنة وبغيرها فالاعتبار (بأكثرهما نفعا) وغوا لان اعتبار عدد السقى وما يسقى به في كل وقت مشقة فاعتبر الأكثر كالسوم (ومع الجهل) بأكثرهما نفعا (العشر) ليخرج من عهدة الواجب بيقين واذا كان له حائطان احدهما يسقى بمؤنة والاخر بغيرها ضما في النصاب ولكل منهما حكم نفسه في سقيه بمؤنة وبغيرها ويصدق مالك فيما سقى به (واذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمر وجبت الزكاة) لانه يقصد للاكل والاقنيات كاليابس فلو باع الحب او الثمرة او تلفا بتعديه بعد لم تسقط وان قطعهما او باعهما قبله فلا زكاة ان لم يقصد الفرار منها (ولا يستقر

(كا) مال (الواحد) ان كانا نصابا من ماشية والخليطان من اهل وجوبها سواء كانت خلطة اعيان بكونه مشاعا بان يكون لكل نصف او نحوه او خلطة اوصاف بان تميز ما لكل واشتركا في مراح بضم الميم وهو المبيت والماوى ومسرح وهو ما تجتمع فيه لتذهب للرعى ومحلب وهو موضع الحلب وغل بان لا يختص بطرق احد المالين ومرعى وهو موضع الرعى ووقته لقوله عليه السلام لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجمان بينهما بالسوية رواه الترمذى وغيره فلو كان لانسان شاة ولاخر تسعة وثلاثون او لاربعين رجلا اربعون شاة لكل واحد شاة واشتركا حولا تاما فعليهم شاة على حسب ملكهم واذا كان لثلاثة مائة وعشرون شاة لكل واحد اربعون ولم يثبت لاحدهم حكم الافراد فى شئ من الحول فعلى الجميع شاة اثلاثا ولا اثر لخلطة من ليس من اهل الزكاة ولا فيما دون نصاب ولا لخلطة منصوب واذا كانت سائمة الرجل متفرقة فوق مسافة قصر فلكل محل حكمه ولا اثر للخلطة ولا للتفريق فى غير ماشية وبحرمان فرارا لما تقدم في باب زكاة الجبوب والثمار في باب زكاة الثمار قال تعالى يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض والزكاة تسمى نفقة (تجب) الزكاة (فى الجبوب كلها) كالخلطة والشعير والارز والدخن والباقل والعدس والحمص وسائر الجبوب (ولو لم تكن قوتا) كحب الرشاد والفجل والقرطم والابازير كلها كالكسفرة والكمون وبزر الكتان والقنا والخيار لعموم قوله عليه السلام فيها سقت السماء والعيون العشر رواه البخارى (وفى كل ثمر يكال ويدخر) لقوله عليه السلام ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة فدل على اعتبار التوسيق وما لا يدخر لا تكمل فيه النعمة لعدم النفع به مالا (كثمر وزبيب) ولوز وفستق وبندق ولا تجب فى سائر الثمار ولا فى الحضر والبقول والزهور ونحوها غير صمغ واشنان وسناق وورق شجر يقصد كسندره وخطمي وآس فتجب فيها لانها مكيكة مدخرة (ويعتبر) لوجوب الزكاة فى جميع ذلك (بلوغ نصاب قدره) بعد تصفية حب من قشره وجفاف غيره خمسة اوسق لحديث ابى سعيد الخدرى رفعه ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه الجماعة والنوسق ستون صاعا وتقدم انه خمسة ارطال وثلاث عراقى فبئى (الف وسنائة رطل عراقى) والف واربعمائة

وفي كل خمسين حقة (ففي مائة وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة واربعين
حقان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقا وفي مائة وستين اربع
بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وهكذا فاذا بلغت
مايتين خير بين اربع حقا وخمس بنات لبون ومن وجبت عليه بنت
لبون مثلا وعدمها او كانت ممية فله ان يعدل الى بنت مخاض ويدفع
جيرانا او الى حقة ويأخذها وهو شاتان او عشرون درهما ويجزى شاة
وعشرة دراهم ويتين على ولي محجور عليه اخراج ادون مجزى ولا دخل
لجيران في غير ابل ﴿ فصل ﴾ في زكاة البقر وهي مشتقة من بقرت
الشي اذا شققته لانها تبقر الارض بالحراثة (ويجب في ثلاثين من البقر)
اهلية كانت او وحشية (تبع او تبعه) لكل منهما سنة ولا شيء فيما دون
الثلاثين لحديث معاذ حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن (و)
يجب (في اربعين مسنة) لها سنان ولا يجزى مسن ولا تبعان (ثم) يجب
(في كل ثلاثين تبع وفي كل اربعين مسنة) فاذا بلغت ما يتفق فيه الفرضان كاية
وعشرين خير لحديث معاذ رواه احمد (ويجزى الذكر هنا) وهو التبع
في الثلاثين من البقر لورود النص فيه (و) يجزى (ابن لبون) وحق
وجذع (مكان بنت مخاض) عند عدمها (و) يجزى الذكر (اذا كان
النصاب كله ذكورا) سواء كان من ابل او بقر او غنم لان الزكاة مواساة
فلا يكفها من غير ماله ﴿ فصل ﴾ في زكاة الغنم (ويجب في اربعين
من الغنم) ضانا كانت او معزا اهلية او وحشية (شاة) جذع ضان او
ثني معز ولا شيء فيما دون الاربعين (وفي مائة واحدة وعشرين شاتان)
اجما (وفي مايتين وواحدة ثلاث شياه ثم) تستقر الفريضة (في كل مائة
شاة) ففي خمسمائة خمس شياه وفي ستماية ست شياه وهكذا ولا تؤخذ
هرمة ولا ممية لا يضحى بها الا ان كان الكل كذلك ولا حامل ولا الرها
التي تربى ولدها ولا طروقة الفحل ولا كريمة ولا آكولة الا ان يشأ ربها
وتؤخذ مريضة من مراض وصغيرة من صفار غنم لا ابل وبقر فلا يجزى
فسلان وعجائيل وان اجتمع صفار وكبار وصحاح ومعيات وذكور واناث
اخذت اثني صحيفة كبيرة على قدر قيمة المالين وان كان النصاب نوعين كخاقي
وعراي وبقر وجواميس وضان ومعز اخذت الفريضة من احدهما على
قدر قيمة المالين (والحلطة) بضم الحاء اي الشركة (تصير المالين) المختلطين

ولحواه كما تقدم لكن لا يلزمه الاخراج قبل حصوله بيده (ولا) يعتبر في وجوبها ايضا (بقاء المال) فلا تسقط بتلفه فرط او لم يفرط كدين الادمى الا اذا تلف زرع او ثمر بجائحة قبل حصاد وجذاذ (والزكاة) اذا مات من وجبت عليه (كالدين في التركة) لقوله عليه السلام فدين الله احق بالوفاء فان وجبت وعليه دين برهن وضاق المال قدم والا تحاصا ويقدم نذر معين وانحية معينة (باب زكاة بهيمة الانعام) وهي الابل والبقر والغنم وسميت بهيمة لانها لا تتكلم (تجب) الزكاة (في ابل) بخاتى او عراب (وبقر) اهلية او وحشية ومنها الجواميس (وغنم) ضان او معز اهلية او وحشية (اذا كانت) لدر ولسل لا لعمل وكانت (ساية) اى راعية للمباح (الحول او اكثره) لحديث بهز ابن حكيم عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى كل ابل ساية فى كل اربعين ابنة لبون رواه احمد وابوداود والنسائى وفى حديث الصديق وفى الغنم فى سائتها الى آخره فلا تجب فى معلوفة ولا اذا اشترى لها ما تأكله او جمع لها من المباح ما تأكله (فيجب فى خمس وعشرين من الابل بنت مخاض) اجماعا وهى ما تم لها سنة سميت بذلك لان امها قد حملت والماخض الحامل وليس كون امها ماخضا شرط وانما ذكر تعريفها لئلا يغالب احوالها (و) يجب (فيما دونها) اى دون خمس وعشرين (فى كل خمس شاة) بصفة الابل ان لم تكن معينة فى خمس من الابل كرام سخان شاة كريمة سمينة وان كانت الابل معينة ففيها شاة صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الابل ولا يجزى بغير ولا بقرة ولا نصف شاتين وفى العشر شاتان وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى عشرين اربع شياه اجماعا فى الكل (وفى ست وثلاثين بنت لبون) ما تم لها سنتان لان امها قد وضعت غالبا فهى ذات لبن (وفى ست واربعين حقة) ما تم لها ثلاث سنين لانها استحققت ان يطرقها الفحل وان يحمل عليها وتركب (وفى احدى وستين جذعة) بالذال المعجمة ما تم لها اربع سنين لانها تجذع اذا سقط سننها وهذا اعلا سن يجب فى الزكاة (وفى ست وسبعين بنتا لبون وفى احدى وتسعين حقتان) اجماعا (فاذا زادت عن مائة وعشرين واحدة فثلاث بنات لبون) لحديث الصدقات الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند ال عمر ابن الخطاب رواه ابو داود والترمذى وحسنه (ثم فى كل اربعين بنت لبون

على لانه يقدر على قبضه والانتفاع به قصد ببقائه عليه الفرار من الزكاة
اولا ولو قبض دون نصاب زكاة وكذا لو كان بيده دون نصاب وباقيه دين
او غصب او ضال والحوالة به و الابرا كالقبض (ولا زكاة في ملك من
عليه دين ينقص النصاب) فالدين وان لم يكن من جنس المال مانع من
وجوب الزكاة في قدره (ولو كان المال) المزكى (ظاهرا) كاللواشي والحبوب
والتار (وكفارة كدين) وكذا نذر مطلق وزكاة ودين حج وغيره لانه
يجب قضاؤه اشبه دين الادى لقوله عليه السلام دين الله احق بالوفاء
ومتى برى ابتدا حولا (وان ملك نصابا صفارا انقذ حوله حين ملكه)
لعموم قوله عليه السلام في اربعين شاة لانه تقع على الكبير والصغير
لكن لو تفذت باللبن فقط لم تجب لعدم السوم (وان نقص النصاب في بعض
الحول) انقطع لعدم الشرط لكن يعنى في الاثنان وقيم العروض عن نقص يسير
كحبة وحيتين لعدم انضباطه (او باعه) ولو مع خيار بغير جنسه انقطع
الحول (او ابدله بغير جنسه لافرا من الزكاة انقطع الحول) لما تقدم
ويستأنف حولا لا في ذهب بفضة وبالعكس لانهما كالجنس الواحد
ويخرج مما معه عند الوجوب واذا اشترى عرضا لتجارة بقصد اوباعه به بخر
على حول الاول لان الزكات تجب في قيم العروض وهي من جنس التقيد
وان قصد بذلك الفرار من الزكاة لم تسقط لانه قصد به اسقاط حق غيره
فلم يسقط كالمطلق في مرض الموت فان ادعى عدم الفرار وثم قرينة صحت
بها والا لقوله (وان ابدله) بنصاب من (جنسه) كاربعة شاة بمثلها
او اكثر (بخر على حوله) والزائد تبع للاصل في حوله كحتاج فلو ابدل
مائة شاة بمائتين لزمه شاتان اذا حال حول المائة وان ابدله بدون نصاب
انقطع (وتجب الزكاة في عين المال) الذي لو دفع زكاته منه اجزأت كالذهب
والفضة والقر والغنم السائمة ونحوها لقوله عليه السلام في اربعين شاة
شاة وفيما سقت السماء العشر ونحو ذلك وفي للظرفية وتعلقها بالمال كتنسيق
ارش جناية برقة الجاني فلمالك اخراجها من غيره والتا بعد وجوبها له
وان اتلفه لزمه ماوجب فيه وله التصرف فيه ببيع وغيره فلذلك قل
(ولها تعلق بالذمة) اى ذمة المزكى لانه المطالب بها (ولا) يعتبر في
(وجوبها امكان الاداء) كسائر العبادات فان الصوم يجب على المريض
والحائض والصلاة تجب على الغنى عليه والتام فوجب في الدين والمال الغائب

كتاب الزكاة

لغة الثمناً والزيادة يقال زكى الزرع اذا نما وزاد وتطلق على المدح والتطهير
والصلاح وسعى المخرج زكاة لانه يزيد في المخرج منه ويقيه الافات وفي
الشرع حق واجب في مال خاص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص
(تجب) الزكاة في سائمة بهيمة الانعام والخارج من الارض والاعيان
ومروض التجارة ويأتى تفصيلها (بشروط خمسة) احدها (حرية) فلا
تجب على عبد لانه لا مال له ولا على مكاتب لانه عبد ومملكه غير تام
وتجب على مبعوض بقدر حرية (و) الثاني (اسلام) فلا تجب على كافر
اصلى او مرتد فلا يقضها اذا اسلم (و) الثالث (ملك نصاب) ولو لصغير
او مجنون لمعوم الاحجار واقوال الصحابة فان نقص عنه فلا زكاة الا الركاز
(و) الرابع (استقراره) اى تمام الملك في الجملة فلا زكاة في دين الكتابية
لعدم استقراره لانه يملك تعجيز نفسه (و) الخامس (مضى الحول) لقول
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
رواه ابن ماجة رقفا بالمالك لتكامل النفا فيواسى منه ويعنى فيه عن نصف
يوم (في غير المعسر) اى الجبوب والتبار لقوله تعالى واتوا حقه يوم
حصاده وكذا المعدن والركاز والعسل قياسا عليهما فان استفاد مالا بارت
او هبة ونحوهما فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول ا الا نتاج الساعة
وربح التجارة ولو لم يبلغ (التناج او الربح) نصابا فان حولهما حول اصلهما)
فيجب ضمهما الى ما عنده (ان كان نصابا) لقول عمر اعتد عليهم بالسخنة
ولا تأخذها منهم رواه مالك ولقول على عد عليهم الصغار والكبار فلو ماتت
واحدة من الامهات فتجت سخنة انقطع بخلاف ما لو تجت ثم ماتت (والا)
يكن الاصل نصابا لحول الجميع (من كاله) نصابا فلو ملك خمسا وثلاثين
شاة فتجت شيئا فشيئا فحولها من حين تبلغ اربعين وكذا لو ملك ثمانية
عشر متقالا وربحت شيئا فشيئا فحولها منذ بلغت عشرين ولا يبنى الوارث
على حول الموروث ويضم المستفاد الى نصاب بيده من جنسه او في حكمه
ويزكى كل واحد اذا تم حوله (ومن كان له دين او حق) من مغضوب او
مسروق او موروث مجهول ونحوه (من صدق وغيره) كغنى مبيع
وقرض (على ملي) باذل (او غيره ادى زكاته اذا قبضه لما مضى) روى عن

(على)

حياته (الا للنساء) فتكره لمن زيارتها غير قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه رضى الله عنهما روى احمد والترمذى وصححه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن زوارات القبور (و) يسن ان (يقول اذا زارها او مر بها السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم للاحقون يرحم الله المستقدمين منكم والمتأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم) للاخبار الواردة بذلك وقوله ان شاء الله بكم للاحقون استتلت للتبرك او راجع للحقوق لا لموت او الى البقاع ويسمع الميت الكلام ويعرف زائره يوم الجمعة بعد الفجر قبل طلوع الشمس وفي الغيبة يعرفه كل وقت وهذا الوقت أكد وتباح زيارة قبر كافر (وتسن تعزية) المسلم (المصاب بالميت) ولو صغيرا قبل الدفن وبعده لما روى ابن ماجة واسناده ثقات عن عمرو بن حزم مرفوعا ما من مؤمن يعزى اخاه بمصيبة الا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة ولا تعزية بعد ثلاث فيقال لمصاب بمسلم اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك وبكافر اعظم الله اجره واحسن عزاءك وتحرم تعزية كافر وكره تكرارها ويرد معزى باستجاب الله دعاءك ورحنا واياءك واذا جاءته التعزية في كتاب ردها على الرسول لفظا (وبجوز البكا على الميت) لقول انس رابت النبي صلى الله عليه وسلم وعيناه تدمعان وقال ان الله لا يعذب بدمع العين ولا بحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه او يرحم متفق عليه ويسن الصبر والرضى والاسترجاع فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لى خيرا منها ولا يلزم الرضى بمرض وفقر وعاهة ويحرم بفعل المعصية وكراه لمصاب تغيير حاله وتعطيل معاشه لا جعل علامة عليه ليعرف فيعزى وهجره للزينة وحسن الثياب ثلاثة ايام (ويحرم التدب) اى تعداد محاسن الميت كقول واسيداه وانقطاع ظهراه (والنباحة) وهى رفع الصوت بالتدب (وشق الثوب ولطم الخد ونحوه) كصراخ ونفث شعر ونشره وتسويد وجه وخشه لما في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس منا من لطم الحدود وشق الحيوب ودعا بدعوى الجاهلية وفيها انه صلى الله عليه وسلم برء من الصالحة والخالقة والشاقة والصالقة التى ترفع صوتها عند المصيبة وفى صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم لمن النائحة والمستعزة

الدنيا عند القبور والمشي بالتعل فيها الا خوف نجاسة او شوك وتبسم
 وفحك اشد ويحرم اسراجها واتخاذ المساجد والتخلي عليها وبينها (ويحرم
 فيه) اى فى قبر واحد (دفن اثنين فاكتر) مما اوواحد بعد آخر قبل
 بلاء السابق لانه عليه السلام كلن يدفن كل ميت فى قبر وعلى هذا ائتم
 فعل اصحابه ومن بعدهم وان خفر فوجد عظام ميت دفنها وحفر فى مكان
 اخر (الا لضرورة) ككثرة الموتى وقلة من يدفنهم وخوف الفساد عليهم لقوله
 عليه السلام يوم احد ادفنوا الاثنين والثلاثة فى قبر واحد رواه النسائي
 ويقدم الافضل للقبلة وتقدم (ويجعل بين كل اثنين حاجز من تراب) ليصير
 كل واحد كانه فى قبر منفرد وكره الدفن عند طلوع الشمس وقيامها
 وغروبها ويجوز ليلا ويستحب جمع الاقارب فى بقعة لتسهيل زيارتهم قريبا
 من الشهداء والصالحين لينتفع بجوارتهم فى البقاع الشريفة ولو وصى ان يدفن فى
 ملكة دفن مع المسلمين ومن سبق الى مسيلة قدم ثم يقرع وان ماتت ذمية حاملة من
 مسلم دفنها مسلم وحدها ان امكن والافغنا على جنبها الايسر وظهرها الى القبلة (ولا
 تكرم القراءة على القبر) لما روى انس مرفوعا من دخل المقابر قرأ فيها يسن خفف
 عنهم يومئذ وكان له بعددهم حسنات وصح عن ابن عمر انه اوصى اذا دفن ان
 يقرأ عنده بساتحة البقرة وخاتمتها قاله فى المبدع (وائى قرينة) من دعا
 واستغفار وصلاة وصوم وحج وقرأة وغير ذلك (فعلها) مسلم (وجعل
 ثوابها لميت مسلم او حى ففعله ذلك) قال احد الميت يصل اليه كل شئ من
 الخير للنصوص الواردة فيه ذكره المجد وغيره حتى لو اهداها للذي صلى
 الله عليه وسلم جاز ووصل اليه ثوابها (ويسن ان يصلح لاهل الميت طعام
 يبعث به اليهم) ثلاثة ايام لقوله عليه السلام اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد
 جاءهم ما يشغلهم رواه الشافعى واحمد والترمذى وحسنه (ويكره لهم)
 اى لاهل الميت (فعله) اى فعل الطعام (للناس) لما روى احمد عن
 جرير قال كنا نعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة
 واسناده ثقات ويكره الذبيح عند القبور والاكل منه لحبر انس لا عقر فى
 الاسلام رواه احمد باسناد صحيح وفى معناه الصدقة عند القبر فانه يحدث
 وفيه رياء ✶ فصل تسن زيارة القبور ✶ وحكا النووى اجما لقوله
 عليه السلام كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها رواه مسلم والترمذى
 وزاد فانها تذكر الاخرة وسن ان يقف زائر امامه قريبا منه كزيارته فى

نصبا كما صنع رسول الله صلى عليه وسلم رواء مسلم والحد هو ان يحفر اذا بلغ قرار القبر في حائط القبر مكانا يسع الميت وكونه مما يلي القبلة افضل والشق ان يحفر في وسط القبر كالنهر او بين جانبيه وهو مكروه بلا عذر كادخاله خشبا وما مسته نار ودفن في تابوت وسن ان يوسع ويعمق قبر بلا حد ويكنى ما يمنع السباع والرايحة ومن مات في سفينة ولم يكن دفنه اتقى في البحر سلا كادخاله القبر بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه وتقبيله بشئ (ويقول مدخله) ندبا (بسم الله وعلى ملة رسول الله) لامره عليه السلام بذلك رواء احمد عن ابن عمر (ويضعه) ندبا (في لحده على شقه اليمين) لانه يشبه النائم وهذه سنته ويقدم بدفن رجل من يقدم بنفسه وبعد الا جانب محارمه من النساء ثم الاجنبيات ودفن امرأة محارمها الرجال فزوج فاجاب ويجب ان يكون الميت (مستقبل القبلة) لقوله عليه السلام في الكعبة قبلتكم احياء وامواتا وينبغي ان يدنى من الحائط ليلا ينكب على وجهه وان يسند من ورائه يتراب ليلا ينقلب ويجعل تحت راسه لينة ويشرج الحد باللبن ويتعاهد خلاله بالمدر ونحوه ثم يطعن فوق ذلك وحنو التراب عليه ثلاثا باليد ثم يمال وتلقينه والدعاء له بعد الدفن عند القبر ورشه بماء بعد وضع حصبا عليه (ويرفع القبر عن الارض قدر شبر) لانه عليه السلام رفع قبره عن الارض قدر شبر رواء الساجي من حديث جابر ويكره فوق شبر ويكون القبر (مستويا) لما روى البخار عن سفيان الثمار انه راي قبر النبي صلى الله عليه وسلم مستويا لكن من دفن بدار حرب لتعذر نقله فالاولى تسويته بالارض واخفاؤه (ويكره تجصيصه) وتزويقه وتحليته وهو بدعة (والبنا) عليه لاصقه او لا لقول جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يقعد عليه وان يبنى عليه رواء مسلم (و) تكره (الكتابة والجلوس والوطئ عليه) لما روى الترمذي وصححه من حديث جابر مرفوعا نهى ان تجصص القبور وان يكتب عليها وان توطأ وروى مسلم عن ابى هريرة مرفوعا لان مجلس احكم على حرة فحرق ثيابه فخلص الى جلده خير من ان يجلس على قبر (و) يكره (الاتكاليه) لما روى احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم راي عمرو ابن حزم متكيا على قبر فقال لا تؤذه ودفن بحراء افضل لانه عليه السلام كان يدفن اصحابه بالبيع سوى النبي صلى الله عليه وسلم واختار صاحباه الدفن عنده تشرقا وتبركا وجاءت اخبار تدل على دفنهم كما وقع ويكره الحديث في امر

عليه وسلم على سهل بن بيضا في المسجد رواه مسلم وصلى على ابي بصير
وعمر فيه رواه سعيد وللصلى قيراط وهو امر معلوم عند الله تعالى وله تمام
دفنها اخر بشرط ان لا يفارقها من الصلاة حتى تدفن ﴿ فصل ﴾ في
حمل الميت ودفنه ويسقطان بكافر وغيره كتكفينه لعدم اعتبار النية (ويسن
التربيع في حمله) لما روى سعيد وابن ماجة عن ابي عبيدة ابن عبد الله
ابن مسعود عن ابيه قال من اتبع جنازة ليحمل بجوانب السرير كلها فاته
من السنة ثم ان شاء فليطوع وان شاء فليدع اسناده ثقات الا ان ابا عبيدة
لم يسمع من ابيه لكن كرهه الاجري وغيره اذا ازدحموا عليها فيسن ان يحمل
اربعة والتربيع ان يضع قائمة السرير اليمرى المقدمة على كتفه الايمن ثم
ينقل الى المؤخرة ثم يضع قائمته اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ثم ينقل
الى المؤخرة (ويباح) ان يحمل به كل واحد على عاتقه (بين العمودين)
لانه عليه السلام حمل جنازة سعد بن معاذ بين العمودين وان كان الميت
طسفا فلا بأس بحمله على الايدى ويستحب ان يكون على نفس فان كانت
امراة استحب تغطية لشمها بكبة لانه استر لها ويروى ان فاطمة صنع لها
ذلك بامرها ويحمل فوق المكبة توب وكذا ان كان بالميت حذب ونحوه وكره
تغطيته بغير ابيض ولا بأس بحمله على دابة لفرض صحيح كبعد قبره (ويسن
الاسراع بها) دون الخبط لقوله عليه السلام اسرهموا بالجنازة فان تك
صاحبة تخفي قدمونها اليه وان تكسوى ذلك فخر تضمنوه عن رقابكم متفق عليه (و
يسن) مسكون المشاة امامها) قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه
وسلم وابا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة (و) كون (الركبان خلفها)
لما روى الترمذى وصححه عن المنيرة بن شعبة مرفوعا الراكب خلف الجنازة
وكره ركوب لغير حاجة وعود (ويكره جلوس تابعها حتى توضع) بالارض
للدفن الا ان بعد لقوله عليه السلام من تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع
متفق عليه عن ابي سعيد وكره قيام لها ان جاءت لومرت به وهو جالس
ودفع الصوت معها ولو بقراءة وان تتبعها امراة وحرم ان يتبعها مع منكر
لن عجز عن ازالته والا وجبت (ويسمى) اى يطفى ندبا (قبر امراة)
وختى (تحطم ويكره لرجل بلا عذر لقول على وقد مر يقوم دفنوا ميتا
وبسطوا على قبره التوب فغذبه وقال انا يصنع هذا بالنساء رواه سعيد
(والحد افضل من الشق) لقول سعد الحدوا لى الحدوا وانصبوا على اللبن

مع القدرة والا صلى عليه والاستقبال والسترة ككتوبة (وحضور الميت
 بين يديه) فلا تصح على جنازة محمولة ولا من وراء جدار . ولا من
 وراء خشب كالتابوت المغطا بخشب فلا تصح الصلاة على الميت وهو فيه
 بخلاف آله من غير ذلك فانها لا تنفع الصلوة . (ومن فاتته شيء
 من التكبير قضاء) ندبا (على صفته) لان القضاء يحكي الاداء كسائر
 الصلوات والمقضى اول صلاته يأتي فيه بحسب ذلك وأن خشي رفعها تابع
 التكبير رفعت ام لا وان سلم مع الامام ولم يقضه سمعت لقوله عليه السلام
 لعائشة ما فاتك لا قضا عليك (ومن فاتته الصلاة عليه) اى على الميت
 (صلى على القبر) الى شهر من دفنه كما فى الصحيحين من حديث ابى هريرة
 وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر وعن سعيد ابن
 المسيب ان ام سعد مات والنبي صلى الله عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها
 وقد مضى لذلك شهر رواه الترمذى ورواته ثقات قال احمد اكثر ما سمعت هذا
 وتحرم بعده ما لم تكن زيادة يسيرة (و) يصلى (على غائب) عن البلد ولو
 دون مسافة قصر فيحوز صلاة الامام والاحاد عليه (بالنية الى شهر) لصلاته
 عليه السلام على النجاشى كما فى المتفق عليه عن جابر وكذا غريق واسير
 ونحوهما وان وجد بعض ميت لم يصل عليه فككمله الا الشعر والظفر
 والسن فينسل ويكفن ويصلى عليه ثم ان وجد الباقي فكذلك ويدفن بحجبه
 ولا يصل على ما كول ببطن آكل ولا مستحيل باحراق ونحوه ولا على
 بعض حى مدة حياته (ولا) يسن ان (يصلى الامام) الاعظم ولا امام
 كل قرية وهو والبا في القضاء (على الغال) وهو من كتم شيئا مما غنه كما
 روى زيد بن خالد قال توفى رجل من جهينة يوم خيبر فذكر ذلك لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه القوم فلما
 راي ما بهم قال ان صاحبكم غل فى سبيل الله ففتشنا متاعه فوجدنا فيه
 خرزا من خرز اليهود ما يساوى درهمين رواه الحنابلة الترمذى واخرج
 به احمد (ولا على قاتل نفسه) عمدا لما روى جابر بن سمرة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم جاوه برجل قد قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه رواه مسلم
 وغيره والمشاقص جمع مشقص ككبر نصل عريض او سهم فيه ذلك او نصل
 طويل او سهم فيه ذلك يرمى به الوحش (ولا باس بالصلاة عليه) اى على
 الميت (فى المسجد) ان امن تلويته لقول عائشة صلى رسول الله صلى الله

ابى هريرة لكن زاد فيه الموفق واثت على كل شئ قدير ولفظ السنة
 (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واحكرم نزله) بضم الزاى
 وقد تسكن وهو القرى - بضم النون والزاى ما تهباً للضيف اوله ايقدم -
 (واوسع مدخله) بفتح الميم مكان الدخول وبضمها الادخال (واغسله
 بلقاء والتلج والبرد وقفه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الابيض من
 الدنس وابد له داراً خيراً من داره وزوجاً خيراً من زوجه وادخله الجنة
 واعذه من عذاب القبر وعذاب النار) رواه مسلم عن عوف ابن مالك انه
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك على جنازة حتى تقي ان يكون
 ذلك الميت وفيه وابد له اهلاً خيراً من اهله وادخله الجنة وزاد الموفق
 لفظ من الذنوب (وافسح له في قبره ونور له فيه) لانه لا يلق بالمحل وان
 كان الميت اثى انت الغمير وان كان حتى قال هذا الميت ونحوه ولا بأس
 بالاشارة بالاصبع حال الدعا للميت (وان كان) الميت (صغيراً) ذكر او اناثى
 او بلغ بمجنونا واستمر (قال) بعد ومن توفيته منا فتوفه عليهما (اللهم
 اجعله ذخراً لوالديه وفرطاً) اى سابقاً مهياً لمصالح والديه فى الآخرة سواء
 مات فى حياة ابويه او بعدهما (وشفيها مجاباً اللهم ثقل به موازينهما واعظم
 به اجورهما والحقه بمصالح سلف المؤمنين واجمله فى كفالة ابراهيم وقه
 برحمتك عذاب الجحيم) ولا يستغفر له لانه شافع غير مشفوع فيه ولا جرى
 عليه قلم واذا لم يعرف اسلام والديه دعا لواليه (ويقف بعد الرابعة قليلاً)
 ولا يدعوا ولا يتشهد ولا يسبح (ويسلم) تسليمة (واحدة عن يمينه)
 روى الجوزجاني عن عطاء ابن السائب ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم
 فى الجنازة تسليمة واحدة ويجوز تلقاء وجهه وثانية ويسن وقوفه حتى
 ترفع (ويرفع يديه) ندباً (مع كل تكبيرة) لما تقدم فى صلاة العيدين
 (وواجبها) اى الواجب فى صلاة الجنازة مما تقدم (قيام) فى فرضها
 (وتكبيرات) اربع (والفاطحة) وتحملها الامام عن المأموم (والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم ودعوة للميت والسلام) ويشترط لها النية
 فينوى الصلاة على الميت ولا يضر جهله بالذكر وغيره فان جهله نوى على
 من يصلى عليه الامام وان نوى احد الموتى اعتبر تعيينه وان نوى
 على هذا الرجل فبان امرأة او بالعكس اجز لقوة التعين قاله
 ابو المعالي (واسلام الميت وطهارته) من الحدث والنجس

عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحقا ثم الدرع ثم القار ثم المصحف ثم
ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قال احمد الحقا الازار والدرع القميص
فتوزر باليزر ثم تلبس بالقميص ثم تخمر ثم تلف باللفاقين ويكفن صبي
في ثوب ويباح في ثلاثة ما لم يرثه غير مكلف وصغيرة في قميص ولفاقتين
(والواجب لليت) مطلقا (ثوب يستر جميعه) لان المورة المغلظة يجزى
في سترها ثوب واحد فكفن الميت اولى ويكره بصوف وشعر ويحرم مجلود
ويجوز في حرير لضرورة فقط فان لم يجد الا بعض ثوب ستر المورة
لكمال الحياة والباقي بحشيش او ورق وحرم دفن حلى وثياب غير الكفن
لانه اضاعه مال وحلى اخذ كفن ميت لحاجة حر وبرد تجتنبه فصل
في الصلاة على الميت تسقط بمكلف وتسقط جماعة وان لاتنقص الصفوف
عن ثلاثة و (السنة ان يقوم الامام عند صدره) اي صدر ذكر (وعند
وسطها) اي وسط اتى والختى بين ذلك والاولى بها وصيه العدل فسيد
برقيقه فالسلطان فثابه الامير فالحاكم فالاولى بفصل رجل فزوج بعد
ذوى الارحام ومن قدمه ولى بمنزله لامن قدمه وصى واذا اجتمعت جنايز
قدم الى الامام افضلهم وتقدم فاسن فاسبق ويقرع مع التساوى وجميعهم
بصلاة افضل ويجعل وسط اتى حذاء صدر ذكر وختى بينهما (ويكرارهما)
كتكبير النبي صلى الله عليه وسلم على النجاشي اربعا متفق عليه (يقرأ في الاولى)
اي بعد التكبيرة الاولى وهي تكبيرة الاحرام (بعد التعوذ) والبسلة (الفاتحة)
سرا ولو ليلا لما روى ابن ماجة عن ام شريك الانصارية قالت امرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب ولا يستفتح
ولا يقرأ سورة معها (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في) اي بعد تكبيرة
(الثانية كا) لصلاة في (التشهد) الاخير لما روى الشافعي عن ابى امامة
ابن سهل انه اخبره رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان السنة
في الصلاة على الجنازة ان يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة
الاولى سرا في نفسه ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعا
للميت ثم يسلم (ويدعوا في الثالثة) لما تقدم (فيقول اللهم اغفر لحينا وميتنا
وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا انك تعلم مقبلنا ومثوانا
وانت على كل شئ قدير اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام والسنة
ومن توفيته منا فوفه عليهما) رواه احمد والترمذي وابن ماجة من حديث

لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب بيض
سحولية جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة ادرج فيها ادراجاً متفق عليه
ويقدم بتكفين من يقدم بفعل ونائبه كهو والاولى توليه بنفسه (نحمر) أي تجفر
بمد رشها بماء ورد أو غيره ليطلق (ثم يسط بمضها فوق بعض) أو سمها
واحسنها اعلاها لان عادة الحى جعل الظاهر افخر ثيابه (ويجعل الخنوط) وهو
احلاط من طيب يعد للميت خاصة (فيما بينها) لا فوق العليا لكرامة عمر وابنه
وابى هريرة (ثم يوضع) الميت (عليها) أي اللغاف (مستلقيا) لانه
امكن لادراجه فيها (ويجعل منه) أي من الخنوط (في قطن بين
اليته) ليرد ما يخرج عند تحريكه (ويشد فوقها خرقه مشقوقه الطرف
كالتبان) وهو السراويل بلا اكمام (تجمع اليته ومثانته ويجعل الباقي)
من القطن المخطط (على منافذ وجهه) عينيه ومنخره واذنيه وفيه لان
في جعلها على المنافذ منعاً من دخول الهواء (و) على (مواضع
سجوده) ركبتيه ويديه وجهته وافته واطراف قدميه تشرها لها وكذا
مقابله كطى ركبتيه وتحت ابطيه وسرته لان ابن عمر كان يتبع مقابن الميت
ومرافقه بالمسك (وان طيب) الميت (كله فحسن) لان انسا طلى بالمسك
وطلى ابن عمر ميتا بالمسك وكره داخل عينيه وان يطيب بورس وزعفران
وطليه بما يسكه كصبر مالم ينقل (ثم يرد طرف اللقافة العليا) من
الجانب الايسر (على شقه الايمن ويرد طرفها الاخر فوقه) أي فوق
الطرف الايمن (ثم) يفعل (بالثانية والثالثة كذلك) أي كالاولى (ويجعل
أكثر الفاضل) من كفته (عند راسه) لشرفه ويميد الفاضل على وجهه
ورجليه بمد جمعه ليصير الكفن كالكيس فلا ينتشر (ثم يقددها) لثلاث
تنتشر (وتحل في القبر) لقول ابن مسعود اذا ادخلتم الميت القبر فحلوا
العقد رواء الاثرم وكره تخريق اللقائف لانه افساد لها (وان كفن في
قميص وميزر ولقافة جاز) لانه عليه السلام البس عبدالله بن ابي قيسه
لما مات رواء البخاري وعن عمرو ابن العاص ان الميت يوزر ويقمص
ويلف باللقافة وهذا عادة الحى ويكون القميص بكمين ودخاير يص لا يزر
(وتكفن المرأة) والحنى ندبا (في خمسة أثواب) بيض من قطن
(ازار وخمار وقميص ولقافتين) لما روى احمد وابو داود وفيه ضعف
عن ليلي الثقفية قالت كنت فيمن غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله

(عليه)

امر بقتل احد ان يترع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا في ثيابهم بدمائهم
 (وان سلبها كفن بغيرها) وجوبا (ولا يصلى عليه) للاخبار لكونهم احياء
 عند دبرهم (وان سقط عن دابته) او شاحق بغير فعل العدو (او وجد
 ميتا ولا اثر به) او مات جنت افقه او برقة او عاد سبمه عليه (او جمل
 فاكل) او شرب او نام او بال او تكلم او عطس (او طسال بقاؤه جرفا
 غسل وصلى عليه) كغيره ويفسل الباغي ويصلى عليه ويقتل قاطع الطريق
 ويفسل ويصلى عليه ثم يصلب (والسقط اذا بلغ اربعة اشهر غسل وصلى
 عليه) وان لم يستهل لقوله عليه السلام والسقط يصلى عليه ويدعى
 لوالديه بالمغفرة والرحمة رواه احمد وابو داود وتستحب تسميته فان جهل
 اذكر هو ام اتي سمي بصالح لهما (ومن تعذر غسله) لعدم الماء او غيره
 كالجرق والجذام والنضيج (ييم) كالجنب اذا تعذر عليه الغسل وان تعذر
 غسل بعضه غسل ما امكن وييم للباقي (و) يجب (على الغاسل سترما راه)
 من الميت (ان لم يكن حسنا) فيلزمه ستر الشر لا اظهار الخير وزجوا
 للحيض ونحاف على المسوء ولا تشهد الا لمن شهد له النبي صلى الله عليه
 وسلم ويحرم سوء الظن بمسلم ظاهر العدالة ويستحب ظن الخير بالمسلم
 فصل في الكفن (يجب تكفينه في ماله) لقوله عليه السلام في
 المحرم كفنوه في ثوبيه (مقدما على دين) ولو برهن (وغيره) من وصية
 وارث لان المفلس يقدم بالكسوة على الدين فكذا الميت فيجب لحق الله
 وحق الميت ثوب لا يصف البشرة يستر جميعه من ملبوس مثله ما لم يوص
 بدونه والجديد افضل (فان لم يكن له) اى للميت (مال) كفنه وموثة
 تجهيزه (على من تلزمه نفقته) لان ذلك يلزمه حال الحياة فكذا بعد الموت
 (الا الزوج لا يلزمه كفن امراته) ولو غنيا لان الكسوة وجبت عليه
 بالزوجية والتكفن من الاستتاع وقد انقطع ذلك بالموت فان عدم مال الميت
 ومن تلزمهم نفقته فمن بيت المال اذا كان مسلما فان لم يكن فعلى المسلمين
 العالمين بحاله قال الشيخ تقي الدين من ظن ان غيره لا يقوم به تعين عليه
 فان اراد بعض الورثة ان ينفرد به لم يلزم بقية الورثة قبوله لكن ليس
 للبقية نبشه وسلبه من كفنه بعد دفنه واذا مات انسان مع جاعة في سفر
 كفنوه من ماله فان لم يكن كفنوه ورجعوا على تركته او من تلزمه نفقته
 ان يوفوا الرجوع (ويستحب تكفين رجل في ثلاث لفاف بيض) من ظن

الحار) يستعمل اذا احتج اليه (والاشنان) يستعمل اذا احتج اليه
 (والجلال يستعمل اذا احتج اليه) فان لم يحتج اليها كرهت (ويقصر شاربه
 ويقط اظفاره) ندبا ان طالا ويؤخذ شعر ابطيه ويجعل المأخوذ معه كمضو
 ساقط وحرم حلق راسه واخذ عانته كحتن (ولا يسرح شعره) اى يكره
 ذلك لما فيه من تقطيع الشعر من غير حاجة اليه (ثم ينشف) ندبا (بشوب)
 كما فعل به صلى الله عليه وسلم (ويظفر) ندبا (شعرها) اى الاتى (ثلاثة
 قرون ويسدل وراءها) لقول ام عطية فظفرنا شعرها ثلاثة قرون والقيناه
 خلفها راوه البخارى (وان خرج منه) اى من الميت (شئ بعد سبع) غسلات
 (حشي المحل بقطن) لينع الخارج كالاستحاضة (فان لم يستمسك) بالقطن
 (فبطين حر) اى خالص لان فيه قوة تمنع الخارج (ثم يفسل المحل)
 بالتجسس بالخارج (ويوضا) الميت وجوبا كالجنب اذا احدث بعد الغسل
 (وان خرج) منه شئ (بعد تكفينه لم يعد الغسل) دفعا للمشقة ولا بأس
 بقول غاسل له انقلب يرحمك الله ونحوه ولا بغسله في حمام (ومحرم) يحج
 او عمرة (ميت كحى يفسل بماء وسدر) لا كافور (ولا يقرب طيبا) مطلقا
 (ولا يلبس ذكر مخيطا) من قيص ونحوه (ولا يغطي راسه ولا وجهه اتى)
 محرمة ولا يؤخذ شئ من شعرها وظفرها لما فى الصحيحين من حديث ابن
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى محرم مات غسلوه بماء وسدر
 وكفنوه فى ثوبه ولا تخطوه ولا تخرموا راسه فانه يبعث يوم القيامة مليا
 ولا تمنع معتدة من طيب وتزال اللصوق لغسل واجب ان لم يسقط من
 جسده شئ بازالتها فيمسح عليها كخيرة الحى ويزال خاتم ونحوه ولو برده
 (ولا يفسل شهيد) معركة ومقتول ظلما ولو اثنين او غير مكلفين لانه
 صلى الله عليه وسلم فى شهدا احد امر بدفنه بدمائهم ولم يفسلهم وروى
 ابو داود عن سعيد ابن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن
 قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد وصحبه
 الترمذى (الا ان يكون) الشهيد او المقتول ظلما (جنباً) او وجب عليهما
 الغسل لحيض او نفاس او اسلام (ويدفن) وجوبا (بدمه) الا ان تخالطه
 نجاسة فيفسلا و (فى ثيابه) التى قتل فيها (بعد نزع السلاح والجلود عنه)
 لما روى ابو داود وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

او بيت ان امكن لانه استرله (ويكره لغير معين في غسله حضوره) لانه
ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع احد عليه والحاجة غير داعية الى
حضوره بخلاف المين (ثم يرفع رأسه) اى راس الميت غير اتى حامل
(الى قرب جلوسه) بحيث يكون كالمحتضن في صدر غيره (ويمصر
بطنه برفق) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك
بمحور (ويكثر صب الماء حينئذ) ليدفع ما يخرج بالمصر (ثم يلف) الغاسل
(على يده خرقة فينقيها) اى يمسح فرجه بها (ولا يحمل من عورة
من له سبع سنين) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون
ذلك (ويستحب ان لا يمس سايره الا بخرقة) لفعل على مع النبي صلى
الله عليه وسلم حينئذ يمد الغاسل خرقين احدهما للسيلين والاخرى
لبقية البدن (ثم يوضيه ندبا) كوضوئه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدان بيمينها ومواضع الوضوء منها
رواه الجماعة وكان ينبغي تأخيرها عن نية الفصل كما في المنتهى وغيره (ولا
يدخل الماء في فمه ولا في اذنه) خشية تحريك النجاسة (ويدخل اصبعيه)
ابهامه وسبابته (مبلوتين) اى عليهما خرقة مبلولة (بالماء بين شفتيه فيمسح
اسنانه وفي منخربيه فينظفهما) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيهما مقام
غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه (ولا يدخلهما) اى الفم
والاوق (الماء) لما تقدم (ثم ينوى غسله) لانه طهارة تعبدية فاشتراطتها
النية كغسل الجنابة (ويسمى) وجوبا لما تقدم (ويفسل برغوة الصدر)
المضروب (راسه ولحيته فقط) لان الراس اشرف الاعضاء والرغوة
لا تتعلق بالشعر (ثم يفسل شقه الايمن ثم) شقه (الايسر) للحديث السابق
(ثم) يفسله (كله) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم (ثلاثا)
الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط (يمر في كل مرة) من الثلاث (يده على
بطنه) ليخرج ما تخلف (فان لم يتبق بثلاث غسلات زيد حتى يتبقى ولو جاوز
السبع) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيحرم
الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر
ولا تجب مباشرة الفسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح
لفسله ونوى وسمى وعمه الماء كفى (ويجعل في الفسلة الاخيرة) ندبا
(كافورا) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام برائحته (والماء

حارف بأحكامه (واولى الناس بنفسه وصيه) العدل لان ابا بكر اوصى ان
تفصله امراته اسماً و اوصى انس ان يفصله محمد بن سيرين (ثم ابوه)
لاحتصاصه بالخو والشفقة (ثم جده) وان (على) لمشاركته الاب في المعنى
(ثم الاقرب فالاقرب من عصبته) فيقدم الابن ثم ابنته وان نزل ثم الاخ
لابوين ثم الاخ للاب على ترتيب الميراث (ثم ذوو ارحامه) كالميراث ثم
الاجانب واجنبي اولى من زوجة وامة واجنبية اولى من زوج وسيد وزوج
اولى من سيد وزوجة اولى من ام ولد (و) الاولى بفصل (اثني وصيتها) العدل
(ثم القرني فالقرني من نسائها) فتقدم امها وان علت ثم بنتها وان نزلت
ثم القرني كالميراث وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت اخيها وبنت اختها
لاستوائهما في القرب والمحرمية (ولكل واحد من الزوجين) ان لم تكن الزوجة
ذمية (غسل صاحبه) لما تقدم عن ابي بكر وروى ابن المنذر ان عليا غسل
فاطمة ولان آثار التكاح من عدة الوفاة والارث باقية فكذا الغسل ويشمل
ما قبل الدخول وانها تفصله وان لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته
والمطلقة الرجعية اذا ابحت له (وكذا سيد مع سريته) اى امته المباحة له
ولو ام ولد (ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط) ذكرنا
كان او اثني لانه لا عورة له ولان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
غسله النساء مجردا بغير ستره وعس عورته وتنظر اليها (وان مات رجل
بين نسوة) ليس فيهن زوجة ولا امة مباحة له يمم (او عكسه) بان ماتت
امرأة بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لها (يمت كخفي مشكل) لم
تحضره امة له فيمم لانه لا يحصل بالغسل من غير مس تنظيف ولا ازالة
لنجاسة بل ربما كثرت وعلم منه انه لا مدخل للرجال في غسل الاقارب من
النساء ولا بالعكس (ويحرم ان يغسل مسلم كافراً) وان يحمله او يكفنه او يتبع
جنازته كالصلاة عليه لقوله تعالى لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم (او
يدفنه) لالية (بل يوارى) وجوبا (لعدم من يواريه) لاقاء قتلى بدر في
القلب ويشترط لغسله طهورية ماء وابعثه واسلام غاسل الا نائباً عن مسلم
نواه وعقله ولو مميزا او حائضاً او جنباً (واذا اخذ) اى شرع (في غسله
ستر عورته) وجوبا وهى ما بين ستره وركبته (وجرده) ندبا لانه امكن
في تفصيله وابلغ في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قيص لان فضلاته
طاهرة فلم يخش تخبيس قيصه (وستره عن العيون) تحت ستر في خيمة

او بيت ان امكن لانه استر له (ويكره لغير معين في غسله حضوره) لانه
ربما كان في الميت ما لا يجب اطلاع احد عليه والحاجة غير داعية الى
حضوره بخلاف المعين (ثم يرفع رأسه) اى راس الميت غير اثنى حامل
(الى قرب جلوسه) بحيث يكون كالمحتضن في صدر غيره (ويمصر
بطنه برفق) ليخرج ما هو مستعد للخروج ويكون هناك
بخور (ويكثر صب الماء حينئذ) ليدفع ما يخرج بالمصر (ثم يلف) الفاسل
(على يده خرقة فيخيه) اى يمسح فرجه بها (ولا يحل من عورة
من له سبع سنين) بغير حائل كحال الحياة لان التطهير يمكن بدون
ذلك (ويستحب ان لا يمس سايره الا بخرقة) لفعل على مع النبي صلى
الله عليه وسلم حينئذ بعد الفاسل خرقتين احدهما للسيلين والاخرى
لبقية البدن (ثم يوضيه ندبا) كوضوئه للصلاة لما روت ام عطية ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في غسل ابنته ابدآن بيمينها ومواضع الوضوء منها
رواه الجماعة وكان ينبغي تأخيرها عن نية الفصل كما في المنتهى وغيره (ولا
يدخل الماء في فمه ولا في انفه) خشية تحريك النجاسة (ويدخل اصبعه)
ابهامه وسبابته (مبلوتين) اى عليهما خرقة مبلولة (بالماء بين شفتيه فيمسح
اسنانه وفي منخريه فينظفهما) بعد غسل كفى الميت فيقوم المسح فيها مقام
غسلهما خوف تحريك النجاسة بدخول الماء جوفه (ولا يدخلهما) اى الفم
والانف (الماء) لما تقدم (ثم ينوى غسله) لانه طهارة تعبدية فاشتطت لها
النية كغسل الجنابة (ويسمى) وجوبا لما تقدم (ويفسل برغوة السدر)
المضروب (راسه ولحيته فقط) لان الراس اشرف الاعضاء والرغوة
لا تتعلق بالشعر (ثم يفسل شقه الايمن ثم) شقه (الايسر) للحديث السابق
(ثم) يفسله (كله) اى يفيض الماء على جميع بدنه يفعل ما تقدم (ثلاثا)
الا الوضوء ففي المرة الاولى فقط (يمر في كل مرة) من الثلاث (يده على
بطنه) ليخرج ما تخلف (فان لم ينق بثلاث غسلات زيد حتى ينقى ولو جاوز
السبع) وكره اقتصاره في غسله على مرة ان لم يخرج منه شئ فيجزم
الاقتصار ما دام يخرج شئ على ما دون السبع وسن قطع على وتر
ولا تحب مباشرة الفسل فلو ترك تحت ميزاب ونحوه وحضر من يصلح
لفسله ونوى وسمى وعمه الماء كفى (ويجعل في الفسلة الاخيرة) ندبا
(كافورا) وسدرا لانه يصلب الجسد ويطرد عنه الهوام برائحته (والماء

حارف بأحكامه (واولى الناس بنفسه وصيه) العدل لان ابا بكر اوصى ان
 تفسله امراته اسماً و اوصى انس ان يفسله محمد بن سيرين (ثم ابوه)
 لاختصاصه بالحنو والشفقة (ثم جده) وان (على) لمشاركته الاب في المعنى
 (ثم الاقرب فالاقرب من عصبته) فيقدم الابن ثم ابنه وان نزل ثم الاخ
 لا بون ثم الاخ للاب على ترتيب الميراث (ثم ذوو ارحامه) كالاميراث ثم
 الاجانب واجنبي اولى من زوجة وامه واجنبيه اولى من زوج وسيد وزوج
 اولى من سيد وزوجة اولى من ام ولد (و) الاولى بفصل (اتى وصيتها) العدل
 (ثم القربى فالقربى من نساها) فتقدم امها وان علت ثم بنتها وان نزلت
 ثم القربى كالاميراث وعمتها وخالتها سوا وكذا بنت اخيها وبنت اختها
 لاستوائهما في القرب والمحرمية (ولكل واحد من الزوجين) ان لم تكن الزوجة
 ذمية (غسل صاحبها) لما تقدم عن ابي بكر وروى ابن المنذر ان عليا غسل
 فاطمة ولان آثار النكاح من عدة الوفاة والارث باقية فكذلك الفسل ويشمل
 ما قبل الدخول وانما تفسله وان لم تكن في عدة كما لو ولدت عقب موته
 والمطلقة الرجعية اذا ابحت له (وكذا سيد مع سريره) اى امته المباحة له
 ولو ام ولد (ولرجل وامرأة غسل من له دون سبع سنين فقط) ذكرا
 كان او انثى لانه لا عورة له ولان ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم
 غسله النساء مجردا بغير ستره ونفس عورته وتنظر اليها (وان مات رجل
 بين نسوة) ليس فيهن زوجة ولا امة مباحة له يمس (او عكسه) بان ماتت
 امرأة بين رجال ليس فيهم زوج ولا سيد لهما (يمت كحنتى مشكل) لم
 تحضره امة له فيقيم لانه لا يحصل بالفسل من غير مس تنظيف ولا ازالة
 نجاسة بل ربما كثرت وعلم منه انه لا مدخل للرجال في غسل الاقارب من
 النساء ولا بالعكس (ويحرم ان يفسل مسلم كافراً) او ان يحمله او يكفنه او يتبع
 جنازته كالصلاة عليه لقوله تعالى لا تتولوا قوماً غضب الله عليهم (او
 يدقنه) للآية (بل يوارى) وجوبا (لعدم من يواريه) لالقاء قتلى بدر في
 القلب ويشترط لفسله طهورية ماء وابطاحه واسلام غاسل الا نائبا عن مسلم
 نواه وعقله ولو مميزا او حائضا او جنباً (واذا اخذ) اى شرع (في غسله
 ستر عورته) وجوبا وهى ما بين ستره وركبته (وجرده) ندبا لانه امكن
 في تفسله وابلغ في تطهيره وغسل صلى الله عليه وسلم في قميص لان فضلاته
 طاهرة فلم يخش تخييس قميصه (وستره عن العيون) تحت ستر في خيبة

السلام اغمض ابا سلمة وقال ان الملائكة يؤمنون على ما تقولون رواه مسلم
ويقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ويغمض ذات محرم
وتغمضه وكره من حائض وجنب وان يقرباه ويغمض الاثني مثلها او صبي
(وشد لحية) لئلا يدخله الهوام (وتلين مفاصله) ليسهل تنفسه فبرد
ذراعيه الى عضديه ثم يردهما الى جنبه ثم يردهما ويرد ساقيه الى فخذه وهما
الى بطنه ثم يردهما ويكون ذلك عقب موته قبل قسوتها فان شق ذلك تركه
(وخلع ثيابه) لئلا يحس جسده فيسرع اليه الفساد (ويستتره بثوب) لما
روت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي سجد ببرد حبرة متقى
عليه وينبى ان يعطف فاضل الثوب عند راسه ورجليه لئلا يرتفع بالريح
(ووضع حديدته) او نجوها (على بطنه) لقول انس ضموا على بطنه شيئاً
من حديد ولئلا يتفخ بطنه (ووضعه على سرير غسله) لانه يبعد عن
الهوام (متوجهاً) الى القبلة على جنبه الايمن (متحدرا نحو رجله) اى
يكون راسه اعلى من رجله لينصب عنه الماء وما يخرج منه (وامسح
تجهيزه ان مات غير نجاة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبنى لحيفة مسلم
ان تحبس بين ظهراني اهله رواه ابو داود ولا بأس ان ينتظر به من يحضره
من وليه او غيره ان كان قريباً ولم يخش عليه او يشق على الحاضرين فان
مات نجاة او شك في موته انتظر به حتى يعلم موته بانحساف صدغيه وميل
اذه وانفصال كفيه واسترخاء رجله (وانفاذ وصيته) لما فيه من تعجيل
الاجر (ويجب) الاسراع (في قضاء دينه) سواء كان لله تعالى او لادمي لما
روى الشافى واحمد والترمذى وحسنه عن ابي هريرة مرفوعاً نفس المؤمن
معلقة بدينه حتى يقضى عنه ولا بأس بتقيله والنظر اليه ولو بعد تكفينه
﴿ فصل غسل الميت ﴾ المسلم (وتكفينه) فرض كفاية لقول النبي
صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته راحلته اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في
توبيه متفق عليه عن ابن عباس (والصلاة عليه) فرض كفاية لقوله عليه
السلام صلوا على من قال لا اله الا الله رواء الحلال والدار قطنى وضغفه
ابن الجوزى (ودفنه فرض كفاية) لقوله تعالى ثم اماته قافراً قال ابن
عباس معناه اكرمه بدفنه وحمله ايضاً فرض كفاية واتباعه سنة وكره الامام
للغاسل والحفار اخذ اجرة على عمله الا ان يكون محتاجاً فيعطى من بيت المال
فان تمذر اعطى بقدر عمله قاله في المبدع والافضل ان يختار لتسهيله فقه

كتاب الجنائز

بفتح الجيم جمع جنازة بالكسر والفتح لفظة اسم لليت او للتعش عليه
 ميت فان لم يكن عليه ميت فلا يقال نعش ولا جنازة بل سرير قاله
 الجوهري واشتقاقه من جز اذا ستر وذكره هنا لان اهم مايفعل
 بالميت الصلاة ويسن الاكثر من ذكر الموت والاستعداد له لقوله عليه
 السلام اكثروا من ذكر هاذم اللذات وهو بالذال المعجمة ويكره الاين وتقى
 الموت ويباح التداوى بمباح وتركه افضل ويحرم بمحرم ماكول وغيره
 من صوت ملهاة وغيره ويجوز ببول ابل فقط قاله في المبدع ويكره ان
 يستطب مسلم ذميا لغير ضرورة وان يأخذ منه دوا ان لم يبين له مفرداته
 المباحة (وتسن عيادة المريض) والسؤال عن حاله للاخبار ويفب بها
 وتكون بكرة او عشيا ويأخذ بيده ويقول لا بأس عليك طهور ان شاء
 الله تعالى لفعله عليه السلام وينفس له في اجله لحبر رواه ابن ماجة عن
 ابى سعيد فان ذلك لا يرد شيئا ويدعوا له بما ورد (و) يسن (تذكيه
 التوبة) لانها واجبة على كل حال وهو احوج اليها من غيره (والوصية)
 لقوله عليه السلام ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به بيت ليلتين الا
 ووصيته مكتوبة عنده متفق عليه عن ابن عمر (واذا نزل به) اى نزل به
 الملك لقبض روحه (سن تعاقد) ارفق اهله واتقاهم لربه (ببل حلقه بقاء
 او شراب وتندى شفتيه بقطنه) لان ذلك يطفى ما نزل به من الشدة
 ويسهل عليه النطق بالشهادة (ولقنه لا اله الا الله) لقوله عليه السلام
 لقنوا موتاكم لا اله الا الله رواه مسلم عن ابى سعيد (مرة ولم يزد على
 ثلاث) لثلاث يضجره (الا ان يتكلم بعده فيعيد تلقينه) ليكون اخر كلامه
 لا اله الا الله ويكون (برفق) اى بلطف ومدارات لانه مطلوب في كل
 موضع فهنا اولى (ويقرأ عنده) سورة (يسن والقران الكريم) لقوله عليه
 السلام اقرؤا على موتاكم سورة يسن رواه ابو داود ولانه يسهل خروج
 الروح ويقرأ عنده الفاتحة (ويوجهه الى القبلة) لقوله عليه السلام عن
 اليت الحرام قبلتكم احيا وامواتا رواه ابو داود وعلى جنبه الايمن افضل
 ان كان المكان واسعا والا فعلى ظهره مستلقياً ورجلاه الى القبلة ويرفع
 رأسه قليلاً ليصير وجهه الى القبلة (فاذا مات سن تغميضه) لانه عليه

لا سقيا عذاب ولا بلاء ولا هدم ولا خرق اللهم ان بالباد والبلاد من
الآوا والجهد والضنك مالا نشكوه الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وادر
لنا الضرع واسقنا من بركات السما واتزل علينا من بركاتك اللهم ارفع عنا
الجوع والجهد والعري واكشف عنا من البلاء مالا يكشفه احد غيرك اللهم
انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويسن ان
يستقبل القبلة في اثناء الخطبة ويحول رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر
على الايمن ويفعل الناس كذلك ويتركونه حتى يزعموه مع ثيابهم ويدعوا
سرا فيقول اللهم انك امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما
امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا فان سقوا والا عادوا ثانيا وثالثا (وان سقوا
قبل خروجهم شكروا الله وسألوه المزيد من فضله) ولا يصلون الا ان يكونوا
تأهبوا للخروج فيصلونها شكرا لله ويسألونه المزيد من فضله (وينادي)
لها (الصلاة جامعة) كالسكوف والعيد بخلاف جنازة وتراويج والاول
منصوب على الاغرا والثاني على الحال وفي الرعاية برفعهما وبنصبهما
(وليس من شرطها اذن الامام) كالعبدین وغيرهما (ويسن ان يقف في
اول المطر واخراج رحله وثيابه ليصيبها) لقول انس اصابنا ونحن مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم مطر فحسر ثوبه حتى اصابه من المطر فقلنا لم صنعت
هذا قال لانه حديث عهد بربه رواه مسلم وذكر جماعة ويتوضا ويفتسل
لانه روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقول اذا سال الوادي اخرجوا بنا
الى الذي جملة الله طهورا فتطهر به وفي معناه ابتداء زيادة النيل ونحوه
(واذا زادت المياه وخيف منها سن ان يقول اللهم حوالنا) اى اتزله
حوال المدينة في مواضع النبات (ولا علينا) في المدينة ولا في غيرها
من المباني (اللهم على الظراب) اى الروابي الصغار (والأكام) بفتح الهمزة
تليها مدة على وزن أصال وبكسر الهمزة بغير مد على وزن جبال قال مالك
هى الحبال الصغار (ويطشون الاودية) اى الامكنة المنخفضة (ومنابت
الشجر) اى اصولها لانه انفع لها لما فى الصحيح انه عليه السلام كان يقول
ذلك (ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به) اى لا تكلفنا من الاعمال ما لا
نطبق (الآية) اى واعف عنا واغفر لنا وارحمنا انت مولانا فانصرنا على
القوم الكافرين ويستحب ان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ومحرم بنوه
كذا ويباح في نوه كذا وازافة المطر الى التوء دون الله كهراجا قاله في المبدع

والسلام خرجت اخبركم بيلة القدر قتلاى فلان وفلان فرفعت (و) امرهم (بالصيام) لانه وسيلة الى نزول النيث ولحديث دعوة الصائم لا ترد (و) امرهم (بالصدقة) لانها متخذة للرحمة (وبعدهم) اى يعين لهم (يوما يخرجون فيه) ليتهيئوا للخروج على الصفة المسنونة (ويتنظف) لها بالفسل وازالة الروائح الكريهة وتقليم الاظفار لثلا يؤذى (ولا ينطيب) لانه يوم استنكاة وخضوع (ويخرج) الامام كفيه (متواضعا متخشعا) اى خاضعا (متذلا) من الذل وهو الهوان (متضرعا) اى مستكنا لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم للاستسقا متذلا متواضعا متخشعا متضرعا قال الترمذى حديث حسن صحيح (ومعه اهل الدين والصلاح والشيوخ) لانه اسرع لاجابتهم (والصبيان المميزون) لانهم لا ذنوب لهم وابع خروج طفل وعجوز وبهية والتوسل بالصالحين (وان خرج اهل الذمة منفردين عن المسلمين) بمكان لقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة (لا) ان انفردوا (بيوم) لثلا يتفق نزول غيث يوم خروجهم وحدهم فيكون اعظم لفتنتهم وربما افتن بهم غيرهم (لم يمنعوا) اى اهل الذمة لانه خروج لطلب الرزق (فيصلى بهم) ركعتين كالعيد لما تقدم (ثم يخطب) خطبة (واحدة) لانه لم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب باكثر منها ويخطب على منبر ويجلس للاستراحة ذكره الاكثر كالعيد فى الاحكام والناس جلوس قاله فى المبدع (يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد) لقول ابن عباس صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاستسقا كما صنع فى العيد (ويكثر فيها الاستغفار وقراءة الايات التى فيها الامر به) كقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الايات قال فى المحرر والفروع ويكثر فيها الدعا والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان ذلك معونة على الاجابة (ويرفع يديه) استحبابا فى الدعا لقول انس كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه فى شئ من دعائه الا فى الاستسقا وكان يرفع حتى يرى بياض ابطينه متفق عليه وظهورها نحو السما لحديث رواه مسلم (فيدعوا بدعا النبي صلى الله عليه وسلم) تأسيابا به (ومنه) ما رواه ابن عمر (اللهم اسقنا) بوصل الهمزة وقطعها (غيثا) اى مطرا (مغيا) اى منقذا من الشدة يقال غاثه واغاثه (الى اخره) اى اخر الدعا اى هنيئا مريئا غداك مجللا سحا عاما طبقا دائما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا مع القانطين اللهم سقيا رحمة

دامت لفعل ابن عباس رواء سعيد واليهيقي وروى الشافعي عن علي نحوه
 وقال لو ثبت هذا الحديث لقلنا به (وان أتى) مصلى الكسوف (في كل
 ركعة بثلاث ركوعات او اربع او خمس جاز) رواء مسلم من حديث جابر
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ست ركوعات بربع سجدة ومن حديث
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ثمان ركوعات في اربع سجدة
 وروى ابو داود عن ابي ابن كعب انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في
 كل ركعة خمس ركوعات وسجدة وتفق الروايات على ان عدد الركوع
 في الركعتين سوا قال النووي وبكل نوع قال بعض المحابة وما بعد الاول
 سنة لا تدرك به الركعة ويصح فعلها كسافلة وتقدم جنازة على كسوف
 وعلى جمعة وعيد امن فوتها وتقدم تراويح على كسوف ان تعذر فعلها
 ويتصور كسوف الشمس والقمر في كل وقت والله على كل شيء قدير
 فان وقع بعرفة صلى ثم دفع  باب صلاة الاستسقا وهو الدعاء
 بطلب السقي على صفة مخصوصة اى الصلاة لاجل طلب السقي على الوجه
 الاتي (اذا جدبت الارض) اى اجمعت والجذب قيقض الخصب (وخط)
 اى احتبس المطر وضر ذلك وكذا اذا اضرهم غور ماء عيون وانهار
 (صلوها جماعة وفراى) وهى سنة مؤكدة لقول عبد الله بن زيد خرج
 النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى فتوجه الى القبلة يدعو وحول رداءه ثم
 صلى ركعتين جهرا فيهما بالقراءة متفق عليه والافضل جماعة حتى يسفر ولو
 كان القحط في غير ارضهم ولا استسقا لانقطاع مطر عن ارض غير مسكونة
 ولا مسلوكة لعدم الضرر (وصفتها في موضعها واحكامها ك) صلاة (عيد)
 قال ابن عباس سنة الاستسقا سنة العيدين فتسن في الصحرا ويصلى ركعتين
 يكبر في الاولى ستا زوايد وفي الثانية خمسا من غير اذان ولا اقامة قال
 ابن عباس صلى النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين كما يصلى العيد وقال
 الترمذى حديث حسن صحيح ويقرا في الاولى بسج وفي الثانية بالغاشية
 وتفضل وقت صلاة العيد (واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس) اى
 ذكرهم بما يلين قلوبهم من الثواب والعقاب وامرهم (بالتوبة من المعاصي
 والخروج من المظالم) بردها الى مستحقها لان المعاصي سبب القحط
 والتقوى سبب البركات (و) امرهم (بترك التمشاحن) من الشحنة وهى
 العداوة لانها تحمل على المعصية والهت وتنع زول الخير لقوله عليه الصلاة

بأس وان سكره ثلاثا فحسن لانه عليه السلام كان يقول كذلك رواه
الدارقطنى وقاله على وحكاه ابن المنذر عن عمر ولا بأس بقوله لغيره قبل
الله منا ومنك كالجواب ولا بالتعريف عشية عرفة بالامصار لانه دعاً وذكر
واول من فعله ابن عباس وعمر بن حريث ﴿ باب صلاة الكسوف ﴾
يقال كسفت بفتح الكاف وضحا ومثله خسفت وهو ذهاب ضوء الشمس
والقمر او بعضه وفعلها ثابت بالسنة المشهورة واستنبطها بعضهم من قوله
تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجد والشمس ولا للقمر
واسجدوا لله الذى خلقهن (تسن) صلاة الكسوف (جماعة) وفي جامع
افضل لقول عائشة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فقام
وكبر وصف الناس وراءه متفق عليه (وفرادى) كسائر النوافل (اذا
كسف احد النيرين) الشمس والقمر ووقتها من ابتدائه الى التجلى ولا تقضى
كاستسقا ونحية مسجد فيصل (ركعتين) ويسن الغسل لها (يقرأ في
الاولى جهرا) ولو في كسوف الشمس (بعد الفاتحة سورة طويلة) من
غير تعيين (ثم يركع) ركوعا (طويلا) من غير تقدير (ثم يرفع) راسه
(ويسمع) اى يقول سمع الله لمن حمده فى رفعه (ويحمد) اى يقول ربنا
ولك الحمد بعد اعتداله كغيرها (ثم يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الاولى
ثم يركع فيطيل) الركوع وهو دون الاول ثم يرفع فيسمع ويحمد كما تقدم
ولا يطيل (ثم يسجد سجدين طويلتين) ولا يطيل الجلوس بين السجدين
(ثم يصلى) الركعة (الثانية) الركعة (الاولى) لكن دونها فى كل ما يفعل
فيها (ثم يتشهد ويسلم) لفعله عليه الصلاة والسلام كما روى عنه ذلك من
طرق بعضها فى الصحيحين ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلاة والسلام
امر بها دون الخطبة ولا تعاد ان فرغت قبل التجلى بل يدعو ويذكر كما لو
كان وقت نهى (فان تجلى الكسوف فيها) اى الصلاة (اتعما خفيفة) لقوله
عليه السلام فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم متفق عليه من حديث بن
مسعود (وان غابت الشمس كاسفة او طلعت) الشمس او طلع الفجر
(والقمر خاسف) لم يصل لانه ذهب وقت الانتفاع بهما ويعمل بالاصل
فى بقاءه وذهابه (او كانت اية عذاب غير الزلزلة لم يصل) لعدم نقله عنه وعن
اصحابه عليه السلام مع انه وجد فى زمانهم انشقاق القمر وهبوب الرياح والصواعق
واما الزلزلة وهى رجة الارض واضطرابها وعدم سكونها فيصلى لها ان

بينها) اى بين التكبيرات سنة ولا يسن بعد التكبيرة الاخيرة فى الركعتين
 (والخطبتان سنة) لما روى عطاء عن عبد الله ابن السائب قال شهدت مع
 النبي صلى الله عليه وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال انا نخطب فمن احب ان
 يجلس للخطبة فليجاس ومن احبان يذهب فليذهب رواء ابن ماجة واسناده
 ثقات ولو وجبت لوجب حضورها واستماعها والسنة لمن حضر العيد من
 النساء حضور الخطبة وان يردن بموعظة اذا لم يسمعن خطبة الرجال (ويكره
 التفل) وقضاء فاتة (قبل الصلاة) اى صلاة العيد (و بعدها فى
 موضعها) قبل مفارقتها لقول ابن عباس خرج النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم العيد فصلى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدها متفق عليه (ويسن لمن
 فاتته) صلاة العيد (او) فاتة (بعضها قضاءها) فى يومها قبل الزوال او
 بعده (على صفتها) لفعل انس وكسائر الصلوات (ويسن التكبير المطلق) اى
 الذى لم يقيد بادبار الصلوات واظهاره وجهر غير انى به (فى ليلتي
 العيدين) فى البيوت والاسواق والمساجد وغيرها ويجهر به فى الخروج الى المصلى
 الى فراغ الامام من خطبته (و) التكبير (فى عيد فطر اكسد) لقوله
 تعالى ولتكملاوا العدة وتكبروا الله (و) يسن التكبير المطلق ايضا (فى
 كل عشر ذى الحجة) ولو لم ير بهيمة الانعام (و) يسن التكبير (المقيد
 عقب كل فريضة فى جماعة فى الاضحية) لان ابن عمر كان لا يكبر اذا صلى
 وحده قال ابن مسعود انما التكبير على من صلى فى جماعة رواء ابن المنذر
 فيلتفت الامام الى المؤمنين ثم يكبر لفعله عليه السلام (من صلاة الفجر يوم
 عرفة) روى عن ابن عمر وعلى وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم
 (وللحرم من صلاة الظهر يوم النحر الى اخر ايام التشريق) لانه قبل
 ذلك مشغول بالتلبية والجهر به مسنون للمرأة وتأتى به كالدكر عقب الصلاة
 قدمه فى المبدع واذا فاتته صلاة من عامه فقضاه فيها فى جماعة كبر لبقا وقت
 التكبير (وان نسيه) اى التكبير (قضاء) مكانه فان قام او ذهب عاد
 فجلس (مالم يحدث او يخرج من المسجد) او يطل الفصل لانه سنة فات
 محلها ويكبر المأموم اذا نسيه الامام والمسبوق اذا قضى كالذكر والدعاء (ولا يسن)
 التكبير (عقب صلاة العيد) لان الاثر انما جاء فى المكتوبات ولا عقب نافلة ولا
 فريضة صلاحا منفردا لما تقدم (وصفته) اى التكبير (شفعا الله اكبر الله اكبر
 لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ويجزى مرة واحدة وان زاد فلا

زوائد (وفي) الركعة (الثانية قبل القراءة خمسا) لما روى احمد عن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم كبر في عيد
 اثنى عشرة تكبيرة سبعا في الاولى وخمسا في الاخرة اسناده حسن قال
 احمد اختلف اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في التكبير وكله جائز
 (يرفع يديه مع كل تكبيرة) لقول وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يرفع يديه مع التكبير قال احمد فارى ان يدخل فيه هذا كله
 وعن عمر انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة في الجبازة والمعيد وعن زيد
 كذلك رواها الاثر (ويقول) بين كل تكبيرتين (الله اكبر كبيرا والحمد
 لله كثيرا وسبحان الله وبحمده بكرة واصيلا وصلى الله على سيدنا محمد
 النبي واله وسلم تسليما) لقول عقبة بن عامر سالت ابن مسعود عما يقوله
 بعد تكبيرات العيد قال يحمده الله وينشئ عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم رواه الاثر وحرب واحتج به احمد (وان احب قال غير ذلك) لان
 الغرض الذكر بعد التكبير واذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين واذا
 نسي التكبير حتى قرأ سقط لانه سنة فات محلها وان ادرك الامام ركعا
 احرم ثم ركع ولا يشتغل بقضاء التكبير وان ادركه قائما بعد فراغه من
 التكبير لم يقضه وكذا ان ادركه في اثنائه سقط ما فات (ثم قرأ جهرا)
 لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في المدين والاستسقاء
 رواه الدارقطني (في الركعة الاولى بعد الفاتحة بسج وبالغاشية في الثانية) لقول
 سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في المدين بسج اسم ربك
 الاعلى وهل اناك حديث الغاشية رواه احمد فاذا سلم من الصلاة خطب
 خطبتين كخطبة الجمعة في احكامها حتى في الكلام الا التكبير مع الخطب
 (ينتفع الاولى بتسع تكبيرات) قائما نسقا (والثانية بسبع تكبيرات) كذلك
 لما روى سعيد عن عبدالله بن عبد الله بن عتبة قال يكبر الامام يوم العيد قبل ان
 يخطب تسع تكبيرات وفي الثانية سبع تكبيرات (يجتمع في) خطبة
 الفطر على الصدقة لقوله عليه السلام اغنوهم بها عن السؤال في هذا اليوم
 (وبين لهم ما يخرجون) جنسا وقدرأ والوجوب والوقت (ويرغبهم
 في خطبة) الاصحى في الاصحى وبين لهم حكمها (لانه ثبت ان النبي
 صلى الله عليه وسلم ذكر في خطبة الاصحى كثيرا من احكامها من رواية
 ابي سعيد والبراء وجابر وغيرهم (والتكبيرات الزوائد) سنة (والذكر

روى الشافعي مرسلاً ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى عمرو بن حزم
 ان يحل الاضحى واخر الفطر وذكر الناس (و) يسن (اكله قبلها) اى
 قبل الخروج لصلاة الفطر لقول بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر بفطر ولا يطعم يوم النحر حتى يصلي رواه احمد
 والافضل على ثمرات و ترا والتوسعة على الاهل والصدقة (وعكسه) اى
 يسن الامساك (فى الاضحى ان ضحى) حتى يصلي لياكل من اضحيته لما
 تقدم والاولى من كبدها (وتكره) صلاة العيد (فى الجامع بلا عذر)
 الا بمكة المشرفة لخالفه فعله عليه السلام ويستحب للامام ان يستخلف من
 يصلى بصفته الناس فى المسجد لفعل على ويخطب لهم ولهم فعلها قبل
 الامام وبعده وايهما سبق سقط به الفرض وجازت التضحية (ويسن تكبير مأموم
 اليها) ليحصل له الدنو من الامام وانتظار الصلاة فيكثر ثوابه (ماشياً)
 لقول على رضى الله عنه من السنة ان يخرج الى العيد ماشياً رواه الترمذى
 وقال العمل على هذا عند اهل العلم (بعد) صلاة (الصبح و) يسن
 (تاخر امام الى وقت الصلاة) لقول ابى سعيد كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى الى المصلى فاول شيئاً يبدأ به الصلاة
 رواه مسلم ولان الامام ينتظر ولا ينتظر ويخرج (على احسن هيئة) اى
 لابسا اجمل ثيابه لقول جابر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم
 ويلبس برده الاحمر فى العيدين والجمعة رواه ابن عبد البر (الا المستكف
 فيخرج فى ثياب اعتكافه) لانه اثر عبادة فاستحب بقاءه (ومن شربها)
 اى شرط صحة صلاة العيد (استيطان وعدد الجمعة) فلا تقام الا حيث تقام الجمعة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم وافق العيد فى يوم حجة فلم يصل (لا اذن
 الامام) فلا يشترط كالجمعة (ويسن) اذا غدا من طريق (ان يرجع
 من طريق اخرى) لما روى البخارى عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان اذا خرج الى العيد خالف الطريق وكذا الجمعة قال فى شرح
 المنتهى ولا يمتنع ذلك ايضا فى غير الجمعة وقال فى المبدع الظاهر ان المخالفة
 فيه شرعت لمعنى خاص فلا يلتحق به غيره (ويصلها ركبتين قبل الخطبة)
 لقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر وعثمان
 يصلون العيد قبل الخطبة متفق عليه فلو قدم الخطبة لم يعتد بها (يكبر فى
 الاولى بعد) تكبيرة الاحرام و (الاستفتاح وقبل التعوذ والقراءة سناً)

يجلس (ولو كان وقت نهي (حتى يصلي ركعتين يوجز فيهما) لقوله عليه
 السلام اذا جاء احدكم يوم الجمعة وقد خرج الامام فليصل ركعتين
 متفق عليه زاد مسلم وليتجاوز فيهما فان جلس قام فأتى بهما ما لم يطل
 الفصل فتسن تحية المسجد لمن دخله غير وقت نهي الا الخطيب
 ودخله لصلاة عيد او بعد شروع في اقامة وقية ودخل المسجد الحرام لان
 تحيته الطواف (ولا يجوز الكلام والامام يحط) اذا كان منه بحيث يسمعه
 لقوله تعالى واذا قراء القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولقوله عليه الصلاة
 والسلام من قال صه فقد لفا ومن لفا فلا جمعة له رواه احمد (الا له) اي
 للامام فلا يحرم عليه الكلام (اولمن يكلمه لصحة) لانه عليه الصلاة والسلام
 كلم سائلا وكله هو ويجب لتحذير ضرير وغافل عن هلكة (ويجوز) الكلام
 (قبل الخطبة وبمدها) واذا سكت بين الخطبتين او شرع في الدعاء وله الصلاة
 علي النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعها من الخطيب وتسن سرأ كدعاء
 وتأمين عليه ونحوه خفية اذا عطس ورد سلام وتثبيت عاطس واشارة
 اخرس اذا فهمت كلام لا تسكت متكلم باشارة ويكره العبث والشرب حال
 الخطبة اذا سمعها والا جاز نص عليه (باب صلاة العيدين) سمي
 به لانه يعود ويتكرر لاوقاته او تقاولا وجمعه اعياد (وهي) اي صلاة
 العيدين (فرض كفاية) لقوله تعالى فصل لربك وانحر وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم والخلفاء بعده لم يصلوها الا بعد ارتفاع الشمس ويدأومون عليها
 (اذا تركها اهل بلدة قاتلهم الامام) لانها من اعلام الدين الظاهرة (و)
 اول (وقتها كصلاة الضحى) لانه عليه الصلاة والسلام ومن بعده لم يصلوها
 الا بعد ارتفاع الشمس ذكره في المبدع (واخره) اي اخر وقتها (الزوال)
 اي زوال الشمس (فان لم يعلم بالعيد الا بعده) اي بعد الزوال (صلوا
 من القد قضا) لما روى ابو عمير ابن انس عن عمومة له من الانصار قال
 غم علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجاء ركب في اخر النهار فشهدوا انهم
 رؤا الهلال بالامس فامر النبي صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا من
 يومهم وان يخرجوا غدا لعيدهم رواه احمد وابو داود والدارقطني وحسنه
 (وتسن صلاة العيد في الصحراء) قريبة عرفا لقول ابى سعيد كان النبي
 صلى الله عليه وسلم يخرج في الفطر والاضحى الى المصلى متفق عليه وكذلك
 الخلفاء بعده (و) يسن (تقديم صلاة الاضحى وعكسه الفطر) فيوخرها لما

امراته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا
تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى (و) ان (يلبس احسن
ثيابه) لوروده في بعض الالفاظ وافضلها البياض ويعتم ويرتدى (و) ان
(يبكر اليها ماشيا) لقوله عليه الصلاة والسلام ومشي ولم يركب ويكون
بسكينة ووقار بعد طلوع الفجر الثاني (و) ان (يدنو من الامام) مستقبل
القبلة لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى
ولم يركب ودنى من الامام فاستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة يخطوها اجر
سنة عمل صيامها وقيامها رواه احمد وابوداود واسناده ثقات ويشتمل
بالصلاة والذكر والقران (و) ان (يقرأ سورة الكهف في يومها) لما روى
البيهقي باسناد حسن عن ابي سعيد مرفوعا من قرا سورة الكهف يوم
الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين (و) ان (يكثر الدعاء) رجاء ان
يصادف ساعة الاجابة (و) ان (يكثر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
لقوله عليه الصلاة والسلام اكثروا على من الصلاة يوم الجمعة رواه ابوداود
وغیره وكذا ليلتها (ولا يتخطى رقاب الناس) لما روى احمد ان النبي صلى
الله عليه وسلم وهو على المنبر رأى رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس
فقد آذيت (الا ان يكون) المتخطى (الامام) فلا يكره للحاجة والحق به في
الغنية المؤذن (او) يكون المتخطى (الى فرجة) لا يصل اليها الا به فيتخطى
لانهم اسقطوا حق انفسهم بتاخيرهم (وحرّم ان يقيم غيره) ولو عبده او
ولده الكبير (فيجلس مكانه) لحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهى ان يقيم الرجل اخاه من مقعده ويجلس فيه متفق عليه ولكن يقول
افسحوا قاله في التخييص (الا) الصغير (و) من قدم صاحباً له فجلس في
موضع يحفظه له (وكذا لو جلس لحفظه بدون اذنه قال في الشرح لان
النائب يقوم باختياره لكن ان جلس في مكان الامام او طريق المارة او
استقبل المصلين في مكان ضيق اقيم قاله ابو المعالي وكره ايثاره غيره بمكانه
الفاضل لا قبوله وليس لغير المؤثر سبقه (وحرّم رفع مصلى مفروش) لانه
كالنائب عنه (ما لم تحضر الصلاة) فيرفعه لانه لا حرمة له بنفسه ولا يصلي
عليه (ومن قام من موضعه لعارض لحقه ثم عاد اليه قريباً فهو احق به)
لقوله عليه السلام من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به رواه مسلم
ولم يقيد الاكثر بالعود قريباً (ومن دخل) المسجد (والامام يخطب لم

﴿ فصل ﴾ وصلاة (الجمعة ركعتان) اجماعا حكاه ابن المنذر (يسن ان يقرأ جهرا) لفعله عليه الصلاة والسلام (في الركعة الاولى بالجمعة) بعد الناحية (في) الركعة (الثانية بالناقصين) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما رواء مسلم عن ابن عباس وان يقرأ في فجرها في الاولى آلم السجدة وفي الثانية هل اتى لانه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ بهما متفق عليه من حديث ابى هريرة (وتحرم اقامتها) اى الجمعة وكذا العيد (في أكثر من موضع من البلد) لانه عليه الصلاة والسلام واحبابه لم يقيموها في أكثر من موضع واحد (الا الحاجة) كسعة البلد وتباعد اقطاره او بعد الجامع او ضيقه او خوف قنعة فيجوز التعدد بحسبها فقط لانها تفعل في الامصار العظيمة في مواضع من غير تكبر فكان اجماعا ذكره في المبدع (فان فعلوا) اى صلوا في موضعين او أكثر بلا حاجة (فالصححة ما باشرها الامام او اذن فيها) ولو تأخرت وسوا قلنا اذنه شرط او لا اذ في تصحيح غيرها اقتيات عليه وتقويت لجمته (فان استويا في اذن او عدمه فالثانية باطلة) لان الاستغنا حصل بالاولى فانيط الحكم بها ويعتبر السابق بالا حرام (وان وقتا معا) ولا مزنة لاحداها بطلنا لانه لا يمكن تصحيحهما ولا تصحيح احدهما فان امكن اعادتهما جمعة ففعلوا والا صلوا ظهرا (اوجهات الاولى منهما بطلنا) ويصلون ظهرا لاحتمال سبق احدهما فتصح ولا تعاد وكذا لو اقيمت في المصر جمعات وجهل كيف وقعت واذا وافق العيد يوم الجمعة سقطت عمن حضره مع الامام كمرىض دون الامام فان اجتمع معه العدد المعتبر اقامها والا صلى ظهرا وكذا العيد بها اذا حزموا على فعلها سقط (واقل السنة) الراتبة (بعد الجمعة ركعتان) لانه عليه الصلاة والسلام كان يصلى بعد الجمعة ركعتين متفق عليه من حديث ابن عمر (واكثرها ست) ركعات لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله رواء ابو داود ويصلها مكانه بخلاف سائر السنن فبيته افضل ويسن فصل بين فرض وسنة بكلام او انتقال من موضعه ولا سنة لها قبلها اى راتبة قال عبد الله رايت ابى يصلى في المسجد اذا اذن المؤذن ركعات (ويسن ان يقتسل لها في يومها) لخبر عائشة لو انكم تطهرتم ليومكم هذا وعن جاع وعند مضى افضل (وتقدم) فيه نظر (و) يسن (تنظيف وتطيب) لما روى البخارى عن ابى سعيد مرفوعا لا يقتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهر ويدهن ويمس من طيب

(امراته)

والاستيطان للقدر الواجب منهما والموالة بينهما وبين الصلاة (ولا يشترط
لهما الطهارة) من الحدين والجنس ولو خطب بمسجد لانهما ذكر تقدم
الصلاة اشبه الاذان وتحريم لبث الجنب بالمسجد لا تعلق له بواجب العبادة
وكذلك لا يشترط لهما ستر المورة (ولا ان يتولاهما من يتولى
الصلاة) بل يستحب ذلك لان الخطبة منفصلة عن الصلاة اشبهها الصلاتين
ولا يشترط ايضاً حضور متولى الصلاة الخطبة ويطلبهما كلام محرم ولو
يسيراً ولا تجزى بغير العربية مع القدرة (ومن سنهما اى الخطبتين) ان
يخطب على منبر (لفعله عليه الصلاة والسلام وهو بكسر الميم من المنبر وهو
الارتفاع واتخاذ سنة مجمع عليها قاله في شرح مسلم ويصعد على تؤدة
الى الدرجة التى تلى السطح (او) يخطب على (موضع عال) ان عدم المنبر
لانه فى معناه عن تعيين مستقبل القبلة بالمحراب وان خطب بالارض فمن
يسارهم (وان يسلم على المأمومين اذا اقبل عليهم) لقول جابر كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا صعد المنبر سلم رواه ابن ماجة ورواه الاثرم
عن ابى بكر وعمر وابن مسعود وابن الزبير ورواه البخارى عن عثمان كسلامه
على من عنده فى خروجه (ثم) يسن ان (يجلس الى فراغ الاذان) لقول
ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس اذا صعد المنبر حتى يفرغ
المؤذن ثم يقوم فيخطب رواه ابو داود (وان يجلس بين الخطبتين) لحديث
ابن عمر السابق (وان يخطب قائماً لما تقدم ويعتمد على سيف او قوس او
عصى) لفعله عليه السلام رواه ابو داود عن الحكم ابن حرب وفيه اشارة
الى ان هذا الدين فتح به قال فى الفروع ويتوجه باليسرى والاخرى
بحرف المنبر فان لم يعتمد امسك يمينه بشماله او ارسلهما (و) ان (يقصد
تلقاء وجهه لفعله عليه السلام ولان فى التفاته الى احد جانبيه اعراضاً عن
الاخر وان استدبرهم كره ويخرفون اليه اذا خطب لفعلى الصحابة ذكره فى
المبدع (و) ان (يقصر الخطبة) لما روى مسلم عن عمار مرفوعاً ان طول
صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاطيلوا الصلاة وقصروا الخطبة وان
تكون الثانية اقصر ورفع صوته قدر امكانه (و) ان (يدعوا للمسلمين)
لانه مسنون فى غير الخطبة ففيها اولى وبياح الدعاء لمعين وان يخطب
من مخيفة قال فى المبدع وينزل مسرعاً واذا غلب الخوارج على بلد فاقاموا فيه
الجمعة جاز اتباعهم نصاً وقال ابن ابى موسى يصلى معهم الجمعة ويميدها ظهراً

انقضاء بعضهم ولو ممن لم يسمع الخطبة ولحقوا بهم قبل تقصصهم أتموا
 جمعة (ومن أحرم في الوقت وأدرك مع الإمام منها) أى من الجمعة (ركعة
 أتمها جمعة) لحديث أبى هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من الجمعة فقد
 أدرك الصلاة رواه الأثرم (وإن أدرك أقل من ذلك) بأن رفع الإمام
 رأسه من الثانية ثم دخل معه (أتمها ظهراً) لمفهوم ما سبق (إذا كان
 نوى ظهراً) ودخل وقته لحديث وأما لكل أمره مانوى والا أتمها ظهراً
 ومن أحرم مع الإمام ثم زحم عن السجود لزمه السجود على ظهر إنسان
 أو رجله فإن لم يمكنه فإذا زال الزحام وإن أحرم ثم زحم وأخرج عن
 الصف فصلى فإذا لم تصح وإن أخرج في الثانية نوى مفارقه وأتمها جمعة
 الشرط الرابع تقدم خطبتين وأشار إليه بقوله (ويشترط تقدم خطبتين)
 لقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله والذكر هو الخطبة ولقول ابن عمر كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بمجلس
 متفق عليه وهما بدل ركعتين لآمن الظهر (ومن شرط صحتهما حمد الله)
 بلفظ الحمد لله لقوله عليه الصلاة والسلام كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله
 فهو اجزم رواه أبو داود عن أبى هريرة (والصلاة على رسول الله)
 محمد (صلى الله عليه وسلم) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى
 افتقرت إلى ذكر رسوله كالآذان ويتمين لفظ الصلاة (وقراءة آية) كاملة
 لقول جابر بن سمرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آيات ويذكر
 الناس رواه مسلم قال أحمد يقرأ ما يشاء وقال أبو المعالي لو قرأ آية لاستقل
 بمعنى أو حكم كقوله تعالى ثم نظر أو مدهامتان لم يكف والمذهب لا بد من
 قراءة آية ولو جنباً مع تحريرها فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم اجزأ (والوصية بتقوى الله عز وجل) لأنه
 المقصود قال في المبدع ويبدأ بالحمد لله ثم بالصلاة ثم بالموعظة ثم
 القراءة في ظاهر كلام جماعة ولا بد في كل واحدة من الخطبتين من هذه
 الأركان (و) يشترط (حضور العدد المشترط) لسماع القدر الواجب لأنه
 ذكر اشترط للصلاة فاشترط له العدد كتكثير الأحرار فإن نقصوا وعادوا
 قبل فوت ركن منها بنوا وإن كثر التفريق أو فات منها ركن أو أحدث
 قططر استأنف مع سعة الوقت ويشترط أيضاً لهما الوقت وإن يكون الخطيب
 يصلح إماماً فيها والجمهور بهما بحيث يسمع العدد المعتبر حيث لا مانع والنية

(والاستيطان)

محصور فلم ينكره احد وصوبه عثمان رواه البخارى بمغناه (احدها) اى
 احد الشروط (الوقت) لانها صلاة مفروضة فاشتراط لها الوقت كبقية
 الصلوات فلا تصح قبل الوقت ولا بعده اجماعا قاله فى المبدع (واوله اول
 وقت صلاة عيد) لقول عبدالله ابن سيدان . شهدت الجمعة مع ابى بكر
 فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدتها مع عمر فكانت صلاته
 وخطبته الى ان اقول قد انتصف النهار ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاته
 وخطبته الى ان اقول قد زال النهار فما رايت احدا عاب ذلك ولا انكره
 رواه الدارقطنى واحمد واحتج به قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر
 وسعيد ومعاوية انهم صلوا قبل الزوال ولم ينكر (واخره اخر وقت
 صلاة الظهر) بلا خلاف قاله فى المبدع وفعلها بعد الزوال افضل (فان
 خرج وقتها قبل التحريم) اى قبل ان يكبروا للاحرام بالجمعة (صلوا ظهرا)
 قال فى الشرح لانعلم فيه خلافا (والا) بان احرموا بها فى الوقت (الجمعة)
 كسائر الصلوات تدرك بتكثير الاحرام فى الوقت ولا تسقط بشك فى خروج
 الوقت فان بقى من الوقت قدر الخطبة والتحريم لزمهم فعلها والا لم تجز
 الشرط (الثانى حضور اربعين من اهل وجوبها) وتقدم بيانهم بالخطبة
 والصلاة قال احمد بعث النبي صلى الله عليه وسلم مصعب ابن عمير الى اهل
 المدينة فلما كان يوم الجمعة جمع بهم وكانوا اربعين وكانت اول جمعة جمعت بالمدينة
 وقال جابر مضت السنة ان فى كل اربعين فما فوق جمعة واضحى وفطر رواه
 الدارقطنى وفيه ضعف قاله فى المبدع الشرط الثالث ان يكونوا (بقرية
 مستوطنين) بها مبنية بما جرت به العادة فلا تتم من مكانين متقاربين ولا
 تصح من اهل الحيام وبيوت الشعر ونحوهم لان ذلك لم يقصد الاستيطان
 غالبا وكانت قبائل العرب حوله عليه السلام ولم يأمرهم بها واصح بقرية
 خراب عزموا على اصلاحها والاقامة بها (واصح) اقامتها (فيما قارب
 البنيان من الصحرا) لان اسعد ابن زرارة اول من جمع فى حرة بنى
 بياضة اخرجه ابو دواد والدارقطنى قال البيهقى حسن الاسناد صحيح قال
 الخطابى حرة بنى بياضة على ميل من المدينة واذا راى الامام وحده
 العدد فقص لم يجزان يؤمهم ولزمه استخلاف احدهم وبالعكس لانلزم واحدا
 منهم (فان نقصوا) عن الاربعين (قبل اتمامها) لم يتموها جمعة لفقد شرطها
 (واستأنفوا ظهرا) ان لم تكن اعادتها جمعة وان بقى معه العدد بعد

مجنون ولا صبي لما روى طارق ابن شهاب مرفوعا الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عبد مملوك او امرأة اوصى او مريض رواه ابو داود (مستوطن ببناء) معتاد ولو كان فراسخ من حجر او قصب ونحوه ولا يرتحل عنه شتاء ولا صيفا (اسمه) اى البنا (واحد ولو تفرق) البنا حيث شمله اسم واحد كما تقدم (ليس بينه وبين المسجد) اذا كان خارجا عن المصر (اكثر من فرسخ) تقريبا قلزمه بغيره كمن بجيام ونحوها ولا تنعقد به ولم يجوز ان يؤم فيها واما من كان في البلد فيجب عليه السعي اليها قرب او بعد سمع النداء او لم يسمعه لان البلد كالشيء الواحد (ولا تجب) الجمعة (على مسافر سفر قصر) لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل احد منهم الجمعة فيه مع اجتماع الحلق الكثير وكما لا تلزمه بنفسه لا تلزمه بغيره فان كان عاصيا بسفره او كان سفره فوق فرسخ ودون المسافة واقام ما يمنع القصر ولم ينو استيطانا لزمته بغيره (ولا تجب) الجمعة (على عبد) وبعض (وامرأة) لما تقدم ولا حتى لانه لا يعلم كونه رجلا (ومن حضرها منهم اجزأته) لان اسقاطها عنهم تخفيف (ولم تنعقد به) لانه ليس من اهل الوجوب وانما صحت منه تبعا (ولم يصح ان يؤم فيها) لثلا يصير التابع متبوعا (ومن سقطت عنه لعذر) غير سفر كمرض وخوف ان حضرها (وجبت عليه وانعقدت به) وجاز ان يؤم فيها لان سقوطها لمشقة السعي وقدرالت (ومن صلى الظهر) وهو (ممن) يجب (عليه حضور الجمعة قبل صلاة الامام) اى قبل ان تقام الجمعة او مع الشك فيه (لم تصح) ظهره لانه صلى ما لم يخاطب به وترك ما خوطب به واذا ظن انه يدرك الجمعة سعى اليها لانها فرضه والا انتظر حتى يتيقن انهم صلوا الجمعة فيصلى الظهر (وتصح) الظهر (ممن لا تجب عليه) الجمعة لمرض ونحوه فيصلى الظهر ولو زال عذره قبل تجميع الامام الا الصبي اذا بلغ (والافضل) تأخير الظهر (حتى يصلى الامام) الجمعة وحضورها لمن اختلف في وجوبها عليه كعبد افضل وندب تصدق بدينار او نصفه لثاركها بلا عذر (ولا يجوز لمن تلزمه) الجمعة (السفر في يومها بعد الزوال) حتى يصلى ان لم يخف فوت رفقته وقبل الزوال يكره ان لم يأت بها في طريقه ^١ فصل يشترط لصحتها ^٢ اى صحة الجمعة اربعة شروط (ليس منها اذن الامام) لان عليا صلى بالناس وعثمان

بخلاف غيره وان اقتطع السفر في الاولى بطل الجمع والقصر مطلقا فيهما
وتصح فرضا وفي الثانية يتما فلا تصح الاولى فرضا (وان جمع في وقت
الثانية اشترط) له شرطان (نية الجمع في وقت الاولى) لانه متى اخرها
عن ذلك بغير نية صارت قضاء لاجما (ان لم يضق وقتها عن فعلها) لان
تأخيرها الى ما يضيّق عن فعلها حرام وهو ينافي الرخصة (و) الثاني
(استمرار العذر) الميج (الى دخول وقت الثانية) فان زال العذر قبله
لم يحز الجمع لزوال مقتضيه كالمريض يبرا والمسافر يقدم والمطر ينقطع ولا
باس بالتطوع بينهما ولو صلى الاولى وحده ثم الثانية اماما او مأموما او
صلاهما خلف امامين او من لم يجمع **فصل** وصلاة الخوف صحت
عن النبي صلى الله عليه وسلم بصفات كلها جائزة **فصل** قال الاثرم قلت لابي
عبدالله تقول بالاحاديث كلها او تختار واحدا منها قال انا اقول من ذهب
اليها كلها فحسن واما حديث سهل فانا احتاره وشرطها ان يكون العدو
مباح القتال سفرا كان او حضرا مع خوف هجومهم على المسلمين وحديث
سهل الذي اشار اليه هو صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع طائفة
صفت معه وطائفة وقفت وجاء العدو فصلى بالتى معه ركعة ثم ثبت
قائما واثموا لانفسهم ثم انصرفوا وصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة
الاخري فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا واثموا
لانفسهم ثم سلم بهم متفق عليه واذا اشتد الخوف صهلوا رجالا وركبانا
للقلة وغيرها يومئون طاقهم وكذا حالة هرب مباح من عدو او سيل ونحوه
او خوف فوت عدو يطلبه او وقت وقوف بعرفة (ويستحب ان يحمل
معه في صلاتها من السلاح ما يدفع به عن نفسه ولا يشغله كسيف ونحوه)
كسكين لقوله تعالى وليأخذوا اسلحتهم ويجوز حمل سلاح بخس في هذه
الحالة للحاجة بلا اعادة **باب** صلاة الجمعة **فصل** سميت بذلك لجمعها
الحلق الكثير ويومها افضل ايام الاسبوع وصلاة الجمعة مستقلة وهي افضل
من الظهر وفرض الوقت فلو صلى الظهر اهل بلد مع بقاء وقت الجمعة
لم تصح وتؤخر فائتة لخوف فوتها والظهر بدل عنها اذا فانت (تلزم)
الجمعة (كل ذكر) ذكره ابن المنذر اجماعا لان المرأة ليست من اهل
الحضور في مجامع الرجال (حر) لان العبد محبوس على سيده (مكلف
مسلم) لان الاسلام والعقل شرطان للتكليف وصحة العبادة فلا تجب على

والعصر جميعا ثم سار وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء رواء ابو داود والترمذى وقال حسن غريب وعن انس معناه متفق عليه (و) يباح الجمع بين ما ذكر (لمرضى يلحقه بتركه) اى ترك الجمع (مشقة) لان النبي صلى الله عليه وسلم جمع من غير خوف ولا مطر وفى رواية من غير خوف ولا سفر رواهما مسلم من حديث ابن عباس ولا عذر بعد ذلك الا المرض وقد ثبت جواز الجمع للمستحاضة وهى نوع مرض ويجوز ايضا لمرضع لمشفقة كثرة نجاسة ونحو مستحاضة وعاجز عن طهارة او تيمم لكل صلاة او عن معرفة وقت كاعشى ونحوه ولعذر او شغل يبيح ترك جمعة وجماعة (و) يباح الجمع (بين المشائين) خاصة (لمطر يبل الثياب) وتوجد معه مشقة والتج والبرد والجليد مثله (ولوحل وريح شديدة باردة) لانه عليه السلام جمع بين المغرب والعشاء فى ليلة مطيرة رواء البخارى باسناده وفعله ابو بكر وعمر وعثمان وله الجمع لذلك (ولو صلى فى بيته او فى مسجد طريقه تحت سباط) ونحوه لان الرخصة العامة يستوى فيها حال وجود المشقة وعدمها كالسفر (والافضل) لمن له الجمع (فعل الارفق به من) جمع (تأخير) بان يؤخر الاولى الى الثانية (و) جمع (تقديم بان) يقدم الثانية فيصلها مع الاولى لحديث معاذ السابق فاذا استويا فالأخير افضل والافضل بمعرفة التقديم وبمزدلفة التأخير مطلقا وترك الجمع فى سواهما افضل ويشترط للجمع ترتيب مطلقا (فان جمع فى وقت الاولى اشترط) له ثلاثة شروط (نية الجمع عند احرامها) اى احرام الاولى دون الثانية (و) الشرط الثانى الموالاة بينهما (فلا يفرق بينهما الا بمقدار اقامة) صلاة (ووضوء خفيف) لان معنى الجمع المتابعة والمقارنة ولا يحصل ذلك مع التفريق الطويل بخلاف السير فانه معفو عنه (ويبطل) الجمع (براتبة) يصلها (بينهما) اى بين المجموعتين لانه فرق بينهما بصلاة قبطل كما لو قضى فائتة وان تكلم بكلمة او كلمتين جاز (و) الثالث (ان يكون العذر) المبيح (موجودا عند افتتاحهما وسلام الاولى) لان افتتاح الاولى موضع النية وفراغها وافتتاح الثانية موضع الجمع ولا يشترط دوام العذر الى فراغ الثانية فى جمع المطر ونحوه

(٥) قوله او كلمتين مفهومة انه ان زاد على كلمتين لم يجز وليس كذلك حيث تقدم انه له ان يفرق بينهما بمقدار اقامة صلاة ووضوء خفيف اهـ

نحوه (واعادها) اتها لانها وجبت عليه تامة بتلبسه بها (او لم ينو القصر عند احرامها) لزمه ان يتم لانه الاصل واطلاق النية ينصرف اليه (او شك في نيته) اى نية القصر اتم لان الاصل انه لم ينو (او نوى اقامة اكثر من اربعة ايام) اتم وان اقام اربعة ايام فقط قصر لما في المتفق عليه من حديث جابر وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم مكة صبيحة اربعة من ذى الحجة فاقام بها الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى منى وكان يقصر الصلاة في هذه الايام وقد اجمع على اقامتها (او) كان المسافر (ملاحا) اى صاحب سفينة (معه اهله لا ينوى الاقامة ببلد لزمه ان يتم) لان سفره غير منقطع مع انه غير طاعن عن وطنه واهله ومثله مكار وراع ورسول سلطان ونحوهم ويتم المسافر اذا مر بوطنه او ببلد له بها امرأة او كان قد تزوج فيه او نوى الانعام ولو في اثنتائها بعد نية القصر (وان كان له طريقان) بعيد وقريب (فسلك ابعدهما) قصر لانه مسافر سفرا بعيدا (او ذكر صلاة سفر في) سفر (اخر قصر) لان وجوبها وفعلها وجدا في السفر كما لو قضاها فيه نفسه قال ابن تيميم وغيره وقضاء بعض الصلاة في ذلك كقضاء جميعها اقتصر عليه في المبدع وفيه شيء (وان حبس) ظلما او بمرض او مطر ونحوه (ولم ينو اقامة) قصر ابدا لان ابن عمر رضى الله عنه اقام باذر بيجان ستة اشهر يقصر الصلاة وقد حال الثلج بينه وبين الدخول رواه الاثرم والاسير . اذا علم انه لا ينفك الا بعد اربعة ايام لا يقصر ما اقام عند العدو (او اقام لقضاء حاجة بلا نية اقامة) لا يدري متى تنقضى (قصر ابدا) غلب على ظنه كثرة ذلك او قلته لانه عليه السلام اقام بتيوك عشرين يوما يقصر الصلاة رواه احمد وغيره واسناده قات وان ظن ان لا تنقضى الا فوق اربعة ايام اتم وان نوى مسافر القصر حيث لم يبح لم تنفك صلاته كما لو نواه مقيم ^{في} فصل ^{في} في الجمع (يجوز الجمع بين الظهرين) اى الظهر والعصر في وقت احدهما (و) يجوز الجمع (بين العشاءين) اى المغرب والعشاء (في وقت احدهما في سفر قصر) لما روى معاذ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك اذا ارتحل قبل زيف الشمس اخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصلحها جميعا واذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر

او على نفسه او عجزا عن ركوبان نزل وعليه الاستقبال وما يقدر عليه
 (ولا) تصح الصلاة على الراحلة (للرض) وحده دون عذر مما تقدم
 ومن بسفينة وعجز عن القيام فيها والخروج منها صلى جالسا مستقبلا ويدور
 الى القبلة كلما انحرفت السفينة بخلاف النفل ﴿ فصل ﴾ في قصر
 المسافر الصلاة وسنده قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم
 جناح ان تقصروا من الصلاة الاية (من سافر) اى نوى (سفرا
 مباحا) اى غير مكروه ولا حرام فيدخل فيه الواجب والمندوب والمباح
 المطلق ولو زهة وفرجة يبلغ (اربعة برد) وهى ستة عشر فرسخا برا
 او بحرا وهى يومان قاصدان (سن له قصر رباعية ركعتين) لانه عليه
 الصلاة والسلام داوم عليه بخلاف المغرب والصبح فلا يقصران اجاما قاله
 ابن المنذر (اذا فارق طمر قريته) سواء كانت البيوت داخل السور او
 خارجه (او) فارق (خيام قومه) او مانسبت اليه عرفا كسكان قصور
 وبساتين ونحوهم لانه عليه الصلاة والسلام انما كان يقصر اذا ارتحل ولا
 يعيد من قصر بشرطه ثم رجع قبل استكمال المسافة ويقصر من اسلم او
 بلغ او طهرت بسفر ميع ولو كان الباقي دون المسافة لامن تاب اذا ولا
 يقصر من شك فى قصر المسافة ولا من لم يقصد جهة معينة كالتيه ولا من
 سافر ليرخص ويقصر المكروه كالاسير وامرأة وعبد تبعاً لزوج وسيد
 (وان احرم) فى الحضر (ثم سافر او) احرم (سفرا ثم اقام) اتم لانها
 عبادة اجتمع لها حكم الحضر والسفر فقلب حكم الحضر وكذا لو سافر بعد
 دخول الوقت اتمها وجوبا لانها وجبت تامة (او ذكر صلاة حضر فى
 سفر) اتمها لان القضاء معتبر بالاداء وهو اربع (او عكسها) بان ذكر
 صلاة سفر فى حضر اتم لان القصر من رخص السفر فبطل بزواله (او
 اتم) مسافر (بمقيم) اتم قال ابن عباس تلك السنة رواه احمد ومنه لو
 اتم مسافر بمسافر فاستخلف مقيما لمذر فيلزمه الاتمام (او) اتم مسافر
 (بمن يشك فيه) اى فى اقلته وسفره لزمه ان يتم وان بان ان الامام
 مسافر لعدم نيته لكن اذا علم او غلب على ظنه ان الامام مسافر
 بامارة كهية لباس وان امامه نوى القصر فله القصر عملا بالظاهر
 وان قال ان اتم اتهمت وان قصر قصرت لم يضر (او احرم بصلاة يلزمه
 اقامها) لكونه اقتدى بمقيم او لم ينو قصرها مثلا (ففسدت) بحدث او

(فان عجز) او شق عليه القعود كما تقدم (فملى جنبه) والايمى افضل
(فان صلى مستلقيا ورجلاه الى القبلة صح) وكره مع القدرة على جنبه
والا تعين (ويومئ رأكما وساجدا) ما امكنه (ويخفضه) اى السجود
(عن الركوع) لحديث على مرفوعا يصلى المريض قائما فان لم يستطع صلى
قاعدا فان لم يستطع ان يسجد او ما وجعل سجوده اخفض من ركوعه فان
لم يستطع ان يصلى قاعدا صلى على جنبه الايمى مستقبل القبلة فان لم يستطع
صلى مستلقيا رجلاه مما يلي القبلة رواء الدار قطنى (فان عجز) عن الايماء
(او ما بهينه) لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يستطع او ما بطرفه رواء
زكريا الساجى بسنده عن الحسين بن على بن ابي طالب وينوى الفعل
عند ايمائه له والقول كالفعل يستحضره بقلبه ان عجز عنه بلفظه وكذا اسير
خائف ولا تسقط الصلاة مادام العقل ثابتا ولا ينقص اجر المريض اذا
صلى ولو بالايماء عن اجر الصحيح المصلى قائما ولا بأس بالسجود على وسادة
ونحوها وان رفع له شئ عن الارض فسجد عليه ما امكنه صح وكره (فان
قدر) المريض فى اثناء الصلاة على قيام (او عجز) عنه (فى اثنائها انتقل الى
الآخر) فينتقل الى القيام من قدر عليه الى الجلوس من عجز عن القيام ويركع بلا
قراءة من كان قرا والا قرا وتجزى الفاتحة من عجز قائما فى الخطاطة لا من
صح فلقها فى ارتفاعه (وان قدر على قيام وقعود دون ركوع وسجود او ما
بركوع قائما) لان الراكم كالقائم فى نصب رجليه و (او ما بسجود قاعدا)
لان الساجد كالجالس فى جمع رجليه ومن قدر ان يحنى رقبته دون
ظهره حناها واذا سجد قرب وجهه من الارض ما امكنه ومن قدر ان
يقوم منفردا ويجلس فى جماعة خير (والمريض الصلاة مستلقيا مع القدرة
على القيام لمداواة بقول طيب مسلم ثقة) وله الفطر بقوله ان الصوم مما
يمكن العلة ولا تصح صلاته قاعدا فى السفينة وهو قادر على القيام (ويصح
الفرض على الراحلة) واقفة او سائرة (خشية التاذى) بوحل او
مطر ونحوه لقول يعلى ابن امية انتهى النبى صلى الله عليه وسلم الى مضيق
هو واصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم والبله من اسفل منهم
خضرت الصلاة فامر المؤذن فاذن واقام ثم تقدم النبى صلى الله عليه وسلم
فصلى بهم يعنى ايماء يجعل السجود اخفض من الركوع رواء احمد والترمذى
وقال العمل عليه عند اهل العلم وكذا ان خاف انقطاعا عن رفقة بزوله

يراد به الضرر لمسجد بقربه فيهدم مسجد الضرر ويباح اتخاذ الحراب وكره
حضور مسجد وجماعة لمن أكل بصلا ونحوه حتى يذهب ريحه ﴿ فصل ﴾
في الاعذار المسقط للجمعة والجماعة (ويمذر بترك جمعة وجماعة مريض)
لانه عليه الصلاة والسلام لما مرض تخلف عن المسجد وقال مروا ابا بكر فليصل
بالناس متفق عليه وكذا خائف حدوث مرض وتلزم الجمعة دون الجماعة
من لم يتضرر باتيانها راكبا او محولا (و) يعذر بتركهما (مدافع احد
الاختين) البول والغائط (ومن بحضرة طعام) هو (محتاج اليه) وبأكل
حتى يشبع لحبرانس في الصحيحين (و) يعذر بتركهما (خائف ضياع ماله او
فواته او ضررا فيه) كمن يخاف على ماله من لص او نحوه او له خبز في
تنور يخاف عليه فسادا اوله ضالة او ابق يرجو وجوده اذا او يخاف فوته
ان تركه ولو مستأجرا لحفظ بستان او مال او يتضرر في معيشة يحتاجها
(او) كان يخاف بحضوره الجمعة او الجماعة (موت قربه) او رفيقه او لم يكن
من يمرضهما غيره او خاف على اهله او ولده (او) كان يخاف (على
نفسه من ضرر) كسعي (او) من (سلطان) يأخذه (او من ملازمة
غريم ولا شيء معه) يدفعه به لان حبس المعسر ظلم وكذا ان خاف مطالبته
بالمؤجل قبل اجله فان كان حالا وقدر على وفائه لم يعذر (او) كان يخاف
بحضورها اى الجمعة والجماعة (من فوات رفقته) بسفر مباح سوا انشاء
او استدائه (او) حصل له (غلبة نفاس) يخاف به فوت الصلاة في الوقت
او مع الامام (او) حصل له (اذى بمطرا او وحل) بفتح الحاء وتسكينها
لغة ردية وكذا تلج وجليد وبرد (وبرج باردة شديدة في ليلة مظلمة) لقول
ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم ينادى مناديه في الليلة الباردة او
المطيرة صلوا في رحالكم رواه ابن ماجة باسناد صحيح وكذا تطويل امام ومن
عليه قود يرجو العفو عنه لا من عليه حد ولا ان كان في طريقه او المسجد
منكر وينكره بحسبه واذا طرا بعض الاعذار في الصلاة آتمها خفيفة ان
امكن والا خرج منها قاله في المبدع قال والمأموم يفارق امامه او يخرج
منها ﴿ باب صلاة اهل الاعذار ﴾ وهم المريض والمسافر والخائف
ونحوهم (يلزم المريض الصلاة) المكتوبة (قائما) ولو كراكم او معتمدا او
مستندا الى شيء (فان لم يستطع) بان عجز عن القيام او شق عليه لضرر
او زيادة مرض (فقاعدا) مترعنا ندبا ويثنى رجله في ركوع وسجود

التكبير) لانهم في موضع الجماعة ويمكنهم الاقتداء به بسجاع التكبير اشبه
 المشاهدة (وكذا) يصح الاقتداء اذا كان احدهما (خارجا) اى خارج
 المسجد (ان راي) المأموم (الامام او) بعض (المأمومين) الذين وراء
 الامام ولو كانت الرؤية في بعض الصلاة او من شباك ونحوه وان كان بين
 الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن او طريق ولم تتصل فيه الصفوف
 حيث صحت فيه او كان المأموم بسفينة وامامه في اخرى في غير شدة خوف
 لم يصح الاقتداء (ونصح) صلاة المأمومين (خلف امام عال عنهم) لعل
 حذيفة وعمار رواء ابو داود (ويكره) علو الامام عن المأموم (اذا كان
 العلو ذراعا فاكتر) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا ام الرجل القوم فلا
 يقوم في مكان ارفع من مكانهم فان كان العلو يسيرا دون ذراع لم يكره
 لصلاته عليه الصلاة والسلام على المنبر في اول يوم وضع فالظاهر انه كان
 على الدرجة السفلى جمعا بين الاخبار ولا بأس بعلو المأموم كما تكره امامته
 في الطاق) اى طاق القبلة وهى المحراب روى عن ابن مسعود وغيره لانه
 يستتر عن بعض المأمومين فان لم يمنع رؤيته لم يكره (و) يكره (تطوعه موضع
 المكتوبة) بعدها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصلين الامام في مقامه
 الذى صلى فيه المكتوبة حتى يتخفى عنه رواء ابو داود عن المغيرة ابن شعبة
 (الا من حاجة) فيهما بان لا يجد موضعا خاليا غير ذلك (و) يكره للامام
 اطالة (قعوده بعد الصلاة مستقبل القبلة) لقول عائشة كان النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام رواء مسلم فيستحب له ان يقوم او
 ينحرف عن القبلة الى مأموم جهة قصده والا فعن يمينه (فان كان ثم) اى
 هناك (نساء لبث) في مكانه (قليلا لينصرفن) لانه عليه الصلاة والسلام
 واصحابه كانوا يفعلون ذلك ويستحب ان لا ينصرف المأموم قبل امامه
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبقوني بالانصراف رواء مسلم قال في المغنى
 والشرح الا ان يخالف الامام السنة في اطالة الجلوس مستقبل القبلة او لم
 ينحرف فلا بأس بذلك (ويكره وقوفهم) اى المأمومين بين (السواري
 اذا قطعن الصفوف) صرفا بلا حاجة لقول انس كنا ننتقى هذا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رواء احمد وابو داود واسناده ثقة
 فان كان الصف صغيرا قدر ما بين الساريتين فلا بأس وحرم بناء مسجد

واسناده ثقات (الا ان يكون) الفذ خلف الامام او الصف (امراة) خلف رجل تصح صلاتها لحديث انس وان وقفت بجانب الامام فكرجل وبصف رجال لم تبطل صلاة من يليها او خلفها فصف تام من نساء لا يمنع اقتداء من خلفهن من رجال (وامامة النساء تقف في صنفهن) ندبا روى عن عائشة رضى الله عنها وام سلمة فان امت واحدة وقفت عن يمينها ولا يصح خلفها (وبليه) اى الامام من المأمومين (الرجال) الاحرار ثم العبيد الافضل فالافضل لقوله عليه الصلاة والسلام ليأبى منكم اولو الاحلام والنهى رواء مسلم (ثم الصبيان) الاحرار ثم العبيد (ثم النساء) لقوله عليه الصلاة والسلام اخروهن من حيث اخرهن الله ويقدم منهن البالغات الاحرار ثم الارقا ثم من لم يبلغ الاحرار فالارقا الفضلى فالفضلى وان وقف الختانى صفا لم تصح صلاتهم كالترتيب (في جنازتهم) اذا اجتمعت فيقدمون الى الامام والى القبلة فى القبر على ما تقدم فى صفوفهم (ومن لم يقف معه) فى الصف (الا كافر او امرأة) او حتى وهو رجل (او من علم حدثه) او نجاسة (احدهما) اى المصلى او المصافق له (او) لم يقف معه الا (صبي فى فرض فخذ) اى فرد فلا تصح صلاته ركعة فأكثر وعلم منه همة مصافة الصبي فى النفل او من جهل حدثه او نجسه حتى فرغ (ومن وجد فرجة) يضم الفاء وهى الحلل فى الصف ولو بعيدة (دخلها) وكذا ان وجد الصف غير مرصوص وقف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف (والا) يجد فرجة وقف (عن يمين الامام) لانه موقف الواحد (فان لم يمكنه فله ان ينيه من يقوم معه) بنخعة او كلام او اشارة وكره يجذبه ويتبعه من ينهيه وجوبا (فان صلى ركعة فذا لم تصح) صلاته لما تقدم وكرره لاجل ما اعقبه به (وان ركع فذا) اى فردا لعذر بان خشي فوات الركعة ثم (دخل فى الصف) قبل سجود الامام (او وقف معه اخر قبل سجود الامام صحت) صلاته لان ابا بكره ركع دون الصف ثم مشى حتى دخل الصف فقال له النبى صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد رواء البخارى وان فعله ولم يخش فوات الركعة لم تصح ان رفع الامام راسه من الركوع قبل ان يدخل الصف او يقف معه اخر **فصل** فى احكام الاقتدا (يصح اقتدا المأموم بالامام) اذا كانا (فى المسجد وان لم يره ولا من وراءه اذا سمع

(التكبير)

تخالف الاخرى كهلاة كسوف واستسقاء وجنازة وعيد منع فرضا وقبل
وفلا لانه يؤدى الى المخالفة فى الافعال انتهى فيؤخذ منه محبة نفل خلف
نفل اخر لا يخالفه فى افعاله ككشف وتر خلف تراويح حتى على القول
الثانى فصل في موقف الامام والمأمومين السنة ان (يقف
المأمومون) رجلا كانوا او نساء ان كانوا اثنين فأكثر (خلف الامام) لفعله
عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلاة قام اصحابه خلفه ويستنى منه
امام العراة يقف وسطهم وجوبا والمرأة اذا امت النساء تقف وسطهن
استحبابا ويأتى (ويصح) وقوفهم (معه) اى مع الامام (عن يمينه او عن
جانبه) لان ابن مسعود صلى بين علقمة والاسود وقال هكذا رايت النبي
صلى الله عليه وسلم فعل رواه احمد وقال ابن عبد البر لا يصح رفعه والصحیح
انه من قول ابن مسعود (لا قدمه) اى لاقدام الامام فلا تصح للمأموم
ولو باحرام لانه ليس موقفا بحال والاعتبار بموخر القدم والالم يضر وان
صلى قاعدا فالاعتبار بالالية حتى لو مد رجله وقدمهما على الامام لم يضر
وان كان مضطجعا فبالجنب وتصح داخل الكعبة اذا جعل وجهه الى وجه امامه
او ظهره الى ظهره لا ان جعل ظهره الى وجه امامه لانه متقدم عليه
وان وقفوا حول الكعبة مستديرين صحت فان كان المأموم فى جهته اقرب
من الامام فى جهته جاز ان لم يكونا فى جهة واحدة فتبطل صلاة المأموم
ويشتر التقدم فى شدة خوف اذا امكن المتابعة (ولا) يصح للمأموم ان
وقف (عن يساره فقط) اى مع خلو يمينه اذا صلى ركعة فأكثر لانه صلى الله
عليه وسلم ادار ابن عباس وجابرا عن يساره الى يمينه واذا كبر عن يساره
اداره من ورائه الى يمينه فان كبر معه اخر وقفا خلفه فان كبر الاخر عن
يساره ادارها بيده ورائه فان شق ذلك او تعذر تقدم الامام فصلى بينهما
او عن يسارهما ولو تأخر الايمن قبل احرام الداخل ليصليا خلفه جاز ولو
ادركهما الداخل جالسين كبر وجلس عن يمين صاحبه او يسار الامام ولا تأخر
اذا للشقة كالزمنى لا يتقدمون ولا يتأخرون (ولا) تصح صلاة (الفذ)
اى الفرد (خلفه) اى خلف الامام (او خلف الصف) ان صلى ركعة
فأكثر عامدا او ناسيا علما او جاهلا لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة
لفرد خلف الصف رواه احمد وابن ماجه ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا
يصلى خلف الصف فامر ان يعيد الصلاة رواه احمد والترمذى وحسنه وابن ماجه

او يقاربه وهو الارث (او يبدل حرفا) بغيره وهو الا لثغ كمن يبدل الراء
 غينا الا ضاد المفسوب والضالين بظا (او يلحن فيها لحنا يحيل المعنى) ككسر
 كاف اياك وضم تاء انمت وفتح همزة اهدنا فان لم يحل المعنى كفتح دال نصب
 ونون نستعين لم يكن اميا (الا بمثله) فتصح مساواته له ولا يصح اقتداء عاجز
 عن نصف الفاتحة الاول بعاجز عن نصفها الاخير ولا عكسه ولا اقتداء
 قادر على الاقوال الواجية بعاجز عنها (وان قدر) الامى (على اصلاحه لم
 تصح صلاته) ولا صلاة من ايتم به لانه ترك ركنا مع القدرة عليه (وتكره
 امامة اللحن) اى كثير اللحن الذى لا يحيل المعنى فان حاله فى غير الفاتحة
 لم يمنع صحة امامته الا ان يتعمده ذكره فى الشرح وان (حاله فى غيرها) سهوا
 او جهلا او لآفة صحت صلاته (و) تكره امامة (الفقاء والتقام) ونحوهما
 والفقاء الذى يكرر الفاء والتقام من يكرر التاء (و) تكره امامة (من
 لا يفصح ببعض الحروف) كالقاف والضاد وتصح امامته اعجميا كان او عربيا
 وكذا اعمى اصم واقف واقطع يدين او رجلين او احدهما اذا قدر على القيام
 ومن يصرع فتصح امامتهم مع الكراهة لما فيهم من النقص (و) يكره (ان يؤم)
 امرأة (اجنبية فاكثر لارجل ممهن) انهي عليه الصلاة والسلام ان يخلو الرجل
 بالاجنبية فان ام محارمه او اجنبيات ممهن رجل فلا كراهة لان النساء كن
 يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة (او) ان (يؤم قوما اكثرهم
 يكرهه بحق) كتحلل فى دينه او فضله لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لا تجاوز
 صلاتهم اذانهم العبد الابقى حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط
 وامام قوم وهم له كارهون رواه الترمذى وقال فى المبدع حسن غريب وفيه
 لين فان كان ذا دين وسنة وكرهوه لذلك فلا كراهة فى حقه
 (وتصح امامة ولد الزنا والجندى ان سلم دينهما) وكذا اللقيط والاعرابى
 حيث صلحوا لها لعموم قوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقراهم (و) تصح
 امامة (من يؤدى الصلاة بمن يقضيا وعكسه) من يقضى الصلاة بمن
 يؤدبها لان الصلاة واحدة واغا اختلف الوقت وكذا لو قضى ظهر يوم خلف
 ظهر يوم اخر (لا) ايتام (مفترض بمتنفل) لقوله عليه الصلاة والسلام افا
 جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ويصح النقل خلف الفرض ولا عكس
 (ولا) يصح ايتام (من يصلى الظهر بمن يصلى العصر او غيرها) ولو
 جمعة فى غير المسبوق اذا ادرك دون ركعة قال فى المبدع فان كانت احداها

(تخالف)

كان عند مأموم وحده لم يعد ومن ترك ركنا او شرطا او واجبا مختلفا فيه
 بلا تأويل ولا تقليد اعاد (ولا تصح) صلاة رجل وخفى (خلف) امرأة
 لحديث جابر السابق (ولا) خلف (خفى للرجال) والحنائي لاحتمال ان
 يكون امرأة (ولا) امامة (صبي لبالغ) في فرض لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تقدموا صبيانكم قاله في المبدع وتصح في نفل وامامة صبي بئله (و) لا
 امامة (اخرس) ولو بئله لانه اخل بفرض الصلاة لغير بدل (ولا) امامة (عاجز
 عن ركوع او سجود او قعود) الا بئله (او قيام) اى لا تصح امامة العاجز
 عن القيام لقادر عليه (الا امام الحى) اى الراتب بمسجد (المرجو زوال
 علته) لئلا يفضى الى ترك القيام على الدوام (ويصلون ورآه جلوسا ندبا) ولو كانوا
 قادرين على القيام لقول عائشة صلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك
 فصلى جالسا وصلى وراء قوم قياما فاشار اليهم ان اجلسوا فلما انصرف قال
 اغما جعل الامام ليؤتم به الى قوله واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون قال ابن
 عبد البر روى هذا مرفوعا من طرق متواترة (فان ابتداء بهم) الامام الصلاة
 (قائما ثم اعتل) اى حصلت له علة عجز معها عن القيام فجلس اتوا خلفه قياما
 وجوبا) لانه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته قاعدا وصلى ابو بكر والناس
 خلفه قياما متفق عليه عن عائشة وكان ابو بكر ابتداء بهم قائما كما اجاب به
 الامام (وتصح الصلاة) خلف من به سلس بول بئله (كالامى بئله) ولا
 تصح خلف محدث (حدثا اصغر او اكبر) (ولا خلف متنجس) نجاسة
 غير معفو عنها اذا كان (يعلم ذلك) لانه لا صلاة له في نفسه (فان جهل
 هو) اى الامام (و) جهل (مأموم حتى انقضت صحت) الصلاة
 (للمأموم وحده) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى الجنب بالقوم اعاد
 صلاته وقت للقوم صلاتهم رواه محمد بن الحسين الحراني عن البراء بن
 عازب وان علم هو او المأموم فيها استأنفوا وان علم معه واحد اعاد الكل
 وان علم انه ترك واجبا عليه فيها سهوا او شك في اخلال امامه بركن او
 شرط صحت صلاته معه بخلاف ما لو ترك السترة او الاستقبال لانه لا ينجى
 غالبا وان كان اربعون فقط في جمعة ومنهم واحد محدث او نجس اعاد
 الكل سواء كان اماما او مأموما (ولا تصح امامة الامى) منسوب الى
 الام كانه على الحالة التى ولد عليها (وهو) اى الامى (من لا يحسن)
 اى يحفظ (الفاتحة او يدغم فيها مالا يدغم) بان يدغم حرفا فيها لا يماثل

فقيهان احدهما اعلم باحكام الصلاة قدم لان علمه يؤثر اكثر في تكميل الصلاة
(ثم) ان استوا في القراءة والفقه (الاسن) لقوله عليه الصلاة والسلام
وليؤمكم اكبركم متفق عليه (ثم) مع الاستوا في السن (الاشرف) وهو
القرشي وتقدم بنو هاشم على سائر قريش الحاقا للامامة الصغرى بالكبرى
لقوله عليه الصلاة والسلام قدموا قريشيا ولا تقدموها (ثم الاقدم) هجرة
او اسلاما (ثم) مع الاستوا فيما تقدم (الاتقي) لقوله تعالى ان اكرمكم
عند الله اتقاكم (ثم) ان استوا في الكل يقدم (من قرع) ان تشاحوا
لانهم تساوا في الاستحقاق وتعذر الجمع فافزع بينهم كسائر الحقوق (وساكن
البيت وامام المسجد احق) اذا كانا اهلا للامامة بمن حضرهم ولو كان في
الحاضرين من هو اقرا واقفه لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل
في بيته ولا في سلطانه رواه ابوداود عن ابن مسعود (الامن ذى سلطان)
فيقدم عليهما للعموم ولايته ولما تقدم من الحديث والسيد اولى بالامامة في
بيت عبده لانه صاحب البيت (وحر) بالرفع على الابتداء (وحاضر) اى
حضرى وهو الناشى في المدن والقرى (ومقيم وبصير ومختون) اى مقطوع
القلعة (ومن له ثياب) اى ثوبان وما يستر به راسه (اولى من ضدهم)
خبر عن حر وما عطف عليه فالحر اولى من العبد والمبعض والحضرى
اولى من البدوى الناشى بالبادية والمقيم اولا من المسافر لانه ربما يقصر
فيفوت المأمومين بعض الصلاة في جماعة وبصير اولى من الاعشى ومختون
اولى من اقلق ومن له من الثياب ما ذكر اولى من مستور العورة مع
احد العاتقين فقط وكذا المبعض اولى من العبد والمتوضى اولى من المتيمم
والمستأجر في البيت المؤجر اولى من المؤجر والمعير اولى من المستعير وتكره
امامة غير الاولى بلا اذنه لحديث اذا ام الرجل القوم وفيهم من هو خير منه لم يزالوا
في سفال ذكره احمد في رساله الا امام المسجد وصاحب البيت فحرم (ولا
تصح) الصلاة (خلف فاسق مطلقا) سواء كان فسقه من جهة الافعال
او الاعتقاد الا في جمعة وعيد تعذرا خلف غيره لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تؤمن امرأة رجلا ولا امرأى مهاجرا ولا فاجر مؤمنا الا ان يقهره سلطان
يخاف سوطه وسيفه رواه ابن ماجة عن جابر (ككافر) اى كالا تصح خلف
كافر سواء علم بكفره في الصلاة او بعد الفراغ منها وتصح خلف المخالف في
الفروع واذا ترك الامام ما يعتقده واجبا وحده عمدا بطلت صلاتهما وان

ترك الواجب حمدا وان كان سهوا او جهلا فصلاته صحيحة ويعتد به (وان ركع ورفع قبل ركوع امامه علما حمدا بطلت) صلاته لانه سبقه بمعظم الركعة (وان كان جاهلا او ناسيا) وجوب المتابعة (بطلت الركعة) التي وقع سبق فيها (فقط) فيعيدها وتصح صلاته للمذر (وان سبقه) مأموم بركنين بان (ركع ورفع قبل ركوعه ثم سجد قبل رفعه) اي رفع امامه من الركوع (بطلت) صلاته لانه لم يقتد بامامه في احكز الركعة (الا الجاهل والناسي) فتصح صلاتهما للمذر (ويصلي) الجاهل او الناسي (تلك الركعة قضاء) لبطانها لانه لم يقتد بامامه فيها ومحلها اذالم يأتي بذلك مع امامه ولا تبطل بسبق بركن واحد غير ركوع والتخلف عنه كسبقه على ما تقدم (ويسن لامام التخفيف مع الاتمام) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدهم بالناس فليخفف قال في المبدع ومعناه ان يقتصر على ادنى الكمال من التسبيح وسائر اجزاء الصلاة الا ان يؤثر المأموم التطويل وعددهم ينحصر وهو عام في كل الصلوات مع انه سبق انه يستحب ان يقرأ في الفجر بطوال المفصل وتكره سرعة تنع المأموم فعل ما يسن (و) يسن (تطويل الركعة الاولى أكثر من الثانية) لقول ابي قتادة كان النبي صلى الله عليه وسلم يطول في الركعة الاولى متفق عليه الا في صلاة خوف في الوجه الثاني ويسير كسج والغاشية (ويستحب) للامام (انتظار داخل ان لم يشق على مأموم) لان حرمة الذي معه اعظم من حرمة الذي لم يدخل معه (واذا استأذنت المرأة) الحرة او الامامة (الى المسجد كره منعها) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تمنعوا اماء الله مساجد الله وبيوتهم خير لهم ولخيرجن قفلات رواه احمد وابوداود وتخرج غير مطيبة ولا لابسة ثياب زينة (وبينها خير لها) لما تقدم ولا ب ثم اخ ونحوه منع موليته من الخروج ان خشى فتنة او ضررا ومن الافراد ﴿ فصل ﴾ في احكام الامامة (الاولى بالامامة الاقراء) جودة (العالم فقه صلاته) لقوله عليه الصلاة والسلام يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سوا فاقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سوا فاقدمهم سنا رواه مسلم (ثم) ان استووا في القراءة (الا فقه) لما تقدم فان اجتمع فقيهان قاريان واحدهما افقه او اقرا قدم فان كانا قارئين قدم اجودهما قراءة ثم اكثرهما قرانا ويقدم قارى لا يعرف احكام صلاته على فقيه امي وان اجتمع

فوت الجماعة (فان) اقيمت و (كان) يصل في (نافلة اقها) خفيفة (الا
ان يخشى فوت الجماعة فيقطعها) لان الفرض اهم (ومن كبر) مأموماً
(قبل سلام امامه) الاولى (لحق الجماعة) لانه ادرك جزءاً من صلاة
الامام فاشبه ما لو ادرك ركعة (وان لحقه) المسبوق (راكماً دخل معه
في الركعة) لقوله عليه الصلاة والسلام من ادرك الركوع فقد ادرك
الركعة رواه ابو داود فيدرك الركعة اذا اجتمع مع الامام في الركوع بحيث
ينتهي الى قدر الاجزاء قبل ان يزول الامام عنه ويأتى بالتكبير كلها قائماً
كما تقدم ولو لم يطمئن ثم يطمئن ويتابع (واجزائه التحريمة) عن تكبيرة
الركوع والافضل ان يأتى بتكبيرتين فان نواهما بتكبيرة او نوى به الركوع
لم يجزئه لان تكبيرة الاحرام ركن ولم يأت بها ويستحب دخوله معه
حيث ادركه ويخط معه في غير ركوع بلا تكبير ويقوم مسبوق به وان
قام قبل سلام امامه الثانية ولم يرجع اقبلت فقلا (ولا قراءة على مأموماً)
اي يتحمل الامام عنه قراءة الفاتحة لقوله عليه الصلاة والسلام من كان له
امام فقرأته له قراءة رواه احمد (ويستحب) للمأموماً ان يقرأ (في اسرار
امامه) اي فيها لا يجهر فيه الامام (و) في (سكوتة) اي سكنت الامام
وهي قبل الفاتحة وبعدها بقدرها وبعد فراغ القراءة وكذا لو سكت لنفس
(و) فيها اذا (لم يسمعه لبعده) عنه (لا) اذا لم يسمعه (لطرش) فلا
يقرأ ان اشغل غيره عن الاستماع وان لم يشغل احداً قرأ (ويستفتح)
المأموماً (ويتعوذ فيها يجهر فيه امامه) كالسرية قال في الشرح وغيره مالم
يسمع قراءة امامه وما ادركه المسبوق مع الامام فهو اخر صلاته وما يقضيه
اولها يستفتح لها ويتعوذ ويقرأ سورة لكن لو ادرك ركعة من رباعية
او مغرب يتشهد عقب اخرى ويتورك معه (ومن ركع او سجد) او
رفع منهما (قبل امامه فعليه ان يرجع) اي يرجع (لياتي به) اي با سبق
به الامام (بعده) لتحصل المتابعة الواجبة ويحرم سبق الامام عمداً لقوله
عليه الصلاة والسلام اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يحول
الله راسه راس حمار او يجعل صورته صورة حمار متفق عليه والاولى ان
يسرع في افعال الصلاة بعد الامام وان كبر معه لاحرام لم تنقذ وان سلم
معه كره وصح وقبله عمداً بلا عذر بطلت وسهوا يعيده بعده والا بطلت
(فان لم يفعل) اي لم يعد عمداً حتى لحقه الامام فيه (بطلت) صلاته لانه

والمنع وغيرها وفي الشرح انه الاول لحديث ابى ابن كعب وما كان اكثر فهو احب الى الله تعالى رواه احمد وابو داود وصححه بن حبان (ثم المسجد العتيق) لان الطاعة فيه اسبق قال في المبدع والمذهب انه مقدم على الأكثر جماعة وقال في الانصاف الصحيح من المذهب ان المسجد العتيق افضل من الأكثر جماعة وجزم به في الاقناع والمنتهى (وابعد) المسجدين (اولى من اقرهما) اذا كانا جديدين او قديمين اختلفا في كثرة الجمع او قلته او استويا لقوله عليه الصلاة والسلام اعظم الناس اجرا في الصلاة ابداهم فابدهم ثم رواه الشيخان وتقدم الجماعة مطلقا على اول الوقت (ويحرم ان يؤم في مسجد قبل امامه الراتب الا باذنه او عذره) لان الراتب كصاحب البيت وهو احق بها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يؤمن الرجل في بيته الا باذنه ولانه يؤدي الى التنفير عنه ومع الاذن هو نائب عنه قال في التتبع وظاهر كلامهم لا تصح وجزم به في المنتهى وقدم في الرعاية تصح وجزم به ابن عبد القوي في الجنايز واما مع عذره فان تأخر وضائق الوقت صلوا لفعل الصديق رضى الله عنه وعبد الرحمن ابن عوف حين غاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال احسنتم وبراسل ان غاب عن وقته المعتاد مع قرب محله وعدم مشقة وان بعد محله او لم يظن حضوره او ظن ولا يكره ذلك صلوا (ومن صلى) ولو في جماعة (ثم اقيم) اى اقام المؤذن لفرض (سن له ان يعيدها) اذا كان في المسجد او جاء غير وقت نهى ولم يقصد الاعادة ولا فرق بين اعادتها مع امام الحى او غيره لحديث ابى ذر صل الصلاة لوقتها فان اقيمت وانت في المسجد فصل ولا تقل انى صليت فلا صلى رواه احمد ومسلم (الا المغرب) فلا تسن اعادتها ولو كان صلاها وحده لان المعادة تطوع والتطوع لا يكون بوتر ولا تكره اعادة الجماعة في مسجد له امام راتب كغيره وكره قصد مسجد للاعادة (ولا تكره اعادة جماعة في غير مسجدى مكة والمدينة) ولا فيهما لعذر وتكره فيهما لعذر لثلاثين الناس في حضور الجماعة مع الامام الراتب (واذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة) رواه مسلم من حديث ابى هريرة مرفوعا وكان عمر يضرب على الصلاة بعد الاقامة فلا تنفقد الناقلة بعد اقامة الفريضة التى يريد ان يفعلها مع ذلك الامام الذى اقيمت له ولا يصح قضاء الفائتة بل تجب مع سعة الوقت ولا يسقط الترتيب بخشية

الفجر فلما قضى صلاته اذا هو برجلين لم يصليا معه فقال مامنكما ان
 تصليا معنا فقالا يا رسول الله قد صلينا في رحالتنا قال لاتفعلا اذا صليتما
 في رحالكما ثم اتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافذة رواء الترمذى
 وصححه فاذا وجدهم يصلون لم يستحب الدخول وتجاوز الصلاة على الجنازة
 بعد الفجر والعصر دون بقية الاوقات مالم يخف عليها (ويحرم تطوع
 بغيرها) اى غير المتقدمات من نحو اعادة جماعة وركعتي طواف وركعتي
 فجر قبائهما (فى شئ من الاوقات الخمسة حتى ماله سبب) كتحية مسجد
 وسنة وضوء وسجدة تلاوة وصلاة على قبر او غائب وصلاة كسوف وقضاء
 راتبة سوى سنة ظهر بعد العصر المجموعة اليها ولا ينقصد النفل ان ابتداء
 فى هذه الاوقات ولو جاهلا التحية مسجد اذا دخل حال خطبة الجمعة
 فقبوز مطلقا ومكة وغيرها فى ذلك سوا  باب صلاة الجماعة 
 شرعت لاجل التواصل والتوادر وعدم التقاطع (تلزم الرجال) الاحرار
 القادرين ولو سفرا فى شدة خوف (للصلوات الخمس) المودات وجوب
 عين لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك
 الآية فامر بالجماعة حال الخوف فى غيره اولى ولحديث ابى هريرة المتفق
 عليه انقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها
 لاتوهما ولو حبوا ولقد هممت ان آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلا فيصلى
 بالناس ثم انطلق معى برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون
 الصلاة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار (لاشروط) اى ليست الجماعة شرطا
 لصحة الصلاة فتصح صلاة المنفرد بلا عذر وفى صلاته فضل وصلاة الجماعة
 افضل بسبع وعشرين درجة لحديث ابن عمر المتفق عليه وتعتقد باثنين
 ولو باثنى وعبد فى غير جمعة وعيد لا يصحى فى فرض (و) له (فعلها)
 اى الجماعة (فى بيته) لعموم حديث جعلت لى الارض مسجدا وطهورا
 وقيلها فى المسجد هو السنة وتسن لئساء منفردات عن رجال ويكره لحسناء
 حضورها مع رجال ويباح لغيرها ومجالس الوعظ كذلك واولى (وتستحب
 صلاة اهل الثغر) اى موضع الخفاة (فى مسجد واحد) لانه اعلا للكلمة
 وواقع للهمة (والافضل لغيرهم) اى غير اهل الثغر الصلاة (فى المسجد
 الذى لا مقام فيه الجماعة الا بحضوره) لانه يحصل بذلك ثواب عمارة المسجد
 وتحصل الجماعة لمن يصلى فيه (ثم ما كان أكثر جماعة) ذكره فى الكافي

(والمقنع)

(سجدة في صلاة سرو) يكره (سجوده) اى سجود الامام للتلاوة (فيها) اى في صلاة سرية كالظهر لانه اذا قراها اما ان يسجد لها او لا فان لم يسجد لها كان تاركا للسنة وان سجد لها اوجب الايهاام والتخليط على المأموم (ويلزم المأموم متابته في غيرها) اى غير الصلاة السرية ولو مع ما يمنع السماع كبعد وطرش ويخير في السرية (ويستحب) في غير الصلاة (سجود الشكر عند تجديد النعم واندفاع النقم) مطلقا لما روى ابو بكر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه امر يسر به ختر ساجدا رواه ابو داود وغيره وصححه الحاكم (وتبطل به) اى بسجود الشكر (صلاة غير جاهل وناس) لانه لا تعلق له بالصلاة بخلاف سجود التلاوة وصلة سجود الشكر واحكامه كسجود التلاوة (واوقات النهى خمسة) الاول (من طلوع الفجر الثانى الى طلوع الشمس) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا طلع الفجر فلا صلاة الا ركعتي الفجر احتج به احمد (و) الثانى (من طلوعها حتى ترتفع قيد) بكسر القاف اى قدر (ربح) فى رأى العين (و) الثالث (عند قيامها حتى تزول) لقول عقبة بن عامر ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نصلى فيهن وان نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول وحين تضيف الشمس للغروب حتى تقرب رواه مسلم وتضيف بفتح المتاء فوق اى قيل (و) الرابع (من صلاة العصر الى غروبها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس متفق عليه عن ابي سعيد والاعتبار بالفراغ منها لا بالشروع فيها ولو فلتت في وقت الظهر جمعا لكن تفعل سنة الظهر بعدها (و) الخامس (اذا شرعت) الشمس (فيه) اى في الغروب (حتى يتم) لما تقدم (ويجوز قضاء الفرائض فيها) اى في اوقات النهى كلها لعموم قوله عليه السلام من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه ويجوز ايضا فعل المنذورة فيها لانها صلاة واجبة (و) يجوز حتى (فى الاوقات الثلاثة) القصيرة (فعل ركعتي الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغتصوا احدا طاف بهذا البيت وصلى فيه فى اى ساعة شاء من ليل او نهار رواه الترمذى وصححه (و) تجوز فيها (اعادة جماعة) اقيمت وهو بالسجدة لما روى يزيد ابن الاسود قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة

عليها (وأقلها ركعتان) لحديث أبي هريرة (وأكثرها) ثمان لما روت أم هانئ
 أن النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح صلى ثمان ركعات سجدة الضحى رواه الجماعة
 (ووقفها من خروج وقت النهي) أى من ارتفاع الشمس قدر رح (إلى
 قبيل الزوال) أى إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس وأفضله إذا اشتد الحر
 (وسجود التلاوة) والشكر (صلاة) لأنه سجود يقصد به التقرب إلى الله
 تعالى له تحريم وتحليل فكان صلاة كسجود الصلاة فيشترط له ما يشترط
 لصلاة النافلة من ستر العورة واستقبال القبلة والنية وغير ذلك (ويسن)
 سجود التلاوة (للقارى والمستمع) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجدا حدنا موضعا
 لحيته متفق عليه وقال عمر أن الله لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء رواه
 البخارى ويسجد فى طواف مع قصر فصل ويتيم محدث بشرطه ويسجد مع
 قصره وإذا نسي سجدة لم يعد الآية لاجله ولا يسجد لهذا السهو ويكرر
 السجود بتركها التلاوة كركتي الطواف قال فى الفروع وكذا يتوجه فى نحية
 المسجد أن تكرر دخوله انتهى ومراده غير قيم المسجد (دون السامع) الذى
 لم يقصد الاستماع لما روى أن عثمان بن عفان رضى الله عنه مر بقارئ يقرأ سجدة
 ليسجد معه عثمان فلم يسجد وقال إنما السجدة على من يستمع ولأنه لا يشارك
 القارئ فى الاجر فلم يشاركه فى السجود (وإن لم يسجد القارى) أو كان
 لا يصلح اماما للمستمع (لم يسجد) لأنه صلى الله عليه وسلم أتى إلى نفر من
 أصحابه فقرأ رجل منهم سجدة ثم نظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انك
 كنت امامنا ولو سجدت سجدنا رواه الشافعى فى مسنده مرسل ولا يسجد
 المستمع قدام القارئ ولا عن يساره مع خلو عينه ولا رجل لتلاوة امرأة
 ويسجد لتلاوة امي وصبي (وهو) أى سجود التلاوة (اربع عشرة سجدة)
 فى الاعراف والرعد والنخل والاسراء ومريم (وفى الحج منها ثمان) والفرقان
 والنخل والم تنزيل وحرم السجدة والنجم والانشقاق واقرا باسم ربك وسجدة ص
 سجدة شكر ولا يجزى ركوع ولا سجود الصلاة عن سجدة التلاوة (وإذا) اراد
 السجود فانه (يكبر) تكبيرتين تكبيرة (اذا سجد و) تكبيرة (اذا رفع)
 سواء كان فى الصلاة او خارجها (ويجلس) ان لم يكن فى الصلاة (ويسلم)
 وجوبا وتحزى واحدة (ولا يتشهد) كصلاة الجنازة ويرفع يديه اذا سجد
 ندبا ولو فى صلاة وسجود عن قيام افضل (ويكره للامام قراءة) اية

لانه صلى الله عليه وسلم قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما وقضى
 اركعتين اللتين قبل الظهر بعد العصر وقيس الباقي وقال من نام عن الوتر
 او نسيه فليصله اذا اصبح او ذكره رواه الترمذى لكن ما فات مع فرضه
 وكثر فالاولى تركه الا سنة فجر ووقت كل سنة قبل الصلاة من دخول وقتها
 الى فعلها وكل سنة بعد الصلاة من فعلها الى خروج وقتها سنة فجر وظهر الاولة
 بعدها قضا والسنة غير الرواتب عشرون اربع قبل الظهر واربع بعدها
 واربع قبل العصر واربع بعد المغرب واربع بعد العشاء غير السنن الرواتب
 قال جمع يحافظ عليها وتباح ركعتان بعد اذان المغرب **فصل** صلاة
 الليل افضل من صلاة النهار **فصل** لقوله عليه السلام افضل الصلاة بعد
 المكتوبة صلاة الليل رواه مسلم عن ابي هريرة فالتطوع المطلق افضل صلاة
 الليل لانها ابلغ في الاسرار واقرب الى الاخلاص (وافضلها) اى الصلاة
 (ثلث الليل بعد نصفه) مطلقا لما في الصحيح مرفوعا افضل الصلاة صلاة
 داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ويسن قيام الليل وافتتاحه
 بركعتين خفيفتين ووقته من الغروب الى طلوع الفجر ولا يقومه كله الا ليلة
 عيد ويتوجه ليلة النصف من شعبان (وصلاة ليل ونهار متى متى) لقوله
 عليه الصلاة والسلام صلاة الليل متى متى رواه الحمسة وصححه البخارى ومتى
 معدول عن اثنين اثنين ومعناه معنى المكرر وتكريره لتوكيد اللفظ لا للمعنى
 وكثرة ركوع وسجود افضل من طول قيام فيما لم يرد تطويله (وان تطوع
 في النهار باربع) بشهدين (كالظهر فلا بأس) لما روى ابو داود وابن ماجة
 عن ابي ايوب انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى قبل الظهر اربعا لا يفصل
 بينهم بتسليم وان لم يجلس الا فى اخرهن فقد ترك الاولى ويقرأ فى
 كل ركعة مع الفاتحة بسورة وان زاد على اثنين ليلا او اربع نهارا ولو جاوز
 ثمانيا بسلام واحد صح وكره فى غير الوتر ويصح التطوع بركعة ونحوها
 (واجر صلاة قاعد) بلا عذر (نصف اجر صلاة قائم) لقوله عليه السلام
 من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم متفق عليه
 ويسن تربعه بحمل قيام ويثنى رجله بركوع وسجود (وتسن صلاة الضحى)
 لقول ابي هريرة اوصانى خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بثلاث صيام
 ثلاثة ايام من كل شهر وركعتي الضحى وان اوتر قبل ان انام رواه احمد
 ومسلم وتصلى فى بعض الايام دون بعض لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يداوم

فصلوها معه ثم تأخر وصلى في بيته باقى الشهر وقال انى خشيت ان تفرض
عليكم قمعجزوا عنها وفي البخارى ان عمر جمع الناس على ابى ابن كعب فصلى
بهم التراويح وروى احمد وصححه الترمذى من قام مع الامام حتى ينصرف
كتب له قيام ليلة (ويوتر المتهجد) اى الذى له صلاة بعد ان ينام (بعده)
اى بعد تجمعه لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلاتكم بالليل وترا
متفق عليه (فان تبع امامه) فاوتر معه او اوتر منفردا ثم اراد التهجيد لم
ينقص وتره وصلى ولم يوتر وان (شفعه بركمة) اى ضم لوتره الذى تبع
امامه فيه ركعة جاز وتحصل له فضيلة متابعة امامه وجعل وتره اخذ
صلاته (ويكره التفيل بينها) اى بين التراويح روى الاثرم عن ابى الدرداء
انه ابصر قوما يصلون بين التراويح قال ما هذه الصلاة اتصلى وامامك بين
يديك ليس منا من رغب عنا و (لا) يكره (التعقيب) وهو الصلاة
(بعدها) اى بعد التراويح والوتر (في جماعة) اتقول انس لا ترجعون
الا لخبر ترجونه وكذا لا يكره الطواف بين التراويح ولا يستحب للامام
الزيادة على ختمة في التراويح الا ان يؤثروا زيادة على ذلك ولا يستحب لهم
ان ينقصوا عن ختمة ليحوزوا فضلها (ثم) تلى الوتر في الفضيلة (السنن
الراتية) التى تفعل مع الفرائض وهى عشر ركعات (ركعتان قبل الظهر
وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان
قبل الفجر) لقول ابن عمر حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عشر ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب
وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر كانت ساعة لا يدخل على النبي
صلى الله عليه وسلم فيها احد حدثتني حفصة انه كان اذا اذن المؤذن وطلع
الفجر صلى ركعتين متفق عليه (وهما) اى ركعتا الفجر (أكدها) اى افضل
الرواتب لقول عائشة رضى الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شئ
من النوافل اشد تعاهدا منه على ركعتي الفجر متفق عليه فيخير فيها عداها
وعدا الوتر سفرا ويسن تخفيفهما واضطجعا بعدها على الاعمى ويقرأ في
الاولى بعد الفاتحة قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد او يقرأ
في الاولى قولوا امنا بالله الاية وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة
الاية وبلى ركعتي الفجر ركعتا المغرب ويسن ان يقرأ فيهما بالكافرون
والاخلاص (ومن فانه شئ منها) اى من الرواتب (سن له قضاؤه) كالوتر

اذا اعتيت به او من وليه اذا لم يكن بينك وبينه واسطة (وبارك لنا فيما
 اعطيت) اى انعمت (وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه
 لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت) رواه احمد
 والترمذى وحسنه من حديث الحسن بن على قال علمنى النبي صلى الله عليه وسلم
 كلمات اقولهن فى قنوت الوتر وليس فيه ولا يعز من عاديت ورواه اليهقي
 واثبتاه ورواه النسائى مختصرا وفى اخره وصلى الله على محمد (اللهم انى
 اعوذ برضاك من سخطك وبعفوك من عقوبتك وبك منك) اظهارا للعجز
 والالقطاع (لا نحصى) اى لا نطيق ولا نبلى ولا نتهى (ثناء عليك انت كما
 ائنت على نفسك) اعترافا بالعجز عن الثناء وردا الى المحيط علمه بكل شئ
 جملة وتفصيلا رواه الحنابلة عن على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
 ذلك فى اخر وتره ورواه ثقة (اللهم صل على محمد) لحديث الحسن السابق
 ولما روى الترمذى عن عمر الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد
 منه شئ حتى تصلى على نبيك وزاد فى التبصرة (وعلى آل محمد) واقصر
 الاكثر على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم (ويمسح) وجهه (بيديه)
 اذا فرغ من دعائه هنا وخارج الصلاة لقول عمر كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اذا رفع يديه فى الدعاء لم يحطهما حتى يمسح بهما وجهه رواه
 الترمذى ويقول الامام اللهم اهدنا الى اخره ويؤمن مأموماً ان سمعه
 (ويكره قنوت فى غير الوتر) روى ذلك عن ابن مسعود وبن عباس وابن عمر وابى
 الدرداء رضى الله عنهم وروى الدارقطنى عن سعيد ابن جبير قال اشهد انى
 سمعت ابن عباس يقول ان القنوت فى صلاة الفجر بدعة (الا ان نزل
 بالسليين نازلة) من شدايد الدهر (غير الطاعون فيقتل الامام) الاعظم
 استحبابا (فى الفرائض) غير الجمعة ويجهز به فى الجهرية ومن ايتم بقائت
 فى حجر تابع الامام وامن ويقول بعد وتره سبحان الملك القدوس ثلاثا وعيد
 بهما صوته فى الثالثة (والزاوية) سنة مؤكدة سميت بذلك لانهم يصلون
 اربع ركعات ويتروحون ساعة اى يستريحون (عشرون ركعة) لما روى
 ابو بكر عبد العزيز فى الشافى عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلى فى شهر رمضان عشرين ركعة (تفعل ركعتين) ركعتين (فى
 جماعة مع الوتر) بالمسجد ااول الليل (بعد العشاء) والافضل وسننها (فى
 رمضان) لما روى فى الصحيحين من حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم صلاها ليلالى

ان قبل له شهادة وليس بواجب (يفعل بين) صلاة (العشا و) طلوع
 (الفجر) فوقته من صلاة العشا ولو مجموعة مع المغرب قدماً الى طلوع
 الفجر واخر الليل لمن يثق بنفسه افضل (واقله ركعة) لقوله عليه الصلاة
 والسلام الوتر ركعة من اخر الليل رواه مسلم ولا يكره الوتر بها لثبوتها عن
 عشرة من الصحابة منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعائشة رضى الله عنهم اجمعين
 (واكثره) اى اكثر الوتر (احدى عشرة) ركعة يصلها (مثنى مثنى) اى
 يسلم من كل ثنتين (ويوتر بواحدة) لقول عائشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلى بالليل احدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة وفى
 لفظ يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة هذا هو الافضل وله ان يسرد
 عشرا ثم يجلس فيشهد ولا يسلم ثم يأتى بالركعة الاخيرة ويتشهد ويسلم
 (وان اوتر بخمس او سبع) سردها ولم (يجلس الا فى آخرها) لقول
 ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بسبع وبخمس لا يفضل
 بينهما بسلام ولا كلام رواه احمد ومسلم (و) ان اوتر (بتسع) يسرد
 ثمانية ثم (يجلس عقب) الركعة الثامنة ويتشهد التشهد الاول ولا يسلم ثم يصلى (التاسعة
 ويتشهد ويسلم) لقول عائشة ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى
 الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التاسعة
 ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسعته (وادنى الكمال)
 فى الوتر (ثلاث ركعات بسلامين) فيصلى ركعتين ويسلم ثم الثالثة ويسلم
 لانه اكثر عملاً ويجوز ان يسردها بسلام واحد (يقراً) من اوتر بثلاث
 (فى) الركعة (الاولى!) سورة (سج وفى) الركعة (الثانية!) سورة قل يا ايها
 (الكافرون وفى) الركعة (الثالثة!) سورة (الاخلاص) بعد الفاتحة
 (ويقت فيها) اى فى الثالثة (بعد الركوع) ندبا لانه صح عنه صلى الله
 عليه وسلم من رواية ابى هريرة وانس وابن عباس وان قنت قبل الركوع
 بعد القراءة جاز لما روى ابو داود عن ابى ابن كعب ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقت فى الوتر قبل الركوع فيرفع يديه الى صدره ويبسطهما
 وبطونهما نحو السماء ولو كان مأموماً (ويقول) جهراً (اللهم اهدنى فيمن
 هديت) اصل الهداية الدلالة وهى من الله التوفيق والارشاد (وعافى
 فيمن عافيت) اى من الاسقام والبلايا والمعافات ان يعافيك الله من الناس
 ويعافهم منك (وتولنى فيمن توليت) الولى ضد العدو من توليت الشئ

على ماموم (دخل مع الامام من اول الصلاة) (الا تبعا لامامه) ان
سهى على الامام فيتابعه وان لم يتم ماعليه من تشهد ثم يتمه فان قام بعد
سلام امامه رجع فسجد معه ما لم يستتم قائما فيكره له الرجوع او يشرع في
قراءة فيحرم ويسجد مسبوق سلم معه سهوا ولسهوه مع امامه او فيما انفرد
به وان لم يسجد الامام للسهو سجد مسبوق اذا فرغ وغيره بعد اياه من
سجوده (وسجد السهو لما) اى لفعل شئ او تركه (يبطل) الصلاة
(عمده) اى نعمده ومنه اللحن الخيل للمعنى سهوا او جهلا (واجب)
لفعله عليه الصلاة والسلام وامره به في غير حديث والامر للوجوب وما
لا يبطل عمده كترك السنن وزيادة قول مشروع غير السلام في غير موضعه
لا يجب له السجود بل يسن في الثانى (وتبطل الصلاة) (نعمده) ترك
سجود (سهو واجب) (افضليته قبل السلام فقط) فلا تبطل بتعمد ترك
سجود مسنون ولا واجب محل افضليته بعد السلام وهو ما اذا سلم قبل
اتمامها لانه خارج عنها فلم يؤثر في ابطالها وعلم من قوله افضليته ان كونه
قبل السلام او بعده ندب لورود الاحاديث بكل من الامرين (وان نسيه)
اى سجود السهو الذى محله قبل السلام (وسلم) ثم ذكر (سجد) وجوبا
(ان قرب زمنه) وان شرع في صلاة اخرى فاذا سلم وان طال الفصل
عرفا او احدث او خرج من المسجد لم يسجد وصحت صلاته (ومن سها)
في صلاة (مرارا كفاه) لجميع سهوه (سجدتان) ولو اختلف محل
السجود وينقلب ما قبل السلام لسبقه وسجود السهو وما يقال فيه
وفى الرفع منه كسجود صلب الصلاة فان سجد قبل السلام اتى به بعد فراغه
من التشهد وسلم عقبه وان اتى به بعد السلام جلس بعده مفترشا في ثنائية
ومتوركا في غيرها وتشهد وجوبا للتشهد الاخير ثم يسلم لانه في حكم المستقل في نفسه
باب صلاة التطوع بحج وافات النهى را تطوع لغة فعل الطاعة وشرعا
طاعة غير واجبة وافضل ما يتطوع به الجهاد ثم الفقة فيه ثم العلم بعمله
وتعليمه من حديث وقفه وتفسير ثم الصلاة (وآكدها كسوف ثم استسقا)
لانه صلى الله عليه وسلم لم ينقل عنه انه ترك صلاة الكسوف عند وجود
سببها بخلاف الاستسقاء فانه كان يستسقى تارة ويترك اخرى (ثم ترواج)
لانها تسن لها الجماعة (ثم وتر) لانه تسن له الجماعة بعد الترواج وهو
سنة مؤكدة روى عن الامام من ترك الوتر عمدا فهو رجل سوء لا ينبغي

اى قبل الشروع فى قراءة الاخرى (يعود وجوبا فيأتى به) اى بالترك
 (وبما بعده) لان الركن لا يسقط بالسهو وما بعده قدأتى به فى غير محله فان
 لم يعد عمدا بطلت صلاته وسهوا بطلت الركعة والتى تليها عوضها (وان علم) المتروك
 (بعد السلام فكترك ركعة كاملة) فيأتى بركعة ويسجد للسهو مالم يطل
 الفصل مالم يكن المتروك تشهدا اخيرا او سلاما فيأتى به ويسجد ويسلم
 ومن ذكر ترك ركن وجهله او محله عمل بالاحوط (وان نسى التشهد
 الاول) وحده او مع الجلوس له (ونهض) للقيام (لزمه الرجوع)
 اليه (مالم ينتصب قائما فان استتم قائما كره رجوعه) لقوله عليه السلام
 اذا قام احدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس فان استتم قائما فلا يجلس
 ويسجد سجدين رواه ابو داود وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة
 (وان لم ينتصب قائما لزمه الرجوع) مكرر مع قوله لزمه الرجوع مالم
 ينتصب قائما (وان شرع فى القراءة حرم) عليه (الرجوع) لان
 القراءة ركن مقصود فى نفسه بخلاف القيام فان رجع طالما عمدا بطلت
 صلاته لاناسيا او جاهلا ويلزم الماموم متابعتة وكذا كل واجب فيرجع
 الى تسج ركوع وسجود قبل اعتدال لابعده (وعليه السجود) اى سجود
 السهو (للكل) اى كل ماتقدم (ومن شك فى عدد الركعات) بان تردد
 اصلى ثنتين ام ثلاثا مثلا (اخذ بالاقل) لانه المتيقن ولا فرق بين الامام
 والمنفرد ولا يرجع ماموم واحد الى فعل امامه فاذا سلم امامه اتى بما
 شك فيه وسجد وسلم وان شك هل دخل معه فى الاولى او الثانية جعله
 فى الثانية لانه المتيقن وان شك من ادرك الامام راكعا ارفع الامام راسه
 قبل ادراكه راكعا ام لا لم يعتد بتلك الركعة لانه شاك فى ادراكها ويسجد
 للسهو (وان شك) المصلى (فى ترك ركن فكتركه) اى فكما لو تركه
 فيأتى به وبما بعده ان لم يكن شرع فى قراءة التى بعدها فان شرع فى
 قراءتها صارت بدلا عنها (ولا يسجد) للسهو (لشكه فى ترك واجب)
 كتسبيح ركوع ونحوه (او) لشكه فى (زيادة) الا اذا شك فى الزيادة
 وقت فعلها لانه شك فى سبب وجوب السجود والاصل عدمه فان شك
 فى اثناء الركعة الاخيرة اى رابعة ام خامسة سجد لانه ادى جزأ من
 صلاته مترددا فى كونه منها وذلك يضعف النية ومن شك فى عدد الركعات
 وبخى على اليقين ثم زال شكه وعلم انه مصيب فيها فعلمه لم يسجد (ولا يسجد

(على)

(وسجد) لسهو لقصة ذي الدين لكن ان لم يذكر حتى قام فعليه ان يجلس لينهض الى الاتيان بما بقى عليه عن جلوس لان هذا القيام واجب للصلاة فلزمه الاتيان به مع النية وان كان احدث استأنفها (فان طال الفصل عرفا) بطلت لتعذر البناء اذا (او تكلم) في هذه الحالة (لغير مصلحتها) كقوله يا غلام اسقني (بطلت) صلاته لقوله عليه الصلاة والسلام ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الادميين رواه مسلم وقال ابو داود مكان لا يصلح لا يحل (ككلامه في صليها) اي في صلب الصلاة فتبطل به للحديث المذكور سواء كان اماما او غيره وسواء كان الكلام عمدا او سهوا او جهلا طائما او مكرها او وجب التحذير ضرير ونحوه وسواء كان لمصلحتها او لا والصلاة فرضا او نفلا (و) ان تكلم من سلم ناسيا (لمصلحتها) فان كثر بطلت (وان كان يسيرا لم تبطل) قال الموفق هذا اولى وصححه في الشرح لان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وذا الدين تكلموا وبنوا على صلاتهم وقدم في التنقيح وتبعه في المنتهى تبطل مطلقا ولا بأس بالسلام على المصلي ويرده بالاشارة فان رده بالكلام بطلت ويرده بعدها استحبابا لرده عليه الصلاة والسلام على ابن مسعود بعد السلام ولو صاحف انسانا يريد السلام عليه لم تبطل (وقهقهة) وهي ضحكة معروفة (ككلام) فان قال قه قه فالأظهر انها تبطل به وان لم يبين حرفان ذكره في المغني وقدمه الأكثر قاله في المبدع ولا تفسد بالتبسم (وان نفخ) فبان حرفان بطلت (واوتحب) بان رفع صوته بالبكاء (من غير خشية الله تعالى) فبان حرفان بطلت لانه من جنس كلام الادميين لكن اذا غلب صاحبه لم يضره لكونه غير داخل في اسمه وكذا ان كان من خشية الله تعالى (او تنفخ من غير حاجة فبان حرفان بطلت) فان كان لحاجة لم تبطل لما روى احمد وابن ماجه عن علي قال كان لي مدخلان من رسول الله صلى الله عليه وسلم بالليل والنهار فاذا دخلت عليه وهو يصلي تنفخ لي وللنساء معناه وان غلبه سعال او عطاس او تناوب ونحوه لم يضره ولو بان حرفان ﴿ فصل ﴾ في الكلام على السجود للنقص (ومن ترك ركنا) فان كان التحريم لم تنعقد صلاته وان كان غيرها (فذكره بعد شروعه في قراءة ركعة اخرى بطلت) الركعة (التي تركه منها) وقامت الركعة التي تليها مقامها ويجزئه الاستفتاح الاول فان رجع الى الاولى عالما عمدا بطلت صلاته (وان ذكر ما تركه) قبله (

الفجر نص عليه لانها صلاة شرعت ركعتين اشبهت الفجر (وان سج به
تقتان) اى نهاء بتسج او غيره ويلزمهم تنبيه لزمه الرجوع اليها سواء
سجاً به الى زيادة او نقصان وسواء غلب على ظنه صوابها او خطاها
والمرأة كالرجل (فان اصر) على عدم الرجوع (ولم يحزم بصواب
نفسه بطلت صلاته) لانه ترك الواجب عمداً وان حزم بصواب نفسه
لم يلزمه الرجوع اليها لان قولهما انما يفيد الظن واليقين مقدم عليه
وان اختلف عليه من ينه سقط قولهم ويرجع مفرد الى تفتين (و)
بطلت (صلاة من تبعه) اى تبع اماما اى ان يرجع حيث يلزمه الرجوع
(عالماً لا) من تبعه (جاهلاً او ناسياً) للعذر ولا من (فارقه) لجواز
المفارقة للعذر ويسلم لنفسه ولا يعتد مسبوق بالركعة الزائدة اذا تابعه فيها
جاهلاً (وعمل) فى الصلاة متوال (مستكثر عادة من غير جنس
الصلاة) كالشئى واللبس ولف العمامة (يبطلها عمده وسهوه)
وجعله ان لم تكن ضرورة وتقدم (ولا يشرع ليسيده) اى يسير عمل
من غير جنسها (سجود) ولو سهوا ويكره العمل اليسير من غير
جنسها فيها (ولا تبطل) بعمل قلب واطالة نظر الى شئ (ولا
تبطل) الصلاة (بيسير اكل وشرب سهوا او جهلاً) لعدم عنى لامتنى عن
الخطاء والنسيان وعلم منه ان الصلاة تبطل بالكثير عرفاً منها كغيرها (ولا)
يبطل (نقل بيسير شرب عمداً) لما روى ان ابن الزبير شرب فى التطوع
ولان مد الثفل واطالته مستحبة فيحتاج معه الى جرعة ماء لدفع العطش
فسوح فيه كالجلوس وظاهره انه يبطل بيسير الاكل عمداً وان الفرض يبطل
بيسير الاكل والشرب عمداً وبلغ ذوب سكر ونحوه بقم كاكل ولا تبطل
ببلغ ما بين اسنانه بلا مضغ قال فى الافناع ان جرى به ريقه وفى التنقيح
والمنتهى ولو لم يخرج به ريق (وان اتى بقول مشروع فى غير موضعه كقراءة
فى سجود) وركوع (وقعود وتشهد فى قيام وقراءة سورة فى) الركعتين
(الاخيرتين) من رباعية او فى الثالثة من مغرب (لم تبطل) بتعمده لانه
مشروع فى الصلاة فى الجملة (ولم يجب له) اى السهو (سجود بل يشرع)
اى يسر كسائر ما لا يبطل عمده الصلاة (وان سلم قبل اقامها) اى
اقام الصلاة (عمداً بطلت) لانه تكلم فيها قبل اقامها (وان كن) السلام
(سهواً ثم ذكر قريباً اقمها) وان انحرف عن القبلة او خرج من المسجد

زاد على المرة في تسبيح الركوع والسجود وسؤال المغفرة والتعوذ في
 التشهد الاخير وقنوت الوتر (و) سنن (الافعال) كرفع اليدين في مواضعه
 ووضع اليدين على الشمال تحت سرته والنظر الى موضع سجوده ووضع
 اليدين على الركبتين في الركوع والتجافي فيه وفي السجود ومد الظهر
 معتدلا وغير ذلك مما مر لك مفصلا ومنها الجهر والاخفات والترتيل
 والاطالة والتقصير في مواضعها (ولا يشترع) اى لا يجب ولا يسن
 (السجود لتركه) لعدم امكان التحرز من تركه (وان سجد) لتركه سهوا
 (فلا بأس) اى فهو مباح ﴿ باب سجود السهو ﴾ قال صاحب
 المشارق السهو في الصلاة النسيان فيها (يشترع) اى يجب تارة ويسن
 اخرى على ما يأتى تفصيله (لزيادة سهوا ونقص) سهوا (وشك) في
 الجملة (لافى عمد) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا سهى احدكم فليسجد
 فمعلق السجود على السهو (فى) صلاة (الفرض والنافلة) متعلق بيشترع
 سوى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر وسهو (فتى زاد فعلا من جنس
 الصلاة قياما) فى محل قعود (او قعودا) فى محل قيام ولو قل كجلسة
 الاستراحة (او ركوعا او سجودا عمدا بطلت صلاته) اجماعا قاله فى
 الشرح (و) ان فعله (سهوا ليسجد له) لقوله صلى الله عليه وسلم فى
 حديث بن مسعود فاذا زاد الرجل او نقص فى صلاته فليسجد سجدتين
 رواه مسلم ولو نوى القصر فاتم سهوا ففرضه الركعتان وليسجد للسهو
 استحبابا وان قام فيها او سجد اكراما لانسان بطلت (وان زاد ركعة)
 كخامسة فى رابعة او رابعة فى مغرب او ثالثة فى فجر (فلم يعلم حتى فرغ
 منها سجد) لما روى ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خمسا
 فلما اقبل قالوا له انك صليت خمسا فاقتل ثم سجد سجدتين ثم سلم متفق
 عليه (وان علم) بالزيادة (فيها) اى فى الركعة (جلس فى الحال) بغير
 تكبير لانه لو لم يجلس لزاد فى الصلاة عمدا وذلك يبطلها فيتشهد ان لم
 يكن تشهد لانه ركن لم يأت به (ويسجد) للسهو (ويسلم) لتكامل
 صلاته وان كان قد تشهد سجد للسهو وسلم وان كان تشهد ولم يصل على
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليه ثم سجد للسهو ثم سلم وان قام
 الى ثالثة نهارا وقد نوى ركعتين فلا رجوع ان شاء وسجد للسهو وله ان
 يتمها اربعا ولا يسجد وهو افضل وان كان ليلا فكما لو قام الى ثالثة فى

الصلاة والسلام اذا قعد احدكم في صلاته فليقل التحيات لله الخبر متفق عليه
 (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) اى في التشهد الاخير
 لحديث كعب السابق (والترتيب) بين الاركان لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يصليها مرتبة وعليها للسنة في صلاته مرتبة بهم (والتسليم) لحديث وختمها
 التسليم (وواجباتها) اى الصلاة غائية (التكبير غير التحريمة) فهي ركن
 كما تقدم وغير تكبيرة المسبوق اذا ادرك امامه راكعا فسنة ويأتى (والتسليم)
 اى يقول الامام والمنفرد في الرفع من الركوع سمع الله لمن حمده (والتحميد)
 اى قول ربنا ولك الحمد لامام ومأموم ومنفرد لقوله عليه الصلاة والسلام
 وقوله صلوا كما رايتونى اصى ومحل ما يأتى فيه من ذلك للانتقال بين
 ابتداء وانتهاء فلو شرع فيه قبله او كمله بعد لم يجز به (وتسبيحات الركوع
 والسجود) اى يقول سبحان ربى العظيم فى الركوع وسبحان ربى الاعلى فى
 السجود (وسؤال المغفرة) اى قول رب اغفرلى بين السجدين (مرة مرة
 ويسن) قول ذلك (ثلاثا) من الواجبات (التشهد الاول وجلسه)
 للامر به فى حديث ابن عباس ويسقط عن من قام امامه سهوا لوجوب
 متابته والمجزئ منه التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله سلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وعبده
 ورسوله وفى التشهد الاخير ذلك مع اللهم صل على محمد بعده (وما عدا
 الشرائط والاركان والواجبات المذكورات) مما تقدم فى صفة الصلاة (سنة
 فمن ترك شرطا لغير عذر) ولو سهوا بطلت صلاته وان كان لعذر كن عدم
 الماء والتراب او السقرة او حبس بنجس صحت صلاته كما تقدم (غير النية
 فانها لا تنسقط بحال) لان محلها القلب فلا يعجز عنها (او نعمد المصلى ترك
 ركن او واجب بطلت صلاته) ولو تركه لشك فى وجوبه وان ترك الركن
 سهوا فيأتى وان ترك الواجب سهوا او جهلا يسجد له وجوبا وان
 اعتقد ان الفرض سنة او بالعكس لم يضره كما لو اعتقد ان بعض افعالها
 فرض وبعضها فقل وجهل الفرض من السنة واعتقد الجميع فروضا والحشوع
 فيها سنة ومن علم بطلان صلاته ومضى فيها ادب (بخلاف الباقي) بعد
 الشروط والاركان والواجبات فلا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمدا
 (وما عدا ذلك) اى اركان الصلاة وواجباتها (سنن اقوال) كالاستفتاح
 والتعوذ والبسلة وامين والسورة وملء السماء الى اخره بعد التحميد وما

كان في مسجد ونحوه قرب من الجدار وفي فضاء فالى شئ شاخص من شجر او بعير او ظهر انسان او عصي لانه عليه الصلاة والسلام صلى الى حربة والى بعير رواء البخارى ويكنى وضع العصا بين يديه عرضا ويستحب انحرافه عنها قليلا (فان لم يجد شاخصا فالى خط) كالهلال قال في الشرح وكيف ما خط اجزاء لقوله عليه الصلاة والسلام فان لم يكن معه عصا فليخط خطا رواء احمد وابو داود قال البيهقي لا بأس به في مثل هذا (وتبطل) الصلاة (بمرور كلب اسود بهيم) اى لا لون فيه سوى السواد اذا مر بين المصلى وسترته او بين يديه قريبا في ثلاثة اذرع فاقل من قدميه ان لم تكن سترة وخص الاسود بذلك لانه شيطان (فقط) اى لا امرأة وحمار وشيطان وغيرها وسترة الامام سترة للمأموم (وله) اى المصلى (التعوذ عند اية وعيد (السؤال) اى سؤال الرحمة (عند اية رحمة ولو في فرض) لما روى مسلم عن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى الى ان قال اذا مر بآية فيها تسبيح سج واذا مر بسؤال سال واذا مر بتعوذ تعوذ قال احمد اذا قرأ اليس ذلك بقادر على ان يحجي الموتى في الصلاة وغيرها قال سبحانك قبل في فرض ونقل في فصل اركانها في اى اركان الصلاة اربعة عشر جمع ركن وهو جانب الشئ الاقوى وهو ما كان فيها ولا يسقط عمدا ولا سهوا وسماها بعضهم فروضا والخالف لفظي (القيام) في فرض لقادر لقوله تعالى وقوموا لله قانتين وحده ما لم يصير راکما (والتحريم) اى تكبيرة الاحرام لحديث تحريمها التكبير (و) قراءة (الفاتحة) لحديث لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وتحملها الامام عن المأموم ويأتى (وركوع) اجماعا في كل ركعة (والاعتدال عنه) لانه عليه الصلاة والسلام داوم على فعله وقال صلوا كما رايتوني اصلى ولو طوله لم تبطل كالجلوس بين السجدين ويدخل في الاعتدال الرفع والمراد الا ما بعد الركوع الاول والاعتدال عنه في صلاة الكسوف (والسجود) اجماعا (على الاعضاء السبعة) لما تقدم (والاعتدال عنه) اى الرفع منه وينفى عنه قوله (والجلوس بين السجدين) لقول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفع راسه من السجود لم يسجد حتى يستوى قاعدا رواء مسلم (والطمأنينة في) الافعال (الكل) المذكورة لما سبق وهى السكون وان قل (والتشهد الاخير وجلسه) لقوله عليه

بقتل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب رواه ابو داود والترمذي وصححه (فان اطال) اى اكثر المصلى (الفعل عرفا من غير ضرورة) وكان متواليا (بلا تفريق بطلت) الصلاة (ولو) كان الفعل (سهوا) اذا كان من غير جنس الصلاة لانه يقطع الموالاة ويمنع متابعة الاركان فان كان لضرورة لم يقطعها كالحائض وكذا ان تفرق ولو طال المجموع واليسير ما يشبه فعله صلى الله عليه وسلم من حل امامة وصعوده المنبر ونزوله عنه لما صلى عليه وفتح الباب لعائشة وتأخره في صلاة الكسوف ثم عوده ونحو ذلك واشارة الاخرس ولو مفهومة كفعله ولا تبطل بعمل قلب واطالة نظر في كتاب ونحوه (وتباح) في الصلاة فرضا كانت او نفلا (قراءة اواخر السور واوساطها) لما روى احمد ومسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من ركعتي الفجر قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما اتزل لنا الاية وفي الثانية في آل عمران قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا الاية (واذا نابه) اى عرض للمصلى (شيء) اى امر كاستيذان عليه وسهو امامه (سج رجل) ولا تبطل ان كثر (وصفت امرأة ببطن كفها على ظهر الاخرى) وتبطل ان كثر لقوله عليه الصلاة والسلام اذا نأبكم شيء في صلاتكم فلتسج الرجال ولتصفق النساء متفق عليه من حديث سهل ابن سعد وكره التنبيه بنحضة وصفير وتصفيقه وتسبيحها لا بقراءة وتهليل وتكبير ونحوه (ويبصق) ويقال بالسين والزاي (في الصلاة عن يساره وفي المسجد في ثوبه) ويحك بعضه ببعض اذهابا لصورته قال احمد البزاق في المسجد خطيئة وكفارته دفعه للخبر ويخلق موضعه استحبابا ويلزم حتى غير الباصق ازالته وكذا الخاط والنخامة وان كان في غير مسجد جاز ان يبصق عن يساره او تحت قدمه لخبر ابي هريرة وليبصق عن يساره او تحت قدمه فيدفعها رواه البخارى وفي ثوبه اولى ويكره غنة واماماً وله رد السلام اشارة والصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم عند قرائته ذكره في نفل (وتسن صلاته الى ستره) حضرا كان او سفرا ولو لم يخش مارا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا صلى احدكم فليصلى الى ستره وليدن منها رواه ابو داود وابن ماجه من حديث ابي سعيد (قائمة كموخرة الرجل) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا وضع احدكم يمين يديه مثل موخرة الرجل فليصل ولا يبالي من يمر وراء ذلك رواه مسلم فان

كاحتباس فائظ او ريج وحرور ودوجوع وعطش مفراط لانه يمنع الخشوع وسواء
خاف قوت الجماعة او لا لقوله عليه السلام لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه
الا خثان رواه مسلم عن عائشة (او بحضرة طعام يشتهي) فتركه صلاته اذا
لما تقدم ولو خاف قوت الجماعة وان ضاق الوقت عن فعل جميعها وجبت
في جميع الاحوال وحرم اشتغاله بغيرها ويكره ان ينحس جهته بما يسجد عليه
لانه من شعائر الرافضة ومسح اثر سجوده في الصلاة ومسح لحيته وعقوص
شعره وكف ثوبه ونحوه ولو فعلهما لمعمل قبل صلاته ونهى الامام رجلا
كان اذا سجد جمع ثوبه بيده اليسرى ونقل ابن القاسم يكره ان يشتر ثيابه
لقوله عليه السلام ترتب ترتب (و) يكره (تكرار الفتحة) لانه لم ينقل و (لا)
يكره (جمع سور في) صلاة (فرض كفيل) لما في الصحيح ان النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ في ركعة من قيامه بالبقرة وآل عمران والنساء (و) يسن (له)
اي للمصلي (رد المار بين يديه) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان احداكم
يصلى فلا يدعن احدا يمر بين يديه فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه مسلم
عن ابن عمر وسواء كان المار ادبيا او غيره والصلاة فرضا او نقلا بين يديه
سترة فرددونها او لم تكن فرددوها منه ومحله ذلك ما لم يقبله او يكون المار
محتاجا الى المرور او بركة ويحرم المرور بين المصلي وسترته ولو بعيدة
وان لم يكن سترة ففي ثلاثة اذرع فاقل فان ابى المار الرجوع دفعه المصلي
فان اصر فله قتاله ولو مشى فان خاف فسادها لم يكرر دفعه ويضحه وللصلي
دفع العدو من سيل او سبع او سقوط جدار ونحوه وان كثر لم تبطل في
الاشهر قاله في المبدع (وله عد الاى) والتسج وتكبيرات العيد باصابعه لما
روى محمد بن خلف عن انس رايت النبي صلى الله عليه وسلم يقعد الاى باصابعه
وللإماموم (الفتح على امامه) اذا ارتج عليه او غلط لما روى ابو داود عن ابن عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فلبس عليه فلما انصرف قال لابي صليت معنا
قال نعم قال فما منك قال الخطابي اسناده جيد ومجيب في الفتحة كنسيان سجدة
ولا تبطل به ولو بعد اخذه في قراءة غيرها ولا يفتح على غير امامه لان
ذلك يشغله عن صلاته فان فعل لم تبطل قاله في الترح (و) له (لبس
الثوب ولف العمامة) لانه عليه الصلاة والسلام التحف بازاره وهو في
الصلاة وحمل امامة وفتح الباب لعائشة وان سقط رداءه فله رفعه (و) له قتل
حية وعقرب وقل (وبراغيث ونحوها لانه عليه الصلاة والسلام امر

لحديث انس مابال اقوام يرفعون ابصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال ليتنهن او لتخطفن ابصارهم رواه البخاري ويكره ايضا تغميض عينيه لانه فعل اليهود (و) يكره ايضا (اقعاءه) في الجلوس وهو ان يفرش قدميه ويجلس على عقبيه هكذا فسرہ الامام وهو قول اهل الحديث واقتصر عليه في المغنى والمقنع والفروع وغيرها وعند العرب الاقعاء جلوس الرجل على البتية ناصبا قدميه مثل اقعاء الكلب قال في شرح المنتهى وكل من الجلستين مكروه لقوله عليه السلام اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقى الكلب رواه ابن ماجه ويكره ان يعتمد على يده او غيرها وهو جالس لقول ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده رواه احمد وغيره وان يستند الى جدار ونحوه لانه يزيل مشقة القيام الا من حاجة فان كان يسقط لو ازيل لم تصح (و) يكره (اقتراش ذراعيه ساجدا) بان يدهما على الارض ملصقا لهما بها لقوله عليه السلام اعتدلوا في السجود ولا يبسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب متفق عليه من حديث انس (و) يكره (عبته) لانه عليه الصلاة والسلام راي رجلا يبعث في صلاته فقال لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه (و) يكره (تنخصره) اى وضع يديه على خاصرته لنيه عليه السلام ان يصلى الرجل متخصرا متفق عليه من حديث ابى هريرة (و) يكره (تروحه) بمروحة ونحوها لانه من البعث الا الحاجة كتم شديد ومراوحتة بين رجله مستحبة وتكره كثرة لانه فعل اليهود (وفرقة اصابعه وتشبيكها) لقوله عليه السلام لا تقفقع اصابعك وانت في الصلاة رواه ابن ماجه عن علي واخرج هو والترمذى عن كب ابن عجرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا قد شبك اصابعه في الصلاة ففرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اصابعه ويكره التخطى وقم فيه ووضع فيه شيئا لا في يده وان يصلى وبين يديه ما يلهيه او صورة منصوبة ولو صغيرة او نجاسة او باب مفتوح او الى نار من قنديل او شجرة والرمز بالعين والاشارة لغير حاجة واخراج لسانه وان يصحب ما فيه صورة من فص او نحوه وصلاته الى متحد او نائم او كافر او وجه ادمى او الى امرأة تصلى بين يديه وان غلبه تشاوب كظم ندبا فان لم يقدر وضع يده على فمه (و) يكره (ان يكون حاقنا) حال دخوله في الصلاة والحاقن هو المحتبس بوله وكذا كلما يمنع كالمها

(كاحتباس)

انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك
 حميد مجيد (لاهمه صلى الله عليه وسلم بذلك في المتفق عليه من حديث
 كعب ابن عجرة ولا يجزى لو ابدل آل باهل ولا تقديم الصلاة على
 التشهد (ويستعذ) ندبا فيقول اعوذ بالله (من عذاب جهنم و) من
 (عذاب القبر و) من (فتنة الحيا والممات و) من (فتنة المسج الدجال)
 والحيا والممات الحيا والموت والمسج بالحاء المهملة على المعروف (و)
 يجوز ان (يدعو بما ورد) اى فى الكتاب والسنة او عن الصحابة
 والسلف او بامر الاخرة ولو لم يشبه ماورد وليس له الدعاء بشئ مما يقصد به
 ملاذ الدنيا وشهواتها كقوله اللهم ارزقنى جارية حسناء او طعاما طيبا وما
 اشبهه وتبطل به (ثم يسلم) وهو جالس لقوله عليه السلام وتحليلها التسليم
 وهو منها فيقول (عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك)
 وسن التفاته عن يساره أكثر وان لا يطول السلام ولا يعمده فى الصلاة ولا
 على الناس وان يقف على آخر كل تسليمة وان ينوى به الخروج من
 الصلاة ولا يجزى ان لم يقل ورحمة الله فى غير صلاة جنازة والاولى ان
 لا يزيد وبركاته (وان كان) المصلى (فى ثلاثية) كغرب (او رباعية)
 كظهر (نهض مكبرا بعد التشهد الاول) ولا يرفع يديه (وصلى مابقى)
 كالركعة (الثانية بالحمد) اى بالفاتحة (فقط) ويسر بالقراءة (ثم يجلس
 فى تشهده الاخير متوركا) يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى ويخرجهما
 عن يمينه ويجعل اليه على الارض ثم يتشهد ويسلم (والمرأة مثله) اى
 مثل الرجل فى جميع ما تقدم حتى رفع اليدين (لكن تضم نفسها) فى
 الركوع والسجود وغيرهما فلا تتجافى (وتسدل رجلها فى جانب يمينها) اذا
 جلست وهو افضل او متربة وتسر بالقراءة وجوبا ان سمعها اجنبى
 وخشى كائنى ثم يسن ان يستغفر ثلاثا ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام ويقول سبحان الله والحمد لله والله
 اكبر معا ثلاثا وثلاثين ويدعو بعد كل مكتوبة مخلصا فى دعائه ﴿ فصل
 ويكره فى الصلاة التفاته ﴿ لقوله عليه السلام هو اختلاس يختلسه
 الشيطان من صلاة العبد رواء البخارى وان كان لخوف ونحوه لم يكره وان
 استدار بجملته او استدبر القبلة فى غير شدة خوف بطلت صلاته (جو) يكره
 (رفع بصره الى السماء) الا اذا تجشئ فيرفع وجهه لئلا يؤذى من حوله

(مكبرا ويجلس مفترشا يسراه) اى يسرى رجله (ناصبا عيانه ويخرجها من تحته ويشى اصابعها نحو القبلة ويبسط يديه على فخذه مضموئى الاصابع) ويقول (بين السجدين) رب اغفرلى (الواجب مرة والكمال ثلاثا) (ويسجد) السجدة (الثانية كالاولى) فيما تقدم من التكبير والتسبيح وغيرها (ثم يرفع) من السجود (مكبرا ناهضا على صدور قدميه) ولا يجلس للاستراحة (معتمدا على ركبته ان سهل) والا اعتمد بالارض وفي الغنية يكره ان يقدم احدى رجله (ويصلى) الركعة (الثانية كذلك) اى كالاولى (ماعدا التحريم) اى تكبيرة الاحرام (والاستفتاح والتعوذ وتجديد النية) فلا تشرع الا فى الاولى لكن ان لم يتعوذ فيها تعوذ فى الثانية (ثم) بعد فراغه من الركعة الثانية (يجلس مفترشا) كجلوسه بين السجدين (ويداه على فخذه) ولا يلقمهما ركبته (يقبض خصر) يده (اليمنى وبصرها ويخلق ابهامها مع الوسطى) بان يجمع بين راس الابهام والوسطى فتشبه الحلقة من حديد ونحوه (ويشير بسبابتها) من غير تحريك (فى تشهد) ودعائه فى الصلاة وغيرها عند ذكر الله تعالى تنبيها على التوحيد (ويبسط) اصابع (اليسرى) مضومة الى القبلة (ويقول) سرا (التحيات لله) اى الالفاظ التى تدل على السلام والملك والبقا والعظمة لله تعالى اى مملوكة له ومختصة به (والصلوات) اى الخمس او الرحمة او المعبود بها او العبادات كلها او الادعية (والطيات) اى الاعمال الصالحة او من الكلم (السلام) اى اسم السلام وهو الله او سلام الله (عليك ايها النبي) بالهمز من النبا لانه مخبر عن الله وبلا همز اما تسهلا او من النبوة وهى الرفعة وهو من ظهرت المحجزات على يده (ورحمة الله وبركاته) جمع بركة وهى الثناء والزيادة (السلام علينا) اى على الحاضرين من الامام والمأموم والملائكة (وعلى عباد الله الصالحين) جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله وحقوق عباده وقيل المكث من العمل الصالح ويدخل فيه النساء ومن لم يشاركه فى الصلاة (اشهد ان لا اله الا الله) اى اخبر بانى قاطع بالوحدانية (واشهد ان محمدا عبده ورسوله) المرسل الى الناس كافة (هذا التشهد الاول علمه النبي صلى الله عليه ابن مسعود وهو فى الصحيحين) ثم يقول (فى التشهد الذى يعقبه السلام) اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم

ادنى مقابلة وتتمها الكمال (ويقول) راكما (سبحان ربى العظيم) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواء مسلم وغيره والاقصاف عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاه للامام عشر وقال احمد جاء عن الحسن التسبيح التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث (ثم يرفع راسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلا امام ومنفرد سجع الله لمن حمده) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومعنى سجع استجاب ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) اى حمدا لو كان اجساما لملأ ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد (و) يقول (مأموم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سجع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يمينه على شماله او ارسلهما (ثم) اذا فرغ من ذكر الاعتدال (بجزء مكبرا) ولا يرفع يديه (ساجدا على سبعة اعضاء رجلية ثم ركبتيه ثم يديه ثم جبهته مع انفه) لقول ابن عباس امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه وللدارقطني عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع انفه على الارض ولا نجب مباشرة المصلى بشئ منها فصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الاعضاء ومصلاه قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة اذا كان الحائل (ليس من اعضاء سجوده) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يجزه ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور كفيه او قدميه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزى ذكره فى الشرح ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بغيرها ويومى ما يمكنه (ويجزى) الساجد (عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقه ما لم يؤذ جاره (ويفرق ركبتيه) ورجليه واصابع رجلية ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد بمرقبه على فخذه ان طال (ويقول فى السجود) سبحان ربى الاعلى (على ما تقدم فى تسبيح الركوع) ثم يرفع (رأسه اذا فرغ من السجدة

الدعا ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد ميمها فان تركه امام او اسره اتى به مأموم جهرا ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت (ثم يقرأ بعدها) اى بعد الفاتحة (سورة) ندبا كاملة فيستغنى بها بيسم الله الرحمن الرحيم وتجوز اية الا ان احد استجب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يمتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصار على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لعدم نقله وللإطلاة و (تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال المفضل) بكسر الطاء . واوله ق ولا يكره لعذر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله (و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظهرين (والعشا من اوساطه) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تصح) الصلاة (بقراءة خارجة عن مصحف عثمان) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح . سنده وان لم يكن من العشرة وتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهي اولى لاجل العشر حسنات (ثم) بمد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يجاذى منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدما يرفع راسه متفق عليه (ويضعهما) اى يديه (على ركبتيه مفرجتي الاصابع) استحبابا ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلى (مستويا ظهره) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجافى مرفقيه عن جنبه والمجزى الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحلقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورا ركبتيه من الارض

ادنى مقابلة وتمتها الكمال (ويقول) راكما (سبحان ربى العظيم) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواء مسلم وغيره والاقتصار عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاء للامام عشر وقال احمد جاء عن الحسن التسج التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث (ثم يرفع راسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلا امام ومنفرد سمع الله لمن حمده) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومعنى سمع استجاب ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) اى حمدا لو كان اجساما مللا ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد (و) يقول (مأموم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يمينه على شماله او ارسلهما (ثم) اذا فرغ من ذكر الاعتدال (يخر مكبرا) ولا يرفع يديه (ساجدا على سبعة اعضاء رجلية ثم ركبية ثم يديه ثم جبهته مع انفه) لقول ابن عباس امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكف شعرا ولا توبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه وللدارقطنى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع انفه على الارض ولا نجب مباشرة المصلى بشئ منها فتصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الاعضاء ومصلاه قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقطنسوة اذا كان الحائل (ليس من اعضاء سجوده) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يجزه ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور كفيه او قدمه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزه ذكره فى الشرح ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بشيرها ويومى ما يمكنه (ويجزى) الساجد (عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقه ما لم يؤذ جاره (ويفرق ركبية) ورجليه واصابع رجلية ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد برقبته على فخذه ان طال (ويقول فى السجود) سبحان ربى الاعلى (على ما تقدم فى تسج الركوع) (ثم يرفع) رأسه اذا فرغ من السجدة

الدعا ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد ميمها فان تركه امام او اسره آتى به مأموم جهرا ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت (ثم يقرأ بعدها) اى بعد الفاتحة (سورة) ندبا كاملة فيستفتي بها بسم الله الرحمن الرحيم وتجوز اية الا ان احد استجب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصار على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لعدم قوله وللإطالة و (تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال الفصل) بكسر الطاء . واوله ق ولا يكره لمذكر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله (و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظهرين (والعشا من اوساطه) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تقسم) الصلاة (بقراءة خارجة عن مصحف عثمان) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متتابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصح . سنده وان لم يكن من العشرة وتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهمى اولى لاجل العشر حسنات (ثم) بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه - في يحاذى منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدما يرفع راسه متفق عليه (ويضعهما) اى يديه (على ركبتيه مفرجتي الاصابع) استحبابا ويكره التطبيق بان يجعل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلى (مستويا ظهره) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجاف مرفقيه عن جنبه والمجزى الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحلقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورأ ركبتيه من الارض

ادنى مقابلة وتحتها الكمال (ويقول) راكما (سبحان ربى العظيم) لانه عليه الصلاة والسلام كان يقولها فى ركوعه رواه مسلم وغيره والاقتصار عليها افضل والواجب مرة وادنى الكمال ثلاث واعلاه للامام عشر وقال احمد جاء عن الحسن التسبيح التام سبع والوسط خمس وادناه ثلاث (ثم يرفع راسه ويديه) لحديث ابن عمر السابق (قائلا امام ومنفرد سمع الله لمن حمده) مرتبا وجوبا لانه عليه الصلاة والسلام كان يقول ذلك قاله فى المبدع ومعنى سمع استجاب ويقولان (بعد قيامهما) واعتدالهما (ربنا ولك الحمد ملء السماء وملء الارض وملء ما شئت من شئ بعد) اى حمدا لو كان اجساما لملأ ذلك وله قوله اللهم ربنا ولك الحمد وبلا واو افضل عكس ربنا ولك الحمد (و) يقول (مأموم فى رفعه ربنا ولك الحمد فقط) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه من حديث ابى هريرة واذا رفع المصلى من الركوع فان شاء وضع يديه على شماله او ارسلهما (ثم) اذا فرغ من ذكر الاعتدال (يخرج مكبرا) ولا يرفع يديه (ساجدا على سبعة اعضاء رجلية ثم ركبية ثم يديه ثم جبهته مع انفه) لقول ابن عباس امر النبي صلى الله عليه وسلم ان يسجد على سبعة اعظم ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة واليدين والركبتين والرجلين متفق عليه وللدارقطنى عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا لا صلاة لمن لم يضع انفه على الارض ولا نجب مباشرة المصلى بشئ منها قصح (ولو) سجد (مع حائل) بين الاعضاء ومصلاه قال البخارى فى صحيحه قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة اذا كان الحائل (ليس من اعضاء سجوده) فان جعل بعض اعضاء السجود فوق بعض كما لو وضع يديه على فخذه او جبهته على يديه لم يجزه ويكره ترك مباشرتها بلا عذر ويجزى بعض كل عضو وان جعل ظهور كفيه او قدميه على الارض او سجد على اطراف اصابع يديه فظاهر الخبر انه يجزيه ذكره فى الشرح ومن عجز بالجبهة لم يلزمه بشئها ويومى ما يمكنه (ويجاق) الساجد (عضديه عن جنبه وبطنه عن فخذه) وهما عن ساقيه ما لم يؤذ جاره (ويفرق ركبتيه) ورجليه واصابع رجلية ويوجهها الى القبلة وله ان يعتمد برفقيه على فخذه ان طال (ويقول فى السجود) سبحان ربى الاعلى (على ما تقدم فى تسبيح الركوع) (ثم يرفع) راسه اذا فرغ من السجدة

الدعا ومعناه اللهم استجب ويحرم تشديد ميمها فان تركه امام او اسره اتى به مأموم جهرا ويلزم الجاهل تعلم الفاتحة والذكر الواجب ومن صلى وتلقف القراءة من غيره صحت (ثم يقرأ بعدها) اى بعد الفاتحة (سورة) ندبا كاملة فيستغنى بها بسم الله الرحمن الرحيم وتجوز اية الا ان احد استجب كونها طويلة كاية الدين والكرسى ونص على جواز تفريق السورة في ركعتين لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يعتد بالسورة قبل الفاتحة ويكره الاقتصار على الفاتحة في الصلاة والقراءة بكل القرآن في فرض لعدم نقله وللإطلاقة و (تكون) السورة (في) صلاة (الصبح من طوال المفصل) بكسر الطاء . واوله ق ولا يكره لعذر كمرض وسفر من قصاره ولا يكره بطواله (و) تكون (السورة في) صلاة (المغرب من قصاره) ولا يكره بطواله (و) تكون السورة (في الباقي) من الصلوات كالظهرين (والعشا من اوساطه) ويحرم تنكيس الكلمات وتبطل به ويكره تنكيس السور والايات ولا تكره ملازمة سورة مع اعتقاد جواز غيرها (ولا تصح) الصلاة (بقراءة خارجة عن مصحف عثمان) ابن عفان رضى الله تعالى عنه كقراءة ابن مسعود فصيام ثلاثة ايام متابعات وتصح بما وافق مصحف عثمان وصححه سنده وان لم يكن من العشرة وتعلق به الاحكام وان كان في القراءة زيادة حرف فهمى اولى لاجل العشر حسنات (ثم) بعد فراغه من قراءة السورة (يركع مكبرا) لقول ابي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر اذا قام الى الصلاة ثم يكبر حين يركع متفق عليه (رافعا يديه) مع ابتداء الركوع لقول ابن عمر رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه واذا اراد ان يركع وبعدما يرفع راسه متفق عليه (ويضعهما) اى يديه (على ركبتيه مفرجتي الاصابع) استحبابا ويكره التطبيق بان يحمل احدى كفيه على الاخرى ثم يحطهما بين ركبتيه اذا ركع وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ ويكون المصلى (مستويا ظهره) ويجعل راسه حياله اى بازاء ظهره فلا يرفعه ولا يخفضه روى ابن ماجة عن وابصة ابن معبد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب الماء عليه لاستقر ويجافى مرفقيه عن جنبه والمجزى الانحناء بحيث يمكن مس ركبتيه بيديه ان كان وسطا في الحلقة او قدره من غيره ومن قاعد مقابلة وجهه ماورا ركبتيه من الارض


(ادنى)

لامانع فان كان مانع بان كان عياط وغيره فحيث يحصل السماع مع عدمه
 (ثم) اذا فرغ من التكبيرة (يقبض كوع يسراه) بيينه ، ويجعلهما (تحت
 سرته) استحباباً لقول على من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة
 رواه احمد وابو داود (وينظر) المصلي استحباباً (مسجد) اى موضع
 سجوده لانه اخشع الا فى صلاة خوف لحاجة ثم يستفتح ندباً (فيقول
 سبحانك اللهم) اى اترهك اللهم عما لا يليق بك (وبحمدك) سبحك
 (وتبارك اسمك) اى كثرت بركاته (وتعالى جددك) اى ارفع قدرك
 وعظم (ولا اله غيرك) اى لا اله يستحق ان يعبد غيرك كان عليه الصلاة
 والسلام يستفتح بذلك رواه احمد وغيره (ثم يستعيد) ندباً فيقول اعوذ
 بالله من الشيطان الرجيم (ثم يسئل) ندباً فيقول بسم الله الرحمن الرحيم
 وهى قران اية منه نزلت فصلا بين السور غير برأه فيكره ابتداءؤها بها
 ويكون الاستفتاح والتعوذ والبسملة (سرا) ويخير فى غير صلاة ، فى الجهر
 بالبسملة (وليست) بالبسملة (من الفاتحة) وتستحب عند كل فعل مهم (ثم
 يقرأ الفاتحة) تامة بتشديداتها وهى ركن فى كل ركعة وهى افضل سورة
 واية الكرسي اعظم اية وسميت فاتحة الكتاب لانه يفتح بقرائتها الصلاة
 وبكتابتها فى المصاحف وفيها احدى عشرة تشديدة ويقراها مرتبة متوالية
 (فان قطعها بذكر او سكوت غير مشروعين وطال) عرفا اعادها فان
 كان مشروعا كسؤال الرحمة عند تلاوة اية رحمة وكالسكوت لاستماع قراءة
 امامه وكسجوده للتلاوة مع امامه لم يبطل ماضى من قرائتها مطلقا (او
 ترك منها تشديدة او حرفا او ترتيباً لزم غير مأموم اعادتها) اى اعادة
 الفاتحة فيستأنفها ان تعمد (•) ويستحب ان يقرأها مرتلة معربة يقف عند
 كل اية كقراءته عليه الصلاة والسلام ويكره الافراط فى التشديد والمدة
 (ويجهر الكل) اى المنفرد والامام والمأموم معا (بآمين فى) الصلاة
 (الجهرية) بعد سكتة لطيفة ليعلم انها ليست من القران وانما هى طابع

(•) قوله ان تعمد الخ مفهومه انه اذا لم يتعمد لم يعد وهذا صحيح فيما اذا رجع الى
 قطع الموالاة فى الفاتحة واما اذا رجع الى ترك تشديد او حرف فلا يصح فانه لا فرق
 بين ترك ذلك عمدا او غيره وعلى كل حال فى هذا القيد احتمال يجب تمييزه وهو ان يقال ان
 كان من جهة قطع الموالاة فى قراءة الفاتحة نظرنا ان كان القطع عمدا اعادها والا لم
 يعدها وبني واما اذا كان ترك تشديدة او حرفا اعاد الفاتحة بكل حال ان قامت الموالاة
 والا اعاد الكلمة والله اعلم [س • م]

حديث الدنيا ويجلس مستقبل القبلة (يسن) للامام قائموم (القيام عند) قول المقيم (قد من اقامتها) اى من قد قامت الصلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك رواء ابن ابى اوفى وهذا ان رأى المأموم الامام والا قام عند رؤيته ولا يحرم الامام حتى تفرغ الاقامة (و) تسن (تسوية الصف) بالساكب والاكب فليلتفت عن يمينه فيقول استوتوا برحمتكم الله وعن يساره كذلك ويكمل الاول فالاول ويتراصون ويمينه والصف الاول للرجال افضل وله ثوابه وثواب من وراءه ما اتصلت الصفوف وكلما قرب منه فهو افضل والصف الاخير للنساء افضل (ويقول) قائما فى فرض مع القدرة (الله اكبر) فلا تنقذ الا بها نطقا لحديث تحريمها التكبير رواء احمد وغيره فلا تصح ان نكسه او قال الله الاكبر او الجليل ونحوه او مد همزة الله او اكبر او قال اكبار وان مططه كره مع بقاء المعنى فان اتى بالتحريمة او ابتدأها او اقمها غير قائم محت فلا ان اتسع الوقت ويكون حال التحريمة (رافعا يديه) ندبا فان عجز عن رفع احدهما رفع الاخرى مع ابتداء التكبير وينهى معه (مضمومة الاصابع ممدودة) الاصابع مستقبلا ببطونهما القبلة (حذو) اى مقابل (منكبيه) لقول ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر متفق عليه فان لم يقدر على الرفع المسنون رفع حسب الامكان ويسقط بفرار التكبير كله وكشف يديه هنا وفى الدعاء افضل ورفعهما اشارة الى رفع الحجاب بينه وبين ربه (كالسجود) يعنى انه يسن فى السجود وضع يديه بالارض حذو منكبيه (ويسمع الامام) استجابا بالتكبير كله (من خلفه) من المأمومين ليتابعوه وكذا يجهر بسمع الله لمن حمده والتسليم الاولى فان لم يمكنه اسماع جميعهم جهر به بعض المأمومين لفعل ابى بكر معه صلى الله عليه وسلم متفق عليه (كقراءته) اى كما يسن للامام ان يسمع قراءته من خلفه (فى اولي غير الظهرين) اى الظهر والمصر فيجهر فى اولي المغرب والعشاء والصبح والجمعة والعيدى والكسوف والاستسقا والتراوىح والوتر بقدر ما يسمع المأمومين (وغيره) اى غير الامام وهو المأموم والمنفرد يسر بذلك كله لكن ينطق به بحيث يسمع (نفسه) وجوبا فى كل واجب لانه لا يكون كلاما بدون الصوت وهو ما يأتى استماعه حيث

(لامانع)

فرض آخر بطلا) لانه قطع نية الاول ولم ينو الثاني من اوله وان نوى الثاني من اوله
بتكثير احرام صح ويتقلب فلا ما بان عدمه كفاية فلم تكن وفرض لم يدخل وقته
(ويجب) للجماعة (نية) الامام (الامامة و) نية المأموم (الايتام) لان
الجماعة يتعلق بها احكام وانما يتميزان بالنية فكانت شرطا رجلا كان المأموم
او امرأة وان اعتقد كل منهما انه امام الاخر او مأمومه فسدت صلاتهما
كما لو نوى امامة من لا يصلح ان يؤمه او شك في كونه اماما او مأموما
ولا يشترط تعيين الامام ولا المأموم ولا يضر جهل المأموم ما قرأ به
امامه وان نوى زيد الاقتداء بعمرو ولم ينو همرو الامامة صححت صلاة
همرو وحده ونصح نية الامامة ظانا بحضور مأموم لا شاكا (وان نوى
المنفرد الايتام) في اثناء الصلاة (لم يصح) لانه لم ينو الايتام في ابتداء
الصلاة سواء صلى وحده ركعة او لا فرضا كانت الصلاة او فلا (كما)
لا تصح (نية امامته) في اثناء الصلاة ان كانت (فرضا) لانه لم ينو
الامامة في ابتداء الصلاة ومقتضاء انه يصح في النفل وقدمه في المقنع
والحرر وغيرها لانه عليه الصلاة والسلام قام يتسجد وحده فجاء ابن عباس
فاحرم معه فصلى به النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه واختار الأكثر لا يصح
في فرض ولا نفل لانه لم ينو الامامة في الابتداء وقدمه في التنقيح وقطع
به في المنتهى (وان انفرد) اى نوى الانفراد (مؤتم بلا عذر) كمرض
وغلبة نعاس وتطويل امام (بطلت) صلاته لتركه متابعة امامه ولعذر صححت
فان فارقه في ثانية جمعة لعذر اتحمها جمعة (وتبطل صلاة مأموم ببطلان
صلاة امامه) لعذر او غيره (فلا استخلاف) اى فليس للامام ان يستخلف
من يتم بهم ان سبقه الحدث ولا تبطل صلاة امام ببطلان صلاة مأموم
ويتمها منفردا (وان احرم امام الحى) اى الراتب (بمن) اى بمأمومين
(احرم بهم نائبه) لغيبته ونهى على صلاة نائبه (وعاد) الامام (النائب
مؤتما صح) لان ابا بكر صلى فجاء النبي صلى الله عليه وسلم والناس في
الصلاة فخلص حتى وقف في الصف وتقدم فصلى بهم متفق عليه وان سبق
اثنان فأكثر ببعض الصلاة قائم احدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما او اثم
مقيم بمثله اذا سلم امام مسافر صح  باب صفة الصلاة  يسن الخروج
اليها بسكينة ووقار ويقارب خطاه واذا دخل المسجد قدم رجله اليمنى
واليسرى اذا خرج ويقول ما ورد ولا يشبك اصابعه ولا يجحوز في

جديداً (ويصلى) بالاجتهاد (الثانى) لانه ترجح فى ظنه ولو كان فى صلاة
وينبى (ولا يقضى ما صلى) الاجتهاد (الاول) لان الاجتهاد لا يتقضى
الاجتهاد ومن اخبر فيها بالخطا يقينا لزم قبوله وان لم يظهر لمجتهد جهة
فى السفر صلى على حسب حاله (ومنها) اى من شروط الصلاة (النية)
وبها تمت الشروط وهى لغة القصد وهو عزم القلب على الشئ وشروطها
العزم على فعل العبادة تقرباً الى الله تعالى ومحلمها القلب والتلفظ بها ليس
بشروط اذ الغرض جعل العبادة لله تعالى وان سبق لسانه الى غير ما نواه
لم يضر (فيجب ان ينوى عين صلاة معينة) فرضاً كانت كالظهر والمصر
او نفلاً كالوتر والسنة الراتبة لحديث انما الاعمال بالنيات (ولا يشترط فى
الفرض) ان ينويه فرضاً فتكفى نية الظهر ونحوه (و) لا فى (الاداء) ولا
فى (القضاء) نيتهما لان التعيين يغنى عن ذلك ويصح قضاء بنية اداء وعكسه
اذا بان خلاف ظنه (و) لا يشترط فى (النفل والاعادة) اى الصلاة
المعادة (نيتين) فلا يعتبر ان ينوى الصبي الظهر نفلاً ولا ان ينوى الظهر
من اعادها معادة كما لا تعتبر نية الفرض واولى ولا تعتبر اضافة الفعل
الى الله تعالى فيها ولا فى باقى العبادات ولا عدد الركعات ومن عليه
ظهر ان عين السابقة لاجل الترتيب ولا يمنع صحتها قصد تعليمها ونحوه
(وينبى مع التحريم) لتكون النية مقارنة للعبادة (وله تقديمها) اى النية
(عليها) اى على تكثير الاحرام (بزمن يسير) عرفاً ان وجدت النية
(فى الوقت) اى وقت المؤدات والراتبة ما لم يفسخها (فان قطعها فى اثناء
الصلاة او تردد) فى فسخها (بطلت) لان استدامة النية شرط ومع
الفسخ او التردد لا يبقى مستديماً وكذا لو علقه على شرط لا ان عزم على
فعل محذور قبل فعله واذا شك فيها اى فى النية او التحريم استأنفها وان
ذكر قبل قطعها فان لم يكن اتى بشئ من اعمال الصلاة بنى وان عمل مع
الشك عملاً استأنف وبعد الفراغ لا اثر للشك (وان قلب مفرد) او
مأموم (فرضه نفلاً فى وقته المتسع جاز) لانه اكمل فى المعنى كقتض المسجد
للاصلاح لكن يكره لغير غرض صحيح مثل ان يحرم مفرداً فيريد الصلاة
فى جماعة ونص احمد فيمن صلى ركعة من فريضة مفرداً ثم حضر الامام
واقب الصلاة يقطع صلاته ويدخل معهم فيخرج منه قطع النافلة بمحضور
الجماعة بطريق الاولى (وان انتقل بنية) من غير تحريم (من فرض الى

(فرض)

ويومي بهما ويجعل سجوده اخفض وراصكب المحفة الواسعة والسفينة والراحة الواقعة يلزمه الاستقبال في كل صلاته (و) الا لاسافر (ماش) قياسا على الراكب (ويلزمه) اى الماشى (الافتتاح) اليها (والركوع والسجود اليها) اى الى القبلة لتيسر ذلك عليه وان داس النجاسة عمدا بطلت وان داسها مراكوبه فلا وان لم يعذر من عدلت به دابته او عدل الى غير القبلة عن جهة سيره مع علمه او عذر وطال عدوله عرفا بطلت (وفرض من قرب من القبلة) اى الكعبة وهو من امكنه معايتها او الخبر عن يقين (اصابة عينها) ببذنه كله بحيث لا يخرج شئ منه عن الكعبة ولا يضر علو ولا نزول (و) فرض (من بعد) عن الكعبة استقبال (جهتها) فلا يضر التيامن ولا التياسر اليسيران عرفا الا من كان بمسجده صلى الله عليه وسلم لان قبلته متيقنة (فان اخبره) بالقبلة مكلف (ثقة) عدل ظاهراً وباطناً (بيقين) عمل به حراً كان او عبدا رجلاً او امرأة (او وجد محارب اسلامية عمل بها) لان اتفاقهم عليها مع تكرار الاعصار اجاع عليها فلا تجوز مخالفتها حيث علمها للمسلمين ولا يخرف (ويستدل عليها في السفر بالقطب) وهو اثبت ادلتها لانه لا يزول عن مكانه الا قليلا وهو نجم خفي شمالي وحوله انجم دائرة كقراشة الرحى في احد طرفيه الجدى والاخر الفرقدان يكون وراء ظهر المصلى بالشام وعلى عاتقه الايسر بمصر (ويستدل عليها بالشمس والقمر ومنازلهما) اى منازل الشمس والقمر تطلع من المشرق وتغرب بالمغرب ويستحب تعلم ادلة القبلة والوقت فان دخل الوقت وخفيت عليه لزمه اى التعلم ويقلد ان ضاق الوقت (وان اجتهد مجتهدان فاختلغا جهة لم يتبع احدهما الاخر) وان كان اعلم منه ولا يقتدى به لان كلا منهما يعتقد خطأ الاخر (ويتبع المقلد) للجهل او عمى (او قهما) اى اعلمهما واصدقهما واشدهما تحرياً لدينه (عنده) لان الصواب اليه اقرب فان تساوا خير واذا قلد اثنين لم يرجع برجوع احدهما (ومن صلى بغير اجتهاد) ان كان يحسنه (ولا تقليد) ان لم يحسن الاجتهاد (قضى) ولو اصاب (ان وجد من يقلده) فان لم يجد اعنى او جاهل من يقلده فتحرياً وصليا فلا اعادة وان صلى بصير حضرا فاخطا او صلى اعنى بلا دليل من لمس محراب او نحوه او خبر ثقة اعاد (ويجتهد العارف بادلة القبلة لكل صلاة) لانها واقعة متجددة فتستدعى طلبا

(الصلاة) بلا عذر فرضا كانت او نفلا غير صلاة جنازة (في مقبرة) بتليث الباء ولا يضر قبران ولا مادفن بداره (و) لا في (حش) بضم الحاء وقفها وهو المرحاض (و) لا في (حمام) داخله وخارجه وجميع ما يتبمه في البيع (واعطان ابل) واحدها عطن بفتح الطاء وهي المعاطن جمع معطن بكسر الطاء وهي ما تقيم فيها وتأوى اليها (و) لا في منصوب (ومجزرة ومزيلة وقارعة طريق (و) لا في (اسطحها) اى اسطحة تلك المواضع وسطح نهر والمنع فيها ذكر تعبدى لما روى ابن ماجة والترمذى عن ابن عمر ان رسول الله صلى عليه وسلم نهى ان يصل في سبع مواطن المزيلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفوق ظهر بيت الله (وتصح) الصلاة (اليها) اى الى تلك الاماكن مع الكراهة ان لم يكن حائل وتصح صلاة الجنازة والجمعة والعيد ونحوها بطريق لضرورة وغصب وتصح الصلاة على راحلة بطريق وفي سفينة ويأتى (ولا تصح الفريضة في الكعبة ولا فوقها) والمجبر منها وان وقف على منهاها بحيث لم يبق وراءه شئ منها او وقف خارجها وسجد فيها صحت لانه غير مستدبر لثئ منها (وتصح النافلة) والمندورة فيها وعليها (باستقبال شاخص منها) اى مع استقبال شاخص من الكعبة فلو صلى الى جهة الباب او على ظهرها ولا شاخص متصل بها لم تصح ذكره في المغنى وفي الشرح عن الاصحاب لانه غير مستقبل لثئ منها وقال في التنقيح اختاره الاكثر وقال في المغنى الاولى انه لا يشترط لان الواجب استقبال موضعها وهوائها دون حيطانها ولهذا تصح على جبل ابى قيس وهو اعلى منها وقدمه في التنقيح وصححه في تهجج الفروع قال في الانصاف وهو المذهب على ما اصطليحناه ويستحب نقله في الكعبة بين الاسطوانتين وجاهه اذا دخل لفعله عليه الصلاة والسلام (ومنها) اى من شروط الصلاة (استقبال القبلة) اى الكعبة او جهتها لمن بعد سميت قبلة لاقبال الناس عليها قال تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام (فلا تصح) الصلاة (بدونه) اى بدون الاستقبال (الا عاجز) كالمربوط لغير القبلة والمصلوب وعند اشتداد الحرب والا (لمتفل راكب سائر) لا نازل (في سفر) مباح طويل او قصير اذا كان يقصد جهة معينة فله ان يتطوع على راحلته حيث ما توجهت به (ويلزمه افتتاح الصلاة) بالاحرام ان امكنه (اليها) اى الى القبلة بالدابة او بنفسه ويركع ويسجد ان امكنه بلا مشقة والا فالى جهة سيرة

(وجب)

نهى الرجال عن التزعفر متفق عليه ويكره الاحمر الخالص والمشي بنعل
 واحدة وكون ثيابه فوق نصف ساقه او تحت كعبه بلا حاجة والمرأة زيادة
 الى ذراع ويكره لبس الثوب الذى يصف البشرة للرجل والمرأة وثوب
 الشهرة وهو ما يشتهر به عند الناس ويشار اليه بالاصابع (ومنها) اى من
 شروط الصلاة (اجتناب النجاسة) حيث لم يصف عنها ببدن المصلى وثوبه
 وبقيتها وعدم حملها لحديث تزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه
 وقوله تعالى وثيابك فطهر (فن حمل نجاسة لا يعنى عنها) ولو بقارورة لم
 تصح صلاته فان كانت ممفوا عنها كمن حمل مستجمر او حيوانا طاهرا صحت
 صلاته (او لاقاها) اى لاقى نجاسة لا يعنى عنها (بثوبه او بدنه لم تصح
 صلاته) لعدم اجتنابه النجاسة وان مس ثوبه ثوبا او حايطا نجسا لم يستند
 اليه او قابلهما راكعا او ساجدا ولم يلاقها صحت (وان طين ارضا نجسة
 او غرشنا طاهرا) صفيقا او بسطه على حيوان نجس او صلى على بساط
 باطنه فقط نجس (كره) له ذلك لا عتماده على ما لا تصح الصلاة عليه
 (وصحت لانه) ليس حاملا للنجاسة ولا مباشرا لها (وان كانت) النجاسة
 (بطرف مصلى متصل به صحت) الصلاة على الطاهر ولو تحرك النجس
 بحركته وكذا لو كان تحت قدمه جبل مشدود فى نجاسة وما يصلى عليه
 منه طاهر (ان لم) يكن متعلقا به بيده او وسطه بحيث (ينجر) معه (بتثنية)
 فلا تصح لانه مستتبع لها فهو كحاملها وان كانت سفينة كبيرة او حيوانا كبيرا
 لا يقدر على جره اذا استعصى عليه صحت لانه ليس بمستتبع لها (ومن رأى
 عليه نجاسة بعد صلاته وجهل كونها) اى النجاسة (فيها) اى فى الصلاة (لم
 يعبدها) لاحتمال حدوثها بعبدها فلا تبطل بالشك (وان علم انها) اى النجاسة
 (كانت فيها) اى فى الصلاة (لكن جهلها او نسيها اعاد) كما لو صلى محدثا ناسيا
 (ومن جبر عظمه) بعظم (نجس) او خيط جرحه بخيط نجس وصح (لم
 يجب قلعه مع الضرر) بفوات نفس او عضو او مرض ولا يقيم له ان
 غطاه اللحم وان لم يخف ضررا لزمه قلعه (وما سقط منه) اى من ادمى
 (من عضو اوسن ف) هو (طاهر) اعاده او لم يعده لان ما بين من حي فهو كميته
 وميته الا ادمى طاهرة وان جعل موضع سن شاة مذكاة فصلاته معه صحيحة
 ثبت او لم ثبت ووصل المرأة شعرها بشعر حرام ولا بأس بوصله بقرا مل
 وهي الا عقصة وتركها افضل ولا تصح الصلاة ان كان الشعر نجسا (ولا تصح

الزناز لما فيه من التشبه باهل الكتاب وفي الحديث من تشبه بقوم فهو منهم
رواه احمد وغيره باسناد صحيح ويكره للراة شد وسطها في الصلاة مطلقا
ولا يكره للرجل بما لا يشبه الزناز (وتحرم الخيلاء في ثوب وغيره) من
عمامة وغيرها في الصلاة وخارجها في غير الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم
من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه متفق عليه ويجوز الاسبال من غير
الخيلاء للحاجة (و) يحرم (التصوير) اى على صورة حيوان الحديث
الترمذى وصححه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصورة في البيت
وان تصنع وان ازيل من الصورة ما لا تبقى معه حياة لم يكره (و) يحرم
(استعماله) اى المصور على الذكر والانثى في لبس وتعليق وستر جدر
لا افتراشه وجعله مخدا (ويحرم) على الذكر (استعمال منسوج) بذهب
او فضة (او) استعمال (مموه بذهب) او فضة غير ما يأتى في الزكاة من
انواع الخلى (قبل استحاله) فان تغير لونه ولم يحصل منه شئ بعرضه على
النار لم يحرم لعدم السرف والخيلاء (و) تحرم (ثياب حرير و) يحرم
(ما) اى ثوب (هو) اى الحرير (أكثره ظهورا) مما نسج معه (على
الذكور) والختان دون النساء لبسا بلا حاجة واقتراشا واستنادا وتعليقا
وكتابة مهر وستر جدر غير الكعبة المشرفة لقوله عليه الصلاة والسلام
لا تلبسوا الحرير فانه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة متفق عليه
واذا فرش فوقه حائلا صفيقا جاز الجلوس عليه والصلاة (لا اذا استويا)
اى الحرير وما نسج معه ظهورا ولا الخنز وهو ما سدى بالابريسيم والحمل
بصوف او قطن ونحوه (او) لبس الحرير الخالص (لضرورة او حكمة او
مرض او قتل او حرب) ولو بلا حاجة (او) كان الحرير (حشوا) لحياب
او فرش فلا يحرم لعدم الفخر والخيلاء بخلاف البطانة ويحرم لباس صبي
ما يحرم على رجل وتشبه رجل باتى في لباس وغيره وعكسه (او كان)
الحرير (علما) وهو طراز الثوب (اربع اصابع فما دون) او كان (رقعا
او لبنة جيب) وهو الزيق (وسجف فراء) جمع فروة ونحوها مما يسجف
فكل ذلك يباح من الحرير اذا كان قدر اربع اصابع فاقل لما روى مسلم عن
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او
ثلاثة او اربعة ويباح ايضا كيس المصحف وخياطة به وازرار (ويكره المعصر)
في غير احرام (و) يكره (المزعفر للرجال) لانه عليه الصلاة والسلام

رجلا واجدا غيره وصلى فيه علما ذاكرا اعاد وكذا اذا صلى في مكان غضب
(او) صلى في ثوب (نجس اعاد) ولو لعدم غيره (لا من حبس في محل)
غضب او (نجس) ويركع ويسجد ان كانت النجاسة يابسة ويومي برطوبة
غاية ما يمكنه ويجلس على قدميه ويصلي عريانا مع ثوب مفصوب لم يجد غيره
وفي حرير ونحوه لعدم غيره ولا يصح نفل آبق (ومن وجد كفاية عورته
سترها) وجوبا وترك غيرها لان سترها واجب في غير الصلاة ففيها اولى
(والا) يجد ما يسترها كلها بل بعضها فيستر (الفرجين) لانها الحش
(فان لم يكفهما) وكفى احدها (قالدبر) اولى لانه ينفرج في الركوع
والسجود الا اذا كفت منكبه وعجزه فقط فيسترها ويصلي جالسا ويلزم
العريان تحصيل الستة بثن او اجرة مثلها او زائد يسيرا (وان اعير ستره
لزمه قبولها) لانه قادر على ستر عورته بما لا ضرر فيه بخلاف الهبة للمنة
ولا يلزمه استعارتها (ويصلي العاري) العاجز عن تحصيلها (قاعدا)
ولا يتربع بل ينضم (بالاياء استحبابا فيهما) اى فى القعود والاياء بالركوع
والسجود فلو صلى قائما وركع وسجد جاز (ويكون امامهم) اى امام المرأة
(وسطهم) اى بينهم وجوبا ما لم يكونوا عميا او فى ظلمة (ويصلى كل نوع)
من رجال ونساء (وحده) لانفسهم ان اتسع محلهم (فان شق) ذلك
(صلى الرجال واستدبرتهم النساء ثم عكسوا) فصلى النساء واستدبرهن
الرجال (فان وجد) المصلى عريانا (ستره قريبة) عرفا (فى اثناء الصلاة
ستر) بها عورته (وبني) على ما مضى من صلاته (والا) يجدها قريبة
بل وجدها بعيدة (ابتدا) الصلاة بعد ستر عورته وكذا من عتقت فيها
واحاجت اليها (ويكره) فى الصلاة (السدل) وهو طرح ثوب على كتفيه
ولا يرد طرفه على الآخر ويكره فيها (اشتمال الصما) بان يضطجع بثوب
ليس عليه غيره والاضطجاع ان يجمل وسط الرداء تحت عاتقه الايمن وطرفه
على عاتقه الايسر فان كان تحته ثوب غيره لم يكره (و) يكره فى الصلاة
(تغطية وجهه واللائم على فمه وانفه) بلا سبب لئله صلى الله عليه وسلم ان
ينطى الرجل فاه رواه ابو داود وفى تغطية الفم تشبه بفعل المجوس عند
عبادتهم النيران ويكره فيها (كف كفه) اى ان يكفه عند السجود معه
(ولفه) اى لف كفه بلا سبب لقوله صلى الله عليه وسلم ولا اكف شعرا
ولا ثوبا متفق عليه (و) يكره فيها (شد وسطه كزئار) اى بما يشبه شد

ولا يسقط بالجهل (و) يسقط الترتيب ايضا (بنحشية خروج وقت اختيار الحاضرة) فان خشي خروج الوقت قدم الحاضرة لانها اكد ولا يجوز تأخيرها عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها لفرض صحيح كانتظار رفقة او جاعة لها ومن شك فيما عليه من الصلوات وتيقن سبق الوجوب ابرا ذمته يقينا وان لم يعلم وقت الوجوب فما تيقن وجوبه (ومنها) اى من شروط الصلاة (ستر العورة) قال ابن عبد البر اجمعوا على فساد صلاة من ترك توبه وهو قادر على الاستتار به وصلى عربانا والستر بفتح السين التغطية وبكسرهما ما يستر به والعورة لغة النقصان والشئ المستقبح ومنه كلمة عورا اى قبيحة وفى الشرع القبل والدبر وكلما يستحي منه على ما يأتى تفصيله (فيجب) سترها حتى عن نفسه وخلوة وفى ظلمة وخارج الصلاة (بما لا يصف بشرتها) اى لون بشرة العورة من بياض او سواد لان الستر انما يحصل بذلك ولا يعتبر ان لا يصف حجم العضو لانه لا يمكن التحرز عنه ويكفى الستر بغير منسوج كورق وجلد ونبات ولا يجب ببارية وحصير وخفيرة وطين وما كدر لعدم لانه ليس بستره ويباح كشفها لتداو وتحل ونحوها ولزوج وسيد وزوجة وامة و (عورة رجل) ومن بلغ عشرين (وامة وام ولد) ومكاتب ومدبرة (ومعتق بعضها) وحررة مميزة ومراقة (من السرة الى الركبة) وليس من العورة وابن سبع الى عشر الفرجان (وكل الحررة) البالغة (عورة الا وجهها) فليس عورة فى الصلاة (وتستحب صلاته فى ثوبين) كالقميص والرداء او الازار او السراويل مع القميص (ويكفى ستر عورته) اى عورة الرجل (فى النفل و) ستر (عورته مع) جميع (احد عاتقيه فى الفرض) ولو بما يصف البشرة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصلى الرجل فى الثوب الواحد ليس على طاقه منه شئ رواه الشيخان عن ابى هريرة (و) تستحب (صلاتها) اى صلاة المرأة (فى درع) وهو القميص (وخار) وهو ما تضعه على راسها وتديره تحت حلقها (وملحفة) اى ثوب تلحف به وتكره صلاتها فى نقاب وبرقع (ويجزى) المرأة (ستر عورتها) فى فرض ونفل (ومن انكشف بمحض عورته فى الصلاة رجلا كان او امرأة) وفحش عرفا وطال الزمن اعاد وان قصر الزمن اولى فمحش المكشوف ولو طال الزمن لم يعد ان لم يتعمده (او صلى فى ثوب محرم عليه) كمنسوب كله او بعضه وحرير ومنسوج بذهب او فضة ان كان

وقت الفجر (من طلوعه) الى طلوع الشمس وتجيلها افضل) مطلقا
ويجب التأخير لتعلم فاتحة او ذكر واجب امكنه تعلمه في الوقت وكذا لو امره
والده به ليصلي به ويسن لحاقن ونحوه مع سعة الوقت (وتذكر الصلاة)
اداء بادراك تكبيرة (الاحرام في وقتها) فاذا كبر للاحرام قبل طلوع
الشمس او غروبها كانت كلها ادا حتى ولو كان التأخير لسبب
عذر لكنه اثم وكذا وقت الجمعة يدرك بتكبيرة الاحرام ويأتي (ولا يصلي)
من جهل الوقت ولم تمكنه مشاهدة الدلائل (قبل غلبة ظنه بدخول وقتها
اما باجتهاد) ونظر في الادلة اوله صنعة وجرت عادته بعمل شيء مقدر
الى وقت الصلاة او جرت عادته بقراءة شيء مقدر ويستحب له التأخير حتى
يقنن (او بخبر) ثقة (متيقن) كان يقول رأيت الفجر طالما او الشفق
غائبا ونحوه فان اخبر عن ظن لم يعمل بخبره ويعمل باذان ثقة عارف (فان
احرم باجتهاده) بان غلب على ظنه دخول الوقت لدليل
مما تقدم (فبان) احرامه (قبله) فصلاته نفل لانها لم تجب ويعيد
فرضه والا يتبين له الحال او ظهر انه في الوقت فصلاته (فرض) ولا اعادة
عليه لان الاصل براءة ذمته ويعيد الاعمى العاجز مطلقا ان لم يجد من
يقلده (وان ادرك مكلف من وقتها) اى وقت فريضة (قدر التحريم)
اى تكبيرة الاحرام (ثم زال تكليفه) بنحو جنون (او) ادركت الطاهرة
من الوقت قدر التحريم ثم (حاضت) او نفست (ثم كلف) الذى كان
زال تكليفه (وطهرت) الحائض او النفسا (قضوها) اى قضوا تلك
الفريضة التى ادركوا من وقتها قدر التحريم قبل لانها وجبت بدخول وقتها
واستقرت فلا تسقط بوجود المانع (ومن صار اهلا لوجوبها) بان بلغ
صغير او اسلم كففر او افاق مجنون او طهرت حائض او نفسا (قبل خروج
وقتها) اى وقت الصلاة بان وجد ذلك قبل الغروب مثلا ولو بقدر تكبيرة
(لزمته) اى العصر (وما يجمع اليها قبلها) وهى الظهر وكذا لو كان
ذلك قبل الفجر لزمته العشاء والمغرب لان وقت الثانية وقت للاولى حال
العذر فاذا ادركه المعذور فكانه ادرك وقتها (ويجب فوراً) ما لم ينصرف في
بدنه او مبيشة يحتاجها او يحضر لصلاة عيد (قضا الفوائت مرتبة) ولو
كثرت ويسن صلاتها جماعة (ويسقط الترتيب بنسيانه) للعذر فان نسي
الترتيب بين الفوائت او بين حاضرة وفايته حتى فرغ من الحاضرة صححت

اليه وتكرر بتكرره (و) منها (الطهارة من الحدث) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ متفق عليه (و) الطهارة من (النجس) فلا تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي او ثوبه او بقلته ويأتى والصلوات المفروضة خمس في اليوم والليلة ولا يجب غيرها الا لعارض كالنذر (فوقت الظهر) وهى الاولى (من الزوال) اى ميل الشمس الى المغرب ويستمر (الى مساوات الشيء) الشاخص (فيته بعد في الزوال) اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس اعلم ان الشمس اذا طلعت رفع لكل شاخص ظل طويل من جانب المغرب ثم ما دامت الشمس ترتفع فالظل ينقص فاذا انتهت الشمس الى وسط السماء وهى حالة الاستواء انتهى نقصانه فاذا زاد ادنى زيادة فهو الزوال ويقصر الظل في الصيف لارتفاعها الى الجو ويطول في الشتاء ويختلف بالشهر والبلد (وتجيئها) اى الظهر (افضل) وتحصل فضيلة التجيئ بالتأهب اول الوقت (الا في شدة حر فيستحب تأخيرها الى ان ينكسر لحديث ابردوا بالظهر (ولو صلى وحده) او بيته (او مع غيم لمن يصلى جماعة) اى ويستحب تأخيرها مع غيم الى قرب وقت العصر لمن يصلى في جماعة لانه وقت يخاف فيه المطر والريح فطلب الاسهل بالخروج لهما معا وهذا في غير الجمعة فيسن تقديمها مطلقا (ويليها) اى الى وقت الظهر (وقت العصر) المختار من غير فصل بينهما ويستمر (الى مصير الفجر) مثليه بعد في الزوال (اى بعد الظل الذى زالت عليه الشمس) (و) وقت (الضرورة الى غروبها) اى غروب الشمس فالصلاة فيه اداء لكن يأثم بالتأخير اليه لغير عذر (ويسن تجيئها) مطلقا وهى الصلاة الوسطى (ويليها وقت المغرب) وهى وتر النهار ويمتد (الى مغيب الحمرة) اى الشفق الاحمر (ويسن تجيئها الا ليلة جمع) اى مزدلفة سميت جمعا لاجتماع الناس فيها فيسن (لمن) يباح له الجمع و (قصدها محرما) تأخير المغرب ليجتمعها مع العشاء تأخيرا قبل حظ رحله (ويليها وقت العشاء الى) طلوع (الفجر الثاني) وهو الصادق وهو (البياض المعترض) بالشرق ولا ظلمة بعده والاول مستطيل ازرق له شعاع ثم يظلم (وتأخيرها الى) ان يصلها في اخر الوقت المختار وهو (ثلث الليل افضل ان سهل) فان شق ولو على بعض المأمومين كره ويكره النوم قبلها والحديث بعدها الا يسيرا اولشغل او مع اهل ونحوه ويحرم تأخيرها بعد الثلث بلا عذر لانه وقت ضرورة (ويليها

(وقت)

لحاضر فيقدر ما يسمعه (ويسن جلوسه) اى المؤذن (بعد اذان مغرب)
 او صلاة يسن تحجيلها قبل الاقامة (يسيراً) لان الاذان شرع للاعلام فسن
 تأخير الاقامة للدراك (ومن جمع) بين صلاتين لعذر اذن للاولى واقام
 لكل منهما سواء كان جمع تقديم او تأخير (او قضى) فرائض (فوايت اذن
 للاولى ثم اقام لكل فريضة) من الاولى وما بعدها وان كانت الفايضة
 واحدة اذن لها واقام ثم ان خاف من رفع صوته به تليساً اسر والاجهر
 فلو ترك الاذان لها فلا بأس (ويسن لسامعه) اى لسامع المؤذن او المقيم
 ولو ان السامع امرأة او سمعه ثانيا وثالثا حيث سن (متابته) سرا بمثل
 ما يقول ولو فى طواف او قراءة ويقضيه المصلى والمتخلى (و) تسن
 (حوقله فى الحيلة) اى ان يقول السامع لا حول ولا قوة الا بالله اذا قال
 المؤذن او المقيم حى على الصلاة حى على الفلاح واذا قال الصلاة خير من
 النوم ويسمى الثوب قال السامع صدقت وبررت واذا قال المقيم قد قامت
 الصلاة قال السامع اقامها الله وادامها وكذا يستحب للمؤذن والمقيم اجابة
 انفسهما ليجمعاً بين ثواب الاذان والاجابة (و) يسن (قوله) اى قول
 المؤذن وسمعه (بعد فراغه اللهم) اصله يا الله والميم بدل من يا قاله الخليل
 وسيديويه (رب هذه الدعوة) يفتح الدال اى دعوة الاذان (التسامة) اى
 الكاملة السامة من نقص يتطرق اليها (والصلاة القائمة) التى ستقوم وتفعل
 بصفاتها (ات محمدا الوسيلة) منزلة فى الجنة (والفضيلة) وابنه مقاما محمودا
 الذى وعدته) اى الشفاعة العظمى فى موقف القيامة لانه يحمده فيه الاولون
 والآخرين ثم يدعو ويحرم خروج من وجبت عليه الصلاة بعد الاذان فى
 الوقت من مسجد بلا عذر او نية رجوع ﴿ باب شروط الصلاة ﴾
 الشرط ما لا يوجد المشروط مع عدمه ولا يلزم ان يوجد عند وجوده
 (شروطها) اى ما يجب لها (قبلها) اى تتقدم عليها وتسبقها الا النية فالافضل
 مقارنتها للتحريمه ويجب استمرارها اى الشروط فيها وبهذا المعنى فارقت
 الاركان (منها) اى من شروط الصلاة الاسلام والعقل والتمييز وهذه
 شروط فى كل عبادة الا التمييز فى الحج ويأتى لذلك لم يذكرها كثير من الاصحاب
 هنا ومنها (الوقت) قال عمر الصلاة لها وقت شرطه الله لها لا تصح الا به وهو
 حديث جبريل حين ام النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلوات الخمس ثم قال يا محمد
 هذا وقت الانبياء من قبلك فالوقت سبب وجوب الصلاة لانها تضاف

وفي الرعاية يسن ان يؤذن متطهرا من نجاسة بدنه وثوبه (مستقبل القبلة)
لأنها اشرف الجهات (جاعلا اصبعيه) السبابتين (في اذنيه) لانه ارفع
للصوت (غير مستدير) فلا يزيل قدميه (في منارة ولا غيرها) ملتفتا في
الحيلة يمينا وشمالا (اى يسن ان يلتفت يمينا لحي على الصلاة وشمالا لحي على
الملاح ويرفع وجهه الى السماء فيه كله لانه حقيقة التوحيد) قائلا بمدها
اى يسن ان يقول بعد الحيلتين (في اذان الصبح) ولو اذن قبل الفجر
(الصلاة خير من النوم مرتين) لحديث ابى مخذورة رواه احمد وغيره ولانه
وقت ينام الناس فيه غالبا ويكره في غير اذان الفجر وبين الاذان والاقامة
(وهى) اى الاقامة (احدى عشرة) جملة بلا تئية وتباح تشبها (بحذرهما)
اى يسرع فيها ويقف على كل جملة كالاذان (ويقيم من اذن) استحبابا فلو
سبق المؤذن بالاذان فاراد المؤذن ان يقيم فقال احمد لو اعاد الاذان كما صنع
ابو مخذورة فان اقام من غير اعادة فلا بأس قاله في المبدع (في مكانه) اى يسن
ان يقيم في مكان اذانه (ان سهل) لانه ابلغ في الاعلام فان شق كان اذن في منارة
او مكان بعيد عن المسجد اقام في المسجد لثلا يفوته بعض الصلاة لكن لا يقيم الا
بأذن الامام (ولا يصح) الاذان (الا مرتبا) كاذان الصلاة (متواليا) عرفا لانه
لا يحصل المقصود منه الا بذلك فان نكسه لم يعتد به ولا تعتبر الموالاة بين الاقامة
والصلاة اذا اقام عند ارادة الدخول فيها ويجوز الكلام بين الاذان وبعد
الاقامة قبل الصلاة ولا يصح الاذان الا (من) واحد ذكر (عدل) ولو
ظاهرا فلو اذن واحد بمضه وكلمه اخر او اذنت امرأة او ختنى او ظاهرا
الفسق لم يعتد به ويصح الاذان (ولو) كان (ملخاً) اى مطربا به (او) كان
ملحونا ملخاً لا يحيل المعنى ويكرهان ومن ذى لثغة فاحشة وبطل ان احيل
المعنى (ويجزى) اذان (من يميز) لصحة صلاته كالبالغ (ويبطلهما) اى
الاذان والاقامة (فصل كثير) بسكوت او كلام ولو مباحا (و) كلام يسير
محرم ككذف وكره السير غيره (ولا يجزى الاذان قبل الوقت) لانه شرع
للاعلام بدخوله ويسن في اوله (الا الفجر) فيصح (بعد نصف الليل)
لحديث ان بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم
متفق عليه ويستحب لمن اذن قبل الفجر ان يكون معه من يؤذن في الوقت
وان يتخذ ذلك عادة ليلا يفر الناس ورفع الصوت بالاذان ركن ما لم يؤذن

(٥) قوله فلا يزيل قدميه قال المجد وجع الا في منارة ونحوها فيستدير اه

وحج تهاونا وبجلا ﴿ باب الاذان ﴾ هو في اللغة الاعلام قال تعالى
 وادان من الله ورسوله اى اعلام وفي الشرع اعلام بدخول وقت الصلاة
 او قربه ليجز بذكر مخصوص (والاقامة) في الاصل مصدر اقام وفي
 الشرع اعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص وفي الحديث المؤذنون
 اطول الناس اعناقاً يوم القيامة رواء مسلم (وهما فرضا كفاية) لحديث
 اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكبركم متفق عليه (على
 الرجال) الاحرار (المقيمين) في القرى والامصار لاعلى الرجل الواحد
 ولا على النساء ولا على العبيد ولا على المسافرين (للصلوات الخمس
 المكتوبة) دون المنذورة والمؤدات دون المقضيات والجمعة من الخمس
 ويسنان لمنفرد وسفرا ومنقضية (يقاتل اهل بلد تركوها) اى الاذان
 والاقامة فيقاتلهم الامام او نائبه لانهما من شعار الاسلام الظاهرة واذا
 قام بهما من يحصل به الاعلام غالباً اجزاء عن الكل وان كان واحداً
 والا زيد بقدر الحاجة كل واحد في جانب او دفعة واحدة بمكان واحد ويقيم
 احدهم وان تشاحوا اقرع وتصح الصلاة بدونهما لكن يكره (ويحرم
 اجبرتهما) اى يحرم اخذ الاجرة على الاذان والاقامة لانهما قرينة لفا
 عليهما (لا) اخذ (رزق من بيت المال) من مال النبي (لعدم متطوع)
 بالاذان والاقامة فلا يحرم كارتزاق القضاء والغزاة (و) يسن ان (يكون
 المؤذن صيتاً) اى رفيع الصوت لانه ابلغ في الاعلام زاد في المعنى وغيره
 وان يكون حسن الصوت لانه ارق لسامعه (اميناً) اى عدلاً لانه مؤتمن
 يرجع اليه في الصلاة وغيرها (عالماً بالوقت) ليخبره فيؤذن في اوله (فان
 تشاح فيه اثنان) فاكثر (قدم افضلهما فيه) اى فيما ذكر من الحصال
 (ثم) ان استوا فيها قدم (افضلهما في دينه وعقله) لحديث ليؤذن لكم
 خياركم رواء ابو داود وغيره (ثم) ان استوا قدم (من يختاره) اكثر
 (الحيران) لان الاذان لاعلامهم ثم ان تساوا في الكل (قرعة) فايهم
 خرجت له القرعة قدم (وهو) اى الاذان المختار (خمس عشرة جملة)
 لانه اذان بلال رضى الله عنه من غير ترجيع الشهادتين فان رجعهما فلا
 بأس (يرتلها) اى يستحب ان يتمهل في الفاظ الاذان ويقف على كل
 جملة وان يكون قائماً (على علو) كالمنازة لانه ابلغ في الاعلام وان يكون
 (منظراً) من الحدث الاصفر والاكبر ويكره اذان جنب واقامة محدث

انية منه ولا تجب عليه بمعنى انه لا يجب عليه القضاء اذا اسلم ويعاقب عليها وعلى سائر فروع الاسلام (فان صلى) الكافر على اختلاف انواعه في دار الاسلام او الحرب جماعة او منفردا بمسجد او غيره (فسلم حكما) فلو مات عقب الصلاة فتركته لا قاربه المسلمين ويفسل ويصلى عليه ويدفن في مقابرنا وان اراد البقا على الكفر وقال انما اردت التهزي لم يقبل وكذا لو اذن ولو في غير وقته (ويؤمر بها صغير لسبع) اى يلزم وليه ان يأمره بالصلاة لتام سبع سنين وتعليه اياها والطمهارة ليعادها ذكرا كان او انثى وان يكفه عن المفاصد (و) ان (يضرب عليها لعشر) سنين لحديث عمرو ابن شعيب عن ابيه عن جده يرفعه مروا ابناكم بالصلاة وهم ابناء سبع سنين واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع رواه احمد وغيره (فان بلغ في اثنتها) بان تمت مدة بلوغه وهو في الصلاة (او بعدها في وقتها اعاد) اى لزمه اعادتها لانها نافلة في حقه فلم تجزئه عن الفريضة وبعد التيم لا الوضوء والاسلام (ويحرم) على من وجبت عليه (تاخيرها عن وقتها) المختار او تأخير بعضها (الا لناوى الجمع) لعذر فيباح له تأخير لان وقت الثانية يصير وقتا لهما (و) الا (لمشتغل بشرطها الذى يحصله قريبا) كاقطاع ثوبه الذى ليس عنده غيره اذالم يفرغ من خطبته حتى خرج الوقت فان كان بعيدا عرفا صلى ولمن لزمته التأخير في الوقت مع العزم عليه ما لم يظن مانعا وتسقط بموته ولم يأنم (ومن جمعد وجوبها كفر) اذا كان ممن لا يحمله وان فعلها لانه مكذب لله ورسوله واجاع الامة وان ادعى الجهل كحديث الاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره لانه معذور فان اصر كفر (وكذا تاركها تهاونا) او كسلا لاجحوداً (ودعاء امام او نائبه) لفعلها (فاصر وضاق وقت الثانية عنها) اى عن الثانية لحديث اول ما تفقدون من دينكم الامانة واخر ما تفقدون الصلاة قال احمد كل شئ ذهب اخره لم يبق منه شئ فان لم يدع لفعلها لم يحكم بكفره لاحتمال انه تركها لعذر يعتد سقوطها لملته (ولا يقتل حتى يستتاب ثلاثا فيهما) اى فيما اذا جمعد وجوبها وفيما اذا تركها تهاونا فان تابا والا ضربت عنقهما والجمعة كغيرها وكذا ترك ركن او شرط وينبى الاشاعة عن تاركها بتركها حتى يصلى ولا ينبى السلام عليه ولا اجابة دعوته قاله الشيخ تقي الدين ويصير مسلما بالصلاة ولا يكفر بترك غيرها من زكاة وصوم

اى الاغتسال قال احمد ما يعجنى ان يأتيا زوجها على حديث عثمان ابن
ابى العاص انها اتته قبل الاربعين فقال لا تقرينى ولانه لا تأمن عود الدم
فى زمن الوطى (فان عاودها الدم) فى الاربعين (فتشكوك فيه) كما لو
لم تراه ثم راته فيها (وتصوم وتصلى) اى تمتد لانها واجبة فى ذمتها
بيقين وسقوطها بهذا الدم مشكوك فيه (وتقضى الواجب) من صوم ونحوه
احتياطاً ولوجوبه يقيناً ولا تقضى الصلاة كما تقدم (وهو) اى النفس
(صكالحيض فيها يحل) كالاستناع بها دون الفرج (و) فيها (يحرم) به
كالوطى فى الفرج والصوم والصلاة والطلاق بنذر سوالها على عوض (و)
فيها (يجب) به كالغسل والكفارة بالوطى فيه (و) فيها (يسقط) به
كوجوب الصلاة فلا تقضيها (غير العدة) فان المفارقة فى الحياة تعدد
بالحيض دون النفس (و) غير (البلوغ) فثبت بالحيض دون النفس لحصول
البلوغ بالاتزال السابق للحمل ولا يحتسب ببدء النفس على المولى بخلاف
مدة الحيض (وان ولدت امرأة تؤمين) اى ولدين فى بطن واحد (فاول
النفس واخره من اولهما) كالحمل الواحد فلو كان بينهما اربعون يوماً
فاكثر فلا نفاس للثانى ومن صارت نفسا بتعديها بضرب بطنها او بشرب
دوا لم تقض

كتاب الصلاة

فى اللغة الدعاء قال الله تعالى وصلى عليهم اى ادع لهم وفى الشرع اقوال
وافعال مخصوصة مفتحة بالتكبير مختتة بالتسليم سبت صلاة لاشتغالها على الدعاء
مشتقة من الصلوة وهما عرفان من جانب الذنب وقيل عظماء يخشيان فى
الركوع والسجود وفرض ليلة الاسرى (تجب) الخمس فى كل يوم وليلة
(على كل مسلم مكلف) اى بالغ عاقل ذكراً وانثى او ختنى حر او عبد او
مبعض (الا خائضاً او نفساً) فلا تجب عليهما (ويقضى من زال عقله
جنون او اغماء او سكر) طوعاً او كرها (او نحوه) كشرب دواء
لحديث من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها رواه مسلم وغنى
على عمار ثلاثاً ثم افاق وتوضا وقضا تلك الثلاث ويقضى من شرب محرماً
حتى زمن جنون طراً متصلاً به تغليظاً عليه (ولا تمنع) الصلاة (من
مجنون) وغير مميز لانه لا يعقل النية (ولا) تصح من (كافر) لعدم صحة

اغتسلت عند انقطاعه وصلت لانها طاهرة (وما عاد فيها) اى فى ايام عادتها
 كما لو كانت عشرا فرأت الدم ستاتم انقطع يومين ثم عاد فى التاسع والعاشر
 (جلسته) فيهما لانه صادف زمن العادة كما لو لم ينقطع (والصفرة والكدره
 فى زمن العادة حيض) فجلسهما لابعد العادة ولو تكررتا لقولام عطية كنا
 لاعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا رواء ابو داود (ومن رات يوما)
 او اقل او اكثر (دما ويوما) او اقل او اكثر ثقافا لدم حيض (حيث بلغ
 مجموع اقل الحيض (والنقا طهر) تغتسل فيه وتصوم وتصلى ويكره
 وطئها فيه (ما لم يعر) اى يجاوز مجموعهما (اكثره) اى اكثر الحيز
 فيكون استحاضة (والمستحاضة ونحوها) ممن به سلس بول او مذى او ريج
 او جرح لا يرقى دمه او رعاى دائم (تفصل فرجها) لازالة ما عليه من
 الحدث (وتغصبه) عصبانيع الخارج حسب الامكان فان لم يكن عصبه كالبا سور صلى
 على حسب حاله ولا يلزم اعادتهما لكل صلاة ان لم يفرط (وتتوضا)
 لدخول (وقت كل صلاة) ان خرج شئ (وتصلى) مادام الوقت فروضا
 ونوافل (فان لم يخرج شئ) لم يجب الوضوء وان اعتيد انقطاعه زما
 يتسع للوضوء والصلاة تبين لانه امكن الاتيان بها كاملة ومن يلحقه الساس
 قائما صلى قاعدا او راكعا او ساجدا يركع ويسجد (ولا توطأ) المستحاضة
 (الا مع خوف الفتنة) منه او منها ولا كفارة فيه (ويستحب غسلها)
 اى غسل المستحاضة (لكل صلاة) لان ام حبيبة استحيضت فسال النبي
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فامرها ان تغتسل فكانت تغتسل عند كل صلاة
 متفق عليه (واكثر مدة النفاس) وهو دم ترخيه الرحم للولادة وبعدها
 وهو بقية الدم الذى احتبس فى مدة الحمل لاجله واصله لفة من التنفس
 وهو الخروج من الجوف او من نفس الله كبرته اى فرجها (اربعون
 يوما) واول مدته من الوضع وما راته قبل الولادة يومين او ثلاثة بامارة
 نفاس ولا تنقص به وتقدم ويثبت حكمه بشئ فيه خلق انسان ولا حد
 لاقله لانه لم يرد تحديده وان جاوز الدم الاربعين وصادف عادة حيضها
 ولم يزد او زاد وتكرر فيض ان لم يجاوز اكثره ولا يدخل حيض واستحاضة
 فى مدة نفاس (ومتى طهرت قبله اى قبل انقضاء اكثره) تطهرت (
 اى اغتسلت) وصلت) وصامت كسائر الطهارات كالخائض اذا انقطع
 دمها فى عادتها (ويكره وطئها قبل الاربعين بعد) انقطاع الدم (والتطهير)

(وجب فيه) أى ما صامت فيه من واجب وكذا ما طاقته أو اعتكفته فيه
 وإن ارتفع حيضها ولم يعد أو ايسر قبل التكرار لم يقض (وإن عبر) أى
 جاوز دم مبتدأة (أكثره) أى أكثر الحيض فهمى (مستحاضة) والاستحاضة
 سيلان الدم فى غير وقته من العرق العاذل من أدنى الرحم دون قعره
 (فإن كان) لها تمييز بأن كان (بعض دمها أحر وبعضه أسود ولم يعبر) أى
 يجاوز الأسود (أكثره) أى أكثر الحيض (ولم ينقص عن أقله فهو) أى
 الأسود حيضها وكذا إذا كان بعضه ثخيناً أو منتناً وصلاح حضا (تجلسه فى
 الشهر الثانى) ولو لم يتكرر أو يتوال (والأحر) والريق وغير المتن
 (استحاضة) تصوم فيه وتصلى (وإن لم يكن دمها متيزاً قدمت) عن الصلاة
 ونحوها أقل الحيض من كل شهر حتى يتكرر ثلاثاً فجلس (غالب الحيض)
 سنا أو سبعا بقمر (من كل شهر) من أول وقت ابتدائها إن علمه والا
 فمن أول كل هلالى (والاستحاضة المقادة) التى تعرف شهرها ووقت
 حيضها وطهرها منه (ولو) كانت (مبزة تجلس عادتيا) ثم تغسل بعدها
 وتصلى (وإن نسيها) أى نسيت عادتيا (عملت بالتمييز الصالح) بأن لم
 ينقص الدم الأسود ونحوه عن يوم وليلة ولا يزيد على خمسة عشر ولو
 تنقل أو لم يتكرر (فإن لم يكن لها تمييز) صالح ونسيت عدده ووقته
 (فغالب الحيض) تجلسه من أول كل مدة علم الحيض فيها وضاع موضعه
 والا فمن أول كل هلالى (كالعالمة بموضعه) أى موضع الحيض (الناسية
 لعدده) فجلس غالب الحيض فى موضعه (وإن علمت) المستحاضة (عدده)
 أى عدد أيام حيضها (ونسيت موضعه من الشهر) ولو كان موضعه من
 الشهر (فى نصفه جلستها) أى جلست أيام عادتيا (من أوله) أى أول
 الوقت الذى كان الحيض يأتيها فيه (كن) أى كبندأة (لا عادة لها ولا
 تمييز) فجلس من أول وقت ابتدائها على ما تقدم (ومن زادت عادتيا)
 مثل أن يكون حيضها خمسة من كل شهر فيصير ستة (أو تقدمت) مثل أن
 تكون عادتيا من أول الشهر فزاد فى آخره (أو تأخرت) عكس التى قبلها
 (فما تكرر) من ذلك (ثلاثاً) فهو (حيض) ولا تلتفت إلى ما خرج عن
 العادة قبل تكرره كدم المبتدأة الزائد على أقل الحيض فتصوم فيه وتصلى قبل
 التكرار وتغسل عند انقطاعه ثانياً فإن تكرر ثلاثاً صار عادة فتعيد ما صامته فيه
 من فرض ونحوه (وما نقص عن العادة طهر) فإن كانت عادتيا سنا فانقطع الحيض

أهلها ممن يرجي دينه وأمانته فشهدت بذلك والا فهي كاذبة فقال على
 قالون اى جيد بالرومية (ولا حد لاكثره) اى أكثر الطهر بين الحيضتين
 لانه قد وجد من لا تحيض اصلا لكن غالبه بقية الشهر والطهر زمن
 حيض خلوص التقابن لا تتغير معه قطنة احتششت بها ولا يكره وطئها
 زمنه ان اغتسلت (وتقتضى الحيض والنفساء الصوم لا الصلاة) اجماعا
 (ولا يصحان) اى الصوم والصلاة (منها) اى من الحيض (بل يحرمان)
 عليها كالطواف وقرأة القرآن واللبث فى المسجد لا المرور به ان امتت تلويثه
 (ويحرم وطئها فى الفرج) الا لمن به شبق بشرطه قال الله تعالى فاعتزلوا
 النساء فى الحيض (فان فعل) بان اوجل قبل انقطاعه من يجمع مثله حشفته
 ولو بمخائل او مكرها او ناسيا او جاهلا (فعليه دينار او نصفه) على
 التخير (كفارة) لحديث ابن عباس يتصدق بدينار او نصفه رواه احمد
 والترمذى وابو داوود وقال هكذا الرواية الصحيحة والمراد بالدينار متقال
 من الذهب مضروبا كان او غيره او قيمته من الفضة فقط ويجزى لواحد
 وتسقط بعجزه وامرأة مطاوعة كرجل (و) يجوز ان (يستمتع منها) اى
 من الحيض (بما دونه) اى دون الفرج من القبله واللس والوطئ دون
 الفرج لان الحيض اسم لمكان الحيض قال ابن عباس فاعتزلوا نكاح فروجهن
 ويسن ستر فرجها عند مباشرة غيره واذا اراد وطئها فادعت حيضا ممكنا
 قبل (واذا انقطع الدم) اى دم الحيض او النفاس (ولم تغتسل لم ينج غير
 الصيام والطلاقي) فان عدت الماء تيمت وحل وطئها وتغسل المسئلة
 الممتعة قهرا ولا نية هنا كالكافرة للعذر ولا تصلى به وينوى عن مجبونة
 غسلت كيمت (والمبتدأة) اى فى زمن يمكن ان يكون حيضا وهى
 التى رات الدم ولم تكن حاضت (تجلس) اى تدع الصلاة والصيام ونحوهما
 بمجرد رؤيته ولو احمر او صفرة او كدرة (اقله) اى اقل الحيض يوم
 وليلة (ثم تغتسل) لانه اخر حضها حكما (وتصلى) وتصوم ولا توطأ
 (فان انقطع دمها لاكثره) اى أكثر الحيض خمسة عشر يوما (فما دون)
 بضم النون لقطمه عن الاضافة (اغتسلت عند انقطاعه) ايضا وحوبا
 لصلاحيته ان يكون حيضا وتغسل كذلك فى الشهر الثانى والثالث فان
 تكرر الدم (ثلاثا) اى فى ثلاثة اشهر ولم يختلف فهو كله (حيض)
 وثبتت عاداتها فجله فى الشهر الرابع ولا تثبت بدون ثلاث (وتقتضى ما

نوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلى به متفق عليه فملى هذا
 يستحب فرك يابسه وغسل رطبه (ورطوبة فرج المرأة) وهو مسلك الذكر
 طاهرة كالعرق والريق والمخاط والبلغم ولو ازرق وما سال من الفم وقت
 النوم (وسؤر الهرة وما دونها في الحلقة طاهرة) غير مكروه غير دجاجة
 مخلاة والسؤر بضم السين مسموز بقية طعام الحيوان وشرا به والهر القط
 وان اكل هو او طفل ونحوها نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يقب من مايع
 لم يوتر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم
 دبره في مايع ثم خرج حيا لم يوتر (وسباع البهايم وسباع الطير) التي هي
 اكبر من الهر خنقة (والحمار الاهلى والبغل منه) اى من الحمار الاهلى
 لا الوحشى (نجسة) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما
 سئل عن الماء وما يتوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم
 ينجسه شئ فهو مه انه ينجس اذا لم يبلغهما وقال في الحمر يوم خير انها
 رجس متفق عليه والرجس النجس (باب الحيض) اصله لغة السيلان
 من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طيبة وجيلة يخرج من
 قعر الرحم في اوقات معلومة خلقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته (لا حيض
 قبل تسع سنين) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في
 الوجود وبعدها ان صلح فحيض قال الشافعى رايت جدة لها احدي
 وعشرين سنة (ولا حيض بعد خمسين) سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة
 خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احمد ولا فرق بين نساء
 العرب وغيرهن (ولا) حيض (مع حمل) قال احمد انما تعرف النساء
 الحمل بانقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا تترك له العبادة ولا يمنع
 زوجها من وطئها ويستحب ان تغسل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها
 بيومين او ثلاثة مع اماره ففاس ولا تنقص به مدته (واقله) اى اقل
 الحيض (يوم وليلة) لقول على رضى الله عنه (واكثره) اى اكثر الحيض
 (خسة عشر يوما) بلياليها لقول عطا رايت من تحيض خسة عشر يوما
 بلياليها (وغالبه) اى غالب الحيض (ست) ليال بايامها (او سبع) ليال
 بايامها (واقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما) احتج به احمد بما روى
 عن على ان امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فرغمت انها حاضت في شهر
 ثلاث حيض فقال على لشرع قل فيها فقال شرع ان جاءت بيئة من بطانة

بنفسها خلا او ينقل لا لقصد تخليل ودنها مثلها لان نجاستها لشدتها
المسكرة وقد زالت كالماء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والعلقة اذا صارت
حيوانا طاهرا (فان خللت) او نقلت لقصد التخليل (لم تطهر) والحل المباح ان
يصب على الغيب او العصير خل قبل غليانه حتى لا يغلي ويمنع غير الحلال
من امساك الحجرة لتخلل (او نجس دهن مائع) او عجين او باطن حب
او اناء تشرب التجارة او سكن سقيتها (لم تطهر) لانه لا يتحقق وصول
الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما
حولها والباقي طاهر فان احتلط ولم ينضبط حرم (وان خفي موضع
نجاسة) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة (غسل) وجوبا
(حتى يجزم بزواله) اى زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين
الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كفيه ولا
يعرفه غسلهما ويصلى في فضاء واسع حيث شاء بلا تحجر (ويظهر بول)
وفي (غلام لم يأكل الطعام) لشهوة (بنضجه) اى غمره بالماء ولا يحتاج
لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كفايطه وكبول الاثني والخثي فيفسل
كسائر النجاسات قال الشافعي لم يبين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم
ان الغلام اصله من الماء والتراب والجارية اصلها من اللحم والدم وقد افاده
ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولعابهما طاهر (ويعنى في غير
مايع وفى غير مطعوم عن يسير دم نجس) ولو حيضا او نفاسا او استحاضة
وعن يسير فح وصدبد (من حيوان طاهر) لا نجس ولا ان كان من سيل
قبل او دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل احد بحسه و يضم متفرق
بشوب لا اكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل ودم الشهيد
عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حرته طاهرا (و) يعنى (عن
اثر استجمار) بمحله بعد الاتقا واستيفاء العدد (ولا نجس الادمى بالموت)
لحديث المؤمن لا ينجس متفق عليه (وما لا نفس) اى دم (له سائلة) كالبق
والمقرب وهو (متولد من طاهر) لا ينجس بالموت برياً كان او بحرياً فلا ينجس
الماء اليسير بموتهما فيه (وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه) طاهر لانه صلى
الله عليه وسلم امر الرنين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها
والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ايج للضرورة لامرهم بفسل اثره اذا
ارادوا الصلاة (ومنى الادمى) طاهر لقول عائشة كنت افرك المنى من

وصول التراب اليه (ويخلل اصابه) ليصل التراب الى ما بينهما ولو تيم
 بخرقه او غيرها جاز ولو نوى وصعد اى نصب للرجح حتى (عمت) محل
 الفرض بالتراب او امره عليه ومسحه به صح لا ان سفته بلا تصيد فمسحه به
 باب ازالة النجاسة الحكمة اى تطهير مواردها (يجرى في غسل
 النجاسات كلها) ولو من كلب او من خنزير (اذا كانت على الارض) وما
 اتصل بها من الحيطان والاحواض والصخور (غسلة واحدة تذهب بعين
 النجاسة) ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز وكذا اذا
 غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار التية لازالتها وانما اكتفى بالمرّة دفعا
 للحرع والمنشقة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلاً من ماء او
 ذنوباً من ماء متفق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزاء متفرقة كالرمم والدم الجامد
 الحاف والروث واختلطت باجزاء الارض لم تطهر بالفصل بل بازالة اجزاء المكان
 بحيث يتقن زوال اجزاء النجاسة (و) يجرى في نجاسة (على غيرها) اى
 غير ارض (سبع) غسلات (احداها) اى احدى الغسلات والاولى اولى
 (بتراب) طهور (فى نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما او من احدهما
 لحديث اذا ولغ الكلب فى اناء احدكم فليغسله سبعا اولاهن بالتراب رواه
 مسلم عن ابى هريرة مرفوعاً ويعتبر ما يوصل التراب الى المحل ويستوعبه به
 الا فيما يضر فيكفى مسما (ويجزى عن التراب اشنان ونحوه) كالصابون
 والخاله ويحرم استعمال مطعوم فى ازالته (و) يجرى (فى نجاسة غيرها)
 اى غير الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما (سبع) غسلات
 بماء طهور ولو غير مباح ان انفت والا فحتى تنقى مع حت وقرص لحاجة
 وعصر مع امكان كل مرة خارج الماء فان لم يمكن عصره فبدقه وتقليه او
 تقيله كل غسلة حتى يذهب اكثر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح
 او ما عجزا (بلا تراب) لقول ابن عمر امرنا بفصل الانجاس سبعا فينصرف
 الى امره صلى الله عليه وسلم قاله فى المبدع وغيره وما تجس بفصلة بفصل
 عدد ما بقى بعدها مع تراب فى نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال (ولا
 يطهر متجس) ولو ارضا (بشمس ولا ريح ولا ذلك) ولو اسفل خف
 او حذا او ذيل امرأة ولا صقيل بمسح (ولا) يطهر متجس (باستحالة)
 فرماد النجاسة ودخانها وغبارها وبخارها ودود جرح وصراصر كنف
 وكلب وقع فى ملاحه صار ملها ونحو ذلك نجس (غير الحرة) اذا انقلبت

استباحة الصلاة من الجنابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجريح او نحوه لانها طهارة ضرورية فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فان نوى احدها) اى الحدث الاصغر او الاكبر او النجاسة بالبدن (لم يجزیه عن الآخر) لانها اسباب مختلفة. ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبر وكل واحد يدخل في العموم فيكون منويا (وان نوى) بتيممه (نفلا) لا يصلى به فرضا لانه ليس بمنوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث (او) نوى استباحة الصلاة (واطلق) فلم يعين فرضا ولا نفلا (لم يصلى به فرضا) ولو على الكفاية ولا نذرا لانه لم ينو وكذا الطواف (وان نواه) اى نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضا ونوافل) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودونه فاعلاء فرض عين فقدر ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نفل فمس مصحف فقرة قران فلبث بتسجد (ويبطل التيمم) مطلقا (بخروج الوقت) او دخوله ولو كان التيمم لغیر صلاة ما لم يكن فى صلاة جمعة او نوى الجمع فى وقت ثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كالوقت الواحد فى حقه (و) يبطل التيمم ايضا عن حدث اصغر (بمبطلات الوضوء) وعن حدث اكبر بموجباته لان البدل له حكم المبدل وان كان لحيض او نفاس لم يبطل بمحدث غيرهما (و) يبطل التيمم ايضا (بوجود الماء) المقدور على استعماله بلا ضرر ان كان تيمم لعدمه والا فبزوال مبع من مرض ونحوه (ولو فى الصلاة) فيتطهر ويستأنفها (لا) ان وجد ذلك (بعدها) فلا تجب اعادتها وكذا الطواف ويفسل ميت ولو صلى عليه وتعاد (والتيمم اخر الوقت) المختار (لراحي الماء) او العالم وجوده ولمن استوى عنده الامران (اولى) لقول على رضى الله عنه فى الجلب يتلوم اى يتأني ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم (وصفته) اى كيفية التيمم (ان ينوى) كما تقدم (ثم يسمى) فيقول بسم الله وهى هنا كوضوء (ويضرب التراب بيديه مفرجتي الاصابع) ليصل التراب الى ما بينهما بعد نزع نحو خاتم ضربة واحدة ولو كان التراب ناعما فلو وضع يديه عليه وعلق بهما اجزاء (ويمسح وجهه بباطنهما) اى بباطن اصابعه (و) يمسح (كفيه براحتيه) استنجابا فلو مسح وجهه يمينه ويمينه يساره او كعكس صح واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق

واحداً للماء (وان نوى تيممه احدائاً) متنوعة توجب وضوءاً او غسلاً
اجزاء عن الجميع وكذا لو نوى احدها او نوى تيممه الحدين ولا يكفي
احدهما عن الآخر (او) نوى تيممه (نجاسة على بدنه تنسره ازالنها او عدم
ما يزيلها) به (او خاف برداً) ولو حضرا مع عدم ما يسخن به الماء بعد
تخفيفهما ما امكن وجوباً اجزاء التيمم لها للعموم جملة لى الارض مسجداً
وطهوراً (او حبس فى مصر) فلم يصل للماء او حبس عنه الماء (ققيم)
اجزاء (او عدم الماء والتراب) كمن حبس بئحل لا ماء به ولا تراب وكذا
من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بقاء ولا تراب (صلى) الفرض
قسط على حسب حاله (ولم يعد) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده
ولا يزيد على ما يجزى فى الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة ولا يسج غير
مرة ولا يزيد فى طمانينة ركوع او سجود وجلس بين السجدين ولا على
ما يجزى فى التشهدين وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها ولا يؤم متطهراً
بأحدهما (ويجب التيمم بتراب) فلا يجوز التيمم برمل وجص ونحيت
النجاسة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيمم به لزوال طهوريته باستعماله
وان تيمم جماعة من مكان واحد جا كما لو توضوا من حوض يفترقون منه
ويعتبر ايضا ان يكون مباحاً فلا يصح بتراب مفضوب وان يكون غير محترق
فلا يصح بما دق من خرف ونحوه وان يكون (له غبار) لم يغيره طاهر غيره لقوله
تعالى فاسكوا بوجوهكم وايديكم منه فلو تيمم على لبد او ثوب او بساط او
حصير او حائط او صحرة او حيوان او برذعة او شجر او خشب او عدل
شعر او نحوه مما عليه غبار صح وان اختلط التراب بذى غبار غيره كالنورة
نكما خالطه طاهر (وفروضه) اى فروض التيمم (مسح وجهه) سوى
ما تحت شعر ولو خفيفاً وداخل قم واقف ويكره (و) مسح (يديه الى
كوعه لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما كان يكفك ان تقول بيدك هكذا
ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
كفيه ووجهه متفق عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه واليدين
(والموالة) بينهما بان لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحجب الوجه لو كان
مفسولاً فهما فرضان (فى) التيمم عن (حدث اصغر) لا عن حدث اكبر
او نجاسة ببدن لان التيمم مبنى على طهارة الماء (وتشرط النية لما تيمم له)
كصلاة او طواف او غيرها (من حدث او غيره) كنجاسة على بدنه فينوى

لمن ففته عليه (او خاف باستعماله) اى استعمال الماء ضرراً (او) خاف
 (بطلبه ضرر بدنه او) ضرر (رقيقه او) ضرر (حرمة) اى زوجته
 او امرأة من اقاربه (او) ضرر (ماله بعطش او مرض او هلاك ونحوه)
 كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين فى جسده (شرع التيمم) اى
 وجب لما يجب الوضوء او الفسل له وسن لما يسن له ذلك وهو جواب اذا
 من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وحبل ودلو بئمن مثل
 او زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستعارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً
 وهبة وقبول غنة قرضاً اذا كان له وقاه ويجب بذله لعطشان ولو نجساً
 (و من وجد ماء يكفى بعض طهره) من حدث اكبر او اصغر (تيمم بعد
 استعماله) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو محدث غسل النجاسة
 وتيمم للمحدث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة فى ثوبه (ومن جرح)
 وتضرر بفسل الجرح ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بنفسه مما قرب
 منه (وغسل الباقي) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان جرحه
 ببعض اعضاء وضوءه لزمه اذا تواء مراعات الترتيب فتيمم له عند غسله
 لو كان صحيحاً ومراعات الموالاة فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل
 الجنابة فلا ترتيب فيه ولا موالاة (ويجب) على من عدم الماء اذا دخل
 وقت الصلاة (طلب الماء فى رحله) بان يفتش فى رحله ما يمكن ان يكون
 فيه (و) فى (قرينه) بان ينظر وراءه وامامه وعن يمينه وعن شماله فان
 رأى ما يشك معه فى الماء قصده فاستبرأ وبطلبه من رفيقه فان تيمم قبل
 طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه (و) ويلزمه ايضاً طلبه (بدلالة) ثقة اذا
 كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار او رققة او على نفسه او
 ماله ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى
 ماء وقد ضاق الوقت او علم ان النوبة لا تصل اليه الا بعده او علمه قريباً
 وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او وهبه بعد دخول الوقت
 ولم يترك ماء يتطهر به حرم ولم يصح العقد ثم ان تيمم وصلى لم يعد ان عجز
 عن رده (فان) كان قادراً على الماء لكن (نسي قدرته عليه) او جهله
 بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (اعاد) لان النسيان لا يخرج عن
 كونه واحداً واما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او ضل عن
 موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعادة عليه لانه حال تيممه لم يكن

(واحداً)

الاسراف ولو على نهر جار ومحرم ان يفتسل عربانا بين الناس ويكره خاليا في الماء (فان اسبح باقل) مما ذكر في الوضوء او الفسل اجزاء والاسباع تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحا (او نوى بضمه الحدين) او الحدث واطلق او الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل (اجزاء) عن الحدين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاة (ويسنجنب) ولو اتى وحياض ونفسا انقطع دمهما (غسل فرجه) لازالة ما عليه من الاذى (والوضوء لا كل) وشرب لقول عائشة رضي الله عنها رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب ان يتوضا وضوءه للصلاة رواء احمد باسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضا وضوءه للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط (و) يسن ايضا غسل فرجه ووضوءه (لمداودة وطى) لحديث اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعاود فليتوضا بينهما وضوءاً رواء مسلم وغيره وزاد الحاكم فانه انشط للعود والفسل افضل وكره الامام بناء الحمام وبيعه واجارته وقال من بنا حماما للنساء ليس بعدل وللرجل دخوله بستره مع امن الوقوع في محرم ومحرم على المرأة بلا عذر في باب التيمم في اللغة انقصد وشرعا مسح الوجه واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجعه الله طهورا لغيرها توسعة عليها واحسانا اليها فقال تعالى قتيبوا صعيدا طيبا الاية (وهو) اى التيمم (بدل طهارة الماء) لكل ما يفعل بها عند العجز عنه شرعا كصلاة وطواف ومس مسح وقرآنة قرآن ووطى حائض ويشترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره بقوله (اذا دخل وقت فريضة) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد كيوف او اجتمع الناس لاستبقاء او غسل الميت او يم لعذر او ذكر فائنة واراد فعلها (او انبعت نافلة) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط الثانى تغدر الماء وهو ما اشار اليه بقوله (وعدم الماء) حضراً كان او سافراً قصيراً كان او طويلاً مباحا كان او غيره فمن خرج لحرق او احتطاب ونحوها ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتفويت حاجته فله التيمم ولا اعادة عليه (او زاد) الماء على ثمة (اى غن مثله في مكانه بان لم يبدل الا بزيادة) كثيرا (عادة) او بئس بعجزه (او يحتاجه له او

ميتا) مسلما او كافرا سن له الغسل لامر اى هريرة رضى الله عنه بذلك
 رواه احمد وغيره (او افاق من جنون او اغماء بلا حلم) اى انزال (سن
 له الغسل) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه
 والجنون فى معناه بل اولا وثانى بقية الاعمال المستحبة فى ابواب ما تستحب
 له وتيمم للكل ولما يسن له الوضوء لعذر (و) صفة (الغسل الكامل)
 اى المشتغل على الواجبات والسنن (ان ينوى) رفع الحدث او استباحة
 الصلاة او نحوها (ثم يسمى) وهى هنا كوضوء نجس مع الذكر وتسقط مع
 السهو (ويفسل يديه ثلاثا) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنهما
 بذلك (و) يفسل (ما لونه) من اذى (ويتوضا) كاملا (ويحني) الماء
 (على راسه ثلاثا يرويه) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجز
 المسح (ويمسك يديه غسلا) لحدث عائشة رضى الله عنها كان رسول صلى
 الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وتوضا وضوء للصلاة
 ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد روى بشرته افاض الماء عليه
 ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ثلاثا) حتى ما يظهر
 من فرج المرأة عند قومود لحاجة وباطن شعر وتنفضه لحيض (ويدلكه)
 اى يدلك بدنه بيديه ليتيقن وصول الى مقابله وجميع بدنه ويتفقد اصول
 شعره وغضاريف اذنيه وتحت حلقه وابطيه وعمق سترته وبين اليدين وطى
 ركبتيه (ويتيامن) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن فى طهوره
 (ويفسل قدميه) ثانيا (مكابا اخر) ويكفى الظن فى الاسباغ قال بعضهم
 ويجرك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) الغسل (المجزئ) اى الكافى (ان
 ينوى) كما تقدم (ويسمى) فيقول بسم الله (ويمسك بدنه بالغسل مرة) اى
 يفسل ظاهر جميع بدنه وما فى حكمه من غير ضرر كالقلم والانف والبشرة
 التى تحت الشعور ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترله وما تحت
 حشفة اقلف ان امكن شعرها ويرتفع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب
 سدر فى غسل كافر اسلم وحايض واخذها مسكا تجمله فى قطنة او نحوها
 وتجملها فى فرجها فان لم تجد فطيبا فان لم تجد فطينا (ويتوضا بعد)
 استحبابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واوقيتان وسبعما اوقية مصرى
 وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعة اسباع اوقية
 قدسية (ويفسل بصاع) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره

(الاسراف)

ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يذهب فيصلى به متفق عليه فلي هذا
 يستحب فرك يابسه وغسل رطبه (ورطوبة فرج المرأة) وهو مسلك الذكر
 طاهرة كالعرق والريق والمخاط والبلغم ولو ازرق وما سال من الفم وقت
 النوم (وسور الهرة وما دونها في الحلقة طاهر) غير مكروه غير دجاجة
 مخلاة والسور بضم السين مسموز ببقية طعام الحيوان وشرا به والهز القط
 وان اكل هو او طفل ونحوها نجاسة ثم شرب ولو قبل ان يغيب من مائع
 لم يوتر لعموم البلوى لا عن نجاسة بيدها او رجلها ولو وقع ما ينضم
 دبره في مائع ثم خرج حيا لم يوتر (وسباع البهائم وسباع الطير) التي هي
 اكبر من الهر خنقة (والحمار الاهلي والبغل منه) اى من الحمار الاهل
 لا الوحشى (نجسة) وكذا جميع اجزائها وفضلاتها لانه عليه السلام لما
 سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال اذا كان الماء قلتين لم
 ينجسه شئ فهو منه انه ينجس اذا لم يبلغهما وقال في الحر يوم خير انها
 رجس متفق عليه والرجس النجس (باب الحيض) اصله لغة السيلان
 من قولهم حاض الوادى اذا سال وهو شرعا دم طيبة وجيلة يخرج من
 قعر الرحم في اوقات معلومة خلقه الله لحكمة غذا الولد وتربيته (لا حيض
 قبل تسع سنين) فان رات دما لدون ذلك فليس بحيض لانه لم يثبت في
 الوجود وبعدها ان صلح فحيض قال الشافعى رات جدة لها احدي
 وعشرين سنة (ولا حيض بعد خمسين) سنة لقول عائشة اذا بلغت المرأة
 خمسين سنة خرجت من حد الحيض ذكره احمد ولا فرق بين نساء
 العرب وغيرهن (ولا) حيض (مع حمل) قال احمد انما تعرف النساء
 الحمل بانقطاع الدم فان رات دما فهو دم فساد لا تترك له العبادة ولا يمنع
 زوجها من وطئها ويستحب ان تغتسل بعد انقطاعه الا ان تراه قبل ولادتها
 بيومين او ثلاثة مع امارة نفاس ولا تنقص به مدته (واقفه) اى اقل
 الحيض (يوم ويلة) لقول على رضى الله عنه (واكره) اى اكثر الحيض
 (خمس عشرة يوما) بلياليها لقول عطا رات من تحيض خمسة عشر يوما
 بلياليها (وغالبه) اى غالب الحيض (ست) ليال بايامها (او سبع) ليال
 بايامها (واقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما) احتج به احمد بما روى
 عن على ان امرأة جاءت وقد طلقها زوجها فزعمت انها حاضت في شهر
 ثلاث حيض فقال على لشرح قل فيها فقال شرح ان جاءت بيته من بطانة

بنفسها خلا او بقل لا لقصد تخليل ودنها مثلها لان نجاستها لشدتها
المسكرة وقد زالت كالماء الكثير اذا زال تغيره بنفسه والعلقة اذا صارت
حيوانا طاهرا (فان خللت) او نقلت لقصد التخليل (لم تطهر) والحل المباح ان
يصب على الضب او العصير خل قبل غليانه حتى لا يغل ويمنع غير الحلال
من امساك الحمة لتخلل (او تجس دهن مائع) او عجين او باطن حب
او اناء تنسرب النجاسة او سكن سقيتها (لم تطهر) لانه لا يتحقق وصول
الماء الى جميع اجزائه وان كان الدهن جامدا ووقعت فيه نجاسة القيت وما
حولها والباقي طاهر فان احتلط ولم ينضبط حرم (وان خفي موضع
نجاسة) في بدن او ثوب او بقعة ضيقة واراد الصلاة (غسل) وجوبا
(حتى يحزم بزواله) اى زوال النجس لانه متيقن فلا يزول الا بيقين
الطهارة فان لم يعلم جهتها من الثوب غسله كله وان علمها في احد كفيه ولا
يعرفه غسلهما ويصل في فضاء واسع حيث شاء بلا تحجر (ويطهر بول)
وقي (غلام لم يأكل الطعام) لشهوة (بنضجه) اى غمره بالماء ولا يحتاج
لمرس وعصر فان اكل الطعام غسل كفايته وكبول الاثني والخمسة فيغسل
كسائر النجاسات قال الشافعي لم يبين لى فرق من السنة بينهما وذكر بعضهم
ان الغلام اصله من الماء والتراب والحارية اصلها من اللحم والدم وقد افاده
ابن ماجه في سننه وهو غريب قاله في المبدع ولعابهما طاهر (ويعنى في غير
مايع وفي غير مطعوم عن يسير دم نجس) ولو حيا او نفاسا او استحاضة
وعن يسير فحج وصيد (من حيوان طاهر) لا نجس ولا ان كان من سيل
قبل او دبر واليسير ما لا يفحش في نفس كل احد بحسبه و يضم متفرق
بثوب لا اكثر ودم السمك وما لا نفس له سائلة كالبق والقمل ودم الشهيد
عليه وما يبقى في اللحم وعروقه ولو ظهرت حرمة طاهر (و) يعنى (عن
اثر استحمار) بحمله بعد الانقا واستيفاء العدد (ولا نجس الادمى بالموت)
لحديث المؤمن لا نجس متفق عليه (وما لا نفس) اى دم (له سائلة) كالبق
والمقرب وهو (متولد من طاهر) لا نجس بالموت برياً كان او بحرياً فلا نجس
الماء اليسير بموتهما فيه (وبول ما يؤكل لحمه وروثه ومنه) طاهر لانه صلى
الله عليه وسلم امر الرنين ان يلحقوا بابل الصدقة فيشربوا من ابوالها
والبانها والنجس لا يباح شربه ولو ايج للضرورة لامرهم بفسل اثره اذا
ارادوا الصلاة (ومنى الادمى) طاهر لقول عائشة كنت افرك النى من

وصول التراب اليه (ويخالل اصابه) ليصل التراب الى ما بينهما ولو تيم
 بخرقه او غيرها جاز ولو نوى وصعد اى نصب للريح حتى (غمت) محل
 الفرض بالتراب او امره عليه ومسحه به صح لا ان سفته بلا تصيد فمسحه به
 باب ازالة النجاسة الحكمة اى تطهير مواردها (يجزى في غسل
 النجاسات كلها) ولو من كلب او من خنزير (اذا كانت على الارض) وما
 اتصل بها من الحيطان والاحواض والصخور (غسلة واحدة تذهب بيمين
 النجاسة) ويذهب لونها وريحها فان لم يذهب لم تطهر ما لم يعجز وكذا اذا
 غمرت بماء المطر والسيول لعدم اعتبار النية لازالتها وانما اكتفى بالمرة دفعا
 للخرج والمنشقة لقوله صلى الله عليه وسلم اريقوا على بوله سجلاً من ماء او
 ذنوباً من ماء متفق عليه فان كانت النجاسة ذات اجزاء متفرقة كالرمل والدم الجامد
 الحاف والروث واختلطت باجزاء الارض لم تطهر بالغسل بل بازالة اجزاء المكان
 بحيث يتقن زوال اجزاء النجاسة (و) يجزى في نجاسة (على غيرها) اى
 غير ارض (سبع) غسلات (احداها) اى احدى الغسلات والاولى اولى
 (بتراب) ظهور (فى نجاسة كلب وخنزير) وما تولد منهما او من احدهما
 لحديث اذا ولغ الكلب فى اناء احدكم فليغسله سبعا اولاهن بالتراب رواه
 مسلم عن ابى هريرة مرفوعاً ويعتبر ما يوصل التراب الى المحل ويستوعبه به
 الا فما يضر فيكنى مساء (ويجزى عن التراب اشنان ونحوه) كالصابون
 والخاله ويجرم استعمال مطبوع فى ازالته (و) يجزى (فى نجاسة غيرها)
 اى غير الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما (سبع) غسلات
 بماء ظهور ولو غير مباح ان انقت والا حتى تنقى مع حث وقرص لحاجة
 وعصر مع امكان كل مرة خارج الماء فان لم يمكن عصره فبدقه وتقليه او
 تثيله كل غسلة حتى يذهب اكثر ما فيه من الماء ولا يضر بقاء لون او ريح
 او ما عجزا (بلا تراب) لقول ابن عمر امرنا بغسل الانجاس سبعا فينصرف
 الى امره صلى الله عليه وسلم قاله فى المبدع وغيره وما تجس بفسلة يغسل
 عدد ما بقى بعدها مع تراب فى نحو نجاسة كلب ان لم يكن استعمال (ولا
 يطهر متجس) ولو ارضا بشمس ولا ريح (ولا ذلك) ولو استغل خف
 او حذا او ذيل امرأة ولا صقيل بمسح (ولا) يطهر متجس (باستحالة)
 فرماد النجاسة ودخانها وغبارها وبخارها ودود جريح وصراصر كنف
 وكلب وقع فى ملاحه صار ملها ونحو ذلك نجس (غير الحمرة) اذا انقلبت

استباحة الصلاة من الجنابة او الحدث ان كانا او احدهما او عن غسل بعض بدن الجريح او نحوه لانها طهارة ضرورية فلم ترفع الحدث فلا بد من التعيين تقوية لضعفه فلو نوى رفع الحدث لم يصح (فان نوى احدها) اى الحدث الاصغر او الاكبر او النجاسة بالبدن (لم يجزئه عن الاخر) لانها اسباب مختلفة ولحديث وانما لكل امرئ ما نوى وان نوى جميعها جاز للخبر وكل واحد يدخل في العموم فيكون منويا (وان نوى) بتيممه (نفلا) لا يصلى به فرضا لانه ليس بمنوى وخالف طهارة الماء لانها ترفع الحدث (او) نوى استباحة الصلاة (واطلق) فلم يعين فرضا ولا نفلا (لم يصلى به فرضا) ولو على الكفاية ولا نذرا لانه لم ينو وكذا الطواف (وان نواه) اى نوى استباحة فرض (صلى كل وقته فروضا ونوافل) فمن نوى شيئا استباحه ومثله ودونه فاعلاء فرض عين فقدر ففرض كفاية فصلاة نافلة فطواف نفل فس مصحف فقرة قران فلبث بسجود (ويبطل التيمم) مطلقا (بخروج الوقت) او دخوله ولو كان التيمم لغیر صلاة ما لم يكن فى صلاة جمعة او نوى الجمع فى وقت ثانية من يباح له فلا يبطل تيممه بخروج وقت الاولى لان الوقتين صارا كالوقت الواحد فى حقه (و) يبطل التيمم ايضا عن حدث اصغر (بمبطلات الوضوء) وعن حدث اكبر بتوجيهاته لان البدل له حكم البدل وان كان لحيض او نفاس لم يبطل بحدث غيرها (و) يبطل التيمم ايضا (بوجود الماء) المقدور على استعماله بلا ضرر ان كان تيمم لعدمه والا فبزوال مبع من مرض ونحوه (ولو فى الصلاة) فيتطهر ويستأنفها (لا) ان وجد ذلك (بعدها) فلا تجب اعادتها وكذا الطواف ويفسل ميت ولو صلى عليه وتعاد (والتيمم اخر الوقت) المختار (لراعى الماء) او العالم وجوده ولمن استوى عنده الامران (اولى) لقول على رضى الله عنه فى الجنب يتلوم اى يتأذى ما بينه وبين اخر الوقت فان وجد الماء والا تيمم (وصفته) اى كيفية التيمم (ان ينوى) كما تقدم (ثم يسمى) فيقول بسم الله وهى هنا كوضوء (ويضرب التراب بيديه مفرجتي الاصابع) ليصل التراب الى ما بينهما بعد نزع نحو خاتم ضربة واحدة ولو كان التراب ناعما فلو وضع يديه عليه وعلق بهما اجزاء (ويمسح وجهه بباطنهما) اى بباطن اصابعه (و) يمسح (كفيه براحتيه) استحبابا فلو مسح وجهه يمينه ويمنه يساره او كمكس مسح واستيعاب الوجه والكفين واجب سوى ما يشق

واجداً للماء (وان نوى تيمم احداً) متنوعة توجب وضوءاً او غسلًا
 اجزاء عن الجميع وكذا لو نوى احدها او نوى تيممه الحدين ولا يكفي
 احدهما عن الآخر (او) نوى تيممه (نجاسة على بدنه تفسره ازالتهما او عدم
 ما يزيلها) به (او خاف برداً) ولو حضرا مع عدم ما يسخن به الماء بعد
 تخفيفها ما امكن وجوباً اجزاء التيمم لها للمعوم جملة في الارض مسجداً
 وطهوراً (او حبس في مصر) فلم يصل للماء او حبس عنه الماء (فقيم)
 اجزاء (او عدم الماء والتراب) كمن حبس بعمل لا ماء به ولا تراب وكذا
 من به قروح سيالة لا يستطيع معها لمس البشرة بقاء ولا تراب (صلى) الفرض
 فقط على حسب حاله (ولم يعد) لانه اتى بما امر به فخرج من عهده
 ولا يزيد على ما يجزى في الصلاة فلا يقرأ زائداً على الفاتحة ولا يسج غير
 مرة ولا يزيد في طمأنينة ركوع او سجود وجلس بين السجودتين ولا على
 ما يجزى في التشهدين وتبطل صلاته بحدث ونحوه فيها ولا يؤم متطهراً
 باحدهما (ويجب التيمم بتراب) فلا يجوز التيمم برمل وجص ونحوه
 الحجارة ونحوها (طهور) فلا يجوز بتراب تيمم به لزوال طهوريته باستعماله
 وان تيمم جماعة من مكان واحد جار كما لو توضوا من حوض يفترقون منه
 وبه تبر ايضاً ان يكون مباحاً فلا يصح بتراب مغموص وان يكون غير محترق
 فلا يصح بما دق من خرف ونحوه وان يكون (له غبار) لم يغير طاهر غيره لقوله
 تعالى فامسكوا بوجوهكم وايديكم منه فلو تيمم على لبد او ثوب او بساط او
 حصير او حائط او صخرة او حيوان او برذعة او شجر او خشب او عدل
 شعر او نحوه مما عليه غبار صح وان اختلط التراب بذي غبار غيره كالنورة
 فكما خالطه طاهر (وفروضة) اي فروض التيمم (مسح وجهه) سوى
 ما تحت شعر ولو خفيفاً ودخل فم واثق ويكره (و) مسح (يديه الى
 كوعه لقوله صلى الله عليه وسلم لعمار انما كان يكفك ان تقول بيدك هكذا
 ثم ضرب بيديه الارض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر
 كفيه ووجهه متفق عليه (وكذا الترتيب) بين مسح الوجه واليدين
 (والمواولة) بينهما بان لا يؤخر مسح اليدين بحيث يحجب الوجه لو كان
 مفصولاً فهما فرضان (في) التيمم عن (حدث اصفر) لا عن حدث اكبر
 او نجاسة ببدن لان التيمم مبنى على طهارة الماء (واشترط النية لما يتيمم له)
 كصلاة او طواف او غيرها (من حدث او غيره كنجاسة على بدنه فينوي

لمن ففته عليه (او خاف باستعماله) اى استعمال الماء ضرراً (او) خاف
 (بطلبه ضرر بدنه او) ضرر (رفيقه او) ضرر (حرمة) اى زوجته
 او امرأة من اقاربه (او) ضرر (ماله بمطش او مرض او هلاك ونحوه)
 كخوفه باستعماله تاخر البرء او بقاء اثر شين فى جسده (شرع التيمم) اى
 وجب لما يجب الوضوء او الغسل له وسن لما ين له ذلك وهو جواب اذا
 من قوله اذا دخل وقت فريضة ويلزم شراء ماء وحبل ودلو بئمن مثل
 او زائد يسيراً فاضل عن حاجته واستعارة الحبل والدلو وقبول الماء قرضاً
 وهبة وقبول غنه قرضاً اذا كان له وقاه ويجب بذله لمطشان ولو نجساً
 (و من وجد ماء يكتفى ببعض طهره) من حدث اكبر او اصغر (تيمم بعد
 استعماله) ولا يتيمم قبله ولو كان على بدنه نجاسة وهو محدث غسل النجاسة
 وتيمم للمحدث بعد غسلها وكذلك لو كانت النجاسة فى ثوبه (ومن جرح)
 وتضرر بفصل الجرح ومسحه بالماء (تيمم له) ولما يتضرر بفصله عما قرب
 منه (وغسل الباقي) فان لم يتضرر بمسحه وجب واجزأ واذا كان جرحه
 ببعض اعضاء وضوءه لزمه اذا تواء مراعات الترتيب فيتيمم له عند غسله
 لو كان صحيحاً ومراعات الموالاته فيعيد غسل الصحيح عند كل تيمم بخلاف غسل
 الجنابة فلا ترتيب فيه ولا موالاته (ويجب) على من عدم الماء اذا دخل
 وقت الصلاة (طلب الماء فى رحله) بان يفتش فى رحله ما يمكن ان يكون
 فيه (و) فى (قربه) بان ينظر وراه وامامه وعن يمينه وعن شماله فان
 رأى ما يشك معه فى الماء قصده فاستبرأ وبطلبه من رفيقه فان تيمم قبل
 طلبه لم يصح ما لم يتحقق عدمه (و) ويلزمه ايضاً طلبه (بدلالة) ثقة اذا
 كان قريباً عرفاً ولم يخف فوت وقت ولو المختار او رفقة او على نفسه او
 ماله ولا يتيمم لخوف فوت جنازة ولا وقت فرض الا اذا وصل مسافر الى
 ماء وقد ضاق الوقت او علم ان التوبة لا تصل اليه الا بعده او علمه قريباً
 وخاف فوت الوقت ان قصده ومن باع الماء او وهبه بعد دخول الوقت
 ولم يترك ماء يتطهر به جرم ولم يصح العقد ثم ان تيمم وصلى لم يعد ان يحجز
 عن رده (فان) كان قادراً على الماء لكن (نسي قدرته عليه) او جهله
 بموضع يمكنه استعماله (وتيمم) وصلى (اعاد) لان النسيان لا يخرج عن
 كونه واجداً واما من ضل عن رحله وبه الماء وقد طلبه او ضل عن
 موضع بئر كان يعرفها وتيمم وصلى فلا اعادة عليه لانه حال تيممه لم يكن

(واحداً)

الاسراف ولو على نهر جار ويحرم ان يغتسل عربانا بين الناس ويكره خاليا
 في الماء (فان اسبغ باقل) مما ذكر في الوضوء او الغسل اجزاء والاسبغ
 تعميم العضو بالماء بحيث يجري عليه ولا يكون مسحا (او نوى بضمه
 الحدين) او الحدث واطلق او الصلاة ونحوها مما يحتاج لوضوء وغسل
 (اجزاء) عن الحدين ولم يلزمه ترتيب ولا موالاته (ويسن لجنب) ولو
 انثى وحائض ونفسا اقطع دمهما (غسل فرجه) لازالة ما عليه من الاذى
 (والوضوء لاكل) وشرب لقول عائشة رضي الله عنها رخص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للجنب اذا اراد ان يأكل او يشرب ان يتوضا وضوءه
 للصلاة رواه احمد باسناد صحيح (ونوم) لقول عائشة كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضا وضوءه
 للصلاة متفق عليه ويكره تركه لنوم فقط (و) يسن ايضا غسل فرجه
 ووضوءه (لماودة وطى) لحديث اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعاود
 فليتوضا بينهما وضوءاً رواه مسلم وغيره وزاد الحاكم فانه انشط للعود والغسل
 افضل وكره الامام بناء الحمام وبيعه واجارته وقال من بنا حماما للنساء
 ليس بعدل وللرجل دخوله بستره مع امن الوقوع في محرم ويحرم على
 المرأة بلا عذر **باب التيمم** في اللغة التقصد وشرعا مسح الوجه
 واليدين بصعيد على وجه مخصوص وهو من خصائص هذه الامة لم يجعه
 الله طهورا لغيرها توسعة عليها واحسانا اليها فقال تعالى تقيموا
 صعيدا طيبا الآية (وهو) اى التيمم (بدل طهارة الماء) **بكل**
 ما يفعل بها عند العجز عنه شرعا كصلاة وطواف ومس مسح وقرآنة
 قرآن ووطى حائض ويشترط له شرطان احدهما دخول الوقت وقد ذكره
 بقوله (اذا دخل وقت فريضة) او مندورة بوقت معين او عيد او وجد
 كيوف او اجتمع الناس لاستيقاء او غسل الميت او يم لعذر او ذكر فائنة
 واراد فعلها (او انيجت نافلة) بان لا يكون وقت نهى عن فعلها الشرط
 الثانى تعذر الماء وهو ما اشار اليه بقوله (وعدم الماء) حضراً كان او
 سفراً قصيراً كان او طويلاً مباحا كان او غيره فمن خرج لحرق او احتطاب
 ونحوها ولا يمكنه حمل الماء معه ولا الرجوع للوضوء الا بتزويج حاجته
 فله التيمم ولا اعادة عليه (او زاد) الماء على ثمة (اى ثمن مثله في مكانه
 بان لم يبدل الا بزيادة) كثيرا) عادة (او ثمن العجزة) او يحتاجه له او

ميتا) مسلما او كافرا سن له الفسل لامر اى هريرة رضى الله عنه بذلك
 رواه احمد وغيره (او افاق من جنون او اغماء بلا حلم) اى انزال (سن
 له الفسل) لان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من الاغماء متفق عليه
 والجنون فى معناه بل اولا وثانى بقية الاعمال المستحبة فى ابواب ما تستحب
 له وتيمم للكل ولما يسن له الوضوء لعذر (و) صفة (الفسل الكامل)
 اى المشتغل على الواجبات والسنن (ان ينوى) رفع الحدث او استباحة
 الصلاة او نحوها (ثم يسمى) وهى هنا كوضوء نجب مع الذكر وتسقط مع
 السهو (ويفسل يديه ثلاثا) كما فى الوضوء وهو هنا اكد لرفع الحدث عنهما
 بذلك (و) يفسل (ما لونه) من اذى (ويتوضا) كاملا (ويحصى) الماء
 (على راسه ثلاثا يرويه) اى يروى فى كل مرة اصول شعره فلا يجز
 المسح (ويمسك يديه غسلا) لحدث عائشة رضى الله عنها كان رسول صلى
 الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ثلاثا وتوضا وضوء للصلاة
 ثم يخلل شعره بيديه حتى اذا ظن انه قد روى بشرته افاض الماء عليه
 ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده متفق عليه (ثلاثا) حتى ما يظهر
 من فرج المرأة عند قومود لحاجة وباطن شعر وتنفضه لحيض (وبذلك)
 اى بذلك بدنه بيديه ليتيقن وصول الى مغابته وجيع بدنه ويتنفض اصول
 شعره وغضاريف اذنيه وتحت حلقه وابطيه وعمق سترته وبين اليدين وطى
 ركبتيه (ويتيان) لانه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيان فى طهوره
 (ويفسل قدميه) ثانيا (مكانا اخر) ويكفى الظن فى الاسباغ قال بعضهم
 ويحرك خاتمه ليتيقن وصول الماء (و) الفسل (الجزى) اى الكافى (ان
 ينوى) كما تقدم (ويسمى) فيقول بسم الله (ويمسك بدنه بالفسل مرة) اى
 يفسل ظاهر جميع بدنه وما فى حكمه من غير ضرر كالقلم والاقف والبشرة
 التى تحت الشعور ولو كثيفة وباطن الشعر وظاهره مع مسترله وما تحت
 حشفة اقلف ان امكن شعرها ويرقع حدث قبل زوال حكم خبث ويستحب
 سدر فى غسل كافر اسلم وحايض واخذها مسكا تجعله فى قطنة او نحوها
 وتجعلها فى فرجها فان لم تجد فطيبا فان لم تجد فطينا (ويتوضا بعد)
 استحبابا والمد رطل وثلاث عراقى ورطل واوقيتان وسبع اوقية مصرى
 وثلاث اواق وثلاثة اسباع اوقية دمشقية واوقيتان واربعة اسباع اوقية
 قدسية (ويفسل بصاع) وهو اربعة امداد وان زاد جاز لكن يكره

(الاسراف)

انقل المني ولم يخرج اغتسل له) لان الماء قد باعد محله فصادق عليه اسم
الجنب ويحصل به البلوغ ونحوه مما يترتب على خروجه (فان خرج) (هـ) المني
(بعده) اى بعد غسله لانتقاله (لم يعده) لانه مني واحد فلا يوجب غسلين
(و) الثاني (تغيب حشفة اصلية) او قدرها ان فقدت وان لم يتزل (فى
فرج اصلى قبلا كان او دبراً) وان لم يجد حرارة فان اولج الحثي المشكل
حشفته فى فرج اصلى ولم يتزل او اولج غير الحثي ذكره فى قبل الحثي
فلا غسل على واحد منهما ان لم يتزل ولا غسل اذا مس الحثان الحثان
من غير ايلاج ولا بايلاج بعض الحشفة (و) لو كان الفرج (من حمة او
ميت) او نائم او مجنون او صغير يجامع مثله وكذا لو استدخلت ذكر نائم
او صغير ونحوه (و) الثالث (اسلام كافر) اصليا كان او مرتدا ولو ميّزا
او لم يوجد فى كفره ما يوجب له لان قيس ابن عاصم اسلم فامرء النبي صلى
الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر رواه احمد والترمذي وحسنه ويستحب
له القاء شعره قال احمد ويفسل ثيابه (و) الرابع (موت) غير شهيد
مركة ومقتول ظلما ويأتى (و) الخامس (حيض و) السادس (نفاس)
ولا خلاف فى وجوب الغسل بهما قاله فى المفتى فيجب بالخروج والاقطاع
شرط (لا ولادة عارية عن دم) فلا غسل بها والولد طاهر (ومن لزمه
الغسل) لشيء مما تقدم (حرم عليه . الصلاة والطواف ومس المصحف
(وقرأة القرآن) اى قرأة اية فصاعدا وله قول ما وافق قرانا ان لم
يقصده كالسجدة والحمدلة ونحوها كذلك وله تسجيته والتفكير فيه وتحريك
شفتيه به ما لم يبين الحروف وقرأة بعض اية ما لم تطل ولا يمنع من قرأته
متنجس القم وينع الكافر من قرأته ولو رجع اسلامه (ويمبر المسجد) اى
يدخله لقوله تعالى ولا جنبا الا عابري سبل اى طريق (الحاجة) وغيرها
على الصحيح كما مشى عليه فى الاقتناع وكونه طريقا قصيرا حاجة وكره احمد
اتخاذها طريقا ومضى العيد مسجد لا مصلى الجنائز (ولا) يجوز ان (يلبث
فيه) اى فى المسجد من عليه غسل (بغير وضوء) فان توشا جاز له اللبث
وبمنع منه مجنون وسكران ومن عليه نجاسة تتعدى ويباح به وضوء وغسل
ان لم يوذبا وان كان الماء فى المسجد جاز دخوله بلا تيمم وان اراد اللبث
فيه للاغتسال تيمم وان تعذر الماء واحتاج للبث جاز بلا تيمم (ومن غسل

(هـ) قوله فان خرج بعده الخ اى بلا شهوة فان خرج بشهوة لزمه الغسل اهـ

الامر ان او غلب على ظنه احدهما لقوله صلى الله عليه وسلم لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا متفق عليه (فان تيقنهما) اى تيقن الطهارة والحدث (وجهل السابق) منهما (فهو بضد حاله قبلهما) ان علمهما فان كان قبلهما متطهرا فهو الان محدث وان كان محدثا فهو الان متطهر لانه قد تيقن زوال تلك الحالة الى ضدها وشك في بقاء ضدها وهو الاصل وان لم يعلم حالة قبلهما تطهر واذا سمع اثنان صوتا او شم ريحا من احدهما لا بعينه فلا وضوء عليهما ولا ياتم احدهما بصاحبه ولا يضافه في الصلاة وحده وان كان احدهما اماما احادا صلاتهما (ويجرم على المحدث من المصحف) او بعضه حتى جلده وحواشيه بيد او غيرها بلا حائل لا حمله بملاقته او في كيس او كم من غير مس ولا تصفحه بكم او عود ولا صغير لوحا فيه قران من الخالي من الكتابة ولا مس تفسير ونحوه ويجرم ايضا مس مصحف بعضه متنجس وسفر به لدار حرب وتوسده وتوسد كتب علم فيها قران ما لم يخف سرقة ويجرم ايضا كتب القران بحيث يهان وكره مد رجل اليه واستدباره وتخطيه وتحليته بذهب او فضة وتحرم تحلية كتب العلم (و) يحرم على المحدث ايضا (الصلاة) ولو نفلا حتى صلاة جنازة وسجود تلاوة وشكر ولا يكفر من صلا محدثا (و) يحرم على المحدث ايضا (الطواف) لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا ان الله اباح فيه الكلام رواه الشافعي في مسنده باب الفصل يضم الغين الاغتسال اى استعمال الماء في جميع بدنه على وجه مخصوص وبافتح الماء او الفعل بالكسر ما يفصل به الرأس من خطمى وغيره (وموجه) ستة اشياء احدها (خروج المني) من مخرجه (دفقا بلذة لا) ان خرج (بدونهما من غير نائم) ونحوه فلو خرج من يقظان لغير ذلك كبرد ونحوه من غير شهوة لم يجب به غسل لحديث على يرفعه اذا فضخت الماء فاغتسل وان لم تكن فاضحا فلا تقتل رواه احمد والفضخ هو خروجه بالغلبة قاله ابراهيم الحزى فعلى هذا يكون نجسا وليس بمذى قاله في الرعاية وان خرج المني من غير مخرجه كما لو انكسر صلبه فخرج منه لم يجب الفصل وحكمه كالنجاسة المعتادة وان افاق نائم او نحوه يمكن بلوغه فوجد بللا فان تحقق انه منى اغتسل فقط ولو لم يذكر احتلاما وان لم يتحققه منيا فان سبق نومه ملاعبة او نظر او فكر او نحوه او كان به ابردة لم يجب الفصل والا اغتسل وطهر ما اصابه احتياطا (وان

الى الكوع لعموم حديث من افضا بيده الى ذكره ليس دونه ستر فقد
 وجب عليه الوضوء رواه احمد لكن لا يتنقض مسه بالظفر (و) يتنقض
 (لمسها) اى لمس الذكر والقبل معا (من حتى مشكل) شهوة او لا
 اذ احدهما اصلى قطعاً (و) يتنقض ايضا (لمس ذكر ذكره) اى ذكر الحثي
 المشكل لشهوة لانه ان كان ذكراً فقد مس ذكره وان كان امرأة فقد لمسها
 لشهوة فان لم يمسه لشهوة او مس قبله لم يتنقض (او اتى قبله) اى ويتنقض
 لمس الاثنى قبل الحثي المشكل (لشهوة فيهما) اى فى هذه والى قبلها لانه ان
 كان اثنى فقد مست فرجها وان كان ذكراً فقد لمست لشهوة فان كان اللبس لغيرها
 او مست ذكره لم يتنقض وضؤها (والخامس مسه) اى الذكر (امرأة بشهوة)
 لانها التى تدعوا الى الحدث والباء للمصاحبة والمرأة شاملة للاجنبية وذات
 المحرم والميتة والكيرة والصغيرة المميزة التى يوطأ مثلها وسواء كان المس باليد
 او غيرها ولو بزائد لزيد او اشل (او غسه بها) اى يتنقض مسها للرجل
 بشهوة ككسه السابق (و) يتنقض (مس حلقة دبر) لانه فرج سواء كان منه
 او من غيره (لا مس شعر وظفر) وسن منه او منها ولا المس بها
 (و) لا مس رجل (لامرد) ولو بشهوة (ولا) المس (مع حائل)
 لانه لم يمس البشرة (ولا) يتنقض وضوء (ملوس بدنه ولو وجد منه
 شهوة) ذكراً كان او اثنى وكذا لا يتنقض وضوء ملوس فرجه (ويتنقض
 غسل ميت) مسلماً كان او كافراً ذكراً كان او اثنى صغيراً او كبيراً وروى
 عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يأمران غاسل الميت بالوضوء والغسل
 من يقبله ويباشره ولو مرة لا من يصب عليه الماء ولا من يجمعه وهذا هو
 السادس (و) السابع (اكل اللحم خاصة من الجزور) اى الابل فلا
 يتنقض بقية اجزائها كالكبدة وشرب لبنها ومرق لحمها وسواء كان نيئاً او
 مطبوخاً قال احمد فيه حديثان صحيحان حديث البر او جابر ابن سمره
 (و) الثامن المشار اليه بقوله (كلما اوجب غسلاً) كاسلام وانتقال منى
 ونحوهما (اوجب الوضوء الا الموت) فيوجب الغسل دون الوضوء ولا تنقض
 بغير ما مر كالقذف والكذب والغية ونحوها والقهقهة ولو فى الصلاة واكل
 ما مست النار غير لحم الابل ولا يسن الوضوء منها (ومن يتيقن الطهارة
 وشك) اى تردد (فى الحدث او بالعكس) بان يتيقن الحدث وشك فى
 الطهارة (بنى على اليقين) سواء كان فى الصلاة او خارجها تساوى عنده

اى اسفل الخف (وعقبه) فلا يسن مسحهما ولا يجزى لو اقتصر عليه
 (ومسح) وجوبا (على جميع الجيرة) لما تقدم من حديث صاحب الشجة
 (ومتى ظهر بعض محل الفرض) بمن مسح (بعد الحدث) بخرق الخف
 او خروج بعض القدم الى ساق الخف او ظهر بعض راس وغش او
 زالت جيرة استأنف الطهارة فان تطهر ولبس الخف ولم يحدث لم تبطل
 طهارته بخلعه ولو كان توشاً تجديداً و مسح (او تم مدتة) اى مدة المسح
 (استأنف الطهارة) ولو فى الصلاة لان المسح اقيم مقام الفسل فاذا زال
 او انقضت مدته بطلت الطهارة فى الممسوح فتبطل فى جميعها لكونها
 لا تبعض ب باب نواقض الوضوء ب اى مفسداته وهى ثمانية احدها
 الخارج من سبيل و اشار اليه بقوله (ينقض) الوضوء (ماخرج من
 سبيل) اى مخرج بول او غائط ولو نادرا او طاهرا كولد بلا دم او
 مقطرا فى احليله او محتشى وابتل لا الدائم كالسلس والاستحاضة فلا ينقض
 للضرورة (والثانى خارج من بقية البدن) سوا السبيل (ان كان بولا او
 غائطا) قليلا كان او كثيرا (او) كان (كثيرا نجسا غيرهما) اى غير
 البول والغائط كقئ ولو بحاله لما روى الترمذى انه صلى الله عليه وسلم
 قاء قزواً والكثير ماخس فى نفس كل احد بحسبه واذا استند المخرج
 وانفتح غيره لم يثبت له احكام المعتاد (والثالث زوال العقل) او تعطلته
 قال ابو الخطاب وغيره ولو تلجم ولم يخرج شئ احاقا بالغالب (الا يسير
 نوم من قاعد وقائم) غير محتجى او متكى او مستند وعلم من كلامه ان
 الجنون والاعماء والسكر ينقض الوضوء كثيرها ويسيرها ذكره فى المبدع
 اجماعا وينقض ايضا النوم من مضطجع وراكع وساجد مطلقا كمتجني
 ومتكى ومستند والكثير من قائم وقاعد لحديث العين وكاء السه فمن
 نام فليتوضأ رواه احمد وغيره والسه حلقة الدبر (والرابع مس ذكرادى)
 تعمده او لا (متصل) ولو اشل او قلفة او من ميت لا الاتيين ولا
 بائن او محله (او) مس (قبل) امرأة وهو فرجها التى بين اسكبتها
 لقوله صلى الله عليه وسلم من مس ذكره فليتوضأ رواه مالك والشافعى
 وغيرهما وصححه احمد والترمذى وفى لفظ من مس فرجه فليتوضأ صححه احمد
 ولا ينقض مس شفرها وهما جافتا فرجها وينقض المس بيد بلا حائل ولو
 كانت زائدة سواء كان (يظهر كفه او بطنه) او حرفه من روس الاصابع

(الى)

حلها) اى يمسح على الحيرة الى حلها او برا ماتحتها وليس موقنا
 كالسح على الحفين ونحوهما لان مسحها للضرورة فيقتدر بقدرها (اذا
 لبس ذلك) اى ماتقدم من الحفين ونحوهما والعمامة والخمار والحيرة
 (بعد كمال الطهارة) بالماء ولو مسح فيها على حائل او تيمم لجرح فلو غسل
 رجلا ثم ادخلها الخف خلعت ثم لبس بعد غسل الاخرى ولو نوى جنب
 رفع حديثه وغسل رجله وادخلهما الخف ثم قم طهارته او مسح راسه
 ثم لبس العمامة ثم غسل رجله او تيمم ولبس الخف او غيره لم يمسح ولو
 حيرة فان خاف تزعا تيمم ويمسح من به سلس بول او نحوه اذا لبس بعد
 الطهارة لانها كاملة فى حقه فان زال عذره لزمه الخلع واستئناف الطهارة
 كالتييم حين يجد الماء (ومن مسح فى سفر ثم اقام) اتم مسح مقيم ان بقى
 منه شئ والا خلعت (او عكس) اى مسح مقيما ثم سافر لم يزد على
 مسح مقيم تقليا لجانب الحضر (او شك فى ابتدائه) اى ابتداء المسح هل كان
 حضرا او سفرا (فمسح مقيم) اى فيمسح تمة يوم وليلة فقط لانه المتيقن
 (وان احدث) فى الحضر (ثم سافر قبل مسحه فمسح مسافرا) لانه
 ابتداء المسح مسافرا (ولا يمسح قلانس) جمع قلنسوة وهى المبطات كدنيات
 القضاة والنوميات قال فى مجمع البحرين على هيئة ماتخذها الصوفية الآن
 (ولا) يمسح (لفافة) وهى الخرقة تشد على الرجل تحتها نعل او لا ولو
 مع مشقة لعدم ثبوتها بنفسها (ولا) يمسح (ما يسقط من القدم او) خفا
 (يرى منه بعضه) اى بعض القدم او شئ من محل الفرض لان ما ظهر
 فرضه القسل ولا يجمع المسح (فان لبس خفا على خف قبل الحدث)
 ولو مع خرق احد الحفين (فالحكم للخف الفوقانى) لانه ساتر فاشبه المنفرد
 وكذا لو لبسه على لفافة وان كانا مخرقين لم يجز المسح ولو ستر وان ادخل
 يده من تحت الفوقانى ومسح الذى تحته جاز وان احدث ثم لبس الفوقانى
 قبل مسح التختانى او بعده لم يمسح الفوقانى بل ماتحته ولو زرع الفوقانى
 بعد مسحه لزم زرع ماتحته (ويمسح) وجوبا (اكثر العمامة) ويختص ذلك
 بدوايرها (ويمسح) اكثر (ظاهرا قدم الخف) والجبرموق والجورب
 وسن ان يمسح باصابع يده (من اصابعه) اى اصابع رجله (الى ساقه)
 يمسح رجله اليمنى بيده اليسرى ورجله اليسرى بيده اليسرى ويفرج اصابعه
 اذا مسح وكيف مسح اجزاء ويكره غسله وتكرار مسحه (دون اسفله)

ضرورة ويتم معها المستور (باح) فلا يجوز المسح على مفصوب ولا على
 حرير لرجل لان لبسه معصية فلا تستباح به الرخصة (سائر المفروض)
 ولو بشده او شرجه كالزبول الذي له ساق وعمرى يدخل بعضها في
 بعض فلا يمسح ما لا يستر محل الفرض لقصره او سعة او صفائه
 او خرق فيه وان صغر حتى موضع الخرز فان انضم ولم يبد منه شيء
 جاز المسح عليه (يثبت بنفسه) فان لم يثبت الا بشده لم يجز المسح عليه
 وان ثبت بتعلين مسح الى خلعهما مادامت مدته ولا يجوز المسح على
 ما يسقط (من خف) بيان لطاهر اى يجوز المسح على خف يمكن متابعة
 المشي فيه عرفا قال الامام احمد ليس في قلبي من المسح شيء فيه اربعون
 حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وجوب صفيق) وهو
 ما يلبس في الرجل على هيئة الخف من غير الجلد لانه صلى الله عليه وسلم
 مسح على الجوربين والتعلين رواه احمد وغيره وصححه الترمذى (ونحوهما)
 اى نحو الخف والجورب كالجرموق ويسمى الموق وهو خف قصير فيصح المسح
 عليه لفعله عليه السلام رواه احمد وغيره (و) يصح المسح ايضا (على
 عمامة) مباحة (لرجل) لا لمرأة لانه صلى الله عليه وسلم مسح على
 الخفين والعمامة قال الترمذى حسن صحيح هذا اذا كانت (مخنكة) وهى
 التى يدار منها تحت الحنك كور بفتح الكاف فاكثر (او ذات ذوائب) يضم
 المعجمة وبمدها همزة مفتوحة وهى طرف العمامة المرخى فلا يصح المسح
 على العمامة الصماء ويشترط ايضا ان تكون ساترة لما لم تجز العادة بكشفه
 كقدم الراس والاذنين وجوانب الراس فيبقى عنه لمشقة التحرز منه بخلاف
 الخف ويستحب مسحه معها (و) على (خر نساء مدارة تحت حلوقهن)
 لمشقة نزعهما كالعمامة بخلاف وقاية الراس وانما يمسح جميع ما تقدم (في حدث
 اصفر) لافى حدث اكبر بل يفصل ما تحتها (و) يمسح على (جيرة)
 مشدودة على كسر او جرح ونحوهما (لم تجاوز قدر الحاجة) وهو
 موضع الجرح والكسر وما قرب منه بحيث يحتاج اليه في شدها فان تعدى
 شدها محل الحاجة نزعهما فان خشي تلفا او ضررا تيمم لزايد ودوا على
 البدن تضرر بقلعه كجيرة في المسح عليه (ولو فى) حدث (اكبر) لحديث
 صاحب الشجرة انما كان يكفيه ان يتيمم ويعضد او يعصب على جرحه خرقة
 ويمسح عليها وينسل سائر جسده رواه ابو داود والمسح عليها عزيمة (الى

(حلقها)

المعتاد غالبا (الى ما انحدر من الحيين والذقن طولاً) مع ما استرسل من الحيين (ومن الاذن الى الاذن) عرضاً لان ذلك تحصل به المواجهة والاذنان ليسا من الوجه بل البياض الذى بين العذار والاذن منه (و) يفصل (ما فيه) اى فى الوجه (من شعر خفيف) يصف البشرة كعذار وعارض واهداب عين وشارب وغنفة لانها من الوجه لا صدغ وتحذيف وهو الشعر بعد انتهاء العذار والزرعة ولا الزعتان وهما ما انحسر عنه الشعر من الراس متصاعدا من جانبيه فهى من الراس ولا يفصل داخل عينه ولو من نجاسة ولو امن الضرر (و) يفصل الشعر (الظاهر من الكثيف مع ما استرسل منه) ويخلل باطنه وتقدم (ثم) يفصل (يديه مع المرفقين) واطفاره ثلاثا ولا يضر وسخ يسير تحت ظفر ونحوه ويفصل ما نبت بمحل الفرض من اصبع او يد زائدة (ثم يمسح كل راسه) بالماء (مع الاذنين مرة واحدة) فير يديه من مقدم راسه الى قفاه ثم يردّها الى الموضع الذى بدا منه ثم يدخل سبابته فى صمخى اذنيه ويمسح بابهاميه ظاهرهما ويمجّزى كيف مسح (ثم يفصل رجله) ثلاثا (مع الكعبين) اى العظمين الناثين فى اسفل الساق من جانبى القدم (ويفصل الاقطع بقية المفروض) لحديث اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم متفق عليه (فان قطع من المفصل) اى من مفصل المرفق (غسل راس العضد منه) وكذا الاقطع من مفصل كعب يفصل طرف الساق (ثم يرفع بصره الى السماء) بعد فراغه (ويقول ما ورد) ومنه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله (وتباح معونته) اى معونة المتوضى وسن كونه عن يساره كانه ضيق الراس والا فمن يمينه (و) يباح (له) تشييف اعضائه (من ماء الوضوء ومن وضاء غيره ونواه هو مسح ان لم يكن الموضى مكرها بغير حق وكذا الفسل والتيميم) باب مسح الخفين  وغيرهما من الحواويل وهو رخصة وافضل من غسل ويرفع الحدث ولا يسن ان يلبس ليمسح (يجوز يوما وليلة) لمقيم ومسافر لا يسباح له القصر (ولمسافر) سفرا يسج القصر (ثلاثة) ايام (لباليها) لحديث على يرفعه للمسافر ثلاثة ايام لباليهن وللمقيم يوم وليلة رواه مسلم ويخلع عند انقضاء المدة فان خاف او تضرر رفيقه بانتظاره تيميم فان مسح وصلى اعاد (و) ابتدا المدة (من حدث بعد لبس على طاهر) العين فلا يمسح على نجس ولو فى

طهارة او وضؤا او اطلق او غسل اعضاءه ليزيل عنها النجاسة او ليعلم غيره
 او للتبرد لم يحجزه وان نوى صلاة معينة لا غيرها ارتفع مطلقا وينوى من
 حدثه دائم استحابة الصلاة ويرتفع حدثه ولا يحتاج الى تعيين النية للفرض
 فلو نوى رفع الحدث لم يرتفع حدثه في الاقيس قاله في المبدع ويستحب
 نطقه بالنية سرا (تمة) يشترط لوضؤ وغسل ايضا اسلام وعقل وتميز
 وطهورية ماء واباحته وازالة ما يمنع وصوله واقطاع موجب ولو وضؤ
 فراغ استنجاء او استحمار ودخول وقت على من حدثه دائم لفرضه (فان
 نوى ما تسن له الطهارة كقراءة قران وذكر واذان ونوم وغضب
 ارتفع حدثه (او) نوى (تجديدا مسنونا) بان صلى بالوضؤ الذي قبله
 (ناسيا حدثه ارتفع) حدثه لانه نوى طهارة شرعية (وان نوى) من
 عليه جنابة (غسلا مسنونا) كغسل الجمعة قال في الوجيز ناسيا (اجزاء عن
 واجب) كما مر فحين نوى التجديد (وكذا عكسه) اى ان نوى واجبا اجزاء
 عن المسنون وان نواها حصلا والافضل ان يغتسل للواجب ثم للمسنون
 كاملا (وان اجتمعت احداث) متنوعة ولو متفرقة (توجب وضؤا او غسلا
 فنوى بطهارته احدها) لا على ان لا يرتفع غيره (ارتفع سائرهما) اى
 باقيا لان الاحداث تتداخل فاذا ارتفع البعض ارتفع الكل (ويجب الاتيان
 بها) اى بالنية (عند اول واجبات الطهارة وهو التسمية) فلو فعل شيئا
 من الواجبات قبل النية لم يعتد به ويجوز تقديمها بزمان يسير كالصلاة ولا
 يبطلها عمل يسير (وتسن) النية (عند اول مسنوناتها) اى مسنونات
 الطهارة كغسل اليدين في لول الوضؤ (ان وجد قبل واجب) اى قبل
 التسمية (و) يسن (استحباب ذكرها) اى تذكر النية (في جميعها) اى
 جميع الطهارة لتكون افعاله مقرونة بالنية (ويجب استحباب حكمها) اى
 حكم النية بان لا ينوى قطعها حتى يتم الطهارة فان عزبت عن خاطره لم
 يؤثر وان شك في النية في اثناء طهارته استأنفها الا ان يكون وهما
 كالوسواس فلا يلتفت اليه ولا يضر ابطالها بعد فراغه ولا شك بعده
 (وصفة الوضؤ) الكامل اى كيفيته (ان ينوى ثم يسمى) وتقدم (ويغسل
 كفيه ثلاثا) تنظيفا لهما فيكرر غسلهما عند الاستيقاظ من النوم وفي اوله
 اى الوضؤ (ثم يتمضمض ويستنشق) ثلاثا ثلاثا بيمينه ومن غرفة افضل
 ويستتر يساره (ويغسل وجهه) ثلاثا وحده (من منابت شعر الراس)

يكره ولا يسن مسح العنق ولا الكلام على الوضوء باب فروض الوضوء
وصفته في الفرض لغة يقال لمعان اصلها الحز والقطع وشرعا ما اتيب فاعله
وعوقب تاركه والوضوء استعمال ماء طهور في الاعضاء الاربعة على صفة
مخصوصة وكان فرضه مع فرض الصلاة كما رواه ابن ماجه ذكره في المبدع
(فروضه ستة) احدها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم
(والقم والاق منه) اي من الوجه لدخولهما في حده فلا تسقط المضمضة
ولا الاستنشاق في وضوء ولا غسل لا عمدا ولا سهوا (و) الثاني (غسل
اليدين) مع المرققين لقوله تعالى وايديكم الى المرافق (و) الثالث (مسح
الراس) كله (ومنه الاذنان) لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وقوله صلى الله
عليه وسلم الاذنان من الراس رواه ابن ماجه (و) الرابع (غسل الرجلين)
مع الكعنين لقوله تعالى وارجلكم الى الكعنين (و) الخامس (الترتيب)
على ما ذكر الله تعالى لان الله تعالى ادخل الممسوح بين الممسولات ولا
نعلم لهذا فائدة غير الترتيب والاية سقت لبيان الواجب والنبي صلى الله عليه
وسلم رتب الوضوء وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فلو بدأ بشئ
من الاعضاء قبل غسل الوجه لم يحسب له وان توشأ منكسأ اربع مرات
صح وضوءه ان قرب الزمن ولو غسلها جميعا دفعة واحدة لم يحسب له غير
الوجه وان انغمس ناويا في ماء وخرج مرتبا اجزاء والا فلا (و) السادس
(الموالة) لانه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدمه لعة
قدر الدرهم لم يصبها الماء فامر ان يعيد الوضوء رواه احمد وغيره (وهي)
اي الموالة (ان لا يؤخر غسل عضو حتى ينشف الذي قبله) بزمن
معتدل او قدره من غيره ولا يضر ان جف لاشتغال بسنة كتخليل واسباغ
او ازالة وسوسة او وسخ ويضر لاشتغال بتحصيل ماء او اسراف او نجاسة
او وسخ لغبر طهارة وسبب وجوب الوضوء الحدث ويحل جميع البدن كجناية
(والنية) لغة القصد ومحلها القلب فلا يضر سبق لسانه بغير قصده ويخلصها
لله تعالى (شرط) هو لغة العلامة واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (لطهارة الحدث كلها) لحديث
انما الاعمال بالنيات فلا يصح وضوء وغسل وتيمم ولو مستحبات الا بها
(فينوى رفع الحدث او) يقصد (الطهارة لما لا يباح الا بها) اي بالطهارة
كالصلاة والطواف ومسح المصحف لان ذلك يستلزم رفع الحدث فان نوى

ذكره الشيخ تقي الدين ولا يكره اخذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه
ويحذف شاربه وهو اولى من قصه ويقلم اظفاره مخالفا وينتف ابطه ويحلق
حانته وله ازالها بما شاء والتنوير فعله احمد في العورة وغيرها ويدفن ما يزيله
من شعره وظفره ونحوه ويفعله كل اسبوع يوم الجمعة قبل الزوال ولا يتركه
فوق اربعين يوما واما الشارب ففي كل جمعة (ومن سنن الوضوء) وهي جمع
سنة وهي في اللغة الطريقة وفي الاصطلاح ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه
وتطلق ايضا على اقواله وافعاله وتقريراته صلى الله عليه وسلم وسعى غسل
الاعضاء على الوجه المخصوص وضوء لتنظيفه المتوضي وتحسينه (السواك)
وتقدم انه يتأكد فيه ومحل عند المضمضة (وغسل الكفين ثلاثا) في اول
الوضوء ولو تحقق طهارتهما (ويجب) غسلهما ثلاثا بنية وتسمية (من نوم ليل
ناقض لوضوء) لما تقدم في اقسام الماء ويسقط غسلهما والتسمية سهوا وغسلهما
لمعنى فيهما فلو استعمل الماء ولم يدخل يده في الاناء لم يصح . وضوءه وفسد الماء
(و) من سنن الوضوء (البداية) قبل غسله لوجهه (بمضمضة) ثم (استنشاق)
ثلاثا ثلاثا بينه واستنثاره بيساره (و) من سننه المبالغة (فيهما) اى في
المضمضة والاستنشاق (لغير صائم) فتركه والمبالغة في مضمضة ادارة الماء
بجميع فم وفي الاستنشاق جذبه بنفسه الى اقصى الاتف وفي بقية الاعضاء
ذلك ما ينبوا عنه الماء للصائم وغيره (و) من سننه (تحليل اللحية الكثيفة)
بالتاء المثلثة وهي التي تستر البشرة ويأخذ كفا من ماء يضعه من تحتها باصابعه
مشبكة او من جانبيها ويعركها وكذا عنقه وباقي شعور الوجه (و) من سننه
تحليل (الاصابع) اى اصابع اليدين والرجلين قال في الشرح وهو في
الرجلين أكد ويحلل اصابع رجله بمخصر يده اليسرى من باطن رجله اليمنى
من خصرها الى ابهامها وفي اليسرى بالعكس واصابع يديه احداها بالاخري
فان كانت او بعضها ملتصقة سقط (و) من سننه (التيامن) بلا خلاف
(واخذ ماء جديد للاذنين) بعد مسح رأسه ومجاوزه محل فرض (و)
من سننه (الفسلة الثانية والثالثة) وتكره الزيادة عليها ويعمل في عدد
الفسلات بالاكل ويجوز الاقتصار على الفسلة الواحدة والثتان افضل
منها والثلاثة افضل منهما ولو غسل بعض اعضاء الوضوء أكثر من بعض لم

(٥) قوله لم يصح الخ الظاهر ان هذا مبني على القول بان حصول الماء في بعض اليد
كحصوله في كلها والصحيح خلافه فالوضوء صحيح حيث لم يحصل الماء في جميع البداه

(يكره)

واحد وغيرها (لغير صايم بعد الزوال) فيكره فرضا كان الصوم او فلا
وقبل الزوال يستحب له لباس مندى ويباح برطب لحديب اذ صتم فاستاكوا
بالغداة ولا تستاكوا بالعشى اخرجه البيهقي عن علي رضي الله عنه (متأكد
خبر ثان للتسوك (عند صلاة) فرضاً كانت او فلا (و) عند (اقباه)
من نوم ليل او نهار (و) عند (تغير) رائحة (فم) بما كول او غيره
وعند وضوء وقراءة زاد الزركشي والمصنف في الاقتناع ودخول مسجد
ومنزلة وطالة سكوت وخلو المعدة من الطعام واصفرار الاسنان
(ويستاك عرضاً) استحباباً بالنسبة الى الاسنان بيده اليسرى على اسنانه ولته
ولسانه ويفسل السواك ولا بأس ان يستاك به اثنان فأكثر قال في الرعاية
ويقول اذا استاك اللهم طهر قلبي ومحض ذنوبي قال بعض الشافعية وينوي به
الايان بالسنة (مبتدئاً بجانب منه الايمن) فتسن البداة بالايمن في سواك
وطهور وشأنه كله غير ما يستقذر (ويدهن) استحباباً (غبا) يوماً بعد يوم
اي يوماً يدهن ويوما لا يدهن لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الترجل
الاغبا رواه الترمذي والنسائي وصححه والترجيل تسريح الشعر ودهنه لحديث
اربع من سنن المرسلين الخنا والتعطر والسواك والنكاح (ويكحل) في كل
عين (وترا) ثلاثاً بالأمم المطيب كل ليلة قبل ان ينام لفعله عليه السلام
رواه احمد وغيره عن ابن عباس ويسن نظر في مرآة وتطيب ويفضن الى
نعم الله تعالى ويقول اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقى وحرم وجهي على
النار لحديث ابي هريرة (وتجب التسمية في الوضوء مع الذكر) اي ان يقول
بسم الله لا يقوم غيرها مقامها لحبر ابي هريرة مرفوعاً لا صلاة لمن لا وضوء
له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه احمد وغيره وتسقط مع السهو
وكذا غسل وتيمم (ويجب الختان) عند البلوغ (ما لم يخف على نفسه)
ذكراً كان او حتى او اثني فالذكر باخذ جلدة الحشفة والاثني باخذ جلدة
فوق محل الايلاج تشبه عرف الديك ويستحب ان لا تؤخذ كلها والحقن
باخذها وفعله زمن صغر افضل وكره في سابع يوم من الولادة اليه (ويكره
القرع) وهو حلق بعض الراس وترك بعض وكذا حلق القفا لغير حجابة
ونحوها ويسن ابقاء شعر الراس قال احمد هو سنة لو تقوى عليه اتخذناه
ولكن له كلفة ومؤنة ويسرحه ويفرقه ويكون الى اذنه ويتهى الى منكبيه
كشعره عليه السلام ولا بأس بزيادة وجعله زواجة ويعفى لحيته ويحرم حلقها

الماء لكن الماء افضل (ان لم يجد) اى يتجاوز (الخارج موضع السادة)
مثل ان ينتشر الخارج على شئ من الصفحة او يمتد الى الحشفة امتداداً
غير معتاد فلا يجوز فيه الا الماء كقبلى الخنى المشكل ومخرج غير فرج
وتجس مخرج بغير خارج ولا يجب غسل نجاسة وجنابة بداخل فرج ثيب
ولا داخل حشفة اقلف غير مفتوح (ويشترط للاستجمار باحجار ونحوها)
كخشب وخرق (ان يكون) ما يستجمر به (طاهراً) مباحاً (منقياً غير
عظم وروث) ولو طاهرين (وطعام) ولو لبهيمه (ومحترم) ككتب علم
(ومتصل بحيوان) كذنب البهيمه وصوفها المتصل بها ويجرم الاستجمار
بهذه الاشياء وبجلد سمك او حيوان مذكى مطلقاً او حشيش رطب
(ويشترط) للاكتفا بالاستجمار (ثلاث مسحات منقية فاكثر) ان لم يحصل
بثلاث ولا يجوز اقل منها ويعتبر ان تم كل مسحة المحل (ولو) كانت
الثلاث (بمحجر ذى شعب) اجزات ان اتقت وكيف ما حصل الانقاء فى
الاستجمار اجزا وهو ان يبقى اثر لا يزيله الا الماء وبالماء عود خشونة المحل
كما كان مع السبع غسلات ويكنى ظن الانقا (ويسن قطعه) اى قطع ما زاد
على الثلاث (على وتر) فان اتقى برابة زاد خامسة وهكذا (ويجب
الاستجماء) بقاء او حجر ونحوه (لكل خارج) من سبيل اذا اراد الصلاة
ونحوها (الا الريح) والطاهر وغير الملوث (ولا يصح قبله) اى قبل
الاستجماء بقاء او حجر ونحوه (وضوء ولا يتم) لحديث المقداد المتفق عليه
يفصل ذكره ثم يتوضا ولو كانت النجاسة على غير السيلين او عليهما غير
خارجة منهما صح الوضوء والتيمم قبل زوالها في باب السواك وسنن
الوضوء في وما الحق بذلك من الادهان والاكتمال والاختتان والاستحداد
ونحوها السواك والمسواك اسم للعود الذى يستاك به ويطلق السواك على
الفعل اى ذلك الفم بالعود لازالة نحو تغير كالتسوك (التسوك بعود لين)
سواء كان رطباً او يابساً مندى من اراك او زيتون او عرجون او غيرها
(منق) للقم (غير مضر) احترازاً عن الرمان والآس وكل ما له رائحة
طيبة (لا يفتت) ولا يجرح ويكره بعود يجرح او يضر او يفتت و (لا)
يصيب السنة من استاك بغير عود (باصبعه وخرقة) ونحوها لان الشرع لم
يرد به ولا يحصل به الانقا كالعود (مسنون كل وقت) خبر قوله التسوك
اى يسن كل وقت لحديث السواك مطهرة للفم مرضاة للرب رواه الشافعى

ذكره) اى من حلقة دبره فيضع اصبعه الوسطى تحت الذكر والابهام فوقه
ويجرهما (الى راسه) اى راس الذكر (ثلاثا) لثلاثا يبقى من البول فيه شئ
(و) يستحب (نثره) بالثلاث (ثلاثا) اى نثر ذكره ثلاثا ليستخرج بقية البول
منه لحديث اذا بال احدكم فلينثر ذكره ثلاثا رواه احمد وغيره (و) يستحب
(تحوله من موضعه ليستحبى في غيره ان خاف تلوثا) باستنجائه في مكانه لثلاثا
بتجسس ويبدا ذكر وبكر قبل لثلاثا تتلوث يده اذا بدا بالدبر وتخبر ثيب
(ويكره دخوله) اى دخول الحلاء ونحوه (بشئ) فيه ذكر الله تعالى (غير
مصحف فيحرم) (الا الحاجة) لا دراهم ونحوها وحرز للشقة ويجعل فص
خاتم احتاج للدخول به بباطن كف يمينى (و) يكره تكامل (رفع ثوبه
قبل دنوه) اى قربته (من الارض) بلا حاجة فيرفع شيئا فشيئا ولعله يجب
ان كان ثم من ينظره قاله في المبدع (و) يكره كلامه فيه ولو برد سلام
وان عطس حمد قبله ويجب عليه تحذير ضرير وغافل عن هلكة وحزم
صاحب النظم بتحريم القراءة في الحش وسطحه وهو متوجه على حاجته
(و) يكره (بوله في شق) يفتح الشين (ونحوه) كسرب ما يتخذة الوحش
والذئب بيتا في الارض ويكره ايضا بوله في اناء بلا حاجة ومستحم غير
مقبر او مبلط (ومس فرجه) او فرج زوجته ونحوها (بينه و)
يكره (استنجاؤه واستجماره بها) اى بينه لحديث ابى قتادة لا يمسن احدكم
ذكره بينه وهو يبول ولا يمسح من الحلاء بينه متفق عليه (و) استقبال
(النيرين) اى الشمس والقمر لما فيهما من نور الله تعالى (ويحرم استقبال
القبلة واستدبارها) حال قضاء الحاجة (في غير بنان) لخبر ابى ايوب
حرفوا اذا اتيت الفائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن
شرقوا او غربوا متفق عليه ويكنى انحرافه عن جهة القبلة وحایل ولو
كموخرة رحل ولا يعتبر القرب من الحایل ويكره استقبالها حال الاستنجا
(و) يحرم (لبه فوق حاجته) لما فيه من كشف العورة بلا حاجة وهو مضر
عند الاطباء (و) يحرم (بوله) وتغوطه (في طريق مسلك وظل نافع)
ومثله مشمس بزمان الشتاء ومتحدث الناس (وتحت شجرة عليها غرة) لانه
يقذرها وكذا في موارد الماء وتغوطه بماء مطلقا (ويستجمر بحجر او نحوه
ثم يستنجى بالماء) لفعله صلى الله عليه وسلم رواه احمد وغيره من حديث
حائشة وصححه الترمذى فان عكس كره (ويجزيه الاستجمار) حتى مع وجود

هو أكثر روايات الشيوخ وفسره بالشر (والحبايث) الشياطين فكانه
استعاذ من الشر واهله وقال الخطابي وهو بضم الباء وهو جمع خيث
والحبايث جمع خيثة فكانه استعاذ من ذكرانهم وانائمهم واقتصر المصنف
على ذلك تبعاً للمحرر والفروع وغيرها لحديث انس ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا دخل الحلاء قال اللهم انى اعوذ بك من الحبث والحبايث
متفق عليه وزاد فى الاقناع والمنتهى تبعاً للمنفعة وغيره الرجس النجس
الشیطان الرحيم لحديث ابى امامة لا يعجز احدكم اذا دخل مرفقه ان يقول
اللهم انى اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرحيم (و) ويستحب ان
يقول (عند الخروج منه) اى من الحلاء ونحوه (غفرانك) اى اسالك
غفرانك من الغفر وهو الستر لحديث انس كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا خرج من الحلاء قال غفرانك رواه الترمذى وحسنه وسن
له ايضا ان يقول (الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني) لما رواه ابن
ماجه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الحلاء
قال الحمد لله الذى اذهب عني الاذى وعافاني (و) يستحب له (تقديم رجله
اليسرى دخولا) اى عند دخول الحلاء ونحوه من مواضع الاذى (و)
يستحب له (تقديم اليمنى) رجله (خروجاً عكس مسجد) ومنزل (و) لبس
(نعل) وخف فاليسرى تقدم للاذى واليمنى لما سواه وروى الطبرانى فى
المعجم الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا انتعل احدكم فليبدأ باليمنى واذا خلع فليبدأ باليسرى وعلى قياسه
القميص ونحوه (و) يستحب له (اعتداده على رجله اليسرى حال جلوسه)
لقضاء الحاجة لما روى الطبرانى فى المعجم والبيهقى عن سراقه ابن مالك
افرننا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ننكى على اليسرى وان ننصب
اليمنى (و) يستحب له (بعده) ان كان (فى قضاء) لا يراه احد لفعله
صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود من حديث جابر (و) يستحب (استناره)
لحديث ابى هريرة قال من اتى الغائط فليستتر رواه ابو داود (وارتباده)
لبوله (مكاناً رخوا) بتليت الراء لنا هشا لحديث اذا بال احدكم فليترد لبوله
رواه احمد وغيره وفى التبصرة ويقصد مكاناً علوا ولعله لينحدر عنه البول
فان لم يجد مكاناً رخوا الصق ذكره ليامن بذلك من رشاش البول (و)
يستحب (مسحه) اى ان يمسح (بيده اليسرى اذا فرغ من بوله من اسفل

لم يكره (وتباح انية الكفار) ان لم تعلم نجاستها (ولو لم تعلم نجاستهم)
 كالمجوس لانه صلى الله عليه وسلم توضع من مزادة مشركة متفق عليه
 (و) تباح ثيابهم (اى ثياب الكفار ولو وليت عوراتهم كالسراويل
) ان جهل حالها (ولم تعلم نجاستها لان الاصل الطهارة فلا تزول بالشك
 وكذا ما صبغوه او نسجوه وانية من لا بس النجاسة كثيرا كدمن الحمر
 وثيابهم وبدن الكافر طاهر وكذا طعامه وماؤه لكن تركه الصلاة في
 ثياب المرضع والحائض والصبي ونحوهم (ولا يطهر) جلد ميتة بدباغ
 روى عن عمر وابنه وعائشة وعمران ابن حصين رضى الله عنهم وكذا
 لا يطهر جلد غير ما كول بذكاة كالحمة (ويباح استعماله) اى استعمال الجلد
 (بعد الدبغ) بطاهر منشف للخبث قال في الرعاية ولا بد فيه من زوال
 الرائحة الخبيثة وجعل المصران والكروش وترا دباغ ولا يحصل بشميس ولا
 بترب ولا يفقر الى فعل ادمى فلو وقع في مذبقة فاندبغ جاز استعماله
 (فى يابس) لا مايع ولو وسع قلتين من الماء اذا كان الجلد (من حيوان
 طاهر فى الحياة) ما كولا كان كالشاة او لا كالهرا ما جلود السباع كالذئب
 ونحوه مما خلقته اكبر من الهر ولا يوكل فلا يباح دبغه ولا استعماله قبل
 الدبغ ولا بعده فلا يصح بيعه ويباح استعمال منخل من شعر نجس فى يابس
 (ولبنها) اى لبن الميتة (وكل اجزاها) كقرنها وظفرها وعصنها
 وحافرها وانفتحها وجلدتها (نجسة) فلا يصح بيعها (غير شعر ونحوه)
 كصوف ووبر وريش من طاهر فى حياة فلا ينجس بموت فيجوز استعماله
 ولا ينجس باطن بيضة ما كول صلب قشرها بموت الطائر (وما ايين) من
 حيوان (حتى فهو كميته) طهارة ونجاسة فما قطع من السمك طاهر وما
 قطع من سمكة الانعام ونحوها مع بقاء حياتها نجس غير مسك وفارته
 والطريدة وتأتى فى الصيد ﴿ باب الاستنجاء ﴾ من نجوس الشجرة اى
 قطعها فكانه قطع الاذى والاستنجاء ازالة خارج من سبيل بقاء او ازالة
 حكمه بحجر او نحوه ويسمى الثانى استجمارا من الجمار وهى الحجارة الصغيرة
 (يستحب عند دخول الخلا) ونحوه وهو بالمد الموضع المعد لقضاء الحاجة
 (قول بسم الله) لحديث على ستر ما بين الجن وعورات بنى ادم اذا
 دخل الكنيف ان يقول بسم الله رواه ابن ماجه والترمذى وقال ايس
 اسناده بالقوى (اعوذ بالله من الخبث) باسكان الباء قال القاضى عياض

علم النجس اعلام من اراد ان يستعمله (وان اشبهه) طهور (بظاهر)
 امكن جملة طهورا به املا (توضا منهما وضوء واحد) ولو مع طهور
 ييقن (من هذا غرفة ومن هذا غرفة) ويعم بكل واحدة من الغرفتين
 المحل (وصلى صلاة واحدة) قال في المفتى والشرح بغير خلاف نعلم فان
 احتاج احدهما للشرب تحرى وتوضا بالطهور وتيمم ليحصل له اليقين
 (وان اشبهت ثياب طاهرة) بثياب (نجسة يعلم عددها) او (اشبهت
 ثياب مباحة بثياب (محرمة) يعلم عددها (صلى في كل ثوب صلاة بعدد
 النجس) من الثياب والمحرمة منها ينوى بها الفرض احتياطا كمن نسي
 صلاة من يوم (وزاد) على العدد (صلاة) ليؤدي فرضه بيقين فان لم
 يعلم عدد النجسة او المحرمة لزمه ان يصلى في كل ثوب صلاة حتى ييقن
 انه صلى في ثوب طاهر ولو كثرت ولا تصح في ثياب مشبهة مع وجود
 طاهر يقينا وكذا حكم امكنة ضيقة ويصلى في واسعة حيث شاء بلا تحر
 باب الانية يحرم هي الاوعية جمع اناء لما ذكر الماء ذكر ظرفه (كل اناء
 طاهر) كالخشب والجلود والصفير والحديد (ولو) كان ثميناً كجوهر وزمرد
 (يباح اتخاذه واستعماله) بلا كراهة غير جلد ادمى وعظمه فيحرم (الانية
 ذهب وفضة ومضرب بهما) او باحدهما (غير ما ياتي وكذا) المموء والمطلى
 والمطعم والمكفث باحدهما (فانه يحرم اتخاذهما) لما فيه من السرف والخيلا
 وكسر قلوب الفقراء (واستعمالهما) في اكل وشرب وغيرها ولو على انى
 لمعوم الاخبار وعدم التخصص وانما ايج التحلى للنساء لحاجتهن الى التزين
 للزوج وكذا الالات كلها كالدواة والقلم والمسعط والقنديل والمجمرات والمدخنة
 حتى الميل ونحوه (وتصح الطهارة منها) اى من الانية المحرمة وكذا
 الطهارة بها وفيها واليا وكذا انية مغسوبة (الاضة يسيرة) عرفا لا كبيرة
 (من فضة) لاذهب (لحاجة) وهى ان يتعلق بها غرض غير الزينة فلا
 باس بها لما روى البخارى عن انس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وسلم
 انكسرافاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة وعلم منه ان المضرب بذهب حرام مطلقا
 وكذا المضرب بفضة لغير حاجة او بضبة كبيرة عرفا ولو لحاجة لحديث ابن عمر من
 شرب في اناء ذهب او فضة او اناء فيه من ذلك فانما يجرجر في بطنه نار
 جهنم رواه الدارقطن (وتكره مباشرتها) اى الضبة المباحة لغير حاجة
 لان فيها استعمالا للفضة فان احتاج الى مباشرتها كتدقيق الماء ونحو ذلك

زالت النجاسة بها) وافصل غير متغير (فطاهر) لان المنفصل بعض المتصل
 والمتصل طاهر النوع (الثالث) النجس وهو ما اشار اليه بقوله (والنجس
 ما تغير بنجاسة) قليلاً كان او كثيراً وحكى ابن المنذر الاجماع عليه (او
 لا قاعاً) اى لاقى النجاسة (وهو يسير) دون القلتين فينجس بمجرد المساقاة
 ولو جارياً لمفهوم حديث اذا بلغ الماء قلتين لم نجسه شئ (او افصل عن
 محل نجاسة) متغيراً او (قبل زوالها) فنجس فما افصل قبل السابعة نجس
 وكذا ما افصل قبل زوال عين النجاسة ولو بعدها او متغيراً (فان اضيف
 الى الماء النجس) قليلاً كان او كثيراً (طهور كثير) يصب او اجراه
 ساقية اليه ونحو ذلك طهر لان هذا القدر المضاف يدفع النجاسة عن نفسه
 وعما اتصل به (غير تراب ونحوه) فلا يطهر به نجس (او زال تغير)
 الماء (النجس الكثير بنفسه) من غير اضافة ولا تزح (او تزح منه) اى من
 النجس الكثير (فبقى بعده) اى بعد المزوح (كثير غير متغير طهر)
 لزوال علة نجسه وهى التغير والمزوح الذى زال مع تزحه التغير طهور ان لم
 تكن عين النجاسة به وان كان النجس قليلاً او كثيراً مجتمعاً من متنجس
 يسير فطهره باضافة كثير مع زوال تغيره ان كان ولا يجب غسل جوانب
 بئر تزح للشقة ^١ تنبيه ^٢ محل ما ذكر ان لم تكن النجاسة بول او دمي
 او عذرة فطهر ما نجس بهما من الماء اضافة ما يشق تزحه اليه او تزح
 يبقى بعده ما يشق تزحه او بزوال تغير ما يشق تزحه بنفسه على قول اكثر
 المتقدمين ومن تابعهم على ما تقدم (وان شك في نجاسة ماء او غيره)
 من الطاهرات (او) شك في (طهارته) اى طهارة شئ علت نجاسته
 قبل الشك بنى على اليقين الذى علمه قبل الشك ولو مع سقوط عظم او
 روث شك في نجاسته لان الاصل بقائه على ما كان عليه وان اخبره عدل
 بنجاسته وعين السبب لزم قبول خبره (وان اشبه طهور) بنجس (حرم
 استعمالهما) ان لم يمكن تطهير النجس بالطهور فان امكن بان كان الطهور
 قلتين فاكثروا وكان عنده اناء يسعهما وجب خلطهما واستعمالهما (ولم
 يتحرر) اى لم ينظر ايها يغلب على ظنه انه الطهور فيستعمله ولو زاد عدد
 الطهور ويعدل الى التيمم ان لم يجد غيرها (ولا يشترط للتيمم اراقهما ولا
 خلطهما) لانه غير قادر على استعمال الطهور اشبه ما لو كان الماء في بئر لا يمكنه
 الوصول اليه وكذا لو اشبهه بواجب محرم فيتيمم ان لم يجد غيرها ويلزم من

الا بالتغير قال في التسقيح اختاره أكثر المتأخرين وهو أظهر انتهى لان نجاسة
 بول الادمي لا تزيد على نجاسة بول الكلب (ولا يرفع حدث رجل) وختي
 (طهور يسير) دون القلتين (خلت به) كحلوة نكاح (امرأة) مكلفة ولو كافر (لطهارة
 كاملة عن حدث) انتهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا الرجل بفضل طهور
 المرأة رواء ابوداود وغيره وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان قال احمد في رواية
 ابي طالب اكثر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وهو تعبدى وعلم
 مما تقدم انه يزيل النجس مطلقاً وانه يرفع حدث المرأة والصبي وانه لا اثر لخلوتها
 بالتراب ولا بالماء الكثير ولا بالقليل اذا كان عندها من يشاهدها او كانت صغيرة
 او لم تستعمله في طهارة كاملة ولا لما خلت به لطهارة خبت فان لم يجد الرجل غير
 ما خلت به لطهارة الحدث استعمله ثم يتيمم النوع (الثاني) من المياه الطاهر
 غير المطهر وقد اشار اليه بقوله (وان تغير لونه او طعمه او ريحه) اى كثير
 من صفة من تلك الصفات لا يسير منها بطبخ (طاهر فيه) (او) بظاهر من
 غير جنس الماء لا يشق صونه عنه (ساقط فيه) كزغفران لا تراب
 ولو قصداً ولا مالا يمازجه مما تقدم (فطاهر) لانه ليس بماء مطلق (او رفع
 بقليله حدث) مكلف او صغير فطاهر لحديث ابي هريرة لا يغتسلن احدكم
 في الماء الدائم وهو جنب رواء مسلم وعلم منه ان المستعمل في الوضوء
 والفصل المستعين طهور كما تقدم وان المستعمل في رفع الحدث اذا كان كثيراً
 طهور لكن يكره الفصل في الماء الراكد ولا يضر اغتراف المتوضى لمشقة تكرره
 بخلاف من عليه حدث اكبر فان نوى وانغمس هو او بعضه في قليل لم يرفع
 حدثه وصار الماء مستعملاً ويصير الماء مستعملاً في الطهارتين بانفصاله لا قبله
 مادام متردداً على الاعضاء (او غمس فيه) اى في الماء القليل كل (يد) مسلم مكلف
 (قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) قبل غسلها ثلاثاً فطاهر نوى الفصل
 بذلك الغمس اولا وكذا اذا حصل الماء في كلها ولو بات مكتوفة او في
 جراب ونحوه لحديث اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يديه قبل ان
 يدخلهما في الاناء ثلاثاً فان احدكم لا يدرى اين بات يده رواء مسلم ولا اثر
 لغمس يد كافر وصغير ومجنون وقائم من نوم نهار او ليل اذا كان نومه
 يسيراً لا ينقض الوضوء والمراد باليد هنا الى الكوع ويستعمل هذا الماء ان
 لم يوجد غيره ثم يتيمم وكذا ما غسل به الذكر والايتان لخروج مذى دونه
 لانه في مضاء واما ما غسل به المذى فعلى ما يأتى (او كان اخر غسلة

مسخا فان اشد حره او برده كره لمنعه كمال الطهارة (وان استعمل) قليل
 (في طهارة مستحبة كتجديد وضوء وغسل جمعة) او عيد ونحوه (وغسلة ثانية و
 ثالثة) في وضوء او غسل (كره) للخلاف في سلبه الطهورية فان لم تكن
 الطهارة مشروعة كالتبرد لم يكره (وان بلغ) الماء (قلتين) تنية قلة وهي
 اسم لكل ما ارتفع وعلا والمراد هنا الحجرة الكبيرة من قلال حجر وهي
 قرية كانت قرب المدينة (وهو الكثير) اصطلاحا (وهما) اى القلتان
 (خمسمائة رطل) بكسر الراء وفحها (عراقى قريبا) فلا يضر نقص يسير
 كرطل ورطلين واربع مائة وستة واربعون رطلا وثلاثة اسباع رطل مصرى
 ومائة وسبعة وسبع رطل دمشق وتسعة وثمانون وسبعارطل حلبى وثمانون
 رطلا وسبعان ونصف سبع رطل قدسى (.) وما وافقه فالرطل العراقى
 تسعون مثقالا سبع القدسى وثمن سبعة وسبع الحلبي وربع سبعة وسبع
 الدمشقى ونصف سبعة ونصف المصرى وربعه وسبعة (فخالطه نجاسة) قليلة
 او كثيرة (غير بول ادمى او عذرتة المايعة) او الجامدة اذا ذابت (فلم تغيره)
 فطهور لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء قلتين لم ينجسه شئ وفى رواية
 لم يحمل الحث رواه احمد وغيره قال الحاكيم على شرط الشيخين وصححه
 الطحاوى وحديث ان الماء طهور لا ينجسه شئ وحديث الماء لا ينجسه شئ
 الا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه يحملان على المقيد السابق وانما خضت
 القلتان بقلال حجر لوروده فى بعض الفاظ الحديث ولانها كانت مشهورة
 الصفة معلومة المقدار قال ابن جريج زأيت قلال حجر فرأيت القلة تسع
 قربتين وشيئا والقربة مائة رطل بالعراق والاحتياط ان يجعل الشئ نصفاً
 فكانت القلتان خمسمائة بالعراق (او خالطه البول او العذرة) من ادمى
 (ويشق تزجه كماء مصانع طريق مكة فطهور) ما لم يتغير قال فى الشرح
 لا نفعل فيه خلافا ومهوم كلامه ان ما لا يشق تزجه ينجس ببول الادمى او
 عذرتة المايعة او الجامدة اذا ذابت فيه ولو بلغ قلتين وهو قول أكثر المتقدمين
 والمتوسطين قال فى المبدع ينجس على المذهب وان لم يتغير لحديث ابى هريرة
 يرفعه لا يبولن احدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يفتسل منه متفق عليه
 وروى الحلال باسناده ان عليا رضى الله عنه سئل عن صبى بال فى بئر فامرهم
 بزجها وعنه ان البول والعذرة كسائر النجاسات فلا ينجس بهما ما بلغ قلتين

الحدث كالحاصل بفسل الميت والوضوء الفسل المستحين وما زاد على المرة الاولى في الوضوء ونحوه وغسل يدي القاييم من نوم ليل ونحو ذلك او بالتيمع وضوء او غسل (وزوال الحدث) اى النجاسة او حكمها بالاستجمار او بالتيمع في الجملة على ما يأتى في بابها فالتطهارة ما ينشأ عن التطهير وربما اطلقت على الفعل كالوضوء والفسل (المياه) باعتبار ما تتنوع اليه في الشرع (ثلاثة) احدها (طهور) اى مطهر قال نعلب طهور بفتح الطاء الطاهر في ذاته المطهر لغيره انتهى قال تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به (لا يرفع الحدث) غيره والحدث ليس نجاسة بل معنى يقوم بالبدن يمنع الصلاة ونحوها والطاهر ضد المحدث والنجس (ولا يزيل النجس الطارى) على محل طاهر فهو النجاسة الحكمية (غيره) اى غير الماء الطهور والتيمع ميج لا رافع وكذا الاستجمار وهو اى الطهور (الباقي على خلقته) اى صفته التى خلق عليها اما حقيقة بان يبق على ما وجد عليه من برودة او حرارة او ملوحة ونحوها او حكما كالتغير بمكث او طحلب ونحوه مما يأتى ذكره (فان تغير بغير ممازج) اى مخالط (كقطع كافور) وعود قمارى (ودهن) طاهر على اختلاف انواعه قال في الشرح وفي معناه ما تغير بالقطران والزفت والشمع لان فيه دهنية يتغير بها الماء او بلخ (ماى) لا معدنى فيسلبه الطهورية (او سخن بنجس كره) مطلقاً ان لم ينجح اليه سواء ظن وصولها اليه او كان الحائل حصينا او لا ولو بعد ان يبرد لانه لا يسلم غالباً من صعود اجزا لطيفة اليه وكذا ما سخن بمنسوب وماء بثر بمقبرة وبقلها وشوكها واستعمال ماء زمزم في ازالة خبث لا وضوء وغسل (وان تغير بمكثه) اى بطول اقامته في مقره وهو الآجن لم يكره لانه عليه الصلاة والسلام توضع بماء آجن وحكاة ابن المنذر اجماع من يحفظ قوله من اهل العلم سوى ابن سيرين (او بما) اى بطاهر (يشق صون الماء عنه من نابت فيه وورق شجر) وسماك وما تلقيه الريح او السيول من تبين ونحوه وطحلب فان وضع قصدا وتغير به الماء عن ممازجة سلبه الطهورية او تغير (بمجاورة ميتة) اى بريح ميتة الى جابه فلا يكره قال في المبدع بغير خلاف نعله (او سخن بالشمس او بطاهر) مباح ولم يشتد حره (لم يكره) لان الصحابة دخلوا الحمام ورخصوا فيه ذكره في المبدع ومن كره الحمام فله الكراهة خوف مشاهدة العورة او قصد التيمع بدخوله لا كون الماء

الذى يذكره ويحذف ما سواه من الاقوال ان كانت هو القول (الراجع)
 اى المتعمد (فى مذهب) امام الائمة وناصر السنة ابي عبد الله (احمد) بن
 محمد بن حنبل الشيبانى نسبة لجدته شيبان ابن ذهيل ابن ثعلبة والمذهب فى
 الاصل اى فى اللغة الذهاب او زمانه او مكانه ثم اطلق على ما قاله المجتهد
 بدليل ومات قائلا به وكذا ما اجرى مجرى قوله من فعل او ايماء او نحوه
 (وربما حذف منه مسايل) جمع مسئلة من السؤال وهى ما يبرهن عنه فى
 العلم (نادرة) اى قليلة (الوقوع) لعدم شدة الحاجة اليها (وزدت) على ما
 قال فى المقنع من الفوائد (ما على مثله يعتمد) اى يعول عليه لموافقة الصحيح (اذ
 السهم قد قصرت) تمليل لاختصاره المقنع والسهم جمع همة بفتح الهاء
 وكسرهما يقال هممت بالشيء اذا اردته (والاسباب) جمع سبب وهو ما
 يتوصل به الى المقصود (المشبهة) اى الشاغلة (عن نيل) اى ادراك المراد
 اى المقصود (قد كثرت) لسبق القضاء بانه لا يأتى عليكم زمان الا وما بعده
 شر منه حتى تلقوا ربكم وهذا المختصر (مع صغر حجمه حوى) اى جمع
 ما يقضى (عن التطويل) لاشتغاله على جل المسلمات التى يكثر وقوعها ولو
 بغفوه (ولا حول ولا قوة الا بالله) اى لا تحول من حال الى حال ولا
 قدرة على ذلك الا بالله وقيل لا حول عن معصية الله الا بمعونة الله ولا
 قوة على طاعة الله الا بتوفيق الله والمعنى الاول اجمع واشمل (وهو حسنا)
 اى كافيا (ونعم الوكيل) جل جلاله اى المنفوض اليه تدبير خلقه والقيام
 بمصالحهم والحفاظ ونعم الوكيل اما معطوف على وهو حسنا والمخصوص محذوف
 او على حسنا والمخصوص هو الضمير المتقدم ~~كتاب~~ هو من المصادر
 السبالة اى التى توجد شيئا فشيئا يقال كتب كتابا وكتبا وكتابة ويسمى
 المكتوب به مجازا ومعناه لغة الجمع من تكتب بنوا فلان اذا اجتمعوا ومنه
 قيل لجماعة الخيل كتيبة والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف والمراد
 به هنا المكتوب اى هذا مكتوب جامع لمسائل (الطهارة) مما يوجبها
 ويتطهر به ونحو ذلك بدا بها لانها مفتاح الصلاة التى هى اكد اركان
 الاسلام بعد الشهادتين ومعناها لغة النظافة والزاهة عن الاقذار مصدر
 طهر يطهر بضم الهاء وفيها وأما طهر بفتح الهاء فصدره طهر كحكم حكما
 وفى الاصطلاح ما ذكره بقوله (وهى ارتفاع الحدث) اى زوال الوصف
 القائم بالبدن المانع من الصلاة ونحوها (وما فى معنى) اى معنا ارتفاع

المصطفين محمد) بلا شك لقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر وخص بيته الى الناس كافة وبالشفاعة والانبياء تحت لوائه والمصطفون جمع مصطفى وهو المختار من الصفوة وطأوه منقبة عن تا ومحمد من اسمائه صلى الله عليه وسلم سمي به لكثرة خصاله الحميدة سمي به قبله سبعة عشر شخصا على ما قاله ابن الهائم عن بعض الحفاظ بخلاف احمد فانه لم يسم به قبله (وعلى الله) اى اتباعه على دينه نص عليه احمد وعليه اكثر الاصحاب ذكره فى شرح التحرير وقدمهم بالامر بالصلاة عليهم و اضافته الى الضمير جائزة عند الأكثر وعمل أكثر المصنفين عليه ومنعه جمع منهم الكسائى وابن النحاس والزبيدى (واصحابه) جمع صحب جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي محمد صلى الله عليه وسلم مؤمنا ومات على ذلك وعطفهم على الال من عطف الخاص على العام وفى الجمع بين الصحب والال مخالفة للمتبعة لانهم يوالون الال دون الصحب (ومن تعبد) اى عبد الله تعالى والمادة ما امر به شرعا من غير اطراد حرفى ولا اقتضاء عقلى (اما بعد) اى بعدما ذكر من حمد الله والصلاة والسلام على رسوله وهذه الكلمة يوتى بها للانتقال من اسلوب الى غيره ويستحب الاتيان بها فى الخطب والمكاتبات اقتداء به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتى بها فى خطبه ومكاتباته حتى رواه الحافظ عبد القاهر الراوى فى الاربعين التى له عن اربعين صحابيا ذكره ابن قدس فى حواشى المحرر وقبل انها فصل الخطاب المشار اليه فى الآية والصحيح انه الفصل بين الحق والباطل والمعروف بناء بعد على الضم واجاز بعضهم تنوينها مرفوعة ومنصوبة والفتح بلا تنوين على تقدير المضاف اليه (فهذا) اشارة الى ما تصوره فى الذهن واقامه مقام المكتوب المقرؤ الموجود بالبيان (مختصر) اى موجز وهو ما قل لفظه وكثر معناه قال على رضى الله عنه خير الكلام ما قل ودل ولم يطل فيمل (فى الفقه) وهو لغة الفهم واصطلاحا معرفة الاحكام الشرعية الفرعية بالاستدلال بالفعل او بالقوة القرينة (من مقنع) اى من الكتاب المسمى بالمقنع تأليف (الامام) المقصدى به شيخ المذهب (الموفق ابى محمد) عبد الله بن احمد بن محمد بن قدامة المقدسى تغمده الله برحمته واغاد علينا من بركته (على قول واحد) وكذلك صنعت فى شرحه فلم اتعرض للخلاف طلبا للاختصار (وهو) اى ذلك القول الواحد

على وجه التبرك وفي اشارة هذين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة اشارة لسبقها من حيث ملاصقتها لاسم الذات وغلبتها من حيث تكرارها على اضدادها وعدم انقطاعها وقدم الرحمن لانه علم في قول او كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره. وابتدأ بها تاسياً بالكتاب العزيز وعملاً بمحدث كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو ابرأ اى ناقص البركة وفي رواية بالحمد لله فلذلك جمع بينهما فقال (الحمد لله) اى جنس الوصف بالجميل او كل فرد منه مملوك او مستحق للمعبود بالحق المتصف بكل كمال على الكمال والحمد الثناء بالصفات الجميلة والافعال الحسنة سواء كان في مقابلة نعمة ام لا وفي الاصطلاح فعل يبنى عن تعظيم النعم بسبب كونه منعماً على الحامد او غيره والشكر لغة هو الحمد اصطلاحاً واصطلاحاً صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه لما خلق لاجله قال تعالى وقيل من عبادى الشكور وآثر لفظ الجلالة دون باقى الاسماء كالرحمن والخالق اشارة الى انه كما يحمد لصفاته يحمد لذاته ولثلاثيتهم اختصاص استحقاق الحمد بذلك الوصف دون غيره (حمداً) مفعول مطلق مبين لنوع الحمد لو صفه بقوله (لا ينفد) بالدال المسهلة وفتح الفاء ماضى نفذ بكسرهما اى لا يفرغ (افضل ما يبنى) اى يطلب (ان يحمد) اى يثنى عليه ويوصف وافضل منصوب على انه بدل من حمداً او صفته او حال منه وما موصول اسمى او نكرة موصوفة اى افضل الحمد الذى يبنى او افضل حمد يبنى حمده به (وصلى الله) قال الازهرى معنى الصلاة من الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والدعاء (وسلم) من السلام بمعنى التحية او السلامة من النقايس والرذائل او الامان والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم مستحبة تتأكد يوم الجمعة وليلتها وكذا كلما ذكر اسمه وقيل بوجوبها اذا قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وروى من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب واتى بالحمد بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت والدوام لثبوت مالكية الحمد او استحقاقه له ازلاً وابدأً وبالصلاة بالفعل الدالة على التجدد اى الحدوث لحدوث (هـ) المسؤل وهو الصلاة اى الرحمة من الله (على افضل

(٥) قوله لحدوث انخ هذا قول الاشاعرة واما مذهبنا فجميع الصفات فدية ذاتية كانت او فعلية على ان الصلاة غير الرحمة على ما اختاره العلامة المحقق ابن القيم اه

(RECAP)

606

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدر من اراد هدايته للاسلام وفقه في الدين من اراد به خيرا وفهمه فيما احكمه من الاحكام احمده ان جعلنا من خير امة اخرجت للناس وخلع علينا خلة الاسلام خير لباس وشرع لنا من الدين ما وصى به نوحا وابراهيم وموسى وعيسى واوحاه الى محمد عليه وعليهم افضل الصلاة والسلام واشكره وشكر المنعم واجب على الانام واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام واشهد ان سيدنا ونينا محمدا عبده ورسوله وحيه وخليفه المبعوث لبيان الحلال والحرام صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه وتابعهم الكرام (اما بعد) فهذا شرح لطيف على مختصر المقنع للشيخ الامام العلامة والعمدة القدوة الفهامة هو شرف الدين ابو النجا موسى بن احمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم المقدسى الحجواوى ثم الصالحى الدمشقى تغمده الله برحمته واباحه بحجوة جته بين حقايقه ويوضح معانيه ودقايقه مع ضم قيود يتعين التنبيه عليها وفوائد يحتاج اليها مع العجز وعدم الاهلية لسلوك تلك المسالك لكن ضرورة كونه لم يشرح اقتضت ذلك والله المسئول بفضله ان ينفع به كما نفع باصه وان يجعله خالصا لوجهه الكريم وزلفى لديه في جنات النعيم المقيم

بسم الله الرحمن الرحيم اي ابتداء بكل اسم للذات الاقدس المسمى بهذا الاسم الانفس الموصوف بكمال الانعام ومادونه اوبارادة ذلك اؤلف مستعينا او ملاسا

كتاب الروض المربع بشرح زاد المستقنع مختصر المقنع جمع الشيخ
الامام والخبير الهمام العالم العلامة والبحر الفهامة شيخ الاسلام
والمسلمين سيدي واستاذي الشيخ منصور ابن يونس البهوتي
الحنبلي نفعه الله برحمته واسكنه فسيح جنته امين

بسم الله الرحمن الرحيم قال العلامة والبحر الفهامة خاتمة المحققين وامام
المدققين الشيخ محمد السفاريني روح الله روحه الشيخ منصور صاحب شرح
المنتهى احد اعلام المذهب المتأخرين كان كثير العبادة غزير الافادة والاستفادة
رحل اليه الحنابلة من الديار الشامية والنواحي النجدية والاراضي المقدسية
والضواحي البعلية وغثولوا بين يديه وضربت الابل اباطها اليه وعقدت
عليها الحناصر وقال من حظي بنظره هل من مفاخر فاخذ عنه الشيخ يوسف
البهوتي وسيدنا الشيخ محمد ابو المواهب والشيخ محمد الحلوتي والشيخ محمد
المرداوي والشيخ يسين البدي والشيخ عبد الحق ابن عمه والشيخ يوسف
الكرمي والشيخ محمد ابن ابي السرور في آخرين وشرح الاقتناع في ثلاث
مجلدات صحاح وكذلك المنتهى وشرح المفردات وزاد المستقنع وهو احسن
شروحه وله حاشية على الاقتناع وحاشية على المنتهى وكتاب لطيف مختصر
وسماه بعمدة الطالب وكان سخياً جواداً له مكارم دارة وبشاشة سارة وكان
في كل ليلة جمعة يصنع ضيافة ويجمع جماعة المقادسة في داره ومن مرض
منهم عاده واخذه الى داره ومرضه احسن تمريض الى ان يشفي وكان الناس
ياتونه بالصدقات فيفرقها على طلبته في المجلس ولا يأخذ منها شيئاً
وكانت وفاته رضى الله عنه ضحى يوم الجمعة عاشر شهر ربيع الثاني سنة
احدى وخمسين والف بمصر المحروسة ودفن بتربة المجاورين رحمه الله تعالى
والي الان لم اعلم تاريخ مولده قال العلامة م س لخصت هذه الكلمات من
ترجمة في تراجم متأخرى الاصحاب التي جمعتها انتهى كلام م س وبقي
الكلام من جهة وفاته وهو مرقء في الدروس على اى درس وقف ذكره العلامة
الحلوتي في حاشيته على المنتهى على قول المص في كتاب ا ب ج الثالث ما
ما يلزم الحاكم الخ فراجعه في موضعه تعرفه والله اعلم

Princeton University Library



32101 076411295

من الـ

